

قام الطالب بإجراء التصحيحات
د. محمد بن محمد

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

د. حسين الجبور

المعلم

الطالب / سالم أدنوت

شرح

حافظ الدين النسي

(المتوفى سنة ٧١٠ هـ)



لكتاب

المنتخب في أصول المذهب

لمحمد بن محمد بن عمر الأفسسي (المتوفى سنة ٦٤٤ هـ)
دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

الطالب / سالم أدنوت

٠٠٣٤٢١

إشراف فضيلة الدكتور محمد العروسي عبد القادر



الجزء الأول

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قسم الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبى بعده .

وبعد :

فعملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " ^(١) . فانى أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذى فضيلة الدكتور محمد العروسى عبد القادر الذى تفضل بالإشراف على هذه الرسالة والذى أسدى إلى النصح والإرشاد، وعلى ما قدمه لى من توجيهات علمية دقيقة نافعة، وعلى ما منحنى من وقته الثمين فى أثناء الإشراف وفى وقت تفرغه، فجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أشكر القائمين على جامعة أم القرى عامة، وكلية الشريعة خاصة على ما يبذلون لطلبة العلم .

وأشكر كل من أعاننى وساعدنى برأى أو تقديم مرجع أو غير ذلك من أساتذتى الكرام ومن إخوانى الطلاب الأفاضل، فجزى الله الجميع خيراً الجزاء . وبارك الله فيهم أجمعين .

كما أبتهل الى الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعل فى ميزان حسناتى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

(١) يجىء تخريجه فى قسم التحقيق . انظر (ص ١٦٣) الهامش (٥) .

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له سبحانه ، لا علم لنا إلا ما علمتنا ، انك أنت العليم الحكيم .
وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فقد منّ الله عليّ بمواظتي دراستي العليا للحصول على درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى ، ولما كان نظام قسم الدراسات العليا الشرعية يوجب على الطالب تقديم موضوع ليكون محل البحث والدراسة ، فقد اتجهت نحو تراثنا الإسلامى ، وذلك لسببين :

أحدهما : الوقوف على طريقة تحقيق الكتب القديمة .

والثانى : الاطلاع على معظم أبواب أصول الفقه ، بالإضافة إلى ما تجر إليه عملية التحقيق من معرفة قراءة المخطوطات القديمة ، والتمرس على أنواع الخطوط ، واكتساب معرفة توثيق النصوص ، وتحرير الأقوال ، وتخريج الأحاديث ، وما إلى ذلك . وفى أثناء تنقيبى فى فهارس المخطوطات عرض عليّ بعض مشايخنا الأفاضل شرح النسخة على منتخب الأسيكتى ، فاطلعت عليه وجعلته موضوعا لرسالتى لسببين :

الأول : أهمية الكتاب من جوانب مختلفة كما سيأتى بيانه ، إن شاء الله تعالى .
(١)

والثانى : كون الكتاب متوسط الحجم بحيث يمكن أن يقوم بتحقيقه شخص واحد بمفرده كله . وهذا الجانب كان يهمنى بقدر ما تهمنى قيمة الكتاب لرغبتى الشديدة فى الاطلاع على مباحث الأصول كلها .

(١) وقد عقدت لبيان قيمة الكتاب مبحثا مستقلا ، راجع ، ص ٥٧

خطة البحث :

جعلت العمل فى هذه الرسالة قسمين :

(١) قسم الدراسة .

(٢) قسم التحقيق .

أما القسم الدراسى فيشتمل على بابين :

الباب الأول : يشتمل على فصلين :

الفصل الأول : فى التعريف بالمؤلف ، وفيه مباحث :

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه .

المبحث الثانى : تلاميذه .

المبحث الثالث : مصنفاته .

المبحث الرابع : التعريف بالمنتخب فى أصول المذهب وشروحه .

المبحث الخامس : وفاته .

الفصل الثانى : فى التعريف بالشارح ، وفيه مباحث يتقدمها التمهيد

التمهيد : الحالة السياسية والحالة العلمية فى عصر الشارح وبعض

الأصوليين المشهورين فى هذه الفترة وكتبهم .

المبحث الأول : اسمه ونسبه ، وكنيته ، ولقبه .

المبحث الثانى : موطنه .

المبحث الثالث : شيوخه .

المبحث الرابع : تلاميذه .

المبحث الخامس : مرتبته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السادس : مصنفاته .

المبحث السابع : نشاطه العلمى .

المبحث الثامن : وفاته .

الباب الثانى : فى شرح النسخ ، ويشتمل على فصول :

الفصل الأول : عنوان الكتاب .

الفصل الثانى : توثيق نسبه إلى النسخ .

الفصل الثالث : وصف النسخ .

الفصل الرابع : محتويات الكتاب .

الفصل الخامس : أهمية الكتاب .

الفصل السادس : الباعث للنسخ على تأليف هذا الشرح ومنهجه فيه .

الفصل السابع : مصادر الكتاب . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : منهجه فى الأخذ عن المصادر .

المطلب الثانى : ذكر المصادر مع التعريف بها .

الفصل الثامن : نقد الكتاب ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الجوانب الايجابية .

المطلب الثانى : ملاحظاتى على الكتاب .

وفى الختام وضعت نماذج مصورة من المنتخب ومن شرح النسخ .

وأما قسم التحقيق :

فقد كان منهجى فى التحقيق على النحو التالى :

أولاً : تقويم النص ، وإصلاح العبارات ، وإكمال الساقط منها ، لتصحيح

النسخة صحيحة سليمة من الخلل بقدر الإمكان .

والتزمت فى إقامة النص وتصويبه إثبات ما أراه صواباً فى المتن

بغض النظر عما ورد فى النسخة الأصلية ، فكنت إذا وجدت خطأ فى الأصل

ووجدت الصواب فى غيره من النسخ الأخرى أثبتته منها ، وقد كنت فى بعض

الأحيان أعتمد على المصادر التى أكثر الأخذ عنها فيتضح لى وجه الصواب ،

وإذا وقع التصويب من خارج النسخ نبهت فى الحواشى على وجه هذا التصويب .

وإذا وجدت أن النسخ مجمعة على خطأ دون النقل من الكتب أثبتت

الخطأ فى المتن ، ونبهت على الصواب فى الحواشى .

ثانياً : كتابة النص حسب القواعد الاملائية المشهورة .

ثالثا : توثيق النصوص ، وذلك بعزو الأقوال إلى قائلها ، وبيان مصادرها ، وذكر المراجع التى تناولت هذا الموضوع بالبحث .

رابعاً : عزو الآيات القرآنية الواردة إلى سورها .

خامساً : تخريج الأحاديث النبوية والآثار .

سادساً : ترجمة الأعلام ، والطوائف ، والفرق .

سابعاً : تخريج الأبيات الشعرية والأمثال .

ثامناً : شرح المفردات اللغوية الغريبة .

تاسعاً : شرح المصطلحات الأصولية والفقهية التى تحتاج إلى بيان .

عاشراً : التعريف بالمدن والبلدان .

حادى عشر : شرح المسائل الفقهية والأصولية وبيان الروايات

والمذاهب فيها إذا لزم الأمر حسب رأى .

كما قمت بتسجيل أرقام أوراق النسخة المخطوطة التى اتخذتها أصلاً

على الجانب الأيسر ، لتسهيل العودة إلى أصل المخطوطة .

وقمت فى الختام بوضع الفهارس الآتية :

(١) فهرس الآيات الكريمة .

(٢) فهرس الأحاديث الشريفة .

(٣) فهرس الآثار .

(٤) فهرس الشواهد الشعرية .

(٥) فهرس الكتب الواردة فى النص .

(٦) فهرس الأعلام .

(٧) فهرس المذاهب والفرق .

(٨) فهرس الأماكن والبلدان .

(٩) فهرس المصادر .

(١٠) فهرس الموضوعات .

التنبيه :

- (١) إذا أطلقت كشف الأسرار فهو شرح عبدالعزیز البخاری على أصول
البرزدوى، وإذا أردت ذكر كشف الأسرار للنسفی فانی أذكره مقيـداً
بذكر متنه فأقول : كشف الأسرار على المنار .
- (٢) استعملت إشارة القوسين لتمييز المتن من الشرح ولبيان الزيادة
على النسخة الأصلية أو الساقط منها، وإذا لم يوجد أى تنبيه فى
نهاية القوسين بأن ما بينهما زيادة أو ساقطة، فما بينهما من قول
المصنف .
- (٣) وبالنسبة للعناوين كالباب أو الفصل تركتها كما جاءت فى المتن
أو الشرح ولم أتصرف فيها .

الباب الأول

يشتمل على فصلين :

الفصل الأول : التعريف بصاحب المتن •

الفصل الثانى : التعريف بالشارح •

وفى الفصلين مباحث :

الفصل الأول

فى التعريف بالمؤلف

(١) المبحث الأول : اسمه ونسبه ولقبه

هو محمد بن محمد بن عمر الأسيكتى ، كنيته : أبو عبد الله . ولقبه
 حسام الدين . فقيه ، حنفى ، أصولى ، من أهل أسيكت من بلاد فرغانة .
 ولم أقف على ذكر شيوخه فى المراجع التى اطلعت عليها .

(١) انظر ترجمته فى : الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، لأبى الحسنات
 محمد عبد الحى اللكنوى الهندي مع التعليقات السنية على الفوائد
 البهية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٢٤هـ ، مطبعة السعادة ، مصر (ص ١٨٨) ،
 تاج التراجم فى طبقات الحنفية ، لقاسم بن قطلوبغا ، مطبعة العانى
 بغداد ١٩٦٢م (ص ٥٧) ، هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار
 المصنفين من كشف الظنون ، إسماعيل باشا البغدادى ، دار الفکر
 ١٤٠٢هـ (١٢٣/٦) ، معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى كتب العربىة
 لعمر رضا كحالة ، دار احياء التراث العربى ، بيروت (٢٥٣/١١) ، الأعلام
 قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربيين
 والمستشرقين ، لخير الدين الزركلى ، الطبعة الخامسة ، دار العلم
 للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠م (٢٩/٧) ، الجواهر المضيئة فى طبقات
 الحنفية لمحمد بن محمد نصر الله بن سالم أبى الوفاء القرشى
 الحنفى المصرى ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٢هـ (١٢٠/٢) .

(٢) بفتح الألف وسكون الخاء المعجمة وكسر السين المهملة ثم الياء
 المنقوطة باثنتين من تحت ثم الكاف المفتوحة ، ثم شاء مثلثة
 كذا فى الفوائد البهية (ص ١١٨) ، هدية العارفين (١٢٣/٦) ، معجم
 البلدان لشهاب الدين أبى عبد الله ياقوت الحموى ، دار صادر ، بيروت
 (١٢١/١) .

وبعضهم يقول : بالتاء المثناة (بدل الشاء المثناة) ، وهو الأول
 كما قال صاحب معجم البلدان ، لأن المثناة ليست من حروف العجم .

(٣) اسم مدينة بما وراء النهر ، وهى قصبة ناحية فرغانة ، وهى على شاطئ
 نهر الشاش على أرض مستوية . انظر معجم البلدان ، الصفحة نفسها
 الباب فى تهذيب الأنساب ، لابن الأثير الجزرى ، دار صادر ، بيروت
 ١٤٠٠هـ (٣٤/١) .

المبحث الثانى : تلاميذه

- وقد ذكر صاحب الفوائد البهية للأخسيكتى تلميذين هما :
- (١) محمد بن عمر بن محمد أبو المظفر ظهير الدين النوحاباذى البخارى
(٢)
الحنفى .
- تفقه على الكردى شمس الأئمة ببخارى - وهو من أساتذة النفسى
صاحب هذا الشرح كما سيجىء ذكره - وقرأ على محمد بن محمد بن الأخسيكتى .
- تتلمذ عليه أبو العباس بن أحمد بن الساعاتى ، وسمع منه أبو العلاء
محمود الفرضى ، وأجاز للقسام البرزالى من بغداد .
- (٣)
وكان مولده فى الثانى والعشرين من شوال سنة ٦١٦ هـ . ذكره ابن
(٤)
رافع ، وتوفى ببغداد سنة ٦٦٨ هـ .
- ومن تصانيفه :

- (أ) كشف الإبهام لرفع الأوهام
(ب) كشف الأسرار فى الأصول
(٥)
(ج) الملخص فى مختصر القدورى

- (١) نسبته الى نوحاباذ - بفتح النون وسكون الواو ثم الحاء المهملة
بعدها ألف ثم باء موحدة بعدها ألف ثم ذال معجمة - قرية من قرى
بخارى ، كذا فى الفوائد البهية (ص ١٨٣) ، وضبط فى معجم البلدان
نوحاباذ - بالجيم وبضم النون - انظر (٣٠٩/٥) .
- وقال فى هامش الجواهر المضيئة : ذكر العلامة السيوطى فى باب
الباب : النوحاباذى - بفتح أوله والجيم - قرية ببخارى .
- وكذا قال صاحب الكتاب فى الأنساب . اهـ . انظر هامش الجواهر
المضيئة (١٠٤/٢) .
- (٢) انظر ترجمته فى : الجواهر المضيئة (١٠٤/٢) ، الفوائد البهية
(ص ١٨٣) ، هدية العارفين (١٢٩/٦) ، الأعلام (٣١٣/٦) .
- (٣) كذا فى الفوائد البهية وفى هدية العارفين ، ولم يذكره فى الجواهر
المضيئة .
- (٤) انظر : هدية العارفين ، الصفحة نفسها ، والأعلام الصفحة نفسها ، وهامش
الجواهر المضيئة ، الصفحة نفسها .
- (٥) ذكرها صاحب هدية العارفين ، وصاحب الأعلام . وذكر صاحب الجواهر
المضيئة الكتاب الثالث فقط .

- (٢) محمد بن محمد البخارى . ولم أقف على ترجمته .
(٣) وذكر صاحب الجواهر المضيئة أن محمد بن محمد القبائى (١) ممن قرأ
الأصول على الأخسيكتى .

قال فى ترجمته : تفقه على شمس الأئمة الكردى ، وقرأ الأصول على
الأخسيكتى .

ومن تصانيفه :

- (أ) الجامع الكبير
(ب) نظم الجامع الصغير
وكان يعرف الخلاف معرفة تامة ، وله يد طولى فى علم الجدل ، وكانت
المسائل المشككة ترد عليه من بخارى وغيرها ، كان حيا فى سنة ٧٢٦ هـ رحمه
(٢)
الله تعالى .

-
- (١) قباء : مدينة كبيرة من ناحية فرغانة قرب الشاش ، نسب إليها قوم
من أهل العلم بكل فن . انظر معجم البلدان (٣٠٢/٤) .
(٢) انظر : الجواهر المضيئة (١٢٦/٢ ، ١٢٧) .

المبحث الثالث : مصنفاته

- (١) المنتخب فى أصول المذهب ، وهو موضع الدراسة
عليه قريبا بالتفصيل .
- (٢) غاية التحقيق
- (٣) دقائق الأصول والتبيين
- (٤) مفتاح الأصول^(١)
- وسياتى الكلام

(١) انظر : معجم المؤلفين (٢٥٣/١١) . ولم يذكر فى المراجع السابقة
إلا الكتاب الأول . انظر ، ص ٩ ، رقم الهامش ، ٢



المبحث الرابع : التعريف بالمنتخب فى أصول
المذهب وشروحه

(١)
يعرف بالمنتخب الحسامى نسبة الى لقبه "حسام الدين".

قال فى كشف الظنون : وهو محذوف الفصول ، ومبين الفصول ، متداخل
النقوض والنظائر ، منسرد اللآلىء والجواهر ، فتهالك الناس فى تعلمه
(٢)
وتعليمه .

وقال اللكنوى رحمه الله : وقد طالعت مختصره المعروف بالمنتخب
(٣)
الحسامى ، وهو مختصر متداول معتبر عند الأصوليين .

شروح المنتخب :

(٤)
وقد شرحه جمع غفير من الفقهاء الكاملين منهم :
(٥)
(٦)
(١) عبدالعزيز بن أحمد البخارى . وسماه "التحقيق" .

(١) انظر : الفوائد البهية (ص ١٨٨) ، معجم المؤلفين (٢٥٣/١١) ، الأعلام
(٢٩/٧) ، وقد طبع هذا المختصر عدة مرات ، وورد فى غلاف النسخة
المطبوعة الأخيرة ما يلى : " المختصر المعروف بالحسامى ، للشيوخ
الإمام الهمام مولى الأنام العلامة الفقيه الأصولى محمد بن محمد بن
عمر الأسيكتى - نور الله مرقده - وطبع هذا الكتاب مع التعليق
الحامى فى حل مافى الحسامى لمولانا مولوى محمد فيض الحسن بن
العلامة الحافظ الأزكى مولانا فخر الحسن اللكنوى ، منشورات نور
محمد ، آرام باغ كراچى " .

(٢) انظر (١٨٤٨/٢) .

(٣) انظر : الفوائد البهية (ص ١٨٨) .

(٤) انظر المرجع نفسه .

(٥) عبدالعزيز بن أحمد بن محمد بن محمد علاء الدين البخارى ، الفقيه الحنفى
الأصولى ، تفقه على عمه محمد المايمرغى - يجىء ذكره قريباً - وتبحر
فى الفقه والأصول وعرف بالتفوق فيهما ، توفى سنة ٧٣٠ هـ .

انظر : كشف الظنون (١٨٤٨/٢) ، الجواهر المضيئة (٣١٨، ٣١٧/١) ، الفوائد
البهية (ص ٩٤، ٩٥) ، الفتح المبين (١٣٦/٢) .

(٦) كذا فى كشف الظنون (١٨٤٨/٢) ، وفى الفوائد البهية اسمه : "غاية
التحقيق" انظر (ص ٩٥) ، الفتح المبين (١٣٦/٢) .

(١)

أوله : الحمد لله الذى مهد مباني الاسلام ... الخ

ذكر أن المختصر المذكور فاق سائر التصانيف المختصرة بحسب

التهذيب ومتانة التركيب بيد أنه اقتصر فيه على الأصول كل الاختصار .

فشرحه بعد فراغه من إملأ كشف الأسرار، وهو شرح أصول البـزدوى

وروى هذا المتن عن عمه فخر الدين محمد بن محمد بن الياس المايمرغى (٢)

وهو عن المصنف .

(٣) وعلى التحقيق إعتراضات للسيد السمرقندى أجاب عنها بعض العلماء (٤)

(٥) فى مجلد . أوله : الحمد لله الذى شيد بناء الإسلام ومهد قواعده ... الخ

(٦) ويعرف هذا الشرح بشرح المنتخب الحسامى . وهو مطبوع .

(٧) حسام الدين حسين بن على السفناقى . وسماه " الوافى " (٨) (٢)

(١) انظر التحقيق ، لوحة (٢/أ) .

(٢) نسبته الى مايمرغ - بفتح الياء وضم الميم ، وسكون الراء ، والغين

المعجمة - من قرى بخارى على طريق نسف . وكان شيخا كاملا ، تفقسه

على شمس الأئمة الكردي . انظر الفوائد البهية (ص ١٨٦) ، معجم

البلدان (٥٠/٥) .

(٣) كذا قال فى كشف الظنون انظر (١٨٤٨/٢) ، ولم أقف على ترجمته .

(٤) وهو صاحب التحقيق . كذا قال فى هامش كشف الظنون . انظر

الصفحة نفسها .

(٥) انظر المرجع السابق .

(٦) كذا قال الزركلى فى الأعلام انظر (٢٩/٧) . ولم أطلع على هذا الكتاب

المطبوع ، وانما استفدت من نسخة مخطوطة مصورة من مكتبة المحمودية

من المدينة المنورة تحت رقم (٨٩١) .

(٧) هو الحسين بن على بن الحاج بن على السفناقى ، الملقب بحسـام

الدين ، الفقيه الحنفى ، الأصولى ، النحوى .

ووهم من قال أنه الحسن ، كما وهم من قال : انه السفناقى ، بل هو

السفناقى - نسبة الى سفناق - بكسر السين المهملة ، وسكون الغين

المعجمة ثم نون بعدها ألف ثم قاف ، بلدة فى تركستان ، توفى سنة ٧١٤هـ .

انظر : الجواهر المضيئة (٢١٢/١ ، ٢١٣) ، الفوائد البهية (ص ٦٢) ، الفتح

المبين (١١٢/٢) ، تاج التراجم (ص ٢٥) ، الأعلام (٢٤٧/٢) ، معجم المؤلفين

(٢٨/٤) .

(٨) هذا الكتاب لم يطبع بعد ، وقد استفدت من نسخة مخطوطة مصورة من

مكتبة جامعة برنستون تحت رقم ٤٥٩٢ (٨٦١) .

(١) أوله : الحمد لله الذى جعل قوانين الشرع أصولا ٠٠٠ الخ .
 قال فى كشف الظنون : وقد أملاه فى مسجد المؤلف ومشهده فى صفر
 سنة ٦٩٠ هـ . قال فى آخره : قد اتفق عندى من نسخ الشروح والفوائد
 فما ذكر من الأسئلة على بناء المفعول وهو من المنقول ، وما ذكر منها
 على الخطاب من صاحب الكتاب . (٢)

(٣) قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الاتقانى . وسماه " التبيين " . (٤)
 أوله : الحمد لله الحي القيوم لاتأخذه سنة ولانوم ٠٠٠ الخ . (٥)
 وفرغ منه بتستر فى سنة ٧١٦ هـ .
 وعلق عليه أحمد بن عثمان التركمانى . (٦)
 أبو الفضل محمد بن محمد بن مبین النورى . سماه " المنتخب فى " (٧)

-
- (١) انظر لوحة (٢/١) ، معجم المؤلفين (٢٨/٤) .
 (٢) (١٨٤٨/٢) .
 (٣) اتقان : بكسر الهمزة وسكون التاء المثناة الفوقية وقاف مفتوحة
 بعدها ألف بعدها نون ، قصبة بفاراب ، وفاراب ناحية وراء نهـر
 سيحون .
 وكان رأسا فى الحنفية ، بارعا فى الفقه واللغة ، كثير الاعجاب
 بنفسه ، شديد التعصب على من خالفه ، توفى سنة ٧٥٨ هـ .
 انظر : الفوائد البهية (ص ٥٠، ٥١) ، تاج التراجم (ص ١٨) ، الأعـلام
 (١٤/٢) ، الفتح المبين (١٧٣، ١٧٢/٢) .
 (٤) وقد قام الدكتور ضابر نصر مصطفى عثمان بتحقيق هذا الشرح كرسالة
 جامعية بجامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، وقد
 استفدت من هذه الرسالة فى أثناء التعليقات .
 (٥) بالضم ثم السكون ، وفتح التاء الأخرى ، وراء أعظم مدينة بخوزستان
 وهو تعريب شوستر . انظر معجم البلدان (٢٩/٢) .
 (٦) وهو أحمد بن عثمان بن ابراهيم بن مصطفى الماردينى التركمانى
 تفقه على أبيه وأخيه ، له تصانيف حسنة فى الفقه وأصوله والفرائض
 والنحو والهيئة والمنطق . توفى سنة ٧٤٤ هـ .
 انظر : الفوائد البهية (ص ٢٥) ، الجواهر المضيئة (٧٧/١) .
 (٧) الفقيه الحنفى .
 انظر هدية العارفين (١٣٨/٦) ولم يذكر تاريخ وفاته .

- شرح المنتخب " .
- (١) (٢) فرغ منه فى بلدة ماردين سنة ٦٩٤ هـ .
- (٣) (٤) يوسف بن شاهين . ولم أقف على اسم كتابه .
- (٥) منصور بن أحمد بن يزيد القاتنى . ولم أقف على اسم كتابه . (٦)
- (٧) محمد بن عبدالستار بن محمد شمس الأئمة الكردى . ولم أقف على اسم كتابه . (٨)
- (٨) الامام حافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفى . وهو صاحب الشرح الذى هو موضع الدراسة والتحقيق . ولذلك نحب أن نقدم له ترجمة مستقلة فى مبحث قادم مستقل .

- (١) بكسر الراء والدال . قلعة مشهورة على قمة جبل الجزيرة مشرفة على دنيسر ودارا ونصيبين . انظر معجم البلدان (٣٩/٥) . واليوم هى مدينة متوسطة من مدن تركيا تقع فى جنوب شرقها .
- (٢) انظر : ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون (٥٦٩/٤)، هدية العارفين (١٣٨/٦) .
- (٣) جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن شاهين بن الأمير أبو أحمد العللاء قطلوبغا الكركى ، المصرى ، الحنفى ، ثم الشافعى ، سبط ابن حجر العسقلانى ، يعرف بابن شاهين ، ولد سنة ٨٢٨ هـ ، وتوفى سنة ٨٩٩ هـ . انظر : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى ، دار مكتبة الحياة ، بيروت (٣١٣/١٠) ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكانى ، الطبعة الأولى بمطبعة السعادة ، ١٣٤٧ هـ (٣٥٤/٢) ، هدية العارفين (٥٦٣/٦) ، ايضاح المكنون (١٣٨/٦) ، معجم المؤلفين (٣٠٤/١٣) ، الأعلام (٢٣٤/٨) .
- (٤) وقد اختلف المترجمون له بعد اتفاقهم أن له كتابا فى شرح المنتخب اختلفوا فى نسبة هذا المتن . فمنهم من نسبه إلى الأسيكتى كمصاحب هدية العارفين ، وصاحب معجم المؤلفين ، ومنهم من نسبه إلى عللاء التركمانى كالسخاوى ، والشوكانى ، والزركلى ، وصرحوا بأن هذا الكتاب فى الحديث ، لافى الأصول . انظر المراجع السابقة .
- (٥) الفقيه الحنفى ، الأصولى ، توفى بمكة المكرمة سنة ٧٧٥ هـ . وفى هدية العارفين سنة ٧٠٥ هـ . انظر : الفوائد البهية (ص ٢١٥ ، ٢١٦) ، هدية العارفين (٤٧٤/٦) ، ايضاح المكنون (٥٦٩/٤) ، معجم المؤلفين (١٠/١٣) .
- (٦) ذكر اسماعيل باشا فى هدية العارفين أن هذا الكتاب شرح لمنتخب الأسيكتى ، ولكنه ذكر فى ايضاح المكنون أنه حاشية على شرح المنتخب وليس بشرح ولم يبين أنه حاشية على أى شرح من شروح الكتاب .
- (٧) سوف أذكر ترجمته قريبا عند ذكر شيوخ النسفى بالتفصيل ، لأنه منهم .
- (٨) ذكر صاحب تاج التراجم أنه شرح مختصر الشيخ حسام الدين الأسيكتى انظر (ص ٦٤) ، معجم المؤلفين (١٦٧/١٠) .

(١)
توفى رحمه الله فى اليوم الثانى والعشرين من ذى القعدة
(٢)
سنة ١٢٤٤ هـ .

-
- (١) وفى تاج التراجم : يوم الاثنين ثالث عشر ذى القعدة أو ذى الحجة .
انظر (ص ٥٧) .
- (٢) انظر : كشف الظنون (١٨٤٨/٢) ، الفوائد البهية (ص ١٨٨) ، هدية
العارفين (١٢٣/٦) ، تاج التراجم (ص ٥٧) ، معجم المؤلفين (٢٥٣/١١) ،
الأعلام (٢٩/٧) .

التمهيد* الحالة السياسية فى عصر الشارح

وقد توفى النفسى سنة ٧١٠ هـ . ولم أعثر على تاريخ مولده ، ولكننى وقفت على أنه تتلمذ على يد الشيخ عبدالستار الكردرى المتوفى سنة ٦٤٢ هـ ، واعتمادا على هذا علمنا الفترة التى عاش فيها النفسى تقريبا ، وعلمنا أيضا أنه شهد نهاية الدولة العباسية بالعراق ، وأدرك شيئا كثيرا من أحداثها ، وتأثر بما يجرى فى الدولة الاسلامية ومآحولها —————
تأثرا تاما .

ومن أهم مآسجه التاريخ فى هذه الفترة :

(١) سقوط بغداد على يد التتار ، والاضطراب السياسى فى دمشق ومآحولها :

إن هولاء قد قدم بجنوده - وكانوا نحو مائتى ألف مقاتل - إلى بغداد فى الثانى عشر من شهر الله المحرم سنة ٦٥٦ هـ ، فأحاطوا ببغداد من ناحيتيها الغربية والشرقية ، فكانت جيوش بغداد فى غاية القلة - فهم لايتجاوزون عشرة آلاف فارس - فلما دخلوها ارتكبوا أفظع المجازر التى عرفها التاريخ ، فسفكوا الدماء ، وقتلوا الرجال والنساء ، وأتلفوا الكتب العلمية ، وخربوا مظاهر الحضارة الاسلامية ، وقتلوا الخليفة ، وكبار وجهاء البلد بخديعة من الوزير ابن العلقمى الحاقدا على المستعصم وأتباعه بسبب مقتل شيعته الرافضة على يد أهل السنة ، فدبر مكيدة للتخلص من هؤلاء والاستبداد بالسلطة من بعدهم ، فراسل هولاءكو خان سرا ، وزين له القودوم إلى بغداد ، والإستيلاء عليها ، وهون عليه أمرها ، فلما قدم أشار على الخليفة بالخروج لمقابلته لترتيب أمر الصلح ، فخرج الخليفة فى سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء ورؤوس أمراء الدولة والأعيان ، فلما قدموا على السلطان الطاغية هولاءكو قتلهم جميعا ، ثم مالوا على البلد ، واستمر القتل

والسبى نيفا وثلاثين يوما .

وقال الذهبى : يقال إن هولاكو أمر بِعَدِّ القتلى ، فبلغوا مليوناً وثمانمائة ألف وكسر، فعند ذلك نُودي بالآمان .

وذكر ابن كثير اختلاف الناس فى عدد القتلى ببغداد فى هذه الواقعة ، منهم من يقول كما قال الذهبى ، ومنهم من يقول ثمانمائة ألف ، وهناك من يقول : مليون نسمة ..^(١)

وقال الشيخ الخضرى بك فى تاريخ التشريع الاسلامى : وصارت بغداد - بعد ماتم فيها أعمال التخريب والتدمير - عاصمة لحكومة ليس لها دين سماوى ، وكانت لها قوانين وضعية وضعها جدهم جنكيز خان عرفت عندهم باسم "الكاسة" . ويعتبر هذا التاريخ فاصلاً بين التاريخ الاسلامى القديم والتاريخ الأوسط . اهـ^(٢)

وما أن كادوا ينتهون من تحطيم صرح الخلافة حتى بادروا إلى إرسال جيوشهم إلى بلاد الشام التى كانت تخضع لعدد من سلاطين الدولة الأيوبية المتناحرين ، وكذلك فان بقايا الصليبيين الغزاة مازالت تسيطر على بعض سواحل بلاد الشام .

وفى هذه الفترة انقضى حكم الأيوبيين ، وبدأ عهد دولة المماليك واستطاع المماليك أن يصدوا المغول عن بلاد الشام ومصر التى كانوا

(١) انظر : العبر فى تاريخ من غبر ، للمؤرخ الحافظ الذهبى ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٦هـ (٢٢٦٠/٥) ، البداية والنهاية (٢١٤/١٣) ، شذرات الذهب (٢٧٠/٥) ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبى المحاسن يوسف ابن تغرى بردى الآتابكى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٥٧هـ (٦٤/٧) ، الفتح المبين (٤٤/٢) ، تاريخ التشريع الاسلامى ، لمحمد الخضرى بك الطبعة السابعة ، ١٩٦٠م (ص ٣٢٢) ، كتاب دول الاسلام للذهبى (١٢٣/٢) الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى (١٦٧، ١٦٦/٢) ، تاريخ التشريع الاسلامى لمحمد السائس ، عبداللطيف السبكى ، محمد يوسف البربرى ط سنة ١٣٥٥هـ ، (ص ٢٨١) .

(٢) انظر (ص ٣٢٢) .

يحلّمون بغزوها، ففي سنة ٦٥٨هـ هاجم المغول الشام، فتصدى لهم السلطان المملوكى قطز حيث أعد جيشا كبيرا، وتوجه به إلى الشام فالتقى مع المغول فى "عين جالوت"، وهزمهم هزيمة نكراء، وقتل قائدهم، وكانت هذه أول هزيمة تلحق بهم، إلا أن المغول أعادوا الكرة، ووجهوا عدة غزوات إلى بلاد الشام (١).

وفى سنة ٧٠٢هـ هاجم المغول الشام بجموع عظيمة، ووصلوا إلى حماة فتصدى لهم السلطان المملوكى محمد الناصر، وحصلت معركة كبيرة تسمى معركة "شقب"، وهزم المغول فيها، وعمل السيف فى رقاب التتار ليلا ونهارا وهربوا وفروا، ولم يسلم منهم إلا القليل كما قال ابن كثير (٢).

وفى هذه الفترة استطاع المماليك أن يطردوا بقايا الصليبيين من بلاد الشام، ففي سنة ٦٨٨هـ توجه السلطان المنصور قلاوون إلى طرابلس الشام وفتحها، وطرد الصليبيين منها بعد أن مكثوا فيها ما يزيد على مائة وثمانين سنة (٣).

وعلى الرغم من هذه الانتصارات التى حققها المماليك على المغول والصليبيين إلا أن الصراع على السلطة بينهم كان شديدا، وليس أدل على ذلك من أن أحد سلاطينهم - وهو السلطان الناصر محمد بن قلاوون - تولى السلطة ثلاث مرات (٤).

(٢) الاضطراب السياسى فى الأندلس:

أما فى بلاد الأندلس فقد كان المسلمون فى غاية الضعف بسبب تفرقهم واختلافهم على الرئاسات الذى أدى إلى استيلاء الأسبان على أكثر حصون

(١) انظر: النجوم الزاهرة (٧٩/٧) .

(٢) انظر: البداية والنهاية (٢٨٠٢٧/١٤) .

(٣) انظر المصدر نفسه (٣٣٢، ٣٣١/١٣) .

(٤) وكانت المرة الثالثة سنة ٧٠٩هـ . انظر النجوم الزاهرة (٢٧٧/٧) .

• (٣/٩)

البلاد وأشهر مدنها فى القرن السابع . فاحتلوا "لوشة" و"مــــاردة"
و"بظليوس" سنة ٦٢٢ هـ . وجزيرة "ميروقة" سنة ٦٢٧ هـ ، و"قرطبة" سنة
٦٣٣ هـ ، و"شاطية" سنة ٦٣٥ هـ ، و"بلنسية" سنة ٦٣٦ هـ ، و"مرسية" و"اشبيلية" سنة ٦٤٥ هـ ،
و"شلب" و"طلبيرة" سنة ٦٥٩ هـ ، ولم يبق فى الأندلس بيد العرب المسلمين سوى
(١)
غرناطة وضواحيها .

هذه دورة مصغرة من الحالة السياسية فى الفترة التى عاش فيها
حافظ الدين أبو البركات النسفى .

(١) انظر الفتح المبين (٤٤/٢) .

* الحالة العلمية فى عصر الشارح

تقدم أن الشارح عاش فى فترة تستغرق معظم القرن السابع وجزءاً من أوائل القرن الثامن .

وقد قسم الشيخ محمد الخضرى بك فى تقسيمه تاريخ التشريع الاسلامى إلى ستة أدوار، وتبعه فى ذلك الأستاذ محمد السائس ومن معه من مؤلفى تاريخ التشريع الاسلامى .

واعتبر الفترة التى تقع ابتداءً من أوائل القرن الرابع إلى سقوط الدولة العباسية - وذلك فى منتصف القرن السابع (سنة ٦٥٦ هـ) - دوراً تاريخياً واحداً وسماها بـ " الدور الخامس "، وهو دور القيام على المذاهب وتأيينها، وشيوع المناظرة والجدل (١) .

واعتبر الفترة التى تليها - وهى من سقوط بغداد على يد هولاكو إلى الآن - دوراً تاريخياً واحداً وسماها بـ " الدور السادس "، وهو دور التقليد (٢) المحض .

وقد وصف الشيخ الخضرى الحالة العلمية فى هذه الفترة بقوله :
" أما الحالة العلمية فانها لم تتبع فى التدهور تلك الحالة السياسية، بل استمرت على نموها، ولاسيما فى عهد السلجوقيين بالشرق، وعهد الدولة الفاطمية بمصر فقد نبغ فيها كبار العلماء، وأساطين المفكرين. (٠٠٠) إلا أنه مما يجب الاعتراف به أن روح الاستقلال فى التشريع ضعفت تبعاً لضعف الاستقلال السياسى (٠٠٠) تلك الروح التى أملت على أبى حنيفة رحمه الله أن يقول فى أسلافهم : " هم رجال ونحن رجال "، وأملت على مالك قوله : " ليس من أحد الا يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم "، وأملت على غيرهما ما يشبه هذا القول، حل محل تلك الروح مانسميه

(١) انظر (ص ٣١٩)، تاريخ التشريع الاسلامى للسائس (ص ٢٧٩) .

(٢) انظر (ص ٣٦٣)، تاريخ التشريع الاسلامى للسائس (ص ٣٠٠) .

بروح التقليد" (١) . اهـ

فيعلم من هذا أنه لم يوجد في هذا العصر مجتهد مستقل، وأن عمل العلماء إذ ذاك كان ينحصر في ثلاثة أشياء :

(١) تعليل الأحكام .

(٢) الترجيح بين الآراء المختلفة في المذهب .

(٣) الانتصار للمذهب . وأنتجت تلك الأشياء شيوع المناظرات والجدل . (٢)

هذا ما يتعلق بالدور الخامس والسادس بشكل عام، وأما بالنسبة للقرن السابع وأوائل القرن الثامن خاصة - وهي الفترة التي عاش فيها الشارح رحمه الله - فقد وصف الشيخ المراغي الحالة العلمية في القرن السابع قائلا :

" كل هذه الاضطرابات - السياسية التي ذكرناها - جعلت سوق العلم راكدة في هذا القرن، فقد قعدت الهمم عن الاجتهاد، ومالت إلى التقليد، وبدأ عهد جديد في التأليف، وهو عهد المتون والمختصرات مما دفع العلماء إلى العناية بشرحها، وكانت المؤلفات من قبل مبسطة سهلة المأخذ والفهم" (٣) .

وأما في القرن الثامن فإن حركة التأليف والتدريس وبين المدارس كانت قد نشطت في هذا القرن نشاطا ملحوظا بحكم المنافسة بين الأمراء والحكام مع أن شمس الاجتهاد قد احتجبت، نعم قد ظهر بعض المجتهدين من العلماء كابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ وغيره ممن أطلقوا لعقولهم حرية التفكير والقول بما يؤدي إليه اجتهادهم في النصوص غير أن هؤلاء تعرضوا لمحن شديدة (٤) .

(١) انظر (ص ٣٢٢، ٣٢٣) .

(٢) انظر : تاريخ التشريع الاسلامي لخضري بك (ص ٣٢٣ - ٣٢٤)، تاريخ

التشريع الاسلامي للسايس (ص ٢٨١ - ٢٨٧) .

(٣) انظر الفتوح المبين (٤٤/٢) .

(٤) انظر المصدر نفسه (١٠٠، ٩٩/٢) .

بعض علماء الأصول المشهورين فى هذه الفترة وكتبهم :

وقد ظهر فى الفترة التى عاش فيها النسفى من كبار الأصوليين —
المؤلفين منها :

(١) عثمان بن ممر بن أبى بكر بن يونس ، المشهور بابن الحاجب ، المتوفى
سنة ٦٤٦ هـ .

وصنف مختصر منتهى السؤل والأمل ، وهو مختصر غريب فى صغته ، بديع
فى فنه ، غاية فى الإيجاز ، وهو كتاب الناس شرقا وغربا ، وكان الشيوخ
الزملكانى يقول : ليس للشافعية مختصر مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية .
(١)

(٢) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ، المشهور بالقرافى ، المتوفى سنة
٦٨٤ هـ ، له كتاب التنقيح فى أصول الفقه ، وله عليه شرح مفيد .
(٢)

(٣) عبد الله بن ممر بن محمد بن على البيضاوى الشافعى ، ويعرف بالقاضى ،
توفى سنة ٦٨٥ هـ ، ألف فى الأصول كتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول ،
وقد شرحه أيضا ، وهو كتاب تناوله العلماء بالشرح والتعليق ، وانتفع
به الطلاب والعلماء .
(٣)

(٤) أحمد بن على بن ثعلب مظفر الدين ، المعروف بابن الساعاتى ، المتوفى
سنة ٦٩٤ هـ ، له فى الأصول كتاب البديع ، جمع فيه بين طريقتى الآمدى
فى كتابه الأحكام الذى عنى فيه بالقواعد الكلية ، وطريقة فخر
الاسلام البزدوى فى كتابه الذى عنى فيه بالشواهد الجزئية الفرعية .
(٤)

-
- (١) انظر الفتح المبين (٦٦٠٦٥/٢) .
(٢) انظر المصدر نفسه (٨٧٠٨٦/٢) .
(٣) انظر المصدر نفسه (٨٨/٢) .
(٤) انظر المصدر نفسه (٩٥٠٩٤/٢) .

الفصل الثانى

فى التعريف بالشارح

(١)

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه

هو عبدالله بن أحمد بن محمود، وكنيته : أبو البركات ، ولقبه —
 (٢) حافظ الدين ، النسفى - نسبة الى نسب - .
 (٣)
 ولم أعثر على من ذكر تاريخ مولده فيما بحثت من كتب التراجم .

(١) انظر ترجمة النسفى فى : الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ،
 لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى ، تحقيق: محمد سيد جاد الحق
 دار الكتب الحديثة (٣٥٢/٢) ، الفوائد البهية ، (ص ١٠١ ، ١٠٢) ، الجواهر
 المضيئة (٢٧١ ، ٢٧٠/١) ، تاج التراجم (ص ٣٠) ، الأعلام (٦٧/٤) ، معجم
 المؤلفين (٣٢/٦) ، الفتح المبين (١٠٨/٢) ، كشف الظنون (١١٩/١) ، (١١٦٨/٢)
 ١٢٧٤ ، ١٥١٥ ، ١٦٤٠ ، ١٦٧٥ ، ١٨٢٣ ، ١٨٤٩ ، ١٨٦٧ ، ١٩٢٢ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٣٤) ، معجم
 المطبوعات العربية والمعرية ، ليوسف اليان سركيس ، مطبعة
 سركيس بمصر ، ١٣٤٦ هـ (ص ١٨٥٢ ، ١٨٥٣) ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة ،
 لطاش كبرى زاده ، مراجعة وتحقيق : كامل كامل بكري وعبد الوهاب
 أبو النور ، دار الكتب الحديثة (١٨٨/٢) ، الدليل الشافى على المنهل
 الصافى (٣٨٢/١) .

(٢) قال صاحب الجواهر المضيئة : "حافظ الدين" لقب إمامين .
 أحدهما : محمد بن محمد بن نصر البخارى ، سمع منه أبو العلاء .
 والآخر : عبدالله بن محمود أبو البركات ، صاحب التصانيف المفيدة
 فى الفقه والأصول ، سمع منه السفناقى ، وكلاهما تفقه على شمس الأئمة
 محمد بن عبدالستار الكردى . هـ (٣٦٧/٢) .
 (٣) انظر الفوائد البهية (ص ١٠١) .

المبحث الثانى : موطنه

(١)
هو من بلدة NSF - بفتح أوله وشانیه ثم فاء. - كما تدل عليه
نسبته اليها . وهى مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند ، وخرج منها جماعة
كثيرة من أهل العلم فى كل فن .
قال الاصطخرى : وأما NSF فانها مدينة ولها قهندز وربض ، ولها
أبواب أربعة ، وهى على مدرج بخارى وبلخ ، وهى مستواة ، والجبال منها
على مرحلتين فيمايلى كش ، وأما ما بينها وبين جيحون فمفازة ، لا جبل فيها ،
ولها نهر واحد يجرى فى وسط المدينة ، وهى مجمع مياه كش ، فيصير منها
هذا النهر ، وينقطع فى بعض السنة ، والغالب على NSF الخصب .
هذا وقد ألف الشيخ جعفر بن محمد النسفى فى تاريخ NSF كتابا
مفصلا كما ذكره فى ترجمته ، ولكنى لم أعثر عليه .
وخرج منه خلق كثيرون من العلماء الذين أبدعوا وخلدوا بما تركوا
من تراث إسلامى نفيس .
(٢)

وممن نسب إلى NSF :

- (١) جعفر بن محمد بن المعتز بن المستغفر النسفى المستغفرى ، خطيب
NSF ، لم يكن بماوراء النهر فى عصره مثله ، كان فقيها محدثا
حافظا صدوقا ، وله مصنفات . مولده سنة ٤٠٥ هـ بنسب ، ومن مصنفاته :
تاريخ NSF وكش ، وكتاب معرفة الصحابة ، وكتاب خطب النبى صلى
الله عليه وسلم ، وكتاب الشمائل ، وغير ذلك من الكتب .
(٢) هناد بن إبراهيم بن محمد بن عمر ، أبو المظفر النسفى ، سمع وأكثر
ورحل وخرج الفوائد ، وروى عنه الخطيب ، وأشار إلى تصنيفه ، توفي
يوم السبت ثانى ربيع الأول سنة ٤٦٥ هـ ومولده سنة ٣٨٤ هـ .
(٣)

- (١) وقيل : بكسر السين ، وفى النسبة تفتح . كذا فى الفوائد البهيقة
انظر (ص ١٠٢) .
(٢) انظر : معجم البلدان (٢٨٥/٥) ، اللباب فى تهذيب الأنساب (٣٠٨/٣) .
(٣) انظر : تاج التراجم (ص ٢١) ، معجم البلدان (٢٨٥/٥) ، اللباب فى
تهذيب الأنساب (٣٠٨/٣) .
(٤) انظر تاج التراجم (ص ٨٠ ، ٨١) .

- (٣) أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن محمد بن النحاج النسفى ، الحنفى
الحافظ ، قاضى نسب ، هو من جملة رواة الجامع الصغير والصحيح ،
اجازة من البخارى ، توفى سنة ٢٩٤ هـ . صف الاستقصاءات فى النكاح ،
(١)
تفسير القرآن ، المسند فى الحديث .
- (٤) أحمد بن أبى حفص عمر بن محمد بن أحمد بن اسماعيل ، أبو الليث
النسفى ، الحنفى ، توفى قتيلا بعد رجوعه من الحج سنة ٥٥٢ هـ ، له
(٢)
كتاب المنافع فى فوائد النافع لناصر الدين السمرقندى .
- (٥) الحسين بن خضر بن يوسف الفشيديرجى النسفى ، الحنفى ، توفى ببخارى
(٣)
سنة ٤٢٨ هـ . له فتاوى القاضى حسين ، والفوائد فى الفروع .
- (٦) عبد العزيز بن عثمان بن إبراهيم بن محمد الأسدى العقيلى ، القاضى
النسفى ، الحنفى ، قاضى بخارى ، المتوفى سنة ٥٣٣ هـ . له من الكتب
تعليقة فى الخلاف ، روضة الناصحين فى شرح خطب الأربعين ، السلم
لدار السلام فى بيان أحكام أركان الاسلام ، فصول الفتاوى ، كفاية
(٤)
الفحول فى علم الأصول وغير ذلك .
- (٧) عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان ، مفتى الثقليين
الإمام نجم الدين أبو حفص النسفى ، الأصولى ، الفقيه ، ولد سنة
٤٦١ هـ وتوفى بسمرقند سنة ٥٣٧ هـ . من مصنفاته : الأكمل والأطول فى
تفسير القرآن ، بعث الرغائب لبحث الغرائب ، تاريخ بخارى ، تيسير
فى علم التفسير ، الجمل الماثورة ، الخصائل فى المسائل ، الخصائل
فى الفروع ، العقائد - مشهور وعليها شروح - القند فى تاريخ علماء
سمرقند فى عشرين مجلدا ، منظومة فى الخلاف ، نظم الجامع الصغير

-
- (١) انظر هدية العارفين (٤/٥) ، معجم البلدان (٢٨٥/٥) .
- (٢) انظر هدية العارفين (٨٥/٥) ، الفوائد البهية (ص ٢٩) .
- (٣) انظر هدية العارفين (٣٠٩/٥) ، الفوائد البهية (ص ٦٦) .
- (٤) انظر هدية العارفين (٥٧٩٠٥٧٨/٥) .

- (١)
للشيباني في الفروع وغير ذلك .
- (٢)
(٨) عيسى بن الحسين بن ربيع أبو أحمد النسفي الكسوي ، توفي في حدود
(٣)
سنة ٣٨٥ هـ . ومن تصانيفه : كتاب البستان ، كتاب الدر .
- (٩) الحافظ أبو بكر محمد بن زكريا بن الحسين النسفي ، المعبروف
بالصلوكي ، توفي سنة ٣٤٤ هـ . قال المستغفر في تاريخه : كان
(٤)
حافظا مصنفا للأبواب .
- (١٠) محمد بن محمد بن محمد النسفي ، برهان الدين الحنفي ، ولد سنة
٦٠٠ هـ وتوفي سنة ٦٨٦ هـ . من تصانيفه : رسالة في الدور والتسلسل ،
شرح الأسماء الحسنى ، شرح الاشارات والتنبيهات لابن سينا ، الواضح
(٥)
في مختصر مفاتيح الغيب للفخر الرازي وغير ذلك .
- (١١) أبو مطيع مكحول بن الفضل المكحولي النسفي ، الفقيه الحنفي
المتوفى سنة ٣١٨ هـ ، من تصانيفه : كتاب الشعاع في الفقه ،
(٦)
اللؤلؤيات في المواعظ .
- (١٢) أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن المعتمد مكحول المكحولي
النسفي ، الفقيه الحنفي ، المتوفى سنة ٥٠٨ هـ . من تصانيفه : شرح
الجامع الكبير للشيباني في الفروع ، وتبصرة الأدلة في علم الكلام

-
- (١) انظر الفوائد البهية (ص ١٤٩، ١٥٠)، هدية العارفين (٧٨٣/٥) .
هذا وأحب أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى أن "النسفي" صاحب
العقائد المشهور هو صاحب هذه الترجمة، وأما النسفي صاحب هذا
الشرح فهو صاحب التفسير المشهور باسمه .
- (٢) الكسبة : بفتح الكاف وسكون السين المهملة وفتح الباء الموحدة -
من قرى نسف . انظر معجم البلدان (٤٦٠/٤) .
- (٣) انظر هدية العارفين (٨٠٦/٥) .

- (٤) انظر هدية العارفين (٤١/٦) .
- (٥) انظر هدية العارفين (١٣٦، ١٣٥/٦)، تاج التراجم (ص ٥٨) .
- (٦) انظر هدية العارفين (٤٧٠/٦)، الفوائد البهية (ص ٢١٧) .

(١)

التمهيد لقواعد التوحيد وغير ذلك .

(١٣) محمد بن أحمد بن محمود أبو جعفر النسفى ، القاضى ، كان من أعيان

الفقهاء ، له تعليقات فى الخلاف مشهورة حسنة . وأخذ الفقه عـ

(٢)

أبى بكر الرازى ، وتوفى سنة ٤١٤ هـ .

(١٤) محمد بن أحمد بن محمود المايمرغى النسفى ، كان عالما محدثا

فاضلا سمع بالحجاز وغيره ، وروى عنه نجم الدين عمر النسفى ،

(٣)

وتوفى سنة ٤٤٢ هـ .

(١) انظر هدية العارفين (٤٨٧/٦) ، تاج التراجم (ص ٧٨) .

(٢) انظر الجواهر المضيئة (٢٥٠٢٤/٢) ، الفوائد البهية (ص ١٥٧) ، تـ

التراجم (ص ٥٢) .

(٣) انظر الفوائد البهية (ص ١٥٧) .

المبحث الثالث : شيوخه

تتلمذ أبو البركات حافظ الدين النسفى على عدد من العلماء،
وكان لثلاثة منهم أثر كبير فى تكوينه العلمى . ونوجز فيما يلى
ترجمتهم .

(١) محمد بن عبد الستار بن محمد بن العمادى الكردى ، الملقب بشمس
الأئمة ، المكنى بأبى الوجد . (٣) (٤)

ولد سنة ٥٥٩هـ فى شامن عشر من ذى الحجة ببراتقين . (٥) (٦)

كان أستاذ الأئمة على الاطلاق ، والموفود اليه من الآفاق .

قرأ بخوارزم على الشيخ برهان الدين ناصر بن أبى المكارم عبـد
السيد بن على المطرزى (صاحب المغرب) ، ثم رحل إلى ماوراء النهر ،
وتفقه بسمرقند على شيخ الاسلام برهان الدين المرغانى (صاحب
الهداية) . والشيخ مجد الدين المهاد السمرقندى المعروف بإمام زاده وسمع
الحديث منهما . وتفقه ببخارى على العلامة بدر الدين عمر بن عبد الكريم
الورسكى ، والشيخ شرف الدين أبى محمد عمر العقيلى وغيرهم .

(١) انظر الذين ذكروا أن النسفى تتلمذ على شمس الأئمة الكردى :
الجواهر المضيئة (٢٧١/١) ، الفوائد البهية (ص ١٠١) ، تاج التراجم
(ص ٣٠) ، الفتح المبين (١٠٨/٢) .

(٢) نسبة إلى الجد المنتسب اليه ، كذا فى الجواهر المضيئة ، الصفحة
نفسها .

كردر : بفتح أوله ثم السكون ، ودال مفتوحة ، ورا ، هى ناحية من
نواحى خوارزم ، أو مايتاخمها من نواحى الترك . انظر معجم البلدان
(٤٥٠/٤) .

(٣) قال صاحب الجواهر المضيئة : " شمس الأئمة لقب جماعة ، وعند الإطلاق
يراد به شمس الأئمة السرخسى محمد بن أحمد ، ويأتى مقيدا مع الاسم
أو النسب : شمس الأئمة الكردى ، وشمس الأئمة الأوزجندى وغيرهما . اهـ
(٣٧٥/٢) .

(٤) انظر ترجمة الكردى : الجواهر المضيئة (٨٣، ٨٢/٢) ، الفوائد البهية
(ص ١٧٦ ، ١٧٧) ، تاج التراجم (ص ٦٤) ، معجم المؤلفين (١٦٧/١٠) .

(٥) وفى الفوائد البهية : سنة ٥٩٩هـ .

(٦) كذا فى الجواهر المضيئة ، ولم أقف على من ذكر التعريف بها .

وبرع فى العلوم ، وفاق على أقرانه وأقر له بالفضل والتقدم أهل

زمانه حتى قيل : إنه أحيأ علم الفروع وأصوله بعد أبى زيد الدبوسى .

(١)
 مات رحمه الله ببخارى ، يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٤٢ هـ . ودفن
 (٢)
 بسبزمون عند قبر الأستاذ عبد الله السبزمونى .

(٣) (٤)
 (٢) على بن محمد بن على ، نجم العلماء ، حميد الدين الضرير ، الرامشى ،
 (٥)
 البخارى .

كان إماما كبيرا فقيها ، أصوليا ، محدثا ، مفسرا ، جدليا ، كلاميا ، حافظا
 (٦)
 متقنا ، انتهت اليه رئاسة العلم بما وراء النهر ، وطبق الأرض صيت جلاله
 فى الدهر .

(٧)
 تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي ، وسمع من
 جمال الدين عبد الله المحبوبي (صاحب الحقائق شرح المنظومة) وجلال الدين
 محمد بن أحمد الصاعدى وغيرهم .
 وله تصانيف كثيرة .

-
- (١) بضم الباء . من أعظم مدن ماوراء النهر وأجلها ، كانت قاعدة ملك
 السامانية . انظر معجم البلدان (٣٥٣/١) .
 (٢) بفتح أوله وثانيه ، ثم ذال معجمة ساكنة ، وميم مضمومة ، وآخره نون .
 ويقال : سبزيون ، بالياء .
 قرية على نصف فرسخ من بخارى . انظر معجم البلدان (١٨٣/٣) .
 (٣) اشتهر المترجم له بالضرير . انظر الجواهر المضيئة (٣٧٧/٢) .
 (٤) بضم الميم ، قرية من أعمال بخارى ، انظر معجم البلدان (١٧/٣) ، وفى
 تاج التراجم الرشى (ص ٤٦) .
 (٥) انظر ترجمته فى : الفوائد البهية (ص ١٢٥) ، الجواهر المضيئة
 (٣٧٣/١) ، الأعلام (٣٣٣/٤) ، تاج التراجم (ص ٤٦) .
 (٦) يراد به ماوراء نهر جيحون بخراسان ، فما كان فى شرقيه يقال له
 بلاد الهياطلة ، وفى الاسلام سموه ماوراء النهر . انظر معجم البلدان
 (٤٥/٥) .
 (٧) وقد سبقت ترجمته لكونه من شيوخ النسفى أيضا .

- (١) توفي رحمه الله يوم الأحد ثامن ذى القعدة سنة ٦٦٦ هـ .
 وصلى عليه الإمام حافظ الدين النسفى فى خلق فى الصحراء التى
 قبالة تل أبى حفص الكبير ، ودفن بهذا التل عند أبى حفص الكبير ، ووضع
 فى قبره حافظ الدين النسفى بوصية له بالصلاة عليه .
 قيل : حضر الصلاة عليه قريب من خمسين ألف رجل .
 (٣) محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردى بدر الدين خواهر زاد هـ ،
 (٤) ابن أخت الشيخ شمس الأئمة الكردى ، رباه خاله أحسن تربية ، ونشأ
 عنده وبلغ رتبة الكمال .
 توفي رحمه الله فى سلخ ذى القعدة سنة ٦٥١ هـ ، ودفن عند خاله .
 هذا وقد ذكر صاحب الجواهر المضيئة أن النسفى روى الزيادات عن
 أحمد بن محمد العتابة .
 وقال صاحب الفوائد البهية : " وتبعه القارى . وقال الكفوفى

-
- (١) كذا فى تاج التراجم . وفى الجواهر المضيئة : ثانى ذى القعدة .
 (٢) كذا فى تاج التراجم والجواهر المضيئة . وفى الفوائد البهية
 - نقلا عن كشف الظنون - والأعلام : سنة ٦٦٧ هـ .
 (٣) انظر : تاج التراجم ، الصفحة نفسها ، الجواهر المضيئة ، الصفحة
 نفسها .
 (٤) انظر ترجمته : الجواهر المضيئة (٢٣٦/١) ، الفوائد البهية
 (ص ٢٠٠) .
 (٥) ضبطها السمعانى بضم الخاء المعجمة ، وفتح الواو ، والهاء ، بينهما
 ألف ، وبعد الهاء راء ساكنة ، وزاى مفتوحة ، وبعدها ألف ، ودال مهملة .
 هذا ويقال هذه اللفظة لجماعة من العلماء كانوا أولاد أخت عالم ،
 والمشهور بهذه اللفظة عند الاطلاق اثنان : متقدم فى الزمن ومتأخر
 عنه .
 فالمتقدم : أبو بكر محمد بن الحسين البخارى ، ابن أخت القاضى
 أبى ثابت محمد بن أحمد البخارى .
 والمتأخر : هو المترجم له . انظر الجواهر المضيئة ، الصفحة
 نفسها .
 (٦) انظر الجواهر المضيئة (٢٧١، ١١٤/١) .

في ترجمة العتابي : قد نص في الجواهر أن العتابي مات سنة ٥٨٦هـ وأنـى^(١)
تصح رواية شخص مات سنة ٧١٠هـ عن رجل مات سنة ٥٨٦هـ " .^(٢)

(١) قال صاحب الجواهر المضيئة في ترجمة العتابي : هو أحمد بـ —
محمد بن عمر أبو نصر العتابي البخاري ، المنعوت زين الديـ —
ومات يوم الأحد وقت الظهر سنة ٥٨٦هـ ببخارى . انظر (١١٤/١) .
(٢) انظر (ص ١٠٢) .

المبحث الرابع : تلاميذه

لا شك أن العالم الذي تتحدث المراجع عنه بأنه عديم النظير في
زمانه ورأسا في كثير من العلوم الشرعية لا يستغنى عنه طلاب العلم
والنفسى رحمه الله أحد هؤلاء العلماء ، ونستطيع أن نجزم أنه تتلمذ
عليه خلق كثير وتفقه عليه علماء كثيرون ، ولكن المراجع التي تذكر
ترجمته لم تذكر أسماء هؤلاء الطلبة غير السغناقي رحمه الله .
(١)

(١) وقد سبقت ترجمته (ص ١٣) الهامش (٧) .

المبحث الخامس: مرتبته العلمية وثناء العلماء عليه

كان الامام حافظ الدين النسفى يتمتع بعلم واسع مع العمل الصالح ،
والزهد، والتقوى .

وقد وصفه المترجمون له بالعلم والزهد ، وكان رحمه الله مثال
العلماء العاملين .

مرتبته العلمية :

يقول عبدالحى اللىكنوى رحمه الله فى التعليقات السنية : عده ابن
كمال باشا من طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوى والضعيف^(١)
الذين شأنهم أن لا ينقلوا فى كتبهم الأقوال المردودة، والروايات الضعيفة،
وهى أدنى طبقة المتفقهين منحة عن درجة المجتهدين والمخرجين
والمرجحين .

وعده غيره - أى غير ابن كمال باشا - من المجتهدين فى المذهب .^(٢)

ثناء العلماء عليه :

يقول شهاب الدين العسقلانى فى الدرر الكامنة : " علامة الدينى
أبو البركات"^(٣) .

(١) هو أحمد بن سليمان ، الملقب بشمس الدين المشهور بابن كمال باشا،
عالم مشارك فى كثير من العلوم ، ولد فى طوقات، له تصانيف كثيرة
منها : طبقات الفقهاء، وطبقات المجتهدين ، ومجموعة رسائل - وهى
مطبوعة - ورسالة فى الجبر والقدر، وإيضاح الإصلاح فى فقه الحنفية،
وتاريخ آل عثمان ، وتغيير التنقيح - وهو مطبوع أيضا - فى أصول
الفقه .

توفى رحمه الله سنة ٩٤٠هـ وهو مفت باستانبول .

انظر : الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية، تأليف
طاشكوبرى زاده ، دار الكتب العربى ، بيروت ١٣٩٥هـ (ص ٢٢٦)، الفوائد
البهية (ص ٢١)، هدية العارفين (١/١٤١)، الأعلام (١/١٣٣)، معجم
المؤلفين (١/٢٣٨)، الفتح المبين (٣/٧١) .

(٢) انظر (ص ١٠٢) .

(٣) انظر (٢/٣٥٢) .

ثم ينقل عن الحافظ عبدالقادر أنه قال في طبقاته : " أحد الزهاد
المتأخرين ، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول " ^(١) .
ويقول عبدالحى اللىكنوى رحمه الله : " كان إماما كاملا ، عديم
النظير في زمانه ، رأسا في الفقه والأصول ، بارعا في الحديث ومعانيه " ^(٢) .

(١) انظر المرجع نفسه .

(٢) انظر الفوائد البهية (ص ١٠١) .

المبحث السادس : مصنفاته

له تصانيف معتبرة في الفقه ، والأصول ، والتفسير وغيرها ، منها :

في الفقه :

- (١) الوافي : وهو كتاب مقبول معتبر .^(١)
- أوله : الحمد لمن من علي عباده بارسال رسله ... الخ .
- قال المصنف رحمه الله : كان يخطر ببالي ابان فراغى أن أولـف كتابا جامعاً لمسائل الجامعين والزيادات حاوياً لما في المختصر، ونظم الخلافات ، مشتملاً على بعض مسائل الفتاوى والواقعات، فألفته ، وأتممته في أسرع وقت ، وسميته بالوافي .^(٢)
- (٢) الكافي - شرح الوافي - : ذكر الاتقاني في غاية البيان أنه لما نوى أن يشرح الهداية سمع به تاج الشريعة - وهو من أكابر عصره - فقال : لا يليق بشأنه ، فرجع عما نواه ، وشرع في أن يصنف كتاباً مثل الهداية ، فألف "الوافي" على أسلوب الهداية ، ثم شرحه وسماه "بالكافي" فكانه شرح الهداية .^(٣)
- وشرحه - أي الوافي - بهاء الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن الضياء المعنى ، المتوفى سنة ٨٥٤هـ شرحين ، أحدهما مبسوط ، والثاني مختصر .^(٤)

-
- (١) انظر : الدرر الكامنة (٣٥٢/٢) ، تاج التراجم (ص ٣٠) ، الجواهر المضيئة (٢٧١/١) ، هدية العارفين (٤٦٤/٥) ، الأعلام (٦٧/٤) .
 - (٢) كشف الظنون (١٩٩٧/٢) .
 - (٣) انظر المراجع المذكورة في البند رقم ١
 - (٤) هو عمر بن صدر الشريعة الأول أحمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي الملقب بـ "تاج الشريعة" البخاري ، الحنفي ، المتوفى سنة ٦٧٣هـ .
 - ومن مصنفاته : شرح الهداية المسمى " نهاية الكفاية في دراية الهداية " . انظر : كشف الظنون (٢٠٣٣/٢) ، هدية العارفين (٧٨٧/٥) .

وشرحه صاحب خزانة المفتين الشيخ حسين بن محمد السميقاتي
الحنفي، وسماه " الشافى"، وهو مجلد ضخيم، ذكر فيه أنه أورد ما هو مـروى
(١)
عن المتقدمين ومختار عند المتأخرين .
(٢)
(٣) كنز الدقائق : فى فروع الحنفية .

أوله : الحمد لله الذى أعز العلم فى الأعمار وأعلى حربه فـ
الأمصار الخ .

لخص فيه الوافى بذكر ماعم وقوعه حاويا لمسائل الفتاوى والواقعات .
وقد اعتنى به الفقهاء، فشرحه الامام فخر الدين أبو محمد عثمان بن
على الزيلعى وسماه : " تبیین الحقائق لما فيه ما اكتنز من الدقائق" .
(٣)
والعلامة زين العابدين ابن نجيم المصرى ، وسماه : البحر الرائق
(٤)
فى شرح كنز الدقائق .

(٥)
ومعين الدين الهروى المعروف بمنلا مسكين .
(٦) (٧)
وغيرهم من الفقهاء الذين يطول ذكرهم هنا .
(٨)
(٤) المستصفى - فى شرح المنظومة - :

(١) انظر : كشف الظنون (١٩٩٧/٢، ١٣٧٨)، (٧٠٣/١)، الفوائد البهية
ص (١٠٢) .

(٢) انظر المراجع المذكورة فى البند رقم (١) من الصفحة السابقة .

(٣) توفى سنة ٧٤٤هـ . انظر كشف الظنون (١٥١٥/٢) .

(٤) توفى سنة ٩٧٠هـ . انظر المرجع نفسه .

(٥) توفى سنة ٩٥٤هـ . انظر المرجع نفسه .

(٦) انظر المرجع نفسه (١٥١٧، ١٥١٦، ١٥١٥/٢) .

(٧) وطبع بمطبعة سرف ١٣٠٩هـ (ص ١٧٦)، ١٣١١هـ (ص ٢٣١)، وفى دهلى ١٢٨٧هـ ،

(ص ٤٢٤)، ولكناوى ١٨٧٤م (ص ٣٩٤)، ١٨٧٧م (ص ٢٢٣)، وبمبى ١٢٩٤هـ (ص ٤٣٤)

وطبع فى لندن بعناية المستشرق كيورتين

فى ١٨٤٣م انظر معجم سرکيس (ص ١٨٥٣) .

(٨) أى منظومة النفسى فى الخلاف، وهو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد

النفسى المتوفى سنة ٥٣٧هـ أولها :

باسم الاله رب كل عبد والحمد لله ولى الحمد

رتبها على عشرة أبواب . الأول : فى قول الامام أبى حنيفة، والثانى

فى قول أبى يوسف، والثالث : فى قول محمد، والرابع : فى قول أبى

حنيفة مع أبى يوسف، والخامس : فى قول أبى حنيفة مع محمد =

(١)

وهو شرح بسيط .

وقيل فيه قول آخر ، أذكره بعد ذكر كتاب المصطفى .

(٥) المصطفى : وهو مختصر المستصفي المذكور .

أوله : الحمد لمن تمت نعمته ... الخ .

قال المصنف رحمه الله : لما فرغت من جمع شرح النافع واملأته ،

وهو المستصفي من المستوفى ، سألتني بعض اخواني أن أجمع للمنظومة شرحاً
مشمئلاً على الدقائق ، فشرحتها ، وسميتها المصطفى .^(٢)

وقيل : إن المستصفي شرح كتاب النافع للإمام ناصر الدين أبي القاسم

محمد بن يوسف الحسيني ، المدني ، السمرقندي ، الحنفي .^(٣)

وقيل : هو المصطفى .

(٤)

أوله : الحمد لله الذي أيد أوليائه ... الخ .

وفي الفوائد البهية : المستصفي : شرح الفقه النافع .

(٥)

والمصطفى : شرح المنظومة النسفية .

وفي الدرر الكامنة : المستصفي : في شرح المنظومة ، ولم يذكر المصطفى .^(٦)

(٧)

(٦) المنافع في شرح النافع

= والسادس : في قول أبي يوسف مع محمد ، والسابع : في قول كل واحد
منهم ، والثامن : في قول زفر ، والتاسع : في قول الشافعي ، والعاشر
في قول مالك .

• انظر : كشف الظنون (١٨٦٧/٢) ، مفتاح السعادة (٢٨٤/٢) .

(١) انظر كشف الظنون (١٨٦٧/٢) .

(٢) انظر المرجع نفسه .

(٣) توفي سنة ٦٥٦ هـ . انظر كشف الظنون (١٩٢١/٢) .

(٤) المرجع السابق (١٩٢٣/٢) .

(٥) انظر (ص ١٠٢) ، الأعلام (٦٧/٤) ، تاج التراجم (ص ٣٠) ، مفتاح السعادة
(١٨٨/٢) .

(٦) انظر (٣٥٢/٢) .

(٧) النافع : من فروع الحنفية لحميد الدين علي بن محمد بن علي الضرير
الرامشي البخاري الحنفي . انظر ايضاح المكنون (٦١٦/٤) .هذا ويقول في المرجع المذكور : " شرحه أحمد بن عمر بن محمد
النسفي الحنفي تلميذ الكردي ... " سقط فيه اسم المؤلف - وهو -

عبد الله - . =

أوله : الحمد لله الذى خلقنا فى أحسن تقويم ، وهذان إلى صراط
(١)
مستقيم ، ودعانا إلى دار المقيم ... الخ ..

(٧) وذكر في بعض المراجع أن له شرحا على الهداية .

قال في كشف الظنون : شرح الهداية الشيخ الامام حافظ الديــــــــــــن
 أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي .

ثم قال فيه : وفى طبقات تقى الدين من خط ابن الشحنة أنه : لا يعرف له شرح على الهداية .

وفيه أيضا : وفي هوامش الجواهر أنه : دخل بغداد، وشرح الهداية
سنة ٧٠٠هـ . والله سبحانه وتعالى أعلم . اهـ (٣)

(٨) المستوفى فى الفروع . ذكره صاحب كشف الظنون ، وصاحب هدية
(٤)
العارفين ، ولم يرد فيهما أى تفصيل .

وفى الأصول :

(٩) منار الأنوار : هو متن متين جامع، مختصر، نافع ، وهو فيما بين كتبـه المبسوطه ، ومختصراته المبسوطه ، أكثرها تداولاً وأقربها تناولاً ، وهو مع صغر حجمه ، ووجازة متنه ، بحر محيط بدرر الحقائق ، وكثر أودع فيه نقود الدقائق .

= وذكر في الدرر الكامنة أيضا أن للنسفي شرح النافع سمــــــــــــاه
بالمنافع . انظر (٢/٣٥٢)، وكذا في تاج التراجم انظر (ص ٣٠) .

(١) انظر : ايضاح المكنون (٦١٦/٤) •

(٢) الهداية في الفروع، لشيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر
المرغناني الحنفي المتوفى سنة ٥٩٣ هـ . وهو شرح على متن له، سماه
بداية المبتدي، ولكنه في الحقيقة كالشرح لمختصر القدوري، وللجامع
الصغير لمحمد، انظر كشف الظنون (٢/٢٠٣١، ٢٠٣٢) .

(٣) انظر كشف الظنون (٢٠٣٤/٢)، الفوائد البهية (ص ١٠٢)، هدية العارفين (٤٦٤/٥)، وانظر أيضا مانقلناه من كشف الظنون (١٩٩٧/٢) - عند ذكر

• كتاب الكافي، (ص، ٢٦) ، ومفتاح السعادة (١٨٨/٢) .

(٤) انظر كشف الظنون (١٧٦٥/٢)، هدية العارفين (٤٦٤/٥).

وقد اعتنى به جمع غفير من العلماء شرحا، واختصارا، وترتيباً
وتهذيباً . ولانستطيع أن نذكرهم كلهم خشية الإطالة، بل نحب أن نكتفى

بذكر بعض شروحه المطبوعة والمتداولة بين أهل العلم حتى اليوم .
(١) كشف الأسرار، للمصنف نفسه، واعتنى بشأنه العلماء .
(٢) (١٠) (١) كشف الأسرار، للمصنف نفسه، واعتنى بشأنه العلماء .
(٣)

(ب) نور الأنوار، للشيخ أحمد المعروف بمنلاجيون بن أبي سعيد بن
عبيد الله (المتوفى سنة ١١٣٠هـ) .
(٤)

(ج) شرح المنار للمولى عبداللطيف بن ملك (المتوفى سنة ٨٨٥هـ) وهو
شرح مشهور متداول بين الناس .

وعليه حواش منها : حاشية للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى (المتوفى
سنة ٨٧٩هـ) وحاشية للشيخ شرف الدين يحيى بن قراجا سبط، الرهاوى،
وحاشية للمولى مصطفى بن بدير محمد المعروف بعزى زاده (المتوفى سنة
١٠٤٠هـ) سماه : "نتائج الأفكار". وعلى حاشية عزى زاده حاشية ليحيى
الأعرج (المتوفى تقريبا بعد سنة ١٠٣٠هـ)، وحاشية لحسين الاماسى المعروف
بقوجة حسام (المتوفى سنة ٩٦١هـ) .
(٥)

(د) فتح الغفار، للعلامة زين الدين ابن نجيم المصرى (المتوفى
سنة ٩٧٠هـ) .

قال فى مقدمته : هذا شرح ألفته على المنار فى أصول الفقه، شرعت
فيه حين أقرأته بالجامع الأزهر درسا بدرس سنة ٩٦٥هـ، يحل ألفاظه، ويبين
معانيه، معرضا فيه عن التطويل والاسهاب، مقتصرأ فيه غالبأ على كلام
جماعة من محققى المتأخرين من أصحابنا كصدر الشريعة، وسعد الديـ

(١) انظر كشف الظنون (٢/١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧) .

(٢) نقل صاحب الفوائد البهية عن القارى أنه ذكر شرحين للمصنف على
المنار . وقال : والثانى ألطف من كشف الأسرار . انظر (ص ١٠٢) .

(٣) انظر كشف الظنون (٢/١٨٢٣، ١٨٢٤) .

(٤) وطبع أخيرا كشف الأسرار مع نور الأنوار، دار الكتب العلمية
١٩٨٦/١٤٠٦ م .

(٥) انظر المرجع السابق (٢/١٨٢٥)، وطبع أخيرا مع حاشيتين لكل من الشيخ
الرهاوى والشيخ عزى زاده . ومعهما حاشية الشيخ محمد بن
ابراهيم المشهور بالحبلى المسماة بأنوار الحلك .

التفتازانى ، وابن الهمام ، والأكمل ، مبينا للأصح المعتمد ، مفصحا عما هو التحقيق والأوجه . وسميته : " بمشكاة الأنوار فى أصول المنار " ^(١) .

وقال فى الخاتمة : وقد وقع الفراغ من تأليف هذا الشرح المسمى أولا " بتعليق الأنوار على أصول المنار " ، وشانها - وهو الذى استقر عليه اسمه بإشارة بعض العلماء الصالحين بعد النظر فيه - " بفتح الغفار بشرح المنار " فى يوم الأربعاء رابع شوال سنة ٩٦٥ هـ ، وكانت مدة تأليفه خمسة شهور بحول الله وقوته . ^(٢)

(١١) شرح المنتخب فى أصول المذهب للأخسيكتى ، وهو شرح مختصر نافع . ^(٣)
(١٢) له شرح آخر - على المنتخب - مطول . أوله : الحمد لله رب العالمين ^(٤)
(٥) وهو موضع الدراسة والتحقيق .

فى الكلام :

(١٣) عمدة العقائد : وهو مختصر يحتوى على أهم قواعد علم الكلام ، يكفى لتصفية العقائد الإيمانية فى قلوب الأنام .
أوله : قال أهل الحق : حقائق الأشياء ثابتة ... الخ ^(٦)
(١٤) الاعتماد - وهو شرح العمدة المذكورة - ^(٨)

- (١) انظر : فتح الغفار بشرح المنار ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥ هـ ، الطبعة الأولى (٦/١) .
- (٢) انظر المرجع السابق (١٢٣/٣) ، كشف الظنون (١٨٢٤/٢) .
- (٣) انظر للمنتخب فى أصول المذهب (ص ١٢ و ١٥) من هذا القسم .
- (٤) انظر كشف الظنون (١٨٤٩/٢) ، هدية العارفين (٤٦٤/٥) ، الفوائد البهية (ص ١٠٢) ، ذيل بروكلمان (٦٥٤/١) ، (٢٦٥/٢) .
- (٥) انظر المراجع السابقة .
- (٦) انظر كشف الظنون (١١٦٨/٢) ، الدرر الكامنة (٣٥٢/٢) ، تاج التراجم (ص ٣٠) ، هدية العارفين (٤٦٤/٥) ، معجم المؤلفين (٣٢/٦) .
- (٧) طبع باعتناء المستشرق كورتين فى لندن ١٨٤٣ م (ص ٤) ومعها عقائد نجم الدين النسفى (ص ٢٩) . انظر معجم سركيس (ص ١٥٨٣) .
- (٨) انظر المراجع المذكورة فى الهامش رقم (٦) .

هذا وقد اعتنى بالعمدة علماء كثيرون وشرحوه . منهم :

(أ) شمس الدين محمد بن ابراهيم النكسارى (المتوفى سنة ٩٠١هـ) ولم أقف على اسم كتابه .

(ب) جمال الدين محمود بن أحمد القونوى (المتوفى سنة ٧٨٨هـ) وسمى شرحه : بالزبدة .

(ج) أحمد بن أغوز دانشمند الاقشهري الحنفى (من أعيان الماشقة الشامة) وسمى شرحه : بالانتقاد فى شرح عمدة الاعتقاد .

فى التفسير :

(١٥) مدارك التنزيل وحقائق التأويل : وهو كتاب وسط فى التأويلات ،

جامع لوجوه الإعراب والقراءات ، متضمنا لدقائق علم البديع

والاشارات ، حاليا بأقاويل أهل السنة والجماعة ، خاليا عن أباطيل

أهل البدع والظلال ، ليس بالطويل المعمل ، ولا بالقصير المخل .

اختصره الشيخ زين الدين أبو محمد عبدالرحمن بن أبى بكر بن العيسى

(١) نسبة الى نكسار، وهى اليوم قسبة كبيرة تابعة لمدينة طوقات من مدن تركيا .

(٢) نسبة الى قونيا، وهى اليوم مدينة كبيرة من مدن تركيا، وتقع فى وسط الأناضول .

(٣) نسبة الى آقشهير، وهى اليوم قسبة كبيرة تابعة لمدينة قونيا من مدن تركيا .

(٤) انظر كشف الظنون (١١٦٨/٢، ١١٦٩) .

(٥) ويعرف بـ "تفسير النفسى" كذا فى معجم سرکيس . اذا كان الأمر كذلك

لاوجه لقول الشيخ البحرأوى فى بداية كتاب فتح الغفار - أشنساء

ترجمة المصنف - : " وهو غير صاحب التفسير المشهور، فان اسمه

نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد، المتوفى سنة ٥٣٧هـ " . اذ التفسير

المشهور الذى يطلق عليه " تفسير النفسى " هو مدارك التنزيل

وحقائق التأويل الذى نحن بصدد ذكره، ومؤلفه هو عين مؤلف المنار

لاغيره . اللهم إلا إذا كان الشيخ يقصد بالتفسير المشهور تفسير

نجم الدين أبى حفص النفسى المسمى "بالأكمل والأطول" .

انظر : معجم سرکيس (ص ١٨٥٣)، فتح الغفار بشرح المنار (٣/١)، هدية

العارفين (٧٨٣/٥) .

(١) (٢)

وزاد فيه، وتوفى سنة ٧٩٣ هـ .

وذكر صاحب "هدية العارفين" غير المصنفات المذكورة كتابين اثنين،
وقفت على أحدهما في كشف الظنون - بدون أى تعريف - والثانى لم أقف
على ذكره فى أى كتاب، وهما :

(٣)

(١٦) فضائل الأعمال .

(٤)

(١٧) اللآلئ الفاخرة فى علوم الآخرة .

(١) انظر كشف الظنون (١٦٤٠/٢، ١٦٤١) .

(٢) وقد طبع أخيراً بعناية الشيخ محمود أحمد البظراوى والشيخ شـرف

الدين محمود خطاب بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٦ م .

(٣) انظر كشف الظنون (١٢٧٤/٢)، هدية العارفين (٤٦٤/٥) .

(٤) انظر هدية العارفين، الصفحة نفسها .

المبحث السابع : نشاطه العلمى

شأن حافظ الدين النفسى فى هذا المجال كشأن العلماء الأفاضل ممن متقدميه ومعاصريه فى تنوع نشاطاته العلمية، وعدم اقتصره على علم معين .

وكما يظهر بوضوح من خلال قائمة مؤلفاته التى سبق ذكرها أنه أحسن وأتقن، وأفاد فى كل ما كتب .

هذا كتابه منار الأنوار فى أصول الفقه، وقد وصفه الجهابذة فى هذا الفن بأنه مع صغر حجمه، ووجازة متنه بحر محيط بدرر الحقائق، وكنز أودع فيه بقود الدقائق، وقد عنى به جمع غفير من الفحول ذكرهم صاحب كشف الظنون فى نحو صفحتين كاملتين (١) .

وذاك كتاب الوافى، و خلاصته كتاب كنز الدقائق فى فروع الحنفية . وقد أخذنا مكانيهما بين الكتب المعتمدة فى المذهب بلانقاش، مثل كتاب الكافى، وكتاب المنتقى للحاكم الشهيد، ومختصر الكرخى، ومختصر القدورى، وتحفة الفقهاء للسمرقندى، وبداية المبتدىء للمرغنانى، وغير ذلك .

وقد عنى بهما خلق كثير من الفقهاء المجلين، وقد ذكر صاحب كشف الظنون القائمين باعتناء كتاب كنز الدقائق فى أكثر من صفحة واحدة (٢) .

(١) انظر (٢/١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧)، (ص ٢٩) من قسم الدراسة .

(٢) انظر (٢/١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧)، وانظر (ص ٢٦ و ٢٧) من قسم الدراسة .

هذا وقد قال الدكتور محمد إبراهيم فى مقالة له تحت عنوان "المذهب عند الحنفية" : المتون المعتمدة - عند ابن عابدين - هى البداية، ومختصر القدورى، والمختار، والنقاية، والوقاية، والكنز - أى كنز الدقائق - والملتقى، فإنها الموضوعة لنقل المذهب . ثم قال : وبالتحديد أكثر يرى الإمام اللكنوى أنه قد كثر إعتناء المتأخرين على :

- | | | |
|--------------------|---------------------|---------------|
| ١ - الوقاية . | ٢ - كنز الدقائق . | ٣ - المختار . |
| ٤ - مجمع البحرين . | ٥ - مختصر القدورى . | = |

وكتابه فى التفسير المسمى بعدارك التنزيل وحقائق التفسير المشهور باسمه - أى تفسير النفسى - فقيمه العلمية، ومكانته عند أهل العلم قديما وحديثا غنية عن البيان .

وأما عمدة العقائد فهو "مختصر يحتوى على أهم قواعد علم الكلام يكفى لتصفية العقائد الايمانية فى قلوب الأنام" كما قال صاحب كشف الظنون .

وقد عنى به كثير من العلماء القدامى والمحدثين - كما ذكرته - فيما سبق - وأخيرا قام المستشرق كورتين باعتناؤه وطبعه مع عقائد (١) نجم الدين النفسى المتوفى سنة ٥٣٧هـ .

= وذلك لما علموا من جلاله مؤلفيها والتزامهم بإيراد مسائل يعتمد عليها .

وأشهرها ذكرا، وأقواها اعتمادا :
١ - الوقاية ، ٢ - ثم الكنز ، ٣ - ثم مختصر القدورى . وهى المراد بقولهم : المتون الثلاثة .
وإذا أطلقوا المتون الأربعة : أرادوا هذه الثلاثة والمختصر أو المجمع .

وقد يراد بالمتون الأربعة : المختار، الكنز، الوقاية، مجمع البحرين . ولعل أشهر هذه المتون وأكثرها استعمالا عند علماء عصرنا هم : مختصر القدورى، فهو "الكتاب" عندهم، وهو فوق المتون، وكنز الدقائق، فهو كما يقول المحممانى : "وقد فاق كنز الدقائق باقى المتون شهرة، وكثرت شروحه وحواشيه" . انظر : دراسات فى الفقه الإسلامى، البحث الثانى، المذهب عند الحنفية، للدكتور محمد ابراهيم أحمد على، نشره مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى (ص ٩٣، ٩٤) .
هذا وأنت ترى أن كتاب كنز الدقائق لحافظ الدين النفسى هو من المتون المعتبرة قديما وحديثا وبأى اعتبار كان .

(١) انظر (ص، ٤١) من هذا القسم .

الباب الثاني

فى شرح النفسى

ويشتمل على فصول :

الفصل الأول

عنوان الكتاب

لم يضع حافظ الدين النسفى عنوانا لشرحه، ولهذا اختلفت النسخة
فى صياغة هذا العنوان، فورد فى النسخة الأصلية مايلى : " شرح الأخسيكتى
مع العتن لحافظ الدين" .

وفى نسخة (ج) : " شرح منتخب الأخسيكتى فى أصول الفقه للامام
العلامة حافظ الدين عبد الله النسفى" .

وفى نسخة (د) : " كتاب شرح الأخسيكتى رحمه الله للشيخ الامام
العلامة أبى المحاسن حافظ الملة والدين أبى البركات عبد الله بن أحمد
محمود النسفى" .

ولم يرد فى نسخة (ب) أى عنوان كما أن أصحاب كتب التراجم الذين
ذكروا هذا الكتاب لم يذكروا اسما له، بل اكتفوا بقولهم : له شرح
أوقال بعضهم : شرحان - على منتخب الأخسيكتى .

ولما لم يكن له عنوان من مؤلفه اخترنا أن يكون عنوانه :

شرح

حافظ الدين النسفى

لكتاب

المنتخب فى أصول المذهب

لمحمد بن محمد بن عمر الأخسيكتى

الفصل الثانى

توثيق نسبته الى النسفى

هناك عدة أمور تجعلنا نطمئن الى صحة نسبة هذا الكتاب الى النسفى رحمه الله ، منها :

أولا : اتفق معظم كتب التراجم التى ترجمت للنسفى على أن النسفى رحمه الله قد شرح كتاب المنتخب فى أصول المذهب للأخسيكتى ، ونقلت عن كشف الظنون أن له شرحين : مختصر نافع ، ومطول .

ولاشك أن الشرح المذكور فى جميع هذه الكتب هو هذا الكتاب الذى أقوم بتحقيقه ، وهو مطول كما نبهت على ذلك .

ثانيا : أن النسخ التى توافرت لدى قد أجمعت على نسبته إلى النسفى ، وأكبر دليل على ذلك ما جاء فى مقدمة الكتاب حيث قال : قال العبد الضعيف ، المفتقر إلى الله الودود عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى غفر الله له ولوالديه^(١)

ثالثا : مطابقة ماورد من النقول عن هذا الكتاب فى الكتب الأخرى لما ورد فى هذا الشرح ، منها ما ذكره أمير كاتب الإتقانى فى شرحه حيث قال : " قال حافظ الدين النسفى فى شرحه : هذا اذا كان محجورا فاما اذا كان مأذونا يستحق السهم الكامل لالتحاقه بالحر بواسطة^(٢) الاذن " .

وقال العلامة عزمى زاده فى حاشيته على شرح المنار لابن ملىك : " ان المصنف رحمه الله قال فى شرح منتخب الأخسيكتى : ان مشائخنا رحمهم الله أنكروا اطلاق اسم اللفظ على القرآن بأن يقول قال : لفظ القرآن هذا ، وفلان يلفظ بالقرآن ، والتوقيف ورد بالقراءة . لابللفظ الموهم^(٣) بمعناه الموضوع له " . اهـ

(١) انظر (ص ٢) من قسم التحقيق .

(٢) انظر : التبیین (١٠٥٧/٢) ، (ص ٨٢١) من قسم التحقيق .

(٣) انظر حاشية عزمى زاده (٤٤/١) ، (ص ٢٥) من قسم التحقيق .

وذكر في موضع آخر أيضا أن النسفى قال : " وذكر ذلك في شرح المنتخب وشرح المنار، ثم قال في شرح المنتخب : على أن شيخنا رحمه الله نقل عن شيخه أن التخصيص بالشئ يدل على نفى ما عداه في العقليات وهي متفاهم الناس وفي الروايات، وبهذا يخرج ما ذكره في الهداية، وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه لا يتنجس موضع الوقوع " . اهـ^(١)

ومثله في حاشية عزمى زاده كثير .^(٢)

رابعا : احالة النسفى في هذا الشرح على كتبه الأخرى، مثل أن يقول وقد ذكرت تلك الأحكام في شرحي النافع والمنظومة . وقال أيضا : وقد بينته على الاستقصاء في فوائد النافع .^(٣)^(٤)

وقد تقدم ذكر أن هذين الكتابين قد شرحهما النسفى رحمه الله .

خامسا : نقله بعض المسائل عن أساتذته المعروفين الذين تفقوا عليهم مثل أن يقول : قال شيخنا الأستاذ حميد الدين رحمه الله ... وقال في موضع آخر : كذا ذكره شيخنا الأجل حميد الدين رحمه الله في فوائد أصول الفقه لفخر الاسلام رحمه الله املاء .^(٥)^(٦)

-
- (١) انظر المصدر نفسه (٥٥٠/١)، (ص ٣١٠، ٣١١) من قسم التحقيق .
 - (٢) انظر المصدر نفسه (٥٣٦، ٥٣٧/١)، (٩٦٠/٢) .
 - (٣) انظر (ص ٢١٣) من قسم التحقيق، (ص ٢٨، ٢٩) من قسم الدراسة .
 - (٤) انظر (ص ٥٢٢) من قسم التحقيق، (ص ٣٨) من قسم الدراسة .
 - (٥) انظر (ص ١٩٦) من قسم التحقيق .
 - (٦) انظر (ص ٤١٥) من قسم التحقيق .

الفصل الثالث

نسخ الكتاب ووصفها

وقد اعتمدت على أربع نسخ من كتاب شرح النسفى على منتخب الأخسيكتى
وهى :

(١) نسخة مصورة من مكتبة حاجى بشير آغا (استانبول) تحت رقم (١٨٧) ،
وهى نسخة مكتوبة مع المتن ، كاملة فى قسم الشرح ، ولكنها ناقصة
فى قسم المتن ، واستعنت لإتمام مانقص منها بنسخة مخطوطة مصورة
عن مكتبة جامعة برنستون تحت رقم ٤٢٠٢ (٨٥٩) وبالنسخة المطبوعة
المعروفة بالمختصر الحسامى .

عدد أوراقها (١٧٩) ورقة ، منها (٣٦) ورقة متن الأخسيكتى ، والباقى
شرح النسفى ، ومسطرتها (٢٠) سطرا .

وقد فرغ كاتبها من كتابتها سنة ٧٠٧ هـ ، ومعنى ذلك أنها كتبت قبل
وفاة النسفى بثلاث سنوات ، ومع ذلك ليس فيها أية اشارة إلى أنها قرئت
على النسفى ، أو قوبلت بنسخته ، أو شيئا من هذا القبيل ، ولكنها هـى
نسخة وقعت فى هوامشها التصحيحات ، وكانت أقدم النسخ الأربع وأصحها
- على الرغم أنها لم تسلم من بعض الأخطاء - ولذلك جعلتها "الأصل" .

(٢) نسخة مصورة من مكتبة لاله لى (استانبول) تحت رقم (٧٥٠) . وهى
نسخة لم يرد فيها متن الكتاب ، وورد فيها الشرح بكامله ، وفيها
تصحيحات أيضا .

عدد أوراقها (١١٤) ورقة ، ومسطرتها (٢٣) سطرا .

وقد فرغ الكاتب منها سنة ٧١٣ هـ .

ورمزت لها بحرف (ب) .

(٣) نسخة مصورة من مكتبة الشهيد على باشا (استانبول) تحت رقم (٦٦٠) ،
وهى نسخة كاملة ومصححة .

- عدد أوراقها (١٥٣) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطرا .
- وقد وقع الفراغ من كتابتها سنة ٨٠٣ هـ .
- ورمزت لها بحرف (ج) .
- (٤) نسخة مصورة من مكتبة الفاتح (استانبول) تحت رقم (١٣١٨)، وهي نسخة كاملة ومصححة أيضا .
- عدد أوراقها (١١٥) ورقة، ومسطرتها (٢٤) سطرا .
- ورمزت لها بحرف (د) .
- ولم أقف على تاريخ الفراغ من كتابتها، ولكن الخط يشير الى أنها كتبت بعد الألف من الهجرة .

الفصل الرابع

محتويات الكتاب

- وقد بدأ النسخ رحمه الله بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه هـذا الكتاب والمنهج الذي اتبعه فيه بالاجاز . ثم تحدث عن البسملة والحمد لله والصلاة على النحو التالي .
- مفردات البسملة، وبين معنى الباء . وذكر آراء العلماء في كون " الله " مشتقا أو غير مشتق ، وكذا " الرحمن " و " الرحيم " .
- معنى " أما بعد " : وذكر أولا معنى " أما " بشيء من التفصيل ثم ذكر معنى " بعد " .
- معنى الحمد : وذكر تعريفه ، وبين محترزات هذا التعريف .
- معنى الصلاة من الله تعالى ومن الملائكة ومن الناس .
- معنى آل ، وآل الأنبياء .
- هل الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم جائزة على سبيل التبعية ؟
- ثم بدأ يشرح موضوعات الكتاب المشروح ، وذكر أولا معنى الأصل والفرع ، لأن متن هذا الشرح بدأ ببيان أصول الشرع ، وذلك تبعا لأصول فخر الاسلام البردوي رحمه الله .
- ولم يضع في أوله بابا ولا فصلا مقتفيا في ماورد في المتن ، وبطبيعة الحال لا يخرج شرح النسخ عليه .
- وقد جاءت الموضوعات الرئيسية على النحو التالي :
- أدلة الشرع الثلاثة : الكتاب والسنة واجماع الأمة .
- القياس أصل من وجه دون وجه .
- تعريف الكتاب .
- القرآن الكريم عبارة عن النظم والمعنى .

- قول أبى حنيفة بجواز قراءة القرآن فى الصلاة بالفارسية .
- أقسام النظم والمعنى باعتبار معرفة أحكام الشرع أربعة :
- القسم الأول فى وجوه النظم صيغة ولغة : وهى أربعة أقسام :
- الخاص ، والعام ، والمشارك ، والمؤول .
- القسم الثانى : فى وجوه البيان باللفظ ، وهى أربعة أقسام :
- الظاهر - النص - المفسر - المحكم .
- وأضداد هذه الأسامى (الظاهر وأخواتها) التى تقابلها أربعة :
- الخفى - المشكل - المجمل - المتشابه .
- القسم الثالث : فى وجوه استعمال اللفظ وجريانه فى باب البيان :
- الحقيقة - المجاز - الصريح - الكناية .
- القسم الرابع : فى وجوه الوقوف على أحكام النظم ، وهى أربعة :
- العبارة - الإشارة - الدلالة - الاقتضاء .
- فصل فى وجوه الاستدلال الفاسد بالنصوص ، وهى :
- النص إذا أوجب الحكم فى المسمى باسم الذات ينفى الحكم فيما عداه .
- النص إذا أثبت حكما فى موصوف بصفة يكون نفيا للحكم فى غير الموصوف بتلك الصفة .
- النص إذا أثبت حكما معلقا بشرط يكون نفيا للحكم بدون ذلك الشرط .
- النص إذا أثبت حكما مقدرا بمقدار معلوم يكون نفيا للزيادة والنقصان عن ذلك القدر .
- النص إذا أثبت حكما مؤقتا إلى زمان معلوم يكون نفيا لذلك الحكم بعد مضي ذلك الوقت فى زمان بعده .
- المطلق يحمل على المقيد .
- العام يختص بسببه .
- القران فى النظم يوجب القران فى الحكم .
- فصل فى الأمر :
- الأمر بحسب المأمور فيه - وهو الزمان - قسمان :

- أمر مطلق عن الوقت .
- أمر مقيد بالوقت .
- فصل فى حكم الواجب بالأمر
- الواجب بالأمر نوعان : أداء وقضاء .
- فصل فى صفة الحسن للمأمور به .
- فصل فى النهى .
- فصل فى حكم الأمر والنهى فى ضد مانسبإ إليه .
- فصل فى بيان أسباب الشرائع .
- فصل فى العزيمة والرخصة .
- أقسام العزيمة أربعة : الفرض - الواجب - السنة - النفل .
- أنواع الرخصة أربعة : ما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه .
- ما اتسبىح مع قيام السبب و تراخي حكمه .
- ما وضع عنا من الاصر والأغلال .
- ما سقط عن العباد مع كونه مشروعاً فى الجملة .
- باب فى بيان أقسام السنة
- السنة نوعان : مرسل ومسند
- فصل فى المعارضة
- باب البيان
- وجوه البيان خمسة : بيان التقرير
- بيان التفسير
- بيان التغيير
- بيان الضرورة
- بيان التبديل والنسخ
- أفعال النبى صلى الله عليه وسلم
- شرائع من قبل نبينا صلى الله عليه وسلم
- فصل فى متابعة أصحاب النبى عليه السلام

باب الإجماع : تعريف الإجماع وسببه ومراتبه .

باب القياس

- تعريف القياس

- ركن القياس

- الاستحسان أحد نوعي القياس

- دفع القياس

فصل في الترجيح

- تعريف المعارضة وتعريف الترجيح

- والذي يقع به الترجيح

فصل في الأحكام وما يتعلق به

- السبب

- العلة

- الشرط

- العلامة

فصل في العقل أهو من العلل الموجبة أم لا ؟

فصل في بيان الأهلية

- وهي نوعان : أهلية وجوب وأهلية أداء

فصل في الأمور المعارضة على الأهلية

- العوارض نوعان : سماوى ومكتسب

- العوارض السماوية : الجنون - الصغر - العته - النسيان - النـوم

الاعغاء - الرق - المرض - الحيض والنفاس - الموت .

فصل في العوارض المكتسبة : الجهل - السكر - الهزل - السفه

الخطأ - السفر - الاكراه .

باب حروف المعاني

- حروف العطف : ثم - بل - لكن - أو - حتى .

- حروف الجر : الباء - على - فى .

- حروف الشرط : اذا - متى - من - ما - كلما .

الفصل الخامس

أهمية الكتاب

إن الكتاب الذى قمت بتحقيقه كان بالغ الأهمية . وذلك لعدة أمور :
أولا : كون هذا الكتاب شرح كتاب المنتخب فى أصول المذهب ، وهو مختصر لم تختلف كلمات العلماء فى بيان أهميته، وثناء الفحول على مؤلفه .

منهم عبدالعزيز البخارى وقد قال فى مقدمة شرحه : " ان المختصر المنسوب الى الشيخ الامام ، والقرم الهمام ، مالك أزفة الأصول والفروع ، ناظم درر المعقول والمسموع ، قدوة أرباب الشريعة ، كاشف أسرار الحقيقة ، مولانا حسام العلة والدين ، أستاذ الأئمة فى العالمين ، محمد بن محمد بن عمر الأخسيكتى - نور الله مرقده وسقى بماء الرضوان مشهده - فاق سائر التصانيف المختصرة فى هذا الفن بحسن التهذيب ، ولطف التشذيب ، ومتانة التركيب ، ورصانة الترتيب ، فلذلك شاع بين الأنام بعدا وقربا ، وذاع فى بلاد الإسلام شرقا وغربا " (١) .

ولما كان شأن هذا المصنف بهذه المثابة من القيمة العلمية عند العلماء ، فلا بد أن يكون شرح هذا الكتاب ذا قيمة ، إذ قيمة الشروح تكون مرتبطة بقيمة المتن فى أول الأمر .

ثانيا : وكون شارح هذا الكتاب هو عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين ، أبو البركات ، النفسى ، وقد تقدم فى قسم الدراسة ذكر مؤلفاته ، ونشاطه العلمى ، وليس من الصعب الوقوف على منزلته العلمية وقدرته فى إفادة ما يريد بعد الإطلاع على هذه المصنفات القيمة ، المتنوعة .

ثالثا : وقد قام بشرح هذا المختصر كثير من العلماء الأجلاء ، وقد اشتهر من بينهم حسام الدين السفناقى (صاحب الشرح المسمى بالوافى) وعبد العزيز البخارى (صاحب الشرح المسمى بالتحقيق) وأمير

(١) انظر التحقيق لوحة (٢/١) .

كاتب قوام الدين الاتقانى (صاحب الشرح المسمى بالتبيين) وحافظ الدين النسفى ، صاحب الشرح الذى نحن بصدد تحقيقه . ويبدو أن هذا الشرح، لـه فضل السبق فى هذا المجال ^(١) ، وكل من جاء بعده، وقام بشرحه، استفاد منه، وهذا الأمر يظهر بكل وضوح فى شرح السفناقى رحمه الله ، والذى يرجع اليه بعد الاطلاع على شرح النسفى يظن أنه يطالع كتابا لنفس المؤلف ، ولكن بشئ من الزيادة ، وقد كنت أرجع اليه فى كل كلمة أعجز عن قراءتها وكنت أجد هذه الكلمة مع نفس العبارة فى هذا الشرح .

رابعاً : إعتداد الشارح على أمهات الكتب فى الفقه والأصول وغيرهما . وكان ينقل - اذا أراد أن ينقل - من التقويم للقاضى الامام أبى زيد الدبوسى، أو من أصول شمس الأئمة السرخسى ، أو من أصول فخر الاسلام البزدوى، أو من ميزان الأصول للسمرقندى . وكون هذه الكتب من أهم المصادر عند الحنفية غنى عن البيان .

وأما فى الفقه فكان يعتمد على كتب محمد بن الحسن الشيبانى كثيرا كالجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهما - وذلك تبعا للمؤلف - وشروح الجامع لفخر الاسلام البزدوى ، وللصدر الشهيد، ولخواهر زاده وغيرهم، ثم على المبسوط للسرخسى ، ثم على الهداية للمرغنانى ، ولحاجة بنا الى بيان أهمية هذه الكتب فى المذهب لشهرتها .

هذه الأمور قد جعلت هذا الكتاب ذا أهمية كبيرة، دعت علماء هذا العلم وطلابه إلى إحيائه وعرضه على الأوساط العلمية للاستفادة به .

(١) انما أقوله استثناسا بتاريخ وفياتهم - وان لم أتأكد فى هذا الموضوع - والاستثناس بمثل هذا المقام كاف ، اذ توفى السفناقى سنة ٧١٤هـ وعبد العزيز البخارى سنة ٧٣٠هـ وقوام الدين أمير كاتيب سنة ٧٨٥هـ . هذا وان كان السفناقى يعتبر من معاصريه، إلا أنه يعبد من تلاميذه، وعلاوة على كل هذا أن النسفى قام بشرح هذا الكتاب فى عنقوان شابه كما ذكر فى مقدمته .

الساعة للنفسى على تأليف هذا الشرح ومنهجه فيه

وقد إلتف على جمع من طلاب هذا العلم فى حادثة سنى ،وعنفوان شبابى ،
يظنون أن عندى غررا من فوائده ،دررا من فرائده ،وإن بعض الظن إثم —
فالتمسوا أن أجمع لهذا المختصر شرحا كاشفا لمعضلاته ،موضحا لمبهماتهِ على
وجه الإيجاز والإختصار ،خاليا عن الإطالة والإكثار ،مصرحا لما هو المحض
اللباب ،معرضا عما ليس فى هذا الكتاب ،فأجبتهم إلى ذلك ،وفرغت عنه ،
بحمد الله الكريم ،ومنه الشامل العميم .

ثم سألني من لم يكفه ذلك أن أزيد عليه، وأشرح لكل لفظ شرحاً
مشمئلاً على التحقيق والإتقان، مبيناً لكل مافيه على وجه الإيقان، وكنست
أعذر عليهم بأنواع العلل، وأتعلل بعسى ولعل، فلما لم يمتنعوا عني
مسؤولهم، فأبوا إلا تحقيق مأمولهم، وجهت خاطري نحو مطلوبهم، وصرفت
العناية إلى محبوبهم، وسألت الله التوفيق على ذلك وهو الميسر لكل
عسير، نعم المولى ونعم النصير^(١).

والظاهر من خلال هذه المقدمة أن هذا الكتاب مر بمرحلتين :

الأولى : مرحلة الشرح " باختصار إكتفاء بكشف معضلاته ، وتوضيحه —————
مبهماتة ، على وجه الإيجاز والاختصار ، خاليا عن الإطالة والاكثار ، مصرحا لما
هو المحض اللباب ، معرضا عما ليس فى هذا الكتاب " .

(١) انظر (ص ٤٣، ٤٤) من قسم التحقيق .

والثانية : مرحلة الزيادة على ماكتب بأن "يشرح كل لفظ شرحا مشتملا على التحقيق والإتقان ، مبينا لكل مافيه على وجه الإيقان" .
وجاء معظم هذا الكتاب على ماوصفه النفسى حقا ، إلا أنه ترك شـرح بعض المسائل فى أواخر الكتاب ولم يتعرض لشرحه كما سأذكره فى مبحث الملاحظات على الكتاب إن شاء الله .

ثم أن المنهج الذى اتبعه النفسى رحمه الله فى شرحه كان على النحو التالى :

(١) يعتنى الشارح بالحدود ومشتقات الكلمات ، وعلى سبيل المثال قوله "أما الظاهر : فمشتق من الظهور، وهو الوضوح والإتكشاف .

وحده : هو اللفظ الذى انكشف معناه اللغوى، واتضح للسامع من أهل اللسان بمجرد السماع من غير تأمل " . (١/٤٨)

(٢) يبدأ غالبا بتقرير المسألة ووجوه تقسيمها، ثم إذا كان هنالك أى اعتراض على تلك المسائل - سواء كان واقعا أو متوقعا - تعرض له وأجاب عنه مثل أن يقول بعد تقرير مسألة النص :

فان قيل : لو عكس عاكس وقال بأن هذه الآية - أى قوله تعالى - "فانكحوا ما طاب لكم من النساء" ١٠٠ الخ سورة النساء (٣) - نص فى بيان إطلاق النكاح وإباحته، ظاهر فى بيان العدد لم يقدرُوا على الزامه ودفعه .

قلنا : لو كان الإطلاق مسوقا لاقتصر على قوله "فانكحوا ما طاب لكم من النساء"، إذ المقصود حصل به ، فلما لم يقتصر عليه علم أن الثانى هو المقصود . (١/٥٠)

(٣) يستدل لكل رأى ويبين وجهة نظر صاحبه .

(٤) يستشهد كثيرا بالمسائل والفروع من فتاوى أئمة الحنفية المتقدمين ، وهذا الجانب هو دأب المصنفات الأصولية للحنفية ، كما يستشهد كثيرا بالآيات الكريمة، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، والأبيات الشعرية .

(٥) خص الشارح الإمام الشافعى رحمه الله باهتمامه فى المقارنة، وليس هو الوحيد فى هذا الجانب، بل شأنه فى هذا شأن سابقيه من الحنفية،

وهم اعتبروا الإمام الشافعى المخالف الأول لمذهبهم ، لأنه يمثل الآخرى .

الفصل السابع

مصادر الكتب

المطلب الأول : منهجه فى الأخذ عن المصادر

كما هو شأن العلماء المحققين حين يؤلفون أو يشرحون فيرجعون إلى أهم كتب السابقين، فيستفيدون منها، فإن حافظ الدين أبا البركات النسفى قد أخذ بهذا المسلك فى الرجوع إلى أهم ماكتب فى علوم شتى، ومن ثم أورد فى شرحه فوائد مافى تلك الكتب ودقائق مافيهها .

وقد تنوعت المصادر لطبيعة علم أصول الفقه حيث كان يجمع علومًا شتى من الكلام، والنظر، والفقه، والنحو، كما ذكره الشارح فى مقدمة كتابه (١) . وأما تعامله مع تلك المصادر المتنوعة التى أوردها فى هذا الكتاب فقد كان على النحو التالى :

- (١) كان أحيانا يذكر اسم المؤلف مقترنا بكتابه مثل أن يقول : ذكر شمس الأئمة السرخسى فى المبسوط وأصول الفقه . انظر (ص ٢٣٠) .
- (٢) وكان فى بعض الأحيان يكاد يحدد الموضع الذى نقل عنه، مثل أن يقول وذكر فى المبسوط فى مسألة المريض تأويله (ص ٤٣٥) .
- (٣) وقد يقتصر على ذكر اسم المؤلف كالسرخسى، وأبى زيد الدبوسى والقاضى الامام ظهير الدين وغيرهم . انظر (ص ١٨٠، ٢٧٨، ٤٠٤) .
- (٤) وكان أحيانا يكتفى بذكر الكتاب دون أن يشير الى صاحبه كأن يقول : ذكره فى روضة الفقهاء، أو يقول : ذكر فى المغنى أنه ... انظر (ص ٣١، ٢٤) .

(١) انظر (ص ٢، ٣) من قسم التحقيق .

المطلب الثانى : ذكر المصادر مع التعريف بها

وقد ذكرتها بالترتيب الأبجدى .

(١) الأسرار فى الأصول والفروع : للشيخ العلامة أبى زيد عبيد الله بن —
عمر الدبوس الحنفى المتوفى سنة ٤٣٠هـ . وهو مجلد كبير .^(١)

(٢) أصول الفقه لفخر الاسلام على بن محمد البزدوى الحنفى المتوفى سنة
٤٨٢هـ .

وهو كتاب عظيم الشأن ، جليل البرهان ، محتو على لطائف الاعتبارات
بأوجز العبارات ، فقام جمع من الفحول بشرحه ، منهم :

(أ) الامام حسام الدين حسين بن على الصغناقى الحنفى المتوفى سنة
٧١٠هـ وسماه " الكافى " .

(ب) والشيخ الإمام علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخارى الحنفى ،
المتوفى سنة ٧٣٠هـ ، وشرحه أعظم الشروح ، وأكثرها افادة وبياناً ، وسماه
" كشف الأسرار " .^(٢)

(ج) والشيخ أكمل الدين محمد بن محمود البابرى الحنفى المتوفى سنة
٧٨٦هـ وسماه " التقرير " .

وهناك شروح أخرى ذكرها صاحب كشف الظنون^(٣) .

(٣) أصول الفقه للإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى ، الحنفى —
المتوفى سنة ٤٨٣هـ . أملاه فى السجن بخوارزم ، فلما وصل إلى باب^(٤)

(١) انظر كشف الظنون (٨٤/١) ، الفوائد البهية (ص ١٠٩) ، الجواهر المضيئة
(٣٣٩/١) .

(٢) وقد طبع أصول البزدوى مع كشف الأسرار فى مطبعة شركة صحافية —
عثمانية سنة ١٣٠٨هـ أربعة أجزاء فى مجلدين كبيرين .

(٣) انظر كشف الظنون (١١٢، ١١٣) ، الجواهر المضيئة (٣٧٢/١) ، —
التراجم (ص ٤١) ، الفوائد البهية (ص ١٢٤) .

(٤) أوله بين الضمة والفتحة ، والألف مسترقة ، مختلصة ، ليست بألف صحيحة ،
هكذا يتلفظون به ، وخوارزم ليس اسماً للمدينة ، إنما هو اسم للناحية
بجملتها ، وهى فى الاقليم السادس . انظر معجم البلدان (٣٩٥/٢) .

- (١) الشروط حصل له الفرج ، فخرج إلى فرغانة فأكمل بها املاء .
(٢)
- (٤) أصول الفقه للإمام عمر بن محمد بن أحمد بن اسماعيل بن محمد —
(٣)
أبى حفص نجم الدين النسفى ، الفقيه الحنفى ، المتوفى سنة ٥٣٧ هـ .
- (٥) الايضاح فى الفروع للإمام أبى الفضل عبدالرحمن بن محمد الكرمانى
(٤)
الحنفى المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .
- (٦) التتمة : وهى تتمة الفتاوى للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن
عبدالعزيز الحنفى ، صاحب المحيط ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ .
- قال : هذا كتاب جمع فيه الصدر الشهيد حسام الدين ماوقع إليهم
من الحوادث والواقعات ، وضم إليها ما فى الكتب من المشكلات ، واختار فى
كل مسألة فيها روايات مختلفة ، وأقاويل متباينة ، ما هو أشبه بالأصول ،
غير أنه لم يرتب المسائل ترتيباً ، وبعد ما أكرم بالشهادة قام واحد من
الأحدوثة بترتيبها وتبويبها ، وبنى لها أساساً ، وجعلها أنواعاً وأجناساً ،
ثم أن العبد الراجى محمد بن أحمد بن عبدالعزيز زاد على كل جنس
مايجانسه ، وذيل على كل نوع ما يضاويه . اهـ
(٥)
- (٧) التقويم : وهو تقويم الأدلة فى الأصول ، صنفه القاضى الإمام أبى زيد
عبيد الله بن عمر الدبوسى ، الحنفى ، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .
- وشرحه الإمام فخر الاسلام على بن محمد البردوى - كما يجىء ذكره بعد
-
- (١) بالفتح ثم السكون ، وغين معجمة ، وبعد الألف نون : مدينة وكورة
واسعة بما وراء النهر ، متاخمة لبلاد تركستان . انظر المرجع
السابق (٢٥٣/٤) .
- (٢) انظر كشف الظنون (١١٢/١) ، الفوائد البهية (ص ١٥٧) .
هذا وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق أبى الوفاء الأفغانى رئيس اللجنة
العلمية لاهياء المعارف النعمانية وبعناية لجنة احياء المعارف
النعمانية بالهند .
- (٣) لم أقف على ذكره فيما بحث .
- (٤) انظر كشف الظنون (٢١١/١) ، الفوائد البهية (ص ٩١) ، الجواهر
المضيئة (٣٠٤/١) .
- (٥) انظر : كشف الظنون (٣٤٤، ٣٤٣/١) ، معجم المؤلفين (١٤٦/١٢) ، الفوائد
البيهية (ص ٢٠٥) .

قليل - وهو شرح حسن اعتبره العلماء الحنفية، واختصره أبو جعفر
(١) (٢)
محمد بن الحسين الحنفى .

(٨) الجامع للإمام أبي بكر محمد بن حسين - المعروف بخواهر زاده، المتوفى
سنة ٤٨٣هـ، وهو من شروح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن
(٣)
الشيبانى، ويجه ذكره بعد قليل إن شاء الله .

(٩) الجامع الصغير فى الفروع : صنفه الإمام المجتهد محمد بن الحسن
(٤)
الشيبانى، الحنفى، المتوفى سنة ١٧٨هـ .

وهو كتاب قديم مبارك مشتمل على ألف وخمسمائة واشنتين وثلاثين
مسألة كما قال البردوى .

والمشائخ الحنفية يعظمونه حتى قالوا : لا يصلح المرء للفتوى
واللقضاء إلا إذا علم مسائله .

وقال شمس الأئمة السرخسى فى شرحه للجامع الصغير : كان سبب تأليف
محمد أنه لما فرغ من تصنيف الكتب طلب منه أبو يوسف أن يؤلف كتابا
يجمع فيه ما حفظ عنه مما رواه له عن أبي حنيفة فجمع ثم عرضه عليه .
وذكر علي القمى أن أبا يوسف مع جلالة قدره كان لا يفارق هـذا
الكتاب فى حضر ولا سفر .

وكان على الرازى يقول : من فهم هذا الكتاب فهو أفهم أصحابنا،
ومن حفظه كان أحفظ أصحابنا، وإن المتقدمين من مشائخنا كانوا لا يقلدون
أحدا القضاء حتى يمتحنون، فإن حفظه قلدوه القضاء، وإلا أمروه بالحفظ .
وله شروح كثيرة، منها :

(١) انظر كشف الظنون (٤٦٧/١)، معجم المؤلفين (٩٦/٦)، الجواهر المضيئة

(٣٣٩/١)، الفوائد البهية (ص ١٠٩) .

(٢) وقد استفدت من نسخة، خطوط مصورة من مكتبة لاله لى (استانبول)
تحت رقم (٦٩٠) .

(٣) انظر كشف الظنون (٥٦٩/١) .

(٤) وقد طبع هذا الكتاب أخيرا مع شرحه النافع الكبير للعلامة الشهير
أبى الحسنات عبدالحى اللكنوى المتوفى سنة ١٣٠٤هـ . من منشورات
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشى - باكستان .

- (أ) شرح الامام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ .
 (ب) شرح الامام أبي بكر أحمد بن علي ، المعروف بالجصاص الرازي ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

- (ج) شرح أبي عمرو أحمد بن محمد الطبري ، المتوفى سنة ٣٤٠ هـ .
 (١)
 وهناك شروح أخرى مذكورة في كشف الظنون .

- (١٠) الجامع الصغير : صنفه عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة ، الحنفسي المعروف بالصدر الشهيد ، أبو محمد حسام الدين ، المتوفى - شهيدا - سنة ٥٦٣ هـ .

وهو شرح على الجامع الصغير للامام محمد بن الحسن الشيباني ، - السابق ذكره مباشرة - ويعتبر شرحا نافعا مفيدا ، وله أيضا " الجامع الصغير المطول " (٢) .

- (١١) الجامع الصغير : للامام فخر الاسلام علي بن محمد البردوي . وهو من شروح الجامع الصغير للامام محمد بن الحسن الشيباني أيضا . (٣)
 (١٢) الجامع - الجامع الكبير : وهو من مصنفات الامام محمد بن الحسن الشيباني أيضا ، وقد جمع فيه ما رواه عن أبي حنيفة رحمه الله - واسطة (٥)

- (١) انظر (١/٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤) : الفوائد البهية (ص ١٦٣) ، الجواهر المضيئة (٢/٤٣) ، تاج التراجم (ص ٥٤) .
 (٢) انظر كشف الظنون (١/٥٦٣) ، تاج التراجم (ص ٤٦) ، معجم المؤلفين (٧/٢٩١) ، الفوائد البهية (ص ١٤٩) ، الفتح المبين (٢/٢٥) .
 (٣) انظر كشف الظنون (١/٥٦٣) ، النافع الكبير (ص ١٣، ١٩) ، الجواهر المضيئة (١/٣٧٢) ، تاج التراجم (ص ٤١) ، الفوائد البهية (ص ١٢٤) .
 (٤) والمراد بالجامع اذا أطلق : الجامع الكبير كما نبه عليه الشارح في شرحه وغيره ، انظر (ص ١٦٠) من قسم التحقيق .
 (٥) قال ابن عابدين رحمه الله : وكل تأليف لمحمد وصف بالصغير ، فهو من روايته عن أبي يوسف عن الامام ، وما وصف بالكبير فروايته عن الامام بلا واسطة .

انظر رد المختار (١/٥٠) .
 وقد طبع الجامع الكبير بعناية أبي الوفاء الأفغاني ، ونشره دار المعارف النعمانية ، لاهور - باكستان ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

قال أكمل الدين : هو كاسمه لجلال مسائل الفقه جامع كبير ، قد اشتمل على عيون الروايات ومتون الدرايات بحيث كاد أن يكون معجزة ، ولتمام لطائف الفقه منجزا ، شهد بذلك بعد انقضاء العمر فيه داروه ، ولا يكاد يلم بشيء من ذلك عاروه ، ولذلك امتدت أعناق ذوى التحقيق نحو تحقيقه ، واشتدت رغباتهم فى الاعتناء بحلى لفظه وتطبيقه ، وكتبوا له شروحا وجعلوه مبينا مشروحا . اهـ

منها :

(أ) شرح الفقيه أبى الليث نصر بن أحمد السمرقندى الحنفى ، المتوفى سنة ٣٧٣ هـ .

(ب) شرح فخر الاسلام على بن محمد البزدوى .

(ج) شرح القاضى أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى .

(د) شرح شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى .^(١)

(١٣) الخلاصة : وهى خلاصة الفتاوى للشيخ الامام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى المتوفى سنة ٥٤٢ هـ .

وهو كتاب مشهور معتمد فى مجلد ، ذكر فى أوله أنه كتب فى هذا الفن خزانة الوقعات ، وكتاب النصاب ، فسأل بعض اخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها ، فكتب " الخلاصة " جامعة للرواية ، خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل ، وكتب فهرست الفصول والأجناس على رأس كل كتاب ليكون عوناً لمن ابتلى بالفتوى .

(٢)

وللزىلعى المحدث تخريج أحاديثه .

(١٤) روضة الفقهاء : لم أعثر على من تحدث عنه

(١٥) الطريقة البرهانية : صنفه الإمام برهان الدين محمود بن أحمد بسن

(٣)

عبد العزيز النحفى - صاحب المحيط - .

(١) انظر كشف الظنون (١/٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠)، تاج التراجم (ص ٥٤)، الفوائد

البهية (ص ١٦٣)، رد المختار (١/٥٠) .

(٢) انظر كشف الظنون (١/٧١٨)، الفوائد البهية (ص ٨٤)، تاج التراجم (ص ٣٠) .

(٣) انظر الفوائد البهية (ص ٢٠٥)، الأعلام (٧/١٦١) .

(١٦) الفائق في غريب الحديث : صنفه العلامة جابر الله أبو القاسم محمود

ابن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

وقد رتبته على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم ، لكن في العشور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة ، لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسرودا جميعه أو أكثره ، ثم شرح مافيه غريب ، فيجىء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد ، فترد الكلمة في غير حروفها ، وإذا طلبها الانسان تعب حتى يجدها .
(١)

(١٧) الفوائد : صنفه الامام حميد الدين علي بن محمد بن علي الضريـر

(٢)

البخارى المتوفى سنة ٦٦٧ هـ .

وهذا الكتاب من شروح الهداية ، وقيل : هو أول شرح على الهداية

(٣)

وهو في جزئين .

(١٨) فوائد أصول الفقه لفخر الاسلام : وهو من مصنفات الامام حميد الدين

(٤)

علي بن محمد بن علي الضريـر أيضا .

(١٩) الكشف عن حقائق التنزيل : صنفه الإمام العلامة أبو القاسم جـار

(٥)

الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

(٢٠) المبسوط لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي . وأملاه من خاطره من

(٦)

غير مطالعة وهو في السجن باوزجند بسبب كلمة كان فيها من الناصحين .

(١) انظر كشف الظنون (١٢٠٦/٢ ، ١٢١٧) ، الأعلام (١٧٨/٧) .

وقد طبع في أربعة مجلدات بتحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي

الفضل ابراهيم .

(٢) وهو من شيوخ النسفي ، وذكرت ترجمته هناك . انظر ، ص ٢٠ .

(٣) انظر كشف الظنون (٢٠٣٣/٢) ، الفوائد البهية (ص ١٢٥) ، تاج التراجم

(ص ٤٦) .

(٤) لم أقف على ذكره فيما بحث .

(٥) انظر كشف الظنون (١٤٧٥/٢) ، الأعلام (١٧٨/٧) ، تاج التراجم (ص ٧٢٠٧١) .

هذا الكتاب مشهور متداول بين العلماء حتى اليوم ، وغنى عن

التعريف ، وهو مطبوع في أربعة مجلدات .

(٦) لم أعثر على ذكرها .

وهو من أكبر الكتب المعتمدة في مذهب الحنفية، لا يعمل بما يخالفه ولا يركن إلا إليه، ولا يفتى ولا يعول إلا عليه .

وقد شرح فيه كتاب الكافي للحاكم الشهيد والذي اختصر فيـــــــــــــــــه
(١)
كتب محمد بن الحسن .

(٢١) المبسوط لفخر الاسلام على بن محمد البرزدي في فروع الحنفية . وهو
(٢)
أحد عشر مجلدا .

(٢٢) المختلف : للإمام عمر بن بزهان الدين الكبير عبد العزيز بن عـــــــــــــــــمر
(٣)
ابن مازة، المعروف بالمدر الشهيد .

(٢٣) مختلف الرواية : صنفه الشيخ الامام علاء الدين محمد بن عبد الحميد،
المعروف بعلاء العالم السمرقندي، المتوفى سنة ٥٥٢ هـ .

قال : قصدت فيه أن أكتب مسائل مختلف الرواية، وارسم لـــــــــــــــــخلاف
كل واحد من الأئمة بابا على الترتيب الذي رتبته بعض أستاذنا، إلا أنهم
أوردوا الكتب كلها في كل باب، وأنا أورد كلها في كل كتاب، وأذكر في
كل مسألة نقطة شافية، وحجة كاملة . وهو في مجلد واحد .
(٤)

(٢٤) المختلفات في فروع الحنفية : للإمام أبي الليث محمد بن أحمد بن
ابراهيم السمرقندي . الفقيه المشهور بامام الهدى، كذا فيـــــــــــــــــ

(١) انظر : الجواهر المضيئة (٢٨/٢)، الفوائد البهية (ص ١٥٨، ١٥٩)، كشف
الظنون (١٥٨٠/٢)، رد المختار (٧٠، ٦٩/١)، مقدمة كتاب المبسوط
(٢/١)، وهو مطبوع في ثلاثين جزءا في خمسة عشر مجلدا .

(٢) انظر : كشف الظنون (١٥٨١/٢)، الجواهر المضيئة (٣٧٢/١)، تاج التراجم
(ص ٤١)، الفوائد البهية (ص ١٢٤) .

(٣) وقد ذكر عزمي زاده هذا الكتاب في حاشيته على شرح ابن ملك على
المنار نقلا عن سراج الدين الهندي . انظر (٢٥٢/١) .

(٤) انظر كشف الظنون (١٦٣٦/٢)، تاج التراجم (ص ٥٦)، الجواهر المضيئة
(٢/٧٥، ٧٤)، وهناك كتاب آخر بهذا الاسم للشيخ أبي الليث نصر بن
محمد السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٥ هـ . ولم يمكنني أن أتأكد من
تعيين مؤلفه، ولكنني عزوته إلى من هو متأخر ظنا مني أن يكون كتابه
أكثر تفصيلا وإفادة .

(١)

فهرسجام الفصولين . وتوفى سنة ٣٧٣ هـ .

(٢٥) مسند أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي المتوفى سنة ١٥٠ هـ . رواه الحسن

ابن زياد اللؤلؤي ، ورتب المسند المذكور الشيخ قاسم بن قطلوبغا
 الحنفي المتوفى سنة ٧٨٩ هـ . ورواية الحارثي على أبواب الفقيه ،
 وله عليه الأمالى فى مجلدين ، ومختصر المسند المسمى بالمعتمد ،
 لجمال الدين محمود بن أحمد القونوي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ، ثم
 شرحه وسماه المستند .
 (٢)

(٢٦) المغرب : فى اللغة للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي

المتوفى سنة ٦١٠ هـ .

وقال ابن خلكان : وهو للحنفية ككتاب الأزهرى والمصباح المنير

للشافعية ، تكلم فيه على الألفاظ التى يستعملها الفقهاء من الغرب .

وقال ابن الشحنة فى هوامش الجواهر : وله المغرب - بالمهملة -

(٣)

أيضا ، وهو مطول المغرب - بالمعجمة - وفيه فوائد جلية .

(٢٧) المغنى فى أصول الفقه : للشيخ جلال الدين عمر بن محمد الخبازي

المتوفى سنة ٦٧١ هـ .

وقال السراج الدمشقي : هو محتو على المقاصد الكلية الأصولية ،

منطو على الشواهد الجزئية الفروعية ، (٠٠٠) شامل لخلاصة شمس الأسملة ،

(٤)

وزبدة أصول فخر الاسلام ، ولذلك شاع وذاع فيما بين الأنام .

(١) انظر : كشف الظنون (١٦٣٨/٢) ، الفوائد البهية (ص ٢٢٠) ، تاج التراجم

(ص ٧٩) ، وذكر فيه أيضا أن للقاضي أبي عاصم العامري " المختلفات

القديمة للمشايخ " .

(٢) انظر كشف الظنون (١٦٨٠/٢) .

وهو مطبوع مع شرح الملا على القارى فى مجلد واحد .

(٣) انظر : كشف الظنون (١٧٤٨، ١٧٤٧/٢) ، الفوائد البهية (ص ٢١٨) ، تاج

التراجم (ص ٧٩) .

وقد طبع أخيرا فى مجلد واحد .

(٤) انظر كشف الظنون (١٧٤٩/٢) .

وقد طبعه مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بتحقيق الدكتور

مظهر بقا فى مجلد واحد .

(٢٨) منتخب التقويم : لفخر الاسلام على بن محمد البردوى ، وهو شرح حسن
(١)
اعتبره العلماء الحنفية .

(٢٩) الميزان : هو ميزان الأصول فى نتائج العقول : فى أصول الفقه
للشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبى بكر محمد بن أحمد السمرقندى
(٢)
الحنفى الأصولى ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .

(٣٠) النوادر : روايات متفرقة فى مسائل مخالفة للأصول عن أبى حنيفة
وصاحبيه وزفر ، وليست فى كتب ظاهر الرواية الستة لمحمد بن الحسن ،
وقد صنف جماعة نوادر فى الفروع ، منهم :

(أ) محمد بن شجاع الثلجى الحنفى المتوفى سنة ٢٦٦ هـ .

(ب) وهشام بن عبيد الله المازنى ، المتوفى سنة ٢٠١ هـ .

(ج) وأبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوى المتوفى سنة ٣٢١ هـ .

(د) وإبراهيم بن رستم أبوبكر المروزى الحنفى ، المتوفى سنة ٢١١ هـ
(٣)
وغيرهم .

(هـ) محمد بن الحسن الشيبانى (٤)
.

(٣١) الهداية : صنفه أبو الحسن على بن أبى بكر المرغانى ، وهو شرح على
كتابه "بداية المبتدى" ، ولكنه فى الحقيقة كالشرح على مختصر
القندورى ، والجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيبانى ، وهو كتاب
(٥)
فاخر ، لم تكتحل عين الزمان بشأنيه .

(١) انظر كشف الظنون (٤٦٧/١) ، هدية العارفين (٦٩٣/٥) ، الجواهر المضيئة
(٣٣٩/١) ، الفوائد البهية (ص ١٠٩) .

(٢) انظر كشف الظنون (١٩١٦/٢) ، الجواهر المضيئة (٣٠/٢) .
هذا وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق وتعليق الدكتور محمد زكى عبد البر
فى مجلد واحد .

(٣) انظر كشف الظنون (١٩٨٠/٢) ، (١٩٨١) .

(٤) قال ابن عابدين : فيها المسائل المروية عن أصحاب المذهب فسى
كتب آخر لمحمد كالكيسانيات ، والهارونيات والجرجانيات والرقيات
وهى دون الأولى - أى كتب ظاهر الرواية - اهـ . انظر رد المختار
(٥٠/١) .

(٥) انظر كشف الظنون (٢٠٣٢/٢) ، مفتاح السعادة (٢٦٤/٢) .

الفصل الثامن

نقد الكتاب

يتناول الحديث في هذا المبحث القسمين ، وذلك نتيجة طبيعة كلمة "نقد" إذ أن مفهومها يشتمل على الجوانب الإيجابية في الكتاب كما يشتمل على الأمور التي تؤخذ عليه .

المطلب الأول : الجوانب الإيجابية في الكتاب

(١) إعتقاد الشارح في شرحه على أمهات الكتب عند المذهب كالتقويم للقاضي الإمام أبي زيد الدبوس، وأصول الفقه لفخر الإسلام البزدوى، وأصول شمس الأئمة السرخسى وميزان الأصول للسمرقندى وغيرها من الكتب المعتبرة عند جميع علماء الحنفية بلانقاش في أصول المذهب .

وأما في الفروع فيرجع غالباً إلى كتب الإمام محمد بن الحسين الشيبانى الذى نقل أقوال الإمام أبى حنيفة وآراء الفقهية - سواء كان مباشرة أو بواسطة أبى يوسف - وإلى شروح هذه الكتب كالجامع الكبير والجامع الصغير وشرحيهما، والمبسوط لشمس الأئمة السرخسى والهداية وغيرها .

(٢) اهتمامه بالمقارنة بين آراء علماء الحنفية كاهتمامه بين آرائهم وآراء علماء الشافعية، وتوضيحه موقفه من ذلك فيقول مثلاً :

فان قيل : قد ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله : أن الخفى اسم لما اشتبه معناه وخفى المراد منه بعارض في الصيغة، وكان الحق هـذا، إذ هو ضد الظاهر، وهو ماظهر المراد منه بنفس الصيغة ، فوجب أن يكون الخفى ماخفى المراد منه بنفس الصيغة تحقيقاً للمقابلة .

قلنا : المصنف رضى الله عنه اتبع التقويم ، وأصول الفقه لفخـر الاسلام على البزدوى ، وكان المذكور فى هذين الكتابين أصح ، إذ الظهور فى الظاهر لما كان من نفس الكلمة لغة ، فالخفاء الذى هو ضده ينبغى أن يكون من غير اللفظ ليكون الخفاء على قدر الظهور ، وألا يزيد الخفاء على الظهور ، أو الظهور على الخفاء ، وأنه معتنع فى باب المضارة .

• (ص ٨٣، ٨٤، ٨٥)

(٣) محاولته أن يوجه ماورد فى المتن توجيهها صحيحا وإن كان لايتفق مع صاحب القول ، على سبيل المثال قوله :

قال المصنف : الخاص كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد .

قال الشارح : فيه اشتباه ، والحق ماذكره فى التقويم ، أما الخاص

فاسم للفظ لايتناول إلا الواحد بذاته ومعناه .

وبيان الاشتباه : أن استعمال كلمة "كل" فى التحديد مفض إلى

الاختلال ، إذ من شرط الحد أن يكون مطراد ومنعكسا . . . الخ

ثم حاول أن يوجه ماقاله المصنف قائلا : ويحتمل أن يكون مراده منه

— والله أعلم — أن الخاص هو اللفظ الذى وضع لمعنى معلوم على

الانفراد • (ص ٣٨)

مثال آخر :

قال المصنف : والمأول مايترجح من المشترك . . . الخ •

وقال الشارح : أعلم أن المشكل إذا علم بال رأى يكون مؤولا أيضا

فعلم أن كونه من المشترك ليس بلازم ، فذكره على هذا يكون وفاقا • (ص ٥٨)

ثم بعد ذلك قال : أو أراد — والله أعلم — ماترجح من المشترك ومافى

معناه مما يعرف بالرأى كالمشكل •

محاولة الشارح هذه تدل على أخلاقه وأدبه أولاً ، ثم يجعل القارئ

يظمن إلى أنه لم يترك أى احتمال بسيط فى سبيل إفهام ماورد فى الكتاب

إلا وقد ذكر •

المطلب الثانى : الملاحظات على الكتاب

والحديث فى هذا الجانب لا يعنى الخط من قدر المؤلف أو من قيمة الكتاب ، إذ الكمال لله وحده ، وقد قيل : " ما من مصنف ألف كتاباً ثم نظر فيه ، إلا وأحب أن يزيد فيه أو ينقص منه أو يقدم أو يؤخر " .

ومن المأخذ على الشرح :

(١) اشتغاله على المسائل التى ليست موضع ذكرها كتب الأصول .

منها : ما ذكره فى المحبة واستدلّاه على أنها فى القلب وببيان مراتبها .^(١)

فمثل هذه الموضوعات لا علاقة لها بعلم الأصول .

(٢) عدم الدقة فى نسبة الآراء الى قائلها فى بعض الأحيان فمثلاً قال :

قال الشافعى رحمه الله : لا عموم للمجاز .

مع أن التفتازانى يقول : أعلم أن القول بعدم عموم المجاز مما لم نجده فى كتب الشافعية ، ولا يهتمور من أحد نزاع فى صحة قولنا جاءنى الأسود الرماة إلا زيدا .

وقال ابن بجيم : إن النسبى نسب هذا القول للشافعى ، والسبكى الذى بعض الحنفية ، وبهذا ظهر أن الأصح فى المذهبين القول بعمومه .^(٢)

(٣) عدم نسبته الأقوال إلى أصحابها واكتفائه بقوله : قال بعضهم

أو قيل ، فقال فى مسألة الربا : قال البعض : الحكم مقتصر على الأشياء الستة ، وقال بعضهم : إنه معلول بعلة الطعم والشمية ، وقال البعض : إنه معلول باللاقتيات والإدخار .^(٣)

(٤) نقله من الكتب بدون الإشارة إليها ، مثال ذلك نقله صورة مسألة

أن القران فى النظم لا يوجب القران فى الحكم ، وقد نقل هذه الصورة

(١) انظر (ص ١٢٧) من قسم التحقيق .

(٢) انظر (ص ١٥١) من القسم نفسه .

(٣) انظر (ص ٤٦) من القسم نفسه .

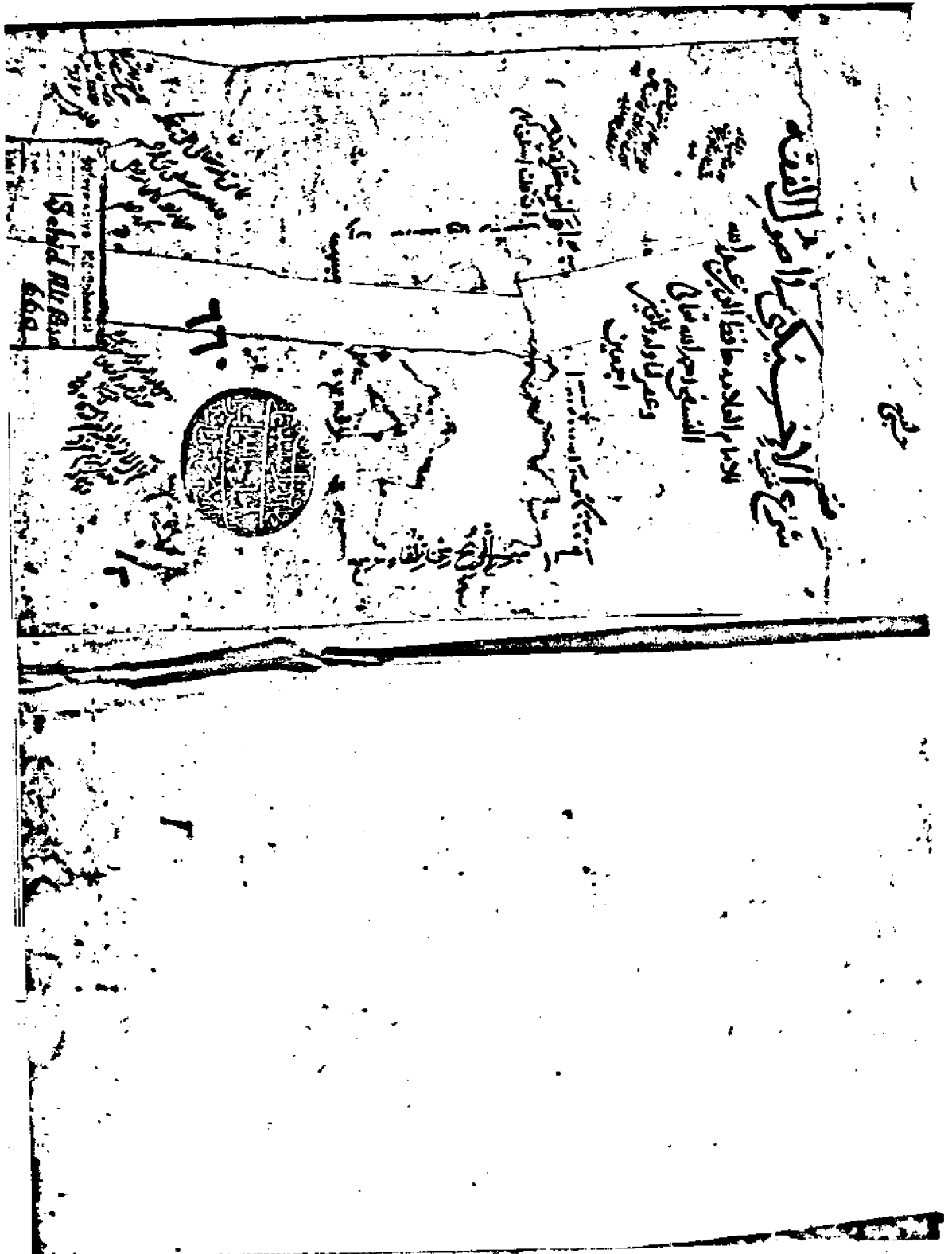
(١)

من ميزان الأصول ولم يشر اليه ..

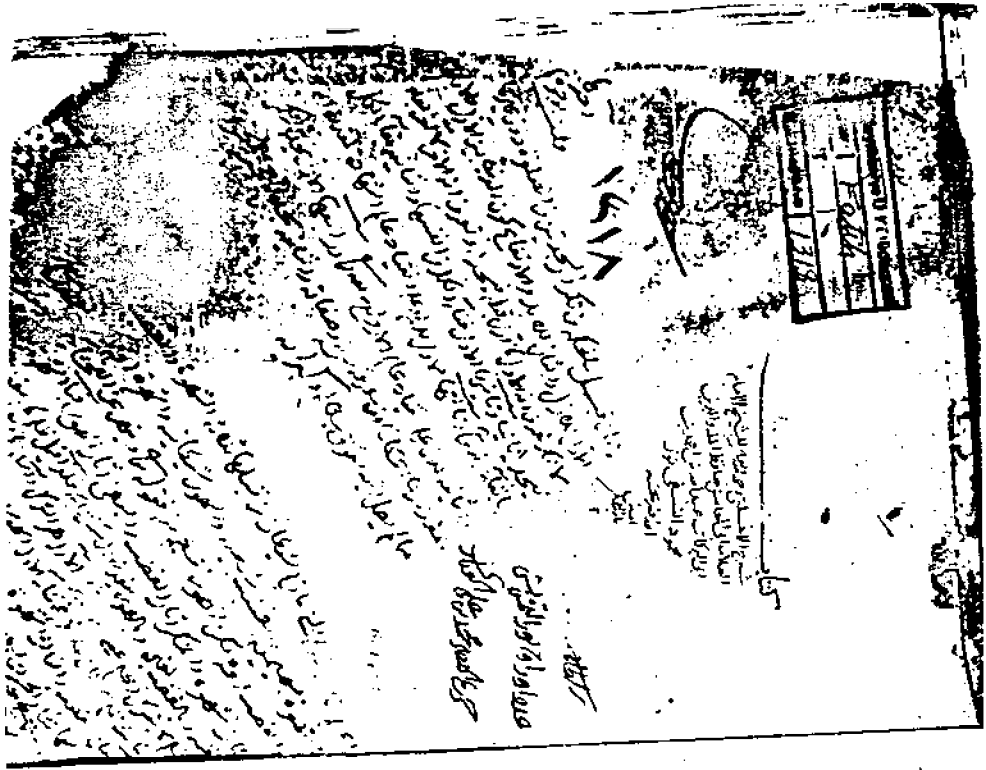
- (٥) اختلاف أواخر الشرح من أوائله بشكل ظاهر من حيث اشتغال أوائله ، واختصار أواخره ، وتركه فيها بعض الأحيان شرح بعض المسائل . وقد ترك التعرض لبعض حروف المعاني مثل "من" و"الى" و"ان" وغيرها . هذه أهم المآخذ التي تؤخذ عليه ، والكمال لله وحده ، وأدعو للشيخ الجليل بالرحمة والمغفرة ، فجزاه الله خير الجزاء ، وأسبغ عليه رحمته جزاء ما قدم لنا من هذا العمل الجليل .

(١) انظر (ص ٣٧٠ - ٣٧٣) من القسم نفسه .

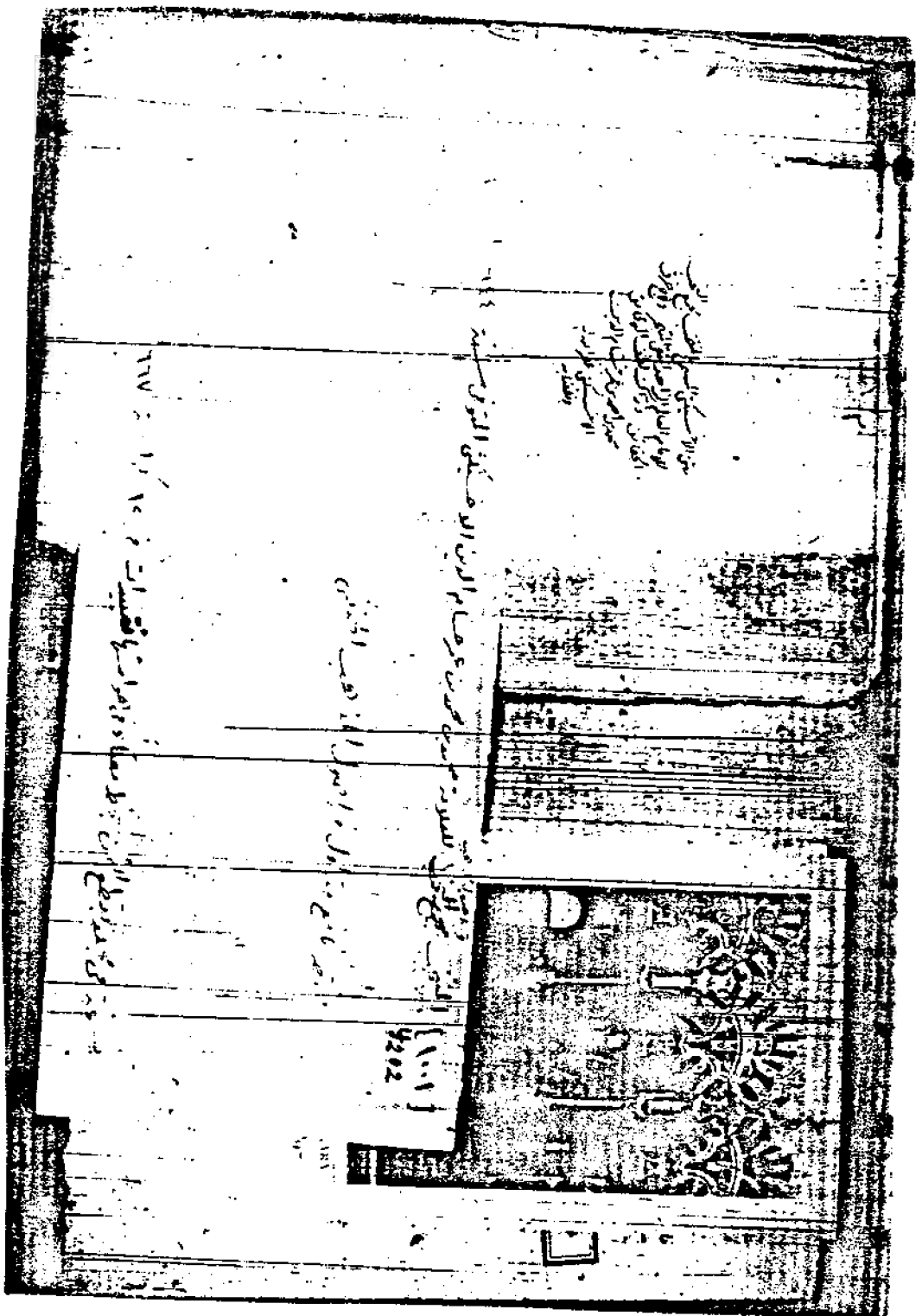
نماذج مصورة من النسخ المخطوطة



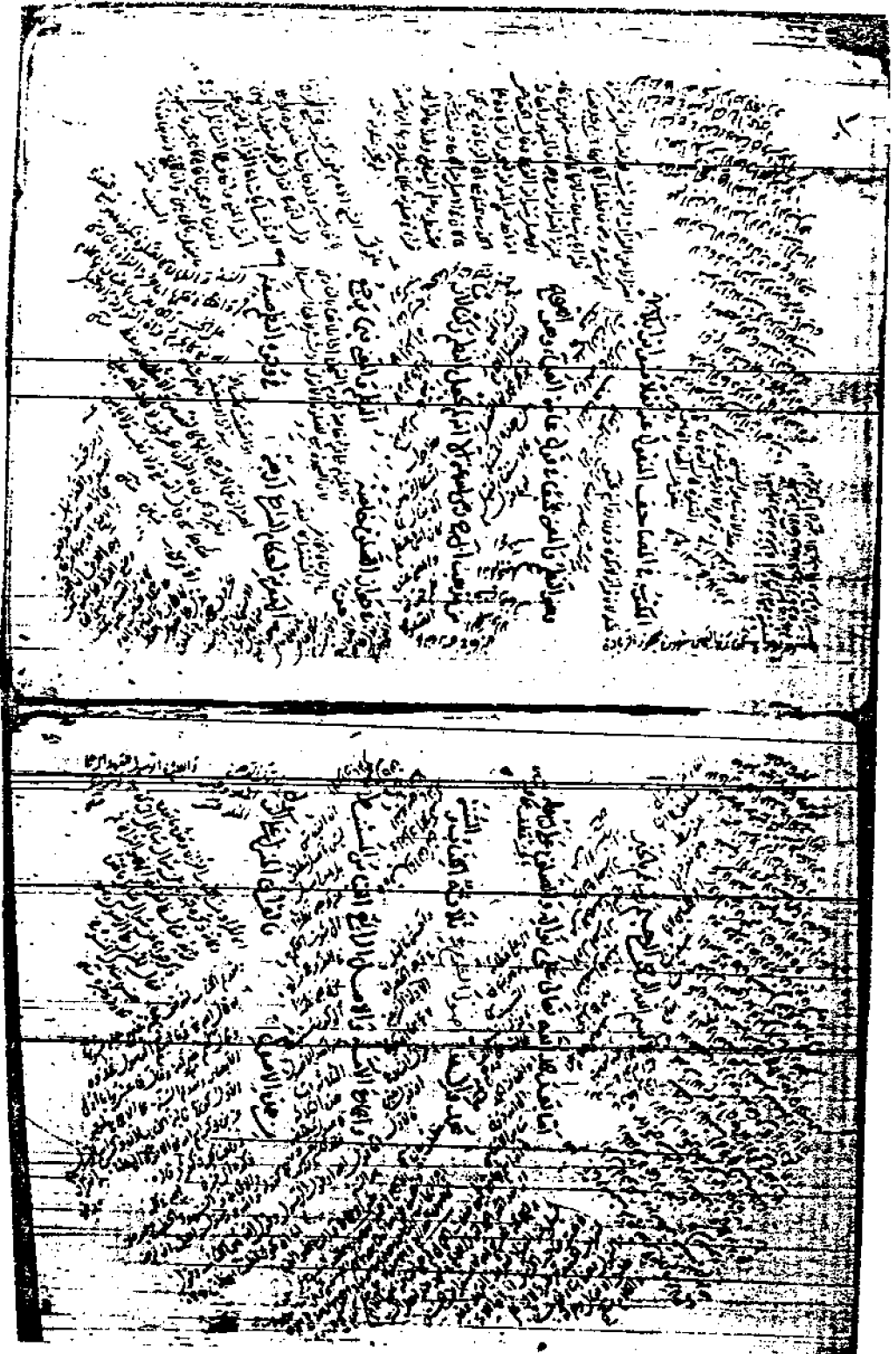
غلاف نسخة (ج)



[illegible][illegible]



غلاف نسخة "الممتن" المعصورة من مكتبة جامعة برنستون



الورقة الأولى من نسخة "المتن" المصورة من مكتبة جامعة برنستون

قسم التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "رَبِّ يَسِّرْ وَتُمْم بِالْخَيْرِ"

قال الشيخ الامام حسام الدين محمد بن محمد بن عمر
الأسيكتي رحمه الله :

أما بعد حمد الله على نواله والصلاة على رسوله محمد وآله . فإن أصول الشرع ثلاثة : الكتاب والسنة واجماع الأمة والأصل الرابع القياس المستنبط من هذه الأصول الثلاثة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلواته ^(١) على رسوله المصطفى محمد وآله
الطيبين الطاهرين أجمعين ^(٢) () . ^(٣)

(٤)
قال العبد الضعيف ، المفتقر الى الله الودود عبدالله بن أحمد بن
محمود النسفى غفر الله له ولوالديه و(لمن) أحسن اليهما واليه :
(٥) (٦)
اعلم أن أصول الفقه علم شريف جامع لعلوم شتى من الكــــــــــــــــــــلام

- (١) في ج : وصلاته .
 - (٢) (الطيبين الطاهرين) ساقطة من ب ، ج ، د .
 - (٣) (وسلم) زيادة من د .
 - (٤) في ج : قال الشيخ الامام العالم العلامة حافظ الدين أبو محمد .
 - (٥) في ج : رحمه الله تعالى ورضي عنه .
 - (٦) ساقطة من الأصل و ب ، ج .
 - (٧) الكلام : علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الاسلام .
- وقيل : هو علم باحث عن أمور يعلم منها المعاد ومايتعلق به مسن
الجنة والنار والصراط والميزان والشواب والعقاب .
- وقيل : الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن
الأدلة .
- التعريفات للشريف علي بن محمد الحرجاني ، دار الكتب العلمية
الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ (ص ١٨٥) .

.....

(١) والنظر والفقه (٢) والنحو (٣) (٤) فهو معدن الدرايات والدلالات، ومــــدرك
الدلائل والبيانات، ومراح الأرواح، وجناح النجاح، وقوة الدين القويــــم
وعدة الصراط المستقيم، وهداية الأمة، وكشف الغمة (٧).

وقد التف على جمع من طلاب هذا العلم فى حداثة سنى وعنقوان شبابى
يظنون ان عندى غررا من فوائده، ودررا من فرائده، وان بعض الظــــن
اثم . فالتمسوا أن أجمع لهذا المختصر شرحا كاشفا لمعضلاته، موضحا
لمبهماتة على وجه الايجاز والاختصار، خاليا عن الاطالة والاكثار، مصرحا

- (١) قال فى التعريفات : النظرى : هو الذى يتوقف حصوله على نظــــر
وكسب كتصور النفس والعقل، وكالتصديق بالعالم حادث . اهـ (ص ٢٤١).
- (٢) الفقه : هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها
التفصيلية . المرجع السابق (ص ١٦٨) .
- (٣) النحو : هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية مــــن
الاعراب والبناء وغيرهما . المرجع نفسه (ص ٢٤٠) .
- (٤) هذا مقالاه جماعة من الأصوليين أن أصول الفقه يتألف من هــــذه
العلوم .

انظر : البرهان لامام الحرمين، بتحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب
الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ (٨٥، ٨٤/١)، المنحول للغزالي، بتحقيق محمد
حسن هيتو، دار الفكر، الطبعة الأولى (ص ٤٠)، الاحكام، للآمــــدى
دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ (٩/١)، مختصر المنتهى، لابــــن
الحاج، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ (٣٢/١)، التحرير
لابن همام الدين مع شرحه التيسير، مطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده بمصر، ١٣٥٠هـ (٤٧، ٤٦/١) .

- (٥) فى ج : استبدلت (البيانات) ب (البيان) .
- (٦) بضم الميم حيث تأوى اليه الابل والغنم بالليل . انظر مختار الصحاح
لمحمد بن أبى بكر الرازى، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م (ص ٢٦٢) .
- (٧) الغمة : الكربة . مختار الصحاح (ص ٤٨٢) .

.....

لما هو المحض اللباب، معرضا عما ليس في هذا الكتاب . فأجبتهم ^(١) إلى ذلك، وفرغت منه بحمد الله الكريم، ومنه الشامل العميم ^(٢) .
ثم سألتني من لم يكفه ذلك أن أزيد عليه، وأشرح لكل لفظ شرحا ^(٣) مشتملا على التحقيق والاتقان، مبينا لكل ما فيه على وجه الايقان ^(٤) . وكنت ^(٥) أعتذر عليهم بأنواع العلل، وأتعلل بعسى ولعل . فلما لم يمتنعوا ^(٦) ^(٧) عن مسئولهم وأبوا الا تحقيق مأمولهم وجهت خاطري نحو مطلوبهم وصرفت العناية إلى محبوبهم، وسألت الله تعالى التوفيق على ذلك فهو الميسر لكل عسير، نعم المولى ونعم النصير .
الباء في "بسم الله" حرف الصاق فيتعلق بمحذوف أمر أو اخبار ^(٨) ^(٩)

- (١) في ب : استبدلت (عما ب (لما) .
- (٢) قول الشارح هذا يشير إلى أن هذا الشرح الذي فرغ منه بحمد الله الكريم هو المختصر، وهو ليس بمحل تحقيقنا، والذي نحن بصدد تحقيقه هو المطول . وسيصرح به الشارح بعد ذلك مباشرة .
- (٣) هذا الكلام تصريح من الشارح بأن له شرحين على هذا المختصر أحدهما مختصر، والثاني مطول . وبأن هذا الشرح الذي نحن بصدد تحقيقه هو المطول .
- (٤) في د : استبدل (الاتقان) ب (الايقان) .
- (٥) في د : استبدلت (الايقان) ب (الاتقان) .
- (٦) هكذا في كل النسخ، والأصح "اليهم" . انظر المعجم الوسيط (٥٩٦/٢) .
- (٧) في ب : استبدلت (عليهم) ب (علة) .
- (٨) في الأصل : بتحقيق - بزيادة الباء في أولها - .
- (٩) اختلف العلماء في معنى الباء التي في البسملة . منهم من قال انها للالصاق : لكونها سببا للالصاق، كالبصريين . ومنهم من قال انها زائدة ومعناها اللصاق، كآبى البركات الأنباري، وبه قال الفخر الرازي، وذكر ابن هشام وأبو حيان أن سيويه لم يذكر لها الامعنى اللصاق . =

.....

(١)

مقدم أو مؤخر . وانما طولت هذه الباء دون غيرها لما روى عن معاوية
رضي الله عنه أنه قال : / " كنت أكتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه (٣٦/ب)
وسلم ، فقال : يا معاوية ، ألق الدواة وحرف القلم ، وانصب الباء

= ثم قسم ابن هشام اللصاق قسمين : حقيقى : نحو " أمسكت بـيد " إذا قبضت على شيء من جسمه ، ومجازى : " مررت بـزيد " أى المقبضات مرورى بمكان يقرب من زيد .
ومنهم من قال : انها باء الآلة ، لكونها داخلة على الشيء الذى هو آلة ، كالكوفيين .
ومنهم من قال : انها للاستعانة ، واختاره أبو حيان ، وتاج الدين الحنفى النحوى ، وابن هشام الأنصارى .
قال القرطبى : قال العلماء : بسم الله الرحمن الرحيم قسم ممن ربنا .

وذكر الفخر الرازى أن قوما سموها باء التضمين .
انظر : التفسير الكبير للامام الفخر الرازى ، دار الكتب العلمية طهران ، الطبعة الثانية (٩٧/١) ، البيان فى غريب اعراب القرآن لابن الأنبارى ، تحقيق : د . طه عبد الحميد ، دار الكاتب العربى بالقاهرة ، ١٣٧٩هـ (٣١/١) ، مغنى اللبيب ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق : د . مازن المبارك ، محمد على حميد الله ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م (ص ١٣٧) ، تفسير النهر الماد من البحر لأبى حيان (فـ) هامش البحر المحيط (١٤/١) ، الدرر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفى (فى هامش البحر المحيط) (١٦/١) ، تفسير القرطبى لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى ، دار الكاتب العربى بالقاهرة ، ١٣٨٧هـ ، مصورة عن طبعة دار الكتب (٩١/١) .

(١) هو الصحابى الجليل معاوية بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس وكنيته : أبو عبد الرحمن ، وكنية أبيه : أبو سفيان ، ولد قبـل البعثة بخمس سنين .

وقد روى عن معاوية أنه قال : أسلمت يوم القبية (يعنى فى عمرة القضاء) ولقيت النبى صلى الله عليه وسلم مسلما .
وتوفى فى النصف من رجب ، سنة ٦٠هـ .

انظر : الاصابة فى تمييز الصحابة ، لابن حجر ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ (٤٣٣/٣) ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير ، المكتبة الاسلامية (٣٨٥/٤) ، الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر ، مكتبة نهضة مصر ، بتحقيق على محمد البحاوى (١٤١٦/٣) ، شذرات الذهب (٦٥/١) .

.....

وفرق السين ولا تعور الميم ، وحسن الله ومدد الرحمن وجود الرحيم " (١) .
 "الله" ، الذات المستحق للعبادة ، وهو غير مشتق عند الخليـل (٢) (٣)
 (٤) (٥)
 والزجاج ومحمد بن الحسن ،

(١) لم أقف على ذلك ، والذي وقفت عليه هو قول سعيد بن أبي سكينـة
 حيث يقول : بلغني أن علي بن أبي طالب رض الله عنه نظر السـي
 رجل يكتب "بسم الله الرحمن الرحيم" فقال له : جودها ، فان رجـلا
 جودها فغفر له .

انظر تفسير القرطبي (٩١/١) .
 ونقل الفخر الرازي في التفسير الكبير عن القتيبي أنه قال :
 "انما طولوا الباء لأنهم أرادوا أن لا يستفتحوا كتاب اللـه
 الا بحرف معظم" . ونقل أيضا عن عمر بن عبد العزيز أنه يقول لكتابه :
 "طولوا الباء ، وأظهروا السين ، ودوروا الميم تعظيما لكتاب الله" .
 انظر : (١٠٦/١) ، الكشاف (٣٥/١) .

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليمـدى
 أبو عبد الرحمن ، من أئمة اللغة والأدب ، وواقع العروض ، وهو أستاذ
 سيويه النحوي ، المتوفى سنة ١٧٠ هـ .
 انظر : وفيات الأعيان (٢٤٤/٢) ، الجاسوس على القاموس (ص ٢٢) ، الأعلام
 (٣١٤/٢) .

(٣) وقد ذكر أبو الفرج أن فيه عن الخليل روايتان ، احدهما : انـه
 ليس بمشتق ، وثانيهما - رواها عنه سيويه - انه مشتق .
 انظر : زاد المسير (٩/١) .

(٤) هو ابراهيم بن السري بن سهل ، أبو اسحاق الزجاج ، عالم بالنحو
 واللغة ، المتوفى سنة ٣١١ هـ .

انظر : تاريخ بغداد (٨٩/٦) ، وفيات الأعيان (٣١/١) (وهو فيـه
 ابراهيم بن محمد) ، الأعلام (٤٠/١) .

(٥) انظر ترجمته (ص ٢٦) الهامش (٢) .

.....

والشافعي رحمهم الله .^(١) ولهذا خص اسم الله تعالى من بين سائر الأسماء
لأنه اسم علم للذات الموصوف بصفة الكمال ، فكان الحمد بهذا الاسم حمدا
بجميع أسمائه وصفاته بخلاف غيره من الأسماء ، ولذلك اختص الايمان بهذا
الاسم .^(٢) ألا ترى الى قوله عليه السلام : " أمرت أن أقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله " .^(٣)

وهذا لأن من شرط صحة الايمان أن يؤمن بالله كما هو بأسمائه
وصفاته . وليس كل أحد يحفظ أسماء الله وصفاته ، فاختص بهذا الاسم
لأنه مستجمع لجميع الأسماء والصفات . ويدل عليه قوله تعالى : " ولله
الأسماء الحسنى " حيث أضاف أسمائه الى هذا الاسم .^(٤)

(١) هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ، وكنيته : أبوعبدالله
ونسبته الى جده شافع الذي لقى النبي صلى الله عليه وسلم مترعرا
المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .

انظر : تاريخ بغداد (٥٦/٢) ، وفيات الأعيان (١٦٣/٢) ، طبقات السبكي
(١٠٠/١) ، كشف الظنون (ص ١٣٩٨) ، الأعلام (٢٦/٦) ، الفتح المبين (١٢٧/١) .
(٢) في الأصل : استبدلت (علم) ب (يعلم) .

(٣) كذا في التحقيق ، انظر لوحة (١/٣) .

(٤) رواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ " أمرت
أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم
وأموالهم الا بحق الاسلام " . كتاب الايمان ، باب فان تابوا وأقاموا
الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم (١٧/١) . (بناية الدكتور مصطفى
ديب البغا) .

ورواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الايمان
باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله . (٥١/١ - ٥٢) .
ورواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه (١١/١) .

(٥) سورة الأعراف (١٨٠) .

.....

(١) وقيل انه مشتق من آله اذا تحير، سمي به لأن الخلق متحIRON فسى
(٢) عظمته ،والهون عن شوق رؤيته .
(٣) والرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة . ورحمة الله تعالى ارادته
(٤) الخير بأهله ،وفى الرحمن من المبالغة مالمس فى الرحيم . لأن الزيادة
(٥) فى البناء لزيادة المعنى . ولذا قالوا : انه يشمل المؤمن والكافر
(٦) وفى الرحيم دوام كالجلىس ،وهو مختص بالمؤمن .
(٧) قيل فى قوله تعالى : " وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب " هو قوله
(٨) "أما بعد" وهذا لأنه يفتتح اذا تكلم فى الأمر الذى له شأن بذكر الله
(٩) تعالى وتحميده . فاذا أراد أن يخرج الى الغرض المسوق اليه فصل بينه

- (١) قاله الزمخشري فى الكشاف (٣٧/١) وغيره كالجوهري فى الصحاح
الأنه قال : انه مشتق من آله بالفتح بمعنى عبد .
انظر : الصحاح (٢٢٢٣/٦) ،والبيضاوى فى تفسيره (١٦/١) ،وأبو السعود
فى تفسيره (١٠/١) .
وقد نقل الجوهري تجويز سيبويه أن يكون أصل اسم الله لاه - يليه -
ليها بمعنى تستر . انظر الصحاح (٢٢٤٨/٦) .
(٢) الوله : ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد . انظر مختار الصحاح
(٧٣٦ ص) .
(٣) انظر : الصحاح (١٩٢٩/٥) ،لسان العرب (١٦١٢/٣) ،تفسير الطبري
(٥٥/١) ،تفسير الكشاف (٤١/١) .
وذكر القرطبي أنه جرى الخلاف فى اشتقاق الرحمن كما جرى فى اشتقاق
لفظ الجلالة . وقال بعضهم : لا اشتقاق له ،لأنه من الأسماء المختصة
به سبحانه . انظر تفسير القرطبي (١٠٣/١) .
(٤) انظر : التعريفات (ص ١١٥) .
(٥) انظر : تفسير الطبري (٥٦/١) ،تفسير القرطبي (١٠٥/١) ،تفسير الكشاف
(٤١/١) ،تفسير البيضاوى (١٩/١) .
(٦) انظر : المنصف ،لابن جنى النحوى ،تحقيق ابراهيم مصطفى ،عبدالله
أمين (١٥/١) ،تفسير الكشاف (٤١/١) ،تفسير البيضاوى (٤١/١) .
(٧) انظر المراجع السابقة من التفاسير .
(٨) سورة (ص) (٢٠) .
(٩) قاله أبو موسى الأشعري والشعبي . انظر : الجامع لأحكام القرآن
(١٦٢/١٥) ،زاد المسير (١١٢/٧) ،الوافى شرح مختصر الأخرىكتى (لوحه ٣/أ) .

.....

- (١) وبين ذكر الله تعالى "بأما بعد" . وأول من قالها داود عليه السلام .
 وقالوا انها تتضمن معنى الشرط، ولهذا يدخل الفاء في خبره .
 وقال سيبويه : قولهم : أما زيد فمنطلق ، معناه مهما يكن من شيء
 فزيد منطلق / لكنهم حذفوا الجملة الشرطية ووضعوا جزء الجزء مقامه (١/٣٧)
 ثم أدخلوا الفاء في الجزء الآخر من الجزء ، وكما أنهم يضعون جزء الجزء
 موضع الجملة الشرطية يضعون ما يدل على الأفعال كالظروف موضعها ، كما
 جعل "بعد" هنا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها إلا الاسم
 ويستعمل في الكلام على وجهين :
 أحدهما : ان يستعمل المتكلم لتفصيل ما أجمله على طريق الاستئناف
 كقولك : " جاءني أخوتك ، أما زيد فأكرمته وأما خالد فأهنته ، وأما
 بشر فأعرضت عنه " .
 والثاني : أن يستعملها في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام
 ومنه ما يأتي في أوائل الكتب .
 (٦)

- (١) قاله أبو موسى الأشعري والشعبي . انظر تفسير القرطبي (١٦٢/١٥) .
 (٢) انظر : مغنى اللبيب (٨٠/١) .
 (٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، أبو بشر ، الملقب بسيبويه
 امام النحاة ، وأول من بسط علم النحو ، المتوفى سنة ١٨٠ هـ .
 انظر : وفيات الأعيان (٤٦٣/٣) ، البداية والنهاية (١٧٦/١٠) ، تاريخ
 بغداد (١٩٥/١٢) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
 للسيوطي (٢٢٩/٢) .
 (٤) ذكر ذلك الزمخشري ونسبه لسيبويه . انظر : المفصل في علم العربية
 للزمخشري ، دارالجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية (ص ٣٢٣) ، مفتاح
 العلوم للسكاكي ، الضبط والتعليق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية
 بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ (ص ١٢٢) ، لسان العرب (١/١٢٢، ١٢٣) .
 (٥) (من الجزء) ساقطة من د .
 (٦) انظر : التبيين ، شرح منتخب الأحيكي ، لقوام الدين الاتقاني ، رسالة
 دكتوراه اعداد : صابر نصر مصطفى عثمان (١/١١٨، ١١٩) ، والتحقيق
 شرح منتخب الأحيكي ، لعبدالعزیز البخاري (لوحه ٢/ب) .

.....

"وبعد" من الظروف الزمانية ، وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه^(١) ويبنى على الضم ، وهاهنا لم يحذف ، فلم يبين ، وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه "أما" عند جميع النحويين ، لأنها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة .

الحمد لله (هو الشكر لله الذي)^(٢) جاد على العباد بسوابغ^(٣) النعم ومواهب^(٤) القسم ، كذا عن ابن عباس رضي الله عنهما .^(٥)^(٦)

وقيل : انه غير الشكر ، فهو يكون باللسان والجنان والجوارح ، والحمد باللسان وحده .^(٧) وقيل : الوصف بالجميل على جهة التفضيل . هذا أحسن ما قيل فيه .^(٨)

- (١) انظر : شرح ابن عقيل ، بتأليف محمد محيي الدين عبد الحميد المسمى : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٧٤، ٧٢/٢) .
- (٢) ساقطة من الأصل ، ج .
- (٣) السابغ : الكامل ، الوافي . مختار الصحاح (ص ٨٤) .
- (٤) القسم - بكسر القاف وفتح السين - جمع القسمة ، والقسمة : الحظ والنصيب . انظر المعجم الوسيط (٧٤٢/٢) .
- (٥) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب ، أبو العباس القرشي الهاشمي ، عم الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولد قبيل الهجرة بثلاث سنين ، وتوفي سنة ٦٨ هـ بالطائف .
- انظر : الاصابة (٣٣٠/٢) ، أسد الغابة (١٩٢/٣) ، شذرات الذهب (٧٥/١) ، البداية والنهاية (٢٩٥/٨) .
- (٦) قال القرطبي في تفسيره : روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : الحمد لله كلمة كل شاكراً . انظر (١٣٤/١) .
- وقال الطبري في تفسيره : قال ابن عباس : الحمد لله : هو الشكر والاستخاء لله . الخ . (٦٠/١) .
- (٧) انظر : تفسير القرطبي (١٣٣/١) ، تفسير الكشاف (٤٦/١) .
- (٨) انظر : تفسير أبي السعود (١٦/١) ، وذكره الجرجاني في التعريفات وقال : هو الحمد اللغوي ، انظر (ص ٩٣) .

.....

فقوله : " الوصف " جنس يدخل تحته المحدود وغيره . ففصل المحدود عن غيره بقوله : " بالجميل " . ثم لم يقتصر عليه لجواز أن يكون ذلك على وجه الاستهزاء ، فقيده بقوله : " على جهة التفضيل " . وهو غير المدح ، لأنه يكون قبل الاحسان وبعده ، والحمد مختص بما بعد الاحسان .
 الصلاة من الله تعالى الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، وممن (١)
 المؤمنين الدعاء ، وانما عقب الصلاة على الرسول عليه السلام على ثناء الله تعالى لما روى عن النبي عليه السلام / أنه قال : " ان الله (٢)
 تعالى خصني بكرامات ، احداها : اذا ذكر ذكرت معه " . وهذا تأويل قوله تعالى : " ورفعنا لك ذكرك " (٦) ، أى لا أذكر الا وتذكر معي .
 وآل الأنبياء متبعوهم ، فقد جاء في الحديث : " آلى كل تقى " (٩)

- (١) كذا في التبيين . انظر (١٢٠/١) .
- (٢) قاله الحسن البصري ، انظر زاد المسير (٣٩٨/٦) .
- (٣) قاله مقاتل . انظر المرجع نفسه .
- (٤) انظر تفسير القرطبي (٢٣٢/١٤) .
- (٥) لم أقف على هذا اللفظ ، والذي وقفت عليه هو ما أخرجه ابن جرير في تفسيره عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عند قوله تعالى : " ورفعنا لك ذكرك " قال : أتاني جبريل فقال : ان ربي وربك يقول : كيف رفعت لك ذكرك ، قال : الله أعلم . قال : اذا ذكرت ذكرت معي . انظر : تفسير الطبري (٢٣٥/٣٠) ، الدر المنثور في تفسير المأثور (٥٤٩/٨) ، زاد المسير (١٦٣/٩) .

- (٦) سورة الشرح (٤) .
- (٧) (في شرح أبي نصر البغدادي) زيادة من الأصل ، ج ، د .
- (٨) في ج : استبدلت (الحديث) ب (الصحيح) .
- (٩) أورده السيوطي في الجامع الصغير بلفظ آل محمد كل تقى ، نقلا عن الطبراني في الأوسط عن أنس رضى الله عنه . وقال المناوي في شرحه : وكذا في الصغير (للطبراني) وكذا ابن لال وتمام والعقيلي والحاكم في تاريخه والبيهقي عن أنس . وقال الهيثمي : وفيه =

وقيل : آل الرجل أهل بيته ، وقيل : قوم الرجل وآل فرعون : أهل ملته
(١)
وقيل : ولد الرجل .

ثم الصلاة على غير النبي عليه السلام جائزة على سبيل التبعية
فأما إذا أفرد فلا ، كيلا يبتهم بالرفض ، ولا تهمة إذا كانت بطريق التبعية
لأن ما ثبت في ضمن غيره يعطى له حكم غيره ، لاحكم نفسه كالوكالة
الثابتة في ضمن عقد الرهن ، والتضحية بالجنين .
(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)

= نوح بن مريم ، وهو ضعيف جدا . وقال البيهقي : هو حديث لا يحتج
بالاحتجاج به . وقال ابن حجر : رواه الطبراني عن أنس ، وسنده
واه جدا ، وأخرجه البيهقي عن جابر من قوله وإسناده واه ضعيف . اهـ
انظر : فيض القدير (١/٥٦٠٥٥) .

(١) انظر معنى آل الرجل : الصحاح (٤/١٦٠٧) ، اللسان (١/١٧٤) ، المصباح
المنير (١/٣٤) . وانظر تفصيل الفرق بين الأهل والآل ، التبيين
(١/١٢٦) .

(٢) في ب ، ج ، د : استبدل (كيلا) ب (لثلا) .

(٣) قال النسفي رحمه الله في تفسيره : افراد الصلاة على غير النبي
صلى الله عليه وسلم هو من شعائر الروافض . انظر (٣/٣١٢) .

(٤) يطلق الرافضة على عدة طوائف ، وسموا به لأن زيد بن علي بن الحسين
خرج على هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر ، فمنعهم من
ذلك فرفضوه ، فقال : رفضتموني ، قالوا : نعم ، وسموا بذلك الروافض .
انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، لفخر الرازي ، تحقيق
على سامي النشار ، مكتبة النهضة المصرية (ص ٥٢) .

(٥) في هذا الموضوع باب مستقل في صحيح البخاري ، انظر كتاب الدعوات
باب هل يصلى على غير النبي صلى الله عليه وسلم (٥/٢٣٣٩) ، وانظر
مآجاء من أقوال العلماء في ذلك : فتح الباري (١٣/٤٢٣) وما بعدها .

(٦) في الأصل : غير - بسقوط الهاء في آخره - .

(٧) (يعطى له حكم غيره) ساقطة من د .

(٨) أي حيث صارت الوكالة من العقود اللازمة حتى لا يتفرد الراهب
والمرتبة أو الوكيل بفسخها . كذا في الوافي (لوحه ٣/ب) .

(٩) انظر المصدر السابق ، والتحقيق (لوحه ٣/أ) ، التبيين (١/١٢٧، ١٢٨) .

.....

الأصل : ما يبتنى عليه غيره ، والفرع ما يبتنى على غيره . وقيل :
الفرع ما يتفرع من أصله ، ومالم يتفرع منه فليس من نسله . وهما ———
الإضافيات ، فجاز أن يكون الشيء أصلا باعتبار وفرعا باعتبار ، وهذا النوع
من العلم أصل بالنسبة الى الفروع لابتنائها عليه ، فانك لاتقدر على
اثبات الحكم فى الفروع الا به .

وهذا لأن الحكم فى الفرع اما أن يكون ثابتا بالكتاب . وهو اما
أن يكون أمرا أو نهيا . أو خاصا أو عاما ، أو حقيقة أو مجازا ، أو صريحا
أو كناية الى غير ذلك . فتجب معرفة هذه الأشياء أولا ليتمكن الاستدلال
بـه .

أو بالسنة : وتلك لاتخلو عن هذه الوجوه التى ذكرنا وعن وجوه
آخر تختص هى بها على مايجب فى أقسام السنة .

أو بالاجماع : وهو على أقسام وفيه من الخلاف ما فيه .
أو بالقياس : وله شرائط مختلف فيها أو متفق عليها على ما سيجىء
عليك فى بابه .

(١) ذكره بعض الأصوليين كالامدى فى الاحكام (٢٧٣/٣) ، والتفتازانى فى
التلويح (٥١٧/٢) ، والمحلى فى شرح جمع الجوامع (٢١٣/٢) ، وابن ملك
فى شرح المنار (ص ٧٦٢) ، وعبدالعزیز النجارى فى التحقيق (لوحه ١/٣)
والجرجانى فى التعريفات (ص ١٦٦ ، ٢٨) .

(٢) نسبة الى الاضافة . والاضافة : حالة نسبية متكررة بحيث لاتعقل
احداهما الا مع الأخرى ، كالأبوة والبنوة . انظر : التعريفات (ص ٢٨) .

(٣) عاما ساقطة من ج .

(٤) فى ب : لتمكن .

(٥) انظر (ص ٥٨٨٠) .

(٦) فى د : سيمر .

(٧) انظر (ص ٧٠٤) .

.....

- (١) فرع بالنسبة الى الكلام (٢) لابتنائه عليه . (٣)
- وهذا لأن الكتاب أصل من كل وجه ، لأن السنة والاجماع والقياس يشبهت به . قال الله تعالى : " وما آتاكم الرسول فخذوه " ، (٤) " كنتم خير أمة " (٥) " فاعتبروا يا أولى الأبصار " (٦)
- والكتاب / هو القرآن ، وانه صفة الله تعالى ، فيجب اثباته (٧) (١/٣٨)
- بأن الله تعالى موصوف بهذه الصفة ، وهو موقوف على حدوث العالم (٨)

- (١) عطف على قوله (أصل) في قوله : " وهذا النوع من العلم أصل بالنسبة " .
- (٢) سبق تعريف علم الكلام . انظر (ص ٢) الهامش (٧) .

- (٣) انظر : الوافي (لوحه ٢/ب) .
- (٤) سورة الحشر (٧) . ذكر الشارح هذه الآية للاستدلال بها لشبوت السنة بالكتاب .
- (٥) سورة آل عمران (١١٠) ، وذكرها للاستدلال بها لشبوت الاجماع بالكتاب .
- (٦) سورة الحشر (٢) ، واستدل بهذه الآية لشبوت القياس بالكتاب .
- (٧) كذا في جميع النسخ . لعل المواب : وان القرآن كلام الله تعالى والكلام صفة الله تعالى .
- (٨) يعنى اثبات الله سبحانه موقوف على حدوث العالم ، وليس هذا أسلوب القرآن فان الله سبحانه خاطب الناس على اثبات وجوده بالخلق والاحياء في كتابه المبين .

انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة واجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي ، تحقيق : د . أحمد سعد حمدان دار طبعة للنشر والتوزيع ، الرياض (١٩٣/٢) .

.....

(١) وثبوت الصانع وصفاته ، وفيه من المباحث مافيه . وعن هذا قيل : أصول
الفقه والأحكام فرع لأصول الكلام .

وانما جمعه باعتبار افرادة من الكتاب والسنة والاجماع . اذ الكل
أصول ، لأن جواب الفروع أمكن استخراجها من كل أصل على حدة .

(٢) وقد سمى كيفية استخراج المعاني المسماة بالفقه من الأصول
أصول الفقه في عرف الفقهاء .

(٣) والشرع في اللغة عبارة عن البيان والاطهار . قال الله تعالى :
" شرع لكم من الدين ما وصى به " (٤) أي بين وأظهر . وهو في الأصل مصدر
والمصدر يجوز أن يراد به الفاعل كالعدل والزور ، بمعنى العادل والزائر
ويجوز أن يراد به المفعول ، كما يقال : هذا الدرهم ضرب الأمية
أي مضروبه ، وهذا الثوب نسج اليمين ، أي منسوجه . فعلى الأول المراد
منه : الشارع للأحكام ، أي الأصول التي جعلها الشارع أصولاً للأحكام
المشروعة ، وعلى الثاني المراد منه : أصول الأحكام المشروعة . (٦)

اذ الشرع اسم جنس ، وهذا أظهر ، ألا ترى أنه ذكر بعض المشايخ
أصول الفقه ثلاثة . (٧)

-
- (١) (وصفاته) ساقطة من ج ، د .
(٢) في الأصل : وقد سمى الكتب التي يمكن استخراج المعاني المسماة
بالفقه .
(٣) انظر : لسان العرب (٢٢٣٨/٤ ، ٢٢٣٩) .
(٤) سورة الشورى (١٣) .
(٥) قتاله ابن الأعرابي ، انظر لسان العرب (٢٢٣٩/٤) ، زاد المسير (٢٧٦/٧) .
(٦) ب ، ج : الشرعية .
(٧) قال عبدالعزيز البخاري رحمه الله : انما عدل (المصنف) عن لفظ
الفقه الى لفظ الشرع مخالفا لعامة الأصوليين ، لأن الاضافة تفيـد
الاختصاص ، وهذه الأدلة سوى القياس لا تختص بالفقه ، بل هي حجة فيما
سواه من أصول الدين ، ولفظ الشرع أعم ، ويطلق على أصول الديـن =

.....

والفقه عبارة عن علم المشروع بنفسه واتقان المعرفة به مع كونه
(١) عاملًا به . (٢) (٣) والتنوين في (ثلاثة) بدل الإضافة، أي ثلاثة أشياء .
(٤) قوله : (الأصل الرابع : القياس المستنبط من هذه الأصول) وهاهنا
(٥) بحث ، وهو أن القياس ان كان أصلاً فينبغي أن يقول : أصول الشرع أربعة
وان لم يكن أصلاً ، لا يستقيم قوله : (والأصل الرابع) .
الجواب عنه أن نقول : انه أصل بالنظر الى علمنا ، فانا نضيف
الحكم في الفرع الى القياس ، وليس بأصل حقيقة ، فانه لامدخل للرأي في
اثبات الأحكام ، بل ذلك مفوض الى الله تعالى لا يشرك في حكمه أحداً ، بل
هو فرع لهذه الأصول الثلاثة ، / لأنه مستخرج منها لتعدية الأحكام الى (٣٨/ب)
موضع لانص فيه ، ولأن أثر الثلاثة في اثبات أصل الحكم ابتداءً وأثره في
تغيير الحكم من وصف الخصوص الى وصف العموم ، فكان أصلاً لوصف الحكم
والثلاثة أصل لأصل الحكم ، فيكون أحط رتبة من الثلاثة ضرورة على أن العمل
بالقياس عند العجز عن تلك الأصول لما عرف . فلما كانت رتبته متأخرة
في العمل عنها آخره عنها في الذكر أيضاً . (٧)

- = كاطلاقه على فروعه . قال الله تعالى : " شرع لكم من الدين ما وصى
به نوحا " سورة الشورى (١٣) ، فتكون اضافة الأصول الى الشرع أعم
فائدة وأكثر تعظيماً للأصول . اهـ التحقيق (لوحه ٣/ب) .
- (١) في الأصل : استبدلت (اتقان) ب (ايقان) .
 - (٢) (به) ساقطة من ج .
 - (٣) قال الشارح في كشف الأسرار على المنار : قيل : تمام الفقه بثلاثة
أشياء : العلم بالمشروعات ، والاتقان في معرفة ذلك بالوقوف على
النصوص بمعانيها ، وضبط الأصول بفروعها ، والعمل بذلك . اهـ (١٠٠، ٩/١) .
 - (٤) (قوله) ساقطة من ج .
 - (٥) في ب : استبدل (هاهنا) ب (فيه) .
 - (٦) في ج : استبدل (العمل) ب (العلم) .
 - (٧) انظر : كشف الأسرار على المنار ، للنسفي ، مع شرح نور الأنوار على
المنار ، لملاحيون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ،
(١٣، ١٢/١) ، والتحقيق (لوحه ٣/ب) ، التبیین (١٣٤/١) ، كشف الأسرار
على أصول البزدوى (٢٠، ١٩/١) .

.....

(١) فان قيل : أليس ان السنة مؤخرة عن الكتاب في العمل ؟ فقد قال عليه السلام : " اذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافق فاقبلوه ، وما خالف فردوه " (٢) . قلت : ذاك في أخبار الآحاد ، ولا كلام فيه ، انما الكلام في السنة وهي تتناول المتواتر والمشهور والآحاد ، والمتواتر يعارض الكتاب ويجوز نسخ الكتاب به .

ولأن القياس ليس بحجة قطعا بخلاف الثلاثة . فأفرده بالذكر تمييزا بين الظنى والقطعى .

(٤) فان قيل : أليس ان العام المخصوص ، والآية المؤولة ، وخبر الواحد والاجماع الذى نقل الينا بطريق الآحاد ليس بحجة قطعا . والقياس بالعللة المنصوصة يوجب حكما قطعا .

قلت : الأصل في الكتاب والسنة والاجماع . القطع أو عدمه بالعراض وأمر القياس على العكس ، فاختلفا باعتبار الأصل وان استويا باعتبار العارض (٥) .

(١) في ب ، ج ، د : قلت .

(٢) أخرجه الهيثمى في مجمع الزوائد عن ثوبان رضى الله عنه بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا ان رحا الاسلام دائرة قال : كيف نمنع يارسول الله ، قال : اعرضوا حديثى على الكتاب فما وافق فهو منى ، وأنا قلت . رواه الطبرانى في الكبير ، وفيه يزيد بن ربيعة ، وهو متروك منكسر الحديث .

انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٧٠/١) .

(٣) في ب : ذلك .

(٤) ب ، ج ، د : قلت .

(٥) انظر : كشف الأسرار على المنار (١٤، ١٣/١) ، التبیین (١٣٤/١) .

(١)
فان قيل : هذا التقسيم مستدرک ، فان الاجماع لا بد له من سبب
(٢)
داع ، وذلك اما الكتاب أو السنة أو القياس .

قلت : قال بعضهم : يجوز أن ينعقد بدون السبب الداعي بأن يخلق
الله تعالى علما ضرورياً (بذلك) أو يوفقهم لاختيار الصواب ، ولأن العلم
الحاصل بالاجماع غير العلم الحاصل بالسبب الداعي . فان خبر الواحد
والقياس لا يوجب العلم قطعاً . والعلم الحاصل بالاجماع يكون قطعياً
إذا وجدت شرائطه /، وإذا تفاوت المدلول لم ينكر تفاوت الدليل .

والدليل على انحصار الأصول في هذه الأقسام ان نقول : المستندل
 اما أن يستدل بالوحي أو بغيره . فان استدل بما هو وحي ، فاما أن يستدل
 بالوحي المتلو، وهو الكتاب أو بغير المتلو، وهو السنة . فان استندل
 بغيره فاما أن يستدل بالاجتهاد أو بغيره . فان استدل بالاجتهاد فاما
 أن يستدل باجتهاد جميع المجتهدين وهو الاجماع أو باجتهاد البعض وهو
 القياس . وان استدل بغير الاجتهاد فاما أن يستدل بقول من عند نفسه ^(٧) ^(٨)
 وهو الالهام أو من عند غيره وهو التقليد . وهما فاسدان ، لا يصلحان ^(٩)
 لاثبات الحكم ، لأن كل خصم يعارضه بمثله . ودلائل الشرع لاتحتمل لزوم

- (١) فى ب، ج، د : قلت .
 (٢) فى ج : وذاك .
 (٣) ساقطة من الأصل ، د .
 (٤) فى د : استبدلت (الواو) ب (أو) .
 (٥) ب، ج، د : وجد .
 (٦) انظر : كشف الأسرار على المنار (١٤/١) .
 (٧) فى ج : استبدلت (يستدل) ب (يقول) .
 (٨) فى ب : بقوله ، وساقطة من ج .
 (٩) فى د : وإن استدل بغير الاجتهاد فهو من الاستدلالات الفاسدة كالإلهام والتقليد .

.....

- (١) المعارضة كما لا تحتمل لزوم المناقضة .
 (٢) والاستنباط : الاستخراج . يقال : نبط الماء من العين ، اذا خرج واستعمل في استخراج الوصف المؤثر من النصوص لما ان في الموضوعين (٣) (٤) كلفة ومشقة ، ولما بين الماء والعلم من المشابهة ، اذ الاول سبب حياة الاشباح ، والثاني سبب حياة الأرواح . (٥)
 (٦) مثال الاستنباط من النصوص قوله تعالى : " ولاتقربوهن حتى يطهرن " فان حرمة القربان معلولة بعلة الأذى . وهو موجود في اللواطة ، فتحرم بالطريق الأولى . اذ الأذى في المنصوص مجاور سيزول ساعة فساعة ، وفـسـى غير مستدام ، لا يزول .

ومثال الاستنباط من السنة ما عرف في قوله عليه السلام : " الحنطة بالحنطة " (٨) ، وقوله عليه السلام : " الهرة ليست بنحسة

- (١) (لزوم) ساقطة من ب .
 (٢) انظر : الصحاح (١١٦٢/٢) ، لسان العرب (٤٣٢٥/٦) ، تاج العروس (٢٢٩/٥) .
 (٣) (الوصف) ساقطة من ج ، وفي د : استبدلت (الوصف) ب (المعنى) .
 (٤) الاستنباط : استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة . كذا في التعريفات (ص ٢٢) .
 (٥) في ج : اذ العلم سبب حياة الأرواح كما أن الماء سبب حياة الاشباح .
 (٦) سورة البقرة (٢٢٢) .
 (٧) ج : استبدلت (مجاور سيزول) ب (سيرون) .
 (٨) روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه " . انظر كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (١٢١١/٣) .
 وروى أحمد مثله عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضا (٢٣٢/٢) ، نصب الراية (٣٥/٤) .

أما الكتاب فالقرآن المنزل على الرسول المكتوب فـى
المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة .

انها من الطوافين والطوافات عليكم^(١) . فانا علمنا ذلك بالقدر والجنس
والطوف . وقسنا عليه الجص والنورة وسور سائر سواكن البيوت .
ومثال الاستنباط من الاجماع ، قولنا فى الزنا : انه يوجب حرمة
المصاهرة / قياسا على الوطء الحلال . لأن الحرمة هناك باعتبار الجزئية (٣٩/ب)
والبعضية ، وقد وجدت هاهنا .^{(٢) (٣) (٤)}

(المنزل على الرسول) يتناول الوحي المتلو وغير المتلو . فاحترز
بقوله (المكتوب فى المصاحف) عن غير المتلو . وهذا لأن سائر السنن
وحى الا أنه غير متلو فى الصلاة . قال الله تعالى : " وما ينطق عمن
الهمى ان هو الا وحى يوحى " .^(٥)

ثم قيد بقوله (متواترا) احترازا عن القراءات التى تثبت بطريق
الآحاد ، كقراءة أبى رضى الله عنه : " فعـدة من أيسـام^(٦)

(١) رواه أبو داود فى سننه عن كبشة بنت كعب بن مالك ، كتاب الطهارة
باب سور الهرة (٦٠/١) (بتعليق عزت عبيد الدعاس) ، وأحمد فـى
المسند (٢٩٦/٥) ، والترمذى فى الجامع الصحيح ، أبواب الطهارة ، باب
ما جاء فى سور الهرة ، وقال : هذا حديث حسن صحيح (٦٢/١) .

(٢) فى ج ، د : وجد .

(٣) فى ب : هنا - بسقوط "ها" فى أولها - .

(٤) انظر : التحقيق (لوحه ٤/أ) ، التبيين (١٣٥/١ - ١٣٨) ، الوافـى
(لوحه ٤/ب) ، كشف الأسرار على المنار (١٣/١) .

(٥) سورة النجم (٤٠٣) .

(٦) هو الصحابى الجليل أبى بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصارى الخزرجى
النجارى ، كان يكتب فى الجاهلية ، وكتب لرسول الله صلى الله عليه
وسلم الوحي . وتوفى بالمدينة سنة ١٩ هـ .

انظر : الاصابة (١٩/١) ، أسد الغابة (٤٩/١) ، شذرات الذهب

(٣١/١) ، المعارف لابن قتيبة ، دار احياء التراث العربى ، بيروت

الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ (ص ١١٣) .

.....

آخر متتابعات^(١) فانها وان كتبت فى مصحفه لكن ما نقلت اليها نقــــــلا متواترا . فلا يثبت كونه قرآنا، لأن مادون المتواتر لا يبلغ مرتبة العيان فلا يوجب الايقان .

وكتاب الله تعالى ما أوجب اليقين ، لأنه أصل الدين ، وبه تشيــــــت^(٢) الرسالة ، وقامت به الحجة على (أهل) الضلالة .^(٣)^(٤)

والدليل على أن هذا بطريق الأحاد انهم لم يشترطوا التتابع فى قضاء رمضان ، وشرطوا التتابع فى صوم كفارة اليمين ، لأن الزيادة على^(٥)^(٦)^(٧)

(١) سورة البقرة (١٨٤) .

روى مالك رضى الله عنه عن حميد بن قيس المكي أنه أخبره مجاهد بذلك . انظر الموطأ ، كتاب الصيام ، باب ما جاء فى قضاء رمضان والكفارات ، بتصحيح : محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٥/١) ، فتــــــح البارى (٩١/٥) .

(٢) فى ب ، ج ، د : ثبتت .

(٣) (به) ساقطة من ب ، د .

(٤) ساقطة من الأصل ومن ج ، د .

(٥) وهو قول الجمهور . وحكاه فى البحر عن على وأبى هريرة وأنس ومعاذ ونقل ابن المنذر عن عائشة وجوب التتابع . وقال فى الفتح : وهو قول بعض أهل الظاهر . وروى عبدالرزاق بإسناده عن ابن عمر أنه قال : يقضيه تباعا . وحكاه فى البحر عن النخعي والناصر وأحمد قولى الشافعى ، وتمسكوا بالقراءة المذكورة - أعنى قولــــــه (متتابعات) - .

انظر : نيل الأوطار للشوكانى ، دار الجبل ، بيروت ١٩٧٣ م (٣١٦/٤) ، بداية المجتهد لابن رشد القرطبي ، دار المعرفة ، الطبعة السابعة ١٤٠٥ هـ (٢٩٩/١) ، الاختيار لتعليل المختار (١٣٥/١) .

(٦) (التتابع) ساقطة من ب .

(٧) هذا عند الحنفية ، وخالف فى وجوب التتابع عطاء ومالك والشافعى والمحاملى .

انظر : نيل الأوطار (١٣٨/٩) ، الهداية مع شرح فتح القدير (٨١/٥) .

النص بخبر الواحد لا يجوز وبالمشهور يحوز . وقراءة أبي رضى الله عنه
ثبتت بطريق الآحاد ، فلاتجوز الزيادة بمثله ، لأنه يؤدي الى نسخ الكتاب
به .

(١)
وقراءة ابن مسعود رضى الله عنه فى كفارة اليمين مشهورة ، فتجوز
الزيادة بمثله ، لأن قراءته لاتكون دون روايته .
(٢)

ثم قيد بقوله : (بلاشبهة) احترازا عن القراءات التى شئت
بطريق الشهرة ، كقراءة ابن مسعود رضى الله عنه : " فاقطعوا أيماهما " .
(٣)
" فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات " لأنها لما كانت مشهورة
كانت بمنزلة المتواتر من وجه . اذ المشهور آحاد الأصل متواتر الفرع .
(٤)
(٥)

(١) هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى ، كنيته : أبى —
عبدالرحمن ، ولقبه : ابن أم عبد ، وتوفى بالمدينة سنة ٣٢ هـ .
انظر : المعارف (ص ١٠٩) ، أسد الغابة (٢٥٦/٣) ، الاصابة (٣٦٨/٢) ، شذرات
الذهب (٣٨/١) .

(٢) فى هامش (ب) تعليق على هذا القول . ونرى نقله مفيدا .
"ولقائل أن يقول : اذا كانت قراءة ابن مسعود لاتكون دون روايته
فكذلك قراءة أبى لاتكون دون روايته . فما الجواب ؟
قلنا : قراءة ابن مسعود مشهورة كما بين فى الشرح وقراءة أبى
(بن كعب) ثبتت بطريق الآحاد" .

(٣) سورة المائدة (٣٨) . روى الطبرى فى تفسيره عن عامر رضى الله عنه
أنه قال بذلك . انظر (٢٢٨/٦) ، وذكره الجصاص فى أحكام القرآن .
انظر (٤٢٣/٢) .

(٤) سورة المائدة (٨٩) . رواها ربيع بن أنس وأبو العالية عن أبى بن
كعب ومجاهد ، وإبراهيم ، وعامر ، وأبى اسحاق عن عبدالله بن مسعود .
انظر : تفسير الطبرى (٣٠/٧) ، كتاب الآثار لمحمد بن الحسن (ص ١٢٣) ،
أحكام القرآن للجصاص (٤٦١/٢) ، سنن البيهقى (٦٠/١٠) ، المستدرک
(١٧٦/٢) ، نيل الأوطار (١٣٨، ١٣٥/٩) .

(٥) فى الأصل : اذا ، وهو تحريف .

.....

(١) وقال الجصاص : انه أحد قسمي المتواتر . فتجاوز الزيادة بمثله على الكتاب ، مع أن الزيادة نسخ لكن لما كان في الأصل من الأحاد ثبت له شبهة ، فسقط به علم اليقين .

ولهذا قالوا : لو قرأ في صلاته بكلمات / تفرد بها ابن مسعود (٤٠/أ) رضى الله عنه لم تجز صلاته .

فان قيل : هذا الحد منقوض بالتسمية ، فانها كتبت في المصاحف مع النقل المتواتر من الوجه الذي قلتم ثم لم تجعلوها آية —————
الفاحة ولا من أول كل سورة حتى لا يتأدى بها فرض القراءة عند أبي حنيفة رضى الله عنه (٤)

(١) هو أحمد بن علي ، كنيته : أبو بكر الرازي ، ولقبه : الجصاص ، من أئمة الحنفية ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

انظر : البداية والنهاية (٢٩٧/١١) ، تاريخ بغداد (٣١٤/٤) ، الفوائد البهية (ص ٢٧) ، الأعلام (١٧١/١) ، الفتح المبين (٢٠٣/١) .

(٢) انظر : التبيين (١٤٠/١) .

(٣) في الأصل : نقل — بسقوط الألف واللام في أولها — .

(٤) هو النعمان بن الثابت بن زوطى ، ويكنى بأبي حنيفة ، مؤنث حنيف وفقيه الحنيف : الناسك أو المسلم ، ويقال : ان حنيفة — بلغة أهل العراق — الدواة ، وكان رضى الله عنه ملازمها في كتابة علمه وفتاواه ، فكنى بها .

ولد سنة ثمانين بمدينة الكوفة في عصر الدولة الأموية .

وقد نبغ أبو حنيفة في علم الكلام والجدل ، كما برز في النحو والأدب ، ولكنه امتاز بالفقه ، قال الامام الشافعى : ان الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه .

وهو أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، توفى — رحمه الله — سنة ١٥٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت (٢٣١/١٣) ، فهرست ابن النديم (ص ٢٨٤) ، وفيات الأعيان (٤٠٥/٥) ، الأعلام

(٣٦/٨) ، شذرات الذهب (٢٢٧/١) ، الفتح المبين (١٠١/١) .

وهو النظم والمعنى جميعا فى قول عامة العلماء، وهو
الصحيح من مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه ، إلا أنه لم يجعل
النظم ركنا لازما فى حق جواز الصلاة خاصة .

والمراد ب (النظم) العبارات التى يشتمل عليها المصحف
و ب (المعنى) ما يدل عليه العبارات . وكأنه ذكر النظم ولم يذكر اللفظ
لما أن مشايخنا رحمهم الله أنكروا إطلاق اسم اللفظ على القرآن بـ
يقول قائل : هذا لفظ القرآن ، وفلان يلفظ بالقرآن ، لأن اللفظ هو الرمز
يقال : " لفظت الرحي بالدقيق " أى رمت به .
والتوقيف ورد بالتلاوة والقراءة ، لا باللفظ الموهوم لمعناه الموضوع
لله .

وأما النظم فعبرة عن ترتيبه وتركيبه المخصوص المباين لسائر
أساليب كلام العرب . ولا يشكل علينا ذكر اللفظ فى تعريف الخاص والعام
لأن ذلك التحديد لا يختص بالقرآن .
قوله : (إلا أنه لم يجعل النظم ركنا لازما) هذا جواب الاشكـال .
وهو ان يقال : لما كان القرآن اسما للنظم والمعنى عنده فلم يجوز
الصلاة بالفارسية فى حالتى العجز والاختيار . فقال : (انه لم يجعل

- (١) ب ، ج ، د : آخره بعد (لفظ القرآن) .
- (٢) د : تلفظ .
- (٣) فى الأصل : استبدل (الرمز) ب (الذى) .
- (٤) ج : الدقيق .
- (٥) فى الأصل : رميت .
- (٦) انظر : لسان العرب (٤٠٥٣/٥) ، مختار الصحاح (ص ٦٠١) .
- (٧) فى ج : استبدلت (ذلك) ب (ذكر) .
- (٨) (ركنا) ساقطة من د .
- (٩) (القرآن) ساقطة من ب ، د .
- (١٠) أى عند أبى حنيفة .
- (١١) فى د : بالفارسي - بسقوط التاء المربوطة فى آخرها - .

.....

النظم ركنا لازما فى حق جواز الصلاة خاصة .

والحاصل : ان أبا يوسف ومحمدا^(١) رحمهما الله قالا : ان الله

تعالى وصف القرآن بكونه عربيا فى غير موضع / فى كتابه . فقال : (٤٠/ب)

"انا أنزلناه قرآنا عربيا"^(٣) ، "انا جعلناه قرآنا عربيا"^(٤) والمــــراد

بالعربى نظمه . فأما المعنى فلا يختص بلغة . فثبت أنه متى تغير نظمـه

لم يكن قرآنا . ألا ترى أنه كان منزلا فى الصحف المتقدمة بغير هــذه

اللغة ، وكان الاسم تورااة وانجيلا .

(١) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصارى ، ويكنى بأبى يوسف ، ويلقب بالقاضى وقاضى القضاة ، وهو أول من لقب بهذا اللقب ، كان صاحب حديث حافظا ، ولزم أبا حنيفة وغلب عليه رأى ، وولى قضاء بغداد فلم يزل بها حتى مات سنة ١٨٣هـ فى خلافة هارون الرشيد .

ووضع أبو يوسف كتاب الخراج ، وهو مطبوع ، كما أنه وضع كتابا ليحيى بن خالد ، سمى كتاب الجوامع ، وهو أول من كتب فى أصول الحنفية . انظر : ابن خلكان (٤٠٠/٢) ، الفوائد البهية (ص ٢٢٥) ، الفتح المبين (١٠٨/١) .

(٢) هو : محمد بن الحسن بن واقد أبو عبد الله الشيبانى ، الفقيه الأصولى ، وصحب أبا حنيفة وأخذ الفقه عنه ، وكان أعلم الناس بكتاب الله ، ماهرا فى العربية والنحو والحساب .

قال ابن خلكان : صنف محمد بن الحسن الشيبانى الكتب الكثيرة النادرة ، منها : الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهما .

وفى الفوائد البهية : ان له تصانيف كثيرة ، منها : المبسوط والسير الكبير ، والسير الصغير ، والزيادات ، والرقيات ، والهارونيات والكيسانيات ، والجرجانيات ، وكتاب الآثار ، والموطأ . توفى رحمه الله سنة ١٨٦هـ .

انظر : تاريخ بغداد (٥٧٤/١) ، ابن ملكان (٥٧٤/١) ، فهرست ابن النديم (ص ٢٨٧) ، الفوائد البهية (ص ١٦٣) ، الفتح المبين (١١٠/١) .

(٣) سورة يوسف (٢) .

(٤) سورة الزخرف (٣) .

.....

ولا يقال : لو كان السقوط بطريق الرخصة لاختص بحالة العذر كالاقرار
في الايمان ، لأن هذه رخصة اسقاط فلا يختص بحالة العذر كالمسح على الخفين^(١)
وقصر الصلاة .

وقيد بقوله : (خاصة) لأنه لو داوم على القراءة بالفارسية
أو كتب مصحفا بالفارسية يمنع عنه أشد المنع .^(٢)
فقد سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله^(٣) عن هذه المسألة^(٤)
بالاستفتاء . ف قيل له : ما قول الشيخ الامام فيمن كتب جميع القرآن

(١) الرخصة هي الحكم الثابت على خلاف الدليل . هكذا عرفها البيضاوى
انظر : المنهاج (١٢٠/١) (مطبوع مع تعليقات الشيخ محمد المطيعي)
وعرفها السرخسى بأنها ما كان على عذر يكون للعباد، وهو ما استبيح
للعذر مع بقاء الدليل المحرم . انظر : أصول السرخسى (١١٧/١) .
وهي أربعة أنواع عند الحنفية : نوعان من - للحقيقة، ونوعان من -
المجاز .

النوع الأول : ما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه كالمكره على
اجراء كلمة الكفر .

النوع الثانى : ما استبيح مع قيام السب . لكن الحكم تراخى
عنه كإفطار المسافر فى رمضان .

والنوع الثالث : ما وقع عنا من الاصر والاغلال التى كانت على من
قبلنا من الأشياء الشاقة .

والنوع الرابع : ما سقط عن العباد مع كونه مشروعاً فى غير محسب
الرخصة ، كقصر الصلاة فى السفر وسقوط غسل الرجل فى مدة المسح .

انظر : أصول السرخسى (١٢٠/١٠) وما بعدها ، المنار مع فتح الغفار
لابن نجيم (٦٨/١) ، التحرير مع التيسير (٢٢٨/٢) .

وأما الشافعية قسموها ثلاثة أقسام : واجبة ، كأكل الميتة للمفطر
على الصحيح المشهور فى المذهب ، ومندوبة : كالقصر للمسافر ، ومباحة
كالقصر للمسافر . انظر : المنهاج مع شرح الاسنوى (١٢١/١) ، جمع

الجوامع مع حاشية البنانى (١٢١/١) .

(٢) (أو كتب مصحفا بالفارسية) ساقطة من ج .

(٣) فى ج : استبدل (عنه) ب (منه) .

(٤) هو محمد بن الفضل أبو بكر الفضلى الكمارى البخارى ، كان اماماً

كبيرا ، معتمدا فى الرواية مقلدا فى الدراية ، المتوفى سنة ٣٨١ هـ .

انظر : الفوائد البهية (ص ١٨٤) .

.....

(١) بالفارسية وقد جازت الصلاة بها على قول أبي حنيفة رضى الله عنه . فقال يجوز مقدار آيتين أو ثلاث . فأما القرآن كله فيمنع عنه أشد المنع .^(٢) وأخاف على السائل أن يكون زنديقا أو مجنونا . فان كان مجنونا يفعل به مايفعل بالمجانين ، وان كان زنديقا فدواه السيف .
وانما أجابه بهذا لأنه بلغه أن زنديقا^(٣) أتى إلى والى خراسان^(٤) وصار من خواصه . فقال له :/ أنا أكتب جميع القرآن بالفارسية حتى^(٥) (١/٤١)

(١) (الواو) ساقطة من ب .

(٢) ج : منه .

(٣) وقد أطلقت كلمة الزندقة على عدة معان ، منها :

١ - أنها كانت تطلق في بادئ الأمر على الذين اعتنقوا الآراء الفارسية مطلقا .

٢ - يطلق ابن النديم الزنديق على أتباع مانى بصفة خاصة .

٣ - وأطلقت على كل من أسر الكفر وأظهر الاسلام ، والفرق بين المنافق والزنديق مشكل جدا في هذا الاطلاق .

٤ - وأطلقت على من يتظاهر بالظرف ، ويسرف في العبث والمجسّمون والتهتك والاستهتار والفجور مع تبجح في القول .

انظر : مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبى الحسن على بن الحسين المسعودى ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ، القاهرة (٣١٥/٤) ، الفهرست لابن النديم مكتبة الأسدى ، مطبعة داشكاه ، طهران (ص ٤٧٢، ٣٣٨) ، فتح البى لأحمد بن حجر العسقلانى ، المطبعة السلفية بمصر ، الطبعة الأولى (٢٧٠/١٢) ، لسان العرب (١٨٧١/٣) ، الأغانى ، لأبى الفرج الأصبهاني دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٦م (١٥/١٧) .

(٤) (الى) ساقطة من ب .

(٥) خراسان : بلاد واسعة ، أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند .

انظر : معجم البلدان ، لشهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادي (٣٥٠/٢) .

(٦) فى الأصل : اما نكتب .

وكلامنا فيمن لايتهم بشيء من ذلك وقد تكلم في صلاته كلمــة
 بالفارسية من كلمات القرآن أو أكثر من ذلك ، ومن مشايخنا (٢) (٣) (رحمهم الله)
 من قال انما يجوز عنده اذا لم يختل نظم القرآن بأن قرأ " المسجــد "
 " مركتا " ، أو قرأ مكان قوله (تعالى) : " جزاء بما كسبــا " (٥) (٦) جزاء بمــا

ولو قرأ تفسير القرآن لايحوز بالاتفاق .
 (٧) (٨) (٩)
 ويروى رجوعه الى قوليهما وعليه الاعتماد .

- (١) د : اعتقاد .
(٢) أى من مشايخ الحنفية .
(٣) ساقطة من الأصل ، ج ، د .
(٤) أى عند أبى حنيفة .
(٥) ساقطة من الأصل ، ومن ج .
(٦) سورة المائدة (٣٨) .
(٧) أى رجوع أبى حنيفة .
(٨) أى الى قول أبى يوسف ومحمد .
(٩) وفى هامش (ب) تعليق على ذلك فيقول فيه : والأصح رجوعه ، فاذا صح فلا احتجاج علينا الا للمتعصب من لصوص الدين .
وروى رجوعه الى قولهما نوح بن مريم وعلى بن الجعد عنه .
قال الحاكم : انه وضع حديث فضائل القرآن الطويل .
وقال يحيى الرهاوى : الرجوع لم يثبت يقينا ، بل نقله واحد من العلماء ، وان كان هو الأصح فاحتيج بالضرورة الى بيان وجه كل من القول أولا والرجوع ثانيا .
وقال مدر الاسلام أبو اليسر : هذه مسألة مشككة . اذ لا يتضح لأحد مقالته أبو حنيفة رحمه الله .
وقال التفتازانى : وقد صنف الكرخى فيها تصنيفا طويلا ولم يسلط بدليل شاف .
=

ولا يلزم أنه ذكر في الخلاصة^(١) يجب عليه سجدة التلاوة إذا قرأ^(٢)
 بالفارسية عنده مطلقا وعندهما أن كان السامع يعلم بأنه يقرأ القرآن^(٣)
 يلزمه، والا فلا . لأن السجدة من أجزاء الصلاة، فتكون ملحقة بها، ولهذا
 يشترط لها الطهارة وغيرها من الشرائط . ولأنها دارت بين الوجوب^(٤)
 والعدم، والاحتياط في الإيجاب لكونها عبادة .^(٥)
 فان قيل : ذكر في المغنى أنه إذا كتب القرآن بالفارسية يكره^(٦)
 للجنب والحائض من ذلك كما يكره لهما من المصحف المكتوب بالعربية .^(٧)
 قلنا : إنما يحرم باعتبار أنها كلام الله تعالى، لا باعتبار أنها

- = انظر : التلويح على التوضيح (٥٨/١)، حاشية الرهاوى على شرح ابن
 ملك على المنار (٤٧/١)، أنوار الحلك من حواشى شرح ابن ملك (٤٨/١)،
 التقرير والتحبير (٢١٣/٢)، كشف الأسرار على البزدوى (٢٥/١)، مسلم
 الثبوت (٨/٢) .
- (١) أى خلاصة الفتاوى للشيخ الامام طاهر بن أحمد بن عبدالرشيد البخارى
 المتوفى سنة ٥٤٢ هـ . وهو كتاب مشهور معتمد فى مجلد . انظر : كشف
 الظنون (٧١٨/١) .
- (٢) أى عند أبى حنيفة رحمه الله .
- (٣) أى عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله .
- (٤) ب : عدم الوجوب .
- (٥) ب : فالاحتياط .
- (٦) وقد ذكرت التعريف بكتاب المغنى فى قسم الدراسات . انظر (ص ٦٩) .
 ولكنى لم أعثر على ما نقله الشارح من هذا الكتاب، لعل مراد الشارح
 غير هذا الكتاب .
- (٧) وهو اختيار بعض المشايخ، منهم شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله
 لأنه لم يرو عن المتقدمين من أصحابنا رواية منصوبة . كذا فى
 كشف الأسرار على البزدوى (٢٤/١) .

.....

قرآن ، كما لا ينبغي للحائض والجنب أن يقرأ التوراة والانجيل والزبور . وعن
(١) عمر رضي الله عنه أنه سئل عن هذا فقال : " ان عرف أنه منزل لم يقرأ
(٢) الجنب " . ولأن النظم وان فات فالمعنى الذى هو ركن أصلى قائم .
(٣) فبالنظر الى الأول لا يحرم ، وبالنظر الى الثانى يحرم فيحرم احتياطاً .
(٤)

(١) هو الصحابى الجليل ، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب القرشى العدوى
لقبه : الفاروق ، وكنيته : أبو حفص . ولد بعد عام الفيل بثلاث
عشرة سنة ، واستشهد فى المدينة سنة ٢٣ هـ .
انظر : الاصابة (٥١٨/٢) ، أسد الغابة (٥٢/٤) ، شذرات الذهب
(٣٣/١) ، المعارف (ص ٧٧) .

(٢) لم أقف على هذا الأثر ، والذى وقفت عليه هو ما ذكره السيوطى
حيث قال : أخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عكرمة رضى الله عنه
(فى كتاب مكنون) قال : التوراة والانجيل ، (لايمسه الا المطهرون)
قال : حملة التوراة والانجيل . اهـ .

انظر : الدر المنثور (٢٦/٨) ، تفسير الطبرى (٢٠٦/٢٧) .
(٣) وقد ورد فى القاعدة الكلية أنه اذا اجتمع الحلال والحرام غلب
الحرام على الحلال ، لأن الأصل فى الأشياء الاباحة ، فلو جعل المبيح
متأخراً يلزم تكرار النسخ . وأما جعل المحرم متأخراً فلا يلزم الانسخ
واحد ، والمراد بالنسخ هنا بمعنى تغيير الأصل ، فلا يرد ان الاباحة
الأصلية ليست حكماً شرعياً ، فلا يكون رفعها نسخاً .

انظر : منافع الحقائق شرح مجامع الدقائق ، لأبى سعيد الخادمى
دار الطباعة العامرة ، ١٢٧٣ هـ (ص ٣٠٧) .

(٤) انظر أقوال العلماء فى نظم القرآن ومعناه : أصول السرخسى
(٢٨٢، ٢٨١/١) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٣/١ - ٢٦) ، التوضيح
مع التلويح (٥٦/١ - ٥٨) ، التبيين (١٥٦/١ - ١٥٩) ، التحقيق
(لوحه ٥/ب ، ٦/أ ، ب) ، الوافى (لوحه ٥/ب) .

أقسام النظم والمعنى

فيما يرجع الى معرفة أحكام الشرع أربعة : الأول : فى وجوه النظم صيغة ولغة، وهو أربعة : الخاص : وهو كل لفظة وضع لمعنى معلوم على الانفراد، وكل اسم وضع لمسمى معلوم على الانفراد .

قوله : (وأقسام النظم والمعنى الى آخره)^(١) ولما كان الكتاب اسما للنظم والمعنى فلا جرم شرع فى تقسيمها ، وقيد بقوله : (فيما يرجع الى (٤١/ب) معرفة أحكام الشرع) . لأن الكتاب بحر عميق ، فيه علم التوحيد والشرائع والقصص والأمثال والحكم والمواعظ . لكن كل يأخذ منه العلم الذى^(٢) هو فيه . فقد قيل : كل العلوم فى القرآن ، لكن تقاصرت عنه أفهام الرجال .^(٣)

(١) والظاهر أن الأضيكتى اقتبس هذا التقسيم من أصول فخر الاسلام البزدوى وجرى النسفى على ذلك فى شرحه ، لكن علاء الدين عبدالعزیز البخارى خطأ هذه الطريقة فى كشف الأسرار وفى التحقيق . وقال فى الكشف : والمقصود تقسيم النظم باعتبار معناه فى نفس الأمر ، لا باعتبار المتكلم والسامع ، فالشيخ - أى فخر الاسلام البزدوى - أجل قدرا من أن يلتفت الى مثل هذه التكاليف التى لا تليق بهذا الفن ، كما عابها أيضا بأنها مشكلة وغير ضابطة شاملة لهذه الأقسام ، ثم بين ذلك مفصلا وقال فى نهايته : ذلك - الوجه - ساقط الاعتبار فى التقسيم ، إذ التكلف الى هذا الحد فى التقسيم ليس من عادة أهل العلم . وانك لاتجد تقسيما فى نوع من العلوم - خصوصا فى العلوم الاسلامية - بهذا الاعتبار . فثبت أن تقسيم الكتاب على ثمانين قسما غير متفح ، بل الأقسام عشرون كما ذكره الشيخ - أى فخر الاسلام البزدوى - ولكن لكل قسم معنى وحكم وترتيب ، ولأسمه مأخذ .

ثم قال : على أن فى كونها عشرين قسما كلاما أيضا . اهـ

كشف الأسرار (٢٦/١ - ٣٠) ، التحقيق (لوحه ٧/ب، ٨/أ) .

(٢) فى ج ، د : استبدلت (العلم الذى) ب (علم ما) .

(٣) فى ج : جميع العلم .

.....

التصرف فى الكلام على نوعين : تصرف فى النظم وتصرف فى المعنى .
والأول مقدم على الثانى طبعاً فيقدم وضعاً . فلذا قال : (الأول قسم
وجوه النظم) . وبيان أنه تقسيم من حيث النظم : أن هذا اللفظ إما
أن يكون موضوعاً بازاء معنى واحد أو أكثر . وهذا اللفظ يحتمل معنى
من المعانى من غير ترجيح ، أو ترجح بالرأى واحد من المعانى . وهذا
تصرف من حيث النظم كما ترى . وهذا القسم أربعة : الخاص والعــــــــــــــــام
والمشترك والمأول .

والتصرف فى المعنى أيضاً أربعة^(٣) ، وهو : الظاهر والنص والمفســــــــر
والمحكم .

وما يقابل هذه الأربعة أربعة أيضاً . وهو : الخفى والمشكل والمجمل
والمتشابه .

وهذا بالنظر الى نفس الكلام ، وله نظيران آخران : أحدهما :^(٥)
أن ينظر الى المتكلم وهو وجوه استعمال النظم ، وهو أربعة أيضاً :^(٦)
الحقيقة والمجاز والصريح والكتابة . والثانى : أن ينظر الى المستدل .
وهو وجوه الوقوف على أحكام النظم . وهو أربعة أيضاً : الاستــــــــــــــــدلال
بعبارة النص ، وبإشارته وبدلالته وباقتضائه .

ثم كل واحد منهما ينقسم أربعة أقسام : معرفة معناه لغة ، أى أنه
فى اللغة مامعناه ، ثم معرفة معناه شريعة أى أنه فى الشريعة مــــــــــــــــاذا

(١) فى ب : وبيانه أنه ينقسم .

(٢) فى د : ان كان .

(٣) فى د : قدم (أربعة) وآخر (أيضاً) .

(٤) (وهو) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٥) فى د : نظران .

(٦) فى د : ننظر .

.....

لم يكن مسوقا فهو الظاهر .^(١) وان كان فاما أن يحتمل التخصيص والتأويل
أو لا () .^(٢) فان احتتمل التخصيص والتأويل فهو النص، وان لم يحتمل
(التخصيص والتأويل)^(٥) فاما أن يقبل النسخ أو لا . فالأول هو المفسر
والثاني هو المحكم .

وان لم يكن ظاهر المراد فاما أن يعرف مراده بمجرد الطلب أو لا .
فالأول هو الخفى . والثاني اما أن يعرف بالتأمل بعد الطلب أو لا . فان
عرف فهو المشكل، والثاني اما أن يعرف ببيان من جهة المجمل أو لا . فالأول
هو المجمل والثاني (هو) المتشابه .^(٦)

ثم ذلك اللفظ اما أن يكون مستعملا في موضعه الأصلي، أولا،^(٧) فالأول
هو الحقيقة، والثاني المجاز .

ثم كل واحد منهما اما أن يكون ظاهر المراد بأن انضم اليه كثرة
الاستعمال، أو مستتر المراد، فالأول الصريح، والثاني الكناية .

ثم المستدل اما أن يستدل بمنظومه أو لا .^(٨) فان استدل بمنظومه
فاما أن يكون مسوقا أو لا، فالأول عبارة النص، والثاني اشارة النص، وان
لم يستدل بمنظومه فاما أن يستدل بمفهومه اللغوي أو لا، فان استدل
^(١٠)

(١) قال ابن نجيم فى شرح المنار : وحاصل التعريف أن الظاهر مظهر
معناه الوضعى بمجردة، فلا يشترط فيه عدم السوق، وهو مبنى على قول
المتقدمين .

وعند المتأخرين : مظهر معناه الوضعى بمجردة محتملا ان لم يسق له
أى ليس المقصود الأصل من استعماله، فهو بهذا الاعتبار الظاهر،
وباعتبار ظهور ماسبق له مع احتمال التخصيص أو التأويل النص .

انظر : فتح الغفار بشرح المنار (١/١١٢) .

(٢) فى د : تكرار قوله (فان احتتمل التخصيص والتأويل أو لا) .

(٣) (أو لا، فان احتتمل التخصيص والتأويل) ساقطة من ج .

(٤) فى د : فان .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) ساقطة من الأصل .

(٧) فى د : استبدلت (أو لا) ب (أو فى غير موضعه الأصلي) .

(٨)، (٩)، (١٠) فى ب : بمنطوقه .

.....

(١)
بمفهومه اللغوى فهو دلالة النص، وان لم يستدل بمفهومه اللغوى، فاما
أن يستدل بما يفتقر اليه المنصوص أو لا، فان استدل به فهو اقتضاء
النص، وان لم يكن منظوما ولا مفهوما لغويا ولا ممما يفتقر اليه النص فهو
من الاستدلالات الفاسدة التى تجيء ان شاء الله تعالى . / (٣)
(الوجه) الطريق . يقال : ماوجه هذا الأمر، أى ماطريقه . (٤)

قوله : (صيغة ولغة) اعلم أن قولنا : "ضرب" له دالتان :
أحدهما : بحسب اللغة، وهو مادل عليه مادة هذا التركيب، وهو
الضاد والراء والباء، وهو ايقاع آلة التأديب فى محل قابل للتأديب .
وهذا المفهوم لا يختلف باختلاف الصيغ . فهو موجود فى يضرب واضرب وضارب
ومضروب وهلم جرا .

والثانية : بحسب الصيغة، وهى مادل عليه هذه الهيئة المعينة من
وقوع الضرب فى الزمان الماضى، وهى تختلف باختلاف الصيغة . (٥) (٦)

ثم اعلم أن فى الخاص والعام وكل فرد من هذه الأفراد التى ذكرنا
مباحث أربعة على ما قدمنا، وسنذكر الكل فى البعض ونترك فى البعض
لوضوحه . (٧)

(٨)
فالخاص فى اللغة عبارة عن المنفرد . واشتق من قولهم : اختص فلان

-
- (١) ساقطة من د .
 - (٢) ب : منطوقا .
 - (٣) انظر (٥١ ، ٢٠٠)
 - (٤) انظر : لسان العرب (٤٧٧٥ / ٦) .
 - (٥) وهى مادل عليه هذه الهيئة المعينة من وقوع الضرب فى الزمان
الماضى) ساقطة من ج .
 - (٦) فى ب : وهو يختلف .
 - (٧) كذا فى جميع النسخ، لعل مراد الشارح بعبارة أخرى : وسنتكلم عن
بعض ذلك ونترك بعضا منه لوضوحه .
 - (٨) (الواو) ساقطة من ب، ج، د .

-
-
- بكذا أى انفراد به ولم يشركه فيه غيره، وفلان خاص فلان ، أى منفرد به .
 (١) وخاصة الناس، وهم أهل العلم والفقه لقلتهم .
 (٢) وأما بيانه شرعا فما ذكر فى المتن وكذا أشار الى الحكم فيـه .
 وأما الترتيب فانه مساو للعام عندنا، ولا يترجى عليه .
- ثم قوله : (كل لفظ وضع لمعنى معلوم) فيه اشتباه . والحق ما ذكر
 فى التقويم : اما الخاص فاسم للفظ لا يتناول الا الواحد بذاته ومعناه .
 (٣) (٤) وبيان الاشتباه : ان استعمال كلمة (كل) فى التحديد مفض الى الاختلال
 (٥) (٦) اذ من شرط الحد أن يكون مطردا ومنعكسا ، لأن الحد مع المحدود بمنزلة
 الاسمين المترادفين . فينبغى أن يكون الحد موجودا فى كل فرد مـ
 (٧) أفراد المحدود .
 (٨) (٩)

-
- (١) الواو ساكنة من ب ، د .
 (٢) انظر تعريف الخاص : أصول البزدوى (٣٠/١)، أصول السرخسى (١٢٤/١) -
 (١٢٥)، المنار بشرح ابن ملك (ص ٦١)، المغنى (ص ٩٣)، مرآة الأصـول
 (٤٥/١)، منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق (ص ٣٣)، التوضيح (٦٢/١) .
 (٣) ذكرته فى قسم الدراسات، انظر (ص ٦٣) .
 (٤) فى د : اللفظ .
 (٥) انظر : التقويم (لوحة ٤٦/ب) .
 (٦) ج : مفض .
 (٧) ب ، ج : الاختلال .
 (٨) ب ، ج : الحكم .
 (٩) انظر ما قاله المحققون فى استعمال كلمة (كل) فى تعريف الخاص :
 مشكاة الأنوار فى أصول المنار (١٧/١)، شرح ابن ملك على المنار (ص ٦٥)
 حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك (ص ٦٥) .
 تنبيه : ومن الغريب أن النسفى رحمه الله استعمل كلمة (كل) فى
 تعريف الخاص فى كتابه المنار مع أنه اعتبر استعمالها فى التحديد
 مفض الى الاختلال .
 انظر : المنار مع كشف الأسرار (٦/١) .

.....

ثم قولنا : زيد ، مثلاً خاص ، ولا يصح أن يقال : انه كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد ، بل هو لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد . ويحتمل أن يكون مراده منه - والله أعلم - (١) (ان) الخاص هو اللفظ الذى وضع لمعنى معلوم / على الانفراد (٢) (٣) . (١/٤٣)

ثم احترز بقوله : (لمعنى معلوم) عن المشترك ، فانه وضـع بازاء معنى من المعانى المختلفة على سبيل الابهام .
فان قلت : أليس ان الرقبة فى قوله تعالى : " فتحرير رقبة " (٤) خاص عندنا ، وهى مبهمه . (٥)

قلت : الرقبة اسم لذات مرقوق مملوك ، ولا ابهام فيه من هذا الوجه . (٦) نعم وجد الابهام فيه من حيث انها تحتل الكافرة والمؤمنة والمغيسرة والكبيرة والسوداء والبيضاء ، باعتبار أن الذات لا يخلو عن وصف ——— الأوصاف لا باعتبار ذات الاسم . لأن الاسم لا يتعرض للأوصاف ، اذ المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات ، ومثله لا يضرنا ، لأن هذا موجود فى قولنا : رجل ونحوه ، بخلاف الابهام فى المشترك ، فانه باعتبار الحد والحقيقة . واحترز بقوله (على الانفراد) عن العام .

-
- (١) ج ، د : قدم (والله أعلم) وآخر (منه) .
 - (٢) ساقطة من الأصل .
 - (٣) فى ج : تكرر قوله : (ويحتمل أن يكون مراده - والله أعلم - منه) .
 - (٤) سورة المجادلة (٣) .
 - (٥) فى ب ، د : وهو مبهم .
 - (٦) فى ب : مرقوقة مملوكة .
 - (٧) ، (٨) فى ب : فيها .

.....

ثم قوله : (كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد) حد تام ، لأنه جامع ، يدخل تحته خصوص الجنس ، وهو الانسان ، والنوع (و) هو الرجـل (١) والعين (و) هو زيد . اذ لكل واحد منها معنى واحد . فان معنى الانسان واحد ، وهو حيوان ناطق ، وكذلك معنى الرجل واحد : وهو انسان ذكر جاوز حد المضر . وكذلك معنى زيد . فاستوى هذه الثلاث في (٤) (٥) أن لكل واحد منها معنى واحدا . (٦) (٧)

وهو مانع دخول غيره أيضا على ما قدمناه (٨) ، غير أن خصوص العيـن يفارق خصوص الجنس والنوع من حيث انه في مفهومه لا يشاركه فيه غيره (٩) ولا يتعدد بسبب الأنواع والأفراد ، وخصوص الجنس يتعدد بسبب الأنواع (١٠) (١١) وخصوص النوع بسبب الأشخاص ، فصار خصوص العين نوعا آخر غير الجنس والنوع .

فأفرد له بالذكر بقوله : (وكل اسم وضع لمسمى معلوم على الانفراد) بيانا أنه نوع من الخاص الذى دخل تحت الحد الأول ، لأن يكون حدا آخر غير الأول . وجاز / أن يكون كل واحد حدا ، وكان الاختلاف راجعا (٤٣/ب)

-
- (١) ساقطة من الأصل .
 - (٢) ساقطة من الأصل .
 - (٣) فى ج : منهما .
 - (٤) فى ب : هذه الثلاثة .
 - (٥) فى ب ، د : استبدلت (فى) ب (و) .
 - (٦) فى ج : منهما .
 - (٧) فى ب ، ج ، د : واحد .
 - (٨) فى ج ، د : قدمنا - بسقوط الهاء فى آخرها - .
 - (٩) (النوع) ساقطة من ب ، ج ، د .
 - (١٠) فى ج : الانفراد .
 - (١١) (وخصوص الجنس يتعدد بسبب الأنواع) ساقطة من ب ، ج .

والعام : وهو كل لفظ ينتظم جمعا من المسميات لفظا
أو معنى .

الى العبارة يعرفه من تأمل فيه ، ويحتمل أن يكون الأول علامة ، وكذا
الثاني ، وليس من شرط العلامة الانعكاس ، بل من شرطه (١) (٢) (٣)
لاغير وقد وجد (٤) .

قوله : (لفظا أو معنى) هو تفسير الانتظام (٥) ، يعنى أن ذلك اللفظ
انما ينتظم الأسماء مرة لفظا مثل قولنا : زيدون ونحوه ، وطورا معنى
مثل من وما ونحوهما (٦) .

- (١) العكس هو التلازم فى الانتفاء بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق
المحدود، وقيل : العكس عدم الحكم لعدم العلة . التعريفات (ص ١٥٣) .
- (٢) (شرط) زيادة من ج .
- (٣) الطرد هو التلازم فى الشبوت، وقيل : ما يوجب الحكم لوجود العلة .
انظر : المصدر السابق (ص ١٤١) .
- (٤) قال فى التحقيق : قوله (كل اسم) انما ذكر "الاسم" ههنا دون "اللفظ"
لأن ما يدل على المشخص المعين - وهو المراد من المسمى المعلوم -
لا يكون الا اسما بخلاف القسم الأول ، لأن الدلالة على المعنى تحصيل
بالأفعال والحروف أيضا .
- وقوله (على الانفراد) ههنا احتراز عن المشترك بين المشخصات ، لأنه
بالنسبة الى كل واحد اسم وضع لمسمى معلوم ، لكن لاعلى الانفراد . اهـ
- لوحة (٨/أ، ب) ، كشف الأسرار على البزدوى (٣١/١) ، الوافى (لوحة ٧/أ، ب)
- (٥) فى ب : تفسير للانتظام .
- (٦) انظر تعريف العام وأحكامه : أصول الشاشى (ص ١٧) ، أصول البزدوى
(٣٣/١) ، أصول السرخسى (١٢٥/١) ، المغنى (ص ٩٩) ، التوفيق (٦٠/١) ،
المنار مع مشكاة الأنوار (٨٤/١) وما بعدها ، منافع الدقائق (ص ٣٥) ،
مسلم الشبوت (٢٥٥/١) ، المعتمد (٢٠٣/١) ، المنهاج مع الابهاج (٨٢/٢) ،
المحصل (٥١٣/٢ - ٥١٤) ، المختصر (٩٩/٢) ، شرح الكوكب المنير
بتحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد (١٠١/٣) ، جمع
الجوامع (٣٩٨/١) ، الأحكام لابن حزم (٣٦٣/١) ، المستصفى (٣٢/٢) ، ارشاد
الفحول (ص ١١٢) ، التحقيق (لوحة ٨/ب) ، الوافى (لوحة ٧/ب) .

وحكمه : أنه يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً ويقيناً
كالخاص فيما يتناوله . وهو المذهب عندنا خلافاً للشافعي
رحمه الله ، إلا إذا لحقه خصوص معلوم أو مجهول كآية الربا في
البيع فحينئذ يوجب الحكم على تجوز أن يظهر الخصم فيـه
بتعليقه أو بتفسيره .

وانما قلنا بأن هذا تفسير الانتظام ^(١) ، لأن التقسيم في التحديد باطل
لأن من شرط صحة التحديد أن يوجد جميع صفات الحد في كل فرد من أفراد
المحدود ، ^(٢) إذ من شرطه الاطراد والانعكاس ليحصل بهما الجمع والمنع ^(٣) .
إذ الحد الجامع المانع الذي يجمع المحدود ويمنع غيره عن مشاركته
ولن يحصل هذا إلا باشتمال الحد على جميع أفراد المحدود . وفي حـد
التقسيم أي المقسم ^(٤) لا يوجد هذا المعنى يحققه ان التقسيم وضع لمعرفة
الكليات بواسطة الجزئيات ، والتحديد وضع لمعرفة الجزئيات بواسطة
الكليات ، فلا يجوز أن يجعل باباً واحداً .

فان قلت : التفسير يقتضى سابقة الإبهام ، والحد مما يحترز فيـه
عن الألفاظ المبهمة . ^(٥)

قلت : بلى ، ^(٦) إذا استلزم الإبهام الاخلال ، أما إذا لم يكن فلا بأس به
ومانحن بصدده من هذا القبيل .

(والحد الصحيح للعام :

— على مذهب من شرط الجمع دون الاستيعاب أن يقال : هو اللفظ
المشتمل على أفراد متساوية في قبول المعنى الخاص الذي وضع له اللفظ
بحروفه لغة .

(١) في ب : تفسير للانتظام .

(٢) في د : استبدال (إذ من) ب (أو) .

(٣) في ب ، ج : قدمت (المنع) على (الجمع) .

(٤) في ب ، ج : في الحد المقسم ، في د : حد المقسم .

(٥) (عن) ساقطة من د .

(٦) بلى : أي الحد مما يحترز فيه .

.....

- وعلى قول من شرط الاستيعاب ، العام : هو اللفظ المستغنى عن
 لأفراد متساوية في قبول المعنى الخاص الذي وضع له اللفظ بحروفه لغة .
 وقال بعض الفلاسفة : هو اللفظ الشامل على أفراد متفقة الحدود (١) (٢) (٣)
 والعموم في اللغة الشمول ، يقال : مطر عام . أى يشمل الأمكنة (٤)
 وخصب عام ، أى عم الأعيان كلها ووسع البلاد . ومنه يقال : عاممة (٥)
 الناس لكثرتهم .
 وحكم الشيء : الأثر الثابت به (٦)

قوله : (قطعاً) أى قطعاً للشبهات (وبقينا) أى ليس فيه اختلاف
 واضطراب ، مشتق من قولهم : يقن الماء في الحوض إذا استقر (٧)
 ثم بين حكم العام قصداً ولم يبين حكم الخاص قصداً لما أن في حكم

-
- (١) الفلاسفة : جمع فيلسوف ، وهو فيلأوسوف ، وفيلا : هو المحب ، وسوف :
 الحكمة أى هو محب الحكمة . والفلسفة باليونانية : محبة الحكمة .
 ثم ان الفلاسفة اختلفوا في الحكمة اختلافاً لا يحصى كثرة ، والمتأخرون
 منهم خالفوا الأوائل في أكثر المسائل ، وكانت مسائل الأولين فى
 الطبيعيات والالهييات ، وذلك هو الكلام في الباري تعالى والعالم ، ثم
 زادوا فيها الرياضيات .
 - انظر : الملل والنحل للشهرستاني ، بتقديم : د . عبداللطيف محمد
 العيد ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٧م (ص ٣٤٦ ، ٣٤٧) .
 - (٢) ساقطة من الأصل ، ب ، د .
 - (٣) هذه التعريفات الثلاثة مقتبسة من ميزان الأصول في نتائج العقول
 لعلاء الدين السمرقندى ، تحقيق : د . محمد زكى عبدالبر ، الطبعة
 الأولى (ص ٢٥٨ ، ٢٦٠) .
 - (٤) انظر : لسان العرب (٣١١٠/٤) ، مختار الصحاح (ص ٤٥٦) .
 - (٥) كلها ساقطة من د .
 - (٦) الحكم لغة : القضاء . مختار الصحاح (ص ١٤٨) ، لسان العرب (٢/٩٥١) .
 وعرفنا : اسناد أمر الى آخر ايجاباً أو سلباً . التعريفات (ص ٩٢) .
 - (٧) انظر : التعريفات (ص ٢٥٩) .

.....

(١) العام خلاف الشافعي، بخلاف الخاص، فاكتفى فيه ^(٢) بالاشارة . وهذا نوع ^(٣)
من الایجاز . فان فيه اشارة الى الدليل ^(٤) وبيان حكم الخاص، بخلاف ^(٥)
ما اذا / بين حكم الخاص قصدا .
(١/٤٤)

فان قلت : كيف يصح أن يقال : انه يوجب الحكم قطعا . ومأمون
عام الا ويحتمل ارادة الخصوص من المتكلم، فتتمكن فيه الشبهة والاحتمال
ولا يقين مع الاحتمال .

قلت : المراد بمطلق الكلام ماهو الحقيقة فيه . والحقيقة ماكانت ^(٦)
الصيغة موضوعة له لغة ^(٧) وهذه الصيغة موضوعة للعموم، فيكون حقيقة له .
وماهو حقيقة الشيء يكون ثابتا قطعا مالم يقم الدليل على (صرفه السـ) ^(٨)
المجاز كما في لفظ الخاص فان ماهو الحقيقة فيه ^(٩) يكون ثابتا به قطعا ^(١٠)

الشافعي

(١) ذهب الحنفية الى أن دلالة العام قطعية، وذهب الجمهور إلى أنها ظنية وقالت طائفة بالوقف .

انظر : جمع الجوامع (مع حاشيته للبناني) (٤٠٧/١)، المسودة (ص ١٠٩)
أصول السرخسي (١٣٢/١)، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت (٢٦٥/١) ،
اللمع (ص ١٦)، التلويح على التوضيح (٧٣/١)، تخريج الفروع على
الأصول للزنجاني، بتحقيق الدكتور محمد أديب صالح (ص ٣٢٦)، التبصرة
(ص ١١٩)، فتح الغفار (٨٦/١)، ميزان الأصول (ص ٢٧٧) .

(٢) في ج : به .

(٣) في الأصل : النوع - بزيادة الألف واللام في أولها - .

(٤) في د : للدليل .

(٥) (بخلاف ما اذا بين حكم الخاص) ساقطة من د .

(٦) في الأصل، ج : لمطلق .

(٧) انظر : التعريفات (ص ٨٩) .

(٨) ساقطة من الأصل، ج، د .

(٩) في ب : استبدل (هو) ب (يكون) .

(١٠) (يكون ثابتا قطعا مالم يقم الدليل على صرفه الى المحاز كما في

لفظ الخاص، فان ماهو الحقيقة فيه) ساقطة من ج .

.....

حتى يقوم الدليل على صرفه الى المجاز . و ارادة الباطن لاتصلح دليلا
لأننا لم نكلف درك الغيب ، فلا يبقى له عبرة أصلا ، ولأن ذلك موهوم فلا يعارض
المعلوم ، ولا يؤثر في حكمه ، ولهذا قلنا : ان العام الذي لم يخص منــــه
شئ لا يحتمل الخصوص بخبر الواحد والقياس .^(١)
قوله : (الا اذا لحقه خصوص معلوم أو مجهول)^(٢) ، كآهل الذمــــة^(٣)

(١) نشأ عن الخلاف المتقدم أن أكثر الحنفية لا يجوزون تخصيص العام
ابتداءً ، أي في أول مرة بالقياس ولا بخبر الواحد ، لأن دلالتهم ظنية
ودلالة العام قطعية ، والظني لا يعارض القطعي ، بل القطعي يقدم عليه .
وأما الشافعية وبعض الحنفية فإنهم يجوزون تخصيص العام مطلقا
أي في أول مرة وفي غيرها بخبر الواحد والقياس ، لأن دلالتهم
ظنية ، والعام كذلك دلالته ظنية ، فصح أن يخصه .
وقول ابن الحاجب ومن معه " بأنه يجوز تخصيص القرآن بخبر الواحد
وبه قال الأئمة الأربعة " ليس يصحح على إطلاقه ، لأن نسبة هذا القول
الى أبي حنيفة رحمه الله ففيه نظر ، لأن العام عنده قطعي ، ولا يجوز
تخصيصه بالظني " .

انظر : أصول السرخسي (١/١٣٣) ، أصول البزدوي (١/٢٩٤) ، مختصر ابن
الحاجب (٢/١٤٩) ، المغني في أصول الفقه ، تحقيق : د . محمد مظهر بقا
(من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) ، (ص ١٠٠) .
(٢) وهو استثناء من قوله : (يوجب الحكم) أي العام ، عندنا : يوجب
الحكم قطعا ، الا اذا لحقه مخصص معلوم أو مجهول فحينئذ يوجب الحكم
مع ضرب شبهة كقول الشافعي رحمه الله قبل لحاق الخصوص .
التبيين (١/١٧٦) .

(٣) في ب ، ج ، د : أهل - بسقوط الكاف في أولها - .
الذمة لغة : العهد والأمان . انظر : لسان العرب (٣/١٥١٧) ، مختار
الصاح (ص ٢٢٣) .

وقيل للمعاهدين من الكفار ذمة ، لأنه أومن على ماله ودمه بالجزية .
قال الجرجاني : منهم من جعل الذمة وصفا فعرفها بأنها وصف يصير
الشخص به أهلا للإيجاب له وعليه ، ومنهم من جعلها ذاتا فعرفها بأنها
نفس لها عهد . فان الانسان يولد وله ذمة سالحة للوجوب له وعليه
عند جميع الفقهاء بخلاف سائر الحيوانات . =

.....

أيضا . ألا ترى أنه قال البعض : الحكم مقتصر على الأشياء الستة . وقال بعضهم : أنه معلول بعلة الطعم والشممية ، وقال البعض : أنه معلول بالافتنيات والادخار ، وقلنا : أنه معلول بالقدر والجنس . والحق من هذا المجموع واحد ، ولانعلمه قطعا .^(٤)

والضمير في (فيه) راجع الى العام المخصوص منه ، وفي (بتعليقه أو بتفسيره) راجع الى المخصوص ، وهو اضافة المصدر الى المفعول في الوجهين . ومعنى هذا الكلام : ان العام اذا خص بعض منه معلوم يبقـى فيـما وراءه موجبا للعمل دون العلم لاحتمال أن يكون النص المخصوص معلولا بعلة توجد تلك العلة في الأفراد الأخر ، بل هو الظاهر ، لأن الأصل

(١) قال ابن الحزم : ممن قال : لاربا الا في الأصناف المذكورة : طساوس وقتادة ، وعثمان البتي ، وأبو سليمان وجميع أصحابنا .

المحلى لابن حزم ، بتصحيح حسن زيدان طلبية ، مكتبة الجمهوريّة العربيّة ، ١٣٨٩هـ (٥٠٤/٩) ، بيروت ، ١٩٧٣م (٣٠٢/٦) .

(٢) لكن بقي فيه جهالة أيضا ، ألا ترى أنه قال البعض : الحكم مقتصر على الأشياء الستة (ساقطة من ب ، ج) .

(٣) المذهب الأول هو مذهب الشافعي ، والثاني مذهب مالك ، والثالث مذهب أبي حنيفة ، وهو مذهب أحمد على إحدى الروايات .

انظر : المغنى (مع الشرح الكبير) (١٢٧، ١٢٦، ١٢٥/٤) ، بدايية المجتهد (١٣٠/٢) ، الهداية (٦١/٣) ، الاقناع (٦/٢) ، نيل الأوطار (٣٠٢/٥) ، روضة الطالبين (٣٧٧/٣) ، الاختيار (٣٠/٢) .

(٤) قال عبدالعزیز البخاری فی التحقيق : آية الربا تصلح مثالا للخصوص المعلوم بعد البيان ، كما تصلح مثالا للخصوص المجهول قبله فلهذا لم يذكر الشيخ - المصنف - مثال للخصوص المعلوم . (لوحة ١٠/أ) .

(٥) في ب ، ج ، د : المخصص .

(٦) ج : يوجب العلم .

(٧) ب ، د : المخصص .

.....

في النصوص التعليل^(١)، فيجوز تخصيص الباقي بالقياس، فتمكنت الشبهة في العام^(٢)، (لأنه) على احتمال التعليل، يصير مخصوصا من الجملة، فيصير قدر ماتناوله النص مجهولا، فبقى العام معتبرا في حق العمل دون العلم كالتقياس.

وهذا لأنه قد كان حجة، فلا يخرج عن كونه حجة بالشك لاحتمال^(٣) أن الخاص لا يقبل التعليل ()، ولأنه شبه بالاستثناء، وأنه لا يقبل التعليل^(٤)، ولا يبقى موجبا للعلم قطعا لاحتمال التعليل لشبهه بالناسخ عملا بالشبهين.

فان قلت : دليل الخصوص يشبه الاستثناء بحكمه^(٥) من حيث انه تبين^(٦)

(١) قد اختلف العلماء في تعليل النصوص على ثلاثة مذاهب : أحدها : أن الأصل فيها عدم التعليل حتى يقوم دليل بالتعليل . الثاني : أن الأصل يوصف بكل وصف ولكن لابد من دليل يميزه من بين سائر الأوصاف . وينسب هذا المذهب الى الشافعي رحمه الله ولكن المشهور بين أصحابه أن الأصل في الأحكام التعبد دون التعليل . الثالث - وهو مذهب الحنفية - أن الأصل التعليل الا لمانع ، وأنه لابد في ذلك من تمييز الوصف الذي هو علة من غيره من الأوصاف ومع ذلك لابد قبل التعليل والتمييز من قيام الدليل على أن ذلك النص الذي أريد استخراج علة معلول في الجملة، وليس حكمه مقتصر على مورد، لأن الأصل في النصوص وان كان هو التعليل الا انه انما يثبت بطريق الظاهر الاجماعي على أن بعض النصوص غير معلول لأن الظاهر انما يصلح حجة للدفع دون الالتزام . حاشية الرهاوي على شرح ابن ملك (ص ٧٦٠ - ٧٦١)، وانظر أيضا فتح الغفار بشرح المنار (١٣/٣)، المغنى في أصول الفقه (ص ٢٨٦-٢٨٧).

(٢) ساقطة من ج .

(٣) لأنه بالاستثناء، وأنه لا يقبل التعليل) زيادة من ج .

(٤) (ولا يبقى موجبا للعلم قطعا لاحتمال التعليل) ساقطة من ب .

(٥) في ب : نسبة .

(٦) في ج : بحكم .

.....

أنفسه لم يدخل في الجملة ، ولهذا لا يكون الا مقارنا ، ويشبه الناسخ^(١)
بصيغته ، لأنه نص قائم بنفسه غير مفتقر على الأول . وكل واحد منهما غير^(٢)
قابل للتعليل . / فأنى يكون دليل الخصوص قابلا للتعليل ، وله شبه بهما^(٣) . (١/٤٦)
قلت : الاستثناء قابل للتعليل من حيث الحكم ، غير قابل للتعليل
من حيث الصيغة ، لأنه ليس بقائم بنفسه ، والناسخ قابل للتعليل من حيث
الصيغة ، غير قابل للتعليل من حيث الحكم . لأنه حينئذ يصير رافعا للحكم^(٤)
الشابت بالنص بالقياس ، وأنه لا يحوز ، وللدليل الخصوص شبه بهما في شيء
هو غير مانع للتعليل ، فيجوز أن يكون معلولا .^(٥)
وهذا كما قلنا بأن أهل الذمة مخصون من آية القتال بعلامة^(٦)
أن كفرهم غير مفضى الى الحراب . وهذا المعنى موجود في النسب^(٧)
والصبيان والرهبان والعميان وأهل الأمان فنخصها بالقياس .^(٨)
^(٩)
^(١٠)

- (١) في ب : شبه .
- (٢) في د : الى .
- (٣) في ج ، د : شبهة .
- (٤) في ب ، ج ، د : رافعا .
- (٥) في د : ويجوز .
- (٦) في ج ، د : مخصصة .
- (٧) وهي قوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " . سورة التوبة (٢٩) .
- (٨) في ج : مفضى .
- (٩) في ب : فخصمها .
- (١٠) وهي مخصصة بالسنة أيضا ، لأنه وردت أحاديث تخص هؤلاء من آية القتال ، مثل حديث ابن عمر رضى الله عنه الذي أخرجه الجماعة - الا ابن ماجه - ان امرأة وجدت في بعض مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتولة ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . =

.....

قوله : (بتفسيره)^(١) أى بعد ماورد المفسر للنص المخصص لم يبيح
العام دليلا موجبا للعلم قطعا كما فى آية الربا^(٢) ، فانه وان وجد البيان
من الشارع فى الأشياء الستة لكن بقى الابهام فيه حتى انه يصير مشكلا^(٣)
بعد أن كان مجعلا ، وحكم المشكل التأمل بعد الطلب ، فيكون للاجتهاد^(٤)
فيه مسأغ ، فيبقى المخصوص منه وهو قوله تعالى : " وأحل الله البيع
(وحرّم الربا)"^(٥) محتملا - كما قلنا - فى المعلوم ، وهذا لأن جهالة المخصوص
تؤدى الى جهالة العام ، لأنه شبه بالاستثناء ، وجهالة المستثنى يؤثر فى
المستثنى منه . فبالنظر الى الاستثناء ينبغى أن لايبقى حجة (أصلا)^(٦)
المستثنى منه .

= عند البخارى ، كتاب الجهاد ، باب قتل النساء فى الحرب وفى سبب
قتل الصبيان فى الحرب (١٠٩٨/٣) ، وعند مسلم ، كتاب الجهاد والسير
باب تحريم قتل النساء والصبيان فى الحرب (١٣٦٤/٣) ، وعند أبى داود
فى كتاب الجهاد ، باب قتل النساء (١٢١/٣) ، وعند الترمذى فى أبواب
السير ، باب ما جاء فى النهى عن قتل النساء (٦٤/٧) .
وأىضا أخرج أبو داود عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " انطلقوا باسم الله ، وبالله وعلى ملّة
رسول الله ، لا تقتلوا شيئا فانيا ، ولا طفلا ، ولا صغيرا ، ولا امرأة ، ولا تغلسوا
وغموا غنائمكم ، وأصلحوا ، وأحسنوا ، ان الله يحب المحسنين " .
سنن أبى داود ، كتاب الجهاد ، باب فى دعاء المشركين (٨٦/٣) ، نصيب
الراية لأحاديث الهداية (٣٨٦/٣) .

- (١) فى ج : لتفسيره .
- (٢) وهى قوله تعالى : " الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى
يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا
وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله
ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها
خالدون " . سورة البقرة (٢٧٥)
- (٣) فى ج : قدم (فيه) على (الابهام) .
- (٤) فى ج : الاجتهاد .
- (٥) سورة البقرة (٢٧٥) ، وما بين القوسين ساقطة من الأصل ، ب ، د .
- (٦) فى د : وبالنظر .
- (٧) ساقطة من ب ، ج .

والمشترك هو ما اشترك فيه معان أو أسام لاعلى سبيل
الانتظام وحكمه : التوقف فيه بشرط التأمل ليترجح به
وجوهه .

وبالنظر الى الناسخ ينبغي أن يبقى حجة كما كان (١) لآخرة بالناسخ
(متى كان مجهولا، فلا يخرج عن كونه حجة بالشك) (٢) ولا يبقى موجبا للعلم
بالشك .

وجاز أن ينصرف (التعليل) و(التفسير) الى المخصص المجهول . فإن
نص الربا لما صار مشكلا بعد أن كان مجملا ببيان النبي عليه السلام
فيحتمل أن يظهر الخصوص بزيادة البيان والتفسير من النبي صلى الله
عليه وسلم حال حياته على وجه لم يبق فيه اشكال أو بالتعليل من أهل
الرأى بعد وفاته / ان لم يرد التفسير منه عليه السلام . (٣)
وأما المشترك فما يشترك جمعا من الأسامي أو المعاني من غير انتظام
بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد . وإذا تعين

- (١) ساقطة من ج .
 - (٢) مزيعة من ب، ج، د .
 - (٣) في ج : صلى الله عليه وسلم .
 - (٤) انظر لتفصيل ماورد في هذا الموضوع في : أصول السرخسى (١/١٢٦) ،
أصول البزدوى (١/٣٦) ، المغنى (ص ١٢٢) ، فتح الغفار بشرح المنار
(١/١٠٩) ، تيسير التحرير (١/٢٣٥) ، مختصر ابن الحاجب (٢/١١١) ، الاحكام
للأمدى (٢/٣٥٢) ، التبصرة (ص ١٨٤) ، المنحول (ص ١٤٧) ، المستصفى
(٢/٧١) ، جمع الجوامع (١/٢٩٧) ، المسودة (ص ١٦٦) ، شرح الكوكب المنير
(٣/١٨٩) ، ارشاد الفحول (ص ١٩) .
 - (٥) قال عبد العزيز البخارى في كشف الأسرار : "قوله (من المعاني
أو الأسامي) يوهم أن عدد الثلاث شرط في الاشتراك كما هو شرط في
العموم ، وليس كذلك ، بل الاشتراك يثبت بين المعنيين أو الاسميين
أيضا" . اهـ
- (٣٧/١) ، التحقيق (لوحه ١/١) .

.....

الواحد مراداً به انتفى الآخر . نظير الأول : العين ، فإنه اسم للنظار
وعين الشمس ، والميزان ، وعين الماء ، والشئ المتعين . وأما ما يشترك
من حيث المعنى كما إذا قال لامرأته : أنت بائن ، فإنه يشترك في—
البينونة عن النكاح ، والبينونة عن الأخلاق ، والبينونة عن المكان . وقال (٤)
الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله : جاز أن يوضع اسم العين بـ (٥)
لفظ الشمس والينبوع والذهب ، فيكون الأسماء المختلفة مشتركة ، وصيغة
العين مشتركة فيها لاشتراك الأسماء المختلفة . وهذا معنى قول— (٦)
ما اشترك فيه أسام (٧)

وجاز أن يوضع بازاء معنى الشمس ومعنى الفوارة ومعنى الذهب (٨)
فتكون المعاني المختلفة مشتركة والعين مشتركة فيه لاشتراك المعاني
المختلفة فيه . وهذا معنى قوله : (أو معان) (٩) (١٠)

- (١) في ب ، ج : للشئ - بزيادة اللام في أولها - .
- (٢) في ج : الاطلاق .
- (٣) (والبينونة عن الأخلاق) ساقطة من ج .
- (٤) (الواو) ساقطة من ج ، ب .
- (٥) وهو من شيوخ الشارح ، وقد سبقت ترجمته عند ذكر شيوخته ، انظر ، ص ٢١ ، من قسم الدراسة
- (٦) ج : فيهما .
- (٧) ب ، ج : أسامى .
- (٨) في الأصل : الفوارت . وقد ذكر لها عدة معان . منها : خرق فـ
الورك الى الجوف ، لايحجبه العظم ، ومنها : فوارة الماء : منبعه .
انظر : لسان العرب (٣٤٨٣/٥) .
- (٩) ب ، ج ، د : معانى . ذكر لفظ "معان" بعد لفظ "أسام" مخالف للمتن .
- (١٠) نقل مثله العلامة البخاري في كشف الأسرار عن شمس الأئمة الكردي .
انظر (٣٨/١) .

وقال أمير كاتب الاتقاني : فيه نظر عندي ، لأن الوضع عبارة عن تعيين
اللفظ بازاء المعنى ، أما تعيين اللفظ بازاء لفظ آخر فبعيد جداً
ان لم يكن فيه فائدة اختصار كما في "صه" و"مه" ، أو معنى مبالغـة
كما في "هيئات" و"شتان" ، لأن الغرض من الوضع تعريف المعاني لاتعريف
الألفاظ . اهـ التبيين (١٨٥/١) .

.....

وكذا المشتري : جاز أن يكون موضوعا بازاء اسم المبتاع ، وبازاء (١) (٢)
اسم الكوكب الذي يعده المنجمون من السعد .

وقيل : المشترك ماوضع لمعنيين مختلفين حدا، ثم لو كان لكل معنى اسم على حدة يكون ذلك مشتركا بين الاسمين وان لم يكن ، يكون مشتركا بين المعنيين ، كالجارية ، فانها تتناول الأمة والسفينة . والمشتري يتناول قابل البيع وكوكب السماء .

ثم في قوله : (ما اشترك فيه أسام أو معان) احتراز عن حد المطلق (٥) (٦)
فانه يتناول واحدا غير عين شائعا في الجنس . يتعين ذلك باختيار (٧)
من فوض اليه . وذلك في حق المتكلم من العباد . ان المراد عنده أحدهما غير عين لاستواء الكل في الغرض والمقصود . يتعين باختيار المأمور كقول القائل : أعط هذا الدرهم رجلا من الرجال . فهو أمر بالاعطاء لواحد من الرجال غير عين عند الأمر / والمأمور . ولكن يتعين باختيار (٨) (٩) (١/٤٧)
المأمور، فاما اذا كان المتكلم هو الله تعالى ، فانه معلوم عنده أن المراد من هو لاستحالة الجهل عليه ، وان كان مجهولا عند المأمور ، كقوله " فتحرير رقبة " يتناول واحدا غير عين في حق المأمور، ويتعين باختياره ولكنه معلوم عند الله تعالى أن الرقبة الواجبة التي يعينها المأمور

(١) ج : البايع .

(٢) (بازاء) ساقطة من ب ، ج .

(٣) أى لكل معنى اسم على حدة .

(٤) (يكون) ساقطة من ب ، ج .

(٥) في الأصل ، وفي ب ، ج : أسامى أو معانى .

(٦) (حد) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٧) بمعنى غير معين .

(٨) سورة المجادلة (٣) .

(٩) بمعنى غير معين .

.....

(١)

من هي .

وفي قوله (لاعلى سبيل الانتظام) احتراز عن العام ، فإنه يتناول

(٢)

الأشياء من جنس واحد بمعنى يشتمل الكل ، اذ العام ما يتناول الأفـراد

(٣)

متفقة الحدود على سبيل الشمول ، والمشارك ما يتناول الأفراد مختلفـة

(٤)

الحدود على سبيل البذل .

فان قيل : الغرض من وضع الاسامي التمييز بين الموجودات بالتسمية

(٥)

فلو وضعوا اسما واحدا للشيء ولضده أو لخلافه () كذلك لم يظهر

فائدة وضع الاسامي ، وهو الافهام والاعلام مع قدرة الواضح على وضع اسم

على حدة لكل شيء ، وفيه نقض غرض المواضعة الأصلية .

قلنا : أولا : فيه خلاف أرباب اللغة ، فانهم اتفقوا على أن القرء

من أسماء الأضداد ، وأنه من الأسماء المشتركة .

(٦)

وقوله : " فيه فوت غرض الكلام وهو الافهام " .

(٧) (٨)

قلنا : كما أن الافهام غرض ، فالابهام أيضا غرض . فان كان غرضه

(٩)

ايقاع العلم للسامع بالمخبر به دون المخبر ، يقول : أخبرني رجـل

(١) في الأصل : هو .

(٢)، (٣) في د : افرادا .

(٤) هذان التعريفان قد ذكرهما النسفي في المنار ، انظر لتعريف العام

فتح الغفار بشرح المنار (١/ ٨٤ - ٨٥) ، ولتعريف المشترك (١/ ١٠٩) .

(٥) (الواو) مزية من ج .

(٦) (وهو الافهام) ساقطة من ج .

(٧) (أيضا) ساقطة من ج .

(٨) كما قال أبو بكر العديق رضي الله عنه للكافر الذي سأله عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما الى الغار وقال : من هو

فقال : هو رجل يهديني السبيل .

انظر : كشف الأسرار (١/ ٣٩ - ٤٠) ، ارشاد الفحول (ص ١٩) .

(٩) ج : بقوله .

.....

- (١) بكذا . و ان أراد أن يكون له علم بهما، يقول : أخبرنى فلان بن فلان
بكذا . فدل أن كل واحد منهما غرض العقلاء .
(٢) ولأن العرب فى قبائل متباعدة وأماكن متباينة، فيجوز أن يضع أهل
قبيلة لشيء معلوم اسما ويضع أهل قبيلة أخرى بعيدة عن الأولى ذلك الاسم
لشيء آخر معلوم ثم تقادم الزمان حتى اشتهر ذلك فيما بين القبائل
(٣) ورضوا بذلك الاسم لكل واحد من المسميين على الانفراد فيصير اسما
مشاركا . ومثل هذا يوجد فى الفارسية والتركية وكل لسان / ، فلا معنى (٤٧/ب)
(٤) للانكار .
(٥) وقوله : (أسام أو معان) تقسيم وليس بتحديد لما مر .
(٦) (٧) (٨) (٩)

- (١) ج : استبدل (و) ب (أو) .
(٢) ج : استبدل (بن) ب (عن) .
(٣) ب : فلان .
(٤) (فيما) ساقطة من ب ، ج ، د .
(٥) فى الأصل : المسمين .
(٦) الأقوال التى ذكرها الشارح رحمه الله عند بيان أسباب وجود المشترك
قد نقلها من ميزان الأصول (ص ٣٣٩ - ٣٤٠)؛ وكشف الأسرار على
اليزدوى (٣٩/١)، والتحقيق (لوحه ١١/ب) .
(٧) فى الأصل وفى ب ، ج : أسامى ومعانى - بأشبات الياء فى آخرهما - .
(٨) قال عبدالعزيز البخارى فى كشف الأسرار : اعلم أن ذكر كلمة
"أو" فى التحديد ان كان يؤدى الى تقسيم الحد فهو باطل لعدم
حصول المقصود، وهو التعريف، وان كان يؤدى الى تقسيم المحدود
- لا الى تقسيم الحد - فهو جائز لعدم الاختلال فى التعريف .
ثم ان تناول القسمين لفظ من ألفاظ الحد فهو تقسيم المحدود
والا فهو تقسيم الحد، كما لو قيل : الجسم ما يتركب من جوهرين أو أكثر
يكون تقسيما للمحدود لتناول التركب اياهما . ولو قيل : الجسم
ما يتركب من جوهرين أو ماله أبعاد ثلاثة ، يكون تقسيما للحد، لعدم
دخولهما تحت لفظ من ألفاظ الحد ، فيفسد . (٣٨/١) .
(٩) الذى مر هو قوله : "لفظا أو معنى" فى تحديد العام، وهذا أيضا تقسيم
للمحدود لدخولهما تحت قوله : "ينتظم" . انظر: كشف الأسرار (٣٨/١) .

.....

وقوله : (ليترج بعض وجوهه) اعلم أن رجحان بعض وجوه المشتـرك قد يكون بواسطة التأمل في صيغة الكلام ، وقد يكون بالنظر في سياقـه أو سياقه أو بالتأمل في غيره ، كقوله تعالى : " ثلاثة قروء " (و) عرفنا بالتأمل في صيغته أنه الحيف ، إذ القرء عبارة عن الجمع ، يقـال : (١) (٢) (٣) ماقرات الناقة سلى في رحمها قط ، (٤) أي ماجمعت في رحمها ولدا . ومنه ماسمى الحوض مقراة لاجتماع الماء فيه . وتسمى الضيافة قرى لاحتمـاع الناس فيه ، وتسمى القراءة قراءة لاجتماع الآي والكلمات فيها . ومعنى الاجتماع في الحيف لأنه عبارة عن الدم المجتمع في الرحم ، فأما الطهر فحال الاجتماع وليس فيه اجتماع ، أو هو ينبئ عن الانتقال . يقـال : قرأ النجم ، إذا انتقل من مكان الى مكان ، والانتقال في الحيف لافـس الطهر ، لأن الدم ينتقل من الداخل الى الخارج . (٥) (٦) (٧) وعرفنا أيضا بالتأمل في لفظة " الثلاثة " (٨) (٩) فأنها اسم خاص لعدد (١٠)

- (١) سياق الكلام - بالياء الموحدة التحتانية - عبارة عن أول الكلام . وسياقه - بالياء بنقطتين تحتانيتين - عبارة عن آخره . انظر : التبيين (١٨٨/١) .
- (٢) سورة البقرة (٢٢٧) .
- (٣) ساقطة من الأصل .
- (٤) انظر : لسان العرب (٣٥٦٣/٥) ، الصحاح (٦٥/١) ، المغرب (ص ٣٧٥) .
- (٥) السلى : الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد . لسان العـرب مادة (سلا) (٢٠٨٦/٣) .
- (٦) وفي اللسان : ماقرات هذه الناقة سلى قط ، وماقرات جنينا قط ، أي لم يظم رحمها على ولد . انظر (٣٥٦٥، ٣٥٦٣/٥) .
- (٧) قال في اللسان : أقرأت النجوم : حان مغيبها ، وأيضا : تأخر مطرها . انظر (٣٥٦٥/٥) ، الصحاح (٦٥/١) .
- (٨) في ب : عرف .
- (٩) في الآية المذكورة ، وهي " ثلاثة قروء " .
- (١٠) في د : بعدد .

.....

معلوم لايحتمل غيره، فإذا حملنا القرء على الحيض تنقضى عدتها بثلاث
حيض كوامل، لأنه إذا طلقها في الحيض لا تحتسب تلك الحيضة عن العدة
بالاتفاق، وإذا حملنا على الأطهار انتقص العدد عن الثلاثة فصارت العدة
قرئين وبعض الثالث، لأن الطلاق المسنون إنما يكون في طهر لم يجامعها
فيه . فإذا طلقها في الطهر يحتسب هذا الطهر عند الخصم من الاقراء^(١)
فتكون العدة طهرين وبعض الثالث^(٢) .^(٣)

وعرفنا أيضا بقوله عليه السلام : " طلاق الأمة شنتان، وعدتها
حيضتان^(٤) " لأن عدة الأمة نصف عدة الحرة مما للحرة، إذ أثر الرق في
تنصيف ما كان لافي التبديل^(٥)، ولأن المقصود من العدة تعرف براءة الرحم
بدليل أنها لا تجب إلا بعد الشغل أو توهمه، فكان تعليق الانقضاء بما شرع
علما / على البراءة أولى كما في استبراء المماليك^(٦) .
(١/٤٨)

- (١) ج : فيحتسب - بزيادة الغاء في أولها - .
- (٢) (العدة) ساقطة من ج .
- (٣) قال صدر الشريعة في التوضيح : هذا الجواب قاطع لشبهة الشافعي رحمه الله . انظر (٦٧/١) .
- (٤) أخرجه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها بلفظ : " طلاق الأمة تطليقتان، وقروءها حيضتان " . انظر كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد (٥٠٦/١) .
- وأخرجه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها بلفظ (عدتها) بـدل (قروءها) انظر كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء أن طلاق الأمة طليقتان (١٦٨/٤) .
- وانظر أيضا : المستدرك للحاكم، كتاب الطلاق، باب طلاق الأمة تطليقتان وقروءها حيضتان (٢٠٥/٢)، نصب الراية للزيلعي (٢٢٧، ٢٢٦/٣) .
- (٥) أي لافي النقل من الطهر الى الحيض، كذا في شرح العناية على الهداية (٣٠٩/٤)، ولما كان الأمر كذلك علم أن الثابت في حق الحرائر الحيض دون الأطهار . كذا في التحقيق . انظر (لوحة ١/١٢) .
- (٦) أي كان الاستبراء من الأمة بالحيضة بالاتفاق . كذا في كشف الأسرار على البزدوى (٨١/١)، والهداية مع شرح فتح القدير (٣١٠، ٣٠٩/٤) ، والتبيين (١٩٠/١) .

والمأول ، وهو ما ترجح من المشترك بعض وجوهه بفالسبب
الرأى . وحكمه : العمل به على احتمال الغلط .

وكذلك قوله تعالى : " الذى أحلنا دار المقامة " ^(٢) عرفنا بالسياق
أنه من الحلول . وقوله تعالى : " أحل لكم ليلة الصيام الرفث الـ " ^(٣)
نسائكم " عرف أنه من الحل . ^(٤)
(وَأما المأول فما ترجح من المشترك بعض وجوهه بفالسبب ^(٥)

- (١) (الذى) ساقطة من ج ، د .
- (٢) سورة فاطر (٣٥) .
- (٣) سورة البقرة (١٨٧) .
- (٤) إذا أردنا أن نلخص ما ذكره الشارح رحمه الله فى رجحان بعض وجوه
المشترك بالترتيب وبذكر الأمثلة على حسب ذلك الترتيب نقول مستنيرين
بترتيب الشيخ الاتقانى فى التبيين :
اعلم أن رجحان بعض وجوه المشترك بوجه :
الوجه الأول : التأمل فى صيغته ، كقوله عز وعلا : " ثلاثة قـروء "
فتأملنا فى القراء فوجدنا وجوه اشتقاقه دالة على الجمع والانتقال
فحملناها على الحيض ، لأعلى الطهر .
الوجه الثانى : النظر فى سياقه ، مثال ذلك ، وهو أنا نظرنا فى
" الثلاثة " فى قوله تعالى : " ثلاثة قروء " فوجدناها لفظة خاصة
دل على عدد معلوم ، غير محتملة للزيادة ولا للنقصان ، فحملناها على
الحيض ، لا الطهر ، لأننا لو حملناها على الطهر ينتقص عدد الثلاثة
وهو لا يجوز .
الوجه الثالث : النظر فى سياقه كقوله تعالى : " أحلنا دار المقامة
من فضله " وكقوله تعالى : " وأحل لكم ليلة الصيام الرفث " فالأول
من الحلول ، بدليل دار المقامة ، والثانى : من الحل بدليل الرفث .
الوجه الرابع : الاستدلال من غيره ، فكقوله عليه السلام : " طلاق الأمة
شنتان ، وعدتها حيضتان " حيث صرح فى عدة الأمة بلفظ الحيض ، والـرق
أشـره فى التنصيف ، لافى التبديل ، غير أن الحيضة لاتجزأ ، فكمـلـت
فصارت حيضتين . انظر (١٨٨/١ - ١٩٢) .
(٥) فى المتن الموجود بيدنا (والمأول ، بدون "أما") .

.....

(١) الرأي مأخوذ من آل - يؤول : اذا رجع ، وأولته : اذا رجعتة وصرفتة .
لأنك لما تأملت في موضع اللفظ وصرفت اللفظ عما يحتمله من الوجوه الى
شئ معين بنوع رأى فقد أولته اليه ورجع مراد المتكلم عند السامع
الى ماتعين منه بدليل غير مقطوع به .
ثم اعلم أنا لمشكل اذا علم ^(٣) بالرأى يكون مأولا ^(٤) أيضا . فعلم
ان كونه من المشترك ليس بلازم ، فذكره على هذا يكون وفاقا ^(٥) أو أراد به
- والله أعلم - ماترج من المشترك وما في معناه مما يعرف ^(٦) بالرأى
كالمشكل . وفيه احتراز عن المجمل ، فانه لاحظ للرأى فيه ، بل هو موقوف
على بيان المجمل ^(٧) .
^(٨)

(١) انظر ماورد في المأول من التعريف والحكم : أصول البزدوى (٤٣/١) ،
أصول السرخسى (١٢٧/١) ، ميزان الأصول (ص ٣٤٨) ، التوضيح (ص ٥٢) ، المغنى
(ص ١٢٢) ، شرح ابن ملك على المنار (ص ٣٤٦) ، فتح الغفار بشرح المنار
(ص ١١١) ، التحقيق (لوحه ١٢/أ) ، الوافى (١١/ب) ، التبيين (١٨٧/١) .
(٢) انظر : لسان العرب (١٧١/١) ، الصحاح (١٦٢٨/٤) .
(٣) (المشكل اذا علم) ساقطة من ج .
(٤) في ج : متأولا .
(٥) في د : استبدلت (أو) ب (الواو) .
(٦) في ج : عرف .
(٧) قال ابن نجيم - خلافا للنسفى ومن معه - : ليس المراد هنا تعريف
مطلق المأول ، وهو مارفع اجماله بظنى ، بل المأول من المشترك ، لأنه
الذى من أقسام النظم صيغة ولغة ، وبه اندفع ماأورد على التعريف
وهو أولى من تعريف (المشترك) بما فيه خفاء ، و (غالب السرى)
بالدليل الظنى ليشمل ماذكر ، فان فيه خروجا من المبحث .
فتح الغفار (١١١/١) .

(٨) قاله وفاقا للسرخسى وخلافا للسمرقندى رحمهما الله حيث قال
السرخسى : والمأول هو تبين بعض مايحتمل المشترك بغالب السرى
والاجتهاد ، وهو خلاف المجمل ، فالمراد بالمجمل انما يعرف ببيان من
المجمل . انظر أصول السرخسى (١٢٧/١) =

.....

وما قيل : " كل مشترك مجمل وليس كل مجمل مشتركا " لا يستقيم .
اذ المجمل ما لا يدرك الا ببيان من جهة المجمل . والمشارك يحتمل
الادراك بالتأمل في معنى الكلام لغة برجحان بعض الوجوه . فقبل ظهور^(١)
الرجحان يسمى مشتركا .

فان قلت : أليس أنه ذكر في الميزان كذلك ، ولا يظن الخطأ على
صاحبه .

قلت : ما ذكر في الميزان مستقيم بناء على أنه فسر المجمل بشيء^(٢)
آخر . فانه قال في حده : " هو اللفظ الذي يحتاج الى البيان في حق^(٤)
السامع مع كونه معلوما عند المتكلم " .^(٥)
قوله (بغالب الرأي) قيد به ، لأن الخفى والمشكل والمشتبه^(٦)

= بينما قال السمرقندى رحمه الله : المأول هو ماتعين عند السامع
بعض وجوه المشترك بدليل غير مقطوع به ، وكذا المجمل والمشكـ
ل اذا صار المراد بهما معلوما من حيث الظاهر بدليل غير مقطوع به .
ميزان الأصول (ص ٣٤٨) .
وهذا الخلاف ينبعث من كون تفسير المجمل عند السمرقندى يختلف عن
تفسيره عند النسفى كما سيذكره بعد قليل .
ومعظم الشارحين وافقوا صاحب الميزان فى ذلك .
انظر : شرح ابن ملك على المنار (ص ٣٤٦) ، كشف الأسرار (٤٤/١) ،
التحقيق (لوحه ١/١٢) .

- (١) فى ب : وقيل .
- (٢) وقد ذكرته فى قسم الدراسة . انظر ، ص ٧٠ من قسم الدراسة
- (٣) (بناء) ساقطة من ج .
- (٤) فى الأصل : فان المجمل يقال فى حده .
- (٥) ميزان الأصول (ص ٣٥٤ - ٣٥٥) .
- (٦) قال العلامة علاء الدين البخارى وابن ملك : ان هذا القيد ليس
بلازم كقيد المشترك ، لأنه اذا زال الاشكال بدليل فيه شبهة كخبر الواحد
والقياس يسمى مأولا . كشف الأسرار (٤٤/١) ، وانظر التحقيق (لوحه ١/١٢)
شرح ابن ملك على المنار (ص ٣٤٦) .

.....

- (١) إذا لحقها البيان بدليل قطعى سمى مفسرا .
- ونظير المأول مذكرونا فى قوله تعالى : " ثلاثة قروء " ^(٢) فانه مأول عندنا بالحيفى وعند الشافعى / بالأطهار . وكذلك قوله تعالى : " فجـزأه " ^(٣) (٤٨/ب) مثل ماقتل من النعم ^(٤) ، مأول بالمثل صورة عند محمد والشافعى رحمهما الله ^(٥) لأنه قيد المثل بكونه من النعم ، والقيمة لا تكون نعما . وقلنا : المثل المطلق المعهود فى الشرع هو المثل صورة ومعنى ^(٦) ، أو المثل معنى لاصورة كما ^(٧) فى حقوق العباد . فان الله تعالى أوجب المثل فى ضمان العدوان حيث ^(٨) قال : " فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " ^(٩) .
- ثم هناك يفهم منه المثل صورة ومعنى أو معنى لاصورة ، فكذا هنا ^(١٠) ولأنه لاعموم للمشترك .

- (١) فى ج : لحقهما .
- (٢) سورة البقرة (٢٢٧) .
- (٣) سورة المائدة (٩٥) .
- (٤) انظر : روضة الطالبين (١٥٧/٣) ، الهداية مع شرح فتح القدير (٧٣/٣) ، تفسير القرطبي (٣١٠، ٣٠٩/٦) .
- (٥) فى الأصل : بالمثل - بزيادة الباء فى أولها - .
- (٦) ولا يمكن الحمل عليه لخروج مالىسه مثل صورى من تناول النص . كذا فى الهداية مع شرحه العناية . انظر (٧٤/٣) .
- (٧) فى ب : استبدلت (أو) ب (الواو) .
- (٨) انظر : المرجع السابق .
- (٩) سورة البقرة (١٩٤) .
- (١٠) اختلف العلماء فى استعمال المشترك على ثلاثة أقوال :
- الأول : يجوز أن يراد من المشترك جميع معانيه ، سواء كان واردا فى النفي أم فى الاثبات ، ولكن بشرط أن لا يمتنع الجمع بين المعانى . أما إذا امتنع فلا يصح . وإلى هذا ذهب الامام الشافعى ، والقاضى أبوبكر الباقلانى وجماعة من الشافعية . وفريق من مشايخ المعتزلة كالجبائى والقاضى عبد الجبار .
- الثانى : لا يجوز أن يراد من المشترك الواحد من معانيه ، سواء كان واردا فى النفي أم فى الاثبات ، وإلى هذا ذهب معظم الحنفية ، وبعض الشافعية كامام الحرمين وجماعة من المعتزلة ، كآبى هاشم . =

.....

- (١) والمثل معنى يراد فيما لامثل له اجماعا فلم يبق الآخر مرادا لثلا
يلزم تعميم المشترك . ولأن فيما ذهبنا اليه تعميم النص وفيما ذهبتم
تخصيصه ، والأول أولى ، لأن الاعمال فيه أكثر . والأصل في النصوص اعمالها .
قوله : " من النعم " متعلق بالمقتول لبالجزء .
فان قيل : المأول مفعول فعل التأويل ، فانما يتبين (٤) المراد
منه بالرأى والاجتهاد ، فكيف يدخل في أقسام النظم .
(٥)

= الثالث : يجوز أن يراد بالمشارك جميع معانيه في النفي دون الاثبات
وهو مذهب لبعض فقهاء الحنفية .
انظر : كشف الأسرار على أصول البزدوى (٣٩/١) وما بعدها ، تخريج
الفروع على الأصول للزنجاني بتحقيق الدكتور محمد أديب صالح
(ص ٣١٣) ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء
لمصطفى سعيد الخن (ص ٢٣١ - ٢٣٢) .

- (١) في ج : كيلا .
(٢) في ب ، ج ، د : ما - بسقوط "في" في أولها - .
(٣) في ج : استبدلت (من) ب (في) .
(٤) مزيده من الأصل : انه .
(٥) ممن ذهب الى هذا الرأي صدر الشريعة رحمه الله حيث قال : أصحابنا
قسموا اللفظ باعتبار الصيغة واللغة ، أى باعتبار الوضع على الخاص
والعام والمشارك والمأول ، وانا لم أورد المأول في القسمة ، لأنه
ليس باعتبار الوضع ، بل باعتبار رأى المجتهد . انظر : التوضيح
على التنقيح (٦٢/١) .
واليه ذهب علاء الدين البخارى أيضا حيث قال : أما قولهم : المأول
من أقسام النظم بالطريق الذى ذكروا فمشكل ، لأنه ان كان يستقيم
فيما اذا ترجح بعض وجوه المشترك بالرأى فلا يستقيم فيما اذا ظهر
المراد من الخفى أو المشكل بالرأى ، ولا فيما اذا حمل الظاهر
أو النص على بعض احتملاته بدليل ظنى ، لأنها ليست من أقسام الصيغة
واللغة ، الا أن يجعل قوله " من المشترك " قيذا لازما في الحد ، وفيه
تعسف . انظر : كشف الأسرار (٤٤/١) . =

.....

قلنا : بالرأى يتبين أنه المراد من المشترك، ثم بعد مظهر المراد بالرأى يشبث الحكم بنفس الصيغة، كأنه كان في الأول لهذا المعنى مع الاحتمال. والحكم جاز أن يشبث بنفس فيه ضرب احتمال كالعام المخصوص وخبر الواحد . ألا ترى أن النص المجمل إذا لحقه البيان بخبر الواحد يكون ذلك الحكم ثابتا قطعاً، وان كان خبر الواحد لا يوجب العلم قطعاً (١) لما ان بعد البيان يضاف الحكم الى النص المفسر لالى الخبر، فكذلك هاهنا بعد البيان بالرأى يضاف الحكم الى الصيغة لا الى الرأى . (٢)

= ولأن هذا القسم في بيان دلالة اللفظ نفسه على المعنى بالوضع من غير نظر الى أمر آخر، ولهذا انفصل هذا القسم عن الأقسام الأخرى، لأن في تلك الأقسام انضم الى دلالة الصيغة معنى آخر يفصل به كل قسم عن غيره، وإذا كان كذلك لا يستقيم جعل المأول من هذا القسم وان كان الحكم بعد التأويل مضافا الى الصيغة، لأن دلالة الصيغة بواسطة انضمام التأويل اليها، لا بمجرد الصيغة كما لا يستقيم جعل الظاهر والنص والحقيقة والمجاز من هذا القسم وان كان الحكم ثابتا بالنظم لانضمام معنى آخر اليها وهو التركيب والاستعمال في موضوعه أو غير موضوعه . انظر : التحقيق (لوحه ١٢/ب) .

(١) قال علاء الدين البخارى رحمه الله : القول بأن المجمل إذا لحقه البيان بخبر الواحد يكون الثابت به قطعياً فليس كذلك لما ذكر في الميزان أن المجمل إذا لحقه البيان بخبر الواحد فهو مأول . انظر ميزان الأصول (ص ٣٤٨) .

ولأن الكشف التام لا يحصل بالبيان الظنى، فلا تثبت به الفرضية، لأنها لا تثبت الا بما هو قطعى الدلالة والثبوت، فلا تثبت الفرضية بخبر الواحد، وان كان قطعى الدلالة في نفسه، ولا بالعام المخصوص منه وان كان قطعى الثبوت، وأى فرق بين معرفة المراد من المشترك بالرأى الذى هو ظنى وبين معرفة المراد من المجمل بخبر الواحد الذى هو ظنى . اهـ التحقيق (١٢/ب)، (١٣/أ)، كشف الأسرار (١/٤٤-٤٥) .

(٢) (هـ) ساقطة من ب، د .

والقسم الثانى

فى وجوه البيان بذلك النظم

وهو أربعة : الظاهر : وهو مظاهر المراد منه
بنفس الميغنة .

قوله : (والقسم الثانى فى وجوه البيان) (٢) هذا القسم يتعلق (٣)
ببيان المتكلم انه كيف يبين المراد بيانا مقرونا بقصده أو غير مقرون
بقصده على وجه يبقى معه احتمال المجاز والتخصيص / والتأويل ، أو على (١/٤٩)
وجه ينقطع به الاحتمالات .

بيانه : (أنه) إذا قال : رأيت فلانا حين جاءنى القوم . فذكر
مجيء القوم هنا ظاهر ، لأن (٤) سياق الكلام لبيان رؤية فلان للبيان مجيء
القوم . وإذا قال : جاءنى القوم حين رأيت الهلال ، فهو النص . فإذا
زدت فى البيان بأن قلت : " جاءنى القوم أنفسهم كلهم أجمعون " صار
مفسرا . لأن بذكر " النفس " يندفع احتمال المجاز من مجيء الخبر والكتاب (٦)

- (١) أى من أقسام النظم والمعنى .
- (٢) قول المصنف (بذلك النظم) ، قيل : انه اشارة الى الخاص والعام دون المشترك ، لأن البيان لا يحصل بالمشترك ، ولا يظهر المراد به للسامع واليه أشير فى بعض مصنفات الشيخ الامام فخر الاسلام رحمه الله تعالى ، لكن الأضداد المقابلة لهذا القسم لو جعل من أقسام البيان يكون اسم الاشارة راجعا الى الجميع . راجع التحقيق (لوحه ١/١٣) .
- (٣) (يتعلق) ساقطة من ج .
- (٤) ساقطة من الأصل ، ج ، د .
- (٥) فى ج : استبدلت (لأن) ب (الا) .
- (٦) ج ، د : من مجيء الكتاب والخبر .

والظاهر : وهو ماظهر المراد منه بنفس الصيغة .

وبذكر " الكل " ينقطع احتمال التخصيص ، وبقوله : " أجمعون " ينتفى ^(١) احتمال تأويل التفرق ، فصار مفسرا .

ولما كان البيان يحتمل التزايد في نفسه على ما ذكرنا ، ذكره بلفظ الجمع وهو قوله : (في وجوه البيان) .

والبيان عندنا عبارة عن اظهار المراد للمخاطب . وهو قد يكون ^(٢) بالفعل ، وقد يكون بالقول ، وقال أصحاب الشافعي رحمهم الله : هو ظهور ^(٣) المراد والعلم بالأمر الذي حصل له عند الخطاب . وسنقرر الكلام فيه في موضعه - ان شاء الله تعالى - . ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧)

أما الظاهر فمشتق من الظهور وهو الوضوح والانكشاف . ^(٨) ^(٩)

- (١) ج : ينقطع .
- (٢) انظر التعريفات (ص ٤٧) .
- (٣) في ج : بالعقل .
- (٤) في ب ، د : قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل .
- (٥) (رحمهم الله) ساقطة من ب ، ج ، د .
- (٦) انظر : البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب (١٦٠/١) .
- (٧) انظر (ص ٦٤٢) .
- (٨) انظر ماورد في الظاهر وحكمه في أصول السرخسي (١٦٣/١) ، أصول البزدوى (٤٦/١) ، شرح المنار لابن ملك (ص ٣٤٩) ، فتح الغفار بشرح المنار (١١٢/١) ، التقرير والتحبير (١٤٦/١) ، التوضيح (٢٣٦/١) ، مرآة الأصول لمنلا خسرو وعليه حاشية الأزميري (٣٩٧/١) ، المغنسي (ص ١٢٥) ، ميزان الأصول (ص ٣٤٩) ، منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق (ص ٧٠) ، تيسير التحرير (١٣٦/١) ، التبيين (١٩٤/١) ، التحقيق (لوحه ١٣/١) ، الوافي (لوحه ١٢/ب) .
- (٩) وقد نقله الشارح من ميزان الأصول بالنص . انظر (ص ٣٤٩) ، لسان العرب (٢٧٦٧/٤) .

والنص : وهو ما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى فى المتكلم ، نحو قوله تعالى : " فأنكحوا ما طاب لكم من النساء " الآية . فانه ظاهر فى الاطلاق نص فى بيان العسدد لأنه سيق الكلام لأجله .

- (١) وحده : هو اللفظ الذى انكشف معناه اللغوى واتضح للسامع من أهل اللسان بمجرد السماع من غير تأمل .
(٢)
(٣) والنص مافيه زيادة ظهور على الظاهر بأن سيق الكلام لأجله وأريد بالاسماع ذلك خاصا كان أو عاما ، مأخوذ من قولهم : نصت الدابة

- (١) فى ج : وحد .
(٢) هذا التعريف الاصطلاحى أيضا منقول من ميزان الأصول بتصرف يسير وهو عدم نقله قوله (من غير قرينة و) قبل قوله (من غير تأمل) . انظر (ص ٣٤٩) .
هذا وقد اختلف هل يشترط فى الظاهر عدم كونه مسوقا للمعنى السدى يجعل ظاهرا فيه ، وهل يشترط فى النص السوق مع احتمال التأويل والتخصيص ، وفى المفسر عدم احتمالهما مع وجود احتمال النسب ، وفى المحكم عدمه أيضا .
أما المتقدمين فلم يشترطوا تلك الشروط . وعلى هذا تكون الأقسام متداخلة بحسب الوجود ، متميزة بحسب المفهوم واعتبار الحيثية .
وأما المتأخرون فالمشهور بينهم انها أقسام متباينة وأنه تشترط تلك الشروط فى تلك الأقسام .
انظر : مرآة الأصول (٣٩٧/١ - ٣٩٨) ، التحرير مع التيسير (١٣٦/١) ، كشف الأسرار (٤٦/١ - ٤٧) ، التلويح على التوضيح (٢٣٦/١) .
(٣) انظر تعريف النص وحكمه فى المصادر المذكورة فى الظاهر نفسها .
(٤) الظاهر ان هذا التعريف منقول من تعريف الامام اللامشى الذى ذكره عبد العزيز البخارى فى كشف الأسرار حيث قال : النص مافيه زيادة ظهور سيق الكلام لأجله وأريد بالاسماع باقتران صيغة أخرى بصيغة الظاهر . (٤٧/١) .
(٥) قوله (خاصا كان أو عاما) مستفاد من كلام شمس الأئمة حيث قال : زعم بعض الفقهاء ان اسم النص لا يتناول الا الخاص ، وليس كذلك فعرفنا ان النص ما يزداد وضوحا لمعنى من المتكلم ، يظهر ذلك عند المقابلة بالظاهر عاما كان أو خاصا . أصول السرخسى (١٦٤/١) .

.....

إذا حملتها على سير فوق سيرها المعتاد بسبب باشرته .^(١)
 واعلم أنه ليس لهذا النص لفظ يعلم، ولكنه يظهر ويعلم من
 نفس تصرف المتكلم بأن جعله أصلاً وساق الكلام له . وذلك نحو قولــــه
 تعالى : " (و) أحل الله البيع وحرم الربا " .^(٢) فان هذه الآية ظاهرة
 من حيث إنه ظهر بها احلال البيع وتحريم الربا بسماع الصيغة من غير
 قرينة ، نص في التفرقة بين البيع والربا ، لأنه سيق / للتفرقة بينهما^(٣) (٤٩/ب)
 لا لاحلال البيع وتحريم الربا . فان الكفار ادعوا المماثلة بينهما كما
 أخبر الله تعالى عنهم بقوله : " ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثــــل
 الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا " فأنى يتساويان ، اذ الحل مــــح
 الحرمة فدان .^(٤)

قوله تعالى : " وان خفتن ألا تقسطوا في اليتامى " أى لاتعدلــــوا .^(٥)
 أقسط اقساطا اذا عدل . قال الله تعالى : " ان الله يحب المقسطيــــن " .^(٦)

(١) انظر : لسان العرب (٤٤٤١/٦) ، نقل الشارح هذا المعنى اللغوي من
 أصول السرخسي بالنص . انظر (١٦٤/١) .

- (٢) في ج : ان .
- (٣) أى ليس له صيغة في الكلام يدل عليه وضعها .
- (٤) (تعالى) ساقطة من ب .
- (٥) ساقطة من الأصل .
- (٦) سورة البقرة (٢٧٥) .
- (٧) في الأصل : فسمع ، وفى ج : لسمع .
- (٨) د : استبدل (بين) ب (من) .
- (٩) (تعالى) ساقطة من ج .
- (١٠) سورة البقرة (٢٧٥) .
- (١١) ج : استبدل (مع) ب (و) .
- (١٢) ب ، ج : فان .
- (١٣) سورة النساء (٣) .
- (١٤) انظر : لسان العرب (٣٦٢٦/٥) ، مختار الصحاح (ص ٥٣٤) .
- (١٥) سورة المائدة (٤٢) .

.....

وقسط - قسوطا اذا جار . قال الله تعالى : " وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً " . (١) أى ان خفتم (أن لاتعدلوا) (٢) فى اليتامى لقصور شهوتهم (٣) وقللة رغبتهم فيكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى ما أدركن وبلغن . من طابت الرطبة اذا أدركت وينعت . (٤) (٥) (٦)

وقيل : " ما طاب لكم " أى ما أحل لكم من النساء، لأن منهن ما حرم كاللاتى فى آية التحريم . (٧) (٨) (٩) . ()

وقيل : انما ذكر "ما" دون "من" ذهابا الى الصفة . لأن "ما" سؤال

- (١) انظر : لسان العرب (٣٦٢٦/٥)، مختار الصحاح (ص ٥٣٤) .
- (٢) فى الأصل : فاما .
- (٣) سورة الجن (١٥) .
- (٤) ساقطة من الأصل ، ومن ب ، د .
- (٥) قال المفسرون فى قوله تعالى : (ما طاب لكم) ما حل لكم . انظر : تفسير الطبرى (٢٣٦/٤)، زاد المسير (٧/٢)، تفسير البيضاوى (ص ٨٤)، وبه قال النسفى (٢٠٥/١)، ثم قال : وقيل : وان خفتم أن لاتقسطوا فى نكاح اليتامى فانكحوا من البالغات . يقال : طابت التمرة ، أى أدركت . (٢٠٥/١ - ٢٠٦) .
- (٦) ب ، ج ، د : أينعت . ينعت وأينعت بمعنى واحد ، الا أن الرباعى أكثر استعمالا من الثلاثى . انظر : المصباح المنير (٣٦٠/٢) .
- (٧) فى ب ، د : حل - بسقوط الألف فى أولها - .
- (٨) وهى قوله تعالى : " حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وان تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف ان الله كان عفورا رحيماً " . سورة النساء (٢٣) .
- (٩) (أى طالت) زيادة من ب .
- (١٠) فى ب ، ج : ذاهبا . وذلك صحيح اذا جعل فعلا " ذكرر " مجهولا .

.....

عن الصفة كما أن "من" سؤال عن الذات . ولأن الاناث من العقلاء يجزى عن
مجرى غير العقلاء . ومنه قوله تعالى : " أو ماملكت أيما نكم " . وقوله
تعالى : " مثني وثلاث ورباع " على البديل دون الجمع في حالة واحدة
أى فانكحوا مثني و (انكحوا) ثلاث بدل مثني و (انكحوا) رباع بدل ثلاث .
وقيل : " الواو " هنا بمعنى " أو " .

وقوله : (فانه ظاهر في الاطلاق) أى في احلال النكاح . فالحلال
والمباح والمطلق نظائر في الشرع . اذ الحلال : ما أطلق له الفعل
مأخوذ من الحل ، وهو الفتح والاطلاق (و) رفع القيد . ومنه : حل القيد
عن عبده . اذا أطلقه . والاطلاق (عبارة عن) رفع القيد وعن الفتح
(١٢)

(١) انظر : تفسير النسفي (٢٠٥/١) ، وعلل البيضاوى كون الاناث يجزى مجرى
غير العقلاء بنقصان عقليهن . انظر : تفسير البيضاوى (٨٤/١) .

(٢) فى الأصل : و .

(٣) سورة النساء (٣) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) سورة النساء (٣) .

(٦) ، (٧) ساقطة من الأصل .

(٨) هذا معنى قول الأنبارى حيث قال : هذه الواو معناها التفريق

وليست جامعة . انظر : زاد المسير (٨/٢) ، أما النسفى - وهو صاحب

الشرح - فقال فى تفسيره : وجىء بالواو لتدل على تجويز الجمع

بين الفرق ، ولو جىء بأو مكانها لذهب معنى التجويز . انظر (٢٠٦/١) .

وبه قال البيضاوى رحمه الله فى تفسيره . انظر (٨٤/١) .

(٩) (و) ساقطة من ج .

(١٠) انظر : مختار الصحاح (ص ١٥٠) ، لسان العرب (٩٧٦/٢) .

(١١) (عبارة عن) ساقطة من ج .

(١٢) انظر : لسان العرب ، مادة (طلق) (٢٦٩٣/٣) ، مختار الصحاح ، مادة

(طلق) (ص ٣٩٦) .

.....

(١)

أيضا .

وانما قلنا بأنه ظاهر فيه لأن كل عربى يسمع هذه الآية يفهم منه

اباحة النكاح ، لأنه أمر بالنكاح . وأدنى درجات الأمر : ^(٢) الاباحية

ولكن الآية ماسقت لباحة النكاح ، وانما سقت لبيان العدد ، لأن الله

تعالى بدأ بذكر أول العدد بقوله : "مثنى" ثم زاد عليه ما يليه / وهو (١/٥٠)

"ثلاث" ثم ما يليه وهو "رباع" ثم أعقب بيان ما ليس بعدد بعده وعلقه

بخوف ^(٤) الجور والميل بقوله تعالى : " فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة" ^(٥)

ولأن جواز النكاح عرف قبل ورود هذه الآية بنصوص أخر ^(٦) وبفعل الرسول

عليه السلام ، لكن لم يكن العدد مبينا ، فمست الحاجة الى بيان العدد

فكان نزول الآية لذلك . فكان ^(٧) النصرا عدا على الظاهر فى الظهور والجلاء ^(٨)

فكان أولى وأقوى عند تعارضهما .

(٩)

وهذا لأن الكلام اذا سيق للمقصود كان أزيد ظهورا وأبين وضوحا

(١) قال عبدالعزيز البخارى رحمه الله : وفى اختيار لفظ "الاطلاق"

إشارة الى أن الأصل فى النكاح الحظر ، لأن النكاح رق ، وكونها حرة

ينافى ميرورتها مملوكة ، ولأنها مكرمة بالتكريم الإلهى ، كما قال

الله تعالى : " ولقد كرمنا بنى آدم " سورة الاسراء (٧٠) ، وميرورتها

موطوءة مستفرشة ليلاثم التكريم ، إلا أنه أبين للضرورة . انظر

كتاب التحقيق (١٤/ب) ، كشف الأسرار (٤٨/١) .

(٢) انظر : كشف الأسرار (٤٨/١) ، كتاب التحقيق (١٤/ب) ، التبيين (١٩٦/١) .

(٣) (لاباحة) مكررة فى ج .

(٤) فى ج : لخوف .

(٥) سورة النساء (٣) .

(٦) كقوله تعالى : " وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم "

سورة النور (٣٢) ، انظر التبيين (١٩٦/١) .

(٧) فى د : وكان .

(٨) فى ج : الخلاف .

(٩) فى ج : أريد به .

.....

بالنسبة الى ما لم يسق له . وهذا أوضح لمن أنصف ولم يعاند .
 (١) (٢) (ثم) اعلم أنه إنما يترجح النص على الظاهر بقصد المتكلم
 لأن الترجيح إنما يصح بما لا يصلح حجة بنفسه ، وقصد المتكلم ليس بحجة
 بدون التكلم . وكذلك نقول في رجحان المفسر والمحكم ، لأن النص إنما
 يصير مفسرا ومحكما بقوة البيان والترجيح أبدا (٣) إنما يكون بقوة فـ
 الدليل لـ بما هو دليل كما عرف في باب القياس .

فان قيل : لو عكس عاكس وقال بأن هذه الآية نص في بيان اطلاق
 النكاح واباحته ، ظاهر في بيان العدد لم يقدرُوا على الزامه ودفعه .
 قلنا : لو كان الاطلاق مسوقا لاقتصر على قوله : " فانكحوا ما طـ
 لكم من النساء " (٤) اذ المقصود حصل به . فلما لم يقتصر عليه علم أن الثاني
 هو المقصود .

فان قلت : جاز أن يكون المقصود كليهما فيكون نصا فيهما .
 قلنا : لا كذلك ، فان الاباحة عرفت بنصوص آخر ، فيكون حملها على
 ما ذكرت حملا للكلام على الاعادة لـ على الافادة . (٥)

فان قيل : إنما يصح هذا ان لو كان النص لاحقا ، وما هو المبيـ
 للنكاح سابقا .

قلنا : الحال لا تخلوا اما ان كان النص المبيـ للنكاح سابقا (٦)

-
- (١) ساقطة من الأصل ومن ب .
 (٢) (ثم) ساقطة من ب .
 (٣) ب : فالترجيح .
 (٤) سورة النساء (٣) .
 (٥) في ج : الكلام .
 (٦) (لو كان النص لاحقا ، وما هو المبيـ للنكاح سابقا . قلنا : الحال
 لا تخلو اما ان) ساقطة من ج .

المفسر وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال التأويل والتخصيص . نحو قوله تعالى : " فسجد الملائكة كلهم أجمعون " . وحكمه : الإيحاط قطعا بلا احتمال تأويل ولا تخصيص إلا أنه يحتمل النسخ ، فإذا ازداد قوة وأحكم المراد به عن احتمال التبديل سمي محكما .

أو لم يكن . فان كان فظاهر ، / وان لم يكن فكذلك ، لأنه يلزم التكرار (ب/٥٠) بذلك ان لم يلزم بهذا .

فان قلت : ان لم يلزم التكرار من حيث النص يلزم التكرار ^(١) من حيث الظاهر .

قلت : الأول أهم ، لأنه حينئذ يقع التكرار فيما هو المقصود .
^(٢) المفسر مأخوذ من الفسر ، وهو مقلوب من السفر (وهو) ^(٣) الاظهر
 والكشف . يقال : " سمرت المرأة " اذا كشفت النقاب عن وجهها .
 و " أسفر الصبح " اذا أضاء اضاءة تامة لاشبهه فيه . فتكون التفسير مقلوبا ^(٤)
 من التفسير ، كجذب وجذب ^(٥) ^(٦) .

(١) (بذلك ان لم يلزم بهذا . فان قلت : ان لم يلزم التكرار من حيث النص يلزم التكرار) ساقطة من ج .

(٢) انظر ماورد في المفسر والمحكم وحكمهما في : أصول السرخسي (١٦٥/١) أصول البزدوى (٤٩/١ - ٥١) ، ميزان الأصول (ص ٣٥١ - ٣٥٢) ، المغنى (ص ١٢٥ - ١٢٦) ، شرح المنار لابن ملك (ص ٣٥٣) ، منافع الدقائق (ص ٧٢) ، مرآة الأصول مع حاشية الازميرى (٤٠٢/١) ، التوضيح والتلويح (٢٣٧/١ - ٢٣٨) ، التحرير مع التيسير (١٣٧/١) ، التحقيق (لوحة ١٤ / ب) التبيين (١٩٨/١) ، التقويم (لوحة ٦١ / ب) ، الوافي (لوحة ١٣ / أ) .

(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وقد أكملناها من ميزان الأصول لأن المعنى اللغوي منقول منه نصا .

(٤) قد نقل الشارح من قوله (المسفر مأخوذ) الى قوله (اضاءة تامة) من الميزان بالنص . انظر (ص ٣٥١) .

(٥) قال الجوهرى فى الصحاح : أظنه مولدا . (٧٨١/٢) ، وسكت عنه صاحب القاموس . انظر : ترتيب القاموس للأستاذ أحمد الطاهر السراى (٤٩٠/٣) .

(٦) قال الجوهرى بقلبه (٥٦١/٢) ، وصاحب القاموس قال : وليس مقلوبة ، بل لغة صحيحة ، وهو الجوهرى وغيره (٤٣٦/١) .

.....

(١) وطمس وطمس . وذلك نحو قوله تعالى : " فسجد الملائكة كلهم أجمعون " (٢) .
فان الملائكة جمع عام يحتمل التخصيص كما يقال : " جاءني بنو النضير " وان كان الجائي أكثرهم ، فانسد باب التخصيص بذكر " الكل " ، و(٣) (بعد) ذكر الكل احتمل تأويل التفريق فقطعه بقوله : " أجمعون " . فصار مفسرا .
وفي قوله : (على وجه لا يبقى فيه احتمال التأويل ، والتخصيص) (٤)
إشارة الى أن النص يحتملها . ولما كان (النص) (٥) يحتملها فلأن (٦) يحتملها الظاهر أولى . لكن هذا الاحتمال لم ينشأ عن دليل فلا يقدح في إفادة العلم القطعي وحكمه أى حكم المفسر ، إلا أنه يحتمل النسخ من حيث أنه مفسر وان كان هذا النص وهو قوله تعالى : " فسجد الملائكة كلهم أجمعون " (٧) لا يحتمل النسخ لانعدام قبوله النسخ باعتبار أنه اخبار عن أمر كائن . والنسخ في الاخبار لا يكون ، لأنه يصير بمعنى البداء وظهور الغلط بخلاف النسخ في الأحكام الشرعية ، لأنه بيان انتهاء الحكم ، لا باعتبار أنه مفسر (٩) فاندفع الاشكال .

(١) انظر : لسان العرب (٢٦٧٢/٤) .

(٢) سورة الحجر (٣٠) .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) في ب ، ج : احتمال التخصيص والتأويل .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) في الأصل ، د : فكان .

(٧) سورة الحجر (٣٠) .

(٨) في ب ، د : لأن عدم .

(٩) قال بعضهم : مازال الاشكال موجودا ، لأن اختلاف الحيثية لا يفيد هنا اذ قيد الحيثية انما يعتبر في الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبارات فلا يمكن أن يقال : ان هذه الآية تحتمل النسخ من حيث كونها مفسرة لما يلزم من المحذور . ولهذا أورد بعضهم - كمدر الشريعة - في التوضيح (٢٣٨/١) - في نظيره قوله تعالى : " فاقتلوا المشركين كافة " سورة التوبة (٣٦) فان قوله " كافة " سد باب التخصيص ، لكنه يحتمل النسخ لكونه حكما شرعيا . =

.....

والمحكم فى اللغة اسم للشئ المتقن ، مأخوذ من احكام البناء .
يقال : " بناء محكم " أى متقن ، ولأوهاء فيه ولاخلل .^(١)

وحده فى عرف أهل الأصول : " ما أحكم المراد به قطعاً بحيث لا يَحْتَمِلُ
التبدل والانتساح / أصلاً كالنصوص الدالة على اثبات ذات البارى (جـ) (١/٥١)
جلاله (٥) وصفاته نحو سورة الاخلاص وآية الكرسي وآخر سورة الحشر ، وقولـه
(٦) (٧) (٨) " ان الله لا يظلم الناس شيئاً ، ان الله على كل شئ قدير ، ان الله
(٩) (١٠) بكل شئ عليم " .^(١١)

= واعترض أيضا على هذا المثال لأنه يدخل فى تعريف المحكم ، لأنه يصدق
عليه ، انه لا يقبل النسخ .

انظر : شرح ابن ملك على المنار ومعه حاشية الرهاوى على ابن ملك
وحاشية عزمى زاده (ص ٣٥٥) .

(١) انظر : لسان العرب (٢/٩٥٣) ، وقد نقل الشارح المعنى اللغوى بالنص
والمعنى الاصطلاحي بتصرف يسير من ميزان الأصول (١/٣٥٢ - ٣٥٣) .

(٢) فى ج : الانفساح . قال عبدالعزيز البخارى : كونه غير قابـل
لـلنسخ لىسمى محكما وهو قول عامة الأصوليين من أصحابنا ومنهم من
لم يشترط ذلك وقال : هو ما لا يَحْتَمِلُ الا وجهها واحدا . انظر : كشف
الأسرار على البزدوى (١/٥١) .

(٣) هذا أحد نوعي المحكم على ما ذكر فى الميزان ، والنوع الثانى هو
الدلائل السمعية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لأنها تحتمل
الانتساح فى زمنه مع كونها محكمة . (ص ٣٥٣) . ويسمونه محكمـاً
لغيره كما يسمون النوع الأول محكما لعينه . انظر : كشف الأسرار
على البزدوى (١/٥١) .

(٤) فى د : كالمنصوص .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) سورة البقرة (٢٥٥) .

(٧) سورة الحشر (٢٢، ٢٣، ٢٤) .

(٨) (تعالى) ساقطة من ب .

(٩) سورة يونس (٤٤) .

(١٠) سورة البقرة (٢٠) .

(١١) سورة الأنفال (٧٥) .

.....

(١) (٢)
وهذا لأنه علم بالعقل ان العلم من صفات الباري ، ولا بد من اثباته
له ضرورة افتقار المحدثات اليه لما عرف . واذا ثبت أنه صفة له لا بد
وأن يكون أزليا وقديما (اذ لا يعرض عليه عارض ولا يحدث له حادث ، فـإذا
كان أزليا وقديما) لا يزول البتة ، اذ القديم ينافي العدم ، اذ لقدمه
يستغنى بوجوده عن غيره ، ولا كذلك المحدثات ، اذ وجودها من غيرها ، فيعرض
عليه العدم . وفي هذا باب كبير وعلمنا هذا فرع لهذا العلم ، فلانطيل
الكلام فيه .
ثم اعلم أن النسخ اذهب الأول أصلا من غير بدل ، والتبديل اذهب
الأول ببذل .

- (١) في ج : هذا الا له .
- (٢) في ب : عرف .
- (٣) (له) ساقطة من د .
- (٤) ساقطة من الأصل .
- (٥) في الأصل : تقدمه .
- (٦) أي علم أصول الفقه .
- (٧) أي علم التوحيد .
- (٨) قال صاحب مرآة الأصول : (المحكم اما لعينه ان انقطع احتمـال
النسخ بما يدل على الدوام والتأيد) كقوله تعالى : " ولا أن تنكحوا
من بعده أزواجه أبدا " سورة الأحزاب (٥٣) ، وقوله عليه السلام :
" الجهاد ما مضى الى يوم القيامة " (أو بحسب محل الكلام بأن يكون معنى
الكلام في نفسه مما لا يحتمل التبديل عقلا) ، كآليات الدالة على
صفات الصانع تعالى ، ومنه الأخبار المحضة الصادرة من الشارع .
واما لغيره ان انقطع احتمال النسخ بمضي زمان الوحي ، فعلى هذا كل
من الظاهر والنص والمفسر محكم بعد الرسول عليه السلام . — مرآة
الأصول على مرقاة الوصول مع حاشية الازميري (٤٠٣/١ - ٤٠٤) .
- (٩) واما ههنا فهما مترادفان . كذا في كشف الأسرار على البـزـدوي
(٥١/١) .

وانما يظهر التفاوت فى موجب هذه الاسامى عنـــــــــــــــــد
التعارض . فاما الكل فيوجب ما انتظمه يقينا .

قوله : (وانما يظهر التفاوت الى آخره) أى التفاوت الذى ذكرنا
بين هذه الاسامى انما يظهر أثره (عند التعارض) حتى يميز الأدنى متروكا
بالأعلى ويترجح الأقوى على الأضعف .

فان النص يترجح على الظاهر ، والمفسر عليهما ، والمحكم على الكل .
(فاما الكل) أى كل واحد من هذه الأربعة (فيوجب) ثبوت ما انتظمه
يقينا) حتى يصح اثبات الحدود والعقوبات بالظاهر كما يصح بالنص والمفسر

(١) قال عبدالعزيز البخارى فى كتاب التحقيق : تسمية تقابل هـــــــــذه
الأقسام تعارضا تسامح فى العبارة ، لأن شرط حقيقة التعارض تساوى
الحجتين المتقابلتين فى القوة ، ولم يوجد لما ذكر فى المنتخب
وغيره من أن النص أقوى من الظاهر ، والمفسر أقوى من النص ، والمحكم
أقوى من الكل . . . لكن تصور بصورة التعارض من حيث النفي والاثبات
سمى به .

انظر لوحة (١٥/أ) . وقال الازميرى : التساوى رتبة معتبر ههنا
وعدم التساوى من حيث الدنو والعلو لا يضر . انظر : حاشية
الازميرى (٤٠٤/١) ، شرح ابن ملك (ص ٣٥٧) ، حاشية الرهاوى (ص ٣٥٧) .

(٢) فى جميع النسخ : اما (بسقوط الفاء) .
(٣) قال صاحب التبيين : حرف التعريف فيه ، أى فى "الكل" للعهد (٢٠٣/١) .
(٤) فى جميع النسخ : يوجب (بسقوط الفاء) .
(٥) قال العلامة عبدالعزيز البخارى فى التحقيق وفى كشف الأسرار :

هذا فى المفسر والمحكم بلا خلاف ، فاما الظاهر والنص على التفسير
الذى ذكر فهو مذهب العراقيين من مشائخنا كأبى الحسن الكرخـــــــــى
وأبى بكر الجصاص ، واليه ذهب القاضى الامام أبو زيد وعامــــــــــــــــة
المتأخرين .

وقال بعض مشائخنا منهم الشيخ أبو منصور الماتريدى ومن تابعـــــــــه
حكم الظاهر وجوب العمل بما وضع له اللفظ ظاهرا لا قطعا ، ووجـــــــــوب
اعتقاد حقيقة ما أراد الله تعالى منه وكذلك حكم النص .
وبه قال أصحاب الحديث وأكثر أصحاب الشافعى ، وبعض المعتزلة .
وحجتهم فى ذلك : ان ما دخل تحت الاحتمال وان كان بعيدا لا يوجب
العلم ، بل يوجب العمل ، كخبر الواحد ، والقياس ، وكل عام يحتمـــــــــل
الخصوص ، وكل حقيقة يحتمل المجاز ، فلا يثبت القطع مع الاحتمــــــــــــــــال =

.....

والمحكم . والتساوى^(١) فى هذا الوصف لا يمنع التفاوت فى وصف آخر^(٢) .
 مثال تعارض الظاهر مع النص قوله تعالى : " والوالدان يرضعان أولادهن حولين كاملين"^(٣) مع قوله تعالى : " وحمله وفصاله ثلاثون شهرا"^(٤)
 فقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : ان الآية الأولى نص فى أن مدة الرضاع^(٦) مقدر بحولين ، والآية الثانية ظاهرة فى أن مدة الرضاع^(٧) ثلاثون شهرا ، لأنها سقت لبيان مدة الوالدة على الولد / بدلالة سياق الآية (٥١/ب) وهو قوله تعالى : " ووصينا الانسان بوالديه احسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها"^(٨) ، فتكون الأولى راجعة على الثانية^(٩) .

= بخلاف المحكم والمفسر لانقطاع الاحتمال عن المحكم بالكلية، وعمن المفسر بعد وفاة النبي عليه السلام .
 وحجة الأولين : انه لاعبرة لاحتمال اذا لم يدل عليه قرينة، لأنه الناشئ عن ارادة المتكلم - وهى أمر باطن - لا يوقف عليه ، والأحكام لا تتعلق بالمعاني الباطنة لخروجها عن -الوسع، كرخى المسافر لاتتعلق بحقيقة المشقة، والنسب بالاعلاق ، والتكليف باعتدال العقل لكونها أموراً باطنة، بل بالسفر الذى هو سبب المشقة، والفراش الذى هو دليل الاعلاق ، والاحتلام الذى هو دليل اعتدال العقل . اهـ
 التحقيق لوحة (١٥/ب)، كشف الأسرار (٤٨/١) .

- (١) فى ب : فالتساوى .
- (٢) فى ج : وصفه .
- (٣) (كاملين) ساقطة من ج ، د .
- (٤) سورة البقرة (٢٣٣) .
- (٥) سورة الأحقاف (١٥) .
- (٦) بفتح الراء . انظر : مختار الصحاح (ص ٢٤٥) .
- (٧) (مقدر بحولين ، والآية الثانية ظاهرة فى أن مدة الرضاع) ساقطة من ج .
- (٨) سورة الأحقاف (١٥) .
- (٩) فى د : الثانى - بسقوط تاء التأنيث فى آخرها - .

.....

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : ^(١) النص المقيّد "بحولين" ^(٢) محمول على استحقاق الأجرة . فانهم أجمعوا ^(٣) (على) أن الرجل اذا طلق امرأته وطلبت المرأة أجرة الرضاع بعد حولين وأبى الزوج الاعطاء فانه لايجب على ذلك ، ولو وقع ذلك فى حولين فانه يجبر على الاعطاء ، الا انهم ^(٤) اعتبروا الحولين فى حق جميع الأحكام .

ومثال تعارض النص مع المفسر قوله عليه السلام : " المستحاضة تتوضأ لكل صلاة " ^(٥) مع قوله عليه السلام : " المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة " ^(٦) . فان الأول يحتمل التأويل ، لأن اللام تستعار للوقت . يقال : أتيتك

- (١) فى ب : رحمه الله .
- (٢) النص المقيّد هو قوله تعالى : " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين " . سورة البقرة (٢٣٣) .
- (٣) ساقطة من الأصل ومن ب .
- (٤) انظر : أحكام القرآن لأبى بكر الجصاص ، مصورة عن الطبعة الأولى (٤٠٩/١) ، تفسير القرطبي (١٦١/٣ - ١٦٢) .
- (٥) رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها . لفظه : " جاءت فاطمة بنت أبى حبيش الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فذكر خبرها ^(٧) وقال : ثم اغتسلى ، ثم توضئ لكل صلاة وصلى " . انظر : كتاب الطهارة (٧١/١) .
- ورواه الترمذى عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده بلفظ " المستحاضة تدع الصلاة أيام اقراءها التى كانت تحيض فيها ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلى " . انظر : أبواب الطهارة ، باب ما جاء ان المستحاضة تتوضأ لكل صلاة (١٩٩/١) ، نصب الراية (٢٠٢/١) .
- (٦) قال الزيلعى فى نصب الراية : غريب جدا . انظر (٢٠٤/١) - وقال العينى فى البناية : قال بعضهم : هذا غريب . يعنى يلفظ " لوقت كل صلاة " . قلت : ليس كذلك . بل روى هذا الحديث بهذه اللفظة فى بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبى حبيش : " وتوضئ لوقت كل صلاة " اهـ . انظر : (٦٧٧/١) ، المغنى لابن قدامة (٣٥٥/١) ، المبسوط (٨٤/١) ، جامع مسانيد الامام أبى حنيفة (٢٦٨/١) ، شرح فتح القدير (١٧٩/١) .
- (٧) ب : استبدل (لأن) ب (اذ) .
- (٨) ب : تستعمل .

ولهذه الأسماء أزداد تقابلها .

(١) لصلاة الظهر، أى لوقتتها، فحملنا النص على المفسر، وعلى هذا فس البواقى ومثاله فيمن تزوج امرأة الى شهر، فانه يكون ذلك متعة لانكاحا، لأن قوله أزوجك، نص للنكاح، ولكن احتمال المتعة فيه قائم، وقوله : الى شهر مفسر في المتعة ليس فيه احتمال النكاح، اذ النكاح لا يَحْتَمِل التوقيـت بحال . فاذا اجتمع في الكلام رجحنا المفسر وحملنا النص على ذلك المفسر، فكان متعة لانكاحا .^(٢)

قوله : (ولهذه الأسماء أزداد تقابلها) المقابلة جنس تحتـــــــــــــــــه^(٤)

(١) فى ب، ج، د : الباقي .

(٢) فى الأصل : المدة .

(٣) وذكر الاتقانى نظير التعارضيين المفسر والمحكم حيث قال : قوله تعالى : "أقيموا الصلاة" . سورة الأنعام (٧٢) . هذا ظاهر بالنظر الى فهم العارف باللسان من غير تأمل، نص من حيث ان الغرض من سوق الكلام ايجاب الصلاة، مفسر من حيث ان الصلاة كانت مجملة فسرهما النبى صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله .

ثم هى كان يَحْتَمِل أن لا يتكرر وجوبها لما ان الأمر لا يقتضى التكرار. وقوله تعالى : " ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا " سورة النساء (٣) ، أى فرضا مؤقتا يقتضى التكرار، وهذه الآية محكمة فى التوقيت، ترجمت على تلك، ثم وجه رجحان البعض على البعض زيادة وصف وجد فى الراجح دون المرجوح، وهو ظاهر .

التبيين (٢٠٢/١ - ٢٠٣) .

(٤) الجنس هو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ماهو من حيث هو كذلك . (فالكللى) جنس، وقوله (مختلفين بالحقيقة) يخرج النوع والخاصة والفصل القريب . وقوله (فى جواب ماهو) يخرج الفصل البعيد، والعرض العام .

وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية، وعن بعض ما يشاركها فى ذلك الجنس، وهو الجواب عنها، وعن كل ما يشاركها فيه، كالحىوان بالنسبة الى الانسان .

وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر، كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان .

التعريفات (ص ٧٨) .

.....

أنواع أربعة : المتناقضان ، والمتضادان ، والمتضايقان ، والملئكة والعدم .
 (١) (٢) (٣) (٤)
 فالضدان صفتان وجوديتان يتعاقبان على موضع (٥) (٦) ويستحيل اجتماعهما .
 (٧)
 وذكر الشيخ الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي (٨)

- (١) في ب : المتناقضان .
 (٢) في ب : المتضادان .
 (٣) كالأبوة والبنوة ، قد يجتمعان في موضع واحد ، كزيد مثلا ، لكن لا من جهة واحدة ، بل من جهتين ، فان أبوته بالقياس الى ابنه وبنوته بالقياس الى أبيه .
 التعريفات (ص ١٩٨) .
 (٤) أمران أحدهما وجودي ، والآخر عدمي ، ذلك الوجودي لامطلقا ، بل من موضوع قابل له كالبصر والعمى ، والعلم والجهل ، فان العمى عدم البصر عما من شأنه البصر ، والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم .
 المصدر نفسه .
 (٥) في ب ، د : موضوع .
 (٦) ساقطة من الأصل .
 (٧) انظر التعريفات (ص ١٣٧) . والفرق بين الضدين والنقيضين : أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود ، والضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد والبياض . وقد يطلق على كل واحد من هذه المتقابلات اسم الضد في اصطلاح الفقهاء ، كأنهم ازدادوا بالضد ما يقابل الشيء ، ولا يجتمع معه في محل واحد لجهة واحدة .
 التحقيق ، لوحة (١/١٦) .
 (٨) هو محمد بن محمد بن محمود ، كنيته : أبو منصور الماتريدي ، نسبة الى ماتريد ، بفتح الميم وضم التاء المثناة وكسر الراء وسكون الباء التحتية في آخره دال مهملة ، محلة بسمرقند . كان رحمه الله من أئمة المتكلمين ، وعرف بامام الهدى ، وكان له رأى وسط بين المعتزلة والأشعرية في القول بحسن الأفعال وقبحها .
 له من المصنفات : مأخذ الشرائع في الأصول ، وفي الكلام : كتاب التوحيد ، وكتاب المقالات ، وكتاب بيان أوهام المعتزلة ، وكتاب الرد على القرامطة . وفي التفسير : كتاب تأويلات القرآن ، وهو كتاب لا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في ذلك الفن . توفي بسمرقند سنة ٣٣٣هـ . انظر : الجواهر المضية (٢/١٣٠) ، الفوائد البهية (ص ١٩٥) ، الفتح المبين (١/١٨٢) .

.....

- (١) قول الناس في ماهية الضد (فقال) قال قوم : هو () نهاية
 (٢) (رحمه الله) وقال قوم : الضد ما يناقضه ، والحق ما ذكرناه بدأ .
 (٣) ثم ذكر الأضداد في هذا القسم / ولم يذكر في القسم الأول لمـــــــــــــــــا (٤)
 (٥) ان الخاص ضد العام ، وكذا المأول ضد المشترك ، وليس النفي ضد الظاهر (٦)
 وكذا المحكم مع المفسر ، لأن في الكل معنى الظهور . والظهور لا يضاد
 (٧) الظهور . فاستدعى ذكر الأضداد بأنفسها في قسم آخر ، لأن بعضها تنبيهـــــــــــــــــن
 (٨) الأشياء ، وكذلك المجاز ضد الحقيقة والكناية ضد الصريح ، إلا أن التنافر
 (٩) والاختلاف على وجهين :
 (١٠) أحدهما : ان لا يكون بينهما غاية العناد والبعد ، كالخاص مــــــــــــــــع
 العام . فان الخاص داخل في العام لكن التباين بينهما ثابت من حيث
 ان الخاص لا يتناول الا الواحد بذاته ومعناه . والعام ما يتناول جميع
 المسميات .
 (١١) وكذا المشترك مع المأول ، فان المشترك ما يتناول معنى واحدا

- (١) ساقطة من الأصل .
 (٢) ساقطة من الأصل ومن ب .
 (٣) (في) مزيده من ب .
 (٤) (القسم) ساقطة من ب .
 (٥) في ج : ما - بسقوط اللام في أولها - .
 (٦) د : المملوك .
 (٧) ج ، د : للظاهر .
 (٨) ب : وكذا .
 (٩) ب ، ج : نوعين .
 (١٠) في الأصل : غاية العناد والعناد .
 (١١) في ب ، ج : كذلك .

فقد الظاهر الخفى ، وهو ماخفى المراد منه بعارض غير الصيغة لا ينال الا بالطلب ، كآية السرقة ، فانها خفية فى الطرار والنباش لاختصاصهما باسم آخر يعرفان به .
وحكمه : النظر فيه ليعلم ان اختفائه لمزية أو نقصان فيظهر المراد .

من المعانى المختلفة أو اسما من الأسماء . (١) والمأول وهو ما ترجح (٢)
بعض وجوه المشترك بغالب الرأى ، فترى بينهما اتحادا من وجه واختلافا
من وجه آخر .

والثانى : أن يكون الاختلاف بينهما من جميع الوجوه ، كالظاهر مع الخفى ، والنص مع المشكل والمفسر مع المجمل ، والمحكم مع المتشابه . (٣)
قوله (بعارض غير الصيغة) انما ذكر هذا تحقيقا للمقابلة . فان الظاهر ظهوره من حيث الصيغة فحسب ، فضده الخفاء الوارد من غير الصيغة
اذ لو كان الخفاء الوارد من حيث الصيغة (٤) لكان الخفاء والغموض أكثر

-
- (١) كذا فى جميع النسخ ، وهو خلاف ما سبق من تعريف المشترك حيث قال :
وأما المشترك فما يشترك جمعا من الأسماء أو المعانى من غير
انتظام بل على احتمال ان يكون كل واحد هو المراد به على
الانفراد . انظر ، ص ٥١ من قسم التحقيق
(٢) فان المشترك ما يتناول معنى واحدا من المعانى المختلفة أو اسما
من الأسماء والمأول ، وهو ساقطة من د .
(٣) قال عبدالعزيز البخارى : هذا القسم داخل فى القسم الثانى ، لأن بيان
المتكلم قد يكون ظاهر المراد للسامع وقد لا يكون ، فكان هذا تقسيما
للنظم باعتبار ظهور المراد للسامع وخفائه عليه . فما يتعلق
بالظهور أربعة أوجه ، وما يتعلق بالخفاء أربعة أوجه .
فعلى هذا كان الأولى أن يقال : والقسم الثانى فى وجوه البينان
بذلك النظم ، وهى ثمانية ، والا لزم أن يكون القسم المقابل قسما
آخر خارجا عن هذا القسم ، وحينئذ يلزم أن يكون أقسام النظم
والمعنى خمسة ، وقد ذكرها أربعة . اهـ التحقيق ، لوحة (١/١٦) .
(٤) اذ لو كان الخفاء الوارد من حيث الصيغة ساقط من د .

.....

قلنا : المصنف رضى الله عنه اتبع التقويم وأصول الفقه لفخـر
الاسلام على البزدوى وكان المذكور في هذين الكتابين أصح ، اذ الظهور^(٤)
^(١)
^(٢)

= وكذا الكلام الذى ظهر معناه من كل وجه يضاد الكلام الذى خفى
معناه من كل وجه ، وان كان الخفاء والظهور في محلين كالمفسر مع
المجمل ، والمحكم مع المتشابه ، ولم يمنع من التضاد اختلاف المحلل
فكذا اختلاف الجهة . لوحة (١٦ / أ - ب) .

(١) (رضى الله عنه) ساقط من د . وفى ب : رحمه الله .
(٢) انظر : التقويم ، لوحة (٦١ / ب) ، فقال فيه : اسم لما خفى معناه
بعارض دليل غير اللفظ في نفسه ، فبعد عن الوهم بذلك العارض حتى
لم يوجد الا بطلب .

(٣) هو على بن محمد بن الحسين ، الفقيه الحنفى ، الأصولى . يكنى
بأبى الحسن ، ويكنى أيضا بأبى العسر ، لعسر تأليفه ، ويلقب بفخـر
الاسلام .

وبزده - بفتح الباء ثم زاي ساكنة ، وفتح الدال المهملة - وهى
قلعة حصينة على بعد ستة فراسخ من نصف .
وقد ألف رحمه الله كنز الوصول الى معرفة الأصول ، وشرح الجامع
الصغير والكبير . وله تفسير للقرآن يبلغ عدد أجزائه مائة
وعشرين .

وقد كان لأصوله أهمية عظيمة ، دعت العلماء الى الاعتناء بشرحه
أهم شروحها : شرح عبدالعزيز البخارى المسمى بكشف الأسرار .
توفى رحمه الله سنة ٤٨٢ هـ .

انظر : معجم البلدان (٥٤ / ٢) ، الفوائد البهية (ص ١٢٤) ، الفتـ
المبين (٢٦٣ / ١) .

(٤) عرف فخر الاسلام البزدوى الخفى بأنه اسم لكل ما اشتبه معناه وخفى
مراده بعارض غير الصيغة .

وعرفه شمس الأئمة السرخسى بأنه اسم لما اشتبه معناه وخفى المراد
منه بعارض فى الصيغة يمنع نيل المراد بها الا بالطلب .

وقال شارح أصول البزدوى : ذكر شمس الأئمة : " بعارض فى الصيغة " .
مكان قول المصنف " بعارض غير الصيغة " وعنى به أن الخفاء فى الصيغة
- وهو السارق مثلا - بالعارض (٠٠٠) لأن يكون أصله خفيا ، فيكون
موافقا لما ذكره الشيخ - أى البزدوى - رحمهما الله . =

.....

في الظاهر لما كان من نفس الكلمة لغة فالخفاء الذي هو ^(١) غده ^(٢) ينبغي أن يكون من غير اللفظ ليكون ^(٣) الخفاء على قدر الظهور، والا يزيد الخفاء على الظهور أو الظهور على الخفاء، وانه ممتنع في باب المضادة ولأن اللفظ الواحد قد يكون ظاهرا باعتبار معنى وخفيا باعتبار معنى آخر، كآية السرقة ظاهرة فيمن أخذ مال الغير على سبيل الخفية ^(٤) والاستسار على وجه يسارق عين الحافظ، خفية في حق النباش والطار ^(٥).

وكذلك اسم الزانى ظاهر فيمن أتى أجنبية في الموضع المعتاد وخفى في حق من عمل عمل قوم لوط . وإذا كان كذلك فلو كان الظهور والخفاء بحسب الذات لاجتمع الظهور والخفاء في محل واحد في وقت واحد وانه ممتنع بمرة ^(٦) . فلاجرم يكون الخفاء في غير الصيغة حتى يستقيم . ألا ترى أن الانجلاء في النص لما كان من غيره، بأن سيق الكلام لأجله، كاستتار الاستتار في غده، وهو المشكل من نفس الكلمة بأن دخل في أشكاله وأمثاله . ولما كان الانكشاف في المفسر من غير النص بأن ورد نص آخر فكشف المراد حتى لم يبق الخفاء والاستتار، كان الخفاء والاستتار في المجمل الذي هو ^(٧) ^(٨) ^(٩)

= وقيل : المراد من الصيغة في كلام المصنف نظم الآية، والمراد منها في كلام شمس الأئمة صيغة الطرار والنباش مثلا، ولاختلاف إذا بين كلاميهما . اهـ . أصول البزدوى مع كشف الأسرار (١/٥٢٠٥١)، أصول السرخسى (١/١٦٧) .

(١) (هو) ساقطة من ب .
(٢) في ب، ج : استبدل (فالخفاء الذي هو غده) ب (فالذى هو غده وهو الخفاء) .

(٣) ب : لكون .
(٤) وهي قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " . المائدة (٣٨) .

(٥) انظر معنى النباش، ومعنى الطرار في ص ٨٧ و ٩١ من هذا الكتاب .

(٦) في ب : مرة - بسقوط الباء في أولها - .

(٧) (حتى) ساقطة من ج .

(٨)، (٩) في ج : الاستار .

.....

ضده فى نفس الكلمة . كقوله تعالى : ^(١) "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" ^(٢)
 "وحرّم الربا" ^(٣) حتى احتيج فى فسر المجلد الى المجلد ^(٤) .
 ولما كان الانبرام فى نفس المحكم حتى كان مأمون ^(٥) النسخ كان ضده
 وهو المتشابه ^(٦) مايؤنس الوقوف عليها / فى الدنيا حيث خالف موجب (١/٥٣)
 النص موجب العقل قطعا، فتشابه المراد بحكم المعارضة .
 وأما قوله "التضاد انما يكون عند اتحاد الجهة لا عند اختلافها" .
 قلنا : الظاهر والخفى من الأسماء الاضافية كالأب والابن والقليل
 والكثير، وما هذا شأنه يستحيل فيه اتحاد الجهة ، بل الاختلاف فيها
 لازم ، اذ يستحيل ^(٧) أن يكون الشخص أب بالجهة ^(٨) التى كان بها ابنا
 أو ابنا بالجهة التى كان بها أب .
 قوله : (فانها خفية فى حق الطرار والنباش لاختصاصهما باسم
 آخر يعرفان به) يعنى أن اختصاصهما باسم آخر يدل على تغيير فى فعلهما
 أما من حيث الزيادة أو من حيث النقصان بالنسبة الى فعل السارق ^(٩) . وهذا
 لأن تغاير الأسماء يدل على تغاير المسميات ، لأن الأسماء وضعت دليلة على
 المسميات .

-
- (١) (الواو) ساقطة من جميع النسخ .
 (٢) سورة البقرة (٤٣) .
 (٣) سورة البقرة (٢٧٥) .
 (٤) الفسر : البيان ، وبابه ضرب ، والتفسير مثله . مختار الصحاح (ص ٥٠٣) .
 (٥) د : مأمور .
 (٦) انظر معنى المتشابه (ص ، ١٠٦) من هذا الكتاب
 (٧) يستحيل فيه اتحاد الجهة ، بل الاختلاف فيها لازم ، اذ ساقطة من ج ، د .
 (٨) (بل الاختلاف فيها لازم ، اذ يستحيل) ساقطة من د .
 (٩) كذا فى أصول السرخسى (١/١٦٧) ، أصول البزدوى (١/٥٢) ، المغنى فى
 أصول الفقه (ص ١٢٨) .

.....

والأصل ، ان كل اسم له مسمى على حدة ، وكل مسمى له اسم على حدة
فاختفيا بواسطة تغيير الاسم فيدرك بنفس الطلب انه داخل تحت آيسـة
السـرة (٢) أم لا . فان كان الاختصاص باسم آخر لزيادة كما في الطـرار
يدخل ، وان كان لنقصان كما في النبـاش لايدخل .

بيانه : أن السـرة أخذ المال على وجه المسارقة عن عين الحافظ
الذى قصد حفظه ، لكنه انقطع حفظه بعارض نوم أو غفلة ، والنبـاش هو
الآخذ (٤) الذى يسارق عين من لعله يهجم عليه وهو لذلك غير حافظ ولا قاصد
وهذه آية ظاهرة على قصور فى فعله ، وكذلك معنى هذا الاسم يدل على
خطر المأخوذ ، لأنه مشتق من السـرة وهى القطعة من الحرير . قال النبى
صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها :
(١١) (١٢)

(١) قال ابن أمير الحاج فى التقرير والتحبير على التحرير : معنى
الطلب هو النظر أولا فى معانى اللفظ وضبطها . اهـ . (١٥٩/١) .
وقال التفتازانى : هو الفكر القليل لنيل المراد والاطلاع على
أن خفاءه لمزية أو نقصان . اهـ . التلويح على التوضيح (٢٤٢/١) .

(٢) سورة المائدة (٣٨) .

(٣) انظر : التعريفات (ص ١١٨) ، أنيس الفقهاء (ص ١٧٦) ، لسان العرب
(١٩٩٨/٣) .

(٤) فى د : الاخذ .

(٥) فى ج : كذلك .

(٦) انظر : كشف الأسرار على المنار للنسفى ، مع شرح نور الأنوار على
المنار (٢١٥/١) ، هذا و ليس هذا معنى النبـاش ، بل هو معنى الطرار .

(٧) فى هامش ب : أى علامة .

(٨) (فى) ساقطة من ب .

(٩) بكونه محرزا محفوظاً . كذا فى أصول السرخسى (١٦٨/١) .

(١٠) انظر : لسان العرب (١٩٩٨/٣) .

(١١) الأصل ، ج ، د : عليه السلام .

(١٢) أم المؤمنين ، الصديقة بنت الصديق ، عائشة بنت أبى بكر ، المكنى
بأم عبد الله ، ولدت قبل البعثة بأربع سنين أو خمس سنين ، وتوفيت
سنة ٥٧ هـ . وقيل سنة ٥٨ هـ ، ودفنت بالبقيع .

انظر : الاصابة (٣٥٩/٤) ، أسد الغابة (٥٠١/٥) ، شذرات الذهب (٦١/١) .

.....

"أرأيت صورتك في سرقة من الحرير" ^(١) وهذا الذي دل عليه اسم
النباش ينيب عن ضده من الهوان ، لأنه مشتق من النبش ، وهو بحسب
التراب ، والتعدية بمثله باطل خصوصا فيما يندري بالشبهات ^(٢) .
يحققه أن السرقة أخذ مال مملوك متقوم محرز على سبيل الخفية ^(٣)
وقد اختل الكل في النباش . أما الأول فلأن التمول عبارة عن الادخار
لوقت الحاجة ، وهذا غير موجود في الكفن ، فانه مع الميت يوضع في القبر
للبلى والغناء ، واليه أشار الصديق رضي الله عنه حيث قال : " اغسلوا
ثوبى هذين وكفنوني فيهما فانهما للمهل والصديد ، والحق من الميت أحوج ^(٤)
(٥) (ب/٥٣)

- (١) ب : استبدل (فى) ب (على) .
(٢) رواه البخارى في الصحيح بلفظ " عن عائشة رضي الله عنها قالت :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أريتك في المنام مرتين
إذا رجل يحملك في سرقة من حرير... " .
انظر : كتاب التعبير ، باب كشف المرأة في المنام (٢٥٧٣/٦) .
وروى مثله أحمد بن حنبل في مسنده . انظر (١٦١، ١٢٨، ٤١/٦) .
ورواه مسلم بلفظ : "أريتك في المنام ثلاث ليال ، جاءني بك الملك
في سرقة من الحرير..." انظر : كتاب فضائل الصحابة ، باب في فضائل
عائشة رضي الله عنها . (١٨٨٩/٦) .
(٣) وترك الأحرار . كذا في أصول السرخسي (١٦٧/١) ، كشف الأسرار على
المنار (٢١٦/١) .
(٤) قال صاحب اللسان : النبش : هو استخراج الشيء بعد الدفن . (٤٣٢٤/٦) .
(٥) إشارة الى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ادعوا الحدود
عن المسلمين ما استطعتم " . رواه الترمذى عن عائشة رضي الله عنها
في كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحدود (١٨٣/١) ، ورواه البيهقي
في كتاب الحدود باب ان وجدتم مخرجا فخلوا سبيله (٣٨٤/٤) ، وعند
الدارقطنى في كتاب الحدود (٣٢٤/٢) ، نصب الراية لأحاديث الهداية
(٣٠٩/٣) .
(٦) مكانها بياض في ج .
(٧) المهل هو القيق والصديد ، وهو أيضا دردى الزيت . انظر : مختار
الصالح (ص ٦٣٨) .

.....

الى الجديد^(١) .

وكذا صفة المملوكية قد اختلفت لأنه ليس بمملوك للميت ، لأن الموت ينافي المالكية لأنها عبارة عن القدرة ، وتلك باعتبار صفة الحياة تكسون^(٢) وقد انعدمت ، وليس بمملوك للوارث لحاجة الميت ، فإذا لم يكن ملكاً لأحد لا يكون مملوكاً ، لأن المملوك بدون المالك لا يكون .

وأما الحرز فلأن الكفن غير محرز بالحافظ ، لأن الميت لا يحرز نفسه فكيف يحرز غيره . والمكان حفرة في الصحراء فلا يكون حرزاً . ألا ترى^(٤) أنه لا يجعل حرزاً لشوب آخر من جنس الكفن . وهذا لأنهم يدفنون الميت في ملأ من الناس ومن دفن مالا على قصد الاحراز فانه يخفيه عن الناس ، ولو فعله

(١) رواه أحمد عن عائشة رضي الله عنها بلفظ : " لما ثقل أبو بكر قال : أي يوم هذا ، قلنا : يوم الاثنين ، قال : فأى يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قلنا : قبض يوم الاثنين ، قال : فأنسى أرجو ما بيني وبين الليل . قالت : وكان عليه شوب فيه ردع من مشق فقال : إذا مات فاعسلوا شوبى هذا وضموا اليه شوبين حديديين فكفنوني في ثلاثة أثواب . فقلنا : أفلا نجعلها جدداً كلها . قال : فقال : لا ، إنما هو للمهلة ، قالت : فمات ليلة الثلاثاء . انظر مسند أحمد بن حنبل (٤٥/٦) .

وروى البخارى نحوه في صحيحه في باب في الجنائز باب موت يوم الاثنين (١٢٧/٢) .

ورواه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه بلفظ : " عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال أبو بكر لشوبيه اللذين كان يمرض فيهما اغسلوهما وكفنوني فيهما ، فقالت : ألا تشتري لك جديداً . قال : لا ، إن الحمى أحوج الى الجديد من الميت . انظر : نصب الراية لأحاديث الهداية (٢٦٢/٢) .

(٢) (وتلك) ساقطة من ج .

(٣) والملك في اصطلاح الفقهاء : اتعال شرعى بين الانسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وحاجزاً عن تصرف غيره فيه ، فالشئ يكون مملوكاً ولا يكون مرقوقاً ، ولكن لا يكون مرقوقاً الا ويكون مملوكاً . التعريفات (ص ٢٢٩) .

(٤) في ب : ولا .

.....

في ملأ منهم ينسب الى الجنون ، الا أن أبا يوسف رحمه الله يقول : ^(١) كونه مخصصا باسم خاص لا ينافي كونه مراد بالنص كالطرار ، وأيد هذا قوله عليه السلام : " سارق أمواتنا كسارق أحيائنا " ^(٢) فقد أثبت المماثلة والمشابهة بينهما بحرف التشبيه وهو يقتضي العموم في المحل القابل له كقول علي رضي الله عنه : ^(٣) " انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم ^(٤) كدمائنا وأموالهم كأموالنا " ^(٥) ولأنه لما ثبت كونه سارقا بهذا الحديث وجب القطع بالنص .

(١) ذكر ابن ملك وملاحيون رحمهما الله أن أبا يوسف والشافعي رحمهما الله قالوا : يقطع النباش على كل حال لقوله عليه السلام : " من نباش قطعناه " قيل : هو محمول على السياسة لما روى عنه عليه السلام : " لا قطع على المختفى " وهو النباش بلغة أهل المدينة .
انظر : شرح ابن ملك (١/٣٦٢، ٣٦٣) . نور الأنوار على المنار (١/٢١٥، ٢١٦) .

وقد اعترض يحيى الرهاوى على هذا الحمل قائلا : ولقائل أن يقول : الحمل والترجيح انما هو بعد المعادلة والتساوى ، والموقوف لا يساوى المرفوع ، فكيف يرجح الموقوف عليه . اللهم الا أن يقال : هذا مما لا يهتدى اليه الرأي فيحمل على السماع ، فيكون حكمه حكم المرفوع .
حاشية الرهاوى (ص ٣٦٣) .

(٢) رواه البيهقي في كتاب المعرفة عن عائشة رضي الله عنها موقوفا .
وروى البيهقي أيضا في سننه عن عامر الشعبي أنه قال : يقطع في أمواتنا كما يقطع في أحيائنا .

وروى أيضا عن عمران التحيبي أنه قال : كتب ابن شرجيل إلى عمر بن عبدالعزيز يسأله عن نباش القبور ، فكتب اليه عمر : لعمرى لبحسب سارق الأموات أن يعاقب بما يعاقب سارق الأحياء .
انظر : نصب الراية (٣/٣٦٦) ، سنن البيهقي (٨/٢٦٩) .

(٣) في الأصل ، ج ، د : لقول .

(٤) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، أبو الحسن الهاشمي ، ولد قبل البعثة بعشر سنين ، واستشهد في ١٧ رمضان عام ٤٠ هـ . انظر : الاصابة (٢/٥٠٧) ، أسد الغابة (٤/١٦) ، شذرات الذهب (١/٤٩) ، المعارف (ص ٨٨) .

(٥) في الأصل : ليكون .

(٦) ذكره في نصب الراية . انظر (٤/٣٦٩) .

.....

(١) قلنا : كاف التشبيه لاعموم له ، كيف والمحل غير قابل له لمــــا ذكرنا من المعانى فيكون الاستواء بينهما فى الاسم ، واطلاق اسم السارق عليه / بطريق المجاز بدليل أنه ينفى عنه فيقال : نبش وما سرق ، وقبول (١/٥٤) الانتفاء بالنفى علامة كونه مجازا ، ولا يمكن اثبات الاسم قياسا اذ مســــن شرط صحة القياس أن يكون المعدى شرعيا .

وأما الطرار فقد اختص به لفضله فى جنايته وحذق فى فعله ، لأن الطر اسم لقطع الشئ عن اليقظان بضرب غفلة اعترته ، وهذا مسارقة فى غاية الكمال وتعديدية الحدود بمثله فى غاية الصحة والسداد ، لأنه اثبات حكم النص بالطريق الأولى بمنزلة حرمة الشتم والضرب بالنص المحرم للتأفيف . (٢) (٣) (٤) وهذا معنى قوله (وحكمه : النظر فيه ليعلم أن اختفاه لمزية) كمــــا فى الطرار (أو نقصان) كما فى النباش (فيظهر المراد) حتى الحــــق (٥) (٦) الطرار بالسارق فى وجوب القطع ، ولم يلحق النباش به . (٧) ونظيره من الحسيات الذى اختفى عن طالبه من غير تغيير زى واختلاط (٨) (٩)

- (١) فى ج : استبدل (كاف) ب (كلام) .
- (٢) انظر : المصاح (٧٢٥/٢) ، أساس البلاغة (٣٨٧/١) .
- (٣) ب : وتعديدية فى الحدود .
- (٤) وهو قوله تعالى : " وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبوالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " . الاسراء (٢٣)
- (٥) (كما فى الطرار) ساقطة من ب ، ج ، د .
- (٦) فى ب : فظهر ، وهو مخالف لما فى المتن .
- (٧) انظر هذه المسألة فى : كشف الأسرار على المنار (٢١٤/١) وما بعدها ومعه نور الأنوار على المنار للشيخ أحمد المعروف بملاحيون (٢١٤/١) وما بعدها ، التوضيح مع التلويح (٢٤٢/١) .
- (٨) فى ب : ونظره .
- (٩) ج ، د : تغيير .

فقد النص : المشكل : وهو ما لا ينال المراد منه
الا بالتأمل بعد الطلب لدخوله في أشكاله . وحكمه : التأمل
بعد الطلب .

-
- (١) بين أشكاله فيعثر عليه بالطلب فحسب .
(٢) وأما المشكل فهو مأخوذ من قولهم : أشكل أى دخل فى اشكاله
(٣) كاشتى ، أى دخل فى الشتاء ، وهو قريب من المجمل ، ولهذا خفى على
(٤) بعض العلماء حتى قالوا : المشكل والمجمل سواء . ولكن بينهما فرق
(٥) كما أشار إليه فى المتن . ونظيره قوله تعالى : " وان كنتم جنبا
(٦) (٧) (٨)

-
- (١) قال البزدوى : الخفى مأخوذ من قولهم : اختفى فلان ، أى استتر فى
مصره بحيلة عارضة من غير تبديل فى نفسه . فصار لا يدرك الا بالطلب . اهـ
(٥٢/١) ، وأصول السرخسى (١٦٧/١) ، وكشف الأسرار على المنار (٢١٤/١) ، شرح
ابن ملك (ص ٣٦٠) .
(٢) انظر ماورد فى تعريف المشكل وحكمه : أصول البزدوى (٥٢/١) وما بعدها
أصول السرخسى (١٦٨/١) ، كشف الأسرار على المنار (٢١٦/١) ، أنوار
الأنوار (٢١٦/١) ، شرح ابن ملك على المنار (ص ٣٦٣) ، ميزان الأصول
(ص ٣٥٤) ، التوضيح مع التلويح (٢٤٠/١) ، المرأة على المرقاة مع
حاشية الازميرى (٤٠٨/١) ، التحرير مع التيسير (١٥٨/١) ، فتح الغفار
(١١٥/١٠) ، منافع الدقائق (ص ٧٥) .
(٣) انظر : أساس البلاغة (٣٣٥/١) ، لسان العرب (٢٣١٠/٤) .
(٤) فى ب : واشتى .
(٥) فى ج ، د : عن .
(٦) قال القاضى الامام : هو الذى أشكل على السامع طريق الوصول الى
المعانى لدقة المعنى فى نفسه لا بعراض ، فكان خفاؤه فوق الذى كان
بعارض حتى كاد المشكل يلحق بالمجمل . وكثير من العلماء لا يهتدون
الى الفرق بينهما . انظر : كشف الأسرار على البزدوى (٥٣/١) .
(٧) نقل الشارح من قوله (وأما المشكل) الى قوله (ولكن بينهما فرق)
بالتصرف من أصول السرخسى . انظر (١٦٨/١) .
(٨) وقد عرف شمس الأئمة السرخسى المشكل بأنه اسم لما يشتهب المراد منه
بدخوله فى أشكاله على وجه لا يعرف المراد الا بدليل يتميز به مسمى
بين سائر الأشكال . انظر : أصول السرخسى (١٦٨/١) .

.....

(١) فاطهروا" فهذه الآية مشكلة في حق داخل الفم والأنف . فانهما دخلا في الاشكال . لأن ظاهر البشرة يجب ائصال الماء اليه ، وباطن البشرة لا يجب ائصال الماء اليه ، ولهما شبه بالظاهر والباطن حقيقة وحكما ، لأنـــــــــــــــــه اذا فتح فاه كان ظاهرا ، واذا ضم شفثيه كان باطنا ، واذا ابتلع الماءــــــــــــــــم البراق لا يفسد صومه ، واذا أدخل الماء في فمه شيئا (٢) ولم يبتلعـــــــــــــــــه لا يفسد صومه ، فالحقا بالظاهر في الجنابة ، وبالباطن / في الوضوء (٥٤/ب) عملا بالشبهين .

(٤) أو نقول : ان قوله تعالى : " فاطهروا " يقتضى غسل جميع البدن لأن معناه : فاطهروا أبدانكم . والبدن اسم للظاهر والباطن . الا أن ما يتعذر ائصال الماء اليه سقط بالعدر كما يسقط عن الظاهر اذا كان به جراحة . وباطن الفم والأنف يمكن غسله ، فانهما يغسلان عبادة وعادة ، نفلا في الوضوء ، فرضا في النجاسة الحقيقية فيجب غسلهما (٦) ولا يقال : أن ادخال الماء في العين ممكن ، ولا يجب غسلهما (٧)

لأننا نقول : كما أن المتعذر منفي بقوله تعالى : " لا يكلف الله نفسا الا وسعها " (٨) فكذلك المتعسر منفي بقوله تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (٩) وفيه من الحرج ما لا يخفى لأنه شحم لا يقبل الماء . ولذلك كــــــــف (١١)

-
- (١) سورة المائدة (٦) .
 - (٢) (وباطن البشرة لا يجب ائصال الماء اليه) ساقطة من ج ، د .
 - (٣) في ب : شيئا في فمه . و (شيئا) ساقطة من ج .
 - (٤) سورة المائدة (٦) .
 - (٥) في ب : الظاهر - بسقوط اللام في أولها - .
 - (٦) انظر : الاختيار (١١٠٨/١) ، الهداية مع شرح فتح القدير (٥٩٠٢٥/١) .
 - (٧) ج : العينين .
 - (٨) سورة البقرة (٢٨٦) .
 - (٩) سورة الحج (٧٨) .
 - (١٠) في الأصل : خفى .
 - (١١) ب : استبدل (لذلك) ب (قد) .

.....

(١) بصر من تكلف ذلك كابين عمر وابن عباس رضي الله عنهما .
 (٢) وكذلك قوله تعالى : " نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم " (٣)
 (٤) مشكل في حق اتيان المرأة في الموضع المكروه . لأنه كلمة " أنى " يجىء
 بمعنى : كيف ، قال الله تعالى : " أنى يكون له ولد " (٥) ، وقال تعالى :
 " أنى يحيى هذه الله بعد موتها " (٦) أى كيف ، ويجىء بمعنى " أين " قال الله
 تعالى : " أنى لك هذا " (٧) أى من أين لك هذا ، (٨) وهذا يوجب الحل في الدبر
 لأنه اطلاق في المواضع أجمع . والأول لا يفيد الحل في الدبر ، لأن هذا اطلاق

(١) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عمر بن الخطاب ، كنيته : أبو ———
 عبدالرحمن العدوي ، ولد في السنة الثالثة من البعثة النبوية
 وتوفي سنة ٧٣ هـ .

انظر : الاصابة (٣٤٧/٢) ، أسد الغابة (٢٢٧/٣) ، شذرات الذهب (٨١/١) .
 (٢) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، أبو العباس
 القرشي الهاشمي ، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل
 الهجرة بثلاث سنين ، وتوفي سنة ٦٨ هـ بالطائف .

انظر : الاصابة (٣٣٠/٢) ، البداية والنهاية (٢٩٥/٨) ، أسد الغابة
 (١٩٢/٣) ، شذرات الذهب (٧٥/١) .

(٣) قال ابن العربي : الحكم في العين واحد أشرا ونظرا ولغة ، ولكن
 سقط غسلها للتأذي بذلك والحرج به ، ولذلك كان عبدالله بن عمر
 لما عمى يغسل عينيه إذا كان لا يتأذى بذلك . اهـ .

أحكام القرآن ، تحقيق : على محمد البخاري (٥٦٣/٢) ، تفسير القرطبي
 (٨٥٠٨٤/٦) .

(٤) سورة البقرة (٢٢٣) .

(٥) سورة الأنعام (١٠١) .

(٦) سورة البقرة (٢٥٩) .

(٧) سورة آل عمران (٣٧) .

(٨) ذكر ابن جرير رحمه الله الخلاف في معنى " أنى شئتم " وقال : اختلف
 أهل التأويل في معنى قوله : " أنى شئتم " فقال بعضهم : معنى
 " أنى " كيف ، وقال آخرون : معنى " أنى شئتم " من حيث شئتم ، وأى وجه
 أحببت ، وقال آخرون : معنى قوله : " أنى شئتم " متى شئتم . وقال
 آخرون : بل معنى ذلك : أين شئتم ، وحيث شئتم ، وقال آخرون : معنى
 ذلك : ائتوا حرثكم كيف شئتم ، ان شئتم فاعتزلوا ، وان شئتم
 فلا تعزلوا . انظر : تفسير الطبري (٣٩٢/٢) .

.....

في تخيير الأوصاف^(١) والكيفية، أى قياما وقعودا وعلى الجنب ومقابلــــة
ومدابرة، يريها السماء تارة ويريها الأرض أخرى بعد أن يكون المأتى
واحدا وهو موضع الولادة . فأشكل علينا أمر الدبر . أهو مثل القبل فى
الحل أم مثل دبر الرجل فى الحرم ؟ فطلبناه وتأملنا فيه فوجدناــــه^(٢)
غير داخل فى الحل، لأن الله تعالى سماه حرثا حيث قال : " نساؤكم
حرث لكم" أى مزرع للأولاد^(٣) ، وتسمى موضع الفعل بالفعل كالبيت /سمى به
لأنه موضع يبات فيه . وقال الشاعر يصف امرأته بأكل الجراد :
إذا أكل الجراد حروث قوم / فحرثى همه أكل الجراد^(٤) (أ/٥٥)

وهذا مجاز شبهن بالمحارث تشبيها لما يلقي فى أرحامهن ماء
النفث^(٥) التى منها الولد بالبذور . ووحد الحرث مع ذكر جماعة النساء
لأنه فى الأصل مصدر .

وقوله تعالى : " فأتوا حرثكم" ^(٦) أى موضع حرثكم وهو الفرج لأنه
موضع نبات الولد دون الدبر . لأن الوطء فى ذلك غير منبت ، اذ هو موضع
الفرث^(٧) والله تعالى حرم القربان فى حالة الحيض لأذى عارضى تجــــاوز^(٨)
ذلك الموضع ، فلأن يحرم فى هذا الموضع وهو موضع الأذى بطريق الأصلــــة

-
- (١) ب ، ج ، د : لأن هذا إطلاق وتخيير فى الأوصاف .
 - (٢) فى الأصل : فطلبنا وتأملنا فوجدنا . وفى ب : فطلبنا وتأملناــــه
فوجدنا . وفى د : فطلبناه وتأملنا فوجدناه .
 - (٣) فى ج : مزرع الأولاد .
 - (٤) نسب فى اللسان الى المبرد (٨٢٠/٢) .
 - (٥) فى ب ، د : استبدلت (ماء النفث) ب (بالنفث) . وفى ج : ب(من النفث) .
 - (٦) سورة البقرة (٢٢٣) .
 - (٧) الفرث : قال الجوهري فى معناه : السرجين مادام فى الكرش .
 - (٨) انظر : الصحاح (٢٨٩/١)، لسان العرب (٣٣٦٩/٥) .
 - (٨) فى ب : مجاوز .

.....

أولى وأخرى . وأيدهذا ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما حين سأله رجل عن قوله تعالى : " فأتوهن من حيث أمركم الله " فقال : ^(١) أمرت أن تأتي من حيث جاء الدم . فقال الرجل : ^(٢) كيف بالآية التي بعده ^(٣) " نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم " فقال : ويحك هل فى الدبر من حرث ؟ كيف ^(٤) وقد روى عن النبى عليه السلام : من أتى امرأته فى حالة الحيض أو فى غير مأتيها أو صدق كاهنا أو عرافا فقد كفر بما أنزل الله على محمد . ^(٥) ^(٦)

(١) سورة البقرة (٢٢٢) .

(٢) روى الطبرى فى تفسيره عن سعيد بن جبير أنه قال : بينا أنا ومجاهد جالسان عند ابن عباس أتاه رجل فوقف على رأسه فقال : يا أبا العباس - أو يا أبا الفضل - ألا تشفينى عن آية المحيض ، قال : بلى فقرأ : (ويسألونك عن المحيض) حتى بلغ آخر الآية ، فقال ابْنُ عباس : من حيث جاء الدم ، ثم أمرت أن تأتي . انظر (٣٨٧/٢) .

(٣) فى ب : رجل .

(٤) هذا القول أشبه بكلام الامام مالك رضى الله عنه حينما أخبره ابن وهب وعلى بن زياد أن ناسا بمصر يتحدثون عنه اذ يجيز اتيسان المرأة من دبرها ، فنفر من ذلك ، فبادر الى تكذيب الناقل فقال : كذبوا على ، كذبوا على ، كذبوا على ، ثم قال : أستم قوما عربيا ؟ ألم يقل الله تعالى : " نساؤكم حرث لكم " وهل يكون الحرث الا فى موضع المنبت . انظر المرجع السابق (٩٥/٣) .

(٥) (الله) ساقطة من ب .

(٦) رواه الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ : من أتى حائضا أو امرأة فى دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم . انظر : أبواب الطهارة ، باب ما جاء فى كراهية اتيسان الحائض (٢١٧/١) .

وروى أحمد مثله فى المسند . انظر (٤٧٦، ٤٠٨/٢) .

والدارمى أيضا روى مثله الا أنه زاد قوله : (فصدقه) بعد قوله : (أو كاهنا) . انظر : كتاب الصلاة ، والطهارة ، باب من أتى امرأته فى دبرها (٢٥٩/١) ، وروى فى الجامع المغير نحوه . انظر : =

.....

وتأويله : اذا استحل ، لأن صاحب الكبيرة لا يكفر مالم يستحل .^(١)
وكذلك قوله تعالى : " قوارير من فضة " ^(٢) مشكل ، لأن القارورة —
الزجاج تكون لامن الفضة ، ومامن الفضة لا يكون قارورة ، فأشكاله الفضة ^(٣)
والزجاج . فتأملنا فعلمنا أن تلك الأواني لاتكون من الزجاج ولامن الفضة ^(٤)
بل لتلك الأواني صفاء الزجاج وبياض الفضة ، وهما الصفتان ^(٥)

- = فيض الغدير للمناوى (٢٣/٦) .
- وروى أحمد عن أبي هريرة والحسن رضى الله عنهما : من أتى كاهننا
أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله
عليه وسلم . انظر (٤٢٩/٢) .
- (١) ان أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كـ — را
ينقل عن الملة بالكلية كما قالت الخوارج ، ومتفقون أيضا على أنه
لا يخلد في النار كما قالت المعتزلة . انظر : شرح العقيدة الطحاوية
(ص ٣٠٠) ، شرح عقائد النسفى للفتازانى (ص ٥٠) ، كتاب التوحيد
لأبي منصور الماتريدى ، بتحقيق الدكتور فتح الله خليف (ص ٣٢٩) ،
مقالات الاسلاميين للأشعرى (٧٦١/٢) .
- (٢) سورة الانسان (الدهر) (١٦) .
- (٣) فى د : واما .
- (٤) هكذا فى جميع النسخ ، لعل المراد منه : فأشكل أمر القارورة علينا
أهى من الفضة أم من الزجاج .
- (٥) ذهب ابن عباس والحسن البصرى رضى الله عنهما وكثير من المفسرين
الى أن القوارير من الفضة . قال ابن عباس رضى الله عنه : " لو
ضربت فضة الدنيا حتى جعلتها مثل جناح الذباب لم ير الماء — من
ورائها ، وقوارير الجنة من فضة فى صفاء القارورة " . انظر :
زاد المسير (٤٣٦/٨) ، وقال الحسن رضى الله عنه : " بياض الفضة فى
صفاء القوارير " . انظر : تفسير الطبرى (١٣٤/٢٩) ، وقال الشعبى
رضى الله عنه : " صفاؤها صفاء القوارير وهى من الفضة " . انظر :
الدر المنثور (٣٧٥/٨) ، وبه قال قتادة ، وأبو صالح ، والنيسابورى .
انظر : تفسير الطبرى (١٣٤/٢٩) ، غرائب القرآن فى غرائب الفرقان
٠ (١٢٤/٢٩)

وخذ المفسر : المجمع • وهو ما ازدجت فيه المعاني

(١) الحميدتان لهما وانتفت عنهما الصفات الدميمة^(٢) التى لهما . وهـذـه
استعارة بدیعة .^(٣)

وكذلك قوله تعالى : " فصب عليهم ربك سوط عذاب " ^(٤) عرفنا بعـدد
الطلب والتأمل أنه استعير "الصب" للدوام "والسوط" للايلام . أي عذابه
دائم مؤلم . ^(٥)

ونظيره من الحسيات ، الرجل اذا اختفى عن طالبه ودخل / بين أشكاله (٥٥/ب)
 فيدرك بطلب موضعه ثم بالتأمل فى أشكاله ليوقف عليه .
 وأما المجمال مأخوذ من قولهم : أجمل الأمر على أى أبهم ، وهـــــــــــــــــــــ
 (٧)

- (١) فى الأصل : صفتان حميدتان - بسقوط الألف واللام فى أولهما - .
(٢) فى الأصل : استبدلت (الذمية) ب (الذهنية) .
(٣) الى هذا ذهب الفراء وابن قتيبة رضى الله عنهما حيث قالوا : " هذا على التشبيه ، المعنى : كأنها من فضة ، أى لها بياض كبياض الفضة وصفاء كصفاء القوارير " . انظر : زاد المسير (٤٣٦/٩) .
(٤) سورة الفجر (١٣) .
(٥) وذهب اليه النيسابورى حيث قال : " كناية عن التعذيب المتواتر " . انظر : غرائب القرآن (٩٢/٣٠) ، وهناك من أخذ قوله تعالى مأخوذاً بالحقيقة كابن قتيبة والزجاج . انظر : زاد المسير (١١٨/٩) .
(٦) معنى التأمل : هو التكلف والاجتهاد فى الفكر ليتميز المعنى عن أشكاله ، اذ الخفاء فى المشكل أكثر .
التلويح على التوضيح (٢٤٢/١) .
وقال صاحب التقرير والتحرير فى معناه : هو استخراج المراد من معانى اللفظ بعد النظر فيها وضبطها . (١٥٩/١) .
(٧) اختلف الأصوليون فى اشتقاق كلمة " المجمل " منهم من قال : انه مشتق من أجمل بمعنى أبهم ، كالشارح ، وصاحب فتح الغفار (١١٦/١) ، وصاحب مرآة الأصول (١٩٥/١) ، ومنهم من قال : من أجمل بمعنى جمع أجمل الحساب : اذا جمعه كآلامدى فى الاحكام (٩/٣) ، وابن النجار فى شرح الكوكب المنير (٤١٣/٣) قال القرافى فى شرح تنقيح الفصول : انه مشتق من الجمل (بفتح الجيم واسكان الميم) وهو الاختلاط (ص ٢٧٤) ، وتبعه الأسنوى فى نهاية السؤل (٦١/١) (مطبوع مع تعليقات الشيخ =

واشتهبه المراد اشتباها . لا يدرك الا ببيان من جهة المجمع
 كآية الربا .
 وحكمه : التوقف فيه على اعتقاد حقيقة المراد به الى
 أن يأتيه البيان .

ما لا يوقف عليه بنفس العبارة . بل بالرجوع الى الاستفسار^(١) ثم الطلب في
 ذلك التفسير ثم التأمل والتفسير^(٢) . كرجل اغترب عن وطنه بوجه انقطع

= محمد بخيت) ونقله ابن النجار عن ابن قاضي الجبل ، وقال : سمي
 ما يذكر في هذا الباب مجعلا لاختلاط المراد بغيره . شرح الكوكب المنير
 (٤١٣/٣) ، وقيل : هو المحصل من أجمل الشيء اذا حصله . حكاه
 الأمدى في الاحكام (٩/٣) ، وابن النجار في شرح الكوكب المنير
 (٤١٣/٣) .

وانظر معاني المشتقات وأصولها في : الصحاح (١٦٦٢/٤) ، لسان
 العرب (٦٨٦/١) ، المصباح المنير (١٢٤/١) ، معجم مقاييس اللغة (٤٨١/١) .
 (١) الاستفسار : هو طلب البيان من المجمع . التلويح (٢٤٢/١) .

(٢) عرف الشارح المجمع في تصنيفه " المنار " بنفس التعريف ، وتعقبه
 ابن ملك في شرحه حيث قال : ولقائل أن يقول : كلام المصنف لا يخلو
 عن اشتباه ، لأن المراد من الطلب والتأمل أن كان هو الطلب
 والتأمل في اللفظ لازالة الخفاء فانما احتيج اليهما اذا لم يكن
 البيان شافيا كما في الربا ، وأما فيما هو شاف فلا ، كما في الصلاة
 ولم يتعرض له . وان أريد به طلب المعنى المؤثر ، وبالتأمل : التأمل
 في صلاحيته للتعدية فغير صحيح أيضا ، لأنهما بهذا المعنى لا يختصان
 بالمجمع ، بل يكونان في النص والمفسر أيضا . انظر : شرح ابن ملك
 (ص ٣٦٥ - ٣٦٦) .

أجاب عنه عزى زاده حيث قال : ان المراد هو الشق الأول ، ولا يرد
 عليه ما ذكره ، لأن قول المصنف : ثم الطلب ثم التأمل مخصوص بما لم
 يكن البيان فيه شافيا ، لكنه اعتمد على فهم الناظرين في كلامه
 لظهور انه لا معنى للطلب والتأمل بعد أن بين المجمع بيانا شافيا .
 وعبارة المصنف رحمه الله هي عين عبارة فخر الاسلام ، وقد فسرهما
 صاحب الكشف بما قررناه . انظر : حاشية عزى زاده (ص ٣٦٦) ، كشف
 الأسرار (٥٤/١) =

.....

أثره ولا يعلم له موضع ، فيستفسر موضعه أولاً ، ثم يطلب في ذلك الموضوع —
 ثم يتأمل في ربه فيه وفي أجناسه ليوقف عليه ، كآية الربا ، فإنها مجملة^(١)
 لاشتباه المراد ، ولا يدرك ذلك بالتأمل في معاني الكلام . لأن الربا عبارة
 عن الزيادة في أصل الوضع . يقال : أربى فلان على فلان ، أى زاد عليه^(٢)
 وسمى المكان المرتفع ربوة لزيادة فيه على سائر الأماكن ، وقد علمنا^(٣)
 أنه ليس المراد ذلك ، فإن البيع مasherع الا للاسترباح والاستفضال ، ولكن
 المراد فضل خال عن العوض شروط في العقد .

ومعلوم أن بالتأمل في الميعة لا يعرف هذا ، بل بدليل آخر فكان مجملا
 فيما هو المراد ، فيدرك بالاستفسار من الشارع ثم بالطلب في التفسير —
 ثم بالتأمل في التفسير .^(٥)

والتفسير حديث الربا في الأشياء الستة ، / وهو ماروى عن

= وانظر تعريفات الأصوليين للمجمل : أصول البزدوى مع كشف الأسرار
 (٢٥٤/١) ، أصول السرخسى (١٦٨/١) ، التوضيح (٢٤٠/١) ، مرآة الأصول
 (١٩٥/١) ، التحرير مع التيسير (١٥٩/١) ، فتح الغفار (١١٦/١) ، المنار
 مع شرح ابن ملك (ص ٣٦٥) ، نهاية السؤل (مطبوع مع تعليقات الشينم
 محمد بخيت) (٦١/٢) ، (٥٠٨/٢) ، الابهاج (٢٠٦/٢) ، شرح تنقيح الفصول
 (ص ٢٧٤) ، شرح كوكب المنير ، بتحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد
 (٤١٣/٣) ، المعتمد (٣١٧/١) ، ارشاد الفحول (ص ١٦٧) .

(١) هي قوله تعالى : " الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقنوم
 الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل
 الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى
 فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها
 خالدون " . البقرة (٢٧٥)

(٢) انظر : لسان العرب (١٥٧٢/٣) ، أساس البلاغة (ص ٢١٩) ، ترتيب
 القاموس المحيط (٢٩٧/٢) .

(٣) في ج ، د : يسمى .

(٤) انظر : لسان العرب (١٥٧٣/٣) ، ترتيب القاموس المحيط (٢٩٨/٢) . أساس
 البلاغة (ص ٢١٩) .

(٥) (ثم بالتأمل في التفسير) ساقطة من ج .

.....

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الذهب بالذهب مثلاً بمثل يدا بيد^(١)
والفغل ربا . وكذلك ذكر في الحديث : الفضة والحنطة والشعير والتمر^(٢)
والملح ... وهذا حديث مشهور تلقته العلماء بالقبول ، ثم لم يأت هذا
الحديث بالعبرة على أفراد الربا ، فصار النص بمنزلة المشكل بعد هذا^(٣)
البيان .^(٤)

وحكم المشكل : الطلب ثم التأمل ليتميز عن أشكاله ، فيطلب المراد
في حديث الربا أنه لأي معنى حرم الربا ؟ فإذا وجد المعنى يتأمل فيه
أنه هل هو صالح لربط الحكم به لتعدى حكم المنصوص من المنصوص^(٥)
غيره ؟ وذلك المعنى إنما هو القدر والجنس عندنا ، لأنه أوجب المماثلة^(٦)
شرطاً في البيع وهو المقصود لسوقه ، لأن الباء حرف الصاق فدل على
اضمار فعل ، أي بيعوا بهذا الشرط ، لأن البيع مباح ، والأمر للإيجاب ، ولا بد
من صرف الأمر إلى الحالة .

(١) في ج : مثل .

(٢) في ح : يد .

(٣) رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
انظر : صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالوورق ،
نقداً (١٢١١/٣) .

(٤) ان البيان اللاحق بالمجمل قد يكون بياناً شافياً ويصير المجمل به
مفسراً كبيان الصلاة والزكاة ، وقد يكون غير شافٍ ويصير المجمل به
مأولاً ، كبيان الربا بالحديث الوارد في الأشياء الستة . وهذا النوع
من البيان قد يحتاج فيه إلى الطلب والتأمل ، لأن المجمل بمشكلاً
هذا البيان يخرج عن حيز الاجمال إلى حيز الاشكال ، بخلاف الأول .

انظر كشف الأسرار (١/٥٤، ٥٥) ، شرح ابن ملك (ص ٣٦٥، ٣٦٦) .

(٥) في ب : الحكم - بزيادة الألف واللام في أولها - .

(٦) انظر : الاختيار لتعليل المختار (٣٠/٢) ، تبیین الحقائق (٨٥/٤) .

.....

ويبدل عليه قوله عليه السلام : " لاتبيعوا البر بالبر الا سوا^(١)ء^(٢) والنهى عن الشيء أمر بضده وايجاب المماثلة فى هذه الأمـ^(٣)ـور يقتضى أن يكون أمثالا متساوية ، ولن تكون كذلك الا بالقدر والجنس ، لأن كل موجود من الحوادث موجود بصورته ومعناه . وانما تقوم المماثلة بهما () . والمعيار يسوى^(٤) لأنه عبارة عن امتلاء المعيار والجنسية تسوى^(٥) ^{الهمزة}

(١) رواه البخارى عن أبى بكر بلفظ " لاتبيعوا الذهب بالذهب سوا^(١)ء^(٢) الا سوا^(٣)ء^(٤) بسوا^(٥)ء^(٦) ، والفضة بالفضة الا سوا^(٧)ء^(٨) بسوا^(٩)ء^(١٠) ، وبيعوا الذهب بالذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم " . كتاب البيوع ، باب بيع الذهب بالذهب (٩٧/٣) .

ورواه مسلم نحوه عن أبى سعيد الخدرى فى كتاب المساقاة ، باب الربا (١٢٠٩/٣) .

(٢) اختلف العلماء فى هذه المسألة . ومن قال بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده مطلقا لا يقول بأن النهى عن الشيء أمر بجميع أضراده ، اذا كان له أضرار كثيرة لاستحالة الجمع بين الأضرار اتيانا لاتركا . وعند بعضهم : لاحكم للأمر والنهى فى الضد ، لأنه مسكوت عنه . وعند بعضهم : الأمر بالشيء يقتضى كراهة ضده ، وقال بعض : يوجب كراهة ضده .

وعند بعضهم : الأمر بالشيء يوجب النهى عن ضده سوا^(١)ء^(٢) كان له ضد واحد أو أضرار .

انظر : المغنى (ص ٦٨) ، تخرىج الفروع على الأصول للزنجاني ، بتحقيق الدكتور محمد أديب صالح (ص ٥١) ، التبصرة (ص ٨٩) ، شرح الاسنوى على المنهاج (٥٥/٢) ، المنحول للغزالي ، بتحقيق الدكتور محمد حسن هيتو (ص ١١٤) ، المسودة (ص ٨٢ ، ٨١) ، العدة (٣٨٢/٢) ، أصول السرخسى (٩٦/١) ، جمع الجوامع (٣٨٨/١) ، مسلم الشبوت مع فواتح الرحموت (٩٥/١) ، فتوح الغفار على المنار (٦٠/٢) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العبد (٨٥/٢) ، القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٨٣) ، شرح كوكب المنير (٥٤/٣) .

(٣) (القدر والجنس) زيادة من ح .

(٤) ، (٥) فى د : سوى .

.....

المعنى ، لأنها عبارة عن المشاكلة فى المعانى . فصارت المماثلة ثابتة بهذين الوصفين ، وهو القدر والجنس ، وصار سائر الأعيان فضلا عن هذين المتماثلين بمنزلة شرط الخمر ، فيفسد به البيع ^(١) فتبين أن قولهم : علة الربا القدر والجنس ، معناه : علة وجوب المساواة التى يلزم عند فوتها ^(٢) الربا : القدر مع الجنس .

وعند الشافعى : العلة الطعم فى المطاعم والشمية فى الأثمان والجنسية شرط ، لأنه نص على شرطين : التقابض والمماثلة . وكل ذلك يشعر بالعزة والخطر ، لأنه متى تقييد طريق أصابته بشرط زائد لايهون فى أعيان الممتلكين ، فيعظم خطره كالعقد الوارد على الإبضاع تقييد بزيادة شرط تعظيما للإبضاع . فيعلل بعلة تناسب اظهار العز والخطر ، وهو الطعم ^(٣)

(١) ان فى قول الشارح (بمنزلة شرط الخمر، فيفسد به البيع) غموضا، ولم أعثر على مايزيل هذا الغموض فيما بحث . لعل مراد الشارح : أن سائر الأعيان كهذه الستة الواردة فى الحديث من حيث تحريم الربا فيها لوجود هذه العلة وهى اجتماع القدر والجنس .

(٢) فى د : استبدلت (تبين) ب (تباين) .

(٣) كذا فى الوافى ، انظر لوحة (١٦/ب) .

(٤) انظر : الاقناع (٧/٢) ، المذهب (٢٧٧/١) ، روضة الطالبين (٣٧٧/٣) ، (٣٧٨) .

(٥) عبارة لـلزيلي على كثر الدقائق أوضح افادة وأتم فائدة حيث يقول : والجنس شرط عنده لحديث معمر بن عبدالله قال : كنت أسمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل ، وكان طعامنا يومئذ الشعير . (رواه مسلم وأحمد) وجه الاستدلال به : ان الطعام مشتق من الطعم ، فذكره يدل على أنه علة ، اذ ترتب الحكم على الاسم المشتق دليل على أن مأخذ الاشتقاق علة له ، كما فى قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " . سورة المائدة (٣٨)

وكما فى قوله تعالى : " والزانية والزانى فاحلدا كل واحد منهما مائة جلدة " . سورة النور (٢)

فعلة القطع والجلد السرقة والزنا . ولأن قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه البخارى ومسلم : " لاتبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل " يدل على تضييق تحصيله ، لأن الابتداء بالنهى مشعر بأن حرمة البيع أصل فيه ، والجواز معارض وهو التقابض ، والمساواة مخلص ، اذ لو =

.....

- (١) لبقاء الانسان به والشمسية لبقاء الأموال التي هي مناط المصالح بهـ
(٢) ولا أثر للجنسية في ذلك فجعلناه شرطاً .
(٣) وكذلك الملاة والزكاة مجملان ، لأن المصيفة في أصل الوضع للدعاء
(٤) والنماء ، كما قال الشاعر :
(٥) وصلى على دنها وارتسم
ويقال : " زكى الزرع " اذا نعى . وقد زيد عليه في الشرع أوصاف
فيستفسر أولاً ثم يطلب ثانياً ثم يتأمل ثالثاً ليتبين الوصف عن الماهية
من الذى هو داخل فيها ، وهل يتعدى الى صلاة الجنازة ما اذا حلف :

- = اقتصر على قوله : "لاتبيعوا" لما جاز بيعه ، وتعليق جوازه بشرطين
يدل على عزته وخطره كملك البفع ضيق تحصيله باشتراط الشهود والمهر
لعزته وخطره . اهـ . تبين الحقائق (٨٦/٤) ، البحر الرائق
(١٣٨/٦) .
(١) (بها) ساقطة من د .
(٢) أى لا أثر للجنسية في زيادة العزة والخطر لوجودهما في خطير وحفير
لكن الحكم لا يثبت الا عند اتحاد الجنس ، فجعلوه شرطاً ، والحكم
يدور مع الشرط كالرجم مع الاحصان .
انظر : تبين الحقائق (٨٦/٤) ، البحر الرائق (١٣٨/٦) .
(٣) معنى الملاة لغة : هو الدعاء . انظر لسان العرب (٢٤٩٠/٤) ، معجم
مقاييس اللغة (٣٠٠/٣) ، المصباح المنير (٣٧١/١) .
(٤) انظر : الصحاح (٢٣٦٨/٦) ، لسان العرب (١٨٤٩/٣) ، المصباح المنير
(٢٧٢/١) .
(٥) هذا طرف من شعر أعشى ، وتمامه كما في اللسان :
وصهباء طاف يهوديهـ وأبرزها وعليها ختم
وقابلها الريح في دنها وصلى على دنها وارتسم
انظر (٢٤٩٠/٤) .

.....

(١)
لا يملى ، أم لا ؟

وهذا لأن التفسير عرف بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو صلى الله عليه وسلم صلى وراعى الفرائض والواجبات والسنن ، فلا بد من التأمل ليعتبر البعض من البعض . ولهذا ترى الناس أوائلهم وأواخرهم اختلفوا حتى جعل البعض البعض فريضة ، والبعض ذلك البعض واجبا الى غير ذلك من الاختلافات .

وكذلك فى الزكاة ، ورد البيان بقوله عليه السلام : " ليس عليك فى الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا " ، وقوله : " ليس فى الفضة شيء " .
(٢)
الحديث . ثم يطلب المعنى الذى وجبت الزكاة لأجله أهو ملك نصاب كاملا فارغ من الدين أم مشغول به ، وفى زكاة السوائم هل يشترط

(١) يبدو أن الشارح لا يفرق بين الربا وبين الصلاة والزكاة من حيث الاجمال . بل يرى أن كلها تحتاج الى الطلب والتأمل بعد الاستفسار وهذا خلاف ما عليه صاحب كشف الأسرار من أن البيان قد يكون شافيا ويصير المجمال به مفسرا كبيان الصلاة والزكاة . والى ذلك أشار القاضى الامام أبو زيد فى التقويم - على ما نقله عنه صاحب الكشف - بقوله : ثم بعد البيان يلزم ما يلزم بالمفسر أو الظاهر على حسب اقتران البيان به . انظر : كشف الأسرار (١/٥٥، ٥٤) .

(٢) أخرجه أبو داود عن على بن رضى الله عنه - قال زهير : احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم - بلفظ : هاتوا ربع العشر ، من كل أربعين درهما درهما ، وليس عليكم شيء حتى تتم مائتى درهم ، فإذا كانت مائتى درهم ففيها خمسة دراهم . كتاب الزكاة ، باب فى سائمة الزكاة (مع كتاب معالم السنن للخطابى) (٢/٢٢٨) .

وأخرجه أيضا عن على بن رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ببعض أول الحديث السابق قال : " فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحال ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء - يعنى فى الذهب - حتى يكون لك عشرون دينارا ، فإذا كان لك عشرون دينارا وحال عليها ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك " . قال : فلا أدري أعلى يقول : " فبحساب ذلك " أو رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ؟

المصدر نفسه (٢/٢٣٠) .

.....

(١)
الاسامة أم لا ؟

وكذلك في العشر ورد البيان بقوله عليه السلام : " ماسقت السماء
ففيه العشر " الحديث . ثم يطلب المعنى الذي يجب به العشر ^(٢) أيتعلق
بمجرد الخارج أم بوصف آخر معه ؟ فان عندهما ^(٣) لا يجب العشر مالم يبلغ
نصابا ، ولا يجب في كل خارج ، بل يجب في البعض دون البعض .
وأما المتشابه مأخوذ من التشابه ^(٤) (٥) (٦)

- (١) يقال : سامت الراعية تسوم سوما : اذا رعت حيث شاءت .
ويتعدى بالهمزة فيقال : "أسامها راعيها" ، أو " وأنا أسمتها " .
أسيمها " . ومنه قوله تعالى : "فيه تسيمون" النحل (١٠) .
وتكون الاسامة مصدرا من المتعدى .
قال ابن خلدون : ولم يستعمل اسم مفعول من الرباعي ، بل جعل نسيا
منسيا ، ويقال : "أسامها" فهي "سائمة" ، والجمع "سوائم" .
انظر : تهذيب اللغة (١١٢، ١١١/١٣) ، الصحاح (١٩٥٥/٥ - ١٩٥٦) ، المصباح
المنير (٣١٨/١) .
- (٢) رواه البخاري عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم بلفظ " فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عشرين
العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر " .
- كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء
الجارى (٥٤٠/٢) .
- وأخرجه أبو داود نحوه في كتاب الزكاة ، باب صدقة الزرع (٢٥٢/٢) .
- (٣) أى عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله .
- (٤) قال أبو يوسف ومحمد : لا يجب العشر الا فيما له شجرة باقية اذا بلغ
خمسة أوسق . وليس في الخضروات عندهما عشر .
انظر : الهداية مع شرح فتح القدير (٢٤٢/٢) .
- (٥) هذا ولا يقال "مأخوذ من التشابه" لأن التشابه ليس أصلا بنفسه ، بل
مأخوذ من غيره . هذا من حيث اللغة . أما من حيث الاصطلاح ، أى أخذ
المتشابه من التشابه اصطلاحا بمعنى الالتباس ، فلعله لا بأس به كما
أشار اليه صاحب التقرير والتحبير (١٥٩/١) .
- وقد سقط من قوله (فيستفسر موضعه) الى قوله (وأما المتشابه) من جهة .
- (٦) نقل الشارح هذا القول من ميزان الأصول . انظر (ص ٣٥٨) .

و ضد المحكم المتشابه ، وهو ما لا طريق لدركه أصلا حتى
سقط طلبه .
وحكمه : التوقف فيه أبدا على اعتقاد حقيقة المراد
بـه .

(١) وهو ما لا يوقف على المراد منه أصلا حتى سقط طلبه ، وعبدنـا
(٢)
بالوقوف فيه (٣)

- (١) فى ب ، ج ، د : استبدلت (لا) ب (لم) .
(٢) ذكر المفسرون للمتشابه عدة معان :
الأول : أنه المنسوخ . قاله ابن مسعود ، وابن عباس ، وقتادة ، والسدى .
والثاني : أنه ما لم يكن للعلماء الى معرفته سبيل ، كقيام الساعة
روى عن جابر بن عبد الله .
والثالث : أنه الحروف المقطعة ، كقوله : " الم " ونحو ذلك ، قاله
ابن عباس .
والرابع : انه ما اشتبهت معانيه ، قاله مجاهد .
والخامس : أنه ما تكرر ألفاظه ، قاله ابن زيد .
والسادس : أنه ما احتمل من التأويل وجوها .
والسابع : أنه القصص والأمثال ، ذكره القاضى أبو يعلى .
انظر : زاد المسير (١/٣٥٠ - ٣٥١) ، تفسير الطبرى (٣/١٧٢) ، تفسير
القرطبى (٩/٤) وما بعدها ، فتح القدير (١/٣١٤) .
وانظر : تعريفات الأصوليين للمتشابه : البرهان (١/٤٢٢) (ف : ٣٢٣)
أصول السرخسى (١/١٦٩) ، أصول البزدوى (١/٥٥) ، الأحكام (١/٢٣٧) ، شرح
العقد على المختصر (٢/٢١) ، تيسير التحرير (١/١٦٠) ، فتح الغفار
(١/١١٦) ، شرح ابن ملك على المنار (ص ٣٦٧) ، نزهة خاطر العاظم
(١/١٨٥) ، جمع الجوامع (١/٢٦٨) ، ارشاد الفحول (ص ٣١) ، التمهيد ، لأبى
الخطاب الكلوزانى ، بتحقيق : د . مفيد محمد أبو عمشة (٢/٢٧٦) ،
المنحول (ص ١٧٠) ، المسودة (ص ١٦١) ، ميزان الأصول (ص ٣٥٨) ، المغنى
(ص ١٢٩) ، كشف الأسرار على المنار (١/٢٢١) ، نور الأنوار (١/٢٢١) ،
التوضيح مع التلويح (١/٢٤٠) ، التحقيق لوجه (١٨/أ) ، الوافى لوجه
(١٧/ب) ، التبيين (١/٢١٧) .
(٣) فى الأصل : استبدلت (فيه) ب (منه) وفى ج : استبدلت (فيه) ب (عليه) .

.....

(١) على اعتقاد الحقيقة بخلاف المجمل ، فإن طريق دركه متوهم بواسطة البيان من المجمل ، وفى المشكل طريق الدرك قائم ، يدرك بالتأمل بعد الطلب وفى الخفى يدرك بالطلب نفسه .

وأصل المسألة قوله تعالى : " هو الذى أنزل عليك الكتاب منــــه آيات محكمات هن أم الكتاب (وآخر متشابهات) " (٣) الى قوله : " وما يعلم تأويله الا الله " (٤) .

فقال بعض العلماء من أهل الأصول والتفسير : الوقف على قوله تعالى : " والراسخون فى العلم " (٥)

(١) فان قيل : فعلى هذا لاوجه لعهده من أقسام النظم من حيث يعرف به الحكم الشرعى ، اذ لايعرف به حينئذ حكم أصلا .
أجيب عنه بجوابين :

الأول : ان هذا القسم انما ذكر استطرادا من ضرورة انجرار التقسيم اليه ، فلا يلزم افادته الحكم .

الثانى : انا لانسلم أن معرفة الحكم متوقفة على معرفة المعنى بل يشبث به معرفة ان لله تعالى صفة يعبر عنها باليد أو الوجه أو العين وان لم تعرف حقيقة ما أريد منها ومعرفة هذا المقــــــدار ووجوب اعتقاده من أحكام الشرع .

هذا وقد أورد ملاحظرو اعتراضا على الجواب الثانى حيث قال : هذا على تقدير صحته لايتناول بعض أنواع المتشابه ، فيتأمل .

انظر : المرأة على المرقاة (٤١٣/١) ، شرح ابن ملك (ص ٣٦٧) ، التحقيق لوحة (١٨/ب) .

(٢) فى الأصل : بذلك .

(٣) ساقطة من الأصل ومن ح .

(٤) سورة آل عمران (٧) .

(٥) اختلف العلماء فى الوقف فى هذه الآية الى مذهبين :

المذهب الأول : هو الوقف على قوله (الا الله) . ويكون قولــــه : (والراسخون) مبتدأ ، وخبره جملة (يقولون) .

وهو مذهب ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وعروة بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والكسائى ، والأخفش ، والغراء ، وابن عبيد وغيرهم . =

.....

(١)
وهم يصرفون المتشابه من الآيات والأخبار الواردة في صفات الله تعالى
(٢)
ما يؤدى ظاهرها الى التشبيه الى المحكم، ويؤولون تأويلاً

= ويصير المعنى : ان تأويل المتشابه لا يعلمه الا الله . وأما
الراسخون في العلم فانهم يؤمنون بأن المحكم والمتشابه كل من عند
الله . وقد آثنى الله عليهم لأنهم يقولون : آمنا به ...
وهذا المذهب مسمى مذهب التفويض .

والمذهب الثانى هو الوقف على قوله : (والراسخون في العلم) .
وتكون جملة (يقولون آمنا ...) في محل نصب حال من الراسخين
أى يعلمون تأويله حال كونهم قائلين : ان الكل من عند الله .
وهو مذهب مجاهد، وروى أيضا عن ابن عباس، وذهب اليه الربيع
ومحمد بن جعفر بن الزبير، والقاسم بن محمد وغيرهم، ورجحه ابن
فورك .

وعلى هذا يكون المعنى : لا يعلم تأويل المتشابه الا الله والراسخون
في العلم .

وهذا مسمى مذهب التأويل .

وانظر: تفسير القرطبي (١٦/٤ - ١٩)، تفسير الطبرى (١٨٢/٣ - ١٨٣)،
أصول السرخسى (١٦٩/١)، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٥٥/١ - ٥٦)،
التوضيح على التنقيح (٢٤٢/١) .

(١) في الأصل : التشابه .

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله :

ان لفظ التأويل يراد به ثلاث معان :

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين : صرف اللفظ عن الاحتمال
الراجع الى الاحتمال المرجوح (٠٠٠) فلا يكون معنى اللفظ الموافق
لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء (٠٠٠) .

والمعنى الثانى : ان التأويل هو تفسير الكلام سواء وافق ظاهره
أو لم يوافقه، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم
وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف
من السلف على قوله : " وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في
العلم " . آل عمران (٧٠) كما نقل ذلك عن ابن عباس، ومجاهد
وجعفر بن الزبير، ومحمد بن اسحاق، وابن قتيبة وغيرهم . =

(١) لا يناقض دلائل العقل والآيات المحكمة دفعا للتناقض عن الأدلة مع الاعتقاد
(٢) بأن الظاهر غير مراد .

ثم ان كان يحتمل تأويلاً واحداً ملائماً للتوحيد ودلائله قطعوا على كونه مراداً لله تعالى ، وان احتمل وجوها من التأويلات الصحيحة لم يقطعوا على واحد منها على طريق التعيين بكونه مراداً لما فيه من الشهادة على الله تعالى من غير دليل يوجب تعيين ذلك ، فاعتقدوا على الابهــــــــــــــــام

(٣)

(٤)

(٥)

وقالوا : نعلم ان المراد بعض تلك الوجوه ، لا الظاهر .

فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "خَلَقْتُ بَيْدِي" ^(٦)، "وَلَتَمْنَعْ عَلَى عَيْنِي" ^(٧)
 "وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ" ^(٨)، "يَاحْسِرْتَ عَلَى مَا فَرَطْتَ / فِي جَنْبِ اللَّهِ" ^(٩) (١/٥٦)

= والمعنى الثالث : ان التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام اليها - وان وافقت ظاهره-، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ، ويعبر عنه بالنسب ، وهذا هو التأويل في لغة القرآن (٠٠٠) .

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه الا الله .

وتأويل "الصفات" هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها . اهـ

مجموع الفتاوى (٣٦٠٣٥/٥) .

- (١) فى الأصل : دليل .
 (٢) كذا فى ميزان الأصول . انظر (ص ٣٦١) .
 (٣) فى الأصل : التعيين .
 (٤) فى ب : تعين .
 (٥) فى ب : ذلك .
 (٦) سورة (ص) (٧٥) .
 (٧) سورة طه (٣٩) .
 (٨) سورة الزمر (٦٧) .
 (٩) سورة الزمر (٥٦) .
- هذا وقد صرح شيخ الاسلام ابن تيمية بأن هذه الآية ليست من آيات الصفات ،وبين أن هذا الموضوع كثيرا ما يغلط الناس فيه حيث قال :
 اذا تنازع النفاة والمثبتة فى صفة ودلالة نص عليها : يريد المرید أن يجعل ذلك اللفظ - حيث ورد - دالا على الصفة وظاهرا فيها .
 ثم يقول النافى : وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا . =

.....

"الله نور السماوات والأرض" (١) .

وقوله عليه السلام : " ان الله خلق آدم على صورته " (٢) ، وقوله (٣)
" ان الله ليضحك الى أوليائه حتى تبدو نواجذه " (٤) .

فاليد يذكر : للقوة والقدرة ، والسلطان والمملكة ، والحجة ، والغلبة (٥)
واليسر ، والغنى ، والكف ، والجراحة . فيضاف الى الله تعالى ما لا يناقض
التوحيد .

واليمين تذكر : للجراحة ، والقوة .

= وقد يقول بعض المثبتة : دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك ، بل
لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون
انه يضاف الى الله تعالى - اضافة صفة - من آيات الصفات كقوله
تعالى : " فرطت في جنب الله " .

وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة ، وهذا من أكبر الغلط
فان الدلالة في كل موضع بحسب سياقه ، وما يحف به من القرائن اللفظية
والحالية ، وهذا موجود في أمر المخلوقين يراد بالفاظ الصفات منهم
في مواضع كثيرة غير الصفات . اهـ مجموع الفتاوى (١٥٠١٤/٦) .

(١) سورة النور (٣٥) .

(٢) هذا طرف من حديث رواه مسلم عن ابن حاتم عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : اذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه ، فان الله خلق
آدم على صورته . انظر كتاب البر والصلة والآداب ، باب النهي عن
ضرب الوجه (٢٠١٧/٤) .

ورواه أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : " اذا ضرب أحدكم
فليجنب الوجه ، فان الله خلق آدم على صورته " . المسند (٢٤٤/٢) .

(٣) (وقوله) ساقطة من ب .

(٤) لم أعثر عليه ، والذي يقرب من هذا الحديث هو ما رواه ابن ماجه عن
أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : ان الله ليضحك الى ثلاثة : الصف في الصلاة ، والرجل يعلى في
جوف الليل ، والرجل يقاتل (أراه قال) خلف الكتبية .

انظر : سنن ابن ماجه ، باب (١٣) (٣٩/١) ، والجامع الصغير مع فيض

القدير (٣٣٦/٣) .

(٥) (يذكر) ساقطة من د .

.....

والعين : للحفظ ، والرؤية ، والجارحة ، فيحمل على مالينا ناقضـــــــــــــــــ
(١) (٢)
التوحيد .

والجنب يذكر : للجارحة ، والجوار ، والأمر ، والطاعة . يقال : هل
تعلم ما فعلت في حنبي أي في أمري وطاعتي . فحمل المذكور في الآية على
الطاعة والأمر ، لأن التفريط لا يكون في الجارحة ، وإنما يكون في الطاعة .

والنور يذكر ويراد به : المنور .
(٥)
أما المروى فهو خارج على سبب مروى ، وهو أنه عليه السلام رأى رجلاً
يضرب آخر على وجهه ، فنهاه عن الضرب على الوجه وقال : " إن الله تعالى
خلق آدم على صورته " أي صورة المضروب . وكانت الهاء راجعة إلى

(١) د : استبدلت (فيحمل على مالينا ناقض التوحيد) ب (فيضاف إلى الله
تعالى مالينا ناقض التوحيد) .

(٢) قال البزدوى رحمه الله : وجب تسليم المتشابه على اعتقاد الحقيقة
فيه ، وكذلك اثبات اليد والوجه حق عندنا ، معلوم بأصله ، متشابه بوصفه
ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف ، وإنما ضلت المعتزلة
من هذا الوجه ، فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات فصاروا معطلة . اهـ
وقال علاء الدين البخاري في شرحه : بقوله (عندنا) احترز عن قول من
قال : لا يوصف الله تعالى سبحانه بالوجه واليد ، بل المراد من الوجه
الرضاء ، أو الذات ونحوهما ، ومن اليد : القدرة ، أو النعمة ونحوهما
فقال الشيخ - أي البزدوى - بل الله تعالى يوصف بصفة الوجه واليد
مع تنزيهه جل جلاله عن الصورة والجارحة ، لأن الوجه واليد من صفات
الكمال في الشاهد ، لأن من لا وجه له ، أو لا يد له يعد ناقصاً ، وهو تعالى
موصوف بصفات الكمال فيوصف بهما أيضاً ، إلا أن اثبات الصورة والجارحة
مستحيل ، وكذا اثبات الكيفية ، فتشابه وصفه ، فيجب تسليمه على
اعتقاد الحقيقة من غير اشتغال بالتأويل . اهـ (٦٠، ٥٩/١) .

(٣) (في) ساقطة من ج ، د .

(٤) في ب : فيحمل .

(٥) في الأصل ، ب : استبدلت (على) ب (عن) .

.....

(١) المضروب، لا الى الله تعالى . (٢)

ويقال : " ضحكت الرياض بأنوارها " اذا ظهرت . فمعنى قوله : " يضحك الى أوليائه " أى يظهر الرضا عنهم . ويقولون اذا أرادوا المبالغة فى وصف ظهور الشئ : أبدى ناجذيه . وكان تأويل الخبر : - والله أعلم - اظهار الله تعالى رضاء وشوابه على أوليائه . (٤)

وقال عامة العلماء من السلف رحمهم الله تعالى : ان الوقف على قوله : " الا الله " واجب . (٥)

(١) ذكره المناوى فى فيض القدير . انظر (٣٩٧/١) .
(٢) قال المناوى : قيل : الضمير لله بدليل رواية الطبرانى باسناد رجاله ثقات كما قال ابن حجر : على صورة الرحمن (٠٠٠) فيتعين اجراء ذلك على ماتقرر بين أهل السنة من ايراده على ما جاء بغير اعتقاد تشبيه، أو تأويله على ما يليق بالرحمن جل وعلا . اهـ
وقال النووى رحمه الله فى شرح هذا الحديث : هو من أحاديث الصفات (٠٠٠) وان من العلماء من يمسك عن تأويلها ويقول : نؤمن بأنها حق وان ظاهرها غير مراد، ولها معنى يليق بها، وهذا مذهب جمهور السلف، وهو آخوطة وأسلم .
والثانى : انها تتأول على حسب ما يليق بتنزيه الله تعالى وانسه ليس كمثله شئ . اهـ

شرح صحيح مسلم (١٦٦/١٦)، فيض القدير (٣٩٧/١) .

(٣) فى ج : استبدل (وصف) ب (وقت) .
(٤) قال المناوى فى فيض القدير : الضحك منه تعالى محمول على غاية الرضى والرافة والدنو والقرب، كأنه قيل : انه تعالى يرضى عنهم ويدنو اليهم برأفته ورحمته .

قال الطيبى : ويجوز أن يضمن الضحك معنى النظر، ويعدى تعديته بالى فالمعنى : انه تعالى ينظر اليهم ضاحكا راضيا عنهم متعطفًا عليهم لأن الملك اذا نظر الى بعض رعيته بعين الرضا لا يدع من الانعام والاكرام شيئًا الا فعله فى حقهم . اهـ انظر (٣٣٦/٣) .

(٥) فى ب، ج، د : استبدلت (واجب) ب (لازم) .

.....

- ويقوى هذا المذهب انه فى ^(١) حرف عبد الله ^(٢) : " ان تأويله الا عند الله والراسخون فى العلم " ^(٣) ^(٤) . وفى حرف أبى بن كعب : " ويقول الراسخون فى العلم " ^(٥) . وعن عمر بن عبدالعزيز رحمه الله أنه قال : " انتهى علم الراسخين الى أن قالوا : آمنا به كل من عند ربنا " ^(٦) ^(٧) .
- (٨) فعلى قول هؤلاء : الواجب فى هذه الآيات والأحاديث أن يتلقى ^(٩) ^(١٠) ماورد من ذلك بالايمان به ، والتسليم له ، والاعتقاد بصحته ، ولا يشتغل ^(١١) ^(١٢) بكيفية/التأويل ، والبحث عنه مع اعتقادنا بأن الله تعالى ليس بجسم (ب/٥٦)

- (١) فى الأصل : أبدلت (فى) ب (من) .
 (٢) أى قراءته .
 (٣) (والراسخون فى العلم) ساقطة من ح ، د .
 (٤) انظر : زاد المسير (٣٥٤/١) ، تفسير الطبرى (١٨٤/٣) .
 (٥) انظر المرجعين السابقين .
 (٦) عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبى العاص ، القرشى الأموى ، المعروف ، أمير المؤمنين . وأمه أم عاصم ، لىلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، وكان عمر تابعيا جليلا ، وقد توفى رضى الله عنه متأثرا بالسّم سنة ١٠١ هـ ، ومدة خلافته : سنتان وخمسة أشهر وأربعة عشر يوما .
 انظر : البداية والنهاية (١٩١/٩) ، الكامل (٨١٦/٢) ، الأعلام (٢٣/٥) ، الفتح المبين (٩٤/١) .
 (٧) انظر : تفسير الطبرى (١٨٣/٣) ، الدر المنثور (١٥١/٢) ، زاد المسير (٣٥٤/١) ، تفسير القرطبي (١٦/٤) .
 (٨) فى الأصل : أن نتلقى .
 (٩) فى ب : أبدلت (ما) ب (بما) .
 (١٠) (له) ساقطة من ب .
 (١١) فى الأصل : ولاشتغل .
 (١٢) وقد ذكر ابن تيمية فى هذه المسألة بحثا مفصلا ، واليك خلاصته :
 من قال : ان الله جسم ، وأراد بذلك انه مركب من هذا ، فهو مخطئ فى ذلك ، ومن قصد نفي هذا التركيب عن الله فقد أصاب فى نفيه عن الله ، لكن ينبغى أن يذكر عبارة تبين مقصوده . =

.....

ولاشبهه بالمخلوقات، وان جميع امارات الحدوث عنه منتفية .
فقد سئل محمد بن الحسن رحمه الله عن مثل هذه الآيات والأخبار
فقال : نمرها كما جاءت ونؤمن بها، ولانقول : كيف وكيف^(١)
واليه ذهب محمد بن اسماعيل البخاري^(٢)، وعبدالله بن المبارك^(٣)

= ولفظ التركيب قد يراد به أنه مركب مركب، أو أنه كانت أجزاءه
متفرقة فاجتمع، أو أنه يقبل التفريق، والله منزّه عن ذلك كله .
وقد يراد بلفظ الجسم والمتحيز ما يشار اليه بمعنى أن الأيدي ترفع
اليه في الدعاء، وأنه يقال : هو هنا وهناك، ويراد به القائم
بنفسه، ويراد به الموجود، ولا ريب أن اللقائم موجود بنفسه، وهو عند
السلف وأهل السنة ترفع الأيدي اليه في الدعاء، وهو فوق العرش
فاذا سمي ما يتصف بهذه المعاني جسماً، كان كتسمية الآخر ما يتصف بأنه
حي عالم قادر جسماً، وتسمية الآخر ماله حياة وعلم وقدرة جسماً .
ثم قال رحمه الله - بعد أن أطلال الكلام من حيث اللغة والعقل - :
وأما الشرع فمعلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء، ولا الصحابة
ولا التابعين ولا سلف الأمة أن الله جسم، أو أن الله ليس بجسم، بل
النفى والاثبات بدعة في الشرع . اهـ

انظر : مجموع الفتاوى (٤١٩/٥، ٤٢٠، ٤٣٤)

(١) ذكره في ميزان الأصول، انظر (ص ٣٦٢)

(٢) هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة، البخاري، أبو عبدالله
حبر الاسلام، والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاحب
الجامع الصحيح، توفي رحمه الله سنة ٢٥٦ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، تهذيب التهذيب (٤٧/٩)، وفيات الأعيان
(١٨٨/٤)، طبقات الشافعية (٢١٢/٢)، تاريخ بغداد (٤/٢ - ٣٦)، الأعلام
(٣٤/٦)

(٣) هو عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي
أبو عبدالرحمن، الحافظ، شيخ الاسلام، المجاهد، التاجر، صاحب التصانيف
والرحلات . توفي سنة ١٨١ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ (٢٧٤/١)، تاريخ بغداد (١٥٢/١٠)، حلية الأولياء
(١٦٢/٨)، الأعلام (١١٥/٤)

.....

(١) ومالك بن أنس رحمهم الله ، فقد سئل عن قوله تعالى : " الرحمن على العرش استوى " فقال : " الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والسؤال عنه بدعة " .^(٥)

(٦) فان قيل : ما الفائدة في انزال المتشابه ، ولو كان الكل محكما لم يختلفوا في شيء .^(٧)

(٨) قلنا : أما على القول الأول فظاهر ، اذ يعلم (منه) فضل العلماء على غيرهم ، اذ جعل بعضها جليا ظاهرا ، وبعضها خفيا غامضا ليتوصل بالجلي

(١) هو مالك بن أنس بن مالك ، الأمي ، المدني ، أحد الأئمة الأربعة واليه ينسب المالكية . ويكنى بأبي عبد الله ، والأمي . توفي رضي الله عنه سنة ١٧٩ هـ .

انظر : وفيات الأعيان (١/٥٥٥) ، الأعلام (٣/٨٢) ، الفتح المبين (١/١١٢) . وكذلك عامة أصحاب الحديث رضوان الله عليهم . انظر : ميزان الأصول (ص ٣٦٢) .

(٣) (تعالى) ساقطة من د .

(٤) سورة طه (٥) .

(٥) انظر : التفسير الكبير (٧/١٧٨) ، فتح القدير (٢/٢١٢) ، تفسير القرطبي (٧/٢١٩ ، ٢٢٠) .

وروى البيهقي في سننه بسنده الى الوليد بن مسلم قال : سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه ، فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيفية (٢/٣) ، ميزان الأصول (ص ٣٦٢) ، التبيين (١/٢٢٠ ، ٢٢١) .

(٦) (ما) ساقطة من ج .

(٧) انظر ما قاله علماء الأصول والتفسير في فائدة انزال المتشابه : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (١/٥٨) ، أصول السرخسي (١/١٦٩ - ١٧٠) ، حاشية الازميري على مرآة الأصول (١/٤١٧) ، التفسير الكبير (٧/١٨١) التوضيح على التنقيح مع التلويح (١/٢٤٣) ، التحقيق لوحة (١٨/١) ، التمهيد في أصول الفقه (٢/٢٧٥) ، الوافي لوحة (١٨/١) ، التبيين (١/٢٢١) ساقطة من الأصل .

(٨)

.....

الى معرفة الخفى من طريق الاستنباط والاجتهاد واتعاب القرينة ^(١) فـ
استخراج معانيه واعمال الفكر ليتبين المجد من المقصر والمجتهد من
المفرط فيكون ثوابهم بقدر اجتهادهم، ويكون مراتبهم على قدر علومهم .
ولولا ذلك لاستوت الاقدام ، ولم يتميز الخاص من العام ولبطلت المحنة ^(٢)
وذهب التفاوت بين الناس ، ولا يزال الناس بخير ما تفاوتوا ، فاذا استـووا
هلكوا .

فان الله تعالى قال : ^(٣) " ورفع بعضكم فوق بعض درجات " ^(٤) وقال : ^(٥) " انظر
كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلاً " ^(٦) .
وأما على القول الثانى : وهو الظاهر فائدته ، معرفة قصور أفهام ^(٧)
البشر عن الوقوف على مالم يجعل لهم اليه سبيلا ليعرفوا ان الحكم لله
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

وفيه امتحانهم بالوقوف فى ذلك ، لأن الدار دار محنة وابتلاء . ^(٩) قال
الله تعالى : " ليلوكم أيكم أحسن عملاً " ^(١٠) والابتلاء من الله تعالى اظهـار

-
- (١) فى ج : القرعة .
القرينة : أول ماء يستنبط من البئر ، ومنه قولهم : لفلان قرينة
جيدة ، يراد به استنباط العلم بجودة الطبع .
مختار الصحاح ، (ص ٥٢٨) .
- (٢) فى ج ، د : المحبة .
(٣) فى ب ، ج ، د : قال الله تعالى .
(٤) فى ب ، ج : بعضهم .
(٥) سورة الأنعام (١٦٥) .
(٦) سورة الاسراء (٢١) .
(٧) فى ج : فائدة .
(٨) فى الأصل : قصور معرفة .
(٩) فى د : دار ابتلاء ومحنة .
(١٠) سورة الملك (٢) .

.....

(١)(٢)

• ما علم من المكلف كما علم •

والبليات أنواع ، بعضها فوق / بعض ، والله (تعالى) يمتحن عباده (١/٥٧) (٤)

بما شاء • فجعل الناس على طبقتين : منهم من يطالب بالامعان في السير لكونه مبتلى بضرب من الجهل ، ومنهم من يطالب بالوقف لكونه مكرما بنوع من العلم ، فأنزل المتشابه تحقيقا للابتلاء • (٥)

هذا أعظم الوجهين بلوى ، اذ هو محتاج الى كبح عنان ذهنه ، والبليد (٦) لا • والكبح أشد • (٧)

وهذا لأن الواجب عليه التسليم لله تعالى والتفويض اليه واعتقاد حقيقة مراد الله تعالى بدون الوقوف على مراده عبودية • (٨)

وفي الامعان في السير من البليد اشتمار بالأمر ، وانه عبادة

(١) كذا في التبيين (١/٢٢١) •

(٢) قال الزمخشري رحمه الله : سمى علم الواقع منهم باختبارهم بلوى وهي الخبرة ، استعارة من فعل المختبر من حيث انه تضمن معنى العلم فكأنه قيل : ليعلمكم أيكم أحسن عملا •

الكشاف (٢/٤١٠) ، تفسير النسفي (٤/٢٧٣) •

(٣) ساقطة من الأصل •

(٤) في ج ، د : ولله تعالى أن يمتحن عباده •

(٥) كذا في أصول البزدوى • انظر (١/٥٧) ، وأصول السرخسي ، انظر (١/١٦٩) •

(٦) أي الوقف عن الطلب أعظم ابتلاء من الامعان في الطلب ، لأن العقل جيل على صفة يتأمل في غوامض الأشياء ليقف على حقائقها ، فكان منعه عن ذلك أشد عليه من حمله على تحصيل ما يميل اليه كما أن الابتلاء بالترك في حق سائر الجوارح أشد من الابتلاء بالعمل ، لأن النفس مائلة الى الشهوات فكان امتناعها عنها أشق عليها من الاقدام على العمل • اهـ كشف الأسرار على البزدوى (١/٥٨) •

(٧) أي لا يحتاج الى كبح عنان ذهنه •

(٨) المراد من السير هو طلب العلم •

انظر التوضيح على التنقيح (١/٢٤٣) •

.....

والعبودية أقوى من العبادة، لأن العبودية الرضا بما يفعل الرب، والعبادة
فعل ما يرضى الرب .^(١) والرضا فوق العمل حتى كان ترك الرضا كـفـرا^(٢)
وترك العمل فسقا، وكذا العبادة تسقط في العقبي، والعبودية لاتسقط فـى
الدارين .

فان العبودية أن لا يرى^(٣) متصرفا في الحقيقة الا الله تعالى، فيفوض
أمره اليه في كل حال أفقره أم أغناه، أبهجه أم أشجاه، أضمنه أم أضناه^(٤)
كساه أم أعراه، أماته أم أحياه، ضره أم نفعه، جوعه أم أشبعه، فـسـان^(٥)
المتصرف في الحقيقة هو الله تعالى . اذ هو خالق كل شيء ضرا كـسـان^(٦)
أو نفعا، حلوا كان (أو) مرا، ضحة أو سقما، جوعا أو شبعاً . فيجب على العبد^(٧)
التسليم في كل حال .^(٨)
^(٩)
^(١٠)
^(١١)
^(١٢)

والوقف تفويض وتسليم الى الله تعالى، فيكون أعظم الوجهين بلـوى^(١٣)
وأعم النوعين جدوى .

لأن حكم الابتلاء الصبر . ولما كان الابتلاء أعظم كان الصبر فيـسـه^(١٤)
أقوى، فيكون نفعه أعم . ولأن الثواب بناء على تحمل المشاق . قـسـال^(١٥)

- (١) (ما) ساقطة من ج .
- (٢) انظر تعريف العبادية والعبودية : التعريفات (ص ١٤٦) .
- (٣) في ج، د : أن لا ترى .
- (٤) في ج، د : أو .
- (٥) في ب، ج : عراه .
- (٦)، (٧)، (٨) في ب، ج، د : أو .
- (٩) (كان) ساقطة من ج .
- (١٠) ساقطة من الأصل .
- (١١) في ب : أبدلت (في) ب (على) .
- (١٢) (كل) ساقطة من ج .
- (١٣) في د : استبدلت (النوعين) ب (الوجهين) .
- (١٤) انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٥٨/١) .
- (١٥) في ج : استبدلت (المشاق) ب (المشاق) .

.....

عليه السلام : " انما أجرك على قدر تعبك ونصبك " ^(١) . وابتلاؤه أشد لأنـه

يبتلى المؤمن على قدر دينه / بالحديث ^(٢) .
(٥٧/ب)

فلما كان المكرم بالعلم والاجتهاد أفضل في الدين ممن كان مبتلى
بالجهل كان ابتلاؤه أعظم ، فكان ثوابه أتم وأوفر .

قوله : (وحكمه التوقف فيه أبدا) أرادوا به في الدنيا، لأنـه ^(٣)
ينكشف يوم القيامة .

وهذا لأن انقطاع رجاء البيان في المتشابه لا للاستحالة في ذلك
ولو بين الله تعالى المتشابه لصار مبينا، وانما لم ينكشف في الدنيا
للحكمة التي بينا .

(١) رواه البخاري عن الأسود رضى الله عنه بلفظ : " قالت عائشة رضى
الله عنها : يا رسول الله يصدر الناس بنسكين ، وأصدر بنسك ؟ فقل
لها : انتظري ، فإذا ظهرت فاخرجي الى التنعيم ، فأهلى ، ثم اثتينا
بمكان كذا ، ولكنها على قدر نفقتك ونصبك " .

كتاب العمرة ، باب أجر العمرة على قدر النصب (٦٣٤/٢) .
وروى مسلم نحوه في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الاحرام (٨٧٦-٨٧٧) .
وكذا أحمد في مسنده (٤٣/٦) .

(٢) رواه الدارمي عن سعد رضى الله عنه بلفظ : " سئل رسول الله صلى
الله عليه وسلم : أى الناس أشد بلاء ؟ قال : الأنبياء ، ثم الأمثل
فالأمثل ، يبتلى الرجل على حسب دينه . فان كان في دينه صلابة زيد
صلابة ، وان كان في دينه رقة خفف عنه ، ولا يزال البلاء بالعبد حتى
يمشى على الأرض ماله خبيثة " . كتاب الرقائق ، باب في أشد الناس بلاء

(٣٢٠/٢) ، وروى نحوه أحمد في مسنده (١٧٤/١) .

(٣) في د : يكشف .

والقسم الثالث

فى وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه فى باب البيان

- فهى أربعة : الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية .
فالحقيقة : اسم لكل لفظ أريد به ماوضع له .

والقسم الثالث فى وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه فى باب البيان :
(١)

يعنى استعمال هذه الألفاظ فى باب البيان (٢) اما أن يكون فى موضعه
الأصلى، وهو الحقيقة، أو لا فى موضعه الأصلى، بل أريد به غير ماوضع له
لمناسبة بينهما وهو المجاز . (٣) أو استعمال اللفظ فى باب البيان مع كثرة
الاستعمال ووضوح البيان، وهو الصريح، حقيقة كان أو مجازا، (٤) أو استعمال
مع استتار معناه، وهو الكناية حقيقة كان أو مجازا . (٥) أو استعمال
ألا ترى أن تعريف الحدث بالغايط مع كونه مجازا (٦) كناية لأنه
(٧) (٨) (٩) (١٠) (١١)

- (١) (وجوه) ساقطة من ب، ج، د .
- (٢) (يعنى استعمال هذه الألفاظ فى باب البيان) ساقطة من د .
- (٣) فى ب، ج، د : بمناسبة .
- (٤) فى الأصل : استبدلت (أو) ب (الواو) .
- (٥) فى ج : استبدلت (البيان) ب (معناه) .
- (٦) فى د : استبدلت (أو) ب (الواو) .
- (٧) (كان) مزيدة من ج .
- (٨) انظر وجه الحصر لاستعمال الألفاظ فى الأقسام المذكورة : التبيين
- (٩) الحدث : هو النجاسة الحكمية المانعة من الصلاة وغيرها . التعريفات (٢٢٣/١)، التلويح على التوضيح (١٣٢/١ - ١٣٣) .
- (١٠) أصل الغائط : المظلم من الأرض الواسع، وكان الرجل منه مــــم
إذا أراد أن يقضى الحاجة أتى الغائط وقضى حاجته، فقليل لكل مــــم
قضى حاجته قد أتى الغائط، يكفى به عن العذرة . مختار الصحاح (ص ٤٨٤)
- (١١) فى ج : مكانها بياض .

.....

بحسب استتار المراد يسمى كناية وبحسب استعمال اللفظ فى غير الموضوع له يسمى مجازاً، حتى لو انضم اليه كثرة الاستعمال زالت الكناية للـزوال

الاستتار وبقي المجاز لبقاء الاستعارة .

(١)

والحاصل : ان القسم الثانى فى نفس البيان ، والقسم الثالث فى

كيفية استعمال الألفاظ فى باب البيان .

(٢)

وهذا القسم ثالث باعتبار أصل التقسيم ، رابع باعتبار المقابل .

الحقيقة : مأخوذة من "حق" اذا ثبت . ومنه : الحاققة . لأنهـ

(٦)

ثابتة ، كائنة ، لامحالة . ويقال : ماحقيقة ذاك : أى ما الثابت منهـ

(٧)

يقيناً .

والاسم الموضوع للشيء المستقر فى محله يسمى حقيقة .

(١) (والحاصل) ساقطة من ج .

(٢) انظر : التبيين (٢٢٣/١) ، كشف الأسرار على البزدوى (٦١/١) .

(٣) انظر ماورد فى تعريف الحقيقة وأقسامها : أصول البزدوى (٦١/١) ،

أصول السرخسى (١٧٠/١) ، ميزان الأصول (ص ٣٦٧) ، كشف الأسرار علىـ

المنار (٢٢٥/١) ، نور الأنوار (٢٢٥/١) ، التوضيح على التنقيح (١٣٢/١) ،

مسلم الثبوت (٢٠٣/١) ، المرأة على المرقاة (٤١٧/١) ، التمهيد لأبىـ

الخطاب (٢٤٧/٢) ، شرح كوكب المنير (١٤٩/١) ، المعتمد لأبى الحسينـ

البصرى (١٦/١) ، الاحكام للآمدى (٣٦/١) ، جمع الحوامع (٣٠٠/١) ، شرحـ

تنقيح الفصول (ص ٤٢) ، التبيين (٢٢٣/١) ، التحقيق لوجه (١٩/١) ، ارشادـ

الفحول (ص ٢١) .

(٤) فى الأصل : مأخوذ .

(٥) فى ج : استبدلت (حق) ب (حيث) .

(٦) انظر : الصحاح (١٤٦١/٤) ، أساس البلاغة (ص ١٣٥) .

(٧) فى ج : ذلك .

(٨) فإذا أطلق يراد به ذات الشيء الذى وضعه واضح اللغة فى الأصلـ

كاسم الأسد للبهيمة . التعريفات (ص ٩٠) .

.....

- (١) وقيل : () من "حققت الشيء" اذا كنت على يقين منه .
- (٢) فهي على الاول فاعلة ، وعلى الثانى مفعولة / أى متيقن فيها (٢/٥٨)
- اذ لا ارتياب ولا اضطراب فى الوضع الاصلى . (٣) (٤)
- والحقيقة والمجاز من صفات اللفظ دون المعنى ، واليه أشار بقوله : (٥)
- (الحقيقة اسم لكل لفظ أريد به ما وضع له) . وثابت أيضا لا يزول بحال
- أى لا يسقط عن المسمى بحال ، اذ من المحال أن يتخلف عن الهيكل المخصوص (٦)
- لفظ الأسد ، أى لا يمكن أن يوجد المسمى بدون اسمه ، لكن يجوز أن يوجد هذا (٧)
- الاسم بدون مسماه الاصلى بأن أريد به الانسان الشجاع . (٨)

- (١) (هو) زيادة من ب ، ج ، د .
- (٢) (فيها) ساقطة من ج .
- (٣) فى الأصل : الموضع .
- (٤) قال فى التبيين : الحقيقة اما من حق - يحق (بالكسر) اذا ثبتت ووجب ، أو من حقه - يحقه (بالضم) اذا أثبتته ، فمن الاول معناها :
- الثابتة فى موضوعها ، ومن الثانى : المثبتة فيه .
- فعلى اعتبار الاول : هى فعيلة بمعنى فاعلة .
- وعلى اعتبار الثانى : بمعنى مفعولة .
- والتاء فى كلمة الحقيقة للتأنيث . اهـ (٢٢٣/١) ، وكشف الأسرار
- ٠ (٦٢/١)
- وقال فى كشف الأسرار على المنار : التاء لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية . اهـ (٢٢٦/١)
- (٥) قال صدر الشريعة فى التوضيح : ان بعض الناس قد يطلقون الحقيقة والمجاز على المعنى ، اما مجازا ، واما على أنه من خطأ العوام .
- ٠ (١٣٣/١)
- (٦) فى الأصل : من .
- (٧) فى ب : لفظة .
- (٨) ولتمام الفائدة نريد أن نذكر أقسام الحقيقة :
- وهى ثلاثة : لغوية ، وشرعية ، وعرفية .
- والسبب فى انقسامها هذا هو أن الحقيقة لابد لها من وضع ، والوضع لابد له من واضح فمتى تعين نسبت اليه الحقيقة ، فقليل : لغوية
- ان كان صاحب وضعها واضح اللغة ، كالانسان المستعمل فى الحيوان الناطق =

والمجاز : اسم لما أريد به غير ما وضع له لاتصال بينهما
معنى ، كما فى تسمية الشجاع أسداً والبليد حمارة ، أو ذاتاً
كما فى تسمية المطر سماء .

(١) والمجاز : مشتق من "جاز - يجوز" مفعول ، بمعنى فاعل ، كالمولى
بمعنى الوالى . سمي مجازاً لتعديته عن محل الحقيقة الى محل المجاز
فكان متعدياً ، وكان فاعلاً . وهذا صفة اللفظ . لأن التعدى انما يتم
فى الألفاظ دون المعانى ، لأن المعنى مستقر فى المحليين .
ولأن الفاصل بين الحقيقة والمجاز صحة نفي المحاز عن محله

= وقيل : شرعية ، ان كان صاحب وضعها الشارع ، كالصلاة المستعملة فى
العبادة المخصوصة ، ومتى لم يتعين قيل : عرفية . سواء كان عرفاً
عاماً كالعادة لذوات الأربع ، أو خاصاً ، كما لكل طائفة من الاصطلاحات
التي تخصهم ، كالنقض والقلب والجمع والفرق للفقهاء ، والجوهر
والعرض والكون للمتكلمين والرفع والنصب والجر للنحاة .
كشف الأسرار على البزدوى (٦١/١) ، وانظر : الاحكام للآمدى (٣٦/١) ،
التوضيح (١٣٢/١) ، المرأة على المرقاة (٤١٨/١) ، شرح الكوكب المنير
(١٤٩/١ - ١٥٠) ، ميزان الأصول (ص ٣٧٧) .

(١) انظر تفصيل الكلام على المجاز : أصول البزدوى (٦٢/١) ، أصول
السرخسى (١٧٠/١) ، ميزان الأصول (ص ٣٦٩) ، كشف الأسرار على المنار
(٢٢٦/١) ، نور الأنوار (٢٢٦/١) ، الاحكام للآمدى (٣٨/١) ، التمهيد لأبى
الخطاب (٢٥٠/٢) ، المعتمد (١٧/١) ، شرح المحلى على جمع الحوامع
(٣٠٥/١) ، المرأة على المرقاة (٤٢٣/١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤) ،
مسلم الثبوت (٢٠٣/١) ، التمهيد للأسنوى ، تحقيق : د . محمد حسن هيتو
(ص ١٨٥) ، المستصفى (٣٤١/١) ، شرح الكوكب المنير (١٥٤/١) ، ارشاد
الفحول (ص ٢١) .

(٢) انظر : تاج العروس (١٩/٤) .

(٣) فى ب : لتعدية .

(٤) فى الأصل : للفظ - بسقوط الالف فى أولها - .

(٥) فى د : الفاضل .

(٦) قال السمرقندى رحمه الله تعالى فى بيان الفاصل بين الحقيقة
والمجاز انه أقسام ثلاثة :

الأول : التسميى من أئمة اللغة بأن يقولوا ان هذا اللفظ لهذا
المسمى حقيقة ، ولهذا المسمى مجاز ومستعار . =

والحقيقة لا يستقيم نفيه . ولهذا يقال : " حب فلان حقيقة " ، أى ثابت فسى محله الموضوع له ، وهو القلب . و"حب فلان مجاز" ، أى متعدد عن محله

= والثانى : الاستدلال : وذلك بذكر حد الحقيقة والمجاز . فان ذكر الشئ بذكر اسمه وذكر حده سواء ، فان قول القائل : " رجل " ، وقوله " انسان ذكر جاوز حد الصغر " سواء .

والثالث : بيان العلامات اللازمة لهما : وهى أشياء : منها : ان الحقيقة لاتسقط عن المسمى ، ويكذب نافيها ، والمجاز يجوز نفيه عن المسمى ، ولا يكذب نافيها . بيانه : أن " الأب " اسم للوالد بطريق الحقيقة ، وللجد بطريق المجاز ، فمن نفى اسم الأب عن الجد ، وقال : انه ليس بأب فلان ، فانه يكذب ، ومن نفى اسم الأب عن الجد ، وقال : انه جده وليس بأبيه ، لا يكذب .

منها : ان الحقيقة ما يفهم السامع معناها من غير قرينة ، والمجاز ما لا يفهم السامع معناه الا بقرينة .

ومنها : ان أهل اللغة استعملوا الحقيقة من غير قرينة ، واستعملوا المجاز مع قرينة لفظية أو دلالة حال أو دلالة عقل . اهـ ميزان الأصول (ص ٣٦٨) وما بعدها .

(١) ذكر البخارى فى كشف الأسرار انه قيل : التعريف بهذه العلامة غير مفيد لاستلزامه الدور ، وذلك لتوقف النفى وامتناعه على كون اللفظ مجازا أو حقيقة ، فان من تردد فى كون اللفظ حقيقة أو مجازا انما يصح منه النفى لو علم كونه مجازا ، ويمتنع عنه لو علم كونه حقيقة فلو توقف كونه حقيقة أو مجازا على صحة النفى وامتناعه لــــزم الدور .

ولو قيل : المراد من صحة النفى وعدم صحته وجدانه فى مجازى استعمالاتهم وعدم وجدانه فيها ليندفع الدور ، فهو بعيد ، لأن الوجدان ان صلح علامة للمجاز ، فعدم الوجدان لا يصلح علامة للحقيقة ، اذ عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود الذى هو المطلوب . فالأولى أن يجعل امتناع النفى فى الحقيقة وصحته فى المجاز من الخواص لامن العلامات بل المعتبر من العلامات أن اللفظ إذا تبادر مدلوله إلى الفهم عند الاطلاق بلا قرينة فهو حقيقة ، وإن لم يتبادر اليه إلا بالقرينة فهو مجاز . اهـ (٦٤/١)

.....

- (١) وهو القلب ، الى غير محله ، وهو اللسان . وهذا الوعد منك مجــــــاز
(٢)
(٣) أى القصد منه الترويح ، دون التحقيق على ما عليه وضع الوعد . فان وضع
(٤)
(٥) الوعد للانجاز كما قال :
(٦) وانى لمنجز وعــــدى
(٧) ومخلف ايعــــدى
(٨) وقال عليه السلام : " ثلاث من علامات النفاق ، وان صام و () صلى
(٩) وزعم انه مؤمن : اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا ائتمن خان " . وقال
(١٠) فى حديث آخر : " العدة دين " .

- (١) فى د : عين .
(٢) نقله من ميزان الأصول . انظر (ص ٣٦٨) ، وذكره فى كشف الأسرار على المنار أيضا (١/٢٢٦ - ٢٢٧) .
(٣) فى ب : التجوير .
(٤) نقله من أصول السرخسى (١/١٧٠) .
(٥) هذا شطر بيت لعامر بن الطفيل . وهذا البيت غير موزون ، وصحته كما فى اللسان :
" وانى ان أوعده ، أو وعدته
لأخلف ايعادى ، وأنجز موعدى "
انظر : لسان العرب (٦/٤٨٧٢) .
(٦) فى ب ، ج ، د : وعد .
(٧) فى ب ، ج ، د : ايعاد .
(٨) (ان) مزيدة من د .
(٩) رواه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ : قــــال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من علامات المنافق ثلاثة ، اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا ائتمن خان . ثم روى فى حديث بعده عن أبى زكير انه قال : سمعت العلاء بن عبد الرحمن يحدث بهذا الاسناد وقال : آية المنافق ثلاث ، وان صام وصلى وزعم أنه مسلم .
صحيح مسلم ، كتاب الايمان ، باب بيان خصال المنافق (١/٧٨) .
(١٠) نقل السيوطى عن الديلمى فى مسند الفردوس عن على رضى الله عنه بلفظ "عدة المؤمن دين ، وعدة المؤمن كالأخذ باليد" . قال السيوطى حديث ضعيف . الجامع الصغير (٢/١٥٠) ، وقال فى فيض القدير : فيه دارم بن قبيصة ، قال الذهبى : لا يعرف . (٤/٣٠٨) .

.....

والدليل على أن المحبة في القلب ما قاله أهل الحقيقة : أن أول المحبة

الموافقة ، ثم الميل ، ثم الود ، ثم المحبة ، ثم الهوى ، ثم الوله ، ثم العشق .

فالموافقة للطبع ، والميل للنفس ، والود للقلب والمحبة للفؤاد

وهو باطن القلب ، والهوى غلبة المحبة ، / والوله زيادة الهوى ، والعشق (٥٨/ب)

فيض المحبة الى سائر الحوارج ، والشغف احتراق القلب ، ويدل عليه

قول الشاعر :

(٣) ان حبك منى (٤) في سواد الفؤاد وسط الشفاف

وقال آخر :

(٥) " وفي فؤاد المحب نار هوى (٦) آخر نار الجحيم أبردها

وقال آخر :

(٧) " لا عضو لي الا وفيه محبة فكأن أعضائي خلقن قلوبا

وقال آخر :

(٨) " فحسبي بأن تعلموا ان قد يحكم (٩) قلبي ولن تجدوا بعض الذي أجد (١٠)

(١) في الأصل : غلبة .

(٢) في الأصل : احراق .

(٣) ساقطة من الأصل ، ج ، د . وفي ب : علم الله . وقد صححته من أساس البلاغة .

(٤) نسبه الزمخشري في أساس البلاغة الى أبي عبيدة . انظر (ص ٣٣٢) .

(٥) في ج : ففى .

(٦) لم أعثر على قائله .

(٧) لم أعثر على قائله .

(٨) في ب : حسبي .

(٩) في الأصل ، ج : استبدلت (ولن) ب (وأن) .

(١٠) لم أعثر على قائله .

قوله : (لاتصال بينهما) هذا من تتمة التعريف .^(١) فان بعض العلماء قالوا : بأن المجاز والهزل سواء . حتى قالوا : انه لايجزى فى كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام .^(٢) لأن الهزل أن يراد بالشئ غير

(١) (التعريف) ساقطة من ج .

(٢) ذكر ابن السبكي فى الابتهاج فى مسألة المجاز أربعة مذاهب :

الأول : الجواز مطلقا . وهو رأى الجمهور .

الثانى : المنع مطلقا، وهو المنسوب للأستاذ أبى اسحاق الاسفرايينى وأبى على الفارسى .

الثالث : انه غير واقع فى القرآن وواقع فى غيره، واليه ذهب بعض الحنابلة، وطائفة من الرافضة، وحكى عن بعض المالكية، وأما أبوبكر بن داود الأصفهاني الظاهري، فالمشهور عنه أنه منع وقوعه فى القرآن خاصة كما هو رأى هؤلاء .

الرابع : المنع مطلقا فى القرآن والحديث، والجواز فى غيرهما وهو ما حكاه الامام الرازى وأتباعه - منهم البيضاوى - عن ابن داود . انظر (٢٩٦/١، ٢٩٧) .

وهناك مذهب خامس : وهو لابن حزم من الظاهرية ، وقد صرح بمذهبه فى كتابه الاحكام حيث قال : فكل خطاب خاطبنا الله تعالى به أو رسوله صلى الله عليه وسلم فهو على موضوعه فى اللغة ومعهوده فيهما الا بنى أو اجماع أو ضرورة حس ، نشهد بأن الاسم قد نقله الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم عن موضوعه الى معنى آخر، فان وجد ذلك أخذناه على ما نقل اليه .

فكل كلمة نقلها تعالى عن موضوعها فى اللغة الى معنى آخر ، فان كان تعالى تعبدنا بها قولاً وعملاً كالصلاة والزكاة والحج والصيام والربا وغير ذلك فليس شئ من هذا مجازاً، بل هى تسمية صحيحة واسم حقيقى لازم مرتب من حيث وضعه الله تعالى . وأما ما نقله الله تعالى عن موضوعه فى اللغة الى معنى تعبدنا بالعمل به

دون أن يسميه بذلك الاسم ، فهذا هو المجاز . (٥٣١/٤ - ٥٣٢) .

وانظر المسألة فى التبصرة (ص ١٧٧)، جمع الجوامع مع حاشية البنانى (٣٠٨/١)، المنحول (ص ٧٦)، منتهى الوصول لابن الحاجب، دار الكتب

العلمية ، الطبعة الأولى (ص ٢١)، الاحكام للآمدى (٤٨/١)، المسودة

(ص ١٦٤)، التمهيد فى أصول الفقه (٨٠/١) .

(٣) فى ج : صلى الله عليه وسلم .

.....

ماوضع له ، والمجاز اسم لما أريد به غير ماوضع له .
 فنحن نقول : لا ، بل بينهما فرق . فان الهزل لا يقصد به ماوضع
 له اللفظ ولا ماصح له اللفظ بطريق الاستعارة ، ولا كذلك المجاز ، فأنسه
 أريد به غير ماوضع له اللفظ لاتصال بينهما .
 قوله : (لاتصال بينهما معنى) أى بين الحقيقة والمجاز
 وأراد بالمعنى ماهو اللازم المشهور . فانه لو لم يكن لازما لما صححت
 الاستعارة ، لأنه حينئذ يجوز اطلاق اسم الأسد على جميع الحيوانات للاشتراك
 فى الحيوانية والجسمية والحدوث وغير ذلك . وكذا تعتبر الشهرة
 فان البخر والحمى لازمان للأسد ، ثم لا يحوز أن يسمى الأبخروالمحموم أسدا
 بهذا الاتصال .

وهذا لأن المجاز من الحقيقة كالقياس من النص .
 بيانه : ان الحكم فى المنصوص عليه^(٦) يثبت بالنص كالموضوع لــــه
 يثبت بالوضع ، ثم يتأمل فى المنصوص عليه لاستخراج المعنى الذى لــــه
 أثر فى استدعاء هذا الحكم ليتعدى الى غير المنصوص عليه ، فاذا وجد مثل
 هذا المعنى / فى غير المنصوص عليه ألحق به أى يثبت مثل ذلك فى (١/٥٩)
 هذا المحل .

فكذلك يتأمل فى معانى محل الحقيقة لاستخراج المعنى اللازم المشهور
 فى محل الحقيقة لاكل معنى ، كما فى النص لايعتبر كل معنى ، بل يعتبر
 الوصف الماصح المعدل لما فى اعتبار كل معنى أو كل وصف رفــــع^(٧)

- (١) فى ج : استبدلت (لا ، بل) ب (لا بد) .
- (٢) فى الأصل : وما لاصح .
- (٣) فى د : استبدلت (بين) ب (من) .
- (٤) فى ج : الشهوة .
- (٥) (الواو) ساقطة من د .
- (٦) (عليه) ساقطة من ب ، ج ، د .
- (٧) فى د : المصالح .

.....

(١)

• الابتسلاء •

(٢)

الأتري أن العرب تسمى الشجاع أسدا للاشتراك بينهما فى المعنى
الخاص اللازم المشهور له ، ولم تعتبر الاشتراك فى كل معنى ، فإذا وجد
مثل ذلك المعنى فى محل آخر استعير له ، هذا كما قلنا فى القياس مع
النص ، غير أن المنظور إليه فى القياس ، المعنى الشرعى ، وفى المـجـاز
المعنى اللغوى • فكان المجاز تعديدا للفظ ، كما أن القياس تعديـدة
الحكم الشرعى • وكما أن القياس يفتقر الى ستة أشياء : القائـس
والأصل ، والفرع ، والوصف الصالح المعدل الجامع بين الأصل والفرع
والقياس ، والحكم ، فكذا الاستعارة تفتقر الى ستة أشياء : المستعار
والمستعار له ، والمستعار عنه ، والمستعير ، والاستعارة ، وما يقع به
الاستعارة • (٥)

- (١) كذا فى كشف الأسرار على المنار أيضا • انظر (٢٢٨/١) ، وعبدارة
عبد العزيز البخارى فى التحقيق أوضح فى تعبير المراد حيث قال :
لو جازت الاستعارة بكل معنى لم يبق للكلام حسن وطراوة ، ولم يبق
للفصح الماهر بعون الكلام وطرق الفصاحة والمستخرج للاستعارات
البديعة والتشبيهات الغريبة فضل على غيره •
وهو مثال القياس ، فانه لا يصح بكل وصف ، بل يعتبر فيه الوصف
الصالح المعدل ، اذ لو اعتبر كل وصف رفع الابتلاء ، ولم يبق للمحتد
المستخرج لدقائق المعانى فضل على غيره • اهـ لوحة (٢٠/أ، ب) •
- (٢) فى الأصل : ألا يرى •
- (٣) فى ب ، د : يعتبر •
- (٤) فى ج : استبدلت (اليه) ب (له) •
- (٥) انظر : أصول البزدوى (٦٤/١ - ٦٥) ، كشف الأسرار على المنار (٢٢٧/١) ،
ثم ان الاستعارة فى عرف الأصوليين ترادف المجاز •
وعند أهل البيان قسم من المجاز •
فان المجاز عندهم ان كانت فيه علاقة التشبيه يسمى استعارة بأقسامها
وان كانت فيه علاقة غير التشبيه ، مثل السببية والمسببية ، والحال
والمحل ، واللازم والملزوم وغيرها يسمى مجازا مرسلا •
انظر : عمدة الحواشى على أصول الشاشى للمولى محمد فيض الحسن
الكنكوى ، دار الكتاب العربى ، ١٤٠٢هـ (ص ٥٧) •
ويؤيده ما فى التقويم حيث قال : سمي المجاز مستعارا ، كأن القائل
استعاره للمعنى الذى قصده فكساه به • اهـ لوحة (٦٢/ب) •

.....

فالمستعار : لفظ الأسد، والمستعار له : الانسان الشجاع ، والمستعار عنه : الهيكل المخصوص، والمستعير : المتكلم ، والاستعارة : التكلسم بلفظ الأسد ، ومايقع به الاستعارة : الشجاعة .^(٢)
 قوله : (أو ذاتا) أى مجاورة^(٣) يعنى مجاورة هذه الذات تلك الذات ويسمى هذا اتصالا صورة ، نحو تسمية العرب المطر سماء . يقال : "مازلنا نطأ السماء حتى أتيناكم" . يعنون المطر ، لأن المطر من السحاب ينزل والعرب تسمى كل ما علا فوقك سماء .^(٦)
 وقال الله تعالى : " أو جاء أحد منكم من الفأط" ، الفأط اسم للمكان المظمئن^(٨) (الخالى ، فسمى الحدث به مجازا لأنه يكون فى المظمئن^(٩)) من الأرض عادة تسترا^(١٠) عن أعين الناس ، وهذا اتصال صورة من حيث (ب/٥٩) المجاورة .

واعلم أن طريق الاستعارة الاتصال بين الشيئين صورة أو معنى لثالث لهما . لأن كل موجود () مصور يكون له صورة ومعنى ، والاتصال لا يكون

-
- (١) فى ب : لفظة .
 - (٢) فى د : والشجاعة .
 - (٣) فى ب : مجاورة .
 - (٤) فى ج : تجاوز .
 - (٥) فى ب : تقول ، فى د : تجاوز .
 - (٦) فى الأصل : على .
 - (٧) سورة النساء (٤٣) .
 - (٨) (من الأرض) مزيدة من ج .
 - (٩) (به) ساقطة من د .
 - (١٠) (عادة) ساقطة من ب .
 - (١١) فى د : سترا .
 - (١٢) (موجود) مكرر فى الأصل .

.....

الا بأحدهما ، وقد جرى القسمان فى المحسوسات ، وهذا الطريق مسلوك
فى الشرعيات ، وليست اللغة مخصوصة به ، فانه لاختلاف بين الفقهاء أن الاتصال
بين اللفظين من قبل حكم الشرع يصلح طريقا للاستعارة ، لأن الاستعارة
للقرب والاتصال ، وذلك ثابت فى المحسوس وغير المحسوس ، فان الأحكام
الشرعية قائمة بمعناها الذى شرع له متعلقة بأسبابها ، فيكون موجوده
حكما بمنزلة الموجود حسا فيتحقق معنى القرب والاتصال .

ولأن حكم الشرع حكم لا يدرك معناه بالعقل ، فهذا القسم اذا تعلق
بلفظ ، شرع ذلك اللفظ سببا له أو علت ذلك اللفظ لغة على معناه

(١) قال عبدالعزيز البخارى فى التحقيق : ان العلماء وان بلغوا
أنواع الاتصال بين الحقيقة والمجاز الى خمسة وعشرين بالاستقراء
كاطلاق اسم السبب على المسبب واسم الكل على البعض واسم الملتزم
على اللازم والخاص على العام وعكسها ، وتسمية الشيء باسم ما كان
وباسم ما يؤول اليه وغيرها فالشيخ - يعنى به الأسيكىتى - رحمه
الله حصره ههنا على المعنى والصورة بقوله : (معنى أو ذاتا)
وهو أضيظ مما ذكروا ، اذ لا يكاد يسد عنه شيء مما ذكر ، لأن كل موجود
من المحسوسات موجود بصورته ومعناه ، اذ لاثالث لهما ، فلا يثبت الاتصال
بين السببين الا من أحد هذين الوجهين . اهـ . لوحة (١/٢٠) .

(٢) فى الأصل ، ب ، ج : استبدلت (حرى) ب (مر) .

(٣) فى ب ، ج ، د : (المحسوس) .

(٤) فى ب : وللا اتصال .

(٥) فى ب ، ج ، د : " فالأحكام قائمة " .

(٦) هكذا فى جميع النسخ ، لعله سهو من النساخ ، لأن هذا القسم من
الأحكام التى وقف العلماء على أسبابها أو على عللها ليس من الأحكام
التي لا يدرك معناها بالعقل . ويؤيد ذلك ما ذكر فى الوافى حيث
قال : انك اذا تأملت فى مشروع ووقفت على معناه بأى صفة شرع هذا
المشروع ، فان وجدت هذا المعنى فى المشروع الآخر يجوز استعارة
أحدهما للآخر . اهـ . لوحة (١٩/ب) .

(٧) فى ب ، ج ، د : علت - بزيادة الهاء فى آخرها - .

.....

الثابت شرعاً، كالبيع، فإنه مشروع لايحاب الملك وموضوع له في اللغة^(١)
والعقل يقتضى ()^(٢) أيضا أن من فاز بالسبب فاز بالحكم كى لا يؤدى إلى
التنازع^(٣) والتقاتل فتصح الاستعارة، ويكون هذا استعارة شرعية فيها
معنى اللغة .

ألا ترى أنهم لم يجوزوا استعارة الخمر لغير الخمر لاثبات حكم
ثبت بشرب الخمر وهو ضرب ثمانين سوطاً، لأنه (ممالا) يعقل معناه .^(٤)
^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩)

-
- (١) في الأصل : موضع .
(٢) مزيدة من ج : معنى .
(٣) في ج : استبدلت (التنازع) ب (الشارع) .
(٤) في ب : يثبت .
(٥) (ضرب) ساقطة من ج .
(٦) في ج : ثمانون .
(٧) وقد ذهبت العترة ومالك والليث، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعى
في قوله الى أن حد السكر ثمانون جلد .
وذهب أحمد، وداود، وأبو شور، والشافعى في المشهور عنه الى أنه
أربعون، لأنها هي التي كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن
أبى بكر وفعّلها علي في زمن عثمان .
واستدل الأولون بأن عمر جلد ثمانين بعد ما استشار الصحابة
وبحديث على أنه أفتى بأنه يجلد ثمانين، وبحديث أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر نحو أربعين بحريدين .
انظر : نيل الأوطار (٣١٩/٧)، الاختيار لتعلييل المختار (٩٧/٤) .
(٨) ساقطة من الأصل .
(٩) الحد انما يتعلق في غير الخمر من الأنبهة بالسكر، وفي الخمـ
بشرب قطرة واحدة عند الحنفية، وعند الأئمة الثلاثة : كل ما أسكر
كثيره حرم قليله وحد به .
انظر : شرح فتح القدير على الهداية (٣٠٥/٥)، الاختيار لتعلييل
المختار (٩٩/٤) .

.....

فاذا ثبت أنه تجوز الاستعارة في الشرعيات كما تجوز في الحسيات وذلك بطريقتين أيضا : بالاتصال صورة والاتصال معنى ، وليس المشروع بمحسوس حتى يحس ويقال : انهما متصلان صورة فيطلق اسم أحدهما على الآخر بل يقام الاتصال في السببية والعلية في / المشروع (مقام الاتصال صورة (٦٠/أ) في المحسوس ويقام الاتصال في معنى المشروع) كيف شرع مقام الاتصال في المعنى في المحسوس .

(٣) بيان الأول : انك تنظر بين الحكمين ، فان كان بين سببيهما اتصال (٤) بأن كان أحدهما يثبت الحكم الذي أثبتته الآخر كالبيع والنكاح ، فـان كل واحد منهما يثبت ملك المتعة ، البيع في محله تبعاً ، والنكاح في محله أصالة . فيجوز أن ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا ينعقد البيع بلفظ النكاح ، لأنه لا يلزم من ثبوت ملك المتعة ثبوت ملك الرقبة ، ويلزم من ثبوت ملك الرقبة ثبوت ملك المتعة (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) الطرفين دون الطرف الآخر لوجود الاتصال من أحد الطرفين ، والمجوز هو الاتصال ، فجوزنا المجاز حيث وجد الاتصال ، ولم نجوز فيما لم يوجد الاتصال . (١١)

-
- (١) ساقطة من الأصل .
 - (٢) (في) ساقطة من الأصل .
 - (٣) في د : اتصالاً .
 - (٤) في الأصل : استبدلت (بأن) ب (ما) وفي ب : ب (فان) .
 - (٥) في الأصل ، ج : يشبتان .
 - (٦) (لأنه) ساقطة من ج .
 - (٧) في الأصل : استبدلت (المتعة) ب (الرقبة) .
 - (٨) في الأصل : استبدلت (الرقبة) ب (المتعة) .
 - (٩) في الأصل : استبدلت (الرقبة) ب (المتعة) .
 - (١٠) (دون الطرف الآخر لوجود الاتصال من أحد الطرفين) ساقطة من ح .
 - (١١) كذا في الوافي ، انظر لوحة (١٩/أ، ب) .

.....

وكذلك ذكر العلة وإرادة المعلول حائز لوجود الاتصال وذكر المعلول وإرادة العلة جائزة أيضا لوجود الاتصال ، اذ لا يوجد المعلول الا والعلة موجودة ، والا لا يكون معلولا لها ^(١) ولا يكون علة له ، فجاز المجاز من الطرفين ^(٢) هنا لوجود الاتصال من الجانبين ، ولم يجر هناك الا في أحد الجانبين ^(٣) وهو ذكر السبب وإرادة المسبب ، ولم يجر ذكر المسبب وإرادة السبب لوجود الاتصال في أحد الجانبين دون الآخر ، الا اذا كان المسبب مضمومًا ^(٤) ^(٥) ^(٦) (بسبب) فانه يجوز (حينئذ) ذكر المسبب وإرادة السبب كما نبين ان شاء الله تعالى . ^(٧)

- (١) في الأصل ، ج : له .
 (٢) قال أبو علي الشاشي في أصوله : اعلم أن الاستعارة في أحكام الشرع مطردة بطريقتين :
 أحدهما لوجود الاتصال بين العلة والحكم .
 والثاني لوجود الاتصال بين السبب المحض والحكم .
 فالأول منهما يوجب صحة الاستعارة من الطرفين حتى جاز ذكر العلة وإرادة الحكم ، وأن يذكر الحكم وتراد به العلة ، لأن كل واحد منهما مفتقر الى الآخر .
 والثاني يوجب صحتها من أحد الطرفين ، وهو استعارة الأصل للمفسر أي السبب للحكم دون عكسه ، لأن المسبب محتاج الى السبب من حيث الثبوت ، والسبب لا يحتاج اليه من حيث الشرعية .
 انظر (ص ٥٦) .
 (٣) (وهو ذكر السبب وإرادة المسبب ، ولم يجر ذكر المسبب وإرادة السبب لوجود الاتصال في أحد الجانبين) ساقطة من ج .
 (٤) ، (٥) ساقطة من الأصل .
 (٦) مثال ذلك قوله تعالى : " انى أرانى أعصر خمرا " . يوسف (٣٦) . فان الخمر لا يكون الا من العنب فيجوز الافتقار من الجانبين .
 عمدة الحواشي على أصول الشاشي (ص ٥٩) .
 (٧) انظر (ص ، ٢٣٧) .

.....

وبيان الاتصال المعنوي في الشرعيات أن تنظر الى المشروع ، فإن
وقفت على معناه ووجدت هذا المعنى في مشروع آخر تجوز استعارة أحدهما^(١)
للآخر كما نظر الشافعي (رحمه الله) في الطلاق والعتاق ووجدهما مبنيين^(٢)
على السراية والاسقاط وال لزوم وصحة ايقاعهما في المجهول وصحة^(٣)
تعليقهما بالشرط، فأطلق لفظ كل واحد / منهما على الآخر بطريق ق(٦٠/ب)
(٤)
الاستعارة .

وكذلك نظرنا نحن في المدقة والهبة فوجدنا كل واحد منهما تمليكا
بغير بدل ، فجوزنا جعل كل واحد منهما مجازا عن الآخر كما عرف فـ
الهداية والجامع المغير اذا تصدق على المحتاجين بعشرة دراهم أو وهبها^(٥)
لهما جاز، ولو تصدق (بها) على غنيين أو وهبها لهما لم يحز جعل كـ
واحد منهما مجازا عن الآخر والملاحية ثابتة ، لأن كل واحد منهما تمليك
بغير بدل .^(٦)^(٧)^(٨)^(٩)^(١٠)

-
- (١) (تجوز) ساقطة من ج .
 - (٢) ساقطة من الأصل ومن ج .
 - (٣) (والاسقاط) ساقطة من ج .
 - (٤) قال النووي في روضة الطالبين : قال لزوجته : أنت حرة أو معتقة
أو أعتقتك ونوى الطلاق ، طلقت ، ولو قال لعبده : طلقك ، ونوى العتق
عتق ، وللمناسبة والمشاركة بين الملكين يصلح كل واحد منهما كناية
في الآخر ، وكما أن صريح كل واحد منهما كناية في الآخر ، فكنايتها
مشتركة مؤثرة في العقدين جميعا بالنية . اهـ (٢٧/٨) .
 - (٥) في ج : فوجدنا .
 - (٦) ذكرته في قسم الدراسة ، انظر (ص ، ٧٠) .
 - (٧) ذكرته في قسم الدراسة ، انظر (ص ، ٦٤) .
 - (٨) (المغير) ساقطة من ج .
 - (٩) ساقطة من الأصل .
 - (١٠) نقل الشارح من قوله (والجامع المغير) الى قوله (بغير بدل) من
الهداية بحروفه . انظر (٢٢٧/٣) ، والتبيين (٢٣٤، ٢٣٣/١) .

.....

وكما فى الوصية مع الميراث، فانك لما رأيت أن الوصية شرعت بعهد
فراغ الميت عن حوائجه ورأيت الميراث كذلك، فاتملا فى المعنى المشروع
كيف شرع، فجازت الاستعارة بأن يذكر الميراث ويراد به الوصية
أو الوصية ويراد بها الميراث كما قال الله تعالى: " يوصيكم الله"
أثبت الارث بلفظ الوصية .

وكما عرفت فى فصل الحوالة مع الوكالة، فان معنى الحوالة : نقل
الدين من ذمة الى ذمة ، ومعنى الوكالة : نقل ولاية التصرف، فيستعمر
لفظ الحوالة للوكالة كما قال فى الجامع المغير فى كتاب المضارب
ويقال للمضارب : أحل رب المال، أى وكله . وكذلك الكفالة بشرط برائة
الأصيل حوالة ، والحوالة بشرط مطالبة الأصيل - وهو المحيل - كفالة
للمشابهة بينهما فى المعنى المشروع، اذ كل واحد منهما عقد توثق .

- (١) (لما) ساقطة من ج، د .
- (٢) (فى المعنى) ساقطة من ج .
- (٣) فى ب : استبدلت (أو) ب (الواو) .
- (٤) أى تذكر الوصية .
- (٥) سورة النساء (١١) .
- (٦) انظر التحقيق، لوحة (٢٠/أ) .
- (٧) انظر : المغرب فى ترتيب المعرب، لعل المطرزي، دار الكتـاب العربى (ص ١٣٤)، أنيس الفقهاء (ص ٢٢٤)، التعريفات (ص ٩٣) .
- (٨) انظر : المغرب (ص ٤٩٣)، أنيس الفقهاء (ص ٢٣٨) .
- (٩) انظر : الهداية (٢٠٤/٣)، الوافى لوحة (١٩/ب)، التبيين (٢٢٦/١) .
- (١٠) فى ج : استبدلت (المال) ب (الدين) .
- (١١) وهو سهولة وصول الحق الى المستحق . كذا فى الوافى، اللوحة نفسها التبيين (٢٢٦/١)، التحقيق لوحة (٢٠/أ) .
- (١٢) فى ج : توثيق .

.....

وكذلك يذكر لفظ التملك مكان البيع فينقد بيعا مجازا .^(١)
وكذلك منصوص في المكاتب اذا^(٢) قال لعبده : جعلت عليك الفا تؤديها
إليّ نجوما أولها كذا ، وآخرها كذا ، فاذا أديتها فأنت حر ، وان عـمـزت
فأنت رقيق ، فان هذه مكاتبه ، لأنه أتى بتفسير الكتابة ، نعم عليه فـمـى
الهداية .^(٣)^(٤)^(٥)

وهذا اختلاط ومشابهة معنى لاصورة ، وهذا القسم غير مذكور فـمـى
هذا المختصر .^(٦)

وكأنه إنما لم يذكره لأن فخر الاسلام رحمه الله وغيره لم يبين عليه
الأحكام بخلاف / القسم الآخر .^(٧)^(٨)
(١/٦١)

(١) هذا لبيان أن انعقاد البيع لا ينحصر في لفظ "بعت" و"اشتريت" ، بل
كل ما دل على ذلك ينقد به ، فاذا قال : بعت منك هذا بكذا ، فقـال
رضيت ، أو أعطيتك الثمن ، أو قال : اشتريت منك هذا بكذا ، فقـال
رضيت أو أعطيت ، أي المبيع بذلك الثمن انعقد لأفادة المعنى
المقصود (٠٠٠) فصار كل ما يؤدي معنى "بعت" و"اشتريت" سواء فـمـى
انعقاد البيع به ، لأن المعنى هو المعتبر في هذه العقود . اهـ
شرح العناية على الهداية (٢٥١/٦) ، الهداية مع شرح فتح القدير
٠ (٢٥١/٦)

(٢) في الأصل : اذ - بسقوط الألف في آخرها - .
(٣) في د : استبدلت (بتفسير الكتابة) ب (بنفسه كتابة) .
(٤) انظر تعريف الكتابة : أنيس الفقهاء (ص ١٦٩ ، ١٧٠) ، التعريفات (ص ١٨٣)
(٥) انظر (٢٥٣/٣ ، ٢٥٤) ، الوافي : اللوحة نفسها .
(٦) المختصر هو : المنتخب في أصول المذهب للأخسيكتي ، ويسمى أيضا
بالمختصر وهو محل هذا الشرح ، وقد سبق الكلام عليه في قسم الدراسة
انظر (ص ، ١٢)

(٧) في الأصل : خلاف - بسقوط الباء في أولها - .
(٨) قال عبدالعزيز البخاري في عدم ذكر هذا القسم : وخص هذا القسم
- وهو القسم الذي سيجيء ذكره مباشرة - باليراد دون القسم
الأول - وهو هذا القسم الذي غير مذكور في المختصر - لاحتياحه فيه
إلى بيان الفرق بين إتصال العلة بالمعلول ، وبين اتصال السبب =

والاتصال سببا من هذا القبيل ، وهو نوعان : أحدهما :
اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء ، وأنه ~~يوجب~~
الاستعارة من الطرفين ، لأن العلة لم تشرع الا لحكمها ، والحكم
لا يثبت الا بعلة فاستوى الاتصال فعمت الاستعارة .

قوله : (والاتصال سببا من هذا القبيل) أى الاتصال من حيث السببية
فى الشرعيات من قبيل الاتصال الذاتى فى الحسيات ، لأنه كما لا اشتراك
ولا اشتباه بين السماء والمطر ، والحدث والمكان المضمن فى المعنى
فكذلك لا اشتراك بين السبب والمسبب ، والعلة والمعلول . فان معنى
السبب لا يوجد فى المسبب ، ومعنى المسبب لا يوجد فى السبب ، وكذلك معنى
العلة لا يوجد فى المعلول ومعنى المعلول لا يوجد فى العلة .
فان معنى السبب : الافضاء وكونه طريقا الى المسبب ، والمسبب ليس
كذلك ، ومعنى العلة

= بالمسبب الذى عليه تبتنى المسألة الخلافية وهى استعارة ألفاظ
الطلاق للمعتق بخلاف القسم الأول ، فانه مطرد لاجابة فيه الى بيان
فرق . اهـ التحقيق لوحة (٢١/أ) ، الوافى لوحة (١٩/ب) ، التبيين
(٢٢٦/١) .
(١) فى ب ، ج ، د : فكذا .
(٢) وذلك لمغايرة المفهوم . كذا فى التبيين (٢٢٧/١) .
(٣) ومعنى المسبب لا يوجد فى السبب ساقطة من ج .
(٤) فى العلة ساقطة من ح .
(٥) انظر معنى السبب فى : أصول البزدوى (١٧٠/٤) ، المستصفى (٩٣/١) ،
الاحكام للآمدى (١٨١/١ - ١٨٢) ، شرح العقد (٧/٢) ، شرح المنهاج
للأسنوى (٥٣/١) ، جمع الجوامع مع حاشية البنانى (٩٤/١) .
(٦) انظر معنى العلة فى : المحصول (١٩٠/٢) ، المنهاج مع الاسنوى (٢٦/٣) ،
جمع الجوامع (٢٣١/٢) ، التوفيق على التنقيح (٥٣٥/٢) ، المعتمد
(٧٠٤/٢ - ٧٠٥) ، شفاء الغليل للغزالى (ص ٢١) ، المستصفى (٢٣٠/٢) ،
أصول السرخسى (٣٠١/٢) ، أصول البزدوى (١٧١/٤) ، المنار مع فتوح
الخفار (٦٧/٣) .

.....

أنها موجبة مثبتة، والمعلول كاسمه موجب له وشابت به ^(٣)، فلم يكن بينهما اتصال معنى بل اتصال مجاورة وذات ^(٤).

قوله : (وهو نوعان الى آخره) في هذا اللفظ اشكال ،لأنه ذكر —
أن الاتصال على نوعين ،أحدهما : اتصال الحكم بالعلة ،والثاني : اتصال ^(٥)
الفرع بما هو سبب محض ^(٦).

فإن أراد بالسبب القسم الثاني فلا يصح قوله (وهو نوعان) وإن أراد به القسم الأول فلا يصح أيضا، لأنه ليس باتصال من حيث السببية ومورد التقسيم ^(٧) يكون مشتركا .

قال العبد الضعيف غفر الله له ^(٨) : يحتمل أنه أراد به ما هو —
المشترك بين السبب والعلة ،وهو معنى الافضاء ،ويكون المراد من السبب المذكور في قوله (والثاني اتصال الفرع بما هو سبب محض) غير المراد ^(٩)
بقوله (والاتصال سببا) . ^(١٠)

(١) فإن المراد من كون العلة موجبة بنفسها عدم تصور انفكاك الحكم عنها، لا أنها موجبة له حقيقة، إذ المتولدات بخلق الله تعالى والعلل العقلية بهذه المشابة ،فإن الكسر لا يتصور بدون الانكسار فإن الموجب للأحكام هو الله تعالى ،إذ له ولاية الإيجاب ،وشعرم العلل موجبات للأحكام في حق العمل ،ونسب الوجوب اليها فيما بين العباد تيسيرا ،فصارت العلل موجبة في الظاهر، بحفل الله تعالى اياها كذلك ،لابأنفسها . انظر : كشف الأسرار (١٧١/٤) .

(٢) في ج : استبدلت (موجب) ب (فوجب) .

(٣) في ج : استبدلت (به) ب (له) .

(٤) في ب : اتصال مجاورة وذاتا .

(٥) في ب : لأنه قال هذا الاتصال .

(٦) سييء ذكر معنى السبب المحض قريبا . انظر

(٧) في ج : القسم .

(٨) ساقطة من الأصل .

(٩) (به) ساقطة من ب .

(١٠) في ج : استبدلت (غير) ب (عبر) .

ولهذا قلنا : فمن قال : " ان اشتريت عبدا فهو حر " فاشترى نصف عبد ثم اشترى النصف الآخر يعتق .

قوله : (لأن العلة لم تشرع الا لحكمها) لأن العلل ما شرعت لذواتها وانما شرعت لأحكامها ولهذا اذا أضيف البيع الى الحر والنجاس الى المحرم يلغو لفقدان حكميهما فتكون مفتقرة الى الأحكام^(١) ، والحكم لا يثبت الا بعلته^(٢) فتكون الأحكام مفتقرة الى العلل / في الوجود ، (فاستوى الاتصالي) (ب/٦١) (٣) أي الاتصال ثابت بين الطرفين ، والاستعارة موقوفة على الاتصال ، (فعممت الاستعارة) أي صحت من الطرفين ، وقد مر تحقيقه قبل هذا ..^(٤) قوله : (ولهذا قلنا الى آخره)^(٥) اذا قال : ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى نصف عبد لا يعتق ، لأنه لم يوجد الشرط ، اذ الشرط شراء العبد^(٦) (٧) (٨)

- (١) في الأصل وفي ب : حكمهما .
- (٢) وتابعة لها من حيث الغرض ، بمنزلة الآلة للشيء ، ولهذا سمي أهمل الأصول الأحكام " العلل المالية " والأسباب " العلل الآلية " ، واذا كان كذلك يستوى اتصال كل واحد منهما بالآخر ، فيعم جواز الاستعارة من الجانبين . انظر التحقيق ، لوحة (٢١/أ ، ب) .
- (٣) الاستعارة لغة : طلب العارية ، والعارية - بتشديد الياء المفتوحة وقد تخفف - ماتداولوه بينهم .
- وأما اصطلاحا : فهي ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة ففي التشبيه مع طرح ذكر المشبه من البين ، كقولك : رأيت أسدا ، وأننت تعنى به الرجل الشجاع .
- انظر : تعريف الاستعارة وأقسامها : التعريفات (ص ٢٠ - ٢١) ، التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ، شرحه : عبدالرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي (ص ٣٢٤) وما بعدها .
- وقد نقلنا عن عمدة الحواشي أن الاستعارة في عرف الأصوليين ترادف بالمجاز انظر (ص ١٢٥) .
- (٤) في الأصل : الى آخر - بسقوط الهاء في آخره - .
- (٥) هذا القول ايضاح لقوله : يوجب الاستعارة من الطرفين ، أو لقوله : فعمت الاستعارة . انظر التبيين (ص ٢٣٠) .
- (٦) في ج : استبدلت (اذ الشرط) ب (وهو) .
- (٨) (شراء) ساقطة من د .

ولو قال : " ان ملكك لا يعتق مالم يجتمع الكل في ملكه .
فان عنى بأحدهما الآخر ، تعمل نيته في الموضعين ، لكن
فيما فيه تخفيف عليه لا يصدق في القضاء .

ولم يوجد .

فلو باع النصف الأول ثم اشترى النصف الآخر يعتق هذا النصف لوجود
الشرط .

ولو قال : ان ملكك عبدا فهو حر فملك نصف عبد لم يعتق لما ذكرنا
فلو باع هذا النصف ثم اشترى النصف الآخر لا يعتق .

والفرق : ان الاجتماع في كونه مشتريا له بعد الزوال يتحقق
لأن كونه مشتريا له لا يتوقف على ملكه ، ألا ترى أنه لو قال : " ان اشتريت
عبدا فامرأتى طالق " . انه لو اشتراه لغيره يحنث في يمينه ، فاذا اشترى

الباقى بعد بيع النصف الأول فقد اجتمع الكل في عقده فوجب الحنث .

فأما الاجتماع في الملك بصفة العبدية بعد الزوال لا يتحقق . ألا ترى
ان الرجل يقول : " والله ما ملكت مائتي درهم قط " ولعله ملك ذلك وزيادة
متفرقة ، لكن لم يجتمع في ملكه مائتا درهم ، فيكون صادقا .

وتسمى هذه المسألة " اسحاقية " ، فانه حكى عن الشيخ الامام أبي بكر

(١) والفارق بين الشراء وبين الملك حيث يحنث بالشراء على التفريق
ولا يحنث بالملك على التفريق مالم يجتمع الكل في ملكه : هـ
العرف كما سيذكره الشارح قريبا .

انظر : التوضيح على التنقيح (١/١٤٩) ، التحقيق لوجه (٢١/ب) ، التبيين
(٢٣١/١) .

(٢) في ب ، ح : مشترى .

(٣) (له) ساقطة من ح .

(٤) في د : مشترى .

(٥) (له) ساقطة من ج .

(٦) في ج : استبدلت (العبدية) بـ (العبد) .

.....

- (١) الاسكاف انه كان اماما ببلخ وله بواب يقال له اسحاق (٣) فكلما كسب (٤) يدرس هذه المسألة كان يدعوه ويقول له : هل ملكت مائتي درهم ؟ فيقول : "لا"، ثم يقول له : " هل اشتريت بمائتي درهم؟" فقال : " نعم ، بل بـ (٥) بألوف " ، فيوضح على أصحابه أن العرف كما ذكر (٦) (٧) وانما وضع المسألة في المنكر لأنه اذا كان عبدا معينا بأن أشار الى عبد وقال : " ان اشتريتك فأنت حر " ، أو قال : " ان ملكتك فأنت حر " (٨) يستوى الحكم فيه بين الشراء والملك / حتى يعتق النصف فـ (٩) (١/٦٢)

- (١) هو محمد بن أحمد أبو بكر الاسكاف البلخي ، امام كبير ، حليل القدر أخذ الفقه عن محمد بن سلمة عن أبي سليمان الجوزجاني ، وممن مصنفاته : شرح الجامع الكبير للشيباني ، في الفقه الحنفي ، توفي سنة ٣٣٣ هـ ، وقيل ٣٣٦ هـ .
انظر : الجواهر المفيدة (ص ١٦٦) ، الفوائد البهية (ص ١٦٠) ، كشف الظنون (٥٦٩/١) .
- (٢) بلخ : بلدة مشهورة من بلاد خراسان ، فتحها الأحنف بن قيس التميمي من جهة عبدالله بن عامر بن ثريز في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وهي من أجل مدن خراسان ، وأكثرها خيرا .
انظر : معجم البلدان (٢٦٣/٢) .
- (٣) لم أعثر على ترجمة له إلا أن هذا الاسم قد ورد في بعض كتب الأصول .
انظر : التبيين (٢٣٢/١) .
- (٤) في ب ، ج : استبدلت (فيقول) ب (فقال) .
- (٥) في الأصل : يوضح .
- (٦) في ب : أبدلت (العرف) ب (الفرق) .
- (٧) ذكر هذه الحكاية : التحقيق لوجه (٢١/ب) ، التبيين (٢٣١/١ - ٢٣٢) .
ثم مسألة الشراء والملك المتقدمة غير مقصودة في هذا الموضع ، بل المقصود المسألة التي تأتي وهي : " ان عني بأحدهما الآخر ، أي عني بالملك الشراء أو بالشراء الملك " كما صرح به صاحب التوضيح .
انظر (١٥٠/١) .
- (٨) في ج : استبدلت (أو) ب (و) .
- (٩) (أو قال : ان ملكتك فأنت حر) ساقطة من ج .

.....

(١) الوجهين جميعاً .

لأن الاجتماع والتفرق من الأوصاف، والصفة في الحاضر لغو، وفـ (٢)
الغائب معتبر (٣) .

(٤) (فان عنى بآ حدهما الآخر) أى عنى بالملك الشراء أو بالشراء المملك
تعمل نيته في الموضعين، لأنه استعار الحكم للعلة في الفصل الأول

(١) المسألة على أربعة أوجه :

أحدها : الحلف على ملك عبد منكر بأن قال : ان ملكت عبدا فهو حر .
والثانى : الحلف على شراء عبد منكر بأن قال : ان اشتريت عبدا
فهو حر .

والثالث والرابع : ان يعقد اليمين على ملك عبد بعينه ، أو شـ
عبد بعينه . انظر التحقيق لوحة (٢١/ب) .

(٢) لأنه يعرف بالإشارة اليه كمن حلف "لايدخل هذه الدار" لايعتبر فيها
صفة العمران ، ويعتبر في غير المعينة ، ولأن الانسان في العادة انما
يستجير من نفسه أن يقول : ماملكت ألف درهم ، مريدا بصفة الاحتماء
لابصفة الافتراق في غير المعين ، ولايستجير ذلك في المعين ، ولايقول :
"ماملكت هذا ألف" اذا ملكه متفرقا .

وذلك لأن بدون الإشارة الى المعين قصده نفى الغناء عن نفسه ، ولسم
يحصل له الغناء اذا كان ملكه متفرقا، وفى المعين قصده نفى ملكه
عن المحل، وقد كان ملكه على المشار ثابتا، وان كان فى أزمنة
متفرقة . انظر المرجع نفسه .

ثم انه ينبغى أن يكون قوله : " يعتق النصف " فى هذه المسائل
قول أبى حنيفة رحمه الله ، فأما عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله
فينبغى أن يعتق كله ، ثم يجب السعاية فى النصف أو الضمان للاختلاف
المعروف فى تجزئ الاعتاق . انظر : المرجع نفسه لوحة (٢٢/أ) .

السعاية : هى سعى العبد فى عتق رقبته . انظر مختار الصحاح (ص ٣٠٠)
(٣) انظر هذه القاعدة والفروع التى تبتنى عليها فى منافع الدقائق
شرح مجامع الحقائق (ص ٣٣٣) .

(٤) انما المقصود هنا هو هذا الفرع كما نبهت عليه من قبل .

والثانى : اتصال الفرع بما هو سبب محض ليس بعلة
وضعت له ، كاتصال زوال ملك المتعة بألفاظ العتق تبعا لزوال
ملك الرقبة ، وأنه يوجب استعارة الأصل للفرع والسبب للحكم
دون عكسه ، لأن اتصال الفرع بالأصل فى حق الأصل فى حكم العدم
لاستغنائه عن الفرع .

أو العلة لحكمها فى الفصل الثانى ، وكلاهما صحيحان ، لكن فيما فـيـه
تخفيف عليه لا يصدق فى القضاء بأن عنى بقوله : " ان اشترت عبدا " ^(١)
" ان ملكت عبدا " ، حتى لا يعتق النصف الثانى ، لا يصدق قضاء ، لا لأن استعارة
العلة للحكم لا يجوز ، ولهذا يصدق ديانة ، بل لأنه نوى خلاف الظاهر ، وفيه
تخفيف على نفسه ، وكان متهما فلا يصدق القضاء ، أما اذا عنى بالملك
الشراء يصدق ديانة وقضاء ، لأن فيه تغليظا على نفسه ، فلا يكون متهما . ^(٢)
قوله : (والثانى اتصال الفرع بما هو سبب محض) أراد بالسبب ^(٣)
المحض / ما لا يكون موضوعا له ، لكن ربما يفضى اليه . ^(٤) فان ملك الرقبة (٦٢/ب)
ليس بعلة لملك المتعة وضعاً ، ولكن التملك اذا صادف الجوارى يثبت ملك
المتعة تبعا ، وكذلك الاعتاق وضع لازالة ملك الرقبة ، وقد يفضى الى ^(٥)

- (١) فى ب ، د : استبدلت (الثانى) ب (الباقى) .
(٢) ثم المراد من قول المشايخ فى أمثال هذه الصورة : " يصدق ديانة
للقضاء " انه اذا استغنى فقيها يحببه على وفق مانوى ، ولكن القاضى
يحكم عليه بموجب كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما نوى تخفيف
عليه ، كما لو استغنى أحد عن فقيه : ان لفلان على ألف درهم فـقـد
قضيته هل برئت من دينه ؟ يفتيه بالبراءة ، واذا سمع القاضى ذلك
منه قضى عليه بالدين الا أن يقيم بينة على الايفاء .
انظر المرجع نفسه .
(٣) فى الأصل ، ب : قدم قوله (فانه يوجب استعارة أصل للفرع والسبب
للحكم) مع شرحه على قوله (والثانى اتصال الفرع بما هو سبب
محض) مع شرحه كما سنبينه فى موضعه ، وذلك خلاف المتن .
(٤) هذا ومن شرط السبب المحض أن لا يكون الحكم مضافا اليه ولا العلة
التي تخللت بينه وبين الحكم ، لكن المراد هنا انتفاء اضافة الحكم
اليه دون علته . انظر المرجع السابق .
(٥) فى د : وكذا .

.....

زوال ملك المتعة .

وانما قيد "بالمحض" لأن اسم السبب قد يطلق على العلة آلاترى
أنهم يقولون : الشراء سبب الملك ، والنكاح سبب الحل ، وغير ذلك .^(١)
قوله (ليس بعلة وضعت له)^(٢) (فيه)^(٣) (٤) (٥) إشارة الى أن العلة ما يكون
موضوعا لذلك الشيء كالشراء فانه وضع لاثبات ملك الرقبة حتى لم يشـرع
فى موضع لا يتصور فيه الملك .

وكالنكاح فانه علة وضعت لثبوت الحل ، وكل نكاح لم يفد الحل بأن
أضيف الى المحارم يكون لغوا .

وكالاجارة ، فانها وضعت لتمليك المنافع فتلغو اذا لم يفد ملك
المنفعة كما اذا أضيف الى الحجر والأرض السبخة .^(٧) (٨) (٩)
قوله : (فانه يوجب استعارة الأصل للفرع والسبب للحكم)^(١٠) والسبب
للحكم كالتفسير ، وانما ذكرهما ولم يقتصر على أحدهما ، لأن فى كل واحد
منهما فائدة .

- (١) انظر : كشف الأسرار على البزدوى (١٧٠/٤) ، المستصفى (٩٣/١) ، جمـع
الجوامع (٩٤/١ - ٩٥) ، التوضيح على التنقيح (٦٩٣/٢) ، التحرير مع
التيسير (٦٨/٤ - ٦٩) .
- (٢) قوله (ليس بعلة) صفة لما قبله ، أورده تأكيداً . التبیین (٢٣٣/١) .
- (٣) قوله (وضعت له) أى للفرع . المرجع السابق .
- (٤) فى الأصل ، ب : قدم قوله (دون جكسه) مع شرحه على قوله (ليس بعلة) .
- (٥) ساقطة من الأصل .
- (٦) فى ب : الى العلة بما يكون .
- (٧) فى الأصل ، ب ، ج : استبدلت (المنفعة) ب (المتعة) .
- (٨) فى الأصل ، د : (الحجر) غير مقروءة .
- (٩) الأرض السبخة : أرض ذات ملح ونز . انظر مختار الصحاح (ص ٢٨٢) .
- (١٠) فى الأصل ، ب ، د : آخر قوله (اتصال الفرع بما هو سبب محض) مع شرحه .
- (١١) قوله (والسبب للحكم) كالتفسير لما قبله ، أى يفسر قوله (الأصل للفرع) . انظر التبیین (٣٣٤/١) .

.....

فالأول : يشعر بأن السبب أصل والحكم فرع .
 والثاني : يوذن بأن المراد من الأصل السبب ، ومن الفرع الحكم ^{(١)(٢)} .
 ولو ذكر أحدهما لا يخلو عن نوع اختلال .
 قوله (دون عكسه) ^(٣) بأن يستعار الفرع للأصل وهذا بخلاف العلة —
 مع المعلول ، فإنه يجوز استعارته من الجانبين هناك ^(٤) .
 والفرق : ان المصحح للاستعارة هو الاتصال — وهو باعتبار الافتقار —
 والافتقار في فصل العلة من الجانبين .
 أما افتقار المعلول الى العلة فظاهر ، لأنه أثر العلة ، والأشهر
 يفتقر الى المؤثر في الوجود ، وأما افتقار العلة الى المعلول فـ — لأن
 المقصود من العلة أحكامها كما بينا .
 فأما المسبب وان افتقر الى سببه باعتبار أنه أثره ، والأشهر
 يحتاج الى المؤثر فـالسبب يستغنى ^(٥) عن المسبب لأن افتقار المؤثر —
 الى أثره باعتبار أنه هو المقصود منه ، والمسبب ليس بمقصود من السبب
 المحض ، فلا يفتقر السبب اليه .
 وفي قوله (لاستغنائه عن الفرع) إشارة الى أن الاتصال بواسطة
 الافتقار ثم الأصل مستغن عن الفرع ، والا لا يكون أصلاً حال كونه أصلاً ، فلا يجوز

(١) ويدفع وهم من يتوهم أن المراد من الأصل العلة ومن الفرع المعلول .
 وهناك فائدة شالطة ذكرها عبدالعزيز البخاري : أن الأصل والفرع
 أعم من السبب والمسبب ، فيتناول غير المشروعات ، والسبب والمسبب
 مختصان بالمشروعات .

ويؤيده ما ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله ، لاتصح استعارة الحكم
 للسبب كما لاتصح استعارة الفرع للأصل .

انظر : التحقيق لوحة (٢٣/أ) ، أصول السرخسي (١/١٨١، ١٨٢) ، الوافي
 لوحة (٢١/أ) .

(٢) وفي ب : ومن الحكم للفرع .

(٣) في الأصل ب : آخر قوله (ليس بعلة وضعت له) مع شرحه على قوله .

(٤) في ج ، د : استبدلت (استعارته) ب (الاستعارة) .

(٥) في د : يستغنى .

.....

أن يستعار الفرع للأصل ، اذ لو جازت الاستعارة لجازت بدون الاتصال وهو الافتقار .

فان قلت : المناسبة لما كانت ثابتة من أحد الطرفين حتى صحت الاستعارة من أحد الطرفين ، فلا بد وأن يثبت من الطرف الآخر ، لأنها تقسم بالطرفين جميعا ، ولا يناسب الشيء غيره الا وذلك الشيء يناسبه كالأخوين . قلت : قد قدمت البيان في هذا أن هذا الاتصال بالنظر الى الفرع

ثابت لافتقاره ، وبالنظر الى الأصل / معدوم لاستغنائه . فلو جوزنا (١/٦٣) الاستعارة يؤدي الى جوازها بدون الاتصال ، وهذا لا يجوز ، ولهذا قلنا : ان ألفاظ العتق تصلح أن تستعار للطلاق ، وألفاظ الطلاق لاتستعار للعتاق .

- (١) (الاستعارة) ساقطة من ب ، ج ، د .
- (٢) في د : استبدلت (الطرف) ب (الطريق) .
- (٣) (الشيء) ساقطة من د .
- (٤) في ج : استبدلت (الا وذلك الشيء يناسبه) ب (الا ويناسب له ذلك) .
- (٥) انظر (ص ١٣٤، ١٣٥) .
- (٦) في د : حوارها .
- (٧) في ج : وألفاظ الطلاق لا يصلح ليستعار للعتاق .
- (٨) وقد أورد صاحب التبيين اعتراضا في هذه المسألة - أعني مسألة استعارة الفرع بالأصل - وأجاب عنه بجوابين حيث قال : فان قلت : لانسلم أن استعارة المسبب للسبب لاتجوز ، الا يرى كيف جاز في قوله تعالى : "أعصر خمرا" سورة يوسف (٣٦) . أي عنب . قلت : لانسلم الاستعارة في الآية ، بل المراد فيها الحقيقة ، لأن أهل اللغة قالوا : الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب . ولئن سلمنا فنقول : انما جاز استعارة المسبب للسبب هنا لكونهما في معنى العلة والمعلول بوجود الاتصال من الجانبين ، لأن الخمر هو النى من ماء العنب اذا غلا واشتد ، فلا يتمور الخمر بدون العنب ولا يتمور العنب بدون ذلك الماء الذى هو مادة الخمر . اهـ (٢٣٦/١) . وقد عبر صاحب عمدة الحواشي عن الجواب الثانى بكون المسبب مختصا بالسبب ، وحينئذ تجوز استعارة المسبب للسبب . انظر (ص ٥٩) .

وهو نظير الجملة الناقصة اذا عطفت على الكاملة توقف
 أول الكلام على آخره لصحة آخره وافتقاره اليه ، فأما
 الأول فتام في نفسه لاستغنائه عنه .

قوله (وهو نظير الجملة الناقصة الى آخره) ^(١) اذا قال : "فاطمة
 طالق ثلاثا وعاشة" ، فقوله "وعاشة" يفتقر الى قوله () ^(٢) "فاطمة
 طالق ثلاثا" لأنها غير تامة بنفسها بل تحتاج الى خبر . ^(٣)
 أما "فاطمة طالق ثلاثا" جملة كاملة لا تفتقر الى قوله "وعاشة"
 فيكون الافتقار في حق الثانية معتبرا لافتقارها الى الخبر، وفي حـق
 الجملة الكاملة لا يعتبر لاستغنائها عن الخبر . ^(٤)
 وايراد هذا النظر لبيان ^(٥) أن الجملة الناقصة مفتقرة الى الكاملة
 كما أن المسبب مفتقر الى السبب، والجملة الكاملة لا تفتقر الى الناقصة ^(٦)
 كما أن السبب لا يفتقر الى المسبب . ^(٧) ^(٨)

- (١) أي قولنا : اتصال الفرع بالأصل في حق الأصل في حكم العدم نظير
 الجملة الناقصة . كذا في التبيين (٢٣٦/١)، وأصول السرخسي (١٨٢/١) .
 - (٢) (الواو) زيادة من د .
 - (٣) في ب : استبدلت (غير تامة) ب (غير قائمة) .
 - (٤) كذا قال في الوافي، لوحة (٢١/ب) .
 - (٥) في د : بيان - بسقوط اللام في أولها - .
 - (٦) في الأصل : الكامل .
 - (٧) في ب ، ج : يفتقر .
 - (٨) ونظير ذلك من الأصول : اضافة الحكم في المحل المنصوص عليه الى
 المعنى بالنسبة الى الفرع لتصح التعدية اليه وعدم اضافته اليه
 بالنسبة الى نفس المنصوص عليه لعدم الافتقار اليه بوجود النص
 الذي هو أقوى منه .
- ونظيره من الفروع : صحة اقتداء المتنفل بمن يعلى صلاة مظلونة على
 أنها غير مضمونة على الامام، مضمونة على المقتدى، لكن عدم الضمان
 في حق الامام لعارض ظن بحقه، فلا يظهر في حق المقتدى، فتكون صلاته
 هذه مضمونة في حق المقتدى غير مضمونة في حق نفسه . ذكرهم
 صاحب التحقيق، لوحة (٢٣/أ، ب) .

وحكم المجاز وجود ما أريد به خاصا كان أو عاما كما هو حكم الحقيقة . ولهذا جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر رضي الله عنه : "لاتبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين" عاما .

وأبى الشافعي ذلك وقال : لاعموم للمجاز، لأنه ضروري يصار اليه توسعة .

فان قلت : ما الدليل على أن الجملة الكاملة تتوقف على آخره . قلت : الدليل عليه أنه لو أدخل الشرط في الآخر يتعلق الكل بذلك الشرط، ولولا ذلك لماتعلق الأول بالشرط .
 قوله : (وحكم المجاز) كذا بين حكم المجاز ولم يبين حكم الحقيقة^(١) لما انه قد أشار اليه في قوله (كما هو) (حكم الحقيقة)، أو لأن الاختلاف واقع في حكم المجاز دون حكم الحقيقة .
 فالصاع حقيقة للخشب المتعينة^(٢) لذلك الفعل الخاص، وهي غير مرادة، لأن الربا لايجرى فيها، لكن المراد ما يحويه الصاع، وهو عام يتناول المطعوم وغير المطعوم ، وهذا مجاز كما ترى .
 فان هذا اطلاق اسم المحل على الحال كقوله تعالى : " خذوا زينتكم عند كل مسجد " ^(٦)^(٧) أي عند كل صلاة ، وقولهم : جرى النهر وسال الميزاب .

- (١) انظر حكم المجاز في :
 أصول السرخسي (١٧١/١)، التوضيح على التنقيح (١٦٣/١)، كشف الأسرار على المنار (٢٢٨/١)، نور الأنوار (٢٢٨/١)، شرح ابن ملك (٣٧٣/١) ، التحقيق لوحة (٢٣/ب)، التبیین (٢٣٨/١)، مسلم الشبوت مع شرحه فواتح الرحموت (٢١٥/١ - ٢١٦)، الوافي، لوحة (١/٢٢) .
- (٢) (في) زيادة من ب .
- (٣) الصاع : مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد . انظر لسان العرب (٢٥٢٦/٤) ، الصحاح (١٢٤٧/٣) .
- (٤) في ب، ج، د : الصاع حقيقة الخشب .
- (٥) في ب، ج، د، أ، استبدلت (غير المطعوم) ب (غيره) .
- (٦) (عند كل مسجد) ساقطة من ب .
- (٧) سورة الأعراف (٣١) .

.....

وقال الشافعي رحمه الله : لاعموم للمجاز . فاذا ثبت / المظعوم به (٦٣/ب) (١)
مرادا اجماعا لا يبقى غير المظعوم مراد، وهو الجص والنورة كي لا يؤدي (٢)
الى تعميم المجاز ويلزم من هذا أن لا يكون القدر والجنس علة .
قوله (لأنه ضروري) () لا يصار اليه عند امكان العمل بالحقيقة (٣)
لأن الحقيقة هي الأصل، والموضوع له، ولهذا لا يعارض المجاز الحقيقة (٤)
حتى لا يصير اللفظ المتردد بين الحقيقة والمجاز في حكم المشتراك
ولاعموم لما ثبت ضرورة، بل يتقدر بقدر الضرورة، كالميتة، لما حلت (٥)
ضرورة يتقدر بقدرها هو سد الرمق، وأقرب من هذا المقتضى (٦) فانه لما
ثبت ضرورة يتقدر بقدرها، فلا يتعمم عندكم .

(١) قال التفتازاني رحمه الله في التلويح على التوضيح : واعلم
أن القول بعدم عموم المجاز مما لم نجده في كتب الشافعية، ولا يتصور
من أحد نزاع في صحة قولنا : جاءني الأسود الرماة الا زيدا .
وتخصيصهم الصاع بالمظعوم مبني على ما ثبت عندهم من عليية الطعم
في باب الربا، لا على عدم عموم المحاز . اهـ (١٦٥/١) .
وقال ابن نجيم في فتح الغفار بشرح المنار : واعلم أن المصنف
- وهو مؤلف المنار، وشارح هذا الكتاب - نسب هذا القول للشافعي
وفي بعض كتب الحنفية نسب الى بعض أصحابه، ونسبه ابن السبكي الى
بعض الحنفية، وضعفه وصحح القول بعمومه . وبهذا ظهر أن الأصح في
المذهبيين القول بعمومه . اهـ (١١٩/١) .
وقال منلا خسرو في المرأة على المرقاة بعد أن نقل ما قاله
التفتازاني أعلاه : لما كان الأمر كذلك لم أتعرض لذلك البحث . اهـ
(٤٤١/١) .

- (٢) في ج : لئلا .
(٣) (لأنه) مزيدة من ب، د .
(٤) في ب : حقيقة - بدون الألف واللام - .
(٥) في ب : استبدلت (بقدر الضرورة) ب (بقدرها) .
(٦) (هذا) ساقطة من ج .
(٧) أي يرد على ما ذكرنا من أن المجاز ضروري دلالة الاقتضاء، وهي موجودة
في كلام الباري تبارك وتعالى، مع انها ضرورية كقوله تعالى : "فتحرير
رقبة" سورة النساء (٩٢)، أي رقبة مملوكة .
وسيجيب الشارح عنه قريبا، انظر في ص، ١٥٢

وهذا باطل ، لأن المجاز موجود في كتاب الله ، والله
يتعالى عن العجز والضرورات .

(٢) قوله (وهذا باطل) جواب لكلامه ، لأنه موجود في كتاب الله تعالى
"فوجدنا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه" (٣) وهذا مجاز لصحة نفي الإرادة عن
الجدار وعن كل مائل لا اختيار له .
وقال تعالى : " آتينا طائعين" (٤) وقال تعالى : " فأبين أن يحملنها
وأشفقن منها" (٥) وقال تعالى : " والبلد الطيب يخرج نباته بأذن رب—ه
والذى خبت لا يخرج الا نكدا" (٦) .
ذكر في الكشف : (أن) هذا مثل للكافر والمؤمن ، وقيل : لمن ينحج
(٧) (٨) (٩) (١٠) (أى يؤثر) فيه الوعظ ولمن لا ينحج . والله تعالى يتعالى عن أن يلحقه
العجز أو الضرورة .

- (١) فى ج : جواب كلامه . أى كلام الشافعى رحمه الله .
(٢) وقد نفي أهل الظاهر والرافضة دخول الأسماء المجازية فى كلام الله
تعالى وأثبتته الباكون ، وهذا الصحيح عند الامام أحمد وأكثر
أصحابه . انظر : الاحكام للآمدى (٦٣/١) ، شرح الكوكب المنير (١٩١/١) ،
مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٦٧/١) ، مسلم الشبوت مع فواتج
الرحموت (٢١١/١) ، اللمع (ص ٨٠) ، ارشاد الفحول (ص ٢٣) ، جمع الحوامع
مع حاشية البنانى (٣٠٨/١) ، المعتمد (٣٠/١) .
(٣) سورة الكهف (٧٧) .
(٤) سورة فصلت (١١) .
(٥) سورة الأحزاب (٧٢) .
(٦) سورة الأعراف (٥٨) .
(٧) انظر : الكشف (٨٤/٢) . وقد ذكرت التعريف بكتاب الكشف فى قسم
الدراسة ، انظر فى ص ، ٦٧
(٨) ساقطة من جميع النسخ ، وقد ردته من عندى ليستقيم النص .
(٩) ساقطة من الأصل ، ب ، ج .
(١٠) فى ب : استبدلت (يتعالى) ب (متعال) .

ومن حكم المجاز والحقيقة استحالة اجتماعهما مراديين
بلفظ كما استحال أن يكون الثوب على اللابس ملكا وعارية
في زمان واحد .

(١)
ولا يلزم على هذا الاقتضاء فانه ضرورى عندنا وهو موجود فى كلام
الله تعالى : " فتحرير رقبة " (٢) أى رقبة مملوكة ، لأن هذا يتعلق بالمستبدل
والمجاز يتعلق بالمتكلم كما أشرنا اليه فيما تقدم (٣) فلو تحققت الضرورة
فى المجاز لرجعت الى المتكلم (وانه لا يجوز) (٤) ، ولو تحققت فى الاقتضاء
لرجعت الى المستدل ، وانه جائز بل واجب . (٥)
وهذا الذى ذكر فى الكتاب لا بطل مذهب الخصم . (٦)

وأما الدليل لصحة مذهبنا : هو أن المجاز أحد نوعى الكلام فكان
مثل صاحبه فى احتمال العموم والخصوص ، لأن عموم / الحقيقة لم يكن (٦٤/أ)
لكونه حقيقة ، بل لدلالة زائدة بأن كانت نكرة فى موضع النفى ، أو دخل
عليه الألف واللام للجنس . وقد وجد هاهنا ، لأن الصاع قرن به حرف التعريف
وليس هنا معهود ينصرف اليه فانصرف الى جنس ما أريد به ، ولو أريد بـه
عينه لصار عاما ، فاذا أريد به ما يحله ويجاوزه مجازا كان كذلك لوجود
الدلالة .

وهذا كالثوب الملبوس بطريق العارية ، فانه يعمل عمل الملبوس بطريق
الملك فيما هو المقصود ، وهو دفع الحر والبرد . (٨)

ومن حكم الحقيقة والمجاز استحالة اجتماعهما مراديين بلفظ

- (١) سيجى ذكر الاقتضاء ، انظر (ص ، ٢٧٣)
- (٢) سورة المجادلة (٣) .
- (٣) انظر (ص ، ١٣١)
- (٤) ساقطة من الأصل ، ج ، د .
- (٥) كذا فى التحقيق لوحة (٢٤/أ) ، وفى التبيين (٢٤١/١) .
- (٦) يعنى بالكتاب المختصر الذى هو متن هذا الشرح .
- (٧) فى ب : استبدلت (بأن) ب (فان) .
- (٨) نقل الشارح دليله لصحة ماذهب اليه من أصول السرخسي ، انظر (١٧١/١) ،
١٧٢ .

.....

(١)

واحد ،

(١) لانزاع فى جواز استعمال اللفظ فى معنى مجازى يكون المعنى الحقيقى من أفراد كاستعمال الدابة عرفا فيما يدب على الأرض ، ووضع القدم فى الدخول ، ولا فى امتناع استعماله فى المعنى الحقيقى والمجازى بحيث يكون اللفظ بحسب هذا الاستعمال حقيقة ومجازا ، أما اذا اشترط فى المجاز قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فظاهر ، وأما اذا لم يشترط فلأن اللفظ موضوع للمعنى الحقيقى وحده ، فاستعماله فى المعنيين استعمال فى غير ما وضع له ، فعلى تقدير صحة هذا الاستعمال فهو مجاز بالاتفاق ، وإنما النزاع فى أن يستعمل اللفظ ويراد فى اطلاق واحد معناه الحقيقى والمجازى معا بأن يكون كل منهما متعلق الحكم . انظر : التلويح (١٦٥/١) ، المرأة على المرقاة (٤٥١/١) ان الحنفية وعامة علماء العربية والمحققين من أصحاب الشافعى وعامة المتكلمين ، منهم أبو هاشم وأبو حسين البصرى ، والامام فخر الدين الرازى ، والغزالى ، وامام الحرمين ذهبوا الى امتناعه وهذا مانقله أبو الحسين البصرى عن أبى عبد الله البصرى ، والقرافى عن مالك وأبى حنيفة رحمهم الله . انظر : التحقيق ، لوحة (٢٤/١) ، التبصرة (ص ١٨٤) ، التحرير مع التيسير (٣٦/٢ - ٣٧) ، الابهاج (٢٥٦/١) ، ارشاد الفحول (ص ٢٨) ، فتح الغفار (١٢٢/١) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ١٣٤) .

الآن الغزالى وأبا الحسين البصرى قد فصلا ، فأجازا ذلك ارادة ومنعه لغة ، وغيرهما يمنعه لغة وارادة . انظر المستصفى (٧١/١) وذهب الشافعى وعامة أصحابه وعامة أهل الحديث ، وأبو بكر الباقلانى وعبد الجبار المعتزلى ، وأبو على الجبائى ، والامام البيضاوى ، وابن الحاجب ، والآمدى ، وأبو اسحاق الشيرازى الى جوازه بشرط أن لا يمتنع الجمع لأمر خارج كما فى الضدين والنقيضين .

انظر : المراجع المذكورة ، المنحول (ص ١٤٧) ، اللمع (ص ٩) ، التمهيد للأسنوى (ص ١٨١) ، المسودة (ص ١٦٦) ، جمع الجوامع (٢٩٤/١) .

ورجح ابن الهمام ماذهب اليه الغزالى وأبو الحسين البصرى من أنه يصح استعماله فى الحقيقة عقلا ولا يصح لغة حيث قال : وهو الصحيح ، ثم قال : الا فى غير المفرد ، أى مالىس بمثنى ولا مجموع ، فيصح الاستعمال فيهما فى غير المفرد لغة أيضا لتضمن غير المفرد المتعدد من اللفظ . انظر : التحرير مع التيسير (٣٧/٢) ، مسلم الشبوت مع فواتح الرحموت (٢١٦/١) =

.....

(١)

فبطلت الحقيقة .

(٢)

ولا يلحق غير الخمر بالخمر في الحد ، لأن الحقيقة ^(٢) أريدت بذلك

(٣)

النص فبطل المجاز .

(٤)

وانما قيد بقوله (مراديين) لأنه يجوز اجتماعهما من حيث التناول

على مانبين فيما اذا استأمن على الأبناء والموالي .

قوله / (كما استحال أن يكون الشوب الواحد على اللابس ملكا) (٦٤/ب)

(٥)

وعارية في زمان واحد)

(١) قال أبو اسحاق الشيرازي : يراد باللمس الجماع ، واللمس باليد .

وبه قال أبو علي الحائلي ، ولهذا يصح أن يصرح بهما فيقول : " اذا

لمست باليد وجامعت فتطهر " . انظر : التبصرة (ص ١٨٤، ١٨٥) ، التبيين

• (٢٤٣/١)

(٢) وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد . كذا في كشف الأسرار على

المنازل (٢٣٧/١) .

(٣) انظر : أصول السرخصي (١٧٣/١) ، التوضيح على التنقيح (١٦٧/١) .

(٤) احتراز به عن اجتماعهما في احتمال اللفظ اياهما بمعنى صلاحيته

لأن يستعمل في كل منهما ، لأن اللفظ اذا تجرد عن القرينة يحتمل

الحقيقة والمجاز ، الا أن الحمل على الحقيقة أولى ، لأنها الأصل عند

الاطلاق ، والمجاز يتعين بارادة القرينة .

أو احتراز به عن اجتماعهما من حيث التناول الظاهري تبعا من غير

أن يراد .

والفرق بين احتمال اللفظ اياهما وبين تناوله لهما : أن الثاني

أخص من الأول ، فلما حصل التناول الظاهري حصل الاحتمال ضرورة .

انظر : شرح ابن ملك على المنازل (٣٧٨/١) ، حاشية الرهاوي على شرح

ابن ملك (٣٧٨/١) .

(٥) ورده في التلويح بأنه ان كان اثباتا للحكم بطريق القياس فباطل

لأن الامتناع في المقيس عليه مبني على أن استعمال الشوب الواحد

في حالة واحدة بطريق الملك والعارية محال شرعا ، وان كان توضيحا

وتمشلا للمعقول بالمحسوس فلا بد من الدليل على استحالة

ارادة المعنيين حقيقة ومجازا ليكون استعماله فيهما بمنزلة استعمال

الشوب بطريق الملك والعارية ، بل نجعله مجازا قطعاً . انظر (١٦٧/١) =

.....

(١) وجه الجمع بينهما ، ان اللفظ بمنزلة اللباس والمعنى بمنزلة
 (٢) اللباس . وكما لا يجوز أن يكون الثوب الواحد في زمان واحد ملبوسا بطريق
 (٣) الملك والعارية لبالنسبة الى شخص واحد ولبالنسبة الى شخصين ، فكذلك
 (٤) لا يجوز أن يكون اللفظ الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة لبالنسبة
 الى مسمى واحد ، ولبالنسبة الى أكثر من مسمى واحد .
 (٥) وفيه نفى قول من قال : انه يجوز الجمع بينهما في محلين مختلفين
 حتى قالوا : حرمة الجدات تثبت بقوله تعالى : " حرمت عليكم أمهاتكم " (٦)
 ولكننا نقول : حرمة الجدات تثبت بالنص ، لأن الأم هي الأصل لغة ، ومنه
 يقال لمكة أم القرى ، وقال تعالى : " هن أم الكتاب " (٧) فعلى هذا
 (٨) النص يتناول الجدات حقيقة .
 (٩)

= وقال ابن الهمام : فقول بعض الحنفية : "يستحيل الجمع بينهما" كالثوب الواحد ، يستحيل أن يكون ملكا وعارية في وقت واحد ، تهافتت
 اذ استحالة كون الشيء الواحد ظرفا لجسمين مختلفين ملكا لكل
 منهما اياه انما يكون في الذرف الحقيقي ، واللفظ ليس بظرف حقيقي
 للمعنى . انظر التحرير مع التيسير (٣٨/٢) .

- (١) (وجه) ساقطة من ب ، ج ، د .
- (٢) (الواو) ساقطة من ج ، د .
- (٣) في ب : استبدلت (بمنزلة اللباس) ب (كاللباس) .
- (٤) في ب ، ج : فكذا .
- (٥) قاله بعض الحنفية العراقيين . وقال شمس الأئمة السرخسي بعد حكاية
 هذا القول : وهذا قريب بشرط أن لا يكون المجاز مزاحما للحقيقة مدخلا
 للجنس على صاحب الحقيقة ، فان الثوب الواحد على اللباس يجوز
 أن يكون نصفه ملكا ، ونصفه عارية . انظر : أصول السرخسي (١٧٧/١) ،
 التبیین (٢٤٣/١) ، التحقيق ، لوحة (١/٢٥) .
- (٦) سورة النساء (٢٣) .
- (٧) انظر : القاموس المحيط (٤٠/٢) ، مختار الصحاح (ص ٢٥) ، لسان العرب
 (١٣٧/١) .
- (٨) سورة آل عمران (٧) .
- (٩) انظر : التحقيق ، لوحة (١/٢٥) ، التبیین (٢٣٤/١) .

.....

(١) (٢)

أو نقول : حرمة الجذات تثبت اجماعا لا بالنص .

فان قيل : الراهن اذا استعار الثوب المرهون ليلبسه فانه يكون

الملبوس هنا ملكا وعارية في زمان واحد .

(٤)

(٣)

قلنا : هذا اشكال صدر عن الجهل بحقيقة العارية . فان حقيقتها

(٥)

تمليك المنافع بغير عوض . والمرتهن غير مالك للمنفعة ، فكيف يتمكن من

تمليكها ، اذ التمليك من غير الملك لا يتصور ، والراهن انما يتمكن من

(١) (لا) ساقطة من ج .

(٢) قال في الوافي : ثبت حرمة الجذات بالاجماع أو بدلالة النص ، وهذا

- أعنى التمسك بالاجماع والتمسك بدلالة النص - أولى ، اذ فيهما

ينساق الحكم بوجه واحد . اهـ لوحة (٢٣/أ) ، التحقيق ، لوحة (٢٥/أ) .

(٣) في الأصل : جهل - بدون الألف واللام - .

(٤) العارية : بالتشديد ، كأنها منسوبة الى العار ، لأن طلبها عار

وعيب . والعادة مثل العارية . كذا في الصحاح .

وفي المغرب : العارية فعلية منسوبة الى العارة ، اسم من الاعارة .

وفي الهداية : هي من العرية ، وهي العطية .

وفي المبسوط : على أن تعود النوبة بالاسترداد متى شاء .

انظر : الصحاح (٧٦١/٢) ، المغرب (ص ٣٣١) ، الهداية (٢٢٠/٣) ، المبسوط

(١٣٢/١١) ، أنيس الفقهاء (ص ٢٥١ ، ٢٥٢) .

(٥) قال في أنيس الفقهاء : اعلم ان العارية نوعان : حقيقية ومجازية .

فالحقيقية : اعارة الأعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها

كالثوب والدواء والعبد والدابة .

والمجازية : اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك ، كالدرهم

والدنانير والمكيل والموزون والمعدود والمتقارب فيكون اعارة

صورة قرضا معنى . وسميت العارية عارية لتعريضها عن العوض .

انظر (ص ٢٥١) .

.....

الانتفاع من حيث انه مالك ، اذ الملك : هو مطلق الحاجز، الا أن بسبب
تعلق حق المرتهن بالرهن صار ممنوعا عن الانتفاع ، وقد أبطل حقه لما
أعاره وأذن له في الانتفاع .

ولئن قلتم بأن العارية عند الشافعي رحمه الله اباحة الانتفاع .
فنقول : هذا لا يضرنا ، لأن عنده يجوز للراهن أن يسترد العيـ
المرهون لينتفع به . فإذا لا يتحقق الإعارة عنده أيضا ، لأن إباحة الانتفاع
ممن له ولاية / الإنتفاع ، إثبات الثابت ، فيكون الراهن لابسا بحق الملك (١/٦٥)
لابحق العارية .

أو نقول : المستحيل هو الانتفاع بجهة الملك والعارية ، ولم يوجد
هنا ، لأن الراهن انما ينتفع بالمرهون بطريق العارية ، اذ هي الممكنة
من الانتفاع دون الملك .

فان قلتم : الممكن له من الانتفاع انما هو الملك لانتهاء عقـ
الرهن حتى اذا هلك الرهن في يد الراهن هلك بغير شيء .

قلنا : هذا لا يضرنا ، فانه اذا لم يبق عقد الرهن يكون الممكن هو
الملك ، لا العارية ضرورة ، وان بقى يكون الممكن هو العارية لا الملك ، فكان

(١) الملك - بكسر الميم - في اصطلاح الفقهاء : اتصال شرعى بين الانسان
وبين شيء يكون مطلقا لتصرفه فيه وحاجزا عن تصرف غيره فيه .

انظر : التعريفات (ص ٢٢٨ - ٢٢٩) .

(٢) الرهن : حبس الشيء بأى سبب كان . وفى الشريعة : جعل الشيء محبوسا
بحق يمكن استيفاؤه من الرهن - بمعنى المرهون - كالديون .

انظر : الصحاح (٢١٢٨/٥) ، القاموس المحيط (٢٣١/٤) ، الهداية مع تكملة
فتح القدير (١٣٥/١٠) ، حاشية ابن عابدين (٤٧٧/٦) ، مغنى المحتساج

(١٢١/٣) ، أنيس الفقهاء (ص ٢٨٩) ، التعريفات (ص ١١٣) .

(٣) انظر : مغنى المحتاج (٢٦٣/٢) .

(٤) انظر : مغنى المحتاج (١٣٢/٢) .

(٥) فى الأصل : استبدلت (ضرورة) ب (صورة) .

(٦) (هو الملك ، لا العارية ضرورة ، وان بقى يكون الممكن) ساقطة من ب .

(٧) (لا) ساقطة من ج .

ولهذا قال محمد فى الجامع : لو أن عربيا لاولاء عليه
أوصى بثلث ماله لمواليه وله معتق واحد حتى استحق النصف
كان النصف الباقي مردود الى الورثة ، ولا يكون لموالى مولاة
لأن الحقيقة أريد بهذا اللفظ ، فبطل المجاز .

الممكن أحدهما لأكليهما ، وهو المستحيل على أن عقد الرهن باق الا فى
حكم الضمان . ولهذا كان للمرتهن أن يسترجعه الى يده . والضمان ليس من
لوازم الرهن . ألا ترى أن حكم الرهن ثابت فى ولد الرهن ، وان لم يكن
مضمونا بالهلاك ، وانما لم يضمن اذا هلك فى يد الراهن لأن الضمان لو كان
باقيا فأما أن يبقى باعتبار بقاء يد المرتهن لأن الضمان بواسطة قبضه
وبقاء يد المرتهن انما يتحقق ان لو كان يد الراهن يد المرتهن ، وهذا
غير ممكن ، لأن قبض المرتهن مضمون ، وقبض الراهن غير مضمون . وبين كونه
مضمونا (٢) و (كونه) غير مضمون منافاة . (٣) (٤)
قوله (فى الجامع) أراد به الجامع الكبير ، فان مطلق الجامع
ينصرف اليه فى اصطلاح الفقهاء . (٥)

قوله (لو أن عربيا لاولاء عليه) أراد به أن لا يكون معتقا لأحد
وقيد بقوله " عربيا " لأن العرب لاتستترق ، اذ الحكم فى

- (١) أى لو كان باقيا على الراهن وهو قابض له .
- (٢) (بين) مزيدة من ب .
- (٣) ساقطة من الأصل .
- (٤) وأما أن يضمن باعتبار يد الراهن ، ويد الراهن على الولد لاتكسبون
سببا للضمان .
- (٥) ذكرته فى قسم الدراسة . انظر ، (ص ، ٦٥)
- (٦) قال ابن تيمية رحمه الله : ان دعوة محمد صلى الله عليه وسلم
شاملة للشقلين الانس والجن على اختلاف أجناسهم ، فلا يظن أن
خص العرب بحكم من الأحكام أصلا ، بل انما رتب على الأحكام باسم مسلم
وكافر ، ومؤمن ومنافق ، وبر وفاجر ، ومحسن وظالم ، وغير ذلك من الأسماء
المذكورة فى القرآن والحديث . وليس فى القرآن ولا الحديث
تخصيص العرب بحكم من أحكام الشريعة ، ولكن بعض العلماء ظن ذلك =

.....

مشركى العرب، (١) (٢) الاسلام أو السيف لقوله تعالى : " تقاتلونهم —————
أو يسلمون" ولقوله عليه السلام : " لا يجتمع دينان فى جزيرة العرب " (٣)
(٤)

= فى بعض الأحكام وخالفه الجمهور كما ظن طائفة منهم أبو يوسف أنه
خص العرب بأن لا يسترقوا وجمهور المسلمين على أنهم يسترقون كما
صحت بذلك الأحاديث الصحيحة حيث استرق بنى المصطلق وفيهم جويرية
بنت الحارث ثم أعتقها وتزوجها وأعتق بسببها من استرق من قومها
وعامة من استرق الرسول صلى الله عليه وسلم من النساء والصبيان
كانوا عربا، وذكر هذا يطول .

ولكن عمر بن الخطاب لما رأى كثرة السبي من العجم واستغنى
الناس من اشترقا العرب رأى أن يعتقوا العرب من باب مشورة
الامام وأمره بالمصلحة لامن باب الحكم الشرعى الذى يلزم الخلق
كلهم . فأخذ من أخذ بما ظنه من قول عمر، وكذلك ظن من ظن الجزية
لاتؤخذ من مشركى العرب مع كونها تؤخذ من سائر المشركين .
وجمهور العلماء على أنه لا يفرق بين العرب وغيرهم .

انظر : مجموعة الرسائل المنيرية (١٠٧/٢ - ١٠٨)، نيل الأوطار
(١٤٩/٨ - ١٥٣) .

(١) قال فى التحقيق وفى التبیین : انه يجوز استرقاق أهل الكتاب من
العرب، واستدل صاحب التبیین على ذلك بقول صاحب الهداية .

انظر : التحقيق لوحة (٢٦/أ)، التبیین (٢٤٦/١)، الهداية (١٠٥/٢) .

(٢) (اما) زيادة من ب، ح، د .

(٣) سورة الفتح (١٦) . انظر : تفسير النسفى (١٥٩/٤)، قال فيه : ان
مشركى العرب والمرتدين هم الذين لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف .

(٤) رواه مالك عن ابن شهاب رضى الله عنه .

انظر : الموطأ، كتاب الجامع، باب ما جاء فى اجلاء اليهود من
المدينة (٨٩٢/٢، ٨٩٣) .

ورواه أحمد عن عائشة رضى الله عنها بلفظ لا يترك بجزيرة العرب
دينان . انظر (٢٧٥/٦) .

.....

(١) وانما شرط أن لا يكون معتقاً لأنه لو أوصى / بثلاث ماله لمواليه (ب/٦٥)
 ثم مات وله موال أعنتهم وموال اعتقوه فالوصية باطلة إلا أن يبين ذلك (٣)
 في حياته ، لأن الموالى من الأسماء المشتركة ، قد يطلق على الأعلى لأنه (٢)
 منعم وقد يطلق على الأسفل لأنه (٤) منعم عليه ، فصار بمعنى الفاعل مرة (٥)
 وبمعنى المفعول أخرى ، فبطل القول بالعموم . (٦)
 لأن العام ما يشمل جمعاً بمعنى واحد ، ولا يتعين أحدهما (٧)

(١) مفردة المولى ، وهو على وجوه - كما في المغرب - ابن العم والعصبة
 كلها ، والرب ، والمالك في قوله تعالى : " ثم ردوا الى الله مولاهم
 الحق " . سورة الأنعام (٦٢) .

وفي معناه : الولى ، والناصر في قوله تعالى : " ذلك بأن الله مولى
 الذين آمنوا ، وإن الكافرين لا مولى لهم " سورة محمد (١١) والحليف
 وهو الذى يقال له : مولى الموالة ، والمعتق - بكسر التاء - وهو
 مولى النعمة ، والمعتق - بفتح التاء - فى قوله عليه السلام : مولى
 القوم من أنفسهم " - رواه أحمد عن رفاعه (٣٤٠/٤) ، والحاكم عنه
 أيضا (٣٢٨/٢) ، والدارمى عن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده (٢٤٣/٢) .
 وانظر : نصب الراية (١٤٨/٤) وما بعدها . يعنى موالى بنى هاشم
 فى حرمة الصدقة عليهم ، وهو مفعول من الولى - بسكون اللام - بمعنى
 السقرب - انظر : المغرب (ص ٤٩٥ - ٤٩٦) .

وزاد عليها صاحب المفاتيح : السيد ، والمنعم ، والمحب ، والخليفة
 والحر ، والعبد ، والمنعم عليه ، والجار .
 انظر : أنيس الفقهاء (ص ٢٦٢ - ٢٦٣) .

(٢) الوصية : تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ، سواء كان
 ذلك فى الأعيان أو فى المنافع . انظر : أنيس الفقهاء (ص ٢٩٧) ،
 التعريفات (ص ٢٥٢) ، الاختيار (٦٢/٥) ، درر الحكام فى شرح غرر
 الأحكام لمنلا خسرو ، دار السعادة ، سنة ١٣٢٩ هـ (٤٢٦/٢) .

(٣) فى ب : يعين ، وفى د : يتبين .

(٤) (منعم ، وقد يطلق على الأسفل ، لأنه) ساقطة من ج .

(٥) ، (٦) فى الأصل : لمعنى .

(٧) فى ب ، د : يشتمل .

.....

(١) (٢)

بدون تعيينه فبطل التعيين .

لأن مقاصد الناس مختلفة . منهم من يقصد الأعلى مجازاة وشكراً
لأنعامه (٣) ومنهم من يقصد الأسفل زيادة للأنعام ، إذ كل واحد منهم
مندوب إليه .

(٤) قال (النبي) عليه السلام : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " (٥)
وقال عليه السلام : " من أتى بالمبرة فليتم " (٦) (٧)

فإذا كان كذلك وجب التوقف فيه حتى يقوم البيان - ولم يوجب
لأن أحدا لا يطلع على مقصود الموصي ، فإذا مات بطلت الوصية لفوات البيان
وبقيت الوصية للمجهول ، والوصية للمجهول لا تجوز ، لأن التملك من المجهول
باطل (٨) .

فإن قيل : يجب أن تجوز الوصية وتصرف إلى الموالى الذين اعتقوه
كما هو المروى عن أبي يوسف رحمه الله ، لأن شكر الأنعام واجب ، وزيادة
الأنعام مندوب ، فصرف الوصية إلى أداء الواجب أولى (٩) .

(١) في الأصل : تعيينه .

(٢) في ب ، د : التعيين .

(٣) في ب ، ج : على أنعامه .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) روى الترمذى مثله عن أبي سعيد رضى الله عنه وقال حديث حسن .
انظر سنن الترمذى ، أبواب البر والصلة ، باب ما جاء في الشكر لمن
أحسن إليك (٣٣٩/٤) .

ورواه أحمد عن أبي هريرة رضى الله عنه فى مسنده (٢٥٨/٢) .

(٦) فى ج : وقال النبى صلى الله عليه وسلم .

(٧) لم أعثر عليه .

(٨) انظر : الاختيار (٨٣/٥) ، التحقيق ، لوحة (٢٥/ب) .

(٩) انظر : التحقيق ، اللوحة نفسها .

.....

(١) قلنا : هذا الوجوب لا يدخل تحت الحكم ، فلا يصح اعتباره في الحكم .
 (٢) فان قيل : قد ذكر في كتاب الأيمان اذا حلف لا يكلم موالى ففسسلان
 ان اليمين صحيحة وتتناول يمينه الأعلى والأسفل حتى لو كلم أيهم حث .
 (٣) قلنا : اليمين تتناول أحدهما ، ولما كان مجهولا فيحتمل بكلام أيهما
 وجد ، لأن النكرة في موضع النفي تعم عموما ضروريا (٤) كما لو حلف لا يكلم
 (٥) أحد هذين .

وهاهنا لو أوصى لأحد هذين كان باطلا .

وحاصل ذلك أن المعنى الذي دعاه إلى اليمين غير مختلف في الأعلى
 والأسفل / بل هو واحد ، فالاتحاد المعنى والمقصود لا يتحقق فيه الاشتراك ، بل (١/٦٦)
 اللفظ في هذا الحكم بمنزلة العام والمقصود مختلف في حكم الإيضاء فكان
 اللفظ مشتركا ، إذ المشترك يجمع الجمع من الأشياء باعتبار المعاني
 المختلفة فعرفنا به أن المراد واحد منها . فاسم الموالى اذا استعمل
 فيما يختلف فيه المعنى والمقصود كان مشتركا ، وفيما لا يختلف فيه المعنى
 (٨) والمقصود كان بمنزلة العام .
 فان قلت : فالاحتراز قد وقع بقوله : " لو أن عربيا " فلم ذكر
 قوله : " لاولاء عليه " ؟

-
- (١) في الأصل : الواجب .
 (٢) انظر : التحقيق لوجه (٢٥/ب) .
 (٣) انظر : بدائع الصنائع (٣/٧٩) .
 (٤) انظر : التوضيح على التنقيح (١٠٥/١) ، المغنى في أصول الفقهاء
 (ص ١١٦ - ١١٧) ، جمع الجوامع (١/٤١٣) ، ارشاد الفحول (ص ١١٩) ، التمهيد
 للأسنوى (ص ٣١٧) .
 (٥) (احد) ساقطة من ج .
 (٦) في ب : منهما .
 (٧) في ج ، د : استعمله .
 (٨) (كان مشتركا ، وفيما لا يختلف فيه المعنى والمقصود) ساقطة من ج .

.....

(١) قلت : ذكره للتأكيد ، والدليل عليه ما ذكر في التقويم : " وقد قالوا فيمن أوصى لمواليه بثلث ماله وهو حر الأمل (لم يعتق) وله مولى واحد أعتقه وموالي مولى " الى آخر المسألة .
(٢) فان قلت : لم لم يحمله على نفى ولاء الموالاة ، فبالأول ينفي كونه معتقاً لأحد وبالثاني ينفي ولاء الموالاة .
(٣)
(٤)

- (١) في ج : للتأيد .
(٢) انظر : التقويم ، لوحة (٦٥/ب) .
(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وقد أكملته من نص التقويم .
(٤) الولاء : من آثار العتق ، مأخوذ من الولي بمعنى القرابة ، يقال : بينهما ولاء : أى قرابة حكمية حاصلة من العتق أو الموالاة .
وقيل : الولاء والولاية - بالفتح - النصرة .
وفى الصحاح : الولاء ولاء المعتق - بكسر التاء - .
والولاء : المواليون . والموالاة ضد المعادات ، والمعادات والعداوة بمعنى واحد .
ثم اعلم أن الولاء نوعان :
ولاء عتاقة ، ويسمى ولاء نعمة ، وسبب هذا الولاء : الاعتاق عنسـد الجمهور .

وولاء الموالاة : وسببه : العقد الذى يجرى بين اثنين .
وقال علاء الدين البخارى فى التحقيق : وولاء الموالاة اصطلاحاً : هو أن يسلم رجل على يد رجل فيقول للذى أسلم على يده أو لغيره : والبيتك على أنى ان مت فميراثى لك ، وان جنيت فعلى عليك وعلى عاقلتك ، ويقبل الآخر منه ، وهو معتبر عند الحنفية ، خلافاً للشافعية والمالكية والحنابلة . اهـ

انظر : لوحة (٢٤/أ) ، أنيس الفقهاء (ص ٢٦١ - ٢٦٢) ، التعريفات (ص ٢٥٥) ، تكملة فتح القدير (٢١٧/٩) ، حاشية ابن عابدين (١١٩/٦) ،
مغنى المحتاج (٥٠٦/٤) .

.....

قلت : لا يجوز الحمل عليه ، لأن من شرط ولاء الموالاة أن يكون المولى من غير العرب . نص عليه أبو نصر^(١) في شرحه . لأن العربي له نصرة بنفسه الى قبيلته وذلك أكد من نصرة الموالاة ، بدليل أنه لا يلحقه الفسخ .^(٢)

قوله (حتى استحق النصف) أي نصف الثلث وهو السدس . وانما استحق النصف لأن المثنى له حكم الجمع في الميراث والوصية على ما عرفت ثم لم يستحق النصف الباقي معتقو^(٣) المعتق ، لأن الاسم للمعتق^(٤) حقيقة ، لأنه باشر سبب حياته باحداث قوة المالكية فيه بالاعتاق ، فان الحرية حياة والرق موت حكما . فالمولى بالاعتاق صار سببا لحياته^(٥) (٧) لازالة ما هو أثر الموت ، فكان اعتاقه بمنزلة الاحياء ، فكان منسوبا اليه كنسبة الولد الى أبيه .^(٨)

- (١) هو أحمد بن محمد بن محمد أبو نصر الأقطع الفقيه البغدادي . درس الفقه على أبي الحسن القدوري وشرح مختصر القدوري ، ويسمى هــذا الشرح (شرح الأقطع) ، وذكر في كل مسألة ما يعتمد عليه ، توفي سنة ٤٧١ هـ .
- انظر : تاج التراجم في طبقات الحنفية (ص ٩ - ١٠) ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية (٨٧/٢) ، كشف الظنون (١٦٣١/٢) .
- (٢) ذكره في الوافي أيضا ، انظر (٢٣/ب) .
- (٣) كالبنتين ، والأختين والأخوين في حق حب الأم من الثلث الى السدس كما في قوله تعالى : " فان كان له اخوة فلأمه السدس " . النساء (١١) .
- انظر : التبیین (٢٤٧/١) ، التحقيق لائحة (٢٥/ب) .
- (٤) قياسا على الميراث ، لأن في كل منهما يحصل الملك بعد الموت . انظر المرحع نفسه .
- (٥) في الأصل : معتق .
- (٦) وللمعتق المعتق مجاز بطريق التسبب ، لأنه باعتاق الأول صار سببا لاعتاق الأول الثاني . انظر : التبیین (٢٤٨/١) .
- (٧) (لا) زيادة من ج .
- (٨) في د : استبدلت (ابيه) ب (ابنه) .

وانما عمهم الأمان فيما اذا استأمنوا على أبناشهم ومواليهم ، لأن اسم الأبناء والموالي ظاهرا يتناول الفروع لكن بطل العمل به لتقدم الحقيقة ، فبقى مجرد الاسم شبهة في حقن الدم فصار كالأشارة اذا دعا بها الكافر الى نفسه يثبت الأمان بصورة المسألة وان لم يكن ذلك حقيقة .

(١) وهذا لأن الرق أثر الكفر . لأنهم استنكفوا أن يكونوا عبيدا لله (ب/٦٦) تعالى فجازاهم الله تعالى بأن جعلهم عبيد عبيده . والكفر موت حكماء . قال الله تعالى : " أومن كان ميتا فأحييناه " أى كافرا فهديناه (٣) فيكون معتقه بمنزلة الولد وهو حقيقة ، ومعتق معتقه بمنزلة ولد الولد وهو مجاز ، وقد أريدت الحقيقة بهذه الوصية حتى استحق النصف فبطل (٤) المجاز .

قوله (وانما عمهم الأمان) هذا جواب اشكال تقديري () وهو (٥) (٦) (٧) (٨)

(١) قال في التعريفات : الرق في اللغة الضعف ، وفي عرف الفقهاء : عبارة عن عجز حكمي شرع في الأصل جزاء عن الكفر . اما انه عجز فلأنه لا يملك ما يملكه الحر من الشهادة والقضاء وغيرهما ، واما انه حكمي ، فلأن العبد قد يكون أقوى في الأعمال من الحر حسا . اهـ انظر (ص ١١١) .

(٢) سورة الأنعام (١٢٢) .

(٣) قاله ابن عباس رضي الله عنه . نزلت في حمزة بن عبدالمطلب وأبى جهل . وقال زيد بن أسلم والسدي : " فأحييناه " عمر رضي الله عنه . وحكى ابن بحر أن معنى الآية : كان ميتا حين كان نطفة فأحييناه بنفخ الروح فيه .

انظر : تفسير القرطبي (٧٨/٧) ، زاد المسير (١١٦/٣) ، تفسير النسفي (٣١/٣) .

(٤) في ب : معقه .

(٥) كذا في الوافي ، لوحة (ب/٢٣) ، التبیین (٢٤٨/١) .

(٦) أى عم الكفار اذا استأمنوا . كذا في التبیین (٢٤٨/١) .

(٧) في ج : لاستشكال ، وفي د : لاشكال .

(٨) (مر) زيادة من الأصل .

.....

أن يقال : انكم ادعيتم أن الحقيقة والمجاز لا يجتمعان تحت لفظة واحدة فقال : الكافر اذا طلب الأمان من المسلمين على بنييه ومواليه فانــــه يدخل فيه بنوا البنين (مع البنين) ويدخل موالى الموالى مع الموالى فقد جمعتم بين الحقيقة والمجاز هاهنا .

فأجاب وقال : ان اسم الأبناء والموالى ظاهرا يتناول الفروع .
 ألا ترى الى قوله تعالى : " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد " (٢)
 "يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان" الى غير ذلك من الآيات . ومعتق المعتق (٣)
 سمي مولى له مجازا ، لأنه باعناق الأول جعله بحيث تملك اكتساب سبب الولاء (٤)
 وهو الاعتناق فيكون مسببا في الولاء الثانى من هذا الوجه . (٥)
 (لكن بطل العمل به) أى بذلك الظاهر فى حكم لا يثبت بالشبهة (٦)
 كالوصية ونحوها . فأما فى حكم يثبت بالشبهة (٧) وهو الأمان يجب اعمــــال
 ذلك الظاهر ، لأن الأمان بنى على الشبهات ، لأن الأصل فى الدماء أن تكون (٨)
 محقونة ، أى مصونة . قال عليه السلام : " الأدمى بنيان الرب ملعون مــــن (٩)
 (١٠)

(١) ساقطة من الأصل ، ب ، ج .

(٢) سورة الأعراف (٣١) .

(٣) سورة الأعراف (٢٧) .

(٤) فى الأصل : مسمى ، وفى ج : يسمى .

(٥) فى ب : يملك .

(٦) فى ب : سببا .

(٧) ساقطة من الأصل .

(٨) كما يثبت بإشارة دعا بها الكافر ، مع انها تحتل المحاربة ، وتحتل المصالحة ، لصيرورة صورة المشابهة شبهة . كذا فى التبیین (٢٤٩/١) .

(٩) فى ب ، د : أبدلت (لأن الأمان) ب (لأنه) .

(١٠) انظر : أصول السرخسى (١٧٥/١) ، التوضيح على التنقيح (١٦٨/١) التلويح (١٦٩/١) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ١٣٤ - ١٣٥) ، كشف الأسرار على المنار (٢٤٠/١) .

.....

(١) هدم بنيان الرب . ولهذا وحب الدعوة الى الاسلام ثم الى الجزية
ثم الى القتال ان لم يقبل أحدهما . (٢)

قوله (لتقدم الحقيقة) أى لأن الحقيقة (٣) حقيق بأن تراد، والعدول عن
ظاهر اللفظ من غير ضرورة إلحاد، فبقى مجرد الاسم شبهة ، أى مجرد تناول
الاسم شبهة ، لأن الشبهة ما يشبه الثابت لاعتين الثابت (٤)
(٥) .

ويقال : انها دلالة الدليل مع تخلف / المدلول . وهذا لما كان (٦/١)
متناول اللفظ يكون مشابه للثابت لكنه ليس بثابت ، لأن غير مــــراد
باللفظ لما ذكرنا، والأمان مما يثبت بالشبهات لما فيه من حقن الدم
فصار كالحدود والقصاص، ولهذا ثبت الأمان بمجرد الإشارة ، وانها صورة

(١) ذكره عبدالعزيز البخارى فى التحقيق ، لوحة (٢٦/ب) ، والاتقانى فى
التبيين (٣٢١/١) ، ولم أعثر على ذكره فى كتب السنن .
وأشار محقق التبيين عند ذكر هذا الحديث فيه الى ذيل العدد رقم
٩٠ من المنتخب من السنة النبوية الشريفة الذى يعدره المحلــــس
الأعلى للشئون الاسلامية - عدد ذى الحجة سنة ١٣٩٧هـ - فقد جاء فى
(ص ١١٥) ، انظر : التبيين (٣٢١/١) ، رقم الهامش (٩) .

(٢) كذا فى التحقيق ، لوحة (٢٦/ب) .

(٣) (أى لأن الحقيقة) ساقطة من ح .

(٤) (أى مجرد تناول الاسم شبهة) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٥) نقل صاحب التبيين عن صاحب بذلة النظر - بكسر الباء - قوله :
الشبهة ما لأجله يلتبس على المستدل ماهية المدلول ، وما نحن فيه
كذلك ، لأن بالتناول الظاهرى صارت الفروع كأنها مرادة باللفظ
ثابتة ، وليس ثابتة لتقدم الحقيقة . انظر (٢٥٠/١) .

(٦) انظر : أصول السرخسى (١٧٥/١) ، التلويح (١٦٩/١) ، فيثبت الأمان
استحسانا ، التحقيق ، و (٢٦/أ) ، كشف الأسرار على المنار (٢٣٩/١) .

وانما ترك فى الاستئمان على الآباء والأمهات اعتبار الصورة فى
الأجداد والجدات ، لأن اعتبار الصورة لشبوت الحكم فى محصل
آخر يكون بطريق التبعية وذلك يليق بالفروع دون الأصول .

(١)

المصالحة لاحقيقتها .

(وانما ترك فى الاستئمان على الآباء والأمهات) هذا جواب اشكال
مقدر يرد على ذلك الجواب ، وهو : انكم اعتبرتم الشبهة والتناول
الظاهرى فيما اذا استأمن على بنيه ومواليه ولم تعتبروا تلك الشبهة
والتناول (الظاهرى) فيما اذا استأمن على الآباء والأمهات .^(٢)
فأجاب وقال : بأن الحقيقة اذا صارت مرادة^(٣) فاعتبار الصـ
شبوت الحكم فى محل آخر يكون بطريق التبعية لامحالة وذلك يليق
بالفروع ، أعنى أبناء الأبناء وموالى الموالى دون الأصول أى الأجداد
والجدات ، لأن فيه جعل الأصل تبعا والتبع أصلا ، وهذا عكس المعقول ونقض^(٤)

(١) قال عبدالعزيز البخارى توضيحا للمسألة : اذا دعا (المسلم) بالاشارة الكافر الى نفسه بأن أشار اليه ان انزل ان كنت رجلا
أو ان كنت تريد القتال ، أو انزل حتى تر ما أفعل بك ، فظنه الكافر
أمانا فانه يثبت بها الأمان لصورة المسالمة ، وان لم تكن أى هذه الاشارة
مسالمة أى أمانا حقيقة ، والدليل عليه حديث عمر رضى الله عنه
أيما رجل من المسلمين أشار الى رجل من العدو أن تعال فانك
ان جئتني قتلتك ، فأتاه فهو آمن ، يعنى اذا لم يسمع قوله : ان جئتني
قتلتك أو لم يفهم .

فتبين بما ذكرنا أن اثبات الأمان للفروع باعتبار الشبهة لاعتبار
الجمع بين الحقيقة والمجاز . اهـ

انظر : التحقيق (٢٦/أ، ب) ، الوافى ، لوحة (٢٣/ب) .

(٢) ساقطة من الأصل ، ب ، ج .

(٣) فى ج : مراد ا .

(٤) فى ب ، ج ، د : نقص .

.....

(١) الأصول .

(١) أورد صاحب التحقيق في هذه المسألة اعتراضين ثم أحاب عنهم——
حيث قال :

الأول : فان قيل : الحد أصل الأب خلقة ، ولكنه تبع له في اطلاق اسم الأب عليه ، لأن اطلاق هذا الاسم عليه بطريق الاستعارة —— الأب ، كما طلاق اسم الابن على ابن الابن ، فيليق اثبات الأمان في حقهم بطريق التبعية أيضا . ألا يرى أن استحقاق الميراث للجد وانتقال نصيب الأب اليه عند عدمه بهذا الطريق ، ولا يمنع عنه كونه أصلا للأب خلقة فلأن يثبت له الأمان الذي يثبت بأدنى شبهة ولم يمنع كونه أصلا خلقة كان أولى .

قلنا : اثبات الأمان بظاهر الاسم بعد ارادة الحقيقة منه اثبات له بدليل ضعيف ، فيعمل به اذا لم يمنع عنه معارض كما في جانب الآباء ، فان ابن الابن تبع للابن من كل وجه ، فأما اذا وجد معارض فلا كما في جانب الآباء ، فان جهة كون الجد تبعا في الاسم ان كانت توجب ثبوت الحكم ، فجهة كونه أصلا من حيث الخلقة مانعة عنه ، فيسقط العمل به عند وجود المعارض ، لأنه ضعيف في نفسه .

ولانسلم أن استحقاق الميراث بطريق التبعية ، بل الشرع أقامه مقام الأب عند عدمه كما أقام بنت الابن مقام البنت ، ومبني—— الارث على القرب ، ولاشك أن الأب أقرب الى الميت من جده ، فلا جرم يستحق الميراث بعد الأب ، وليس هذا من التبعية في شيء .

الثاني : فان قيل : اذا اشترى المكاتب أباه يصير مكاتبا عليه تبعا فيثبت الأمان ههنا أيضا بشبهة الاسم تبعا وفيه حقن الدم . والأوجه أن يقال : ليس ما ذكرتم من قبيل مانحن فيه ، لأن كلامنا في أن لفظ الأب هل يتناول الجد ظاهرا ، وان الأمان هل يثبت ل—— ابتداء بصورة الاسم ، لأن يثبت الأمان له من جهة الابن بطريق—— السراية . والكتابة والحرية تثبتان من جهة الابن بأمر حكم—— لابعتنار لفظ يدل عليهما ، فلم يكن من قبيل مانحن فيه . اهـ

لوحة (٢٦/ب) ، (٢٧/أ) .

وقال صاحب التبيين في جوابه عن الاعتراض الثاني : فلو دخل—— الأجداد والجدات في الأمان لزم الغرور على المسلمين . اهـ

(٢٥٢/١) .

فان قيل : قد قالوا فيمن حلف لا يضع قدمه دار فلان
انه يقع على الملك والعارية والاجارة جميعا، ويحنت اذا دخلها
راكبا أو ماشيا . وكذلك قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله
فيمن قال : لله على أن أصوم رجبا ونوى به اليمين أن—
يكون نذرا ويمينا، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز .

- (١) (٢) (٣)
(فان قيل : قد قالوا فيمن حلف لا يضع قدمه في دار فلان) هـ—ذا
اشكال على دعواه الأولى أن الحقيقة والمجاز لا يجتمعان .
قوله (فانه يقع على الملك والعارية والاجارة) حقيقة الملك وهى
مرادة، فينبغى أن لا يقع على الاجارة والعارية، لأنه مجاز، ولهذا صـ
النفى .
(ويحنت اذا دخلها راكبا أو ماشيا) وحقيقة وضع القدم أن يكـون
حافيا، أما اذا دخلها متنعلا أو راكبا لا يكون واضعا حقيقة، ومع هـ—ذا
يحنت بأيهما كان .
قوله : (ونوى به اليمين) أى نوى اليمين فحسب، أو نوى النـذر
(٨)

- (١) المراد من قوله (قالوا) : هم أصحاب أبى حنيفة دون غيرهم .
انظر : التحقيق، و (٢٧/أ) .
(٢) ولم يسم دارا بعينها، ولم يكن له نية يقع على الدار المملوكة
والمستأجرة والعارية . انظر المرجع نفسه .
(٣) فى ب، ج، د : قد قالوا الى آخره .
(٤) فى ج، د : قدمت (الاجارة) على (العارية) .
(٥) لعدم صحة النفى . انظر : التبیین (٢٥٣/١)، وهو من أمارات الحقيقة
كما سبق . انظر (ص، ١٢٤)
(٦) فى ج : أبدلت (واضعا) ب (وضعا) .
(٧) وهذا اذا لم يكن له نية، فان نوى حين حلف أن لا يضع قدمه فيها ماشيا
فدخلها راكبا لم يحنت، ويصدق ديانة وقضاء، لأنه نوى حقيقة كلامه
وهذه حقيقة مستعملة، غير مجهورة . انظر : التحقيق، لوحة (٢٧/أ) .
(٨) النذر : ايجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيما لله تعالى .
انظر : التعريفات (ص ٢٤٠)، أنيس الفقهاء (ص ٣٠١) .
واتفق الفقهاء على أن النذر ينعقد بنذر الناذر، اذا كان فى طاعة
الله، فاما اذا نذر أن يعصى الله تعالى — أعاذنا الله تعالى —
فاتفقوا على أنه لا يجوز أن يعصى الله تعالى .
انظر : الاختيار (٧٦/٤)، مغنى المحتاج (٣٥٤/٤) .

.....

- (١) واليمين . وهذه المسألة على ستة أوجه : ان لم ينو شيئا، أو نـوـى
(٣) (٤) نذرا أو نوى أن لا يكون يمينا، أو نوى النذر ولم يخطر بباله / اليمين (٦٧/ب)
كان نذرا لا يمينا اجماعا حتى لا تلزمه الكفارة . وان نوى اليمين ونوى
أن لا يكون نذرا يكون يمينا اجماعا .
(٦) وان نواهها جميعا كان نذرا ويمينا عندهما، وعند أبي يوسف رحمه
(٨) الله يكون نذرا لا يمينا .
(٩) ولو نوى اليمين ولم يخطر بباله النذر كان نذرا ويمينا عندهما
(١٠) وعنده يكون يمينا لا غير .
واعلم أن النذر مع اليمين مختلفان . فالنذر ما يجب عند فوقه
القضاء لا الكفارة، واليمين ما يجب عند الحنث الكفارة لا القضاء .

- (١) اليمين : خلاف اليسار . وانما سمي القسم يمينا لأنهم كانوا
يتحامسون بايمانهم حالة التحالف . قاله في المغرب . انظر
(ص ٥١٢) .
وفي الشرع : تقوية أحد طرفي الخبر بذكر الله تعالى، أو التعليق .
فإن اليمين بغير الله ذكر الشرط والجزاء، حتى لو حلف أن لا يحلف
وقال : " ان دخلت الدار فعبدى حر " يحنث .
انظر : التعريفات (ص ٢٥٩)، أنيس الفقهاء (ص ١٧١) .
(٢) (نوى) ساقطة من د .
(٣) في ب، ج، د : النذر (بالالف واللام) .
(٤) في ج، د : أبدلت (أو) ب (و) .
(٥) في د : يلزم .
(٦) في ج : استبدلت (جميعا) ب (اجماعا) .
(٧) أي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وصرح بهما في التبیین .
انظر (٢٥٥/١) .
(٨) (رحمه الله) ساقطة من ج .
(٩) في ب : استبدلت (لو) ب (ان) .
(١٠) أي لا يكون نذرا . ستة أوجه في هذه المسألة مذكورة في التحقيق، لوحة
(٢٧/أ)، وفي التبیین (٢٥٤/١ - ٢٥٥)، وفي الوافي، لوحة (٢٤/أ، ب) .

قلنا : وضع القدم صار مجازا عن الدخول ، فإضافة الدار يراد بها نسبة السكنى ، فاعتبر عموم المجاز ، وهو نظير — مالو قال : عبده حر يوم يقدم فلان ، فقدم ليلا أو نهارا عتق لأن اليوم متى قرن بفعل لايمتد حمل على الوقت ثم يدخل فيه الليل والنهار .

ثم هذا الكلام حقيقة للنذر ومحاز لليمين حتى لايتوقف الأول على — النية ويتوقف الثانى عليها ، ومجوز المجاز ماذكره فى الحواب ان شاء الله تعالى .

قوله (صار مجازا عن الدخول) فى الدار ، لأن وضع القدم سبب الدخول فذكر السبب وأراد المسبب . وهذا لأن المقصود معتبر فى الأيمان ، فأنه اذا حلف أن لايسكن هذه الدار فانتقل من الساعة فانه لايجزئ ، ويصير — ذلك القدر من السكنى مستثنى لمعرفة مقصوده وهو انه باليمين انما — يمنع نفسه عما فى وسعه دون مالىس فى وسعه ، ومسائل الفور تدل على —

- (١) انظر المرجعين نفسيهما .
- (٢) انظر (ص، ١٨٢)
- (٣) قال فى التبيين : فى تعبير المصنف تسامح ، لأن الدخول ليس بمستعار عنه ، بل مستعار له ، فكان حقه أن يقال : للدخول . كأنه ضمن عبارة عن الدخول . اهـ انظر (٢٥٥/١)
- وقال فى التحقيق : أى أنه ضمن لفظ "المجاز" معنى العبارة ، فلذلك ذكر بملء "عن" ، أو كلمة "عن" بمعنى "فى" . لأن حروف الصلات ينسب بعضها عن بعض . اهـ انظر لوحة (٢٧/ب) .
- (٤) (ان) ساقطة من ب ، ج .
- (٥) (فانه) ساقطة من ج .
- (٦) فى ج ، د : بمعرفة .
- (٧) وكذلك اذا حلف لايلبس هذا الثوب وهو لابس ، أو لايركب هذه الدابة وهو راكبها ، فأخذ فى النزع والنزول غير لبث ولاريث — أى ابطاء — لايجزئ . انظر : التبيين (٢٥٦/١) .

.....

(١)

هذا أيضا .

(٢)

وكذلك اذا حلف لا يطلق ، وقد (كان) علق الطلاق بشرط قبل هـ—

اليمين فوجد الشرط لم يحث أو كان () حلف بعد الجرح ألا يقتل (٥)

ثم مات المجروح لا يحث ، ويجعل ذلك بمنزلة دليل الاستثناء لمعرفة مقصوده .

ثم في مسألة وضع القدم مقصود الحالف الامتناع من الدخول في دار فلان ، لأن وضع القدم نفسه . فانه لو وضع القدم ولم يدخل لم يحث (٧)

فيصير باعتبار مقصوده كأنه حلف لا يدخل والدخول قد يكون حافيا وقصد يكون متنعلا وقد يكون راكبا أو ماشيا أو كذا (٨) أو كذا ، كما في تحريم

الرقبة يخرج عن العهدة بمطلق الرقبة ، لا بكونه صغيرا أو كبيرا أو غير ذلك من / الأوصاف (٩)

(١/٦٨)

وفي مسألة دار فلان المقصود اضافة السكنى ، وذلك يعم السكنى بطريق الملك والعارية والاجارة ، فاذا دخل في دار فلان وهي مملوكة لـه

(١) انظر : الوافي ، لوحة (٢٤/ب) .

(٢) في ب ، ج ، د : وكذا .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) (قد) مزيدة من ج .

(٥) في الأصل : أن يقتل .

(٦) ومبنى هذه المسألة على العرف . كذا في التوضيح على التنقيح

انظر (١٦٩/١) . وقال في التلويح : قول صاحب التوضيح : " وفي

العرف صار عبارة عن لا يدخل " مشعر بأن وضع القدم حقيقة عرفية في

مطلق الدخول " . انظر (١٧٠/١) .

(٧) كذا في فتاوى قاضي خان ، لأنه صار مجازا في الدخول ، لا تعتبر

حقيقته . انظر : التحقيق ، لوحة (٢٧/ب) .

(٨) في الأصل : استبدلت (أو) ب (و) .

(٩) ككونه مؤمنة أو كافرة . انظر : التحقيق ، و (٢٧/ب) .

(١٠) لأن الدار لاتعادي ولا تهجر لذاتها عادة ، وانما تهجر لبغض صاحبها .

انظر : التلويح (١٧٠/١) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٣٦) .

.....

(١) يحث، لا باعتبار أنها مملوكة له ، بل باعتبار أنها مضافة الى فلان للسكنى حتى اذا دخل دار فلان مملوكة له لكن يسكنها غيره لا يحث لعدم (٢) الشرط وهو الاضافة الى فلان باعتبار السكنى ، وان كانت مضافة اليه باعتبار الملك . (٣)

(٤) قوله (فاعتبر عموم المجاز) أى صار الملفوظ مجازا عن معنى ذلك والمعنى عام كمافى مسألة وضع القدم ، فانه صار مجازا عن الدخول ، ولسه عموم من حيث انه يوجد راكبا وماشيا فيحث فى جميع الصور باعتبار عموم المجاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز .

(٥) وكذلك فى مسألة لا يدخل دار فلان صار مجازا عن كونه مضافا الى فلان بالسكنى ، وهو عام يتناول العارية والاجارة والمملوكة ، فيحث باعتبار هذا المعنى العام ، لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز . قوله (لأن اليوم متى قرن بفعل لا يمتد الى آخره) بيانه : ان اليوم

(١) (له) ساقطة من د .

(٢) كذا فى أصول الفقه لشمس الأئمة السرخسى ، انظر (١/١٧٥) ، والتحقيق انظر لوحة (٢٧/ب) .

(٣) وذكر فى فتاوى قاضى خان والفتاوى الظهيرية : لو حلف لا يدخل دار فلان ، ولم ينو شيئا ، فدخل دارا يسكنها فلان باجارة أو باعارة يحث فى يمينه ، وان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها يحث أيضا ، فعلى هذه الرواية لا يندفع السؤال لبقاء الجمع بين الحقيقة والمجاز الا أن يجعل قوله "دار فلان" عبارة عما يضاف اليه مسن الدور مطلقا ، فيدخل فى عمومه الدار المضافة اليه بالسكنى وبالمملك جميعا . انظر : التحقيق ، لوحة (٢٧/ب) ، (٢٨/أ) .

(٤) والمراد بعموم المجاز استعمال اللفظ فى معنى أعم من الحقيقة والمجازى ، فيكون المعنى الحقيقى فردا من أفراد هذا لأعم . هذا ويراد بالحقيقى هو الحقيقى العرفى ، لا الحقيقى اللغوى . انظر : المرأة على المرقاة مع حاشية الازميرى (١/٤٥٣ - ٤٥٤) .

(٥) فى ب : استبدلت (فى مسألة) ب (فيما) .

.....

(١) يستعمل لبياض النهار خاصة . قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا
إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ... " (٢) وقال تعالى : " قال موعدكم يوم
الزينة ... " (٣) وغير ذلك من الآيات ، ويستعمل للوقت المطلق ، قال الله
تعالى : " ومن يولهم يومئذ دبره (٥) (٦) " وأراد به مطلق الوقت ، لأن مسن
فر من الزحف ليلا أو نهارا يلحقه هذا الوعيد كذا ذكر في المبسوط (٨) (٩)
ويقال في مبتذل الكلام : " يوم لنا ويوم علينا " ، والمراد به مطلق
الوقت .

- (١) اليوم : زمان ممتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس .
انظر : التبيين (٢٥٦/١) ، واطلاق " اليوم " على هذا المعنى حقيقة
اتفاقا . انظر : التحقيق ، و (١/٢٨) .
- (٢) سورة الجمعة (٩) .
- (٣) سورة طه (٥٩) .
- (٤) يطلق " اليوم " على مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض ، فيكون
مشتركا ، وبطريق المجاز عند الأكثر وهو الصحيح لأن حمل الكلام على
المجاز أولى من حمله على الاشتراك عند تعارض المجاز والاشتراك
لأن المجاز في الكلام أكثر ، فيحمل على الأغلب ، ولأنه لا يؤدي إلى
ابهام المراد ، لأن اللفظ ان عرى عن قرينة فالحقيقة متعينة
وان لم يخل عنها فالذى تدل عليه القرينة وهو المجاز متعين بخلاف
الاشتراك ، فإنه يؤدي إلى الاختلال في الكلام لعدم افهام المراد .
انظر : المرجع نفسه .
- (٥) (الا) مزيدة من ج .
- (٦) سورة الأنفال (١٦) .
- (٧) انظر : أصول السرخسي (١٧٥/١) ، التوضيح على التنقيح مع التلويح
(١٧١/١) .
- (٨) ذكرته في قسم الدراسة ، انظر في ص ، ٦٧
- (٩) لم أعثر على هذه الآية ولا على ما نقله الشارح من تفسير هذه الآية
في المبسوط .

.....

(١) وإذا ساغ استعماله في كل واحد منهما فلا بد من ضابط يمتاز به
أحدهما عن الآخر، فنقول إذا قرن بفعل ممتد - أعني ما يكون قابلاً
للتأقيت ويتمور له ضرب المدة - كالركوب واللبس والأمر باليد، فأنسه
يقال : لبست يوماً وركبت يوماً، وأمرك بيدك اليوم، يراد به بياض النهار
ولأن النهار ممتد، والفعل ممتد فيتناسبان / (فيحمل عليه)، ولأن الفعل (ب/٦٨)
الممتد يقتضى ظرفاً ممتداً ليجعل معياراً له . وإذا قرن بفعل غير ممتد
- أعني ما لا يقبل التأقيت - كالدخول والخروج والقدوم يراد به مطلق
الوقت، لأن الوقت غير ممتد فيناسب الفعل الذي هو غير ممتد، ولأن الفعل
الذي هو غير ممتد يفتقر إلى نفس الطرف لا إلى الطرف (١٢) الذي هو ممتد .
فلو عينا النهار له يكون اشتغالا بما لا يفيد، فاختير له مطلق الوقت
لاطلاق الفعل . واسم الوقت يعم الليل والنهار، فإذا قدم ليلاً يعتق العبد

- (١) وإذا كان لاشك في أن الوقت ظرف على كلا التقديرين عند الجميع
فيرجح أحد احتمليه بمظروفه . انظر المرجع نفسه .
- (٢) (ما) ساقطة من ج .
- (٣) في الأصل : مثلاً .
- (٤) في ب، ج، د : قدم "اللبس" على "الركوب" .
- (٥) ساقطة من الأصل .
- (٦) والمراد بالمعيار ظرف لا يفضل عن المظروف، كالיום للصوم . انظر
التوضيح (١٧٠/١) .
- (٧) في ب، ج، د : استبدلت (غير ممتد) ب (لايتمد) .
- (٨) أي لا يصح تقدير هذه الأفعال بمدة نحو قدمت يومين، ودخلت ثلاثة أيام .
انظر التلويح (١٧٠/١) .
- (٩) في د : فيتناسب .
- (١٠) (ولأن الفعل الذي هو غير ممتد) ساقطة من ج .
- (١١)، (١٢) في د : الطرف، أي إلى مطلق الوقت لا إلى زمان ممتد .
- التبيين (٢٥٧/١) .

.....

باعتبار أنه وقت قدومه ، لاعتبار أنه ليل ، وكذا إذا قدم نهرا ، فانما
يعتق باعتبار أنه وقت قدومه لاعتبار أنه نهرا ، فلعوم الوقت يعتق^(١)
في الوجهين ، لاعتبار الجمع بين الحقيقة والمحاز .^(٢)

واعلم أن اليوم في مسألتنا قرن بالحرية والقدوم ، وكلاهما غير
ممتد ، ولكن المنظور اليه الحرية ، وعليه اعتمد شيخنا رحمه الله . وبعضهم^(٣)
نظروا الى القدوم وقالوا : انه قرن اليوم بالقدوم وهو غير ممتد وهذا سهو .^(٤)
^(٥)
^(٦)

- (١) في ج : استبدلت (فلعوم) ب (عموم) .
- (٢) انظر : أصول السرخس (١٧٥/١) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار
(٥٠/٢ - ٥١) ، التوضيح على التنقيح مع التلويح (١٧٠/١ - ١٧١) ،
التحقيق ، لوحة (٢٨/أ - ب) ، التبیین (٢٥٧/١ - ٢٥٨) ، كشف الأسرار
على المنار (٢٤٢/١) .
- (٣) قال السفناقي رحمه الله : الأوجه والصواب - هو الذي مال اليه
شيخنا رحمه الله ، وهو المنقول بخط الامام حافظ الدين النسفي
وغيره - هو القدوم لا الحرية . اهـ لوحة (٢٥/ب) .
- لعل هذا سهو من الناسخ ، لأن كلام النسفي فيما نقله عن شيخه فـ
هذا الشرح مخالف لما قاله السفناقي ، ولم أعثر على مثل هذا القول
في مصنف النسفي المسمى بالمنار ، ولا في شرحه المسمى بكشف الأسرار
اللهم الا اذا كان ذكره في موضع آخر . انظر : كشف الأسرار على
المنار (٢٤٢/١ ، ٢٤٣) .
- (٤) (رحمه الله) ساقطة من د .
- (٥) ومن مال الى هذا الرأي قوام الدين أمير كاتب الاتقاني في التبیین
انظر (٢٥٧/١) .
- (٦) قال علاء الدين عبدالعزيز البخاري في التحقيق : اعلم أنه لا اعتبار
لما أضيف اليه اليوم - وهو القدوم في هذه المسائل - في ترجيح
أحد محتمليه به ، لأن اضافة اليوم لتعريفه وتمييزه من الأيام
والأوقات المجهولة كقوله : انت طالق يوم الجمعة ، أو أنت حر يوم
الخميس ، للظرفية . ولهذا لم يؤثر "يقدم" في انتصاب اليوم باتفاق
أهل اللغة ، لأن المضاف اليه لا يعمل في المضاف بحال ، بل هو منصوب
بمظروفه . والتقدير : مررتك يوم قدوم فلان ، أو فوضت أمرك اليك في
يوم قدومه ، فكان اعتباره بمظروفه الذي يؤثر فيه أولى من اعتباره
بما لا أثر له فيه ، فعرفنا أنه لا اعتبار للمضاف اليه في ترجيح أحد
محتمليه . اهـ انظر لوحة (٢٨/أ) .

.....

فان القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله ذكر فيما اذا قال لامرأته :
 أمرك بيدك يوم يقدم فلان (فقدم فلان) ولم يعلم بقدمه حتى جن الليل
 لاختيار لها، ولو قال لامرأة : يوم أتزوجك فأنت طالق، فتزوجها ليلا حنث
 لأن الأمر باليد جزء القدوم فى المسألة الأولى، والطلاق جزء للتزوج
 فى المسألة الثانية . والامتداد وعدم الامتداد يراعى فى جانب الجزاء
 لافى جانب الشرط . وفى الكتاب اعتبر جانب الشرط فى المسألة الثانية
 وجانب الجزاء فى المسألة الأولى، وليس كذلك فاعرفه .
 (٦)

(١) ظهير الدين : هو لقب الامام المرغنانى على بن عبد العزيز بن
 عبدالرزاق، وكنيته : أبو الحسن . وهو أستاذ قاضى خان فخرالدين
 وتوفى سنة ٥٠٦ هـ .

انظر : الجواهر المضيئة (٣٦٤/١)، (٣٧٨/٢)، الفوائد البهية
 (ص ١٢٢، ١٢١) .

(٢) (رحمه الله) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) فى الأصل ب، ج : لامرأته - بزيادة الهاء فى آخرها - .

(٥) فى الأصل : يحنث .

(٦) قال فى كشف الأسرار على أصول البزدوى : يمكن أن يحمل مانقل عن
 بعض المشايخ على وجه صحيح، وذلك : ان الفعل المظروف والمضاف اليه
 ان كان كل واحد منهما ممتدا كقولك "أمرك بيدك يوم يركب فلان"
 أو "يسافر فلان" ، أو غير ممتد كقوله : " أنت طالق يوم يقدم
 فلان" أو "أنت حر يوم ادخل دار فلان" لا يختلف الجواب ان اعتبر
 المظروف أو المضاف اليه . وان كان المظروف ممتدا والمضاف اليه
 غير ممتد ، كقوله : " أمرك بيدك يوم يقدم فلان" أو على العكس
 كقوله : " أنت حر يوم يركب فلان" أو "يسافر فلان" فحينئذ يختلف
 الجواب باعتبار المظروف والمضاف اليه . فاعتبار المظروف يقتضى
 حمل اليوم فى المسألة الأولى على بياض النهار، وفى الثانية على
 مطلق الوقت ، فلا يصير الأمر بيدها فى الأولى ان قدم فلان ليلا ، ويعتق
 العبد فى الثانية ان سافر ليلا أو نهارا، واعتبار المضاف اليه
 يقتضى حمله فى الأولى على مطلق الوقت ، والثانية على بياض النهار =

.....

(١) وصاحب الهداية مال الى ما قاله القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله حيث اعتبر الطلاق فى المسألة الثانية .
(٢)

فان قلت : الحرية والطلاق مما يقبل الامتداد .

قلت : لا يقبلان الامتداد، فانه لا يقال : طلقك يوما أو أعتقتك يوما

بمعنى المدة والتوقيت كما ذكره مصنف هذا المختصر .

وذكر شيخنا رحمه الله / أن ثبوت الحرية التى هى جزاء هـ (١/٦٩)

اليمين غير ممتد . فان بثبوت الحرية تثبت القوة ويزول الضعف، وهذا

مما لا يمكن امتداده . فان زوال الضعف الحكمى مما لا يبقى ، انما الباقى

أثره بخلاف الأمر باليد ، فان الداخل فى اليد وهو الأمر باليد ممتدا
(٤)

يمتد، فانه متصور بقاءه على الصفة التى ثبتت .

= فيصير الأمر بيدها ان قدم فلان ليلا أو نهارا، ولا يعتق العبد ان سافر أو ركب ليلا .

فبعض المشايخ تسامحوا فى العبارة فيما لا يختلف الجواب ، واعتبروا المضاف اليه نظرا الى حصول المقصود، وهو استقامة الجواب ، وبعضهم سلخوا طريقة التحقيق ولم يلتفتوا الى المضاف اليه أصلا .

فأما فيما يختلف الجواب فيه بالاعتبارين فالكل سلخوا طريق التحقيق ، واعتبروا المظروف ، ولم يلتفتوا الى المضاف اليه أصلا .

انظر (٥٢/٢ - ٥٣)، التحقيق، لوحة (٢٨/أ، ب) .

(١) هو على بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغانى ، كان اماما

فقيها حافظا محدثا جامعا للعلوم ضابطا للفنون متقنا محققا

نظارا مدققا زاهدا ، وتوفى سنة ٥٩٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية (ص ١٤١) .

(٢) فى ب ، ج : استبدلت (ظهير الدين) ب (هذا) .

(٣) انظر : الهداية مع شرح فتح القدير (٣٦/٤)، شرح ابن ملك على

المنار مع حواشيه (٣٩٢/١)، التوضيح مع التلويح (١٧١، ١٧٠/١) .

(٤) أى انما الممتد أثر ثبوت الحرية ، لانفسه . كذا فى الوافى . لوحة

(١/٢٦) .

وأما مسألة النذر فليس بجمع أيضا، بل هو نذر بصيغته
يمين بموجبه وهو الايجاب، لأن ايجاب المباح يصلح يميناً
كتحريم المباح وهو كشراء القريب فإنه تملك بصيغته تحريم
بموجبه .

قوله : (بل هو نذر بصيغته) وهو قوله : " على " (١) ، فإنه وضوح
للايجاب، وهو معنى النذر، (٢) وهذه الصيغة مجاز لليمين بموجبه وهو الوجوب (٣)
فإن لهذه الصيغة موجبا، وهو الوجوب لا الايجاب، وباعتبار هذا الوجوب (٤)
يصير يميناً . وإنما قال في الكتاب : (يمين بموجبه وهو الايجاب) بطريق (٥)
المجاز، لأن الوجوب لا يكون إلا بالايجاب، فصار الوجوب ايجاباً، لأنه مقتضى (٦)

(١) هذا جواب سؤال أيضا، بيانه : أن هذا الكلام للنذر حقيقة حتى لا
لايتوقف على النية . ولليمين مجاز حتى يتوقف عليها، والحقيقة
ما يفهم بلاقرينة، والمجاز ما لا يفهم إلا بقرينة، فإذا أريد به النذر
واليمين كان جمعا بين الحقيقة والمجاز .
فأجاب بأنه (نذر بصيغته) . انظر : كشف الأسرار على المناسبات
٢٤٤/١ - ٢٤٥ .

(٢) قال في التبيين : كلمة "على" في مثل هذا الكلام للنذر حقيقة .
هذه العبارة أدق من عبارة الشارح، لأنه لايراد به النذر أينما
كان ، فلانذر في قولك : " ولفلان على ألف درهم " . انظر (٢٦٠/١) .
(٣) سبق تعريف النذر (ص ١٧٢) الهامش (٨) .

(٤) أي حكمه ، وهو أن موجب النذر، أي المقصود بصيغة النذر ايجاب
المنذور لامحالة . انظر : التحقيق ، و (٢٨/ب) .
(٥) فإن لهذه الصيغة موجبا، وهو الوجوب، لا الايجاب (ساقطة من ب ، ج .
(٦) كذا قال في الوافي ، لوحة (٢٦/ب) .

وقال في التبيين : قوله (وهو الوجوب ، لا الايجاب) . . . وهو الايجاب
بطريق المجاز) تكلف من قائله ، لأن حقيقة الايجاب يمكن أن تفسر
فأية حاجة للمجاز ؟ لأن قوله "على" لما كان موضوعا للايجاب
كالكشراء وضع للملك ، يكون الايجاب موجبه لامحالة . اهـ . انظر (٢٦٢/١)

.....

(١) للإيجاب، فأطلق عليه اسم المقتضى (٢).
 وانما قلنا: بأنه (٣) يمين بموجبه لأن ايجاب المباح كتحریم المباح
 وتحریم المباح يمين لقوله تعالى: " يا أيها النبی لم تحرم ما أحل
 الله لك" ثم قال: (٦) " قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم" (٧) أى قدر الله لكم
 ما تحللون به أيمانكم، وهو الكفارة المقدرة المثبتة، ويلزم من هذا
 أن يصير ايجاب المباح يميناً، لأن فى تحریم المباح ايجاب المباح، وفى
 ايجاب المباح تحریم المباح.

- (١) فى ب: ايجاب.
- (٢) قال علاء الدين البخارى فى كشف الأسرار: والأوجه أن يقال: المراد
 من الموجب: المعنى، أى هو يمين بمعناه وهو الايجاب. ويؤيده
 ما ذكر فى بعض الجوامع: فاذا نوى اليمين فقد نوى ما هو معنى
 النذر. اهـ انظر (٥٩/٢).
- (٣) (قلنا) ساقطة من ج.
- (٤) فى ب، ج، د: انه - بسقوط الباء فى أولها -.
- (٥) تحریم المباح يمين عند الحنفية والحنابلة، وهو مذهب أبى بكر وعمر
 وابن عباس وابن مسعود وزيد وطاوس والحسن والثورى وأهل الكوفة
 رضى الله عنهم.
- وقال المالكية والشافعية: ليس بيمين ولا شيء عليه، لأنه قصد تغيير
 المشروع، فلغا ما قصده. انظر: المغنى لابن قدامة (٦٩٩/٨) وما بعدها
 تفسير القرطبي (١٨٥/١٨)، التحقيق (٢٨/ب)، الاختيار (٥٣/٤).
- (٦) سورة التحريم (١).
- (٧) سورة التحريم (٢) ونصها (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم، والله
 مولاكم، وهو العليم الحكيم).
- وذكر فى سبب نزول هذه الآية أن النبی صلى الله عليه وسلم كان
 يمشى عند زينب بنت جحش فيشرب عندها عسلاً، فتواطأت عائشة وحفصة على
 أن تقول له من دخل عليها منهما: انى أجد منك ريح مغافير، فحرمه
 على نفسه، لذلك نزلت هذه الآيات.
- المغافير - وقد يقال المغاشير - شيء ينضخه شجر يسمى "الشمام"
 بضم الشاء - والعشر - بضم العين وفتحها - انظر: الدر المنثور
 (٣١٣/٨)، القرطبي (١٧٧/١٨) أحكام القرآن للجصاص (٤٦٤/٣)، زاد المسير
 (٣٠٦/٨)، تفسير النسفى (٢٦٩/٤)، القاموس المحيط (٤٢٢/١)، لسان
 العرب (٣٢٧٥/٥).

.....

أما في تحريم المباح فلأن قبل تحريم المباح كان يجوز له مباشرته وتركه وباليمين بالامتناع صار واجبا تركه ، حراما مباشرته . وفي ايجاب المباح على نفسه كان قبل الايجاب مباحا مباشرته وتركه ، وبالايجاب على نفسه صار واجبا مباشرته ، حراما تركه ، فحرم ^(١) الترك الذي كان مباحا ^(٢) قبل الايجاب بواسطة الايجاب ، فيصير في معنى تحريم المباح بواسطة فصلح أن يراد بالنية .

وبهذا ^(٤) التقرير الواضح والبيان اللاشع علم أنا ما جمعنا بينهما باعتبار / شيء واحد وبالنسبة الى شيء واحد ، بل جعلناه نذرا بالصيغة (ب/٦٩) ويمينا بهذه الصيغة باعتبار موجب هذه الصيغة اذا أراد اليمين .

فان قلت : لما كان كل واحد منهما متضمنا للآخر ، فاذا قال : " لله على أن أصوم رجبا " وجب عليه صوم رجب ، وهو ايجاب المباح ، وحرم عليه الأكل في هذا الشهر ، وهو تحريم المباح ، فأى فائدة في نية اليمين وأثرها في هذين الأمرين ، وهو تحريم المباح وايجاب المباح .

قلت : كان بالنذر واجبا وباليمين يصير أيضا واجبا ، لكن هـذا ^(٥) الوجوب لغيره ، فحصل هنا دليلان .

أحدهما : يقتضى الوجوب لنفسه وهو الصيغة .
والآخر : يدل على الوجوب لغيره ، وهو الموجب . فيعمل بالدليلين ^(٦) إذ لاتنافى بينهما ، لأن الواجب لعينه يجوز أن يكون واجبا لغيره .

-
- (١) في د : فمحرم .
(٢) ساقطة من الأصل ، ب ، ج .
(٣) لاصيغة كما أن الأمر بالشئ نهى عن ضده بواسطة لزوم المأمور به لاصيغته . التحقيق لوحة (ب/٢٨) .
(٤) في ج : لهذا .
(٥) في الأصل : استبدلت (لكن هذا الوجوب) ب (لأن هذا الواجب) .
(٦) في ب ، ج ، د : فنعمل .

.....

ألتري أنه لو حلف ليصلين ظهر هذا اليوم (صح) ، ولو لم يصل
يجب عليه القضاء باعتبار أنه واجب لعينه ، وتجب الكفارة باعتبار أنه
ترك الواجب لغيره . فإذا جاز الاجتماع بينهما ولاتنافي فيعمل بهما^(٢)
كالهبة بشرط العوض هبة ابتداءً باعتبار الصيغة ، فيراعى فيه شرائط^(٣)
الهبة ، بيع انتهاءً باعتبار معناه حتى يثبت أحكام البيع .^(٤)
ويقال : النذر ايجاب لعينه ، واليمين ايجاب لغيره ، فاشتركا
في نفس الايجاب ، وعند النية يراد نفس الايجاب ، وحينئذ يكون هذا عملاً
بعموم المجاز .

قوله (وهذا كسراء القريب الى آخره) النبي عليه السلام جعل
سراء القريب اعتاقاً . ومن المحال أن يكون الشراء الموجب للملك^(٥)

- (١) ساقطة من الأصل ، ب .
- (٢) في د : فنعمل .
- (٣) صورة الهبة بشرط العوض : أن يهبه عبداً على أن يعوضه عنه ثوباً
فلكل واحد منهما الامتناع مالم يتقابضا كما في الهبة ، فإذا تقابضا
صار بمنزلة البيع يردان بالعيب وتجب الشفعة ، وإن استحق ما فـى
أحدهما رجع بعوضه إن كان قاشماً وبقيمته إن كان هالكا ، ولا يصح
الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم . انظر : الاختيار (٥٣، ٥٢/٣) .
- (٤) (البيع) ساقطة من ج .
- (٥) أخرج أبو داود عن سمرة (بن جندب) (فيما يحسب حماد بن سلمة)
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ملك ذا رحم محرم
فهو حر " .
وأخرج عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثله .
انظر : سنن أبي داود (مطبوع مع شرحه معالم السنن للخطابي)
كتاب العتق ، باب فيمن ملك ذا رحم محرم (٢٥٩/٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦١) .
أخرج أحمد عن سمرة بلفظ " من ملك ذا رحم فهو حر " . انظر مسند
أحمد بن حنبل (١٥/٥) .
وعنه أيضاً بلفظ : " من ملك ذا رحم محرم فهو عتيق " . انظر المرجع
نفسه (١٨/٥) ، نصب الراية (٢٧٨/٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠) .
قال الخطابي في شرحه :
وقد اختلف الناس في هذا ، فذهب أكثر أهل العلم ، إلى أنه إذا ملك
ذا رحم محرم عتق عليه ، روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن
مسعود رضي الله عنهما ، ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة ، وهو قول =

.....

تحريرا مزيلا للملك لمضادة بينهما، بل جعلنا الشراء اعتقا باعتبار
 موجه وهو الملك، وهذا لأن الشراء علة الملك، والملك فى القريب علة
 العتق، فيضاف العتق الى الشراء بهذه الوسطة، كالرمى فانه سبب نفوذ
 السهم ومضيه فى الهواء / والمضى سبب الوقوع فى المرمى (٣) (٤) والوقوع (٥/٧٠)
 سبب اخراق الصورة وذلك سبب الموت، ويضاف ذلك كله الى الرمى .
 فان قلت : التشبيه لمسألة النذر بشراء القريب والهبة بشروط (٦) (٧)

= الحسن وجابر بن زيد وعطاء والشعبى والزبير والحكم وحماة . واليه
 ذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان وأحمد وإسحاق .
 وقال مالك بن أنس : يعتق عليه الولد والوالد والاخوة، ولا يعتق
 عليه غيرهم .
 وقال الشافعى : لا يعتق عليه الا أولاده وآبائهم وأمهاتهم، ولا يعتق
 عليه اخوته، ولا أحد من ذوى قرابته ولحمته .
 وأما ذو المحارم من الرضاة، فانهم لا يعتقون فى قول أكثر أهل
 العلم .
 وذهب أهل الظاهر وبعض المتكلمين الى أن الأب لا يعتق على الابن
 اذا ملكه، واحتجوا بقوله "لا يجرى ولد والده الا أن يجده مملوكا
 فيشتريه فيعتقه" . قالوا : واذا صح الشراء فقد ثبت الملك، ولصاحب
 الملك التصرف، وحديث سمرة غير ثابت .

معالم السنن للخطابى (٢٦٠/٤ - ٢٦١)، بداية المجتهد (٣١٠/٢) .

(١) فى ج : أبدلت (مزيلا) ب (مريدا) .

(٢) فى ج : لتضاده .

(٣) فى ج ، د : المرامى .

(٤) (اليه) مزيدة من الأصل ومن ب .

(٥) فى ب ، ج ، د : انمزاق .

(٦) فى الأصل وفى ج : بمسألة .

(٧) فى الأصل : شراء (بدون الباء) .

.....

العوض غير مستقيم . فان فى شراء القريب يعتق عليه ، سواء نوى أو لم ينو ، وفى الهبة بشرط العوض يكون بيعا وان لم ينو .

وفى مسألتنا اذا لم ينو اليمين لايصير يمينا ، فلو كان اليمين موجب هذا الكلام لثبت حكم اليمين عند فقدان النية ^(١) كما فى هاتين المسألتين .

قلت : انا ندعى ان هذه المصيغة تصلح يمينا فلاجرم لايعتبر مالم توجد النية . ^(٢)

وفى مسألة الشراء ملك القريب علة العتق ، والعلة توجب المعلول جبرا فيثبت المعلول نواه أو لم ينوه على انا نقول : قد ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله : ان معنى النذر هاهنا ^(٣) ^(٤) ^(٥) يثبت بلفظ ، ومعنى اليمين ^(٦) ^(٧) (ثبت) بلفظ () آخر ، فان قوله : " لله " عند ارادة اليمين كقولـه " بالله " ، اذ الباء واللام يتعاقبان . قال ابن عباس رض الله عنهما ^(٨) ^(٩) " دخل آدم الجنة ، فلله ماغربت الشمس حتى خرج " ^(١٠) .

(١) واليه ذهب سفيان الثورى حيث قال : لو قال : لله على أن أصوم غدا فمرض فى الغد ، فأفطر ، أو كان الحالف امرأة ، فحاضت ، وجب القضاء والكفارة . انظر : التحقيق لوجه (٢٨/ب) .

(٢) فى ج ، د : استبدلت (انا ندعى) ب (ان المدعى) .

(٣) (رحمه الله) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٤) فى ب ، ج : هنا .

(٥) فى ج ، د : ثبت .

(٦) ساقطة من الأصل ، ب ، ج .

(٧) مزيدة من الأصل : (المعنى) .

(٨) ذكره شمس الأئمة فى شرح كتاب الصوم . انظر : المبسوط (١٣٤/٣) .

(٩) فى الأصل وفى ب : عنه .

(١٠) ذكره السيوطى فى الدر المنثور أثناء تفسير قوله تعالى : " وقلنا

يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة " البقرة (٣٥) . عن ابن عباس رض

الله عنه بلفظ " فتالله ماغابت الشمس من ذلك اليوم حتى أهبط من

الجنة الى الأرض " . انظر : الدرر المنثور (١٢٧/١) ، وذكر مثله

السرخسى فى المبسوط (١٣٤/٣) .

والشاهد أن اللام فى " لله " بمعنى الباء .

ومن حكم هذا الباب ، أن العمل بالحقيقة متى أمكن سقط
المجاز . لأن المستعار لا يزاحم الأصل . فان كانت الحقيقة
متعذرة كما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة أو مهجورة كما
اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان صير الى المجاز .

وقوله (لله عليّ) نذر ، فيثبت اليمين بالأول ، والنذر بالشأنـى
ونحن انما أنكرنا الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ، الا أنه
اذا جعل قوله " لله " يمينا لابد لليمين من الجواب فيضم من جنس المظهر
لدلالة المظهر عليه ، فيصير تقدير الكلام : " لله لأصوم رجبا " . واذا كان
كذلك ينصرف مطلق الكلام الى النذر لعدم احتياجه الى الاضمار ، وينصرف
الى اليمين عند النية لاحتياجه الى الاضمار .

قوله : (ومن حكم هذا الباب الى آخره) اعلم أنا متى جعلنا لفظ
" الباب " على ظاهره لا يستقيم ، لأنه لم يذكر الباب في هذا الكتاب ، وانما
ذكره فخر الاسلام رحمه الله ، وهو قد تابعه ، لكننا نحمله على " النوع " ^(٨)
أي ومن حكم هذا النوع ، لأن الباب / عبارة عنه . قال عليه السلام : (٧٠/ب)
" من خرج يطلب بابا من العلم " أي نوعا من العلم . ^(٩)

- (١) ساقطة من ب ، ج ، د .
- (٢) في ب ، ج ، د : فثبت .
- (٣) (عليه) ساقطة من ج .
- (٤) كذا قال السفناقي في الوافي . انظر لوحة (١/٢٧) .
- (٥) انظر أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٤٤/٢) .
- (٦) أي مصنف المتن .
- (٧) كذا في التحقيق ، لوحة (١/٢٩) .
- (٨) كذا في الوافي ، لوحة (١/٢٧) ، والتبيين (٢٦٣/١) .
- (٩) روى ابن ماجه عن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : " يا أبا ذر . لأن تغدو فتعلم آية من كتاب الله
خير لك من أن تصلى مائة ركعة ، ولأن تغدو فتعلم بابا من العلم
عمل به أو لم يعمل خير لك من أن تصلى ألف ركعة " . المقدمة
باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (٤٢/١ - ٤٣) (بترتيب محمد
مصطفى الأعظمي) .

.....

قوله (العمل بالحقبة متى أمكن سقط المجاز، لأن المستعار لا يزاحم
الأصل) لأن المستعار خلف، ولا وجود للخلف مع وجود الأصل . وهذا كـ (١)
إذا حلف لا ينكح فلانة وهي منكوحته فإنه يحمل على الوطء، لا على العقد
لأنه حقيقة فيه، (٢) لأنه ينبىء عن الجمع والضم فى اللغة . (٣)
قال القائل : (٤)

(١) قال فى التحقيق : ومن الناس من زعم أنه إذا استعمل اللفظ فلسى
حقيقته ومجازه وأمكن أن يراد به المجاز كما أمكن ارادة الحقيقة
يكون مجملا، ولم يكن حملة على أحدهما أولى من حملة على الآخر
لتساويهما فى الاستعمال، ولا مزية للحقيقة فى هذا الموضع، فصار
بمنزلة الاسم المشترك، والصحيح ما ذهب اليه العامة - وهو ما قرره
الشارح - لأن الواضع إنما وضع اللفظ للمعنى ليكتفى به فى الدلالة
عليه، فصار كأنه قال : إذا سمعتم أنى تكلمت بهذا اللفظ فاعلموا
أنى عنيت به هذا المعنى، فمن تكلم بلغته وجب أن يريد به ذلك
المعنى، فوجب حملة عند الإطلاق عليه، كيف وقد نجد بالضرورة مبادرة
الذهن الى فهم الحقيقة أقوى من مبادرته الى فهم المجاز، وذلك
دليل على ما قلنا .

وقولهم : هما (أى الحقيقة والمجاز) فى الاستعمال سواء فاسد
لأن مجرد الاستعمال للحقيقة والمجاز لا يفهم الا بقريضة تنضم اليه
فانى يتساويان . وإذا لم يتساويا كان المعنى الأصلى أولى باللفظ
من المعنى العارضى عند عدم دليل يصرفه اليه، وهو معنى قولهم
(المستعار لا يزاحم الأصل) . اهـ لوحة (٢٩/ب) .

(٢) فى الأصل : أبدلت (فيه) بـ (عنه) .

(٣) انظر : القاموس المحيط (٢٦٣/١)، معجم مقاييس اللغة (٤٧٥/٥)، الصحاح
(٤١٣/١)، المصباح المنير (٩٦٥/٢)، أنيس الفقهاء (ص ١٤٥) .

(٤) قاله أبو الطيب المتنبى .

.....

- (١) أنكحت صم حصاها خف يعملها (٢) تغشمت بي اليك السهل والجبل (٣) (٤)
- أى جمعت ، والاجتماع فى الوطء ، وسمى العقد به مجازا ، لأنه سبه .
 (٥) المتعذر : ما لا يمكن الوصول اليه الا بالمشقة .
 (٦) والمهجور : ما تيسر الوصول اليه ، لكن الناس هجروه ، أى تركوه .
 (٧) وقال شيخنا رحمه الله : الفرق بين المتعذر والمهجور : ان المتعذر غير مراد البتة ولم يثبت الحكم به وان وجد ، كما اذا حلف لا يأكل من هذا الدقيق " فانه يقع على ما يتخذ منه ، لأن الحقيقة متعذرة ، ثم اذا تكلف وأكل عين الدقيق لا يحنث فى الصحيح ، لأن الحقيقة لما كانت متعذرة (٨) لم يكن مرادة فلم يحنث .

- (١) فى جميع النسخ : استبدلت (حصاها) ب (صفاها) وقد صححته من ديوان المتنبي . انظر (٢٨٩/٣) .
 (٢) فى ج : استبدلت (يعملها) ب (يعلة) .
 هذا وقد ورد هذا الطرف من البيت فى هامش الوافى . انظر لوحه (١/٢٧) .
 (٣) الصم : الصلاب الشداد من كل شيء .
 واليعملها : الناقة القوية .
 تغشمت : تعسفت وركضت من غير قصد .
 يقول : أوطأت خف ناقتى حجارة المفاوز حتى وطئتها وسارت بي فى السهل والجبل متعسفة حتى وصلت اليك . انظر : شرح ديوان المتنبي للبرقوقي (٢٨٩/٣) ، وذكر هذا البيت ابن الهمام فى شرح فتح القدير فى باب النكاح ، انظر (١٨٥/٣) .
 (٤) (تغشمت بي اليك السهل والجبل) ساقطة من ب ، ج ، د .
 (٥) كأكل النخلة . انظر : التحقيق لوحه (٢٩/ب) ، التبیین (٢٦٥/١) ، الوافى لوحه (٢٧/ب) .
 (٦) كوفع القدم حافيا . انظر المراجع نفسها .
 (٧) المراد بالشيخ هو شمس الأئمة محمد بن عبدالستار الكردى رحمه الله صرح به علاء الدين البخارى فى التحقيق . انظر لوحه (٢٩/ب) .
 (٨) ثم اذا تكلف وأكل عين الدقيق لا يحنث فى الصحيح ، لأن الحقيقة لما كانت متعذرة (ساقطة من ج .

وعلى هذا قلنا : ان التوكيل بالخصومة ينصرف الى
مطلق الجواب ، لأن الحقيقة مهجورة شرعا بمنزلة المهجورة
عادة .

وأما المهجور فيجوز أن يكون مراداً ويثبت الحكم به بأن صار فرداً
من أفراد المجاز ، لا باعتبار كونه حقيقة ، كما اذا حلف " لا يضع قدمه في
دار فلان " وقد مر من قبل هذا .^(١)
قوله (صير الى المجاز) لزوال مزاحمة الحقيقة .^(٢)
(الجواب) مشتق من جاب الغلاة ، أى قطعها . سمي جواباً لأنه ينقطع
به جواب الخصم ، وهو تارة يكون ب (نعم) وطوراً ب (لا) .^(٣)
والخصومة حرام ، لأنها منازعة ، وهى حرام منهي عنه . قال الله
تعالى : " ولا تنازعوا فتفشلوا ... " .^(٤)
فانصرف الى الجواب اطلاقاً لاسم الجزء على الكل ، أو لأنها سببها
^(٥)

- (١) انظر : كشف الأسرار (٨٨/٢) ، التحقيق ، و (٢٩/ب) ، التبیین (٢٦٥/١) .
- (٢) انظر (ص ، ١٧٢)
- (٣) وهو الدخول . كذا في الوافي ، لوحة (٢٧/ب) .
- (٤) وصيانة لكلام العاقل عن الالغاء . كذا في التبیین ، الصفحة نفسها .
- (٥) انظر : لسان العرب (٧١٧/١) ، مختار الصحاح (ص ١١٦) .
- (٦) في د : أبدلت (سمي) ب (يسمى) .
- (٧) الجواب اصطلاحاً : كلام يستدعيه كلام الغير ويطابقه . انظر التحقيق
لوحة (٢٩/ب) .
- (٨) في ب ، ج ، د : يكون تارة - بتقديم " يكون " على " تارة " - .
- (٩) في د : استبدلت (طورا) ب (تارة) .
- (١٠) و " نعم " يدل على الاقرار و " لا " يدل على الانكار . انظر التبیین
(٢٦٦/١) .
- (١١) في ج : الخصومة - بسقوط الواو في أولها - .
- (١٢) سورة الأنفال (٤٦) .
- (١٣) في ج : استبدلت (على) ب (عن) .

.....

(١)

فأطلق اسم السبب على المسبب .

(٢) (٣)

لكن الجواب المعتبر في الحكم هو الجواب في مجلس القضاء فيقيد به

والمهجور شرعا بمنزلة المهجور عادة . لأنه لما كان مهجورا في الشرع

فالظاهر أنه لايفعله ، لأن عقله ودينه يمنعه عن اتيانه ما هو مهجور

في الشرع ، فصار كأنه مهجور فيما بين الناس . / (٧)

(١/٧١)

(١) التوكيل بالخصومة ينصرف الى الجواب استحسانا، وجه الاستحسان : اننا

تركنا هذه الحقيقة، وجعلنا كلامه توكيلا بالجواب مجازا اطلاقا لاسم

الجزء على الكل ، لأن الانكار الذي ينشأ منه الخصومة بعض الجواب

فيدخل في عمومه الانكار والاقرار، أو اطلاقا لاسم السبب على المسبب

لأن الخصومة بسبب الجواب ، هذا قول أبي حنيفة ومحمد وقول أبي يوسف

الثاني رحمهم الله .

وأما اذا وكل رجلا بالخصومة مطلقا فأقر على موكله في القياس

لايجوز اقراره ، وهو قول أبي يوسف الأول وزفر والشافعي رحمهم الله

لأنه وكله بالخصومة ، وهي المنازعة والمشاجرة ، والاقرار مسالمة

وموافقة ، فكان ضد ما أمر به ، والتوكيل بالشئ لايتضمن ضده . اهـ

كشف الأسرار (٨٨/٢) ، التحقيق (٢٩/ب) ، التبیین (٢٦٨/١) .

(٢) في ب ، ج ، د : فيتقيد .

(٣) لأن الظاهر اتيانه بالمستحق عند طلب المستحق وهو الجواب فــــــ

مجلس القضاء ، فيختص به . انظر : الهداية (١١٠/٣) ، الاقناع (٦١-٥٨/٢)

هذا والتقيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، لأن الجواب انما

يسمى خصومة مجازا اذا حصل في مجلس القضاء ، وأما عند أبي يوسف

رحمه الله يصح في مجلس القاضى وغير مجلس القاضى ، لأن الموكل

أقامه مقام نفسه مطلقا ، فيملك ما كان الموكل مالكا له .

انظر : كشف الأسرار (٨٨/٢) ، التحقيق (٢٩/ب) ، التبیین (٢٦٧/١) .

(٤) أى انسان مسلم . وقول الشارح (دينه) فيما بعد يدل على ذلك .

(٥) في د : يمنعان .

(٦) في ب ، ج ، د : اتيان .

(٧) فلذلك يجب حمله على المجاز ، كالعبد المشترك بين اثنين يبيع أحدهما

نصفه مطلقا ، ينصرف بيعه الى نصيبه خاصة لتصحيح عقده بهذا الطريق

انظر : التحقيق ، لوحة (١/٣٠) .

ألا ترى أنه لو حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بزمان صباه ، لأن هجران الصبي مهجور شرعا .

قوله : (ألا ترى أن من حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بزمان صباه)^(١) .

شرح هذا الكلام : ان اليمين اذا عقدت على عين موصوفة بصفة ، ولتلك الصفة داع^(٢) الى اليمين فان اليمين تبقى ببقاء تلك الصفة ، وتبطل بطلانها ، كما اذا حلف "لا يأكل من هذا الرطب " لأن صفة الرطوبة داعية الى اليمين ، فان الانسان قد يضره أكل الرطب ، وكذا لو قال : ^(٣) من هذا البسر^(٤) .

واذا عقدت اليمين على عين موصوفة بصفة ، وليست لتلك الصفة داع الى اليمين ، لاتراعى تلك الصفة في اليمين حتى لاتبطل اليمين بطلانها ، كما اذا حلف "لا يأكل لحم هذا الحمل" ، فأكل بعد ما صار كبشا حث ، لأن صفة الصغر في هذا ليست بداعية الى اليمين ، فان الممتنع منه أكثر امتناعا من لحم الكبش .^(٥)

ثم انه اذا حلف "لا يكلم هذا الصبي " لم يتقيد بزمان صباه مع أن المقتضى للتقيد موجود كما في الرطب والبسر . لأن الصبي لسفاهته وقلة عقله وأدبه يهجر بمنع الكلام عادة وطبيعة وكان ينبغي أن يتقيد^(٦)

(١) الأصل فيه : ان اليمين متى عقدت على شيء بوصف فان صلح داعيا الى اليمين تتقيد به منكرا كان أو معرفا احترازا عن اللفاء .
انظر : التحقيق (١/٣٠) .

(٢) في الأصل ، ب ، د : استبدلت (داع) ب (دعاء) .

(٣) في ب ، د : أبدلت (لو) ب (اذا) .

(٤) البسر : أوله طلع ، ثم خلال - بالفتح - ثم بلح - بفتحيتين - ثم بسر ، ثم رطب ، ثم تمر . انظر : مختار الصحاح (ص ٥١) .

(٥) الحمل : ولد الضائنة من السنة الأولى . انظر المصباح المنير (١٦٤/١) .

(٦) انظر هذه الفروع في الهداية مع شرح فتح القدير (١٥٣/٥) ، بدائع الصنائع (٢٩/٣) .

(٧) في ب : استبدلت (لأن) ب (فان) .

(٨) في الأصل : يهتجر ، وفي ج : هجر .

.....

اليمين بزمان الصبا ، ومع هذا لم يتفيد به ، علم أن ترك الحقيقة
 - وهو عدم تقييد اليمين بزمان الصبا - إنما كان لأن هجران الصبي
 بمنع الكلام حرام شرعا ، لأن الصبا مظنة الترحم . قال النبي عليه
 السلام : " ليس منا من لم يوقر كبيرنا ولم يرحم صغيرنا ولم يبجل
 عالمنا " . كذا في الآثار والأخبار علق الوعيد بترك الترحم ، وفـسـى
 ترك التكلم ترك الترحم ، فلاجزم صير الى المجاز عند هجران الحقيقة
 ديانة وشريعة كما صير الى المجاز عند هجران الحقيقة عادة وطبيعة .
 وكذا اذا حلف "لايكلم هذا الشاب " لايتعلق يمينه بزمان الشاب
 حتى لو كلمه بعد ما صار شيخا يحث (في يمينه) ، لأن هجران المسلم بمنـع
 الكلام حرام منهي عنه ، فلم يعتبر الداعي في الشرع .

- (١) في د : بزمان الصبي .
 (٢) ، (٣) (لم) ساقطة من ب ، ج ، د .
 (٤) أخرجه أحمد عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه بلفظ : " ليس من
 أمئى من لم يجل كبيرنا ، ويرحم صغيرنا ، ويعرف لعالمنا " . مسند أحمد
 (٣٢٣/٥) ، وذكر السيوطي مثله في الجامع الصغير ، انظر (٤٦٧/٢) .
 (٥) في ب : استبدلت (الآثار) بكلمة غير مقروءة ، وفي ج : ب (الثمار) وفي
 د : ب (في الثمار) .
 (٦) (والأخبار) ساقطة من ب ، وفي ج ، د : في الأخبار ، بزيادة "في" .
 (٧) في ب : أبدلت (الترحم) ب (الرحم) .
 (٨) في الأصل : يصير .
 (٩) (صير الى المجاز) ساقطة من ب .
 (١٠) كذا في الوافي ، لوحة (٢٧/ب) .
 (١١) في الأصل : لزمان .
 (١٢) في ب ، ج ، د : استبدلت (بعد ما صار شيخا) ب (بعد ماشاخ) .
 (١٣) ساقطة من الأصل .
 (١٤) كذا في جميع النسخ . لو قال : " بعدم كلامه " لكان أموب .
 (١٥) أى الداعي الى اليمين .
 (١٦) في ج : استبدلت (في الشرع) ب (شرعا) .

.....

فان قيل : أليس أن الصفة في الحاضر لغو ، وفي الغائب معتبر ؟ / (٧١/ب)

ألا ترى أنه لو حلف "لا يدخل هذه الدار" فدخل بعد ما انهدمت وصارت
صحراء حث . ولو حلف "لا يدخل دارا" فدخل دارا خربة ، لم يحث ، لأن الدار
اسم العرصة عند العرب (١) . (٢) (٣) (٤) (٥)
يقال : دار عامرة ، ودار خربة (٦) . (٧)
ألا ترى أن العرب أطلقت اسم الدار على الخراب التي لم تبق منها
الآثار . قال النابغة :
يادار مية بالعلباء ، فالسند (٩) (١٠) (١١)
أقوت ، وطال عليها سالف الأبد (١٢) (١٣)

- (١) في ب : استبدلت (لو) ب (ان) .
- (٢) في الأصل : خرابا .
- (٣) (والعجم) زيادة من الأصل ب ، د . وانا لم أثبتها لأنه اذا أطلقنا "العجم" على غير العرب لا يصح أن يقال : ان الدار اسم العرصة عند جميع الأقوام ، وكذلك اذا أطلقناه على الفرس ، لأن معنى الدار ليس بالعرصة عندهم ، وهذا استعمال غالب عند بعض الأمم مثل الأتراك .
- (٤) ساقطة من الأصل .
- (٥) (والعجم) زيادة من ج .
- (٦) في د : استبدلت (أطلقت) ب (تطلق) .
- (٧) في ج ، د : استبدلت (الخراب) ب (الخربات) .
- (٨) هو زياد بن معاوية بن ضباب ، الذبياني ، الغطفاني ، المضرى أبو أمانة ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، من أهل الحجاز ، المتوفى نحو ١٨ ق هـ .
- انظر : كتاب الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٥٨ م (٣/١١) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، لشهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويري ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، ١٣٤٨ هـ ، (٥٩/٣) (ذكر فيه ان اسمه زياد بن عمر) الأعلام (٥٤/٣ - ٥٥) .
- (٩) مية : امرأة .
- (١٠) العليا : مكان مرتفع من الأرض ، خلاف السفلى ، تضم العين فتقصر وتفتح فتتمد . انظر : المصباح المنير مادة (علا) (٧٨/١) .
- (١١) السند : ما استندت اليه من حائط وغيره . انظر المصباح المنير مادة (سند) (٣١٠/١) ، وفي الشعر : ما قبلك من الوادي وعلا من السفح . انظر : شرح ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق وشرح كرم البستاني (ص ٣٠) .
- (١٢) أقوت : خلت من أهلها . انظر المصباح المنير (١٨١/٢) .
- (١٣) انظر : من ديوان النابغة الذبياني (ص ٣٠) .

.....

والبناء وصف (فيها) ^(١) والصفة في المعين لغو، فيتعلق اليمين بالاسم
والاسم باق بعد الانهدام والانتقاض، وفي المنكر معتبر، فلا يحث بعد
الانهدام .

ثم نقول : لانسلم بأن عدم تقييد ^(٢) اليمين بصفة الصبا والشباب باعتبار
ماذكرتم من المعنى، بل باعتبار ماذكرنا، وهو أن ^(٤) الصفة في الحاضر لغو .
قال شيخنا الأستاذ حميد الدين رحمه الله : ^(٥) ^(٦) الصفة في الحاضر
انما (لم) تعتبر اذا لم تكن الصفة داعية الى اليمين شرعا أو عرفا
كما في "هذا الصبي" و "هذا الشاب" و "هذا الحمل" أما اذا كانت الصفة
داعية الى اليمين فيعتبر كما في "هذا الرطب" و "هذا البسر" ^(٨) .

فان قيل : ماذكرتم ان المهجور شرعا كالمهجور عادة غير مطرود
فانه اذا حلف لا يكلم صبيا أو شابا يتقيد بزمان الصبا والشباب .

قلنا : اليمين اذا عقدت على الذات الموصوف بالصفة واعتبار تلك
الصفة مهجور في الشرع، يصار الى المجاز، وهو عدم تقييد اليمين بتلك
الصفة، بل يراد منه الذات، فكأنه قال : " لاأكلم ^(٩) هذا الذات " . أما
اذا عقدت اليمين قصدا على ما هو المهجور شرعا ولم يكن له مجاز ^(١٠) أمكن ^(١١)

-
- (١) ساقطة من الأصل .
 - (٢) في الأصل : حث .
 - (٣) في ب : أبدلت (تقييد) ب (تقييد) .
 - (٤) (أن) ساقطة من ب، د .
 - (٥) ساقطة من ب، ج .
 - (٦) سبقت ترجمته في قسم الدراسة أثناء ذكر شيوخ النسفي . انظر في ص، ٢٠ .
 - (٧) ساقطة من الأصل .
 - (٨) كذا قال في الوافي، لوحة (٢٧/ب) .
 - (٩) في ب، ج : مهجورة .
 - (١٠) في ب، ج، د : لا يكلم .
 - (١١) في ج : استبدلت (ولم يكن له مجاز) ب (ولكن له مجاز) .

.....

- (١) اعتبراره ، ينصرف اليمين الى الحقيقة وان كانت مهجورة شرعا .
 (٢) (٣) (٤) (٥) ألا ترى أن من حلف لايزنى و لايسرق يحنث بالزنا والسرقة ..
 (٦) والفقه فيه أنه متى حلف "لا يكلم هذا الصبي" فقد دخل الذات (١/٧٢)
 بلفظ الإشارة في هذه اليمين بيقين ، فزوال الصفة ان كان يوجب
 زوال اليمين فبقاء الذات يوجب بقاء اليمين ، واليمين كانت ثابتة (٧)
 فلايزول بالشك .
 (٨) وأما اذا حلف " () لا يكلم صبيا أو شابا " فقد عقد يمينه على صفة

- (١) قال في التبيين : ولو لم تعتبر الصفة ، ولم يتقيد اليمين بهـا وليس للكلام مجاز ، يلغو كلامه أصلا ، وفي ذلك ابطال أهليته ، واهـدار آدميته ، والحاقه بالبهيمة ، بل بالجمادات ، فلايجوز ذلك ، فصارت اليمين مفيدة بتلك الصفة ، وان كانت حراما . انظر (٢٧٠/١) .
 (٢) في ج : أبدلت (و) ب (أو) .
 (٣) (بالزنا) ساقطة من ج .
 (٤) كذا في الكشف والتحقيق والتبيين والوافي . ثم انه في اليمين على الحرام تنعقد اليمين كما ذكر الشارح أمثلته وكما صرح به صاحب التبيين حيث قال : " اليمين على الحرام تنعقد أيضا كما في قوله ليقتلن فلانا ، أو لا يكلم أباه ، أو لا يملئ " . اهـ . ولكن يجب على الحالف أن يحنث ، ويكفر عن يمينه لقوله عليه السلام : " من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت بالذى هو خير ثم ليكفر عن يمينه " ولأن في ذلك تفويت البر الى جابر وهو الكفارة ، ولا جابر للمعصية في هذه ، أى فيما اذا بر ولم يحنث .
 انظر : كشف الأسرار (٨٨/٢) ، التحقيق ، لوحة (٣٠/ب) ، التبيين (٢٧٠/١٠) الهداية (٥٦/٢) وما بعدها ، بدائع الصنائع (١٧٠٤/٤) وما بعدهـا
 الوافى (٢٧/ب) ، (٢٨/أ) .
 (٥) في ج : استبدلت (السرقة) ب (الشرعة) .
 (٦) في ج : أبدلت (الذات) ب (الدار) .
 (٧) (اليمين) ساقطة من ج .
 (٨) (أن) مزيدة من ج .

فان كان اللفظ له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف كما
اذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة أو لا يشرب من الفرات فعند
أبي حنيفة رحمه الله العمل بالحقيقة أولى، وعندهم
العمل بعموم المجاز أولى .

(١) الصبا والشباب قصداً، فكانت تلك الصفة هو المعروف للمحطوف عليه
(٢) فلا يمكن الغاؤه .

وكذا نقول فيما اذا عقدت اليمين على الدار، ان كان على المعين
المشار بأن قال : "هذه الدار" بقيت اليمين بعد زوال البناء، وان كان
على المنكر بأن قال : "داراً" لا تبقى بعد زوال البناء . لأنه بعد
الانهدام بقي داراً من وجه دون وجه . فمن حيث انه دار تبقى اليمين
ومن حيث انه ليست بدار لا تبقى . وقد دخلت العرصة في اليمين بيقين
فلا يخرج عنها بالشك .

أما في المنكر، فالحاجة الى الدخول في اليمين ابتداءً، فلا يدخل
بعد الانهدام بالشك .

(٣) واعلم أن الحقيقة لا تظلو اما أن تكون متعارفة أم لا . فان كانت
فهي أولى وقد سبق بيانه، (٤) وان لم تكن متعارفاً فاما أن تكون مستعملة
أم لا، فان لم تكن مستعملة فالمجاز أولى، لأنه حينئذ تكون الحقيقة
متعدرة أو مهجورة، وقد سبق أيضاً بيانها (٦) . وان كانت مستعملة والمجاز

-
- (١) في د : استبدلت (الصبا والشباب) ب (الصبي والشاب) .
 - (٢) في ج : استبدلت (فكانت) ب (أو كانت) .
 - (٣) في جميع النسخ : ان كانت، لعل الصواب ما أثبتناه .
 - (٤) انظر (ص ١٨٩) .
 - (٥) الحقيقة المستعملة : هي المعنى الحقيقي مستعمل، غير مهجورة
ومتعدرة . انظر : التحقيق (٣٠/ب) .
 - (٦) انظر (ص ١٩٠) .

.....

- (١) متعارف، فهي هذه المسألة . والخلاف فيما اذا لم تكن له نية ، أمـ (٣)
 اذا نوى أن يأكلها (حبا) كما هي ، فأكل من خبزها لا يحنث اتفاقا، كـ (٤)
 اذا نوى أن يأكلها (حبا) كما هي ، فأكل من خبزها لا يحنث اتفاقا، كـ (٥)
 في المبسوط . (٦)
 الحقيقة أن يأكل الحنطة قضا ويشرب من الفرات كرعا . وهـ (٧) (٨) (٩) (١٠)
 الحقيقة مستعملة، لأنها تقلى وتغلى ، ويتخذ منها الكشـ (١١) (١٢) (١٣)

- (١) المجاز المتعارف : هو المعنى المجازى المتبادر الى الفهم فـ
 العرف عند البعض، وعند البعض الآخر : ماهو استعماله في عـ
 الناس أكثر من استعمال الحقيقة .
 انظر : التحقيق (٣٠/ب)، التبيين (٢٧٠/١)، التلويح (١٨٠/١ - ١٨١) .
 (٢) قال في التحقيق : اذا كانت الحقيقة مستعملة، والمجاز غير مستعمل
 أو كانا مستعملين والحقيقة أكثر استعمالا ، أو كانا في الاستعمال
 سواء فالعبرة للحقيقة بالاتفاق لما ان الأصل في الكلام هو الحقيقة
 ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به ، وان كان المجاز أكثر استعمالا
 فهذا محل الخلاف . اهـ انظر : التحقيق (٣٠/ب) .
 (٣) أي ، اذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة ، وحلف لا يشرب من الفرات ، ولانية
 له .
 (٤) استبدل في الأصل (أن) بـ (بأن) .
 (٥) ساقط من الأصل .
 (٦) انظر (١٨١/٨) .
 (٧) أي الحقيقة في أكل الحنطة والشرب من الفرات .
 (٨) في الأصل : بأن - بزيادة الباء في أولها - .
 (٩) القضم : الأكل بأطراف الأسنان . مختار الصحاح (ص ٥٤٠) .
 (١٠) والكرع : الشرب بالفم من النهر من غير أن يشرب بكفيه ولا باناء
 وقيل : هو أن يدخل النهر ثم يشرب ، وقيل : هو أن يصب رأسه فـ
 الماء وان لم يشرب .
 انظر : لسان العرب (٣٨٥٨/٥ - ٣٨٥٩)، مختار الصحاح (ص ٥٦٧) .
 (١١) قليته - قليا - وقلوته - قلوا، من بابى ضرب وقتل : وهو الانضاج
 في المقلى . المصباح المنير (١٧٥/٢) .
 (١٢) هو ما يعمل من الحنطة، وربما عمل من الشعير، قال المطرزي : هو فارسي
 معرب . المصباح المنير، (١٩٥/٢)، والمغرب (ص ٤٠٨) .
 (١٣) وفي ج : الكسل .

.....

- والهريسة . (١) وقد جاء في الحديث أن النبي عليه السلام قال لقوم نـزل عندهم : " هل عندكم ماء بات في الشن والاكرعنا في الوادي" وذلك عادة أهل البوادي والقرى .
- والشرب من الشيء حقيقة : أن تفع فاك عليه وتشرب / منه بغير (٢/٧٢) واسطة . لأن "من" لا ابتداء الغاية، فالشرط أن يكون ابتداء شربه من دجلة (٤) إلا انهما يقولان : العمل بعموم المجاز أولى ، وهو باطن الحنطة وشرب ماء (٦) يجاور الفرات حتى حشا بأكل الحنطة وخبزها ويشرب ماء الفـرات (٧)
-
- (١) الهريسة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، وهرسها الهراس هرسا، من باب قتلل دقها . قال ابن فارس : الهرس : دق الشيء . وفي النوادر : الهريس الحب المدقوق بالمهراس قبل أن يطبخ ، فإذا طبخ فهو الهريسة . المصباح المنير (٣١٠/٢) .
- (٢) في ج : صلى الله عليه وسلم .
- (٣) هذا طرف من الحديث الذي أخرجه البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ : ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فسلم النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه فرد الرجل فقال يا رسول الله ، بأبي أنت وأمي ، وهي ساعة حـارة وهو يحول في حائط له - يعني الماء - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " ان كان عندك ماء بات في شنه والاكرعنا.....الخ" . وأخرجه أبو داود بلفظ : ان كان عندك ماء بات هذه الليلة فـلى شـن ، والا كرعنا .
- انظر : صحيح البخاري ، كتاب الأشربة ، باب الكرع في الحوض (٢١٣١/٥) ، سنن أبي داود ، كتاب الأشربة ، باب في الكرع (١١٣/٤) .
- (٤) هكذا في جميع النسخ ، ولم يتضح لي وجه ذكر "دجلة" ، إذ المذکور في المتن وفي قول الامامين - أبي يوسف ومحمد - هو الفرات .
- (٥) وهو كل ما يتخذ من الحنطة كالخبز ونحوه .
- (٦) في د : استبدل (يجاور) ب (يجاوز) .
- (٧) أي قال أبو يوسف ومحمد بأنه يحنث .

وهذا يرجع الى أصل وهو : أن المجاز خلف عن الحقيقة
في التكلم عند أبي حنيفة رحمه الله حتى صحت الاستعارة عنده
به وان لم ينعقد لايجاب حكم الحقيقة في قوله لعبده وهو
أكبر سنا منه : " هذا ابني " فاعتبر الرجحان في التكلم
فصارت الحقيقة أولى .

وعندهما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم . وفي
الحكم للمجاز رجحان لاشتماله على حكم الحقيقة ، فصار أولى .

(١) كرموا واغتربا كما اذا حلف لا يشرب من ماء الفرات فانه يحنث بالكسر
والاغترب اتفاقا ، ذكره في الجامع . وهذا المجاز متعارف . يقال : أهل
بلدة كذا يأكلون الحنطة وأهل بلدة كذا يشربون من الفرات ، وانما
يراد به ما قلنا .

قوله : (وهذا يرجع الى أصل الى آخره ٠٠٠٠) اعلم ان المجاز خلف
عن الحقيقة بلا خلاف . (٤)

- (١) لأن المتعارف في أكل الحنطة أكل ما في بطنها ، اذ المفهوم من قولهم :
" أهل بلد كذا يأكلون الحنطة " ان طعامهم من أجزاء الحنطة لا من
أجزاء الشعير . وفي الشرب من الفرات شرب ماء منسوب اليه ، فانه
يقال : بنو فلان يشربون من الوادي ومن الفرات ، ويراد به ما قلنا
وبالأخذ بالأواني لا تنقطع هذه النسبة ، فوجب حمل الكلام على ما هو
المتعارف فيحنث بالأمري في المسألتين . التحقيق ، لوحة (١/٣٠) .
- (٢) أي الجامع الكبير ، وقد صرح به الشارح وقال : ان مطلق الجامع
ينصرف اليه في اصطلاح الفقهاء . انظر ، ص ١٦٠ .
- (٣) في د : بلد - بسقوط التاء المربوطة في آخرها - .
- (٤) بدليل أنه لا يثبت الاعتد فوات معنى الحقيقة وتعذر العمل به ، ولهذا
يحتاج المجاز الى القرينة ، والحقيقة لا تحتاج اليها ، وانه لا بد
لشبهت الخلف من تصور الأصل ، لأن الخلف من الإضافات ، فلا يتصور
بدون الأصل كالابن مع الأب ، والمصير الى المجاز لا يجوز الاعتد
الحقيقة كما أن المصير الى الخلف لا يجوز الاعتد فوات الأصل ، ولهذا
لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وان الحقيقة والمجاز من أوصاف
اللفظ لامن أوصاف المعاني ، ولهذا قالوا : الحقيقة لفظ استعمل
في كذا . اهـ التحقيق ، لوحة (١/٣١) ، كشف الأسرار (٧٧/٢) ، وانظر
التبيين (٢٧١/١) .

.....

لكنهم اختلفوا (فى) ^(١) أن هذه الخلفية فى حق الحكم بأن تعذر حكم الحقيقة ^(٢)
 بعارض فيصار الى المجاز لاثبات (حكم) ^(٣) حكم الحقيقة ^(٤) خلفا عن حكم
 الحقيقة حتى لايلغو الكلام ولاتبطل الحقيقة من كل وجه ^(٥) ، أو المجاز
 خلف عن الحقيقة فى حق التكلم بأن ^(٦) صار التكلم بلفظ المجاز خلفا عن
 التكلم بلفظ الحقيقة ؟ لكن لاثبات الحكم ضمنا ، لأن المنظور اليه الحكم ^(٧)
 اذ الصيغة وضعت لاثبات الحكم ، فكان اثبات الحكم مقعدا فى الكل ، لكن
 فى الأول الحكم هو المقصد فى اثبات المجاز حتى صار المجاز خلفا عن ^(٨)
 الحقيقة فى الحكم ، وفى الثانى الحكم هو المقصد ، لافى اثبات المجاز ^(٩)
 - حتى صار المجاز خلفا عن الحقيقة فى التكلم - لكن كيلا يلغو الكلام . ^(١٠)
 قال أبو حنيفة رحمه الله : ^(١١) المجاز خلف عن الحقيقة فى التكلم
 كأنه تكلم بلفظ المجاز مقام ^(١٢) التكلم بلفظ الحقيقة ^(١٣) بأن يلفظ بلفظ

-
- (١) ساقطة من الأصل .
 (٢) فى ج : استبدل (بأن) ب (فان) .
 (٣) ساقط من الأصل .
 (٤) فى ج : استبدل (الحقيقة) ب (المجاز) .
 (٥) هذا ماذهب اليه أبو يوسف ومحمد رحمهما الله كما صرح به فى المتن . ويذكره الشارح قريبا .
 (٦) فى ج : فان .
 (٧) وهذا ماذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله كما سيجىء ذكره بعد قليل .
 (٨) فى ب : استبدلت (الأول) ب (الأولى) .
 (٩) فى ج : استبدلت (الحكم) ب (التكلم) .
 (١٠) فى د : لكلا .
 (١١) فى ج ، د : رضى الله عنه .
 (١٢) فى الأصل : فقام .
 (١٣) فى د : استبدل (الحقيقة) ب (المجاز) .

.....

- (١) الأسد مقام التلفظ بلفظ الشجاع المفرط في الشجاعة .
 (٢) وقال : المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم ، أي صار التلفظ
 (٣) بلفظ المجاز خلفاً عن التلفظ بلفظ الحقيقة في إثبات الحكم .
 (٤) وبعد هذا إجماع أن ما صار مجازاً عنه وخلفاً لا بد أن يكون متممـ
 الوجود حتى يصح المجاز عنه ، لأنه صار مجازاً عنه فلا بد أن يكون بنفسه
 (٥) (٦) / متصوراً حتى يصير غيره مجازاً عنه .
 (١/٧٣)

- (١) وقوله : " هذا أسد " للشجاع خلف عن التكلم بقوله : " هذا أسد " للهيكل المعلوم من غير نظر في ثبوت الخلفية إلى الحكم ، ثم يثبت الحكم به - وهو الشجاعة - بناء على صحة التكلم ، لا خلفاً عن شيء كما يثبت حكم الحقيقة بناء على صحة التكلم .
 وأما عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فقوله للشجاع " هذا أسد " هو خلف في إثبات الشجاعة عن قوله : " هذا أسد " في محل الحقيقة لإثبات الهيكل المعلوم ، لأن الخلفية بين المجاز والحقيقة - اللذين هما من أوصاف اللفظ - بالاتفاق ، لا بين شجاعة الشجاع والهيكل المعلوم . انظر : التحقيق ، و (١/٣١) .
 (٢) (وقال) ساقطة من د ، أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله .
 (٣) انظر مذهب الإمام وصاحبه في : أصول السرخسي (١٨٤/١ - ١٨٥) ، أصول البزدوي مع كشف الأسرار (٧٧/٢) وما بعدها ، التوضيح على التنقيح (١٨١/١) ،
 (١/٢٦١) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٣٧) ، التحرير مع التيسير (٤٦/٢) وما بعدها ، التحقيق ، و (١/٣١) ، التبيين (٢٧٢/١) ، الوافي لوحة (١/٢٩) ، كشف الأسرار على المنار (١/٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣) ، المراجعة على المرقاة مع حاشية الازميري (١/٤٤٣ ، ٤٤٤) .
 (٤) (بأن يلفظ بلفظ الأسد مقام التلفظ بلفظ الشجاع المفرط في الشجاعة وقال : المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم ، أي صار التلفظ بلفظ المجاز خلفاً) ساقطة من ج .
 (٥) (فلا بد أن يكون بنفسه متصوراً حتى يصير غيره مجازاً عنه) ساقطة من ج .
 (٦) عبارة الوافي أوضح وأتم في إفادة المراد حيث يقول : هنا مقدمات من مسائل مجمع فيها لا بد من تقديمها .
 أحداها : أن المجاز خلف عن الحقيقة . =

.....

(١) فعنده : لما صار المجاز خلفا عن الحقيقة في التكلم يشترط صحتها في التكلم، لافي الحكم، حتى يصير مجازا عنه في التكلم .
وعندهما : المجاز خلف عن الحقيقة في اثبات الحكم، فيشترط توهم (٢) (٣)
حكم الحقيقة حتى يصير هو مجازا عن الحقيقة في (اثبات) الحكم (٤) (٥) (٦) .
أما لو كان الحكم مستحيلا بمرّة لا يمكن أن يصير هو مجازا عن الحقيقة في اثبات الحكم، لأنه لاحق للحقيقة أصلا فكيف يصح المجاز عنه في اثبات الحكم المستحيل كما أن عنده لما لم يصح التكلم أصلا لفظة لا يصير مجازا عن الحقيقة في التكلم، فكذا هذا .

ثم زعم بعضهم أن قوله : " هذا ابنى " صار مجازا عن الحقيقة عن قوله : " عتق على من حين ملكته " أو من قوله : " هذا حر " وليس كذلك لأن الحقيقة ممكنة هنا، ولا يختلف أحد في هذا، وقد وقع الاختلاف في " هذا ابنى " أن الحقيقة غير ممكنة فلا يجعل مجازا، بل الحق ما قاله الشيخ (٧) (٨)

= والثانية : ينبغي أن يكون الأصل - وهو الحقيقة - متصورا في وجودها غير مستحيل .
والثالثة : أن المصير إلى المجاز إنما يكون عند التعذر عن العمل بالحقيقة .
والرابعة : أن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ، لا من أوصاف الحكم .
فهذه مسائل مجمع فيها . اهـ لوحة (٢٩/ب) .
وما ذكر الشارح هنا هو معنى المقدمة الثانية .

- (١) أي عند أبي حنيفة .
- (٢) أي عند أبي يوسف ومحمد .
- (٣) (عن) ساقطة من ب، ج .
- (٤) ساقطة من الأصل، ومن ب .
- (٥) لأن الحكم هو المقصود . كذا في الوافي . اللوحة نفسها .
- (٦) (المستحيل) زيادة من ج .
- (٧) (هذا) ساقطة من ج .
- (٨) يعني أن الاختلاف قد وقع في " هذا ابنى " إذا كان أكبر سنا منه لأن الحقيقة غير ممكنة، فلا يجعل غيرها مجازا عنها، انظر، ص ٢٠٦

من هذا الكتاب

.....

الامام بدر الدين رحمه الله ^(١) وهو أن قوله : " هذا ابني " صار مجازا في
الأكبر سنا منه لاثبات العتق من حين ملكه عن قوله : " هذا ابني " في
هذا المحل من غير نظر الى أنه صالح لحكمه الأصلي أم لا عنده . ^(٢)
وقالا : ينظر في قوله : " هذا ابني " هل هو صالح لحكمه الأصلي
في هذا المحل أم لا ؟ ^(٤) فان صلح ثم تعذر لمانع يجعل مجازا عن لازم هذا
الحكم الأصلي عند الصلاحية ، أما عند الامتناع فلا ، كما في قوله لامرأته : ^(٥)
" هذه بنتي " . ^(٦)

فالحاصل : ان قوله : " هذا ابني " للأصغر سنا منه يثبت حقيقة
البنوة ان كان مجهول النسب ، وان كان معلوم النسب يجعل مجازا بطريق

- (١) وهو محمد بن محمود الكردي بدر الدين خواهر زاده من شيوخ
النسفي ، وقد ذكرت ترجمته في قسم الدراسة أثناء ذكر شيوخه ، انظر ، ص ٣١
- (٢) متعلق الجار مع المجرور " صار " .
- (٣) كذا في كشف الأسرار على المنار (٢٦٤/١) .
- (٤) (لا) ساقطة من د .
- (٥) (عند) ساقطة من ج ، د .
- (٦) أو "أختي" أو "أمي" حيث لا تثبت الحرمة بطريق اسم السبب - وهو -
البننتية والأختية والامية - على المسبب - وهو الطلاق - .
لأن البننتية أو الأختية أو الامية منافية للطلاق ، والشئ لا يستعـ
لما يضافه وينافيه . وانما قلنا : انها منافية للطلاق لأنها
إذا ثبتت تظهر الحرمة من الأصل ، فلا يبقى للطلاق الذي يقتضى سابقة
النكاح وجود أصلا ، فعلمنا من هذا أن وجود كل واحدة من الثلاث
مناف لوجود الطلاق ، فلا يجتمعون أصلا ، فلم تكن استعارة واحدة منها
للطلاق للمنافاة . التبيين (٢٧٥/١) ، وانظر أيضا : أصول السرخسي
(١٨٧/١) ، كشف الأسرار (٧٨/٢) ، التوضيح على التنقيح مع التلويح
(١٨٢/١) ، وانظر الى هذا الفرع في المبسوط (١٤٠/٦) .

.....

- (١) إطلاق اسم الملزوم على اللازم، لأن البنوة في المملوك مستلزمة للحرية (٢)
صلة للقرابة، وهذا عنده ظاهر، وكذا عندهما، لأن الحكم الأصلي ممكـن
فالنسب قد يثبت من زيد ويشتهر من عمرو . (٣)
وان كان أكبر سنا منه فهو موضع الخلاف . والذي دعى تلك الطائفة
الى ذلك القول / مذكره فخر الاسلام رحمه الله ، قال أبو حنيفة رحمه (٤) (٧٣/ب)
الله : " المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم ، لافى حق الحكم ، بل هو فـى (٥)
الحكم أصل ، ألا ترى أن العبارة تتغير به دون الحكم " (٦) (٧)

(١) أو بطريق إطلاق السبب وهو البنوة على المسبب وهو الحرية . كذا قال صاحب التبيين .

ثم قال : لانسلم انه بطريق اللزوم ، بل بطريق الجواز ، ألا يـرى أن النية تشترط في التيمم ولا تشترط في الوضوء عندنا ، ثم المسائل في الفروع على هذا الأصل كثيرة : منها ما قال أبو حنيفة رضـى الله عنه : تجوز الجمعة بالخطبة القصيرة ، والصلوة بآية قصيرة عملا بالحقيقة المستعملة ، وهي ما يطلق عليه اسم الخطبة والقراءة عندهما : لا ، عملا بالمجاز المتعارف ، وهو ما يسمى خطبة وقراءة في العرف .

انظر : (٢٧٤/١) ، وانظر الى هذه الفروع في الهداية (٢٦، ١٣/١) .

- (٢) في ب ، ج ، د : مستلزم .
(٣) في الأصل : اشتهر .
(٤) انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٧٧/٢ - ٧٩) .
(٥) في د : رضى الله عنه .
(٦) (به) ساقطة من ج .
(٧) قال علاء الدين البخارى في كشف الأسرار أشاء شرح عبارة فخر الاسلام : يعنى أن التغير الذى هو من لوازم المجاز للعبارة دون الحكم ، لأن اللفظ الموضوع لمعنى اذا استعمل في موضوعه فهو حقيقة ، واذا نقل عنه واستعمل في غير موضوعه يتغير ذلك اللفظ ويمير مجازا ، فأما الحكم فلا يقبل الانتقال والتغير ، فعرفنا أن الخلفية في التكلم لافى الحكم .
ثم قال : وزعم بعض الشارحين أن معناه : أن محل المجاز له لفظ موضوع اذا استعمل فيه يكون حقيقة كلفظ الشجاع في موضوعه ، فسادا =

.....

والجواب عنه : ان قوله : " هذا ابني " في موضعه الأصلي حقيقة
وفي الأكبر سنا منه مجاز ، فتغيرت العبارة حيث صار مجازا ، واستعمل في
غير موضعه الأصلي .^(١)

ثم الحجة لهما لاثبات المذهب : ان المقصود هو الحكم ، لأن الكلام
وضع للحكم ، فاعتبار الخلفية والأصالة فيما هو المقصود أولى من
اعتبارهما فيما هو وسيلة وهو العبارة .^(٢)^(٣)

وبهذا ظهر ان في قوله : " هذا ابني " للأكبر سنا منه لم يصح
المجاز ، لأن الحكم الأصلي وهو البنوة غير متصور ، فلا يجعل مجازا عن
الأكبر سنا منه .^(٤)^(٥)

= استعمل لفظ المجاز وهو الأسد تغيرت تلك العبارة ، فأما الحكم وهو
اثبات الشجاعة له فلا يتغير بالشجاع والأسد ، وعن هذا توهموا أن قول
الرجل : هذا أسد للشجاع خلف عن قوله : هذا شجاع ، وأن قوله : هذا
ابني في مسألتنا خلف عن قوله : هذا حر من حين ملكته ، ولو كان
الأمر كما زعموا لما تأتى الخلاف في قوله : " هذا ابني " لأكثر
سنا منه ، لأن حكم الأصل وهو الحرية التي ثبتت بقوله : هذا حر
ليس بممتنع في هذا المحل ، بل هو متصور كما في الأصغر سنا منه
فيلزم أن يثبت العتق عندهما أيضا لوجود شرط المجاز ، وهو تصور
حكم الأصل ، والأمر بخلافه . اهـ بتصريف (٧٩/٢ - ٨٠) .

(١) يوضحه : أن قولك " أسد " للهيكल المخصوص مغاير لقولك : " أسد "
للإنسان الشجاع ، إذ الأول حقيقة ، والثاني مجاز ، والمجاز غير
الحقيقة . اهـ . كذا قال الشارح في شرحه على المنار (٢٦٤/١) ،
وسيدكره الشارح بعد قليل . انظر

(٢) في الأصل : استبدل (فاعتبار) ب (باعتبار) .

(٣) في الأصل : اعتبارها .

(٤) أي لا يصح أن يراد به المجاز .

(٥) في الأصل : مجاز - بسقوط الألف في آخرها - .

.....

(١) حكم البنوة وهو الحرية كما في يمين الغموس ، فانها لم تنعقد موجبة
 للكفارة ، لأنها لم تنعقد للحكم الأصلي وهو البر فلم تنعقد للحكم
 الخلفي عن البر وهو الكفارة ، حتى لو كانت الحقيقة متصورة وتعذر اثبات
 حكم الحقيقة لمانع يصار الى اثبات حكم الحقيقة خلفا عن حكم
 الحقيقة مجازا . (٤)
 (٥) فان قال للأصغر سنا منه وهو ثابت النسب من غيره " هذا ابني " فانه
 يعتق ، لأن الحقيقة ممكنة بأن كان ولده ، وقد اشتهر نسبه من غيره
 فاذا أمكن هذا يجعل مجازا عن حكم الحقيقة وهو الحرية ، عند تعذر
 اثبات حكم الحقيقة وهو البنوة ، بعارض ، وهو شوب النسب من غيره ، كما
 في قوله : " ليمسن السماء " . فان اليمين تنعقد للامكان ، اذ الملائكة
 يصعدونه وكذا الجن ، ثم يحث في الحال للتعذر الثابت عادة ، فانعقدت
 في حق الخلف وهو الكفارة لانعقاده في حق الأصل وهو المس .
 وكذا في قوله : " وهبت ابنتي منك " . الأصل متمور ، لأن احتمال
 بيع الحرة وهبتها مثل احتمال من السماء ، اذ تملك الحر كـ (٧)

- (١) اليمين الغموس : الحلف على فعل أو ترك ماض كاذب ، سميت به لأنها
 تغمس صاحبها في الاثم . انظر : أنيس الفقهاء (ص ١٧٢) ، التعريفات
 (ص ٢٥٩) .
 (٢) هذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين عنه ، لأنها
 أعظم من أن تكفر . وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : تكفر .
 انظر : شرح فتح القدير (٥٩/٥) ، تبیین الحقائق (١٠٦/٣) ، بدايية
 المجتهد (٣٩٤/١) ، روضة الطالبين (٣/١١) ، المغنى (٤٩٦/٩) .
 (٣) في ج : الحكم .
 (٤) في الأصل : مجاز - بسقوط الألف في آخرها - .
 (٥) في ب ، د : بأن .
 (٦) كذا قال الشارح في كشف الأسرار على المنار ، انظر (٢٦٣/١) ، والوافي
 لوحة (٢٩/ب) ، وأصول البزدوى مع كشف الأسرار (٧٦/٢) .
 (٧) في جميع النسخ : تمليك . لعل ما أثبتته أصوب . وكذا في كشف الأسرار
 على البزدوى (٨٠/٢) .

.....

مشروعاً (١) فصلح هبة مجازاً عن حكم الحقيقة . (٢)
(٣)

أما فيما نحن بصدده ^(١) فلا يتصور فيلغو *

فأما أبو حنيفة رحمه الله فإنه يقول : المجاز خلف / عن الحقيقة (١/٧٤)

(٤) فى حق التكلم ، أى التكلم بلفظ الحقيقة - إذا أريد به الموضوع له -

أصل ، والتكلم بهذا اللفظ - إذا أريد به المجاز - خلف . لأن الحقيقة

والمجاز وصفا اللفظ بالاجماع ، (٥) فجعل المجاز خلفا عن الحقيقة ففي

التكلم أولى مما ذكرنا، لأنه يصير خلفا فيما هو وصف له لافى غيـره

اذ الحقيقة والمجاز لا يجريان في المعاني لأنها لاتقبل النقل من محل

الى محل . أما اللفظ فجاز أن يستعار من موضع الى موضع ، لأن دلالة

اللفظ اصطلاحى ، أما المعانى فحقائق لا تختلف ، والألفاظ تختلف وتتغير من

حال الى حال بالاستعمال • واعتبر هذا بالأسد في حق الشجاع ، فـ

الشجاعة التي فيه لا تختلف باستعارة لفظ الأسد له .

(١) آى فى شريعة يعقوب عليه السلام حتى قالوا: "جزاؤه من وجد فسـى

رحله فهو جزاؤه " . يوسف (٧٥) . انظر المرجع نفسه .

(٢) (هبة) ساقطة من ب، ج، د.

(٣) وهو مسألة البنية في الأكبر سنا منه ، فهي مستحيل بالكلية عقلا

وشرعا • المرجع السابق •

(٤) قال فخر الاسلام رحمه الله فى بيان مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه :

تشرط صحة الأصل من حيث انه مبتدأ وخبر موضوع للايجاب بصيغته ،وقد

وجد ذلك، وإذا وجد وتعدر العمل بحقيقته وله مجاز متعين مـ

• مستعاراً لحكمه بغير نية كالنكاح بلفظ الهبة

انظر (٧٩/٢ - ٨٠)، وسيذكره الشارح قريباً، انظر (ص، ٢١١)

(٥) وقد ذكرت فيما سبق المسائل التي أجمعوا فيها من كلام السفناني.

(ص. ٢٠٣، الهامش ٦) من هذا الكتاب، كشف الأسرار (٧٧/٢)، التحقيق — ق

و (١/٣١)، التبيين (١/٢٧١، ٢٧٢)، شرح ابن ملك على المنار ———

• حاشية الرهاوي (٤١٧/١)، كشف الأسرار على المنار (٢٦٢/١).

.....

أما اللفظ والاستعمال فمتغير ، وكذا في جميع مواضع المجاز ، الحكم بحالها ذاتيا كان المجاز أو معنويا .

أما اللفظ فمتغير رعاية للأدب ، وتوقيا عن التلفظ بلفظ شنيع أو بأمر مستقبح . فتأمل في قوله تعالى : " أو جاء أحد منكم من الغائط " ^(١) كيف تغير اللفظ دون الحكم . وكذا الحرمة ^(٢) الثابتة بقوله : " هذا ابني " ^(٣) مثل الحرمة ^(٤) الثابتة بقوله : " أنت حر " لانتفاوت . أما التكلم فمتفاوت كما ترى .

وكذا لا يختلف الحكم بين قوله : " عتق على من حين ملكته " وبين قوله في الأكبر سنا منه : " هذا ابني " لأن في قوله : " هذا ابني " ^(٥) يعتق عليه من حين ملك مجازا كما في قوله : " عتق على من حين ملكته " ^(٦) وإذا لم يختلف الحكم ، فلا يتصور الرجحان من حيث الحكم فلا بد من رجحان الأصل على الخلف ، فعلم أن ذا يرجع إلى التكلم لأنه مختلف ، فظهر بهذا أن الخلفية في حق التكلم لكن لاثبات الحكم كما قلتما . ^(٧)

(١) سورة النساء (٤٣) .

معنى الغائط : المطمئن من الأرض الواسع ، وكان الرجل منهم إذا أراد أن يقضي الحاجة أتى الغائط ، وقضى حاجته ، فقبل لكل من قضي حاجته : قد أتى الغائط ، يكنى به عن العذرة .

انظر : لسان العرب (٣٣١٦/٥ - ٣٣١٧) ، مختار الصحاح (ص ٤٨٤) ، تفسير القرطبي (٢٢٠/٥) ، تفسير النسفي (٢٢٧/١) ، زاد المسير (٩٢/٢) .

(٢) ، (٣) في ب : استبدلت (الحرمة) ب (الحرية) .

(٤) في ب ، د : استبدلت (التكلم) ب (المتكلم) .

(٥) (من قوله "وبين قوله" إلى قوله "حين ملكته") ساقط من ج .

(٦) (فلا يتصور الرجحان من حيث الحكم) ساقط من ج .

(٧) استعمل الشارح في هذا الموضع أسلوب التخاطب ، ولو استعمل صيغة الغائب لكان أحسن .

.....

(١) لكن محز الكلام وراءه وهو أن محل الحقيقة ماهو فيجعل ماوقــــــــــــــــع فيه التغير محلا له لظهور الأثر فيه دون مالم يظهر فيه الأثر ؟ لأن عند ظهور الأثر يستدل به على وجود المؤثر . أما جعل الحكم / الذى لــــــــــــــــم (٢/٧٤) يظهر فيه التغير والأثر محلا فخارج عن المعهود .

وماقاله : ان الحكم مقصود فيجعل خلفا فيما هو المقصود دون غيره . قلنا : نعم ، كما هو مقصود فى المجاز هو مقصود فى الحقيقة أيضا
(٣) اذ التكلم لاثبات الحكم فى الموضوعين لاشــــــــــــــــء آخر . فنحن لانضيع الحكم
(٤) ولانلغيه حتى يرد علينا ماقالا . لكن محز الكلام وراءه كما قررت .
(٥) (٦) واذا كانت الخلفية فى التكلم فتحتاج الى صحة التكلم حتى يصير
غيره مجازا عنه عند التعذر كالاستثناء . فان من قال لامراته : " أنت
(٧) طالق ألفا الا تسعمائة وتسعة وتسعين " انه يقع واحدة ، فايــــــــــــــــب
(٨)

- (١) المحز : موضع الحز . يقال : تكلم فأصاب المحز : أى تكلم فأقنع .
انظر : المعجم الوسيط (١/١٧٠) .
(٢) فى ب : عنده .
(٣) فى ب : بشــــــــــــــــء .
(٤) فى ب : استبدلت (كما) ب (فيما) .
(٥) فى ج : استبدلت (الخلفية) ب (الحقيقة) .
(٦) فى ب : فنحتاج .
(٧) نص عليه فى المنتقى . أنظر : أصول البزدوى مع الكشف (٢/٨٠ - ٨١) ، كتاب المنتقى : وهو لمحمد بن محمد المعروف بالحاكم الشهيد المتوفى سنة ٣٣٤هـ . جمع فيه نوادر المذهب من الروايات غيــــــــــــــــر الظاهرة ، قال فيه : " نظرت فى ثلثمائة جزء مثل الأمالى والنوادر حتى انتفيت كتاب المنتقى " .
وقال فى الفوائد : كتاب الكافى - وهو للحاكم الشهيد أيضا - والمنتقى إعلان من أصول المذهب بعد كتب محمد .
انظر : كشف الظنون (٢/١٨٥١ - ١٨٥٢) ، الفوائد البهية (ص ١٨٥) .
(٨) فى ج : استبدلت (فأجاب) ب (فأجاب) .

.....

(١) على الثلاث من طريق الحكم باطل (٢) لكن من طريق التكلم صحيح .
والاستثناء تصرف في التكلم (بالمنع) فيصح (٣) (٤)
وكذا قوله : " هذا ابني " في الأكبر سنا منه صحيح من حيث التكلم
لأنه مبتدأ وخبر موضوع للإيجاب بصيغته . لكن تعذر العمل بحقيقته ، ولـه
مجاز متعين ، لأنه لو كان صحيحا مثبتا للحكم الأصلي تثبت البنوة
وبشبوته تثبت الحرية ، فعند التعذر يصير قوله : " هذا ابني " مجازا (٥)
عن قوله : " عتق على من حين ملكته " بغير نية لأنه (حكم) حكم الحقيقة (٦)
حتى لا يبطل الكلام . فكأنه ذكر السبب مع علمه بأن الحقيقة محال
وآراد المسبب كما في قوله : " ملكتك ابنتي هذه " تعين المجاز - وهو
ملك المتعة - بغير نية بطريق ذكر السبب وإرادة المسبب ، ولا يلزم على
هذا ما إذا قال : " اعتقتك قبل أن تخلق " ، لأن الاعتاق قبل الخلق (٧)
اعتاق قبل الملك ، ولو أعتقه قبل أن يملكه ثم ملكه لم يعتق ، فإذا لم
يكن من حكمه عتق في ملكه لو تحقق لم يمكن أن يجعل مجازا عن عتق
في ملكه .

-
- (١) في ب ، د : استبدلت (زاد) ب (جان) .
(٢) إذ لا مزيد للطلاق على الثلاث .
(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وأكملته من أصول البزدوى ، لأن الشارح نقل
منه قوله (فان من قال) الى قوله (فيصح) . انظر (٨٠/٢) .
(٤) فكان هذا من حيث الحكم استثناء الكل من الكل فينبغي أن لا يصح
ويقع ثلاث تطبيقات ، إلا أنه صح من حيث التكلم ، والاستثناء تصرف في
التكلم بالمنع من ثبوت المستثنى ، صح الإيجاب والاستثناء .
انظر : كشف الأسرار (٨١/٢) .
(٥) في ج : مجاز .
(٦) ساقطة من الأصل .
(٧) (إذا) ساقطة من د .

.....

وجه البناء، ان الخلفية عندهما لما كان من حيث الحكم كان هو المنظور اليه لا العبارة، ومن حيث الحكم المنظور المقصود للمجاز رجحان لاشتماله على حكم الحقيقة حتى حشا بأكل الحنطة وخبزها / فكان أولى . (١/٧٥)

وعنده : لما كانت الخلفية من حيث التكلم، ولا مزاحمة بين الأصل والخلف، فلا يكون التكلم بالمجاز المتعارف وإن عم حكمه - مزاحما للتكلم بالحقيقة التي هي مستعملة، لأن العمل بالحقيقة متى أمكن، سقط المجاز، لأن المستعار لا يزاحم الأصل، وإنما يصار الى المجاز عند تعذر استعمال اللفظ في حقيقته، ولم يوجد . (٢)

وقد أطنبت (في) هذه المسألة لصعوبتها ولبناء الأحكام الكثيرة عليها . (٣)

وقد ذكرت تلك الأحكام في شرحي النافع والمنظومة . (٤) (٥) (٦)

ولما بين أحكام الحقيقة والمجاز وعملهما أوجب ذلك إيراد ما يترك به الحقيقة، فشرع في بيانه . (٧) (٨)

- (١) (والخلف) ساقطة من ج .
- (٢) انظر : الوافي لوجه (١/٢٩) .
- (٣) ساقطة من جميع النسخ، وقد زدته لتقييم النص .
- (٤) في ج : استبدلت (شرح) ب (شرح) والصواب ما أثبتته .
- (٥) النافع : من فروع الحنفية لحميد الدين علي بن محمد بن علي الصرير المتوفى سنة ٦٦٦هـ وشرحه النسفي رحمه الله وسماه بالمنافع .
- انظر : قسم الدراسة، ص ٣٨
- (٦) المنظومة : هي منظومة في الخلاف . صنفه أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ . وشرحه حافظ الدين النسفي وسماه بالمستصفي، وقيل : بالمصفي . انظر : قسم الدراسة، ص ٣٧
- (٧) (والمجاز) ساقطة من ج .
- (٨) المراد من (ما يترك به الحقيقة) القرائن التي يصرف بها الكلام الى المجاز، وهي في الشرعيات خمسة أنواع . انظر التحقيق، لوجه (٣٢/ب) .

ثم جملة ماتترك به الحقيقة خمسة أنواع : تترك بدلالة العادة، وبدلالة محل الكلام كما مر، وبدلالة معنى يرجع إلى المتكلم كما في يمين الغور وبدلالة سياق النظم كما في قوله تعالى : " ومن شاء فليكفر "، " انا اعتدنا للظالمين نارا " وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف ، لا يأكل لحما فأكـسـل لحم السمك لم يحدث ، وكذا اذا حلف لا يأكل فاكهة فأكـسـل العنب لم يحدث في قول أبي حنيفة رضى الله عنه لقصور فى المعنى المطلوب فى الأول ، وزيادة فى الثانى .

فقال : قد يترك بدلالة محل الكلام (١) كما اذا حلف لا يأكل من هــهـه النخلة ، لأن الحقيقة وهو أكل النخلة عينها قد تركت ، لأن المحل غير قابل للأكل ، ومن هذا القبيل قوله عليه السلام : " الأعمال بالنيات " (٢) و " رفع (٣) (عن أمتى) الخطأ والنسيان " (٤) (٥)

(١) انظر تفصيل الكلام فيما يترك به الحقيقة : أصول السرخسى (١٩٠/١) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٩٥/٢) ، المنار مع كشف الأسرار (٢٦٩/١، ٢٧٤، ٢٧٥) ، التوضيح مع التلويح (١٧٥/١) وما بعدها ، التبيين (٢٧٨/١) ، المغنى (ص ١٤٠) ، التحقيق لوجه (٣٢/ب) ، الوافى ، لوجه (٣١/ب) .

(٢) ترتيب الشرح يغير ترتيب المتن .

(٣) رواه البخارى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي بلفظ : " انما الأعمال بالنيات " انظر عمدة القارى (١٦/١) .

ورواه مسلم فى كتاب الامارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم " انما الأعمال بالنية " وانه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال بلفظ : " انما الأعمال بالنية " . صحيح مسلم (١٥١٥/٣) .

(٤) ساقطة من الأصل ، ومن ج د ، د .

(٥) ذكره السيوطى فى الجامع الصغير عن الطبرانى ، وقال المناوى فى فيض القدير على الجامع الصغير : قصارى أمر الحديث أن النووى ذكر فى الطلاق من الروضة أنه حسن ، ولم يسلم له ذلك ، بل اعترض باختلاف فيه تباين الروايات .

وأخرجه ابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنه بلفظ : ان الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه . =

.....

(١)
لأن عين الخطأ والنسيان غير مرفوع ، فصار ذكر العمل والخطأ مجازاً
عن حكمه .

(٢)
وهو نوعان : حكم الدنيا وحكم العقبي ، والأخير مراد اجماعاً ، فلم
يبق الآخر مراداً ، أما لأنه مشترك ، ولا عموم له ،
(٣)

= وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه كما في
موارد الظمان بلفظ " ان الله يتجاوز عن أمتي " .
والهيثمي في معجمه عن عامر رضي الله عنه بلفظ : " وضع عن أمتي
الخطأ والنسيان " .

انظر : الجامع الصغير مع فيض القدير (٣٤/٤) ، سنن ابن ماجه ، كتاب
الطلاق ، باب طلاق المكره (٣٧٨/١) ، موارد الظمان للهيثمي ، تحقيق
محمد عبدالرازق حمزة ، دار الكتب العلمية (ص ٣٦٠) ، المعجم للهيثمي
دار الكتب العربية (٢٥٠/٦) .

(١) (والنسيان) ساقطة من د .
(٢) في ج : استبدلت (الأخير) ب (الآخر) .
(٣) اذا وردت في نص من النصوص الشرعية كلمة مشتركة لها معنيان
أو أكثر ولم يكن هناك قرينة تعين المعنى المراد منها ، فهل يصح
أن يراد بالمشترك كل واحد من معنييه أو معانيه ، أو لا ؟
لقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال : ذكرها الأمدى على
النحو التالي :

١ - ذهب الشافعي والقاضي أبو بكر وجماعة من أصحابنا وجماعة من
مشايخ المعتزلة الى جوازه بشرط أن لا يمتنع الجمع بينهما .

٢ - وذهب جماعة من أصحابنا وجماعة من المعتزلة كأبي هاشم وأبي
عبدالله البصري وغيرهما الى المنع مطلقاً .

٣ - وفصل أبو حسين البصري والغزالي فقالا : يجوز ذلك بالنظر
الى الارادة دون اللغة .

انظر : الأحكام (٣٥٢/٢) .

وانظر أيضاً : البرهان ، (٣٤٣/١) ، رقم

الفقرة (٢٤٦) ، كشف الأسرار عن أصول البزدوى (٣٩/١) وما بعدهما
المعتمد ، (٣٢٤/١) وما بعدها ، العبد على

ابن الحاجب (١٢٧/١) ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ، (ص ٣١٣)

.....

- (١) أو لأنه ثبت بطريق الاقتضاء ولا يتعمم أيضا . (٢)
- وبدلالة العادة كما إذا حلف : " لا يضع قدمه في دار فلان " فإنه قد تركت حقيقته وأريد به الدخول عادة ، لأن الكلام موضوع للافهام ، والمطلوب ماسبق إليه الأفهام . (٣) فإذا تعارف الناس استعماله بشيء ، كان ذلك — كالمجاز باستعمالهم كالحقيقة ، وما سواه لانعدام العرف به كالمهجور — لا يتناول الا بقريضة .
- ونظيره الصلاة والزكاة والحج ، فإنها في الأصل : للدعاء والنماء (٥) (٦) (٧) والقصد ، ثم سمي بها عبادات معلومة مجازا لما بينا . (٨) (٩)
- وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما في يمين الفور بأن قامت امرأة لتخرج فقال لها زوجها : ان خرجت فأنت طالق ، فرجعت وجلست ثم خرجت / بعد ذلك لم تطلق . (١٠)
- وكذا إذا قال لغيره : تعال تغد معي ، فقال : والله لا أتغدى ، ثم رجع الى بيته فتغدى ، لم يحث ، لأنه أخرج كلامه مخرج الجواب ، والحال حال
-
- (١) في د : استبدل (أو لأنه) ب (أو له) .
- (٢) اختلف العلماء فيما لو كان المقام يحتمل عدة قرارات يستقيم الكلام بواحد منها ، أي قدر ما يعبر تلك الأفراد ، أو يقدر واحد منها — اختلفوا في ذلك على قولين .
- انظر : كشف الأسرار (٢/٢٣٧) ، ارشاد الفحول (ص ١٣١) ، تخريج الفروع على الأصول (ص ٩) ، الاختلاف في القواعد الأصولية (ص ١٥٤) .
- (٣) في ج : يسبق .
- (٤) في ب ، د : الأوهام .
- (٥) في ب ، د : الدعاء — بسقوط اللام في أولها — .
- (٦) أي الصلاة للدعاء . انظر : مختار الصحاح (ص ٣٦٨) .
- (٧) أي الزكاة للنماء . انظر المرجع السابق (ص ٢٧٣) .
- (٨) أي الحج للقصد ، انظر المرجع السابق (ص ١٢٢) .
- (٩) في ج : دات .
- (١٠) في ج : استبدلت (بيته) ب (منزله) .

.....

(١) الحاجة اليه ، فصار جوابا بدلالة الحال ، فاقترصر حكمه على موجـــــــــــــــــب السؤال ، وهو أكل ذلك الطعام في الحال ، فكأنه قال : والله لا أتغـــــــــــــــــدى الغداء الذي دعوتني اليه .
(٢) وهذه اليمين تسمى يمين الفور ، مأخوذ من فوران القدر . فسميت هي بهذا الاسم باعتبار فوران الغضب ، وتفرد أبو حنيفة رضي الله عنه باظهاره (أي باظهار هذا القسم الثالث) ولم يسبقه أحد في هذا . (٣) وكانوا يقولون قبل ذلك : اليمين نوعان : مؤبدة ، كـ "لا يفعل كذا" ومؤقتة ، كـ "لا يفعلـــــــــــــــــل كذا اليوم" . فأبو حنيفة رحمه الله خرج قسما ثالثا وهو مايكــــــــــــــــون مطلقة لفظا مؤقتة معنى . (٤)
(٥) وبدلالة سياق النظم ، أي بما تأخر من الآية . فان حقيقة الأمرـــــــــــــــــر والتخيير الثابت بقوله تعالى : " فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفــــــــــــــــر" (٦) (٧) (٨) (٩)

-
- (١) (اليه) ساقطة من ج .
(٢) في الأصل ، وفي ب ، ج : مسمى .
(٣) ساقطة من الأصل ومن ب .
(٤) انظر : الهداية مع شرح فتح القدير (٣٩٢/٤) ، الاختيار لتعليــــــــــــــــل المختار (٥٨/٤) ، كشف الأسرار (١٠٣/٢) ، التحقيق لوحة (٣٣/أ) .
(٥) ذكر عبدالعزيز البخاري أن أبا حنيفة أخذ هذا القسم من حديث جابر وابنه حيث دعيا الى نصره انسان فحلفا أن لا ينصراه ثم نصراه بعد ذلك ولم يحنشا . اهـ .
انظر : كشف الأسرار ، الصفحة نفسها ، والتحقيق ، اللوحة نفسها .
(٦) قال صاحب التبیین : لو قال المصنف رحمه الله : " وبدلالة قرينة النظم " مكان قوله : " وبدلالة سياق النظم " لم كان أجمل ، لكونه أشمل لأنه كما تترك حقيقة السباق بدلالة السياق ، تترك حقيقة الســــــــــــــــاق بدلالة السباق . اهـ انظر (٢٨٤/١) .
(٧) تترك الحقيقة بقرينة لفظية التحقت بها سابقة عليه أو متأخرة الآن السياق أكثر استعماله في المتأخرة . انظر التحقيق ، لوحة (٣٣/أ)
(٨) في ب : التخيير .
(٩) سورة الكهف (٢٩) .

.....

(١) تركت بقوله تعالى : " انا اعتدنا للظالمين سارا " لأن حقيقة الأمر —
 للإيجاب عند العامة وللندب ، أو للإباحة عند البعض . (٢) (٣) (٤) (٥)
 ولامندوب ولامباح ، اذ لو كان كذلك لما استوجبت العقوبة ، وحيث بيّن
 العقوبة علم أن حقيقة الأمر متروكة ، وكذلك حقيقة التخيير يقتضيه (٦)
 أن يكون المخير مأذونا فيما خير فيه ، ولا يكون ملاما ولا مستوجبا للعقوبة
 فترتيب العقوبة عقيبها يبين أن التخيير غير مراد ، انما المراد منه (٧) (٨)
 الزجر والتوبيخ (٩) مجازا لأن الزجر والتوبيخ ضد الأمر (١١) لأن الأمر لشـ (١٢)

- (١) في الأصل : نزلت .
 (٢) (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر تركت بقوله تعالى) ساقطة من د .
 (٣) قال الآمدي : هو مذهب الشافعي رضي الله عنه والفقهاء وجماعة من المتكلمين كأبي حسين البصري ، وهو قول الجبائي في أحد قوليه .
 الاحكام (٢١٠/٢) ، جمع الجوامع (٣٧٥/١) ، المحصول (٦٤/٢/١) ، تيسير التحرير (٣٤١/١) ، المعتمد (٥٧/١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٢٧) ، شرح الكوكب المنير (٣٩/٣) ، العدة (٢٢٤/١) .
 (٤) قال الآمدي : هو مذهب أبي هاشم وكثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم وجماعة من الفقهاء ، وهو منقول أيضا عن الشافعي رضي الله عنه ، وهو الأصح عن مذهب أحمد .
 انظر : الاحكام (٢١٠/٢) ، شرح الكوكب المنير (٤١/٣) ، المسودة (ص ٥٠) ، المنار مع فتح الغفار (٣١/١) ، القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٥٩) .
 (٥) انظر : القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٦٠) .
 (٦) في ب : التخيير .
 (٧) (بين أن) ساقطة من ج .
 (٨) في ب ، د : استبدلت (فترتيب العقوبة عقيبها يبين أن التخيير غير مراد) بـ (فترتيب العقوبة عقيب التخيير يعلم ان حقيقة التخيير غير مراد) .
 (٩) التوبيخ هو التهديد والتأنيب . انظر مختار الصحاح (ص ٧٠٦) .
 (١٠) كذا قال فخر الاسلام رحمه الله . انظر : أصول البزدوي (١٠١/٢) .
 (١١) (الأمر) ساقطة من د .
 (١٢) في جميع النسخ (شرع) - بدون اللام - وقد صححته من كشف الأسرار على المنار للشارح (٢٧٣/١) .

.....

- (١) المأمور به ، والزجر والتوبيخ اذهاب له واعدام فكان ضد الأمر ، وبين
 (٢) الضدين ملازمة من حيث المعاقبة ومن حيث أن خلو المحل عنهما واجتماعهما
 (٣) لايجوز . ونظيره : اذا قال لرجل طلق امرأتى ان كنت رجلا ، أو اصنع ففى
 (٤) (٥) مالى ان كنت رجلا ، لم يكن توكيلا لدلالة / سياق النظم .
 (٦) (٧)

- (١) فى ج : انما المراد منه الزجر والتوبيخ ضد الأمر ، لأن الضديين ملازمة الأمر شرع المأمور به .
- (٢) وقد اعترض صاحب التبيين على هذا القول قائلًا : " هذا الذى قالوا من مجوز المجاز وحش من القول - أى غير مأثوف فى الاستعمال - ترده العقول ، اذ يلزم من قولهم هذا أن تصح استعارة الحياة للممات والوجود للعدم ، والحلو للمر ، والسواد للبياض ، والسم للدواء ، والمرض للصحة ، والنهار لليل ، والنور للظلمة ، الى غير ذلك من محالاتهم وبالعكس لوجود مناسبة المعاقبة ، ويجوز حينئذ أن يستعار الأسد الهزير - أى القوى - للضعيف الجبان ، لأن مناسبة المعاقبة بسبب التضاد حاصلة بين القوى والضعيف ، وبين الجرىء والجبان " .
- انظر (٢٨٥/١) ، وذلك انكار ماذهب اليه أرباب وأئمة المعانى والبيان فضلا عن أصوليين الأعلام - كما نبه عليه المحقق فى الهامش رقم (٦) - كالكساكى وغيره . انظر تفصيل هذا الموضوع فى مفتاح العلوم (ص ١٩٩) .
- (٣) لأن الأمر شرع المأمور به ، والزجر والتوبيخ اذهب له واعدام فكان ضد الأمر) ساقطة من ب .
- (٤) فى د : محل .
- (٥) هذا الكلام ينطبق على النقيض لاعلى الضد ، لأن الضدين يجوز أن يرتفعا كالبياض والسواد ، بخلاف النقيضين ، فهما لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم .
- انظر : التعريفات (ص ١٣٧) .
- (٦) فى ب : للرجل ، وفى ج : الرجل .
- (٧) هذه الفروع مذكورة فى أصول السرخسى (١/١٩٣) ، أصول البزدوى (٢/١٠٢) .

.....

(١) ومنه قوله تعالى : " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا" (٢)
وقد ترى الكافرين يقتلون ويأمرون المؤمنين ، لكن ابن عباس رضى الله
عنهما سئل عن هذه الآية ، فقال : اذا اشتبهتم أو شككتم فى () حرف (٥)
أو فى آية فى القرآن فتأملوا ما قبله وما بعده . ألا ترى أنه قال : (٦)
" فالله يحكم بينكم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا" (٧)
(٨) (٩) (١٠) أى ذلك اليوم .

- (١) سورة النساء (١٤١) .
 - (٢) (قد) ساقطة من د .
 - (٣) فى ب ، ج ، د : سئلتم .
 - (٤) فى ب ، ج ، د : استبدلت (أو) ب (الواو) .
 - (٥) (آية) مزيدة من ج ، د .
 - (٦) فى ب ، د : أو .
 - (٧) فى ج : بينهم .
 - (٨) سورة النساء (١٤١) .
 - (٩) وردت فى هذه الآية أربعة أقوال :
- الأول : أنه لاسبيل عليهم يوم القيامة ، وهذا مروى عن أبى طالب السبب وابن عباس وقتادة رضى الله عنهم .
- والثانى : أن المراد بالسبيل : الظهور عليهم ، يعنى أن المؤمنين هم الظاهرون ، والعاقبة لهم ، وهذا مروى عن ابن عباس رضى الله عنه أيضا .
- والثالث : أن السبيل : الحجة . أى حجة عقلية ولا شرعية يستظهرون بها الأبطال ودحضت .
- والرابع : أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا منه الا أن يتواصوا بالباطل ، ولا يتناهاوا عن المنكر ويتقاعدوا عن التوبة فيكون تسلط العدو من قبلهم ، كما قال تعالى : " وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم " الشورى (٣٠) . قال ابن العربى : وهذا نغيس جدا . فيكون المعنى اذا : ان الكافرين لا يكون لهم من حيث هم الكافرون سبيل ما على المؤمنين من حيث هم مؤمنون ، يقومون بحقوق الايمان ويتبعون هديه . انظر : تفسير الطبرى (٣٣٣/٥ - ٣٣٤) ، تفسير القرطبى (٤١٩/٥ ، ٤٢٠) ، زاد المسير (٢٣٠/٢) ، الدر المنثور (٧١٨/٢) ، تفسير النسفى (٢٥٨/١) .
- (١٠) لم أعثر على تمام هذا الأثر فى كتب التفسير التى أشرت اليها فى البند السابق .

.....

وبدلالة اللفظ في نفسه ، وذلك يكون بطريقتين :
أحدهما : أن يكون اسما معنويا منبئا عن كمال مسماه لغة ، وقصد
يكون في بعض أفراد ذلك المسمى نوع قصور ، فاللفظ عند الاطلاق لايتناول
ذلك الفرد القاصر .

والثاني : أن يكون اسما معنويا منبئا عن معنى القصور والتبعية
في مسماه لغة ، وفي بعض أفراد ذلك المسمى نوع كمال وجهة أصالة
فاللفظ عند الاطلاق لايتناول ذلك الفرد الكامل .

مثال الأول : إذا حلف لا يأكل لحما فأكل لحم السمك لم يحسن^(١)
لأن اللحم اسم معنوي موضوع لما يتولد من الدم ، لأن مأخذ الاشتقاق يدل
على الشدة ، يقال : " التحم الحرب " أي اشتد ، و " التحمت الجراحة " ^(٢)
أي اشتدت وقويت ، ومنه اللحم^(٣) والملحمة^(٤) ، واشتداده يكون بالعدم^(٥)
والسمك لايتولد من الدم فكان ناقصا في معنى اللحمية^(٦) ، وهو التقوى^(٧)
والتغذى ، وهذا لأن الدموي لايسكن الماء ، والسمك يعيش في الماء ، ولذا
يحل بغير ذكاة ، ولو كان فيه دم لم يحل بغير ذكاة كسائر الدمويات

- (١) أي بلا نية . صرح به في كشف الأسرار على المنار ، والتقويم ، و (٦٩/أ) التبيين (٢٨٧/١) .
- (٢) وقد صرح في الاختيار بأن السمك ليس بلحم . انظر (٦٧/٤) .
- (٣) في ب : إذا .
- (٤) اللحمية (بالضم) : القرابة .
- لحمة الثوب : (يفتح ويضم) ماسد بين السديين .
- لحمة الصيد : ما يصاد به .
- لحمة النسب : (قال الأزهري : بالفتح) الشابك منه . لسان العرب
- (٥) (٤٠١٣/٥) .
- (٥) الملحمة : الواقعة العظيمة القتل ، وموضع القتال .
- انظر : المرجع السابق ، مختار الصحاح (ص ٥٩٤) .
- (٦) في ج : معنوي .
- (٧) في ج : كذا .

.....

لأن الزكاة شرعت لازالة الدماء المسفوحة . فلكمال الاسم ونقصان في المسمى
 خرج عن مطلق اللفظ ، لأن الناقص في المسمى بمقابلة الكامل في الاسم^(١)
 بمنزلة المجاز من الحقيقة ، فان حد المجاز أن يوجد فيه بعض معاني^(٢)
 الحقيقة ويطلق الاسم لحقيقته حتى يقوم الدليل على مجازه .^(٣)
^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧)

ومثال الثاني : اذا حلف لاأكل فاكهة / لم يحنث عند أبي حنيفة (٧٦/ب)
 رحمه الله بأكل الرطب والعنب والرمان ، لأن الفاكهة اسم معنوي ينبئ^(٨)

- (١) في ب : مقابلة - بسقوط الباء في أولها - .
- (٢) في ب : المسمى .
- (٣) (الكامل في الاسم بمنزلة) ساقطة من ج .
- (٤) قال صاحب التبیین : قال بعض الشارحين - يعنى النسفى وحسام الدين
 السفناقى - ان لحم السمك مجاز، واللحم الناشء من الدم هو ———
 الحقيقة .
- فأقول : هذا الكلام ضعيف جدا ، لأنه يصير حينئذ لفظ الشرح ———
 المشروح - أى المتن - كالضباب من النون - أى الحوت - والثريسا
 - أى النجم - من الثرى - أى التراب - لأن مراد المصنف بقوله :
 (وبدلالة اللفظ الى آخره) بيان ترك الحقيقة بدلالة اللفظ، وإيراد
 النظم له ، وليس فيما قال هذا الشارح الا عكس الغرض، لأن لحسم
 السمك غير مراد، بل المراد هو اللحم الناشء من الدم ، فكيف يحصل
 ترك الحقيقة وإرادة المجاز فافهم . انظر (٢٨٩/١) .
- (٥) في ب ، ج ، د : مطلق .
- (٦) في ب : بتحقيقه .
- (٧) في ج : استبدلت (حتى يقوم الدليل على مجازه) ب (حتى يقوم
 الدليل على مجازه) .
- (٨) قال صاحب التحفة : فاذا لم يكن له نية : فعند أبي حنيفة لا يحنث .
 وعندهما : يحنث . وان نوى هذه الأشياء عند الحلف : يحنث بالاجماع .
 ومشايخنا قالوا : هذا اختلاف عرف وزمان ، وكان في زمن أبي حنيفة
 لا يعدونها من جملة الفواكه فأفتى على عرف زمانه ، وتغير العرف في
 زمانهما وفي عرفنا ينبغى أن يحنث في يمينه أيضا . انظر : تحفة
 الفقهاء (٣٢١/١) ، هذا الفرع مذكور في أصول السرخسى (١٩٢/١) ، أصول
 البزدوى (١٠٠/١) ، التحقيق لوجه (٣٣/ب) ، الهداية (٦١/٢) .

.....

عما هو غير مقصود ، لأنه (١) مشتق من التفكه ، وهو التنعم . قال الله تعالى : " انقلبوا فكهين " (٣) (٤) أى ناعمين . والتنعم انما يكون بأمر زائد على مايقع به القوام ، وهو الغذاء ، لأن المقدار الذى يتعلق به قوام البدن لا يسمى تنعما فى العرف ، فان كل الناس سواسية فى تناول مايقع به القوام ، واختص بعض الناس باسم المتنعم . (٦) والرطب والعنب قد يصلحان للغذاء وقد يقع بهما القوام ، والرمان فى معنى الأدوية المصلحة للبدن ، ولهذا ساوى التمر والزبيب والشعير فى باب صدقة الفطر . والدليل عليه أنه اذا حلف لايتغذى أو لايتداوى يحث بأكلهما فلما استحق تلك الزيادة اسم الغذاء والدواء لم يبق داخلا تحت اسم الفاكهة ، لأن الفاكهة اسم لما هو غير المقصود ، والغذاء والدواء اسم لما هو المقصود فيتضادان ، واذا كان الاسم منبئا عن معنى القصور والتبعية فعند الاطلاق يتناول ماكان تابعا من كل وجه وليس فيه جهة الاصلة بجهة ما ، اذ (٩) المطلق ينصرف الى الكامل فى المسمى ، وفى الرطب والعنب جهة (١٠) (١١)

- (١) (غير) مزيدة من الأصل .
- (٢) انظر : مختار الصحاح (ص ٥١٠) .
- (٣) جميع النسخ : فاكهين .
- (٤) سورة المطففين (٣١) .
- (٥) انظر : أصول السرخسى (١٩٢/١) ، أصول البزدوى (١٠٠/٢) .
- (٦) فى ج : المنعم .
- (٧) وذلك روى عن جالينوس - طبيب مشهور ، له كتب كثيرة جدا ، منها : كتاب قوى الأغذية ، مات سنة ٥٢٥ ق هـ - حتى انه قال : أكل الرمان نفع كله . انظر : التبيين (٢٩٠/١) ، الهامش رقم (٤) .
- (٨) فى د : بوجه .
- (٩) فى ج : اذا .
- (١٠) انظر : أصول السرخسى (١٩٢/١) ، أصول البزدوى (١٠٠/٢) .
- (١١) فى ج : استبدلت (العنب) ب (الرمان) .

وأما الصريح فمثل قوله : بعث واشترت ووهبت •
وحكمه : تعلق الكلام وقيامه مقام معناه حتى
استغنى عن العزيمة ، لأنه ظاهر المراد •

الأصالة ثابتة على ما بينا ، فلا يتناولها الاسم ، إذ الزيادة على الكمـال
نقصان من حيث المعنى كالشفا ، فإنه نقص ، وإن كان زائدا ، وهذا معنـى
قوله : (لقصور فى المعنى المطلوب فى الأول وزيادة فى الثانى) • وأراد
بالأول : السمك ، وبالثنى : العنب ، أى المعنى المطلوب من اللحم : القوة
والشدة ، وهو قاصر فى السمك ، والمعنى المطلوب من الفاكهة ، التنعم ، وما يقع
به القوام فهو زائد على التنعم فبالزيادة خرج عن مطلق الاسم كمـا
أن الأول بالنقصان خرج عن مطلق الاسم •
وأما الصريح فما ظهر المراد به ظهورا بينا بحيث يسبق الـ
أفهام السامعين مراده سواء كان حقيقة أو مجازا / نحو أنت حر وأنت (١/٧٧)

- (١) فى الأصل ، وفى ج ، د : الشفا •
- (٢) (فانه) ساقطة من ج •
- (٣) فى ب : استبدل (كالشفا فانه نقص) ب (فان الشفا نقص) •
- (٤) فى د : المطلق •
- (٥) (به) ساقطة من د •
- (٦) قال عبدالعزيز البخارى فى التحقيق : لم يبين الشيخ رحمه الله
تفسير الصريح لحصول المقصود ببيان النظائر ، ثم عرفه بأنـه
"ما ظهر المراد منه ظهورا تاما بالاستعمال" • وبين المحترزات فى
التعريف حيث قال : واحترزنا (بالظهور التام) عن الظاهر
إذ الظهور فيه ليس بتمام • (والاستعمال) عن النص والمفسر
لأن ظهورهما بقرينة لفظية لا بالاستعمال • اهـ انظر لوحة (١/٣٤) •
وانظر تعريف الصريح : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٦٥/١) ، ميزان
الأصول (ص ٣٩٣) ، أصول السرخسى (١٨٧/١) ، المغنى فى أصول الفقـه
(ص ١٤٥) ، التوضيح مع التلويح (١٣٧/١) ، التبيين (٢٩٢/١) ، التقويم
لوحة (١/٦٦) •
ثم ان الصريح والكناية من أقسام الحقيقة والمجاز ، وإن الأربعة
ليست أقساما متباينة سواء عند علماء الأصول ، أو عند علماء
المعانى والبيان ، خلافا لبعض القائلين بأن الكناية من بعض المجاز •
انظر : ميزان الأصول (ص ٣٩٥) ، التلويح على التوضيح (١٣٧/١ - ١٣٨) • =

.....

(١) طالق، يقال : صرح فلان بكذا أى أظهر ما فى قلبه لغيره من محبـــــــــــــــوب
أو مكروه بأبلغ ما أمكنه من العبارة ، ومنه سمي القصر صرحا لارتفاعه
على سائر الأبنية .
(٢)
(٣)

والكنية خلاف الصريح ، وهو أن يكون المراد به مستورا حقيقة
(٤)
كان أو مجازا . مأخوذ من قولهم : " كنييت " و " كنوت " . قــال

= وقال صدر الشريعة رحمه الله : اعلم أن الصريح والكناية اللذين هما قسما الحقيقة صريح وكناية في المعنى الحقيقي ، واللذين هما قسما المجاز صريح وكناية في المعنى المجازي . انظر التوضيح (١٣٧/١) .

ولكن صاحب شرح الكوكب المنير ذكر اختلافاً في الكناية، هل هي حقيقة أو مجاز؟ وأورد فيه أربعة أقوال حيث قال :

الأول : الكناية حقيقة ان استعمل اللفظ في معناه الموضوع لـه
أولاً وأريد لازم المعنى ، كقولهم : " كثير الرماد " .

والثانى : ان لفظ الكناية حقيقة مطلقا، قال بعضهم : وهو الأصح
قال الكوراني : الجمهور انها من الحقيقة ، وتبعهم ابن عبد السلام
في كتاب المجاز .

والثالث : انه مجاز مطلقا ، نظرا الى المراد منه ، وهو مقتضى قول صاحب الكشف حيث فسر الكناية : بأن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له .

والرابع : انها ليست بحقيقة ولا مجاز، وهو قول السكاكي، وتبعه
 في التلخيص . اهـ . انظر شرح الكوكب المنير (١٩٩/١) وما بعدها .

- (١) (أى أظهر) مكررة فى د .
(٢) نقل الشارح تعريف الصريح ومعناه اللغوى والمثال من أصول
السرخسى بالتصرف . انظر (١٨٧/١) .
(٣) الصرح : بيت واحد يبنى منفردا ضخما طويلا فى السماء، وقيل : هو
القصر، وقيل : هو كل بناء عال مرتفع . انظر لسان العرب (٢٤٢٥/٤)،
مختار الصحاح (ص ٣٦٠) .
(٤) انظر تفصيل الكلام على الكناية فى : أصول البزدوى (٦٦/١)، ميزان
الأصول (ص ٣٩٤)، أصول السرخسى (١٨٧/١)، شرح جمع الجوامع مع حاشية
البنانى (٣٣٣/١)، التقويم لوحة (١/٦٦)، التوضيح (١٣٧/١)، التحقيق
لوحة (٣٤/ب)، التعريفات (ص ١٨٧)، فواتح الرحموت (٢٢٦/١)، شرح الكوكب
المنير (١٩٩/١) .

.....

(١)

القائل :

" وانى لأكنو عن قذور بغيرها (٢) (٣) (٤)

وأعرب أحياناً بهافاً صراح "

وذلك مثل ألفاظ الضمير، سميت كناية ، لأنها لاتتبين بنفسها (٥) (٦) (٧)

الا بدلالة أخرى .

والفرق بين الظاهر والصريح : ان الظهور فى الصريح أتم لانضمام

كثرة الاستعمال اليه بخلاف الظاهر، لأن الظاهر لا يكون مراداً بسوق الكلام والصريح هو المراد بالسوق . (٨)

والفرق بين الكناية والمجاز : أنه لاجواز للمجاز بدون الاتصاف

أما من حيث تشاكل المعانى (٩) (١٠) أو الصور على مامر، والعرب تبنى على

الحبش بأبى البيضاء وعن الضرير بأبى العيناء ، وليس بينهما اتصال بل بينهما مضادة () (١١) لأن الحقيقة مرادة فى موضع الكناية مع ما كنى به له (١٢)

(١) القائل هو أبو زياد . انظر : الصحاح (٣٤٧٧/٦) .

(٢) فى لسان العرب : (لأكنى) (٣٩٤٤/٥) وفى ب : أكنو .

(٣) قذور : اسم امرأة .

(٤) فى ج : بعينها .

(٥) مثل هاء الغيبة أو كاف المخاطبة . وقال فى التبيين : ان الضمائر

انما سميت كنايات لما فيها من معنى التردد، فكل ما يكون متسردد

المعنى فى نفسه فهو كناية . (٢٩٥/١) .

(٦) فى ب ، د : لاتتميز .

(٧) فى ج : استبدلت (بنفسها) ب (بها) .

(٨) وقد قيد الشارح تعريف الصريح بكونه "ظهورا بينا بحيث يسبق السى

أفهام السامعين مراده" احترازاً عن الظاهر .

(٩) فى ج : تشاغل المعنى .

(١٠) فى الأصل وفى ب : المعنى .

(١١) (الواو) زيادة من ب ، ج .

(١٢) (له) ساقطة من ج .

.....

والحقيقة ليست بمرادة فى صورة المجاز، بل تتنحى الحقيقة اذا أريد
(١)
المجاز .

وبيانه : فى "كثير الرماد" عند ارادة الجود به ، فان كثرة
الرماد يفهم ويثبت مع مايلزمه (من) الجود، فانه اذا كان كثير الرماد
(٢)
كان كثير الايقاد وكان كثير الطبخ وكثير الأضياف وكان جوادا . فيراد
(٣)
كثرة الرماد لا لذاته ولكن لاثبات الجود .

وكذلك فى "طويل النجاد" يراد به طول القامة ، لأن نجاد كل شيء على
(٤)
قدر قامته . وفى قولهم : " علي آسد الله " لا يفهم منه الهيكل المخصوص
(٥)
أصلا ، بل سمى لما انتقل عن موضع الأصل الى موضع المجاز، وفى الكناية
(٦)
ما انتقل عن موضع الأصل ، بل يثبت اللوازم بواسطة ثبوته فكانا فى
(٧)

(١) بين عبدالعزيز البخارى الفرق بين الكناية والمجاز بيانا واضحا
من خلال ثلاثة أوجه :

أولا : ان الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة بلفظها، فلا يمتنع فى قولك
طويل النجاد ان تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأويل مـــــــ
ارادة طول قامته ، والمجاز ينافى ذلك ، فلا يصح فى نحو قولك فى
الحمام آسد ان تريد معنى الأسد من غير تأويل .

ثانيا : ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملـــــــ
ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم .

ثالثا : أنه لابد فى المجاز من الاتصال وتناسب بين المحليين ، وفى
الكناية لا حاجة اليه . كشف الأسرار (١/٦٦ - ٦٧) ، التحقيق ، لوحة
(٣٤/ب) ، أصول السرخسى (١/١٨٨) ، الوافى لوحة (٣٣/أ) .

(٢) ساقطة من الأصل ومن ج ، د .

(٣) (كان) ساقطة من ج .

(٤) النجاد : - بالكسر - حمائل السيف . انظر مختار الصحاح (ص ٦٤٦) .

(٥) فى ب : قوله .

(٦) فى ب ، ج ، د : يينحى .

(٧) فى الأصل وفى د : الأصلى .

.....

(١)

طرفى نقيض، ولكن المراد استتر فى الكناية، وهذا الاستتار من الجائز أن يكون فى موضع / الحقيقة، وفى موضع المجاز، فاجتمعا من حيث خفاء (٧٧/ب) المراد، وكذلك الصريح، هو البين فى الظهور، فجاز أن يكون المجاز بيننا جليا "كعلى أسد الله"، وجاز أن يكون خفيا كما فى كثير من صور المجاز .

والفرق بين الخفى والكناية : ان الخفى مالاخفاء فى ذاته، لكن خفى مراده بعارض غير الصيغة كقوله تعالى : " والسارق والسارقة (٢) فاقطعوا أيديهما " فانه ظاهر فى ذاته، لكن فردا من أفراد السراق اختص باسم آخر وخفى المراد بهذا النص كالطرار، فاذا طلب معناه زال الخفاء ووجب القطع (٤) .

(٥)

وأما الكناية فقد لا يكون مفهوم المعنى بنفسه، نحو هاء المغايبة بخلاف الصريح، فانه مايكون مفهوم المعنى بنفسه . والكناية من الصريح كالمشترك من المفسر . نص عليه شمس الأئمة السرخسى رحمه الله (٦) .

وحكم الصريح تعلق الحكم بعين الكلام، أى تعلق الحكم بالكلام نفسه وقيامه مقام معناه، أى أقمنا العبارة مقام المعنى، فلم يلتفت إلى المعنى كما أقمنا السفر مقام المشقة لم يلتفت إليها، بل المنظور إليه (٧) السفر، حتى استغنى عن العزيمة، أى لا يحتاج الى النية كما يحتاج الى الكناية إليها . فعلى أى وجه أضيف الى المحل من نداء أو وصف أو خبر

(١) فى الأصل : جائز (بدون الألف واللام) .

(٢) فى د : عين .

(٣) سورة المائدة (٣٨) .

(٤) انظر : التبيين (٢٩٦/١) .

(٥) فى ب، وفى د : الغائبة .

(٦) انظر : أصول السرخسى (١٨٨/١) .

(٧) فى د : استبدلت (لم) ب (بل) .

وحكم الكناية ، انه لا يجب العمل به الا بالنية لأنه مستتر المراد، وذلك مثل المجاز قبل أن يصير متعارفاً، وسمى الباش والحرام ونحوهما كنايةات الطلاق مجازاً لاحقيقة لأنها معلومة المعاني لكن الابهام فيما يتمل به ويعمل فيه ، فلذلك شابهت الكنايةات ، فسميت بذلك مجازاً . ولهذا الابهام احتيج الى النية ، فاذا زال الابهام بالنية وجب العمل بموجبها من غير أن تجعل عبارة عن الصريح ، ولذلك جعلناها بواثن الا في قول الرجل : " اعتدى " ، لأن حقيقته للحساب ولا أثر لذلك في النكاح .

كان موجبا للحكم حتى اذا قال : يا حر أو ياطالق ^(١) أو أنت حر أو أنت طالق أو قد حررتك أو قد طلقتك يكون ايقاعاً نوى أو لم ينو ، لأن عينه قائم مقام معناه في ايجاب الحكم لكونه صريحاً فيه . ^(٢)
وحكم الكناية أن لا يثبت الحكم بها الا بالنية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال . لأن في المراد بها معنى التردد ، فلا يكون موجبة للحكم مالم يزل ذلك التردد بدليل مقترن بها . ^(٣)
ثم أنه بين حكم الصريح والكناية ولم يبين تفسيرهما كما بين سائر الأقسام ، لما انه أشار اليه (في المتن) في التعليل حيث قال : ^(٤)
^(٥)
^(٦)

- (١) (يا) ساقطة من ج .
- (٢) انظر ماورد من حكم الصريح في : أصول السرخس (١/١٨٨) ، أصول البزدوى مع الكشف (١/٦٥) ، التحقيق لوجه (٣٤/ب) ، التبیین (١/٢٩٦) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٤٥) ، الهداية (١/٢٣٠) ، الوافى ، لوجه (٣٣/ب) .
- (٣) انظر تفصيل هذه المسألة : أصول السرخس (١/١٨٨) ، التحقيق لوجه (٣٤/ب) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٤٦) ، الوافى لوجه (٣٣/أ) .
- (٤) (فلا يكون موجبة للحكم مالم يزل ذلك التردد) ساقطة من د .
- (٥) (ذلك التردد بدليل مقترن بها) ، ثم انه بين حكم الصريح والكتابة ولم يبين (ساقطة من ج .
- (٦) مزيدة من ج .

.....

(لأنه ظاهر المراد، لأنه مستتر المراد) .

قوله : (وذلك / مثل المجاز قبل أن يصير متعارفا) ذكر فـ (١/٧٨) التقويم ومختصره ، وسمى المجاز قبل أن يصير متعارفا كناية لاحتمالـه الحقيقة وغيرها فلم يكن مراده ظاهرا .

قوله (وسمى البائن والحرام ونحوهما كنيات الطلاق مجازا) ذكرـ شمس الأئمة رحمه الله في المبسوط وأصول الفقه . وبعض المتأخرين مـ (٢) (٣) مشايخنا يسمون هذه الألفاظ كنيات وهو مجاز لاحقيقة . لأن عندنا هذه (٤) (٥)

(١) انظر التقويم لوحة (١/٦٦) .

(٢) انظر : المبسوط (١٤٠/٦) .

(٣) انظر : أصول السرخسي (١٨٨/١) .

وذكر محقق هذا الكتاب في الهامش نقلا عن هامش العثمانية انـه مجاز من حيث التسمية ، حقيقة من حيث المعنى .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (١٠٥/٣) ، الاختيار لتعليل المختار (١٣٣/٣) .

(٥) قال في التحقيق : فان قيل : لانسلم انها سميت كنيات مجازا ، بل هي كنيات حقيقة لأن الكناية ماهو مستتر المراد على ما ذكرناـ واذا قال : " أنت على حرام " فالمراد مستتر على السامع بـدون القرينة الدالة عليه ، فكان داخلا في حد الكناية ، بل الاستتار فيه أقوى منه في قوله : " طويل النجاد " ولأنه لا يمكن أن يتوصل الـى مراد المتكلم ، وهو طول القامة بالتأمل في قرائن الكلام ، ولا يمكن أن يتوصل الى المراد في قوله : " أنت على حرام " الا ببيان مـن جهة المتكلم بمنزلة المـجل . وقول المصنف : (هذه الكلمـات معلومة المعاني) لا يجديـه نفعاً ، لأنها مع كونها معلومة المعانيـ مستترة المراد ، وكل كناية بهذه المثابة ، فان قوله : " طويل النجاد كثير الرماد " معلوم المعاني لغة ، ولكنه مستتر المراد .

قلنا : قد ذكرنا أن مبنى الكناية على الانتقال ـ انظر (ص ٢٢٧) رقم هامش (١) ـ من اللازم الى الملزوم ، فانك في قولك : " طويل النجاد كثير الرماد " تنتقل من طول النجاد الى طول القامة ، ومن كثرة الرماد الى ملزومه ، وهو الجود ، وهذا هو الأصل في الكنيات . وفي هذه الألفاظ لا انتقال من معانيها الى شيء آخر ، فانك في قولـك =

.....

الألفاظ تعمل في حقائق موجباتها، ولهذا يقع بها الطلقة البائنة . ومعلوم
(١)
أن ما يكون كناية عن غيره فان عمله كعمل ما جعل كناية عنه كما فـى
أبى العيناء للضرير . ولفظ الطلاق لا يوجب البينونة بنفسه ، فعرفنا أنه
عامل بحقيقته ، وانما سمي كناية مجازا باعتبار معنى التردد فيـمـا
(٢)
يتصل به هذا اللفظ حتى لا يكون عاملا الا بالنية .

وانما يتحقق هذا الاسم على أصل الشافعي رحمه الله ، فانه يجعل
(٣)
هذه الألفاظ كنايات من لفظ الطلاق ، ولهذا كان الواقع بها رجعيـا على
(٤)
قوله ، لأنها معلومة المعاني لأنها تنبئ عن البينونة والحرمة والقطع .
(٥)
قوله (لكن الابهام فيما يتصل به) هذا جواب اشكال ، وهو أن يقال
(٦)
فلم سميت كناية لما كانت معلومة المعاني ؟ فيبين مجوز المجاز وقال :
انما سميت كنايات مجازا لأنها لما أضيفت الى المرأة ثبت فيها نـوع

= "أنت بائن" ، أو "أنت حرام" لا ينتقل من البينونة والحرمة إلى
شئ آخر، بل يقتصر عليهما، إذ لم يكن شئ آخر هو المراد سواهما
فلما لم يوجد فيها الانتقال إلى شئ آخر لا تكون كنايات حقيقة . اهـ
انظر لوحة (٣٥/أ، ب) ، كشف الأسرار (٢٠٤/٢) .

- (١) في الأصل وفي ب، ج : من .
- (٢) انظر : أصول السرخسي (١٨٨/١) ، المغنى (ص ١٤٦) ، التبیین (٢٩٧/١) ، كشف
الأسرار على المنار (٣٦٨/١ - ٣٦٩) .
- (٣) وهو مذهب عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما . انظر التحقيق
لوحة (٣٥/ب) .
- (٤) انظر : روضة الطالبين (٢٨/٨) .
- (٥) والخلاف - بين الحنفية والشافعية - راجع إلى أن ما يملك الزوج
إيقاعه نوع واحد عند الشافعي رحمه الله وهو الطلاق ، فأما إيقاع
البينونة فليس في ولايته .
- وعند الحنفية : الطلاق نوعان : رجعي وبائن ، فكما يملك الزوج إيقاع
الرجعي يملك إيقاع البائن . انظر : التحقيق ، لوحة (٣٥/ب) .
- (٦) وذكر صاحب التبیین نحو هذا الجواب . انظر (٢٩٧/١ - ٢٩٨) .

.....

خفاء لتزاحم جهات البيئونة في المحل لجواز أن يكون مراده ، أنت بائن^(١)
 عن وصلة النكاح أو (عن) المعاصي أو عن الخيرات ، أو يكون مراده ، أنت^(٢)
 بائن منى نسباً ، لأن البيئونة على مفادة الاتصال ، والاتصال متنوع وأنـت^(٣)
 برية عن النكاح أو عن الخيرات أو عن البهتان أو عن الدين وأنت خليفة
 عن النكاح أو عن الخيرات أو عن الأوصاف الحميدة أو عن الأوصاف الذميمة .
 وكذلك بثلة وبثة لأنهما عبارتان عن القطع أى / مقطوعة عــــن (٨٧/ب)
 النكاح أو عن الخيرات أو عن الوالدين . والنية شرط لتعيين بعــــض^(٤)
 محتملات اللفظ ، فلهذا سميت كنايات .^(٥)
 الضمير فى " به " يعود الى " ما " فيما^(٦) (٧)

وقوله (يتصل) مسند الى اللفظ أى لكن الابهام فى شيء (يتصل)
 هذا اللفظ وهو لفظ الكناية (به) أى بذلك الشيء (ويعمل فيه) أى يعمل

(١) البيئونة : مصدر بان الشيء عن الشيء : أى انقطع عنه وانفصل
 بينونة وبيونا . وقولهم : أنت بائن مأول : كحاشى ، وطالق ، وأما
 طلقة بائنة ، وطلاق بائن ، مجاز ، والهاء للفصل .
 والبيئونة فى الشرع : هى الفرقة بين الزوجين بطلاق وهى على نوعين
 صغرى وكبرى . فالصغرى : هى التى تفيد انقطاع الملك فقط كـما
 يحصل بواحدة أو اثنتين . فلاتحل له الا بعقد ومهر جديدىــــن .
 والكبرى : هى التى تفيد انقطاع الحل بالكلية كما يحمل بالثلاث .
 انظر : المغرب (ص ٥٧) ، أنيس الفقهاء (ص ١٥٨) ، الهداية مع شرح فتح
 القدير (١٧٧، ١٧٦/٤) ، بداية المجتهد (٨٧، ٨٦/٢) ، المصباح المنير
 (١١٢/١) ، بدائع الصنائع (١٨٧/٣) .

(٢) ساقطة من الأصل ، ب ، د .
 (٣) (والاتصال) ساقطة من ب ، د .
 (٤) (أو عن الخيرات) ساقطة من ب .
 (٥) لأن هذه الألفاظ - أى خلية ، بريئة ، بثة ، بائن - كما تصلح للطلاق
 تصلح للثتم . كذا قال فى بدائع الصنائع . انظر (١٠٧، ١٠٦/٣) .
 (٦) أى فى قول المصنف : (لكن الابهام فيما يتصل به) . كذا فى الوافى
 لوحة (١/٣٤) .
 (٧) فى ب ، د : استبدلت (فيما) ب (فيها) .

.....

هذا اللفظ في ذلك (الشيء) ^(١) (ولهذا الإيهام احتيج إلى النية) أي السى
تعيين جهة الطلاق من غيره ، (فإذا زال الإيهام) أي تعيين جهة الطلاق (وجب
العمل بموجباتها) أي موجب هذه الألفاظ، وهي البينونة والحرمة وغيرهما ^(٢)
(من غير أن يجعل عبارة عن الصريح) أي من غير أن يجعل كناية عن صريح ^(٣)
الطلاق، إذ لو كانت عبارة عن الصريح ^(٤) لكانت كنايات حقيقة ولكانت ^(٥)
رواجع ، (ولذلك جعلناها بواطن) أي ولأجل أنها تعمل بموجباتها ^(٦)
جعلناها بواطن غير معقبة للرجعة، لأن لهذه الألفاظ تأثيرا في انقطاع ^(٧)
النكاح، فإذا نوى الطلاق انقطع النكاح بهذه الألفاظ (إلا في قول ^(٨)
الرجل: "اعتدى") فإنها كناية حقيقة لاحتماله وجوها متغايرة (وحقيقة

- (١) ساقطة من الأصل .
- (٢) في الأصل : هذا اللفظ .
- (٣) في ج : أن يكون .
- (٤) (أي من غير أن يجعل كناية عن صريح الطلاق، إذ لو كانت عبارة عن
الصريح) ساقطة من د .
- (٥) (ولكانت) ساقطة من ج .
- (٦) في ج : كذا .
- (٧) في الأصل : الرجعة - بسقوط اللام في أولها - .
الرجعة : اسم من رج - رجوعا ورجعة . وله على امرأته رجعة ورجعة -
بكسر الراء وفتحها، والفتح أفصح - ومنه الطلاق الرجعى .
وفي الدرر : الرجعة هي استدامة القائم في العدة، أي إبقاء النكاح
على ما كان مادامت في العدة، إذ الملك باق في العدة، زائل بعد
انقضائها . انظر : المغرب (ص ١٨٤)، الدرر (١/٣٨٣)، أنيس الفقهاء
(ص ١٥٩)، شرح فتح القدير (٤/١٥٨)، تكملة المجموع (١٦/٢٦٢)، المبسوط
(١٩/٦) .
- (٨) استثناء من قوله (سمى البائن والحرام ونحوهما كنايات الطلاق
مجازا) أو من قوله (وجب العمل بموجباتها من غير أن تجعل عبارة
عن الصريح) أي إلا في قوله : (اعتدى) فإنه يجعل عبارة عن
الصريح وكناية عنه بطريق الحقيقة . لأنه لما تعذر أعمال اللفظ
بحقيقته يجعل كناية عن الطلاق، لأن الاعتداد من لوازمه على ما هو
الأصل، فيكون "اعتدى" ذكر اللازم وإرادة الملزوم كما قال الشافعى =

والاعتداد يحتمل أن يراد به ما يعد من غير الاقراء، فاذا
نوى الاقراء زال الابهام، وجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاء
وقبل الدخول مستعاراً محضاً عن الطلاق لأنه سببه فاستعير
الحكم لسببه .

(١) الاعتداد للحساب ولا أثر له في النكاح (أي في قطع النكاح ،
(والاعتداد يحتمل أن يراد به ما يعد من غير الاقراء) ، فإنه يحتمل
أن يكون مراده : اعتدى نعم الله أو اعتدى نعمي عليك ، ومحتمل أن يكون
مراده اعتدى من النكاح . (فاذا نوى الاقراء) أي الاعتداد من النكاح
(٢) (وزال الابهام) بالنية أي تعين وجه الطلاق ، وجب الطلاق بهذه النية
لأن الأمر بالشئ أمر به وبما لا يصح ذلك الشئ إلا به . والأمر بالاعتداد
لا يصح بدون الطلاق (وجب به الطلاق) أي يثبت الطلاق تصحيحاً للأمر
بالاعتداد ، والطلاق معقب للرجعة ، وهذا هو معنى الاقتضاء . فإنه جعل غير
المذكور المذكوراً لصحة المذكور . (٥)

= رحمه الله في سائر الألفاظ، ولهذا يقع الطلاق به في غير المدخول
بها بمنزلة قوله : " أنت واحدة " .
ويجوز أن يكون استثناء من قوله (جعلناها بوائن) يعني الواقع بهذا
اللفظ عند النية تطليقة رجعية، لا بائنة، لأن وقوع البينونة باعتبار
دلالة اللفظ عليها بحقيقته، وحقيقة هذا اللفظ للحساب، يقال : اعتد
مالك، أي احسب عدد مالك، ولا أثر للحساب في قطع النكاح وإزالة
الملك، فلا يمكن أن يجعل عاملاً بنفسه .

انظر : التحقيق لوجه (١/٣٦)، كشف الأسرار (٢/٢٠٦) .

- (١) في المتن : لأن حقيقة الاعتداد للحساب، ولا أثر لذلك في النكاح .
- (٢) في ب : يحتمل .
- (٣) كذا قال في التبيين (١/٣٠١) .
- (٤) في ب : ذال ، في ج : زوال .
- (٥) في ب ، ج ، د : تصحيحاً للمذكور .

.....

وهذا اذا كانت / مدخولة حتى يصح الأمر بالاعتداد فاما اذا لم يكن (١/٧٩)

مدخولة لا يمكن القول بثبوت الاقتضاء ، لأن ثبوت المقتضى لتصحيح المقتضى
وهاهنا الأمر بالاعتداد لا يصح ، لأن العدة غير واجبة بالنص والاجتماع
فانعدم معنى الاقتضاء ، فجعل مستعاراً محضاً عن الطلاق ، (لأنه سببه)
أى لأن الطلاق سبب للاعتداد أو لوجوب العدة ، (فاستعير الحكم) وهو العدة
لسببه .

فان قيل : هذا الكلام لا يصح لوجوه ثلاثة :

أحدها : أنه لو جعل هذا مستعاراً عن الطلاق فلا يخلو اما أن يجعل
مستعاراً عن قوله : أنت طالق أو مطلقة أو طلقك أو طلقى (نفسك) .
لا يجوز الأول والثانى والثالث للاختلاف فى الصيغة ، لأن قوله : " اعتدى "
أمر ، والأول والثانى ليس بفعل فضلاً عن أن يكون أمراً . والثالث وان كان
فعلاً فليس بأمر ، ولا بد للاستعارة من الاشتراك فى الصيغة . فانظر فى قوله
وهبت ابنتى منك ، زوجت ابنتى منك ، وقوله : أنت حرة ، وقوله : أنست
طالق ، كيف تطابقا والتأما صيغة . وكذلك الرابع ، لأنه لو قال لها :
" طلقى " لا يقع الطلاق بمجرد هذا اللفظ .

- (١) هكذا فى جميع النسخ ، وكذا فى بعض الشروح ، انظر التبیین (٣٠١/١) .
- (٢) نص الآية قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها
فمتعهن وسرحوهن سراها جميلاً " . سورة الأحزاب (٤٩) .
- (٣) انظر : بدائع الصنائع (١٩١/٣) ، الاختيار (١٧٣/٣) ، روضة الطالبين
(٣٦٥/٨) ، التحقيق ، لوحة (٣٦/١) ، التبیین (٣٠١/١) .
- (٤) فى الأصل : الاعتداء .
- (٥) فى الأصل : لوجود .
- (٦) ذكر هذا الاعتراض بعض شارحي أصول البزدوى على مقاله صاحب كشف
الأسرار . انظر (٢٠٧/٢) .
- (٧) ساقطة من الأصل ، ج .
- (٨) فى الأصل : قصدا .
- (٩) فى ج ، د : كذا .

.....

(١) والثانى : ان الطلاق قبل الدخول ليس بسبب لوجوب العدة لقوله تعالى : " فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " فكيف يصح الاستعارة ، ولئن كان سببا فاستعارة المسبب للسبب غير جائز ، كما مر وهو الوجه الثالث .
قلنا : أما الأول : فنقول نجعله مستعاراً عن قوله : كوني طالقاً وقد صرح فى الخلاصة أنه اذا قال (لها) : " تو طلاق باش " أو " طلاق شو " تطلق من غير نية .
(١١) (١٢) (١٣)

وأما الثانى : فالطلاق سبب لوجوب العدة على ما هو الأصل

(١) ذكر صاحب التبيين أن هذا الاعتراض - بمعناه - والذي يليه قد أوردتهما .

الخنقاهى : هذه النسبة الى خانقاه ، وهى بقعة يسكنها أهل الخير والصوفية . وقد اشتهر جماعة بهذه النسبة . انظر : كشف الظنون (١٢١/١) ، حسن المحاضرة (١٨٨/٢ - ١٩١) . ثم أجاب عنهما وسأذكر اعتراض الخنقاهى وجواب صاحب التبيين عند جواب الشارح عن اعتراض الثالث .

- (٢) فى الأصل : لوجود .
- (٣) سورة الأحزاب (٤٩) .
- (٤) انظر (ص، ١٣٥)
- (٥) هذه الوجوه الثلاثة ذكرها السغناقى أيضا . انظر الوافى ، لوحة (٢/٣٥) .
- (٦) ذكرتها فى (ص، ٣٦) ، الهامش : ١
- (٧) ساقطة من الأصل .
- (٨) فى الأصل ، ب : استبدلت (طلاق) ب (طالق) . وورد فى الوافى كما أثبت . اللوحة نفسها .
- (٩) معناها : لتكن طالقاً .
- (١٠) فى الأصل ، ب : استبدلت (طلاق) ب (طالق) وفى الوافى كما أثبت .
- (١١) معناها : كوني طالقاً .
- (١٢) انظر : كشف الأسرار (٢٠٨/٢) ، الوافى ، اللوحة نفسها .
- (١٣) (لوجوب) ساقطة من ج .

.....

(١) إذا النكاح شرع للدخول لا للطلاق، فالطلاق قبل الدخول يكون —————
العوارض، والعوارض غير داخلة في القواعد .

وأما الثالث : فنقول / انما لا تجوز استعارة الحكم للسبب اذا لم (٧٩/ب)
يكن مختصا به ، فأما اذا كان مختصا به فتجوز لأنه حينئذ يصير بمعنى
العلة والمعلول ، لأنه انما لا يجوز استعارة النكاح (٤) للبيع والطلاق
للعتاق عندنا لأنه (٥) كما يشهد ملك المتعة بالشئ يشهد بالهبة
والارث والوصية وغيرها، فلم يكن لملك المتعة اختصاص بالشئ ، وكذلك
زوال ملك المتعة كما يشهد بالعتق يشهد بالرضاع والمصاهرة والتمجس
فلاتجوز استعارة الحكم للسبب في مثل هذه الصورة لتزاحم الأسباب وانعدام
الاختصاص الموجب للافتقار المجوز للاستعارة ، فاذا وجد الاختصاص ولم يكن

(١) في ج : استبدلت (اذ) ب (أن) .

(٢) (شرع) مكررة في ج .

(٣) (فأما اذا كان مختصا به) مكررة في د .

ثم ان صاحب التبيين ذكر اعتراضا على هذا الاختصاص أورده الخانقاهي
حيث قال : هذا جواب لاطائل تحته ، فان العدة لم تكن ثابتة فليس
الطلاق قبل الدخول ، أنى تكون مختصة به ، وأما قولهم : العدة مما
يكون مختصا بالطلاق ، قلنا : لانسلم ذلك ، لأن العدة كما تثبت بالطلاق
تثبت بالوفاة ، فلا يصح الاستدلال .

وأجاب عنه صاحب التبيين قائلا : نحن لاندعى باختصاص العدة بالطلاق
أن تكون العدة موجودة لامحالة بعد الطلاق ، بل ندعى أن الطلاق على
ما عليه الأصل علة العدة ، والطلاق قبل الدخول من العوارض — كما سبق
ذكره في الجواب الثاني — فلا يكون قادحا .

وأما الجواب عن النقض الثاني فأقول : العدة في حال حياة الزوج
لا يمكن أن تكون عدة وفاة ، وكلامنا في حال حياة الزوج ، فتكون العدة
مخصوصا بالطلاق . اهـ (٣٠٢/١، ٣٠٣) .

(٤) (للنكاح) مزيدة من ج .

(٥) انظر : شرح فتح القدير (١٩٤/٣) .

.....

للحكم بد من ذلك السب فتجوز استعارة المسبب للسبب . قال الله تعالى : " انى أرانى أعصر خمرا " ذكر الخمر وأراد العنب ، لأنه لا يـ^(٢)ـد للخمر من العنب عندنا ، اذ الخمر هي التي من ماء العنب اذا غلـ^(٣)ـى واشتد ، فكذا هنا لا يتصور العدة بدون الطلاق بالنظر الى الأصل .^(٤)
^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨)

- (١) سورة يوسف (٣٦) .
- (٢) اعترض الخانقاهى على هذا الاستدلال وقال بأنه فاسد ، لأن ذلك مـ^(١)ـن تسمية الشيء بما يؤول اليه كما فى قوله تعالى : " انك ميت وانهم ميتون " سورة الزمر (٣٠) .
- وأجاب عنه صاحب التبيين قائلا : لانسلم أن تسمية الشيء بمـ^(٢)ـا يؤول اليه منافية لاستعارة المسبب للسبب ، والأولى أن نقسم الكلام عليه ونقول : استعارة المسبب للسبب ثابتة فى هذه الصورة أم لا ؟ فان قلت : نعم ، فأى دليل أقوى من مساعدة الخصم ، فان قلت : لا ، فقد كابر ، لأن السبب ما قد يكون مفضيا الى الشيء ، والعنب أيضا مـ^(٣)ـا يفضى الى الخمر ، فيكون المدعى ثابتا . التبيين (٣٠٤، ٣٠٣/١) .
- (٣) (عندنا) ساقطة من ج .
- (٤) انظر : الاختيار لتعليل المختار (٩٩/٤) ، الهداية (١٠٨/٤) .
- (٥) هذا عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله ، فأما أبو حنيفة فأضاف الى ذلك لفظ "وقذف بالزبد" . انظر الهداية (١٠٨/٤) .
- (٦) فى ج : فكذا .
- (٧) فى ب ، ج ، د : لاتصور للعدة .
- (٨) قال علاء الدين البخارى فى الكشف : ويؤيده - أى مذكره المصنف - فى هذا الموضوع - مذكره الشيخ فى بعض مصنفاته فى أصول الفقه ان الطلاق يوجب العدة على ماعليه الأصل ، لاتنكح العدة عن الطلاق ولا الطلاق عن العدة على ما هو الأصل فى النكاح ، اذ النكاح للدخول لالعدم الدخول ، فكان الدخول فيه أملا لا عارضا . (٢٠٧/٢) ، الوافى لوجه (٣٥/ب) .

وكذلك قوله : استبرئى رحمك . وقد جاءت السنة أن النبي عليه السلام قال لسودة : " اعتدى ثم راجعها " . وكذلك " أنت واحدة " يحتمل نعتا للطلقة ويحتمل صفة للمرأة . فاذا زال الابهام كان دلالة على الصريح لاعاملا بموجبه .

قوله : (وكذلك استبرئى رحمك) محتمل ، لأنه تصريح بما هو موجب (١)
للاعتداد ، ومعناه اطلبى براءة رحمك لأجل الوطء ولكن تتزوج بزواج (آخر) (٢)
فيثبت الطلاق عند النية بعد الدخول اقتضاء (٤) وقبل الدخول مستعاراً على (٥)
مامر . (وقد جاءت السنة) الى آخره أي هذا المعقول بالنسبة ، أي (٦)

- (١) في د : ما (بدون الباء) .
- (٢) في الأصل : تتزوجي .
- (٣) مزيدة من ج ، انظر لهذا الفرع : بدائع الصنائع (١٠٥/٣) ، الاختيار (١٣٢/٣) .
- (٤) في ج : نية .
- (٥) (الدخول) ساقطة من ج .
- (٦) روى أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم يرفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لسودة : " اعتدى " فجعلها تطليقة يملكها فجلست على طريقه يوماً فقالت : " يا رسول الله راجعني " فوالله ما أقول هذا حرصاً مني على الرجل ولكني أريد أن أحشر يوم القيامة مع أزواجك ، وأجعل يومئذ منكم لبعض أزواجك ، قال فراجعها .
- انظر : كتاب الآثار لمحمد بن الحسن ، مكتبة أهل السنة والجماعة كراجي (ص ٩٠) ، مسند أبي حنيفة مع شرح الملا على القاري (ص ١٦٥) .
- وذكر ابن سعد نحوه في طبقاته ، (٥٣/٨) ، وابن حجر في الإصابة (١١٧/٨) ، والبيهقي في السنن (٣٤٣/٧) .
- هذا وقال صاحب التبيين : وانما أورد - المصنف - حديث سودة بعد قوله : " استبرئى " لأن " استبرئى " في معنى " اعتدى " لأنه تصريح بما هو المقصود من العدة ، وهو تعرف براءة الرحم ، فصار الوارد في " اعتدى " وارداً في " استبرئى " ، لأنه في معناه . اهـ (٣٠٦/١) .

.....

أن المعنى الذى ذكرنا فى "اعتدى" مؤشر عقلا معدل شرعا، أو نقول :
 القياس يقتضى البيئونة فى "اعتدى" و "استبرئى رحمك" كما فى سائر
 الكنايات، إلا أنا تركنا القياس لهذا الحديث المخالف للقياس، وما يثبت
 بخلاف القياس فغيره عليه لا يقياس إلا إذا كان (فى) معناه من كل وجهه
 فحينئذ يثبت بالدلالة لا بالقياس، والنص إنما ورد فى قوله : "اعتدى"
 وقوله : "استبرئى رحمك"، فى معناه من كل وجهه، فالحق به دلالة، ولا كذلك
 غيره / لما بينا من المعنى قبل هذا .
 (٦)
 (٢/٨٠) (وكذلك) قوله : (انت واحدة يحتمل نعتا للطلقة) أى نعتا
 (٧)

(١) كون المعنى - أى العلة - مؤثرا ومعدلا شرط من شروط العلة . انظر
 لتفصيل ماورد فى هذا الموضوع : أصول البزدوى مع كشف الأسرار
 (٣٥١/٣ - ٣٥٢)، أصول السرخسى (١٧٧/٢)، المرأة على المرقاة مسع
 حاشية الازميرى (٣٢٣/٢)، التبصرة (ص ٤٦١)، المستصفى (٢٩٧/٢)، الملح
 (ص ٧٤ - ٧٥)، جمع الجوامع مع حاشية العطار (٣١٦/٢)، مختصر ابن
 الحاجب (٢٣٨/٢)، البرهان لامام الحرمين (٩٧١/٢)، شرح البدخشى
 على المنهاج (٥٠/٣) .

(٢) فى ب، ج، د : بهذا .

(٣) فى ب : ثبت .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) فى الأصل : ثبت .

(٦) انظر : الوافى، لوحة (ب/٣٥) ؛ وص ٢٠، من هذا الكتاب

(٧) نقل صاحب التبيين عن الصدر الشهيد رحمه الله انه قال فى الجامع
 الصغير : قال بعض أصحابنا : إذا أعرب الواحدة بالرفع لم يقع شيء
 وان نوى، لأنها صفة شخصها، وان أعرب بالنصب يقع من غير نية، لأنه
 نعت مصدر محذوف، وان سكن ولم يحرك فتحتاج الى النية، وان نوى
 كان على الاختلاف، أى عندنا تقع واحدة رجعية، وعند الشافعية لا يقع
 شيء .

ثم قال صاحب التبيين اعتراضا على الصدر الشهيد : وقال عاملة
 مشايخنا لا يقع شيء، بل الكل على الاختلاف، لأن العامة لا يميزون بين
 وجوه الاعراب، فلا يصح بناء حكم يرجع الى العامة على هذا .

= (٣٠٧/١ - ٣٠٨) .

ثم الأصل في الكلام هو الصريح ، فأما الكنايات ففيها
ضرب قصور من حيث أنها تقتصر عن البيان إلا بالنية . وظهر هذا
التفاوت فيما يدرء بالشبهات ، حتى أن المقر على نفسه ببعض
الموجبة للعقوبة مالم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة .

لمصدر محذوف ، معناه : أنت طالق تطليقة واحدة ، ويحتمل صفة للمــــرأة
(١) أى واحدة عند قومك أو منفردة عندى ليس معك غيرك ، أو واحدة نســــاء
العالم في الجمال ، (فإذا زال الابهام بالنية كان دلالة على الصريح
لأعمالا بموجبه) أى إذا نوى به الطلاق كان دلالة (على) وجود الطلاق لأنه
حينئذ كانت الواحدة صفة للطلاق ، وصفة الطلاق بدون الطلاق محال ، وكان
ذكر الصفة دليلا على وجود الموصوف وهو الطلاق المعقب للرجعة لا أن يكون
عاملا بموجبه ، لأن موجب الواحدة هو التوحد وذلك لا ينبئ عن الوقوع فضلا
عن الرجعة بخلاف البائن واخواته فان موجبها انقطاع النكاح فوجب
(٢) العمل بموجبها .

(٤) (ثم الأصل في الكلام هو الصريح) لأن الكلام وضع للافهام ، والصريح هو

- = وانظر لما ورد من التفصيل في هذا القول : كشف الأسرار (٢٠٨/٢) ،
المغنى في أصول الفقه (ص ١٤٧) ، بدائع الصنائع (١٠٥/٣) ، الهداية
(١٧٥/١) ، الاختيار (١٣٢/٣) ، التبیین (٣٠٧/١ - ٣١١) ، المرأة على
المراقبة (٦٧/٢) ، فتح الغفار على المنار (٤٣/٢) .
(١) في الوافى : أى أنت واحدة . . . انظر اللوحة نفسها .
(٢) في الأصل : استبدلت (على) ب (اللام) .
(٣) في ج : استبدلت (النكاح) ب (الطلاق) . وفي الوافى كما أثبتت .
اللوحة نفسها .
(٤) انظر ماورد في هذه المسألة : أصول السرخسى (١٨٩/١) ، أصول
اليزدوى مع الكشف (٢٠٩/٢) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٤٧) ، نــــور
الأنوار على المنار (٣٧٢/١) وما بعدها ، فتح الغفار (٤٣/٢) ، التبیین
(٣١١/١) ، كشف الأسرار على المنار (٣٧٢/١) ، شرح ابن ملك (٥١٩/١) ،
الوافى ، لوحة (آ/٣٦) .

.....

(١)

التمام فى الاعلام .

(٢)

أما الكناية ففيها قصور وابهام باعتبار الاشتباه فيما هو المرام .

قوله (مالم يذكر اللفظ الصريح) كالزنا والسرقه ، فأما

(٣)

إذا قذف رجل رجلا بالزنا فقال له آخر : صدقت ، لم يحد المصدق ، لأن ماتلفظ

(٤)

به كناية عن القذف لاحتمال مطلق التمديد وجوها مختلفة ، لأنه يحتمل

أن يقول : صدقت قبل هذا فلم كذبت الآن فى هذا ؟

وكذلك لو قال لغيره : أما أنا فلست بزنا ، يريد التعريض بالمخاطب

لم يحد ، لأنه ليس بصريح فى النسبة الى الزنا .

(٥)

فان قيل : أليس انه (لو) قذف رجل رجلا بالزنا ، وقال آخر : هو كما

(٦)

قلت ، فان الثانى يستوجب الحد ، وهذا تعريض محتمل أيضا .

(١) لعدم توقفه على نية أو قرينة بخلاف الكناية ، فانها متوقفة عليهما .

انظر : حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك (٥١٩/١) .

(٢) ولهذا قالوا : ان ما يسقط بالشبهات لا يثبت بالكنايات ، حتى ان المقرر

على نفسه ببعض الأسباب الموجبة للعقوبة مالم يذكر الصريح كالزنا

والسرقه لا يستوجب العقوبة . انظر : كشف الأسرار على المنار (٣٧٢/١) .

(٣) خلافا لزفر رحمه الله ، فعنده يحد المصدق ، لأن معنى قوله : " صدقت "

أنه زان ، فيكون قاذفا له كما إذا قال له : " هو كما قلت " .

انظر : كشف الأسرار على البزدوى (٢٠٩/٢) .

(٤) فى الأصل وفى ب ، ج : على .

(٥) ساقطة من جميع النسخ ، وأكملته من أصول السرخسى ، لأن الشارح قد

نقل هذا الموضوع عنه ، وبخاصة هذا السؤال وجوابه منقول عنه بحروفه .

انظر (١٩٠/١) ، وكذلك ورد فى الوافى بهذه الزيادة ، لوحة (١/٣٦) .

(٦) لأنه بمنزلة الصريح فى النسبة الى الزنا ، لأنه لا يحتمل وجها آخر .

كذا فى أصول السرخسى . الصفحة نفسها .

(٧) التعريض نوع من الكناية يكون مسوقا لموصوف غير مذكور ، كما تقول

فى عرض من يؤذى المؤمنين : المؤمن هو الذى يعلى ويزكى ولا يؤذى

أخاه المسلم ، ويتوصل بذلك الى نفى الايمان عن المؤذى .

انظر : المرجع السابق .

.....

(١) قلنا : (نعم) ان كاف التشبيه يوجب العموم (عندنا) في المحل الذى
 (٢) يحتمله ، ولهذا قلنا فى قول علي رضى الله عنه : انما بذلوا الجزية
 لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا (٤) (٥) انه مجرى على العموم
 فيما / يندرى بالشبهات (وفيما يثبت بالشبهات) ، فهذا الكاف أيضا (٦) (٨٠/ب)
 يوجب العموم ، لأنه حصل فى محل يحتمله ، فيكون نسبة له الى الزنبا
 (٧) قطعاً بمنزلة الكلام الأول على ما هو موجب العام عندنا .
 (٨) (٩)

-
- (١) ساقطة من الأصل ، ب ، ج ، زيادة من د .
 (٢) ساقطة من الأصل .
 (٣) كذا قال فى الوافى ، لوحة (١/٣٦) .
 (٤) فان هذا عام عند الحنفية حتى يقتل المسلم بالذمى ، ويضمن المسلم
 اذا أتلّف خمر الذمى أو خنزيره ، ودية الذمى تساوى دية المسلم
 لأن المحل يحتمله .
 وأما فيما لا يحتمل المحل العموم فلا يوجب كاف التشبيه العموم .
 انظر : كشف الأسرار على المنار (١/٢٧٤، ٢٧٥) .
 (٥) سبق تخريجه ، ص ، ٩٠ ، الهامش ٦٠ .
 (٦) ساقطة من الأصل ، ب ، وورد فى الوافى بالزيادة التى أثبتتها ، لوحة
 (١/٣٦) .
 (٧) فى ج : استبدلت (الى) ب (فى) .
 (٨) (عندنا) ساقطة من ج .
 (٩) انظر : أصول السرخسى (١/١٩٠) ، (ص ، ٤٢) من هذا الكتاب .

والقسم الرابع

في معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم

وهي أربعة :

الاستدلال بعبارة النص وبإشارته وبدلالته ، واقتضائه .

أما الأول : فما سيق الكلام له وأريد به قصدا .

والإشارة : ما يثبت بنظم مثل الأول إلا أنه ماسيــــــــــــــــق

الكلام لأجله •

قوله : (والقسم الرابع) ^(١) اعلم أن هذا القسم رابع بالنظر إلى

(١) قال علاء الدين البخارى فى التحقيق : الأقسام المتقدمة أقسام
النظم ، وهذا قسم المعنى بدليل أن صاحب المتن ذكر النظم فى
الأقسام المتقدمة فقال : فى وجوه النظم ، فى وجه البيان بذلك
النظم ، فى استعمال ذلك النظم ، فتعين هذا القسم للمعنى .
وكون الدلالة والاقتضاء من أقسام المعنى ظاهر ، وكذا كون العبارة
والإشارة ، لأن العبارة وإن كانت نظاما ، إلا أن نظر المستدل إلى
المعنى دون النظم ، إذ الحكم إنما يثبت بالمعنى دون النظم نفسه
فإن إباحة قتل المشركين مثلا يثبت بالمعنى الثابت بقوله تعالى :
"فاقتلوا المشركين" سورة التوبة (٥) ، لا بعين النظم ، إلا أن المعنى
لما كان مفهوما من النظم سمي الاستدلال استدلالا بالعبارة ، وهو فى
الحقيقة استدلال بالمعنى الثابت بالعبارة ، فصح أن يكون من أقسام
المعنى بهذا الطريق ، ويجوز أن يكون جميع الأقسام للنظم والمعنى
جميعا على أن يكون بعض الأقسام للنظم ، وبعضها للمعنى من غير
أن يتعين القسم الرابع له . فتكون الدلالة والاقتضاء راجعين إلى
المعنى ، والباقي إلى النظم ، ويحتمل أن يكون النظم والمعنى
داخلين فى كل قسم ، إذ هو بصدق بيان أقسام القرآن الذى هو النظم
والمعنى جميعا ، فيكون الخاص اسما للنظم باعتبار معناه ، وكذا العام
وسائر الأقسام ، وعلى هذا الوجه يمكن جعل الدلالة والاقتضاء من
أقسام النظم والمعنى أيضا ، لأن المعنى فيهما لا يفهم بدون النظم . وهذه
الأوجه كلها لا تخلو عن تكلف ، والله أعلم بحقيقة مراد المصنف . اهـ
التحقيق لموجة (١/٣٧) .

.....

(١)
أصل التقسيم ،خامس باعتبار المقابل . وهذا القسم راجع الى المستدل
(٢)
وهو المراد بقوله : (فى معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم)
أى المجتهد يقف على الأحكام بهذه الوجوه .

أما العبارة : فهى النظم المعنوى أى المسوق له الكلام، فأنت تعبر
بواسطة النظم الى المعنى المقصود من الكلام ،فكان هذا النظم موضع
العبور الى المعنى المقصود، فكان النظم المسوق له (٣) (٤) الكلام عبارة .
فالحاصل : ان المتكلم يعبر من المعنى الى اللفظ، والسامع
يعبر من اللفظ الى المعنى .

والاشارة هى الملفوظ المنظوم ،غير أن الكلام لم يسق له ،لكن وقع
بين أثناء المقصود وتضاعيفه (٥)
والدلالة : ما أدى اليه المعنى اللغوى ليعين المعنى اللغوى .
(٦) (٧)
والاقتضاء مايزاد على النص ضرورة صحة النص .
(٨)

- (١) أى المجتهد . كذا فى الوافى ،لوحة (١/٣٦)، ويذكره الشارح بعد سطر .
- (٢) تبع المصنف رحمه الله فخر الاسلام رحمه الله فى تسمية الباب وخالف
ما فى التقويم وأصول السرخسى لأنهما سمياه : " باب القول فى أقسام
الأحكام الثابتة بالظاهر دون القياس بالرأى" . انظر : أصول
اليزدوى (٢/٢١٠) ،التقويم ،لوحة (١/٧٠)، أصول السرخسى (١/٢٣٦) .
- (٣) قال فى الوافى : فموضع العبور للوسيلة الى المقصود، لا للمقصود
فكان فى التسمية بهذا اشارة الى أن المقصود منه المعنى ،كذا
ذكره الامام بدر الدين الكردي رحمه الله . اهـ لوحة (١/٣٦) .
- (٤) (من) مزيدة من ب .
- (٥) فى ج : تضاعفه . وورد فى الوافى كما أثبت . انظر اللوحة نفسها .
- (٦) فى جميع النسخ (غير) ماعدانسخة ج ،وفيهما (عين) .
- (٧) (المعنى) ساقطة من ج .
- (٨) قال التفتازانى رحمه الله فى التلويح : وقد حصروا دلالة اللفظ
على المعنى فى عبارة النص وشارته ودلالته واقتضائه ،ووجه ضبطه
على ما ذكره القوم : ان الحكم المستفاد من النظم اما أن يكون ثابتا
بنفس النظم أو لا، والأول : ان كان النظم مسوقا له فهو العبارة
والا فالاشارة ، والثانى : ان كان الحكم مفهوما منه لغة فهى الدلالة
أو شرعا فهو الاقتضاء، والا فهى التمسكات الفاسدة . =

.....

ولابد أن تعرف التفرقة بين عبارة النص وبين الثابت بعبارة النص وبين إشارة النص^(١) وبين الثابت بإشارة النص^(٢) . فان كثيرا من الناس عنها غافلون .

فنقول : ما أثبت الحكم بصيغته مع سوق الكلام له فهو عبارة النص والحكم الثابت به ثابت بعبارة النص .

وما أثبت الحكم بصيغة من غير سوق الكلام له ،^(٣) (فهو) إشارة النص والحكم الثابت به ثابت بإشارة النص .

(وما أثبت الحكم لاصيغته بل بمعنى الصيغة له فهو دلالة النص والحكم الثابت به ثابت بدلالة النص)^(٤) .

وما أثبت الحكم لاصيغته ولا بمعنى الصيغة ، بل بأمر زائد ثبت ضرورة شرعا ، أو عقلا ، فهو مقتضى النص ، والحكم الثابت به ثابت بمقتضى النص . قوله : (فأما الأول^(٥) فما سيق الكلام له وأريد

= وعلى ما ذكره صاحب التوضيح ان المعنى الذى يدل عليه النظم اما أن يكون عين الموضوع له أو جزئه أو لازمه المتأخر، أو لا يكون كذلك والأول : اما أن يكون سوق الكلام له فيسمى دلالة عليه بعبارة أو لا يكون سوق الكلام له فيسمى إشارة ، والثانى : ان كان المعنى لازما متقدما للموضوع له فالدلالة اقتضاء ، والا فان كان يوجد فى ذلك المعنى علة يفهم كل من يعرف اللغة أى وضع ذلك اللفظ لمعناه ان الحكم فى المنطوق لأجلها فدلالة نص ، والا فلا دلالة أصلا ، والتمسك بمثله فاسد . اهـ التلويح مع التوضيح (٢٤٦/١ - ٢٤٧) .

(١) (النص) ساقطة من د .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) ساقطة من الأصل ، ومن ب ، د .

(٤) ساقطة من الأصل ومن ج ، د .

(٥) أى العبارة ، وانما قال : الأول ، ولم يقل : الأولى على تأويل

القسم الأول . انظر التبيين (٣١٣/١) .

.....

(١) الضمير البارز في "له" والمستتر في "أريد" يعود الى "ما" (٣)
والضمير في "به" يعود الى الكلام، أى الثابت بالعبارة ماكان / السياق (٨١/أ)
لأجله ويعلم قبل التأمل ان ظاهر اللفظ يتناوله . والثابت بالعبارة (٤)
النص ما عرف بنفس الكلام بنوع تأمل من غير أن يزداد عليه شيء أو ينقص (٥)
عنه ، لكن الكلام ماسيق له ولا هو المراد بالانزال () (٦) (٧) حتى يسمى نصا (٨)

(١) قول المصنف : (وأريد به قصدا) ليس فيه زيادة فائدة ، لأن الشيء اذا سيق لأجله الكلام يكون ذلك الشيء مرادا قصدا لامحالة ، لأنه اذا لم يكن مرادا قصدا مع سوق الكلام لأجله يلزم العبث ، تعالى الشارح عن ذلك علوا كبيرا . كذا قال صاحب التبيين (٣١٣/١) ، لكن صاحب الكشف كشف فيه فائدة حيث قال : قوله (ماسيق الكلام له) تعرض لجانب اللفظ ، (وأريد به قصدا) تعرض للمعنى . كشف الأسرار (٢١٠/٢) .

(٢) في ب ، ج ، د : المستكن .

(٣) كذا في جميع النسخ ، وفي الوافي : يعودان . وهو الصحيح . انظر لوحة (٢٦/أ) .

(٤) في ب : متناوله ، وفي د : متناول له .

(٥) في الأصل : نقص .

(٦) في الأصل ، ب ، ج : بانزل ، بدون الألف قبل اللام .

(٧) (يراد) زيادة من الأصل .

(٨) أراد الشارح هنا أن يشير الى الفرق بين الإشارة والنص ، ولو أشار الى الفرق بين العبارة والنص لكان أولى ، اذ اختلف الشارحون فيه لصعوبة التمييز بينهما وعسره كما صرح بعضهم بذلك ، واليك خلاصة المسألة :

قال صاحب التبيين : "لو قال المصنف رحمه الله : ماسيق الكلام لأجله بنسبة المستدل ، لكان أولى ليخرج من الحد النص ، لأن النص أيضا هو الذى سيق الكلام لأجله ، غير أن التصرف فيه لامن جهة المستدل بل من المتكلم" .

ثم قال رحمه الله : "ويحتمل أن المصنف ترك هذا القيد اعتمادا على ذكر الاستدلال قبيل هذا" .

ونقل الملافئرى عن بعض الفضلاء أنهم قالوا : ان الفرق بين النص وبين عبارة النص عسير جدا ، لأن كل واحد منهما سيق له الكلام . فيصدق =

.....

(١)

ولاعرف أيضا بنفس الكلام فى أول ماقرع سمعه من غير تأمل حتى يسمى
(٢)
ظاهرا .

= أحدهما على الآخر ، والاشتراك فى الحد يوجب الاشتراك فى المحـدود
فالتمييز بينهما بالاعتبار ، وهو أن النص تصرف فى الكلام ، لكن من
جهة المتكلم ، وفى العبارة أيضا تصرف فى النظم ، لكن من جهة
المستدل ، والتفاير بالاعتبار كاف فى الفرق بينهما .

وقال السغناقى فى الفرق بينهما : أن النص من أقسام النظم
والعبارة من أقسام المعنى . نقله عنه صاحب التحقيق والتبيين
فلم يرتضياه ورد عليه صاحب التبيين ، قائلا : هذا مجرد ادعاء
لابرهان عليه ، لأن الاشتراك فى الحد يوجب الاشتراك فى المحـدود
وهنا فيما نحن فيه لما كان لكل واحد منهما حد واحد ، وهو الذى
سيق الكلام لأجله ، كان حقيقة كل واحد منهما حقيقة الآخر بعينه
والصحيح هو ماقلته أولا بقولى : ماسيق الكلام لأجله بنسبة المستدل .
وذهب صاحب التحرير الى أن عبارة النص تعم النص والظاهر حيث قال :
"عبارة النص : أى اللفظ (فسر لثلا يتوهم أن المراد مايقابـل
الظاهر كما يشير اليه) دلالتـه (أى اللفظ) على المعنى مقصودا
أصليا ، ولو (كان ذلك المعنى) لازما (لما وضع له ، ولو بالمعنى
الاعم) ، وهو (أى كون المعنى مقصودا أصليا من ذكر لفظه هو) المعتبر
عندهم (أى عند الحنفية) فى النص (المقابل للظاهر) أو (دلالتـه على
المعنى حال كونه مقصودا غير أصلى) وهو (كون المعنى مقصودا غير
أصلى هو) المعتبر (عندهم) فى الظاهر .

و(قد) يقال : (فى تعريف عبارة النص كما قال فخر الاسلام ومن تبعه)
ماسيق له الكلام ، والمراد (ماسيق له) سوقا أصليا أو غير أصلى .
انظر : التحقيق ، لوحة (٣٧/أ) ، التبيين (٢١٣/١ - ٢١٤) ، التحرير
مع التيسير (٨٦/١ - ٨٧) ، المرأة على المرقاة (٧٣/٢ - ٧٤) ، شرح
ابن ملك (٥٢٠/١) ، حاشية الرهاوى على ابن ملك (٥٢٠/١) ، نور الأنوار
(٣٧٤/١) ، الوافى ، لوحة (٣٦/ب) .

(١) فى الأصل : سـمى .

(٢) انظر المراجع السابقة .

كما فى قوله تعالى : " للفقراء المهاجرين " - الآية - سيق
الكلام لبيان ايجاب سهم من الغنيمة لهم، وفيه اشارة الى
زوال املاكهم الى الكفار وهما سواء فى ايجاب الحكم
الا أن الأول أحق عند التعارض .

ولما عرف بنفس اللفظ بواسطة التأمل من غير زيادة ولانقصان سمى
اشارة .

نظيره فى المحسوسات أن من نظر الى شيء يقابله فرآه ورأى مع ذلك
غيره يمينة ويسرة بأطراف عينيه من غير قصد، فما يقابله فهو المقصود
بالنظر، وما يقع عليه أطراف بصره فهو مرئى بطريق الاشارة تبعا لا قصدا .
ومن رمى سهما الى صيد فربما أصاب الصيدين وزيادة بزيادة حذقه
فى ذلك العمل، فاصابة الذى قصد منهما موافق للعادة واصابته الآخر فضل
على ما هو العادة حصل بزيادة حذقه . ومعلوم أنه يكون مباشراً فعل^(٤)
الاصطياد فيهما، فكذلك هنا الحكم الثابت بالاشارة والعبارة، كل واحد منهما
يكون ثابتاً بالنص، وان كان عند التعارض الثابت بالعبارة أولى .^(٥)

وبيان هذين النوعين فى قوله تعالى : " للفقراء المهاجرين الذين
أخرجوا من ديارهم وأموالهم " فالآية سيق لبيان استحقاق سهم^(٦) من^(٧) سهم^(٨)

(١) فى ب، ج : يصيب .

(٢) فى ج : الصيد .

(٣) (وزيادة) ساقطة من ب، د .

(٤) فى ب، ج، د : مباشر .

(٥) نقل الشارح هذا التنظير من أصول السرخسى، انظر (٢٣٦/١)، التقويم
لوحة (٧٠/ب)، وأورد صاحب التحقيق والتبيين جزء ١٤ منه ثم قال
صاحب التحقيق : فكما أن ادراك ماليس بمقصود بالنظر مع ادراك ما هو
المقصود منه من محاسن الكلام، وأقسام البلاغة .

انظر : التحقيق، لوحة (٣٧/أ)، التبيين (٣١٥/١) .

(٦) سورة الحشر (٨) .

(٧) فى ب : الاستحقاق .

(٨) فى ب : بينهم .

.....

(١) الغنيمة للفقراء المهاجرين، لأنها نزلت لبيان هذا الحكم على سبيل التفسير لما سبق في أول الآية وهو قوله تعالى: " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى، فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين" (٢) الى قوله: " للفقراء المهاجرين" . وفي الآية اشارة الى أن استيلاء الكفار على أموال المسلمين سبب لثبوت الملك لهم فيها، و اشارة الى زوال ملك الملاك عنها حيث سماهم "فقراء" مع اضافة الديار والأموال (٤) اليهم) .

فان قيل : يحتمل أنه انما سماهم / فقراء لبعدهم عن الأموال . (٨١/ب) قلنا : الفقير حقيقة من لا يملك المال ، لا من بعدت يده عن المال لأن الفقر ضد الغناء . والغنى حقيقة من يملك المال لا من قربت يده من المال ، حتى لا يكون المكاتب غنيا حقيقة - وان كان في يده أموال جملة - حتى لا تجب عليه الزكاة ، ويحل له أخذ الصدقة . وابن السبيل غنى حقيقة وان كان صفر اليد عن المال لقيام ملكه ولهذا وجبت الزكاة عليه .

(١) وثبت هذا السهم من الغنيمة بعبارة النص ، انظر : أصول السرخسي (٢٣٦/١) ، التقويم ، لوحة (٧٠/ب) ، المرأة على المرقاة (٧٤/٢) ، التوضيح (٢٤٧/١) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ١٤٩) ، كشف الأسرار على المنار (٣٧٦/١ - ٣٧٧) .

(٢) سورة الحشر (٧) .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) ساقطة من الأصل ، وفي ب ، د : لهم .

(٥) انظر تفصيل ماورد فى معنى الفقير والمساكين واختلاف العلماء فيه لغة وشرعا : لسان العرب (٣٤٤٤/٥) ، المغرب (ص ٣٦٤) ، مختار الصحاح (ص ٥٠٨) ، بداية المجتهد (٢٧٦/١) ، التعريفات (ص ١٦٨) .

(٦) فى ج : استبدلت (لا) ب (لأن) .

(٧) فى الأصل : الغناء .

(٨) فى ج : استبدلت (لا) ب (لأن) .

.....

ومطلق الكلام محمول على حقيقته . وهذا حكم ثابت بصيغة الكلام من غير زيادة ولانقصان ، ولكن لما كان لايتبين ذلك الا بالتأمل^(١) اختلف العلماء فيه لاختلافهم في التأمل . ولهذا قيل : الاشارة من العبارة بمنزلة الكناية من الصريح ، وبهذا يعرف الفرق بين الظاهر والاشارة .^(٢)
فانهما وان استويا من حيث ان الكلام لم يسق لهما الا أنهما افترقا من حيث أن الاشارة قد () تقع خفية فتحتاج الى نوع تأمل بخلاف الظاهر . ولهذا خفى على الشافعي رحمه الله حيث قال بعدم زوال أملاكهم عما خلفوا في دار الحرب .^(٣)
^(٤)
^(٥)
^(٦)
^(٧)

ومثاله من السنة ، قوله عليه السلام : " اغنوهم عن المسألة فـ" مثل هذا اليوم^(٨) . فالثابت بالعبارة وجوب أداء صدقة الفطر في يوم العيد الى الفقير ، وسوق الكلام لذلك .^(٩)

- (١) في الأصل : بتأمل .
- (٢) في الأصل : كاختلافهم .
- (٣) أو بمنزلة المشكل من الواضح ، كذا في أصول السرخسي ، والشارح نقل جواب السؤال الذي أورده من أصول السرخسي (٢٣٦/١) ، وأورد صاحب التقويم أيضا هذا الجواب مختصرا ، لوحة (٧٠/ب) ؛ الوافي ، لوحة (٣٦/ب) .
- (٤) في الأصل وفي ج : ولهذا .
- (٥) (يكون) مزيدة من ب .
- (٦) (رحمه الله) ساقطة من ب ، د .
- (٧) انظر : روضة الطالبين (٢٥٤/١٠) .
- (٨) أخرجه الدارقطني في سننه عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ : " اغنوهم في هذا اليوم " ، كتاب زكاة الفطر (١٥٣/٢) . وذكره صاحب نصب الراية بلفظ : " اغنوهم عن المسألة في هذا اليوم " . وقال : غريب بهذا اللفظ . انظر : نصب الراية (٥٣٢/٢) .
- (٩) في أصول السرخسي : والسياق لذلك (٢٤٠/١) .

.....

(١) وللثابت بالاشارة أحكام :

منها : انها لاتجب الا على الغنى ، لأن الاغناء انما يتحقق من الغنى^(٢) كالتملك ، انما يتحقق من المالك .
ومنها : ان الواجب أن تصرف الى المحتاج ، لأن اغناء الغنى لا يتحقق^(٣) وانما يتحقق اغناء المحتاج .
ومنها : انه ينبغي أن يعجل أدائها قبل الخروج الى المصلى^(٤) ليستغنى عن المسألة وليحضر المصلى فارغ البال من قوت العيال ، فلا يحتاج الى السؤال . ولهذا قال أبو يوسف رحمه الله : لا يجوز صرفها الا الى^(٥) فقراء المسلمين .^(٦)

ففى قوله : " فى مثل هذا اليوم " اشارة الى ذلك ، يعنى أنه يوم عيد للفقراء والأغنياء جميعا . وانما يتم ذلك للفقراء اذا استغنوا عن السؤال فيه .

وقالا : الأولى أن يصرفها / الى فقراء المسلمين كما أن الأولى (١/٨٢)^(٩) أن يعجل أدائها قبل الصلاة ، وان كان التأخير جائزا .^(١٠)

- (١) فى ب ، ج ، د : الثابت (بدون اللام) .
- (٢) (انما يتحقق) ساقطة من ب .
- (٣) (ان) ساقطة من ج .
- (٤) (انه) ساقطة من ب .
- (٥) فى ب : استبدلت (ان) ب (انه) .
- (٦) فى ب ، ج : يحضر (بدون اللام) .
- (٧) (الا) ساقطة من ج .
- (٨) انظر : بدائع الصنائع (٧٤/٢) .
- (٩) أى أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله .
- (١٠) انظر المرجع السابق .

.....

ومنها : أن وجوب الأداة يتعلق بطلوع الفجر، لأن اليوم اسم للوقت من طلوع الفجر الى غروب الشمس، وإنما يغنيه عن المسألة في ذلك اليوم إذا أدى فيه .^{(١) (٢)}

ومنها : أنه يتأدى الواجب بمطلق المال، لأنه اعتبر الاغناء، وذلك يحصل بالمال المطلق، وربما يكون حصوله بالنقد أتم من حصوله بالحنطة والشعير والتمر .

ومنها : أن الأولى أن يصرف صدقته الى مسكين واحد، لأن الاغناء بذلك يحصل، وإذا فرقها على المساكين كان هذا في الاغناء دون الأول . وما كان أكمل فيما هو المنصوص عليه فهو أفضل .^{(٤) (٥)}

فهذه أحكام عرفناها بإشارة النص . وهو معنى جوامع الكلم الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أوتيت جوامع الكلم واختصر لى الكلام اختصاراً " . وبه يتم البلاغة، ويظهر الاعجاز .^(٦)
فهذا مثال الثابت بعبارة النص وإشارته من الكتاب والسنة .^(٧)

(١) (إذا) ساقطة من ج .

(٢) فى د : أداء .

(٣) فى الأصل : الغناء .

(٤) (صدقته) ساقطة من ج .

(٥) (فهو أفضل) ساقطة من ج .

(٦) ذكره السيوطى فى الجامع الصغير بلفظ : " أعطيت مكان " أوتيت " عن ابن عمر رضى الله عنه ، نقلًا عن مسند أبى يعلى . وقال : حديث حسن .

وقال المناوى : رواه عنه أيضا البيهقى فى الشعب ، والدارقطنى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

انظر : فيض القدير (٥٦٩/١) ، سنن الدارقطنى، كتاب المكاتب (١٤٥، ١٤٤/٤)
(٧) نقل الشارح مثال ما هو الثابت بعبارة النص وإشارته من السنن - نقله من أوله الى آخره - من أصول السرخسى نقلًا يكاد يكون بحروفه انظر (٢٤٠/١ - ٢٤١) وكذا فى كتابه كشف الأسرار على المنار (٣٨١/١) وانظر تفصيل ماورد من أحكام صدقة الفطر : بدائع الصنائع (٦٩/٢) وما بعدها، الاختيار (١٢٣/١ - ١٢٤) ، بداية المجتهد (٢٧٨/١) وما بعدها .

وأما دلالة النص فما ثبت بمعنى النظم لغة لاستنباطها

قوله : (وهما سواء في إيجاب الحكم) أى يثبت الحكم بهما قطعاً^(١)
 إلا أن الأول أحق عند التعارض . لأن العبارة منظوم مسوق ، والاشارة منظوم^(٢)
 فحسب .

فما في الاشارة وجد في العبارة وزيادة ، فتعارضت العبارة والاشارة
 من حيث النظم ، وترجحت العبارة بما خست بها ، وهو السوق .^(٣)
 (٤) (وأما دلالة النص فما ثبت بمعنى النظم

(١) في د : ثبت .
 (٢) نظير التعارض ما قال الشافعي رحمه الله : ان الشهيد لا يصلح عليه
 لقوله تعالى : " ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل
 أحياء عند ربهم " آل عمران (١٦٩) سماهم أحياء ، والحي لاصلة عليه .
 فنقول : سوق الآية لبيان منزلة الشهداء ، وإنما فهمت ما فهمت بطريق
 الاشارة الحاصلة من لفظ " الأحياء " ، وهذه الاشارة تعارضها عبارة قوله
 تعالى : " وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم " التوبة (١٠٣) أى رحمة لهم
 فصار الترجيح للعبارة ، للالاشارة لما قلنا ، وأما كونهم أحياء ، فنقول
 ذلك في حق أحكام الآخرة ، لا في حق أحكام الدنيا ، والدليل على هذا
 أن أموال الشهداء تقسم بين ورثتهم ، وأزواجهم تجب عليهن العدة
 ثم يجوز لهن التزوج ، وكذا لا يرث لهم اذا مات واحد من أقربائهم
 فعلم أنهم أموات في حق أحكام الدنيا ، والصلاة حكم من أحكام الدنيا
 فيصلح عليهم ، وكونهم مغفوراً لهم لا ينافي الصلاة ، لأن النبي والصبى
 يصلح عليهما ولا ذنب لهما . كذا في التبيين (٣١٦/١ - ٣١٧) ، وانظر
 روضة الطالبين للنووي (١١٨/٢) ، بداية المجتهد (٢٤٠/١) ، كشف
 الأسرار (٢١٠/٢) .

(٣) في الأصل : سوق - بدون ألف واللام - .
 (٤) في جميع النسخ : بمعنى النص ، وكذلك في التبيين ، إلا أنى رجحت
 " النظم " بدل " النص " لأمرين :
 أولاً : نسختنا المتن اللتان اعتمدت عليهما ورد فيهما " النظم " لا
 " النص " .

ثانياً : وكذلك ورد في أصول السرخسي وأصول البزدوي " النظم " .
 انظر : أصول السرخسي (٢٤١/١) ، أصول البزدوي (٢١٩/٢) ، التبيين
 (٣١٧/١) .

بالرأى كالتنهي عن التأفيف، يوقف به على حرمة الضرب
من غير واسطة التأمل والاجتهاد .

(١)
لغة .

(٢)
(وانما يعنى به ظاهرا) يعرف بسماع اللفظ من غير تأمل حتى
يستوى فيه الفقيه والعربي الذي ليس بفقيه بمنزلة الحكم ببديهة العقل
يعرف بالعقل من غير تأمل .

فمن حيث انه لم يثبت بعين اللفظ لم نسمه عبارة، ومن حيث انه
يثبت بمعنى النص لغة لارأيا ولا اجتهدا لوضوحه يسمى دلالة النص .
(٣)
(٤) (٥)
ولسنا نعنى (به) ظاهر معنى اللغة، ولكننا نعنى به ما يؤدي اليه

معنى اللغة، كالضرب / فان له معنى لغويا، وهو استعمال آلة التأديب (٨٢/ب)
في محل صالح (له) بالايقاع (فيه) يفضى الى شيء وهو الايلام، وهو مستفاد
(٦) (٧)

(١) انظر ما ورد من تعريف دلالة النص وشرحه : المراجع المذكورة
سابقا، ميزان الأصول (ص ٣٩٨)، المغنى في أصول الفقه (ص ١٥٤)، التوضيح
(ص ٢٤٩)، المرأة مع حاشية الازميري (٧٨/٢)، التحرير مع التيسير
(٩٠/١)، شرح ابن ملك (٥٢٥/١)، نور الأنوار (٣٨٣/١)، فتح الغفــــــــــــــــار
(٤٥/٢)، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت (٤٠٨/١ - ٤٠٩)، التقويم
لوحه (٧١/ب)، (٧٢/أ)، منافع الدقائق (ص ١٢٦) .

(٢) في جميع النسخ : ومعنى ظاهر . وقد صححته من كشف الأسرار على
المنار حيث هذه العبارة موجودة فيه بحروفها . انظر (٣٨٣/١) .
(٣) ولا يسمى قياسا ، كذا في كشف الأسرار على المنار (٣٨٣/١) ولكن صاحب
الميزان قال : والمعنى الموجب اذا كان خفيا يسمى "قياسا"، واذا كان
جليا يسمى "دلالة" ، أما في الحاليين ليس هو اثبات الحكم بعين
النص مضافا اليه، فيكون حد دلالة النص : هو القياس الجلي . اهـ
انظر (ص ٢٩٩)، وسيرد الشارح على هذا القول في ص ٢٥٩

(٤) في ب : ليس .

(٥) ساقطة من جميع النسخ، وقد أكملته من كشف الأسرار على المنار .
انظر المحل نفسه .

(٦) وكذلك هذه ساقطة من جميع النسخ، وقد أكملته من المرجع السابق .

(٧) ساقطة من الأصل .

.....

من المعنى اللغوى ، لاعتين المعنى اللغوى . فالذى يفضى اليه المعنى اللغوى وهو الايلام ثابت بدلالة النص .

فالجمع بين المنصوص عليه وغير المنصوص عليه بما أدى اليه المعنى اللغوى : دلالة النص ، والجمع بين المنصوص عليه وغير المنصوص عليه بالمعنى المستنبط شرعا : قياس .

(٢) أو نقول لزيادة الايضاح : الدلالة ما يدخل فى جواب الماهية والقياس فى الكمية . ولأننا اذا قلنا فى حد الضرب انه استعمال آلة التأديب فى محل صالح (له) بالايقاع فيه للايلام (٤) فصار للضرب ضرورة معقولة ومعنى مقصود، وهو الايلام (٥) اذ بدونه لا يسمى ضربا عرفا، بل لعبا وهذا المعنى المقصود داخل فى ماهية الضرب ، فاذا وجدنا هذا المعقول

(١) (والجمع بين المنصوص عليه وغير المنصوص عليه بما أدى اليه المعنى اللغوى دلالة النص) ساقطة من ب ، ج ، وهى مذكورة فى كشف الأسرار على المنار (٣٨٤/١) ، كشف الأسرار على البزدوى (٧٣/١) .

(٢) الماهية تطلق غالبا على الأمر المتعقل مثل المتعقل من الانسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجى، والأمم المتعقل من حيث إنه مقول فى جواب ماهو يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته فى الخارج يسمى حقيقة ، ومن حيث امتيازها عن الأغيار هوية، ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا، ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولها، ومن حيث انه محل الحوادث جوهرها وعلى هذا .

وأما الماهية الاعتبارية فهى التى لا وجود لها الا فى عقل المعبر مادام معتبرا، وهى مابه يحاب عن السؤال بما هو، كما أن الكمية مابه يحاب عن السؤال بكم .

انظر : التعريفات (ص ١٩٥ - ١٩٦) .

(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وقد زدته لتقييم النص .

(٤) فى د : الايلام (بدون اللام) .

(٥) فى الأصل : استبدلت (اذ) ب (و) .

.....

لغة في موضع آخر يثبت الحكم به دلالة، و(١) يكون بمنزلة الثابت بالنص
 لأن بالنص يثبت الحكم، ولهذا النص صورة معقولة ومعنى معقول لغة حتى
 صار النص متعرضاً لهذا المجموع لغة حتى يعرفه جميع أرباب اللسان.
 فكان المعنى المعقول لغة بعض الماهية، بل الركن الأعظم والمقصود
 الكلى . (٤)

أما (٥) في القياس فالمعنى المستنبط الفقهي لا يدخل في جواب
 الماهية، لأنه لا يدل عليه المعنى المعقول لغة، وذلك في حديث الربا
 فان المعنى المعقول لغة من قوله عليه السلام : " الحنطة بالحنطة " (٦)
 - الى آخره - لا يدل على المعنى الفقهي المستنبط بالرأى، فان الحديث
 لا يدل (على) أن حكم النص وجوب المماثلة وان العلة القدر مع الجنس
 أو حكم النص الحرمة الى غاية والعلة لهذه الحرمة الطعم مع الجنس
 أو العلة الاقتيات والادخار، فاذا كان نص الربا ومعناه المعقول لغة لا يدل
 على هذا المشار المستنبط بالرأى فلاشك أنه لا يدخل في جواب الماهية
 ولا يذكر أيضاً في طريق في الماهية، بل كان بمعزل / من المعاني بالرأى (٨٣/أ)
 بل لا يخطر بالبال الا بعد تفكر وتأمل واستنباط لمن شرح الله صدره وجعله
 مفرعاً لأمة نبيه وملجأ لمتبعي صفيه محمد صلى الله عليه وسلم . (١١)

- (١) (لا) مزيدة من الأصل .
- (٢) في ج : استبدل (لأن) ب (لا) .
- (٣) في ج : متعوضاً، وفي د : معترضاً .
- (٤) في الأصل : الجلى .
- (٥) ساقطة من الأصل .
- (٦) سبق تخريجه . انظر في ص، ١٩، ورقم الهامش ٨ .
- (٧) ساقطة من جميع النسخ .
- (٨) انظر (ص، ٤٧) الهامش ٣ .
- (٩) (في) ساقطة من ب .
- (١٠) في ج : يعزل .
- (١١) في ج : صفته .

.....

و "انما" يذكر في جواب "لم" وذلك انه اذا سئل المستنبط لـ حرم الفضل في المكيل بالمكيل بعد المجانسة ؟ فانه يستخرج حكم النص أولا من النص، ثم ينظر أنه معلول، وبعده اذا احتاج في نظيره فـ الفرع الذي لانص فيه الى الحكم : اما بالسؤال عنه ، أو بوقوع الحادثة (١) يفوض في معاني النص، ويميز المعنى المؤثر وصفا المعدل شرعا مـ المعاني الاتفاقية مع الانابة الى الله تعالى والاستهداء منه ، والتفـ الىه .

(٣) ثم يقول : انما حرم الفضل في المنصوص لما ان حكم النص وجـوب المماثلة ، لأن معنى قوله عليه السلام : " الحنطة بالحنطة " (٤) أي بيعوا الحنطة ، لأن الباء حرف الصاق فيقتضى فعلا ، والأمر للإيجاب ، والبيع مباح فلا بد من صرف الأمر الى الحال التي هي شرط، ولا تجب المماثلة في موضع لا يتصور فيه المماثلة ، لأنه يصير تكليف مالميس في الوسع . فايـجب التسوية بين هذه الأموال يقتضى أن يكون أمثالا متساوية، ولن يكون كذلك الا بالقدر المسوى للصورة والجنس المسوى للمعنى ، فصار حكم النص (٥) وجوب التسوية بينهما في القدر، و الحرمة عند الفضل بناء على فوات الأمر. فاذا وجدنا الأرز وغيره أمثالا متساوية لوجود الكيل والجنس فتجب فيهما المماثلة، وكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا عن العوض فـ عقد البيع مثل حكم النص بـلاتفاوت ، فيحرم بطريق القياس ، لكن لا يقطع الحكم في الفرع ، بأن الحكم فيه كذا قطعا، بل نقول ثمة : (٨) ان كان صوابا

(١) في د : يفوض .

(٢) في ب : التفزع ، وفي د : التفزع .

(٣) في الأمل : نقول .

(٤) انظر تخريج الحديث في ص ١٩ ، ورقم الهامش ٨ .

(٥) (في) مزيدة من الأمل .

(٦) في ب : استبدلت (و) ب (ثم) .

(٧) في ب : علة .

(٨) (ثمة) ساقطة من ب ، ج .

.....

فمن الله ، وان كان خطأ فمضى ومن الشيطان ، والله منه برىء . وأين مثل
هذا الاعتبار والاستنباط في الدلالة ؟ اذ هي مكشوفة القناع ، مرفوعة
اللائم كاسمها ، اذ الدلالة من " دل عليه - يدل - دلالة فهو دليل " واشتقاق
اللفظ مناد بوضوح أمره وظهور شأنه .

أما القياس / فاسم من " قايسه - مقايضة - وقياسا " .^(٥) وانه يشعر (٨٣/ب)
بأنه لابد فيه من استعمال الرأي والنظر فيه بالجد حتى يدرك المطلب
فبالوقوف على هذه المقدمات تبين معنى قوله : (بمعنى النظم لفظة
لاستنباط بالرأي) وظهر أن الدلالة والقياس لا يتمثلان ولا ينسلكان^(٦)
في سلك بخلاف ما يقوله بعض العلماء^(٧)

- (١) في ب ، ج ، د : منى .
- (٢) قال هذا الكلام عبدالله بن مسعود . وتتمام قوله كما جاء في سنن
النسائي : " سأقول فيها - أى في هذه المسألة - بجهد رأيي ، فان
كان صوابا فمن الله وحده ، لاشريك له ، وان كان خطأ فمضى ومن
الشيطان ، والله ورسوله منه براء " . انظر : كتاب النكاح ، باب
اباحة التزوج بغير صداق (٩٨/٦) (مع زهر الربي على المجتبى) .
- (٣) (مثل) ساقطة من ج .
- (٤) في ب ، د : قاسه .
- (٥) انظر : مختار الصحاح (ص ٥٥٥ - ٥٥٦) .
- (٦) في ب ، ج ، د : ان القياس والدلالة .
- (٧) قاله الشيخ علاء الدين السمرقندى من الحنفية - كما تقدم في (ص ٢٥٥)
رقم الهامش (٣) - في ميزان الأصول (ص ٣٩٩) .
هذا وقد ذهب جمهور مشايخ الحنفية رحمهم الله الى أن الدلالة
ليست من القياس ، ومنهم من قال انها نوع من القياس - كما سبق -
وهو نص الشافعى رضى الله عنه في رسالته واختيار امام الحرمين
والامام فخر الدين الرازى .
وقال المحقق التفتازانى رحمه الله ما حاصله : ان الثابت بها فوق
الثابت بالقياس ، لأن المناط هنا يدركه كل من يعرف اللغة ، وكأنه
ثابت بنفس النظم . ويستدل على مغايرتهما بوجوه : =

.....

(١) (أن) دلالة النص والقياس سواء ، غير أن المعنى الموجب إذا كان خفياً

يسمى قياساً ، وإذا كان جلياً يسمى دلالة .

قوله : (كالنهي عن التأفيف إلى آخره) (و) الله تعالى حرم

= أولاً : أن الأصل في القياس الشرعي لا يكون جزءاً من الفرع إجماعاً
وهنا قد يكون ، كما لو قال لعبده : " لاتعط زيدا ذرة " فإنه يدل على
منع إعطاء مافوق الذرة مع أن الذرة جزء منه .

ثانياً : أن دلالة النص ثابتة قبل شرع القياس ، فإن كل أحد يفهم
من "لاتقل له أف " " لاتضربه ولاتشتمه " سواء علم شرعية القياس
أو لا ، وسواء شرع القياس أو لا .

ثالثاً : أن النافين بالقياس قائلون بذلك .
وأضاف العلامة مثلاً خسرو إلى هذه الأوجه الثلاثة وجهاً رابعاً حيث
يقول :

رابعاً : أن الفرع في القياس أدنى من الأصل ، وفي دلالة النص مساو
للأصل أو أعلى منه رتبة .

وقد رد صاحب مسلم الثبوت على الأوجه الثلاثة دون الوجه الرابع .
قال إمام الحرمين : " وهذه مسألة لفظية ، وليس وراءها فائدة معنوية "
وتبعه جماعة . لكن صاحب التقرير قال : فيه نظر بالنسبة إلى
مأخذه مشايخنا من أنه لا يصح إثبات الحدود والكفارات بالقياس
ويصح بدلالة النص ، كذا في أصول البزدوى وغيره .

انظر : الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ١٣٠٩ هـ ،
(ص ٤٧٧) ، البرهان لإمام الحرمين (١/٧٨٦) ، التلويح على التوضيح
(١/٢٥٩) ، التقرير والتحبير (١/١٠٩ - ١١٠) ، تيسير التحرير (١/٩٠)
المرآة على المرقاة (٢/٧٧ - ٧٨) ، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت
(١/٤١٠ - ٤١١) ، التبيين (١/٣١٨) ، شرح ابن ملك (١/٥٢٨) ، كشف
الأسرار على المنار (١/٣٨٤) ، نور الأنوار (١/٣٨٣) ، أصول البزدوى مع
كشف الأسرار (٢/٢٢٠ - ٢٢١) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٥٤) .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) ساقطة من جميع النسخ .

والثابت بدلالة النص مثل الثابت بالاشارة ، حتى صح اثبات
الحدود والكفارات بدلالة النصوص ، الا أنها عند التعسار
دون الاشارة .

التأفيف بقوله : " فلاتقل لهما أف " فأف معلوم معناه لغة ، وهو التصويت^(١)
بالشفتين عند الكراهة والضجر ، وهذا المعنى اللغوي يفيض الى الايـذاء^(٢)
وهذا معنى يفهم منه لغة ، فان كل عربى سمع هذا النص عرف عند السمعاع
من غير تأمل حرمة الضرب والشتم لأنه علم أن المعنى الذى لأجله تشبـهت
الحرمة هو الأذى وهو موجود فيه وزيادة حتى أن من لا يعرف هذا المعنى
من هذا اللفظ أو كان من قوم يستعملون هذا اللفظ للترحم أو الاكرام لا يحرم^(٣)
التأفيف فى حقه .^(٤)

(والثابت بدلالة النص مثل الثابت بالاشارة) أى الثابت بدلالة
النص ليس كالثابت بالقياس ، بل كالثابت بالاشارة ، حتى صح اثبات الحدود
والكفارات بدلالات النصوص ، ولم يصح اثباتها بالقياس ، لأن القياس دليل^(٥)
^(٦)

-
- (١) سورة الاسراء (٢٣) .
(٢) انظر : المغرب (ص ٢٦) ، مختار الصحاح (ص ١٩) ، لسان العرب (٩٥/١) .
(٣) فى ج : للاكرام .
(٤) كذا قال أبو زيد الدبوس فى التقويم ، لوحة (٧٢/أ) ، السرخسى فى
أصوله (٢٤٢/١) .
وقال فى المغنى فى أصول الفقه : ولذا قلنا : لو حلف لا يضرب امرأته
فمد شعرها ، أو خنقها ، أو عضها ، حنث لتحقق معنى الضرب . (١٥٤/١) .
(٥) قال فى التحقيق : يعنى أن الثابت بالدلالة يضاف الى النص ، لا الى
الرأى ، كالثابت بالاشارة . لوحة (٣٨/أ) .
وقال فى التبيين : من حيث أن كل واحد منهما يوجب الحكم قطعا
ويقينا . (٣١٩/١) .
(٦) هذا حاكم فيصل ، وشاهد معدل ، ودليل صادق على أن الدلالة غير القياس
كذا فى التبيين . هذا رد على من جعل الدلالة قياسا من الحنفية
كصاحب الميزان ومن معه - على ماسبق - لأن مانحن فيه قد اتفـسق
الجميع على ثبوت الحدود والكفارات به ، رغم اتفاقهم أيضا على
أن ذلك لا يثبت بالقياس ، فكان ذلك اعترافا منهم بأنه ليس بقياس =

.....

فيه شبهة ، والحدود تندرى بالشبهات ، فكيف يثبت بما فيه شبهة ^(١) .
ثم يذكر صور الحدود الثابتة بدلالة النص ، منها : ^(٢) ما روى أن ماعزاً
زنى وهو محصن فرجم ^(٣) . فصار رحمه ثابتاً بالنص ، ورجم من سواه إذا زنى
وهو محصن ثابت بدلالة النص ، لأنه عرف بالبديهة أنه مارجم ماعز لكونه

= عندنا . وحكى علاء الدين البخارى عن شيخه أن الحدود والكفارات
ثبتت بمثل هذا القياس كما تثبت بالقياس الذى علمته منصوصة ، فعلى
هذا لا تظهر قاعدة الخلاف ، ويكون الخلاف لفظياً .
انظر : كشف الأسرار (٧٤/١) ، التبیین (٣١٩/١) .
(١) عدم ثبوت الحدود بالقياس والكفارات مذهب الحنفية ، وخالفهم
الشافعية فى ذلك فقالوا بثبوتها به .

استدل الحنفية بأن الكفارات شرعت ماحية للآثام الحاصلة بارتكاب
أسبابها ، وفيها معنى العقوبة والزجر أيضاً لما عرف ، وكذا الحدود
شرعت عقوبة وجزاء على الجنايات التى هى أسبابها ، وفيها معنى
الطهرة أيضاً بشهادة صاحب الشرع ، ولا مدخل للرأى فى معرفة مقادير
الأجرام وآثامها ، ومعرفة ما يحمل به إزالة آثامها ، ومعرفة ما يصلح
جزاء لها وجزاء عنها ، ومقادير ذلك فلا يمكن اثباتها بالقياس الذى
مبناه على الرأى ، ولأن الحدود مما يندرى بالشبهات ، فلا يجوز
اثباتها بالقياس الذى فيه شبهة .

ثم قالوا فى بيان معنى الشبهة : وإنما نعنى بالشبهة المانعة
اختلال المعنى الذى يتعلق به الحدود والكفارات فى نفسه ، لا الشبهة
الواقعة فى طريق دليل الثبوت ، لأنها لا تمنع لاتفاق أكثر الناس على
التعلق بأخبار الأحاد فى الحدود والكفارات ، ولا جماعهم على صحة
اثبات أسباب الحدود عند الحاكم بالبينات ، رغم ما فى ذلك من شبهة .
واستدل الشافعية على مذهبهم بأن أدلة القياس دالة على جريانه فى
الأحكام الشرعية مطلقاً من غير فصل بين باب وباب ، ويخص المسألة
ماروى الصحابة ، اجتهدوا فى حد شارب الخمر من غير نكير .

انظر : كشف الأسرار (٢٢١/٢) ، الإبهاج (٣٠/٣) ، المستصفى (٣٣٤/٢) ،
التبيين (٣١٩/١ - ٣٢٠) .

(٢) فى ج ، د : الثابت .

(٣) هذا حديث مشهور فى باب ، إلا أنى لم أقف عليه بهذا اللفظ فيما
بحثت .

روى البخارى فى صحيحه عن ابن المسيب وأبى سلمة قصة رجم ماعز
وروى آخر الحديث بلفظ : " اذهبوا به فارجموه " . =

.....

ماعزاً . بل لأنه زنى فى حال^(١) احصائه ، وهذا السبب يعم غيره ، فيثبت
الحكم فى حق غيره دلالة^(٢) .

= وروى مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه مثله .
وروى أبو داود آخر الحديث بلفظ : " فأمر به أن يرجم ، فانطلق به
فرجم " .
انظر : صحيح البخارى ، كتاب المحاريب ، باب سؤال الامام المقر : هل
أحصنت (٢٥٠٢/٦) ، صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه
بالزنا (١٣١٨/٣) ، سنن أبى داود ، كتاب الحدود ، باب رجم ماعز بـ
مالك (٥٧٧/٤) ، نصب الراية (٣١٧/٣) .
(١) فى ج : حالة .

(٢) ذكر هذا المثل أبو زيد الدبوس فى التقويم وشمس الأئمة فى
أصوله وغيرهما من المتأخرين فى كتبهم .
غير أن ابن ملك رحمه الله لم يرضه هذا المثل ، واعتبره ضرباً من
التكلف حيث قال : قولهم : " يثبت الحكم فى حق غير ماعز بالدلالة "
فيه نظر ، لأن الحكم فى غير ماعز ثابت بعبارة نص آخر وهو مـ
البخارى فى صحيحه عن عمر رضى الله عنه أنه عليه السلام قال :
" ألا وان الرجم حق على من زنى وقد أحسن " فلا يحتاج الى هذا التكلف .
وبمثلله قال الميهوى فى نور الأنوار .

غير أن يحيى الرهاوى أجاب فى حاشيته عما أورده ابن ملك بـ
الحديث الذى جاء به موقوف وليس بمرفوع ، فهو جزء من خطبة لعمر رضى
الله عنه قرر فيها : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجم .
ثم قال : اللهم الا أن يقال : ان الحديث الموقوف له حكم المرفوع
فى مثل ذلك ، لأنه مما لا يهتدى اليه الرأى ، والسلف رضى الله تعالى
عنهم لم يحصروا ثبوت الحكم فى ماعز بطريق الدلالة بل انما مثلوا
به ، فيجوز أن يكون الحكم ثابتاً بعبارة النص ودلالته .
انظر : التقويم ، لوحة (٧٢/ب) ، أصول السرخسى (٢٤٢/١) ، شرح ابن ملك
على المنار (٥٣١/١) ، نور الأنوار على المنار (٣٧٨/١) ، حاشية
الرهاوى على شرح ابن ملك (٥٣١/١) .

.....

- (١) ولا يقال : ان الحكم فى حق غيره ثابت بالاجماع ، لأنه علم بالاجماع / أن (١/٨٤)
- الحكم فى حق غيره ثبت بمعنى النص .
- (٢) وكذلك أوجبنا حد قطاع الطريق على الردء بدلالة النص ، لأن عبارة
- (٣) النص المحاربة ، وصورة ذلك (ب) مباشرة القتال ، ومعناها لغة : قهـ (٦)
- العدو والتخويف على وجه ينقطع به الطريق . وهذا معنى معلوم بالمحاربة
- (٧) والردء مباشر لذلك كالمقاتل ، ولهذا اشتركوا فى الغنيمة ، فيقام الحد
- (٨) على الردء بدلالة النص .
- (٩) ولهذا قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يجب الجلد (١٠) أو الرجم
- فى اللواط على الفاعل والمفعول به بدلالة نص الزنا . فان الحدود
- (١١) لا تثبت قياسا .

- (١) (دلالة ، ولا يقال ان الحكم فى حق غيره) ساقطة من ج .
- (٢) نقل الشارح هذا المثال بحروفه من أصول السرخسى (٢٤٢/١) .
- وانظر أيضا بدائع الصنائع (٩٠/٧) وما بعدها .
- (٣) الردء - بكسر الراء - العون . انظر مختار الصحاح (ص ٢٣٩) ، المفرب (ص ١٨٦) .
- (٤) نص الآية : انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم .
- سورة المائدة (٣٣)
- (٥) فى أصول السرخسى : بمباشرة ، بزيادة الباء .
- (٦) فى ب ، د : فهى .
- (٧) فى ب : يقطع .
- (٨) فى الأصل : كذلك .
- (٩) وهذا المثال ذكره الدبوس فى التقويم لوحة (٧٢/ب) ، والسرخسى فى أصوله (٥٤٢/١) ، والبزدوى فى أصوله (٢٢٩/٢) .
- (١٠) فى ج : الحد .
- (١١) وهو قول جمهور العلماء . انظر : كشف الأسرار (٢٥٩/٢) .

.....

(١) فقالا : الزنا اسم لفعل معلوم ، ومعناه قضاء شهوة الفرج على قصد
 سفح الماء في محل محترم مشتهى . وهذا المعنى يعينه موجود في اللواطـة
 وزيادة . أما الاشتهااء فالمحلان فيه سواء طبعاً ، لأن ذلك بمعنى الحرارة
 واللين . ألا ترى أن الذين لا يعرفون الشرع لا يفصلون بينهما ، وفي سفح
 الماء فوقه ، لأن الولد لا يتخلق في هذا المحل أصلاً ، والحرمة في اللواطـة
 أكد شرعاً وعقلاً ، لأن هذه الحرمة لا تنكشف بكاشف ما بخلاف حرمة القبـل
 وانما تبدل اسم المحل فقط فتعدى الحكم اليها لعموم معنى الزنا
 وهذا هو دلالة النص .

(٢) الا أن أبا حنيفة رحمه الله يقول : هو قاصر في المعنى الذي
 وجب الحد باعتباره ، فان الحدود شرعت لزواج ، وليست اللواطـة كالزنا
 في الحاجة الى الزاجر ، لأن الزنا مما يرغب فيه الفاعل والمفعول بهما
 واللواطـة لا يرغب فيها المفعول به طبعاً ، بل طبعه مانع .
 ثم في الزنا افساد الفراش واتلاف الولد حكماً ، لأن ولد الزنا هالك
 لعدم من يقوم بمصالحه ، لأنه لا يعرف له والد لينفق عليه ، وبالنساء عجز
 عن

-
- (١) (الزنا) ساقطة من ج .
 (٢) في ب : محرم ، وفي د : محروم .
 (٣) في ب : تكشف .
 (٤) في كشف الأسرار : الا انه تبدل الاسم من الزنا الى اللواطـة باعتبار
 تبدل المحل ، وذلك لا يضر كتبدل اسم الطرار لا يمنع ثبوت حكم السارق
 في حقه بعد وجود كمال العلة . (٢٢٩/٢)
 (٥) في ج : فعدى .
 (٦) في ج ، د : رضى الله عنه .
 (٧) في ب : فيه .
 (٨) في ب ، د : فان .
 (٩) (لأن) ساقطة من ب .

.....

عن الاكتساب والانفاق ، وليس في اللواطة هذا المعنى ، انما هو مجرّد
تضييع الماء بالصّب في محل غير منبت / وذلك يحل بالعزل ، والترجيح (١) (ج/٨٤)
بالحرمة باطل ، ألا ترى أن حرمة الدم والبول أكد من الخمر ، ثم الحـ
يجب بشرب الخمر ولا يجب بشرب البول والدم للتفاوت في دعاء الطبع . (٢)
وأما صور الكفارات الثابتة بدلالة النص فمنها أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أوجب الكفارة على الأعرابي باعتبار جنايته ، لا لكونه
أعرابيا ، فتجب على غيره بدلالة النص . وكذلك تجب على المرأة بدلالة
النص ، لأنها شاركتة في الجناية . (٣)
وكذلك ما يجب بالأكل والشرب بدلالة النص ، فإن النبي عليه السلام (٤)
انما أوجب الكفارة في الوقاع باعتبار أنه افساد لصوم رمضان وهتك
لحرمة ، لأن وجوب الكفارة عليه بطريق الزجر ، فيكون المؤثر في وجوب

-
- (١) في ب : يخل .
(٢) في الأصل ، ج : استبدلت (يجب) ب (يثبت) .
(٣) انظر تفصيل الآراء وتام الشرح : كشف الأسرار (١/٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١) ،
بدائع الصنائع (٧/٣٤) .
(٤) في ج : صورة .
(٥) رواه البخاري في كتاب الصوم في باب اذا جامع في رمضان ولم يكن
له شيء ، فتصدق عليه فليكفر (عن أبي هريرة رضي الله عنه) (٢/٦٨٤) .
ومسلم في كتاب الصوم في باب تغليظ تحريم الجماع (٢/٧٨١ - ٧٨٢) .
وأبو داود ، كتاب الصوم في باب كفارة من أتى أهله في رمضان
(٢/٧٨٣ - ٧٨٤) .
والترمذي ، أبواب الصوم ، باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان
(٣/٢٥٠) .
(٦) ورد هذا المثال في التقويم ، لوحة (٧٣/أ) ، أصول السرخسي (١/٢٤٢) ،
أصول البزدوى (٢/٢٢١) .
(٧) (ما) ساقطة من ب ، ج .
(٨) لأنها شاركتة في الجناية ، وكذلك ما يجب بالأكل والشرب بدلالة النص
ساقطة من د .
(٩) في ب : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

.....

(١) الكفارة جهة المعصية فى ذلك الفعل ، والوقاع ليس بجناية لذاته —
لأنه تصرف فى بضع مملوكة (له) ، بل باعتبار الفساد ، فعلم أن جهة المعصية
(٢)
(٣) فيه الفساد .

والدليل عليه أن سؤال الأعرابى وقع عن الجناية ، فإنه قال :
"هلكت وأهلك" وإنما يكون الهلاك بسبب المعصية ، لأنها مفضية الى الهلاك
(٤)
اذ المعصية مفضية الى الكفر ، والكفر هلاك حكما . قال الله تعالى :
(٥)
(٦) "أو من كان ميتا فأحييناه" أى كافرا فهديناه ، ولهذا اذا ارتد ولحق
بدار الحرب يقسم ماله بين ورثته ويعتق مدبروه وأمهات أولاده .

وأنما أجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم الجناية —
(٧)
(٨) لأن الجواب يثبتنى على السؤال . واذا ابتنى الجواب على الجناية على
الصوم لأعلى الوقاع يثبت الحكم فى الأكل والشرب بدلالة النص ، لأن معنى
الجناية فيهما أكثر ، اذ الصبر عنهما أشد ، والدعوة اليهما أكثر —
(٩)
(١٠)

- (١) فى د : لذابة .
(٢) ساقطة من الأصل ومن ب .
(٣) وقد اعترض يحيى الرهاوى على قولهم : انه ثابت بدلالة النص قائلا :
بل هو ثابت بعبارة النص ، وهو ماروى الدارقطنى من حديث أبى هريرة
رضى الله تعالى عنه أن رجلا أكل فى رمضان ، فأمره النبى صلى الله
تعالى عليه وسلم أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين —
مسكينا . انظر حاشية الرهاوى (٥٣٣/١) .
(٤) لم أقف على لفظ "وأهلك" فى الكتب الخمسة التى سبق ذكرها فلى
(ص ٢٦٦) البند (٥) .
(٥) سورة الأنعام (١٢٢) .
(٦) انظر تفسير هذه الآية فى (ص ١٦٧) الهامش (٣)
(٧) فى د : عليه السلام .
(٨) فى د : يئبنى .
(٩) فى الأصل : فيها .
(١٠) فى ج : عنها .

وأما المقتضى فزيادة على النص، ثبت شرطا لصحة المنصوص
لما لم يستغن عنه وجب تقديمه لتصحيح المنصوص، فقد اقتضاه
النص فصار المقتضى بحكمه حكم النص . والثابت به يعـ
الثابت بدلالة النص الا عند المعارضة به .

-
- (١) (٢) (٣)
(وَأما المقتضى) فهو مفعول () فعل الاقتضاء وهو الطلب . يقول:
اقتضيت الشيء أى طلبته، فيكون المقتضى مطلوباً من جهة المقتضى . فاللفظ
الظاهر هو المقتضى، والثابت لتصحيح هذا الظاهر هو المقتضى، أى يقتضى
= التملك، والمالك لا يؤخذ باتلاف ملكه، ثم قوله تعالى: " وكتبنا
عليهم فيها أن النفس بالنفس " المائدة (٤٥) يقتضى جريان القصاص
على الأب، لأن الآية نزلت رداً على اليهود الذين كانوا لا يرون التسوية
فى القصاص، ثم فيه دلالة على وجوب القصاص على الأب، لأن التسوية
إذا ثبتت بين كافر وكافر حسماً لمادة الفساد، ودفعاً للظلم وبياناً
للدنم فلأن يثبت بين مسلم ومسلم أولى، فتعارضت الدلالة والاشارة
فترجحت الاشارة عليها لقوتها . كذا فى التبيين .
وأما فى التلويح والمرآة فمثاله: ثبوت الكفارة فى القتل العمد
بدلالة النص الوارد فى الخطأ، فيعارضه قوله تعالى: " ومن يقتل
مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم " النساء (٩٣)، حيث جعل كل جزائسه
جهنم، فيكون اشارة الى نفي الكفارة فرجحت على دلالة النص .
انظر: التحقيق لوجه (٣٧/ب)، التلويح (٢٥٨/١ - ٢٥٩)، التبيين
(٣٢٤/١)، المرآة على المرقاة (٨٢/٢ - ٨٣) .
(١) انظر تفصيل ماورد فى المقتضى من تعريف وأحكام فى: التقويم
لوجه (٧٤/ب)، أصول السرخسى (٢٤٨/١)، أصول البزدوى (٢٣٥/٢)، التوضيح
مع التلويح (٢٦٠/١)، المرآة على المرقاة مع حاشية الازميرى
(٨٣/٢)، شرح ابن ملك على المنار (٥٣٣/١)، كشف الأسرار على المنار
(٣٩٣/١)، نور الأنوار (٣٩٣/١)، فتح الغفار (٤٧/٢)، المغنى فى أصول
الفقه (ص ١٥٧)، ميزان الأصول (ص ٤٠١)، مسلم الشبوت مع فواتح
الرحموت (٤١١/١)، التحقيق لوجه (٣٧/ب)، التبيين (٣٢٥/١) .
(٢) (من) مزيدة من ب .
(٣) انظر: لسان العرب ، (١٨٨/١٥)، التعريفات (ص ٣٣) .

.....

(١) هذا الظاهر () المنطوق به عند الاحتياج المستتر الذى لم ينطق به .
(٢) ويقال : المقتضى . جعل غير المنطوق منطوقا تصحيحا للمنطوق .
(٣) ثم له شرائط :
(٤)

(٦) منها : أن يثبت به شرط الشيء ولا يثبت به ركن ذلك الشيء ، لأن الشرط هو التابع فى الباب ، والركن ما يقوم به ذلك الشيء ، وبه تتم الماهية فكيف يثبت تبعا ما به القوام ؟ أم كيف ينقلب الركن شرطا تابعا ؟ وفيه جعل ما هو داخل فى الماهية خارجا عن الماهية وهو مستحيل بمرءة ، واليه وقعت الإشارة فى قوله : (ثبت شرطا) .

ولهذا قلنا : ان الكفار لا يخاطبون بالشرائع لشرط تقديم الايمان لأنه حينئذ يكون الايمان ثابتا بطريق الاقتضاء تبعا للشرائع ، لأن الشرط يكون تابعا للمشروط ، والمقتضى بمنزلة الشرط ، والمقتضى بمنزلة المشروط المتبوع . والايمان لا يصلح تبعا لما هو تبعه . (لأن جميع الأحكام الشرعية

(١) (جعل) زيادة من الأصل .

(٢) (به) ساقطة من ج ، د .

(٣) قال فى كشف الأسرار : واعلم أن الشرع متى دل على زيادة شيء فى الكلام لصيانتة عن اللغو ونحوه ، فالحامل على الزيادة وهو صيانة الكلام هو المقتضى - بكسر الضاد - والمزيد هو المقتضى - بالفتح - ودلالة الشرع على أن هذا الكلام لا يصلح الا بالزيادة هو الاقتضاء .
(٧٥/١) .

(٤) كذا فى التعريفات . انظر (ص ٢٢٦) ، وقال - الشارح فى كشف الأسرار :

ويقال المقتضى جعل غير المذكور مذكورا تصحيحا للمذكور . (٣٩٣/١) .

هذا وقد أورده صاحب التبیین أيضا وصرح بأنه منقول عن الأستاذ

الكبير مولانا حميد الدين الصيرير رحمه الله . انظر (٣٢٦/١) .

(٥) وأورد الشارح هذه الشروط فى كشف الأسرار أيضا الا أنه لم يذكر

الشرط الثالث . انظر (٣٩٤، ٣٩٣/١) .

(٦) فى ب ، ج ، د : شروط .

(٧) (هو) ساقطة من ج .

.....

(١)
تابعة للايمان .

(٢) ولهذا قلنا : اذا دفع المولى الى عبده رقبة ليكفر عن كفارة
يمينه ، فأعتق العبد ، لا يصح التكفير ، اذ التكفير بالمال لا يصح الا بعد
عتق العبد ، ولا يثبت عتق العبد الا بطريق الاقتضاء ، لأن الأهلية تكـون
بالحرية وهي أصل ، فلا يثبت اقتضاء .

وكذا اذا قال لعبده : " تزوج أربعا " لا يثبت العتق اقتضاء لما
بيننا .

(٤) ومنها : ان يثبت بشرائط المقتضى لبشرائط نفسه . لأنه لما كان
تابعاً (للمقتضى) يكون المنظور اليه هو الأصل المقتضى لا المقتضى لما
عرف أن العبرة للأصل دون التبع .

(٦) ومنها : أن لا يلغى المذكور عند ظهوره لما بينا أنه تابع ، والتبع
لا يصلح مبطلا للأصل .
(٧)
(٨) ومنها : (ان) لا يصرح بهذا الثابت اقتضاء ، بل الشرط : أن يذكر
المقتضى له فحسب .
(٩)

قوله : (فزيادة على النص) أى على المنصوص . / (٨٥/ب)

-
- (١) ساقطة من الأصل ، ب ، ج .
 - (٢) فى ب ، د : كفارته .
 - (٣) (يمينه) ساقطة من ب ، د .
 - (٤) فى د : بنفسه .
 - (٥) ساقطة من الأصل .
 - (٦) فى ج : يتناولوه .
 - (٧) لم يذكر الشارح هذا الشرط فى كشف الأسرار (٣٩٤/١) ، كما تقدمت
الإشارة اليه انظر فى ص ، ٢٧٠ ، و رقم الهامش ٥
 - (٨) ساقطة من الأصل .
 - (٩) لأنه لو صرح به لم يبق مقتضى . كذا فى كشف الأسرار على المنـصـار
(٣٩٤/١) .

.....

(١) لفظ السرخسى رحمه الله : فهو عبارة عن زيادة على المنصوص .
 والمذكور فى المتن موافق لما فى التقويم . (٢) وأصل فخر الاسلام لتصحيح
 المنصوص أى لصحته ، ولكنه أقام الظاهر مقام الضمير . (٣)
 (لما لم يستغن عنه) أى لما لم يستغن المنصوص المقتضى عــــــن
 المقتضى عقلا أو شرعا ، لأنه لاصحة للمشروط بدون الشرط ، اذ المقتضى بمنزلة
 الشرط ، والمقتضى كالمشروط (وجب تقديمه) أى تقديم المقتضى (لتصحيح)
 المقتضى . (المنصوص ، فقد اقتضاه النص) أى لما كان النص مقتضيا لــــه
 (٥) فيكون هو مقتضى للنص ، فلذا سميناه مقتضى ، (فصار المقتضى بحكمه)
 أى مع حكمه ، نص عليه فى التقويم وأصول شمس الأئمة ، (٦) وقد تجيء الباء
 بمعنى "مع" . كما تقول : دخلت عليه بشياب السفر ، أى معها . لأن "الباء"
 للالصاق ، و "مع" للقران ، فيكون معنى الاجتماع موجود فيهما .

-
- (١) انظر : أصول السرخسى (٢٤٨/١) .
 (٢) انظر : التقويم ، لوحة (١/٧٤) .
 (٣) انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٣٥/٢) .
 (٤) ذكر عبدالعزيز البخارى فى قوله (لما لم يستغن) وجهين :
 الأول : أنه متعلق ب (ثبت شرطا) ، وقوله (وجب تقديمه) مستأنف
 وقوله (وقد اقتضاه النص) فى معنى التعليل له ، أى وجب تقديم
 المقتضى ، أو تقديم تلك الزيادة لأجل تصحيح المنصوص شرعا ، لأن النص
 اقتضاه ، أى طلبه .
 الثانى : (لما لم يستغن) مستأنف و (وجب تقديمه) جوابه ، وقوله
 (فقد اقتضاه النص) بيان تسميته بهذا الاسم ، يعنى لما لم يستغن
 النص عن تلك الزيادة وجب تقديمها ليصح ، فكان النص مقتضيا إياها
 فسميت بهذا الاسم ، وهو المقتضى . انظر : كشف الأسرار (٢٣٥/٢) .
 (٥) فى ب : فلهذا .
 (٦) انظر : التقويم ، لوحة (١/٧٤) .
 (٧) انظر : أصول السرخسى (٢٤٨/١) .

.....

قوله (حكم النص) ^(١) أى يصير المقتضى حكم النص وحكم المقتضى
يصير حكم النص أيضا لكن بواسطة المقتضى ، فصار ^(٢) (١) - أعنى المقتضى
وحكم المقتضى - حكمين للنص ، لكن الثانى بواسطة الأول بمنزلة شـرا^(٣)ء

- (١) عبارة التقويم فى هذا : فصار المقتضى مع حكمه حكمين للنص .
وعبارة السرخسى : فكان المقتضى مع الحكم مضافين الى النص
شابتين به الحكم بواسطة المقتضى .
وقد جمع صاحب التحقيق هاتين العبارتين قائلا : صار المقتضى مع
حكمه حكمين للنص ، ومضافين اليه ، لأن حكم المقتضى - بفتح الضاد -
تابع له ، وهو تابع للمقتضى ، فيكون المقتضى - بالفتح - مضافا اليه
بنفسه وحكمه بواسطة ، كما اذا وقع خبر المبتدأ جملة مركبة من
مبتدأ وخبر ، كان المبتدأ الثانى مع خبره خبرا للأول ، كما اذا قلنا
محمد أبوه منطلق . انظر : التحقيق ، لوحة (٣٧/ب) ، كشف الأسرار (٢٣٦/٢)
هذا وقد اعترض على كون المقتضى شرطا لصحة النص ، وحكما له فى
آن واحد ، بأن كونه شرطا يوجب تقديم ثبوته على النص ، وكونه حكما
له يوجب تأخره عنه ، وذلك مستحيل فى شىء واحد فى حالة واحدة .
وأجاب عن ذلك قائلا - بعد أن ذكر ما قيل فى جوابه ولم يرضه -
الجواب الصحيح أنه ليس بحكم للنص حقيقة ، بل هو حكم اقتضاء
النص لأنه ثبت به ، وانما يضاف الى النص لاضافة الاقتضاء اليه ، ولكنه
شرط صحة النص ، أى المنصوص عليه لتوقفها عليه .
ألا ترى أن البيع فى قولك : " اعتق عبدك عنى بألف " ثبت باقتضاء
هذا الكلام ، فكان حكما له ، ولكنه يثبت لأجل صحة الاعتاق المطلوب
بهذا الكلام ، فكان شرطا له لا للاقتضاء الذى أوجبه ، والاقتضاء غير
النص ، فكان اجتماع الشرطية والحكمية فيه باعتبار أمرين متغايرين
فيجوز . انظر : كشف الأسرار (٢٣٦/٢) .
(٢) فى الأصل : فصار بدون ألف التثنية .
(٣) كأن الشارح أراد بهذا الشرح أن يشير الى نص عبارة التقويم والى
معنى عبارة السرخسى .

.....

القريب أنه أثبت الملك، والملك أثبت العتق، فصار العتق مع المملوك
حكمين للشراء، لكن العتق بواسطة الملك .

ولما أضيف المقتضى مع حكمه الى النص فصار بمنزلة الحكم الشابت
بدلالة النص، لا بمنزلة الشابت بالقياس^(١) . الا أنه^(٢) عند المعارضة
الشابت بدلالة النص أقوى، لأن النص يوجه باعتبار المعنى لغة، والمقتضى^(٣)
شابت شرعا للحاجة الى تصحيح^(٤) المنطوق بدون النظم والمعنى اللفظي
فترجحت الدلالة عليها^(٥) .

ومثاله من المحسوس ما نقله شيخنا عن شيخه (العلامة) رحمه الله^(٦)
^(٧)

(١) قال البزدوى رحمه الله : فصار الشابت به - أى بالمقتضى - بمنزلة
الشابت بنفس النظم دون القياس، حتى أن القياس لا يعارض شيئا من
هذه الأقسام . (٢٣٦/٢) .

(٢) (الهاء) ساقطة من جميع النسخ، وقد زدته لتقييم النص، و (ان) ساقطة
من ج .

(٣) فى ج : موجه .

(٤) فى ب، د : التصحيح .

(٥) ولأنها شابت بالنظم أو بالمعنى اللفظي، فكان ثابتا من كل وجه
والمقتضى ليس من موجبات الكلام لغة، وانما يشبت شرعا للحاجة الى
اثبات الحكم به، فكان ضروريا ثابتا من وجه دون وجه، اذ هو غير
شابت فيما وراء ضرورة تصحيح الكلام، فيكون الأول أقوى . كذا قال
صاحب كشف الأسرار .

ثم قال رحمه الله : وما وجدت لمعارضة المقتضى مع الأقسام التى
تقدمته - يعنى بها العبارة والاشارة والدلالة - نظيرا . وقد تمحمل
بعض الشارحين فى ايراد المثال فقال : اذا باع من آخر عبدا بألفى
درهم، ثم قال البائع للمشتري قبل نقد الثمن : " اعتق عبدك عنى
هذا بألف درهم " فأعتقه . لا يجوز البيع ٠٠٠ ثم أثبت رحمه الله بعد
مناقشة القائل بذلك أن هذا المثال ليس من قبيل المعارضة . انظر
كشف الأسرار (٢٣٦/٢ - ٢٣٧)، وانظر أيضا لتمام المثال : التبيين
(٣٢٩/١ - ٣٣٠) .

(٦) ساقطة من الأصل .

(٧) فى ب، د : رضى الله عنهما، ج : رحمة الله عليهما .

.....

إذا قال للجالس : اجلس ههنا، فقله : اجلس، مقتضى (١) وما ثبت لصحة هذا مقتضى (٢) وهو نقض تلك الجلسة، كأنه قال : انقض تلك الجلسة (٣)، واخط خطوات (٤) يمكنك من الجلوس ههنا (إذا الجلوس ههنا) مع بقاء تلك الهيئة محال . وكذلك قولك للعبد : أدخل الدار واصعد السطح يكون أمرا بفتح الباء ان لم يكن مفتوحا، وينصب السلم ان لم يكن منصوبا (٥)، ولا يمكن المعصود بدونه، ولا يكون السلم منصوبا ان كان موضوعا على الأرض (٦).

ومثاله من الشرعيات : إذا / قال لغيره : " اعتق عبدك هذا عنى (١/٨٦) بألف درهم "، فقال : " أعتقت "، فإنه يقع العتق عن الأمر، وعليه الألف لأن الأمر أمره باعتاق عبده عنه بألف درهم، ولاصة للاعتاق عن الأمر بدون (٨)

- (١) فى ج : مقتضى .
- (٢) فى د : بصحة .
- (٣) (كأنه قال : انقض تلك الجلسة واخط خطوات) ساقطة من ج .
- (٤) فى ب ، د : خطواتك .
- (٥) ساقطة من الأصل .
- (٦) فى ب ، ج ، د : استبدلت (ان لم يكن منصوبا) ب (إذا كان منحوتا) .
- (٧) فى ب ، ج ، د : بأن .
- (٨) أى يقع العتق عن الأمر استحسانا لأنه صدر من أهل الاعتاق الى من هو أهله أيضا، وأمكن اثبات المطلوب باثبات شرطه فوجب اثباته تصحيحا لكلامه كما إذا باع المكاتب برضاه أو باع شيئا بألف ثم باعه بألفين من ذلك المشتري أو بخمسائة تنفس الكتابة والبيع الأول تصحيحا للتصرف الثانى .
- وأما قياسا فلا يقع العتق عن الأمر، بل يقع عن المأمور، فيكون الولاء له، وهو مذهب زفر رحمه الله . لأن أمره بالاعتاق عنه فاسد، لأنـه أضافه الى عبد غيره، وعبد غيره لا يحتمل أن يعتق عنه بحال لقولـه عليه السلام : " لاعتق فيما لا يملكه ابن آدم " ولا يجوز اضمـار التملك ههنا، لأن الاضرار لتصحيح المصريح به لا لابطاله، وإذا اضمـر التملك صار معتقنا عبد الأمر لا عبد نفسه . كذا فى كشف الأسرار (٢/٢٣٨) .

.....

(١) ثبوت الملك له في العبد لقوله عليه السلام : " لاعتق فيما لا يملكه
ابن آدم " (٢) . فيكون الأمر بالاعتاق مقتضيا التملك بما سمى ، حتى
يصح منه اعتاقه (عنه) (٤) ، فيراد البيع الذي هو سبب ثبوت الملك على
هذا الكلام تصحيحا لكلامه ، فصار كأنه قال : " بع عبدك هذا مني بألف
درهم ، وكن وكيفا عنى باعتاقه " . فيكون أمرا بالبيع منه والاعتاق عنه
جميعا ، ويكون مضافا الى المقتضى ، وهو الأمر بالاعتاق ، فالملك ههنا
زيادة شئت شرطا سابقا على الأمر بالعتق لتصحيح العتق ، لأن الملك صفة
المحل ، والمحل شرط للتصرف ، فكذا ما يكون وصفا للمحل ويشت بشروط
(٥) (٦) (٧) (٨)

- (١) في ج : يملك .
(٢) أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ : " لا تطلق
الا فيما تملك ، ولا تعتق الا فيما تملك ، ولا بيع الا فيما تملك " ، كتاب
الطلاق ، باب في الطلاق قبل النكاح (٦٤٠/٢) .
وأخرجه الترمذي بنفس السند بلفظ : " لا نذر لابن آدم فيما لا يملك
ولا تعتق له فيما لا يملك ولا تطلق له فيما لا يملك " . كتاب الطلاق ، باب
ما جاء لاطلاق قبل النكاح (١٤٧/٥) ، نصب الراية (٢٨٧/٣) .
(٣) في الأصل : بالتملك (بزيادة الباء) .
(٤) ساقطة من الأصل .
(٥) (منى) ساقطة من ب ، د .
(٦) اقتضاء شرطا لصحة الأمر بالاعتاق ، كذا في التبيين (٣٢٧/١) .
(٧) كذا في كشف الأسرار على المنار ، لكن عبارة شمس الأئمة السرخسي يوحى
أن المقصود هنا ليس ببيان كون المحل شرطا للتصرف ، وإنما المقصود
هو تشبيه لزوم وجود المحل بمنزلة الشرط من المشروط حيث قال :
" والمحل للتصرف كالشرط " ويبدو أن تعبير السرخسي في هذا المقام
أدق .
انظر : كشف الأسرار على المنار (٣٩٦/١) ، أصول السرخسي (٢٤٩/١) .
(٨) في ب ، ج ، د : ثبت .

وقد يشكل على السامع الفصل بين المقتضى والمحذوف وهو ثابت لغة والمقتضى شرعا . وآية ذلك : أن ما اقتضى غيـره ثبت عند صحة الاقتضاء . فإذا كان محذوفا فقدرد مذكورا انقطع عن المذكور كما فى قوله تعالى : "واسأل القرية" - الآية - فان السؤال يتحول عن القرية الى المحذوف وهو الأهل عند التصريح به .

(١) المقتضى وهو العتق حتى سقط اعتبار القبول فيه ، ولا يشبت هنا ما شبت فى البيع المطلق من خيار الشرط والرؤية .

قوله : (وقد يشكل على السامع - الى آخره -) المشكل هو الداخل فى أشكاله وأمثاله ، والمقتضى يشاكل المحذوف ، لأن كل واحد منهما من

(١) وهنا يعتبر فى الأمر أهلية الاعتاق ، ولو كان ممن لا يملك الاعتاق بأن كان صبيا عاقلا قد أذن له وليه فى التصرفات لم يشب البيع بهذا الكلام .

ولو صرح المأمور بالبيع بأن قال : " بعته منك بألف درهم وأعتقه " لم يجز عن الأمر ، لأن المقتضى بالتصريح والتنصيص عليه يكون أصلا وأيضا يكون فيه الاشتغال بما وراء قدر الحاجة ، وقد عرف أن الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة .

انظر : أصول السرخسى (٢٤٩/١) ، التبيين (٣٢٧/١ - ٣٢٨) .

(٢) فى ج : فأمثاله .

(٣) كذا فى التعريفات (ص ٢١٥) ، وانظر أيضا : المغرب (ص ٢٥٥) ، مختار الصحاح (ص ٣٤٤) .

وقال علاء الدين البخارى رحمه الله : اعلم أن عامة الأصوليين من أصحابنا المتقدمين وأصحاب الشافعى وغيرهم جعلوا المحذوف من باب المقتضى ، ولم يفصلوا بينهما ، فاعلوا : هو جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق - كما تقدم (ص ٤٧٠) - وأنه يشتمل الجميع ، وانما اختلفوا فى عمومه ، فذهب أصحابنا جميعا الى انتفاء العموم عنه ، وذهب الشافعى وعامة أصحابه الى القول بجواز العموم فيه - وسيجىء ذكره مفصلا فى موضعه ، انظر (ص ٤٨٨) - .
انظر : التحقيق ، لوحة (٣٦/ب) ، كشف الأسرار (٢/٢٤٤) .

.....

باب الاختصار ، فيزاد على الكلام لتصحيحه ، ولهذا قال القاضي الامام
 أبو زيد رحمه الله بأنهما سواء ^(١) . لكن الشيخ الامام شمس الأئمة ^(٢)
 السرخسي والشيخ الامام فخر الاسلام رحمهما الله فرقا ^(٣) .
 قوله (وهو ثابت لغة) أى المحذوف ، يعنى قد يشكل على بعض
 المتعلمين الفرق بين المقتضى الذى هو ثابت شرعا وبين المحذوف الذى
 هو ثابت لغة . وفيه إشارة الى الفرق ، فالفرق (^(٦)) ^(٧)) الحاصل بـ

(١) تبعا للمتقدمين ، فقال : المقتضى زيادة على النص ، لم يتحقق معنى
 النص بدونها ، فاقتضاها النص ليتحقق معناه ولا يلغو ، ففى تعريفه هذا
 دخل المحذوف أيضا . انظر : التقويم ، لوحة (٧٥/أ - ب) ، كشف
 الأسرار (٢٤٤/٢) .

(٢) فى ب : شمس الدين .

(٣) فى ب ، د : رحمة الله عليهما .

(٤) وكذا عامة المتأخرين ، وذلك لما رأوا أن العموم متحقق فى بعض أفراد
 هذا النوع فسلكوا طريقة أخرى وفصلوا بين ما يقبل العموم وما لا يقبله
 وجعلوا ما يقبل العموم قسما آخر عن المقتضى ، وسموه محذوفاً ووضعوا
 علامة تميز بها المحذوف عن المقتضى ، فتابعهم المصنف رحمه الله
 فى بيان الفرق وإيراد تلك العلامة .

هذا وقد ذكر علاء الدين البخارى فى الكشف والتحقيق أن فخر الاسلام
 البزدوى اختار فى شرح التقويم طريقة المتقدمين كما هو اختيار
 القاضي أبى زيد فى التقويم ، وأما طريقة المتأخرين فقد اختارها
 فى أصوله ، وعلى هذا لو قيد الشارح قوله : " والشيخ الامام فخر
 الاسلام فرق " ب (فى أحد قوليه) لكان أقرب الى الصحيح .

انظر : أصول السرخسي (٢٥١/١) ، أصول البزدوى (٧٦/١ - ٧٧) ، (٢٤٣/٢) -
 (٢٤٤، ٢٤٦) ، التحقيق لوحة (٣٦/ب) .

(٥) (قد) ساقطة من ج .

(٦) ولهذا قيل فى تعريف المحذوف : هو ما أسقط من الكلام اختصارا
 لدلالة الباقي عليه . التحقيق لوحة (٣٧/أ) .

(٧) (فى) زيادة من ب ، ج ، د .

.....

(١)

المقتضى والمحذوف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن المقتضى ما كان باقتضاء الشرع ، والمحذوف ما كان باقتضاء
(٢)
اللغة .

(٣)

فإن قيل : فعلى هذا لافرق بين المحذوف والدالة ، إذ الدلالة

هو التمسك بما دل عليه اللفظ لغة ، وهو غير مذكور ، والمحذوف كذلك .

قلنا : لا ، بل بينهما فرق ، وهو : أن التمسك بدلالة اللفظ هو

التمسك بما عرفت علته بدلالة اللفظ لغة ، فكان تمسكا بمدلول / اللفظ (ب/٨٦)
(٤)
لغة .

والتمسك بالمحذوف تمسك بما هو كالمذكور لغة . فإن المحذوف

كالمذكور لغة . وهذا لأنه لاصحة للمذكور بدون المحذوف ، وللمذكور صحة

بدون المدلول ، فكانا غيرين .

(١) وذكر صاحب التبيين أربعة أوجه ، وأما صاحب التحقيق قال : "فالحاصل
أن الفرق بينهما يتحقق من خمسة أوجه" . انظر : التبيين (٣٣١/١) ،
التحقيق ، لوحة (٣٧/١) .

(٢) ولم يرتض صاحب التبيين بتفريق بينهما ، وأراد أن يثبت دعواه ببرد
هذا الفرق الذى ذكره الشارح أولا حيث قال : هذه الفروق كلها فى
الحقيقة ليست بفرق ، لأنه يمكن أن يقول من لم يفرق بينهما كالقاضى
أبى زيد وغيره ممن تبعه : ايش تعنون بالمحذوف ؟ ما هو الشاىب
شرعا ، أم ما هو الشاىب لغة ؟ فإن عنيتم الأول فلا فرق حينئذ بين
المقتضى والمحذوف وإن عنيتم الشاىب فيكون بينهما فرق عندنا
أيضا ، لكنه لا يمنع اطلاق المحذوف على الشرعى ، فيصح أن يسمى
المقتضى محذوفا ، وهذا لأن المحذوف أعم من أن يكون محذوفا شرعا
أو لغة . انظر (٣٣١/١ - ٣٣٢) .

(٣) فى : أو .

(٤) فى الأصل : وكان .

.....

والثانى : ان المقتضى لاعموم له عندنا، وما حذف اختصارا كان عاما
(٢) بلا خلاف .^(٣)

بيانه : اذا قال : " أنت طالق " ونوى الثلاث ، ان نيته باطلـة
لأن قوله : " أنت طالق " وان استدعى الطلاق ، لكن ذكر الطلاق ثابت شرعا^(٤)
لالغة ، لأن وجود المخبر عنه شرط لصحة الاخبار شرعا لالغة . لأن اللـغة
تقتضى أن تكون الصفة ثابتة بالموصوف أولا ليصير الوصف من المتكلم بناء

(١) لأن العموم من صفات النظم ، والمقتضى غير ملفوظ ، وانما جعل
كالملفوظ ضرورة ، والضرورة فى تصحيح الكلام لافى التعميم ، فيبقى
على أصله ، وهو العدم فيما وراء صحة المذكور ، وهو التعميم .
كذا فى كشف الأسرار على المنار (٤٠٠/١) .

(٢) فى ج : عاملا .

(٣) كذا فى التبیین (٣٣١/١) . وأما فى التحقيق فقال : والمحذوف
يقبل العموم عند من فصله عن المقتضى ، اذ لاعموم له عند من لم
يفصله عن المقتضى . لوحة (٣٧/ب) .

(٤) قال الشارح رحمه الله فى شرحه على المنار : لأنه نعت فرد لا يـحتمل
العدد، ولا يمكن اعمال نية العدد باعتبار الطلاق الواقع مقدما عليه
اقتضاء ، لأن المقتضى لاعموم له ، لأنه ثابت ضرورة ، والضرورة ترتفع
بالواحد، وهذا لأن قوله : " أنت طالق " كذب وهدر لغة من حيـث
أن الوصف بدون الصفة القائمة فى المحل لغو كقولك للجالس : " أنت
قائم " اللغة تقتضى أن تكون الصفة ثابتة بالموصوف أولا ليصير
الوصف من المتكلم بناء عليه ، فاما أن تثبت الصفة فى الموصوف
بسبب وصف الواصف ضرورة تصحيح وصفه فأمر شرعى ليس بلفوى ، ولهذا
يفيد اثبات الصفة بطريق الاقتضاء فى التصرفات الشرعية ، ولا يكون فى
الحسية ، فيتقدر بقدر الضرورة ، وهو تصحيح المنطوق ، وهو أن لا يصير
كاذبا لاغيا فى وصفه ، وانما تندفع بالواحد، اذ النعت يصلح بدون
الثلاث ، فصار فى حق نية الثلاث كأنه غير ثابت فتلغو .

كشف الأسرار على المنار (٤٠٢/١ - ٤٠٣) ، وانظر أيضا : أصول
البزدوى مع الكشف (٢٤٧/٢ - ٢٤٨) ، أصول السرخسى (٢٥٢/١) ، ميزان
الأصول (ص ٤٠٤) ، الهداية (١٦٧/١) .

(٥) فى ج ، د : استبدلت (ذكر) ب (ذلك) .

.....

عليه ، فاما أن تثبت الصفة بسبب (وصف) الواصف في الموصوف ضرورية^(١) لتصحيح وصفه ، فأمر شرعى ليس بـلغوى . واذا كان ثابتا ضرورة فلا يتعمم لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة . والضرورة تندفع بوقوع^(٢) طلقة (واحدة) بخلاف ما اذا قال : " طلق نفسك"^(٣) ونوى الثلاث ، وطلقست نفسها ، فإنه يقع الثلاث ، لأن المصدر محذوف ، وهو كالمذكور لغة فاحتمل الكل والأقل كسائر أسماء الأجناس .

وهذا لأن الأمر فعل مستقبل وضع لطلب الفعل ، وكان مختصرا من قوله : " افعلى فعل الطلاق " . والمحذوف له عموم ، لأن كلام العرب يتنوع الى مختصر ومطول . والمختصر مثل المطول في افادة المراد . ألا ترى أنه لافرق بين قول القائل : " ضرب " ، وبين قوله : " فعل فعل الضرب في الزمان الماضى " وكذا لافرق بين قوله : " لفلان على تسعمائة " ، وبين قوله : " على ألف الا مائة " .

والثالث : ان المقتضى لو قدر مذكورا يبقى المقتضى على حاله^(٥)

(١) ورد في الأصل ، ب : بسبب الوصف ، وفى ج ، د : بسبب الواصف ، وورد فى شرح الشارح كشف الأسرار على المنار (٤٠٣/١) كما أثبت هنا .

(٢) (والضرورة) ساقطة من ج .

(٣) مزيدة من ج .

(٤) انظر : كشف الأسرار على المنار (٤٠٣/١) ، أصول البزدوى مع الكشف (٢٥٠/٢) ، ميزان الأصول (ص ٤٠٤) ، التبیین (٣٣٤/١) .

(٥) وهنا شرطان ترك الشارح ذكرهما ، وورد أحدهما فى التحقيق والتبيين معا والآخر فى التحقيق فقط ، وهما :

أولا : أنه ليس من شرط المحذوف انحطاط رتبته عن المظهر ، لأنـه ليس بتابع ، فان " الأهل " فى قوله تعالى : " واسألوا القرية " يوسف (٨٢) ، ليس بتابع للقرية ، وليس أحط رتبة منها .

ثانيا : انه فى باب الاقتضاء يكون المنصوص المقتضى والمقتضى مراديين للمتكلم كما فى قوله : " اعتق عبدك عنى بألف " يـكـون الاعتاق والتملك مقصودين للأمر ، وفى باب الحذف يكون المحذوف هو المراد دون المصرح به ، فان المراد بالسؤال فى قوله تعالى : " واسأل القرية " هو الأهل دون القرية . انظر : التحقيق ، لوحدة

(٣٧/ب) ، التبیین (٣٣١/١) .

.....

لم يتغير ولم يتبدل . والمحذوف اذا قدر مذكورا يتغير ويتبدل كما فى
 قوله تعالى : " واسأل القرية " ^(٢) . فان السؤال لما لم يمكن من القرية ^(٣)
 لأنها عبارة عن الجدران والحيطان ، والسؤال للبيان ، ينتقل من الملفوظ ^(٤)
 الظاهر وهو القرية الى غير المذكور وهو الأهل عند التصريح بـ ^(٥)
 أى عند ذكر الأهل وظهره . ألا ترى أن اعراب القرية يتغير من النصب
 الى الجر / وكان قبل التصريح مسئولا منصوبا ، وبعد التصريح يصير ^(٦)
 مجرورا ، ولم يبق مسئولا ^(٧) .

(١) (يبقى المقتضى على حاله لم يتغير ولم يتبدل . والمحذوف اذا قدر
 مذكورا) ساقطة من ج .

(٢) سورة يوسف (٨٢) .

(٣) (من) ساقطة من ج .

(٤) فى الأصل : لأنه .

(٥) (عند التصريح به) مكررة فى ب ، د .

(٦) فى د : مساولا .

(٧) وقد اعترض علاء الدين البخارى على هذه العلامة حيث قال : العلامة
 التى ذكرتموها لا يصلح فارقة بينهما ، لأن الكلام فى المقتضى قد يتغير
 أيضا ، فان قوله : " اعتق عبدك عنى " يتغير بالتصريح بالمقتضى
 وهو البيع ، لأنه لم يبق العبد على تقدير ثبوته ملكا للمأمور
 بل يصير ملكا للأمر ، وصار على ذلك التقدير كأنه قال : " اعتق
 عبدى عنى " وهذا تغيير - وسيجيب الشارح عن هذا قريبا - وكذا فى
 قوله : " ان اغتسل الليلة فى الدار " فكذا يتغير الفعل والمسند
 اليه بتصريح المقتضى ، وهو الفاعل ، فانه ثابت اقتضاء على مانس
 عليه الشيخ .

وفى المحذوف قد لا يتغير الكلام بعد اظهره كما فى قوله تعالى :
 " اضرب بعصاك الحجر فانفجرت " البقرة (٦٠) ، أى ضرب فانشق الحجر
 فانفجرت ، وقوله تعالى : " فأدلى دلوه قال يا بشرى " يوسف (١٩) ، أى
 فنزع فرأى غلاما متعلقا بالحبل فقال : يا بشرى . وفى نظائره كثرة
 وكما فى قوله : " ان خرجت فعبدى حر " فان المصدر فيه من قبيل
 المحذوف حتى صح فيه نية التخصيص لوقوعه فى موضع النفى ، ولم
 يتغير الكلام بتصريحه . =

.....

وهذا معنى قوله (وآية ذلك أن ما اقتضى غيره ثبت عند صحة
 (١) (٢) (٣) (٤) (٥)
 (الافتضاء) () أى ثبت المقتضى عند اظهار المقتضى . وكأنه
 أراد بالافتضاء ، المقتضى . إذ المصدر يذكر ويراد به المفعول . كقولهم :
 هذا الدرهم ضرب الأمير . وهو اقامة الظاهر مقام الضمير . لأن من حـق
 الكلام أن يقول : " ثبت عند صحته " فيكون الضمير فى "صحته" راجعا الى
 العين (٤) المقتضى . والضمير المستكن فى "ثبت" يعود الى "ما" . وإذا كان
 محذوفا ، أى وإذا كان غير المذكور محذوفا فقد مر ما هو غير المذكور
 مذكورا انقطع عن المذكور ، أى الحكم ينقطع عن المذكور وينتقل الى
 غير المذكور .

فان قيل : فى قوله : " اعتق عبدك " ، وهو مأمور باعتناق عبده

= ثم أورد رحمه الله جوابا على هذا الاعتراض وضعفه قائلا :
 ما ذكر من العلامة فى جانب المقتضى وهو التقرر عند التصريح به
 لازم ، وذلك فى جانب المحذوف غير لازم ، فان الكلام عند التصريح به
 قد يتقرر وقد لا يتقرر كما فى قوله : " واسأل القرية " يوسف (٨٢) ،
 فبلزومه فى المقتضى وعدم لزومه فى المحذوف يتحقق الفرق بينهما .
 هذا الجواب لا يغنى شيئا ، لأنه لو وجد كلام يحتاج فيه الى اضمـار
 ولا يتغير الكلام بتصريحه لا يعرف بلزوم تقرر الكلام فى المقتضى وعدم
 لزومه فى المحذوف أنه فى هذه الصورة من أى القسمين لاشتراكهما
 فى التقرر وان امتاز أحدهما لجواز التغير ، وإذا كان كذلك يجعل
 الكل بابا واحدا . انظر : كشف الأسرار (٢٤٥/٢ - ٢٤٦) ، التحقيق
 لوحة (٣٧/ب) .

- (١) (علامة الفرق بين المقتضى والمحذوف ان ما اقتضى غيره أى المقتضى
 ثبت عند صحة الافتضاء) زيادة من ج .
- (٢) فى د : يشبت .
- (٣) فى ج : استبدلت (اذ) ب (أو) .
- (٤) فى ب ، ج ، د : الغير .
- (٥) (الواو) ساقطة من الأمل .

.....

فلو أثبتنا المقتضى يتغير^(١) أيضا، لأنه حينئذ لا يعتق عبده، بل يعتق عبداً
عبد الأمر .

قلنا : لم يتغير، لأنه يقول في الامتثال : " أعتقت عبدي منك " . حتى
لو قال : " بعته منك بالفرهم وأعتقه " ^(٢) لم يجز عن الأمر، بل كان
مبتدأ، ووقع العتق عن نفسه .

فالمصنف (رحمه الله) ذكر الفروق الثلاثة في المتن، لكنه ذكر
الوجه الثالث قصداً، والوجهين إشارة، وكأنه راعى صنعة الاكتفاء في
الوجهين الأولين، لأنه قال : (ثابت لغة) . وهذا يشير إلى أن المقتضى
ليس بشابته لغة .

وذكر بعد هذا (أن المقتضى لا عموم له) وهذا يشير إلى أن المحذوف
له عموم .

ومن نظائر المحذوف قوله عليه السلام : " رفع عن أمي " الحديث ^(٣)
^(٤)

-
- (١) في ج : متغير .
(٢) في الأصل ب، د : اعتق .
(٣) في الأصل ب، ج : عتقه - بدون الالف - ولو قال الشارح رحمه الله
" أعتقته " كما قال شمس الأئمة السرخسي بدلا من " أعتقه " لكان أوضح .
(٤) (٢٤٩/١)
(٤) ساقطة من الأصل ب، د .
(٥) (ذكر الوجه الثالث) مكررة في د .
(٦) في ب، ج، د : روعى .
(٧) (وهذا يشير إلى أن المقتضى ليس بشابته لغة) وذكر بعد هذا
(أن المقتضى لا عموم له) (ساقطة من ج .
(٨) في ج : العموم .
(٩) وقد سبق تخريجه في (ص ٢١٤) ورقم الهامش (٥) .
هذا ولما استحال العمل بظاهر هذا الحديث، وأجراؤه عليه
لأن ظاهره يقتضى رفعها بالكلية عن جميع الأمة، والعمل به غير ممكن
لأفضائه إلى الكذب في كلام صاحب الشرع ضرورة تحققها في حق الأمة
فلا بد من تقدير شيء يمكن إضافة الرفع إليه تصحيحا للكلام، وهو =

.....

وقوله عليه السلام : "الأعمال بالنيات" ^(١) فانه لو صرح بالحكم يتغير —
المذكور ، وكذلك في قوله تعالى : ^(٢)

"الحكم" ، لانه هو الذى يقتضيه هذا الكلام ، لأن تصرف صاحب الشرع
في الأحكام .

ولما ثبت أن "الحكم" - وهو المقدر - كان من قبيل المحذوف
لامن قبيل المقتضى ، لتغير ظاهر الكلام على تقدير التصريح به —
انتقال الفعل ، وهو الرفع عن الظاهر وهو الخطأ وأختاه اليه .
انظر : كشف الأسرار (٢٤٥/٢) .

- (١) سبق تخريجه . انظر (ص ٢١٤) ورقم الهامش (٣) .
- (٢) وهذا مثل الحديث المذكور في أن المقدر فيه من قبيل المحذوف لامن
قبيل المقتضى ، وذلك لأن العمل بظاهر الحديث لما اقتضى أن لا يوجد
عمل بلانية لدخول اللام المستغرق للجنس في الأعمال ، ثم الحكم
بأنها تغتفر الى النية وقد تعذر العمل به لتأديته الى الكذب
الذى هو مستحيل في كلام الرسول عليه السلام لتحقيق كثير من الأعمال
بدون النية ، لم يكن بد من ادراج شيء يصح به الكلام ويمكن العمل
به وهو "الحكم" أو "الاعتبار" . وعلى ذلك التقدير يتغير الكلام
لأن الحكم حينئذ يصير هو المبتدأ المحكوم عليه ويرتفع بالابتداء
وينجر لفظ الأعمال الذى كان مرفوعا بالابتداء ومحكوما عليه
بالإضافة ، فكان من قبيل المحذوف ، لامن قبيل المقتضى . هذه الطريقة
هذا ولما سلك البزدوى والسرخسى رحمهما الله ومن تبعهما لم يـ
عليهم أن يقولوا بعموم المقدر ، وهو "الحكم" في الحديثين المذكورين
كما قال الشافعى رحمه الله ، لأنه ثابت لغة ، لا اقتضاء ، فكان مثل
المصرح به ، ولو صرح به لوجب القول بعمومه ، أو باطلاقه ، فكذا هذا
ثم مع ذلك لم يقولوا به ، وقد اتفق مشايخنا أن القول بعمومه
لا يجوز ، فثبت أنه من باب الاقتضاء اذ ليس مانع من العموم غيره .
فأجاب فخر الاسلام وشمس الأئمة عن ذلك وقال : سقوط عمومه ليس من
قبل الاقتضاء ، ولكنه من قبل الاشتراك ، فان المشترك لا يقبل العموم
أيضا كالمقتضى عندنا ، فلا يلزم من عدم عمومه كونه من باب الاقتضاء .
انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٤٥/٢ - ٢٤٦) ، أصول السرخسى
(٢٥٢/١) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٥٨ - ١٥٩) ، كشف الأسرار على
المنازل (٤٠٢/١) .

ثم الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص حتى لو حلف
لا يشرب ونوى شرابا دون شراب لاتعمل نيته، لأنه لا عموم له عندنا
خلافًا للشافعي، والتخصيص فيما يحتمل العموم .

"واشربوا في قلوبهم العجل"^(١) فانه لو صرح بالمحبة تنقطع النسبة .
ومن نظائر / المقتضى قوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على (٨٧/ب)
سفر فعدة من أيام أخر"^(٢) . أى فافطروا، وقوله تعالى : " فقلنا اذهبوا
الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرا"^(٣) أى فذهبوا، فلم
يؤمنوا، وأصروا على التكذيب، فدمرناهم تدميرا . وقوله تعالى : " اضرب
بعصاك الحجر فانفجرت "^(٤) أى ف ضرب فانفجرت . وكذلك قوله تعالى : " فتحرير
رقبة "^(٥) أى فتحرير رقبة مملوكة، لأن التحرير يقتضى الملك ، اذ "لاعتق فيما
لا يملكه ابن آدم"، وعند التصريح بالمقتضى يبقى المقتضى كما كان .
قوله (ثم الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص) لأن التخصيص
يقتضى سابقة التعميم ، اذ هو اثبات الخصوص، وذلك انما يكون اذا كان
المذكور عاما ، ولا عموم له عندنا لما نذكر^(٦) .
فقوله (لأنه لا عموم له) متصل بقوله (لا يحتمل التخصيص) والضمير فى
"لأنه" للأمر والشأن، وفى "له" يرجع الى المقتضى .^(١٠)

- (١) سورة البقرة (٩٣) .
- (٢) سورة البقرة (١٨٤) .
- (٣) سورة الفرقان (٣٦) .
- (٤) سورة البقرة (٦٠) .
- (٥) (تعالى) ساقطة من د .
- (٦) سورة المجادلة (٣) .
- (٧) وقد سبق تخريج هذا الحديث فى (ص، ٢٧٦) رقم الهامش، ٢ .
- (٨) فى الأصل وفى ب : فذلك .
- (٩) وكذا عند بعض الشافعية كالغزالي، والآمدى رحمهما الله . انظر
المستصفى (٦١/٢)، الاحكام للآمدى (٣٦٣/٢) .
- (١٠) فى ب : انه - بسقوط اللام فى أولها - .

.....

قوله (لاتعمل نيته) أى لا يصدق ديانة وقضاء . لأن قوله : "لاأشرب"
 يقتضى شراباً، وأنه ثابت اقتضاء، لأن فعل الشرب لا يتحقق بدون المشروب^(١)
 فيقتضى هذا الكلام مشروباً ليصح موجهه، فأما هذا الفعل فلا يفتقر إلى^(٢)
 عموم المشروبات، فيكون هذا الكلام فى حق العموم كالمعدوم، فلاتصح نيته^(٣)
 التخصيص فيه بخلاف ما إذا قال : "لاأشرب شراباً"^(٤) فإنه يصدق ديانة^(٥)
 لأن الشراب مذكور هنا على سبيل النكرة، وهى فى موضع النفى فتعمم^(٦)
 فإذا نوى شراباً دون شراب فقد نوى الخصوص فيما له العموم، فيصح^(٧)
 إلا أنه خلاف الظاهر، فلا يصدق قضاء^(٨) .^(٩)

- (١) فى الأصل : الشراب .
- (٢) فى الأصل : الكام .
- (٣) فى ب : عموم (بدون الألف واللام) .
- (٤) (فيه) ساقطة من ج .
- (٥) فى الأصل، ب : يشرب .
- (٦) يعنى فى صيغة النكرة .
- (٧) (العموم) ساقطة من ج .
- (٨) فى د : فصح .
- (٩) قال علاء الدين البخارى فى التحقيق : اعلم أن ايراد مسألة الشرب والأكل من قبيل المقتضى على قول من شرط فى المقتضى أن يكون أمراً شرعياً مشكلاً، لأن افتقار الأكل إلى الطعام والشرب إلى الشراب لا يستفاد من الشرع، بل يعرفه من لا يعرف الشرع أصلاً . إلا أن يقال : المقتضى هو الذى ثبت ضرورة يصح الكلام شرعاً أو عقلاً، لالغة كما ذكر بعض المحققين : أن المقتضى هو الذى لا يدل عليه اللفظ، ولا يكون منطوقاً به لكن يكون من ضرورة اللفظ أما من حيث يمتنع وجوده الملفوظ شرعاً إلا به كقوله : " اعتق عبدك عنى " أو يمتنع وجوده عقلاً بدونه، مثل قوله تعالى : " حرمت عليكم أمهاتكم " النساء (٢٣)، فإنه يقتضى اضرار الفعل، وهو الوطء أو النكاح، لأن الأحكام لاتتعلق بالأعيان، بل لا يعقل تعلقها إلا بأفعال المكلفين، أو يمتنع كون المتكلم صادقاً إلا به، مثل قوله عليه السلام : " رفع عن أمتى الخطأ والنسيان " فحينئذ يمكن أن يجعل هذه المسألة من باب الاقتضاء، لكن يتعذر الفرق بين المقتضى والمحذوف فى هذه الحالة =

.....

ونحن نقول : ان العموم من صفات النظم والصيغة ، والمقتضى غير
ملفوظ حقيقة ، لكننا جعلنا (هـ) كالملفوظ شرطا لغيره بطريق الضميمة
والضرورة في تصحيح الكلام دون التعميم ، فبقى على أصله ، وهو العدم
فيما وراء صحة المذكور ، وهو التعميم ، كتناول الميتة لما أبيح للحاجة
يتقدر بقدرها وهو سد الرمق ، وفيما وراء ذلك من الحمل والتمول والتناول
الى الشبع لا يثبت حكم الاباحة فيه بخلاف المنصوص ، فانه ثابت بثبوتها
أصليا لضرورة فيه ، فيكون بمنزلة حل الذكاة يظهر في حكم التناسل
وغيره مطلقا .

فان قيل : ما ذكرتم فاسد من وجوه :

أحدها : أنه اذا حلف "لا يشرب" يحث بأى شراب كان ، وهذا آية
العموم .

والثاني : أنه اذا قال لها : " أنت بائن " فانه تصح نيئة
الثلاث ، والبينونة هنا ثابتة اقتضاء ، لأن الخبر يستدعى وجود المخبر عنه
شرعا ، لا لغة ، كما قلتم في قوله : " أنت طالق " .

والثالث : أنه اذا قال لها : " طلقى نفسك " ونوى الثلاث ، فانه
يصح ، والطلاق هنا ثابت اقتضاء ، لأنكم قلتم : ان المقتضى مالم يقصد
مذكورا لا يتغير المقتضى ، ولو قدرنا " الطلاق " لا يتغير ، فانه لو قال :
(٣)

-
- (١) (الهاء) ساقطة من جميع النسخ ، وقد زدته لتقييم النص .
(٢) لم يرتض صاحب التحرير بهذا القول حيث قال : " ومنع عموم المقتضى
هنا لعدم كون العام لفظا (اذ العموم من أوصاف اللفظ كما ذكره
جماعة : منهم الشارح وصدر الشريعة) ليس بشيء ، لأن المقدر كالملفوظ
في افادة المعنى ، وقد تعين المقدر بصفة العموم بالدليل المعين
له فيكون عاما ، وأيضا عموم المقدر ضرورى لفرض توقف الكلام صدقا
أو صحة شرعية على عمومه ، وان لم يتوقف عليه فالمقدر الذى لا يتوقف
على عمومه غير المقدر المفروض . انظر : التحرير مع التيسير (١/٢٤٢) .
(٣) فى الأصل : بأنه .

.....

"طلقى نفسك تطليقا أو طلاقا" لايتغير .

وكذا اذا قال : " ان خرجت فعبدى حر " انه تصح نية السفر، وان كان الخروج ثبت اقتضاء ، لأنه لايتغير المذكور عند اظها ر الخروج .
والرابع : اذا حلف لايساكن فلانا ونوى السكنى فى بيت واحد غير معين ، فانه يصح حتى لايجنث بالمساكنة فى الدار، وان كان المكان ثابتا اقتضاء .

والخامس : اذا قال الرجل لولد ، له أم معروفة ، وهو فى يده :

" هذا ابنى " حتى يثبت / النسب ، ثم جاءت أم الغلام بعد موت المدعى (ب/٨٨)

فصدقته وادعت ميراثها منه بالنكاح ، فانه يقضى لها بالميراث . ومعلوم أن النكاح يثبت بينهما (ب) مقتضى دعوى النسب (١) (٢) (٣) (٤) (٥) ادعوة الغلام نصا اقرار بنكاح الأم اقتضاء ، ثم جعل كالتصريح به حتى يثبت النكاح صحيحا ويجعل قائما الى موت الزوج ، فيكون لها الميراث . فلو كان ثبوت المقتضى باعتبار الضرورة لما ثبت هذه الأحكام لانعدام الضرورة فيها .

قلنا : أما المسألة الأولى : فلادلالة فيها على العموم ، ألا ترى

أنه اذا قال آخر : " أعط هذا الدرهم رجلا " يكون ممثلا أمر الأم (٦) (٧) اذا أعطى أى رجل كان . وقوله " رجلا " خاص بلا شبهة ، لأنه نكرة فى موضع الاثبات

(١) فى ب ، ج : ثبت .

(٢) فى الأصل : منهما .

(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وزدته من عندى لتصحيح المعنى .

(٤) فى الأصل ، ج : استبدلت (اذ) ب (أو) .

(٥) فى ب : ثبت .

(٦) (موضع) ساقطة من ج .

(٧) قال فى التحقيق وغيره : وأما حنشه بكل شراب فليس من باب العموم بل لحصول المحلوف عليه ، فانه لو تصور الأكل والشرب بدون الطعام والشراب لحصل الحنث أيضا ، وهو كالوقت والحال . فلو نوى الشرب وهو راكب أو راجل ، أو خارج الدار ، أو داخلها يحنث ، للعموم اللفظ ولكن لحصول الملفوظ فى الأحوال كلها ، فكذا هذا =

.....

وأما المسألة الثانية : فنقول : نعم ، البينونة تثبت بطريق (١)
الاقتضاء ، لكن البينونة نوعان : غليظة وخفيفة . وإذا نوى الثلاث فقد
نوى الغليظة ، فتضمن هذا وقوع الثلاث شرطا لثبوت هذه البينونة
والشئ يتضمن شرطه ، وليس هذا من العموم في شئ ، بل هو تعيين (٢) أحسد
المحتملين .

وأما " طالق " فهو في حال انعقاد العلة ، لأنه ينبئ عن رفع القيد
والمرأة بعد الطلاق ليست بمرفوعة القيد اتفاقا . أما عندنا فظاهراً
وكذا عنده لعدم اشتراط الولي في الرجعة . وانعقاد العلة لا يتنوع
كالرمي ، فإنه ينعقد علة عند الرمي ولا يتنوع ، وإنما تنوعت الآثار (٣)
(٤)

= وقال صدر الشريعة في جوابه عن هذه المسألة : إنما يحث لأنـه
مندرج تحت ماهية الأكل ، فإن قوله " لا أكل " معناه لا يوجد منه ماهية
الأكل ، وعدم وجود ماهية الأكل موقوف على أن لا يوجد منه فرد من
أفراد الأكل أصلاً ، فالدلالة على هذا المعنى بطريق اقتضاء ، لا لأن اللفظ
يدل على جميع أفراد أى بطريق المنطوق .
وأجاب صاحب التبیین عن هذه المسألة قائلًا : نعى بالعموم عمومًا
ضروريًا ، لا عمومًا لغويًا ثابتًا بدلالة اللفظ ، لانا نقول به لضرورة
وقوع النكرة في موضع النفي .
فإن عموم النكرة المنفية ليس باعتبار دلالة اللفظ على جميع
الأفراد بطريق المنطوق ، بل باعتبار أن نفي فرد مبهم يقتضى نفى
جميع الأفراد ضرورة .
انظر : التحقيق لوجه (٣٨/ب) ، التوضيح (٢٦٢/١ - ٢٦٣) ، التبیین
(٣٣٦/١) ، التلويح (٢٦٣/١) .

(١) في ج : ثبت .

(٢) في ب : تعيين .

(٣) في ب : عليه .

(٤) (و) إنما تنوعت الآثار ساقطة من ج .

وقد أورد الشارح هذه المسألة في كتابه كشف الأسرار على المناسبات
بأكثر تفصيلًا حيث قال : لا يقال بأن الطلاق يتنوع أيضًا ، فنية الثلاث
تعيين أحد نوعيه - كما في البينونة - فينبغي أن يصح ، لأن البينونة =

.....

(١) وأما الثالثة : فنقول : الطلاق في قوله "طلق نفسك" ثابت بطريق الحذف والاضمار، وأنه عام بلا خلاف .

وأما قولك : " بأنه لا يتغير المذكور عند التصريح به " .
(٢) قلنا : لانسلم ، وهذا لأن ذكر الفعل قصرا عليه فقد يشتمل على ضرب من المبالغة ، وبالجمع بين الفعل والمفعول ينتفى معنى المبالغة . ألا ترى أن قولنا : " فلان يعطى ويمنع " بدون المفعول أبغ من ذكرهما مع المفعول .

(٣) وأما مسألة / الخروج فممنوعة ، كذا ذكره شيخ الاسلام المع—روف (٨٩/أ)

= تتمثل بالمحل في الحال ولا اتصالها وجهان : انقطاع يرجع الى الملك وانقطاع يرجع الى الحل ، فتعدد المقتضى ، وهو قوله : " أنت بائن " بتعدد المقتضى ، وهو " البينونة الثابتة اقتضاء " ، فيصح تعيينه لأن النية لتعيين بعض احتملات اللفظ ، وأما " طالق " فغير متمثل بالمحل في الحال ، لأن حكمه — وهو انقطاع الملك — معلق بشرط انقضاء عدة ، وانقطاع الحل معلق بكمال العدد ، فلم يكن الحكم في المحل موجودا ، فلم تمنح النية ، لأنه لا بد أن يوجد حتى تصير النية معينة لأحد وجهيه ، وإنما الثابت في الحال انعقاد العلة ، وانعقاد العلة لا يتنوع كالرمي ، فإنه ينعقد علة عند الرمي ولا يتنوع ، وإنما تتنوع الآثار فلو تنوع إنما يتنوع بواسطة العدد ، لأنه لا يقطع الحل إلا بكم—ال العدد ، فيصير العدد على هذا أصلا ، وأنه لا يثبت بطريق الاقتضاء ، لأن أصل الشيء لا يثبت اقتضاء ، وإنما يثبت التبع .

فالحاصل : أن النية لم تصادف التنوع في فعل الطلاق ، ومادفت في فعل البائن ، فلهذا عملت في : " أنت بائن " دون " أنت طالق " . اهـ (٤٠٤/١) وأصل المسألة ورد في : أصول السرخسي (٢٥٢/١ - ٢٥٣) ،

المرآة مع حاشية الازميري (٩٠/٢) .

(١) في ج : الثانية .

(٢) (فقد) زيادة من د .

(٣) في ج : استبدلت (الخروج) ب (الزوج) .

.....

(١) بخواهر زاده رحمه الله في الجامع .
(٢) (٣)
(٤) ولئن سلمنا المسألة فنقول : (الخروج) ليس بثابت اقتضاه

(١) خواهر زاده : هذه اللفظة يقال لجماعة من العلماء كانوا أولاد أخت عالم ، والمشهور بهذه اللفظة عند الاطلاق اثنان : متقدم في الزمن ، ومتأخر عنه - وهو من شيوخ الشارح وقد سبق ذكره - وترجمته في قسم الدراسة . انظر (ص ، ٣١)
فالمتقدم - وهو صاحب الترجمة - أبو بكر محمد بن الحسين البخاري ابن أخت القاضي ، أبي ثابت محمد بن محمد ، وقد تكرر ذكره بلقبه هكذا في الهداية ، وهو مراد صاحب الهداية ، توفي سنة ٤٣٣ هـ .

انظر : الجواهر المضيئة (١/٢٣٦) ، (٢/٤٩) ، الفوائد البهية (ص ١٦٣) .
(٢) ذكرت التعريف بكتاب الجامع في قسم الدراسة . انظر (ص ، ٦٤)

(٣) اعلم أنه ورد في الجامع قوله : لو قال : " ان خرجت فكذا " ونوى السفر خاصة صدق ديانة .

قال القاضي أبو هيثم من القضاة الأربعة : لا يصدق ديانة أيضا لأنه ذكر الفعل ، وأنه لا عموم له ، فلا يحتمل التخصيص كما في الاغتسال وجواب الجامع محمول على ما اذا قال : " ان خرجت خروجا " وهكذا في بعض النسخ العتيقة .

ووجهه صاحب الكشف بأن ذكر الفعل ذكر للمصدر ، وهو نكرة في موضع النفي فيعم فيقبل التخصيص .

وصرح صاحب المرأة بأن المصدر اذا تنوع تصح نية نوع دون نوع كالساكنة - يجيء ذكرها - والخروج ، فانه لما تنوع الى مديد مرخص وغيره ، صح نية المديد بخلاف الخروج الى مكان بعينه .

ثم قال رحمه الله : " هو الصحيح ، لا ما ذهب اليه صاحب الكشف ولا ما ذهب اليه أبو الهيثم " .

وذكر البزدوى وشمس الأئمة رحمهما الله أن نية السفر صحيحة في هذه المسألة .

انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢/٢٥٠ - ٢٥١) ، أصول السرخسي (١/٢٥٣) ، المرأة مع حاشية الازميري (٢/٩٤ - ٩٥) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٦١) ، التبيين (١/٣٣٧) .

(٤) مزيدة من ج .

بل ثابت لغة كما ذكرنا في قوله "طلق" . لأن الفعل يدل على المصدر لغة ، وهذا بخلاف قوله طلقك ، فإنه لا يصح نية الثلاث ، لأنه أخبار عن أمر ماض فيقتضى طلاقاً سابقاً ، وهي لم تطلق^(١) قبل ، فكان من طريق اللغـة أن يكون كذباً كما في قوله : " ضربت " إذا لم يسبق منه^(٢) () الضرب غير أن الطلاق يقع به شرعاً ضرورة صحة اللفظ ، والتصحيح يحصل بواحدة فلا ضرورة في الثلاث ، وهذا لأنه صار انشاءً شرعاً ، فصار كسائر أفعال الجوارح ، والنية لا تؤثر في الأفعال ، لأنها تعيين بعض محتملات اللفظ فان الخطوة يستحيل أن تصير خطوتين بالنية بخلاف قوله " ان خرجت " لأنه صار فعلاً مستقبلاً بدخول حرف الشرط عليه ، والمصدر القائم بهذه الصيغة يكون في المستقبل أيضاً ، فيكون بمنزلة غيره من أسماء الأجناس في احتمال العموم والخصوص ، ولأنه ليس بانشاء ، بخلاف قوله " طلقك " .

أما المكان فثبت اقتضاء ، ففسدت نية مكان دون مكان على أن الخروج وان ثبت اقتضاء ، لكنه متنوع الى قصير غير مرخص ، وإلى مديد مرخص^(٣) للقصر والفطر ، فأيهما نوى صحت نيته بمنزلة البيونة الثابتة اقتضاء^(٤) في قوله " أنت بائن " لأن المقتضى يحتمل التنوع ولا يحتمل التخصيص . ونظيره إذا حلف لايتزوج ، ونوى حبشية أو رومية ، يصدق ، ولو نوى امرأة بعينها ، لا يصدق ، لأن الأول نوع ، والثاني لا .

وكذلك نقول في المسألة الرابعة : ان أعم المساكنة أن يكون في بلدة ، والمطلق من المساكنة في عرف الناس أن يكون في دار واحدة

(١) في ب ، ج ، د : وهو لم يطلق .

(٢) (من) مريدة من ب .

(٣) أى في العلة .

(٤) أى في الصيام .

.....

وأتم ما يكون من المساكنة في بيت واحد . لأن المساكنة فعل يقوم بهما
 وذلك / باتصال فعل كل واحد منهما بفعل صاحبه ، والاتصال بصفة الكمالة (٨٩/ب)
 إنما يكون في بيت واحد . فاما في الدار فانما وقع الاتصال في توابع
 السكنى من اراقة الماء وغسل الثوب ونحوه ، لا في السكنى ، فيكون قاصرا
 فهذه النية ترجع الى بيان نوع المساكنة الشابتة بصيغة كلامه ، فيصح
 ولهذا لا يصح تعيين المكان بأن نوى بيتا بعينه . (٣)

وأما المسألة الخامسة فنقول : قوله " بأن هذا ولدى " اقـسـرـار
 منه (٤) بأنه ولده منها ، اشارة لاقتضاء ، لأن الولد لا يتم الا بالوالديـن
 كاسم الأخ لا يتم الا بأخ آخر ، فكذلك الولد لا يتم الا بهما . ولما صار
 (٥) (٦) (٧)

(١) وكذا ورد في كشف الأسرار على المنار (٤٠٥/١) ، ونقل هذه الأنواع
 الثلاثة للمساكنة من أصول السرخسي (٢٥٣/١) ، أما البزدوى ، وصدر
 الشريعة وملا خسرو فذكروا نوعين : الكاملة ، ما يكون في بيت واحد
 والقاصرة : ما يكون في دار واحد .
 انظر : أصول البزدوى (٢٥١/٢) ، التوضيح (٢٦٣/١) ، المرأة (٩٥/٢) ،
 التبیین (٣٣٧/١ - ٣٣٨) .

(٢) في د : بايصال .
 (٣) في ب : بهذا .
 (٤) (منه) ساقطة من ب .
 (٥) كذا قال القاضي أبو زيد الدبوسي في التقويم ، وتبعه الشارح في
 هذا الشرح وفي شرحه على المنار .
 أما شمس الأئمة السرخسي فذهب الى أن ثبوت النكاح بدلالة النص
 وهذا معنى قول البزدوى كما صرح به علاء الدين البخاري .
 وأما الخبازي ذكر القولين معا حيث قال : " لأن ثبوته - أي النكاح -
 بدلالة النص أو اشارته ، لا مقتضى النص " .

انظر : التقويم ، لوحة (٧٦/١) ، أصول السرخسي (٢٥٤/١) ، أصول
 البزدوى مع الكشف (٢٥٢/٢) ، المغنى في أصول الفقه (ص ١٦٣) ، كشف
 الأسرار على المنار (٤٠٥/١) .

(٦) في ب ، ج ، د : بوالد ووالدة .

(٧) في ب ، ج ، د : بوالدين .

وكذلك الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص، لأن معنى
النص إذا ثبت كونه علة لا يحتمل أن يكون غير علة .
وأما الثابت بإشارة النص فيحتمل أن يكون عامًّا
يخص، لأنه ثابت بصيغة الكلام، والعموم باعتبار الصيغة .

تسمية الولد تسمية للوالدين صار الثابت بالإشارة كالثابت بالظاهر
(١)
فيثبت عاما .

قوله (لأن معنى النص إذا ثبت كونه علة لا يحتمل أن يكون غير علة) (٢)
يعنى إذا ثبت أن معنى النص متناول له لغة، لا يبقى احتمال كونه غير
متناول له، وإنما يبقى احتمال إخراج من أن يكون موجبا للحكم فيه
بدليل أن يكون نسخا، يحققه : أن من قال : المؤثر في استدعاء الحرمة
في موضع النص هو الذى، فقد قال بأن الشرع جعله دليلا وإمارة على
الحكم أين ما وجد وهى ممكنة التعدية، فمتى وجد ذلك الوصف ولا حكم
(٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

(١) بخلاف المقتضى على أن النكاح وان ثبت بينهما بمقتضى النسب لكسب
المقتضى غير متنوع، إذ النكاح غير متنوع إلى نكاح يجلب
الأثر، وإلى نكاح لا يجلبه، والشئ إذا ثبت ثبت بلوازمه، وإلا لا يكون
لزاما، ومن لوازم النكاح الأثر إذا لم يكن المانع موجودا، والكلام
فيه فيثبت الأثر ضرورة . كذا فى كشف الأسرار على المنار (٤٠٥/١) .
(٢) قال الشارح فى شرحه على المنار : اعلم أن الثابت بدلالة النص
لا يحتمل التخصيص، أما عند من يقول : بأن المعانى لاعموم لها
لأن المعنى واحد، وإنما كثرت محاله، فظاهر، لأن الثابت بدلالة النص
ثابت بمعنى النص، والتخصيص يستدعى سبق العموم .
وأما على قول من يقول : أن المعانى لها عموم - وهو الجمع -
وغيره - فما سيورده الشارح من البيان والتحقيق جواب عليهم .
كشف الأسرار على المنار (٣٩٢/١) .

- (٣) (أن) زيادة من ب .
(٤) هو قوله تعالى : " فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "
سورة الاسراء (٢٣) .
(٥) (الواو) ساقطة من ج، د .
(٦) (وجد) ساقطة من ج .
(٧) فى ج : ذاك .

.....

فلم يكن اشارة ودليلا على الحكم شرعا . فكأنه قال : هو دليل على الحكم شرعا وليس بدليل و اشارة ، وهذا تناقض ^(١) بين . وكل قول يؤدي الى نسبة التناقض الى الشرع فهو باطل ، لأن التناقض اشارة الجهل والسفه .

فان قال : الشرع جعله اشارة في بعض المواضع دون البعض .

قيل له : لما جاز هذا فلا يتم كلام المعلل ، لأنه لا يمكن من اثبات الحكم بالدلالة في صورة ما ، لأنه يحتمل أن تكون تلك الصورة من جملة الصور التي لم تجعله اشارة ، ويحتاج حينئذ الى دليل خارجي من نص أو اجماع بخلاف النص العام ، لأن بالتخصيص تبين أن المخصوص غير مراد باللفظ ، والألفاظ مما يجري فيه العموم والخصوص بخلاف المعاني .

أو نقول ابتداء : اذا وجدت تلك العلة في موضع آخر متعريه / عن (١/٩٠) الحكم فلا يخلو اما أن يقول : بأن ذلك الوصف علة في ذلك الموضع ، لكن امتنع الحكم لمانع ، أو نقول : بأنه يخرج من أن يكون علة فيه لمانع . فان قال : بأنه علة ولم يثبت الحكم لمانع ، فقد نسب التناقض الى الشرع على ما بينا .

وان قال : يخرج من أن يكون علة فقد جمع بين الوصفين المتضادين ^(٢) في شيء واحد . لأن العلة شيء واحد ، وان كانت محالة كثيرة كالإبادة فانه شيء واحد ، وان وجد في محال ، فقد ثبت كونه علة ، فاستحال أن لا يكون علة ^(٤) .

والثابت باشارة النص لا يحتمل الخصوص عند بعض مشايخنا أيضا ^(٥)

(١) في ب : التناقض (بالالف واللام) .

(٢) (أمر) زيادة من الأصل .

(٣) ب ، د : الوصفين .

(٤) انظر : التحقيق ، لوجه (٣٨/ب) ، التبیین (٣٣٨/١) ، أصول البیروزدی

(٢٥٢/٢) ، المغنی فی أصول الفقه (ص ١٦٤) ، فتح الغفار (٤٧/٢) .

(٥) منهم القاضي الامام أبو زيد الدبوسی كما سيصرح به الشارح قريبا .

.....

لأن معنى العموم فيما يكون سياق الكلام لأجله . فاما ماتقع الإشارة فيسه من غير أن يكون سياق الكلام له فهو زيادة على المطلوب بالنص، ومثـل هذا لايسع فيه معنى العموم حتى يكون محتملا للتخصيص ، وإلى هذا القول مال صاحب التقويم . والأصح أنه يحتمل الخصوص .^(١)
^(٢)

ولأن الثابت بالإشارة كالثابت بالعبرة من حيث إنه ثابت بصيغة الكلام ، فكان الثابت بعبرة النص يحتمل التخصيص ، فكذلك الثابت باشارته ، وهذا معنى قوله (والعموم باعتبار الصيغة) . أى العموم فى العبرة باعتبار الصيغة . والصيغة موجودة فى الإشارة فتحتمل العموم أيضا كالعبرة .
^(٥) ^(٦)

و هذه حدود متقاربة ، لايميز بينها الا الفهم المنصف . وماذكر فى الكتاب قسمة حاصرة ، اذ الثابت لا يخلو اما أن يثبت بالنظم والسوق له ، أو بالنظم متعرياً عن السوق ، أو بالمعنى اللغوى من غير نظم ولاسوق ، أو بالشرع تصحيحاً للنظم المنطوق ، وهذا حاصر ، وهكذا
^(٧) ^(٨) ^(٩)

(١) قال فى التقويم : الإشارة زيادة معنى على معنى النص ، وانما يثبت بأيجاب النص اياه لامحالة ، فلايحتمل الخصوص .
لوحه (١/٧٦) .

(٢) وبه قال شمس الأثمة السرخسى وفخر الاسلام البزدوى وغيرهما . انظر أصول السرخسى (٢٥٤/١) ، أصول البزدوى (٢٥٢/٢) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ١٦٤) ، المرأة على المرقاة (٧٨/٢) ، التحقيق ، لوحه (١/٣٩) ، التبيين (٣٤٠/١) .

(٣) فى الأصل : وكذلك .

(٤) (أى العموم فى العبرة باعتبار الصيغة) ساقطة من ج .

(٥) فى ج : استبدلت (الواو) ب (فى) .

(٦) فى الأصل : هذا .

(٧) فى ب : ذكره .

(٨) فى ب : حاصر .

(٩) (غير) ساقطة من ج .

.....

(١) يحد كل قسمة حاصرة . (٢) وقد بينته بيان الحصر في أول الكتاب لكل قسم
(٤) من هذه الأقسام على وجه لم يبق للمنصف فيه شبهة بحمد الله ومنه .

-
- (١) في ب : تجد .
(٢) في د : حاصرة .
(٣) في ب : بينت . وفي ج : يثبت .
(٤) انظر (ص، ٢٤٤)

فصل

ومن الناس من عمل في النصوص بوجوه آخر هي فاسدة عندنا

منها ما قال بعضهم : ان التخصيص على الشيء باسمه العلم يوجب التخصيص، ونفى الحكم عما عداه، وهذا فاسد لأن النص لم يتناوله، فكيف يوجب الحكم فيه نفيا أو اثباتا .

اعلم أن الاستدلال بالنص على وجهين : صحيح وفاسد . فالصحيح مأمور من الاستدلال بالعبارة والاشارة والدلالة والاقتضاء . ومساواه من الاستدلال كالتخصيص باسم العلم، والتخصيص بالوصف، والتعليق بالشرط، وحمل المطلق على المقيد، والتخصيص بالسبب، والقرآن في النظم، فاسد عندنا . وهذا معنى قوله / (ومن الناس من عمل في النصوص بوجوه آخر هي فاسدة عندنا) (٩٠/ب)

(١) اعلم أن عامة الأصوليين من أصحاب الشافعي رحمهم الله قسموا دلالة اللفظ الى : "منطوق" و "مفهوم" . وقالوا : "دلالة المنطوق مآدل عليه اللفظ في محل النطق" ، وجعلوا ماسماه الأحناف "عبارة" و "اشارة" و "اقتضاء" من هذا القبيل، وقالوا : " دلالة المفهوم مآدل عليه اللفظ لافي محل النطق ، ثم قسموا المفهوم الى : " مفهوم موافقة" وهو أن يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للمنطوق، ويسمونــه "فحوى الخطاب" و "لحن الخطاب" أيضا، وهو الذي سماه الأحناف "دلالة النص" ، والى : " مفهوم مخالفة" ، وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به في الحكم، ويسمونه "دليل الخطاب" ، وهو المعبر عنه عند الحنفية بتخصيص الشيء بالذكر، ثم قسموا هذا القسم من المفهوم على أقسام ، منها ما يذكره المصنف بقوله : (منها ٠٠٠٠) كذا في التحقيق ، لوحة (٣٩/أ) .

انظر ماورد في هذه الوجوه من تفصيل وأحكام : المستصفى (١٨٦/٢) ، الاحكام للآمدى (٩١/٣) ، البرهان (٤٤٨/١) ، تنقيح الفصول (ص ٥٣) ، التبصرة (ص ٢١٨) ، اللمع (ص ٤٤) ، الابهاج (٣٦٤/١) ، نهاية السؤل مع حاشيته سلم الوصول (١٩٤/٢) ، المنحول (ص ٢٠٨) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العقد (١٧١/٢) ، التحرير مع التيسير (٩٨/١) ، ميزان الأصول (ص ٤٠٥) ، التوضيح مع التلويح (٢٦٩/١) ، مسلم الثبوت (٤١٣/١) ، التمهيد فى أصول الفقه (١٨٩/٢) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٢٣٥/١) ، شرح الكوكب المنير (٤٧٣/٣) ، ارشاد الفحول (ص ١٧٨) .

.....

(١) منها ما قال بعضهم) أى من الوجوه الفاسدة ما قال بعض أهل الحديث
 وقيل أنه قول بعض أصحاب الشافعى (٢) ان التنصيص على الشيء باسم العلم (٣)
 لم يرد به العلم المصطلح بين النحاة ، بل أراد به اسم الذات بأن لا يكون
 دالا على الوصف سواء كان الاسم علما أو جنسا . (٤)
 ويحكى عن الثلجى أنه كان يقول : هذا إذا لم يكن المنصوص عليه (٥)

(١) أصحاب الحديث هم أهل الحجاز، وهم أصحاب مالك بن أنس وأصحاب
 الشافعى وأصحاب سفيان الثورى، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب
 داود بن على بن محمد الأصفهاني، وإنما سموا أصحاب الحديث
 لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على
 النصوص، ولا يرجعون الى القياس الجلى والخفى ما وجدوا خيرا أو أشرا .
 انظر : الملل والنحل للشهرستانى (ص ٢١٧) .

(٢) كذا فى ميزان الأصول (ص ٤٠٧) .

(٣) قال الاسنوى بأن مفهوم اللقب والكنية ليس بحجة عند الامام والامدى
 وأتباعهما، ونقله امام الحرمين فى البرهان عن نص الشافعى .
 وذهب أبو بكر الدقاق وأبو حامد المروزي وبعض أصحاب الشافعى
 والحنابلة الى القول بحجتيه، ونقله أبو الخطاب فى التمهيد عن
 نص أحمد، ثم قال : وبه قال مالك .

انظر : نهاية السؤل (٢/٢٠٦ - ٢٠٧)، البرهان (١/٤٥٣)، الاحكام (٣/٣٧)

التحقيق، لوحة (٣٩/أ)، التمهيد (٢/٢٠٢ - ٢٠٣)، المسودة (ص ٣٦٠) .

(٤) وإنما سمي اسم الذات "علما" لكونه علما على معناه الموضوع لـ
 بحيث لا يفهم من اطلاقه غيره الا بطريق المجاز . كذا فى التبيين
 (١/٣٤١) .

(٥) فى جميع النسخ "البلخى" بالباء والخاء، وكذا ورد فى كشف الأسرار
 على المنار (١/٤٠٩)، والذي فى أصول السرخسى (١/٢٥٦)، وفى فتح الغفار
 (٢/٥٢)، والميزان (٨ ٢١١ - ٢٧٩)، وشرح ابن ملك (١/٥٥٠) : "الثلجى"
 بالشاء المثناة والجيم، وهو محمد بن شجاع البغدادى أبو عبد الله
 تفقه على الحسن بن زياد اللؤلؤى، وصنف تصانيفه المعتمدة، وله
 كتاب المناسك، وكتاب تصحيح الآثار وكتاب النوادر وكتاب المضاربة
 وكتاب الرد على المشبهة، وكان فقيه أهل العراق فى وقته، مات سنة
 ٢٦٦هـ . روى عنه يحيى ابن آدم ووكيع . ويقال : البلخى، وغلطه
 القرشى فى الأنساب، وقال انه تصحيف .

انظر : الفوائد البهية (ص ١٧١)، الجواهر المفيضة (٢/٦٠) .

.....

(١) باسم العلم محصور العدد نعم، نحو خبر الربا . فان كان محصور العـدد
 (٢) فذلك يدل على نفى الحكم فيما سواه ، لأن في اثبات الحكم (فيما سواه)
 ابطال العدد المنصوص ، وذلك لا يجوز . واستدل بقوله عليه السلام : " أحلت
 (٣) لنا ميتتا (ن) ودمان " (٤) . ويقول عليه السلام : " خمس من الفواسق يقتلن " (٥)
 الحديث . فان ذلك يدل على نفى الحكم عما عدا المذكور . (٦)
 وإلى هذا القول مال صاحب الهداية (٧) . والصحيح أن التنصيص لا يدل
 على ذلك في شيء من المواضع لما نبين . ثم ذكر العدد لبيان أن الحكم
 بالنص ثابت في العدد المذكور بالنص فقط . وعندنا : الحكم في غير
 المذكور إنما يثبت بعلة النص ، لا بالنص ، فلا يوجب ذلك ابطال العـدد (٨)

- (١) في ب ، د : محصورا لعدد .
- (٢) مزيدة من ج ، د .
- (٣) (النون) ساقطة من الأصل .
- (٤) هذا طرف من حديث ابن عمر الذي رواه ابن ماجه في أبواب الأظعمة
 باب الكبد والطحال . سنن ابن ماجه (بترتيب الأستاذ محمد مصطفى
 الأعظمي) (٢٤٢/٢) ، وذكره السيوطي في الجامع الصغير نقلا عن ابن
 ماجه ، والبيهقي والحاكم (٤٦/١) .
- (٥) رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها بلفظ : " خمس من السدواب
 كلهن فاسق ، يقتلن في الحرم " . في أبواب الاحصار وجزاء الصيد
 باب ما يقتل المحرم من الدواب .
- ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أيضا بلفظ : " خمس فواسق ، يقتلن
 في الحل والحرم " في كتاب الحج ، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من
 الدواب في الحل والحرم (٨٥٢/٢) .
- (٦) في ج : استبدلت (عما) ب (فيما) .
- (٧) انظر : الهداية (١٧٢/١) ،
- (٨) في الأصل : ولا .

.....

المنصوص .

والحاصل أن هذه خمسة فصول متقاربة . أحدها : هذا . ونظيره قوله عليه السلام : " في خمس من الابل شاة " فاشبات الحكم في الحيوان المسمى باسم الابل هل يكون نفيا عن المسمى باسم الغنم والبقير ونحوه أم لا .

والثاني : النص اذا أثبت حكما في موصوف بصفة هل يكون نفيا للحكم في غير الموصوف بتلك الصفة .

والثالث : ان النص اذا أثبت حكما معلقا بشرط ، هل يكون نفيا للحكم بدون ذلك الشرط أم لا ؟ وقد ذكر (نظير) هذين القسمين في الكتاب .

والرابع : ان النص اذا أثبت حكما معلقا بشرط مقدرا بمقـدار معلوم ، هل يكون نفيا للزيادة والنقصان عن ذلك القدر أم لا ؟ كقوله

- (١) انظر : ميزان الأصول (ص ٤٠٥) ، التبيين (٣٤٢/١) .
- (٢) أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه - واللفظ للترمذي - عن سالم عن أبيه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة فلم يخرجهم الى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه ، فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض ، وعمر حتى قبض ، وكان فيه : في خمس من الابل شاة ... وفي الشاة في كل أربعين شاة ١٠٠٠ الخ .
- انظر : سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة (٩٦/٢) .
- وسنن الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ماجاء في زكاة الابل والغنم (١٧/٣) .
- وسنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة ، باب صدقة الابل (٣٣٠/١) .
- ونصب الراية (٣٣٨/٢) .

(٣) في ج : العلم .

(٤) في د : متعلقا .

(٥) ساقطة من الأصل ، د .

(٦) انظر (ص ، ٣١١) .

.....

تعالى : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " ^(١) هل

يكون نفيًا لايجاب الزيادة على المائة أو النقصان عنها ؟

والخامس : ^(٢) ان النص اذا أثبت / حكما مؤقتا الى زمان معلوم ، هل (١/٩١)

(١) سورة النور (٢) .

(٢) ذكر الشارح من أنواع مفهوم المخالفة خمسة ، وهي : مفهوم اللقب ومفهوم الصفة ، ومفهوم الشرط ، ومفهوم العدد ، ومفهوم الغاية . وهناك أنواع أخرى مذكورة في كتب المتكلمين ، منها : مفهوم العلة وهو تعليق الحكم بالعلة ، نحو حرمت الخمر لاسكارها ، والفرق بين هذا النوع وبين مفهوم الصفة أن الصفة قد تكون علة ، كالاكسار وقد لا تكون علة بل متممة ، كالسوم ، فان العلة هي الغنى ، والسوم متمم لها .

منها : مفهوم الحصر ، وهو أنواع ، أقواها : " ما " و " الا " ثم الحصر " بانما " ثم حصر المبتدأ في الخبر ، وذلك بأن يكون معرفا باللام أو الاضافة ، نحو العالم زيد ، أو صديق عمر .

وهناك مفاهيم أخرى تعتبر من جملة مفاهيم الصفة ، لأن المراد الصفة المعنوية لا النعت ، وانما أفردوه بالذكر تكميلا للفائدة ، وهي مفهوم الحال ، ومفهوم الزمان ، ومفهوم المكان .

ثم اعلم أن القائلين بالمفهوم قد اشترطوا لدلالته على النفس في غير محل النطق شروطا ، وهي :

أولا : أن لا يعارضه ما هو أرجح منه من منطوق أو مفهوم موافقة .
ثانيا : أن لا يكون المنطوق خرج جوابا عن سؤال متعلق بحكم خاص ، ولاحادثة خاصة بالمذكور .

ثالثا : أن لا يكون المذكور قصد به الامتنان والتغخيم وتأكيد الحال .
رابعا : أن يذكر مستقلا ، فلو ذكر على وجه التبعية لشيء آخر فلامفهوم له .

خامسا : أن لا يعود على أهله الذي هو المنطوق بالابطال .

سادسا : أن لا يكون قد خرج مخرج الأغلب .

انظر : الاحكام للآمدى (٩٩/٣) وما بعدها ، التوضيح مع التلويح (٢٦٩/١) وما بعدها ، ارشاد الفحول (ص ١٧٩) وما بعدها ، شرح الكوكب المنير (٤٨٩/٣ - ٤٩٨) ، المرأة على المرقاة (١٠٠/٢) وما بعدها .

.....

يكون نفيًا لذلك الحكم بعد مضي ذلك الوقت في زمان بعده أم لا ؟ كقولـه
(١) تعالى : " ثم أتموا الصيام الى الليل" ^(٢) فهذا النص هل ينفي ايـجاب
الصوم في الليل أم لا ؟

(٣) فعند عامة أصحابنا رحمهم الله لا يوجب النفي في الفصول كلها
وانما حكمه الاثبات فيما نص عليه ، لا غير . والحكم في غير المنصوص عليه
التوقف الى قيام الدليل في النفي والاثبات . ^(٤)
وقال الشافعي (رحمه الله) : ^(٥) انه يوجب النفي في الفصول كلها
الا في الفصل الأول ، وأصحاب الشافعي رحمهم الله سموا الفصل ^(٦)
المختلفة بيننا وبينهم "مفهوم الخطاب" . كذا في الميزان وأصول الفقه ^(٧)

-
- (١) (تعالى) ساقطة من ج .
(٢) سورة البقرة (١٨٧) .
(٣) الا أن بعض أصحاب الحنفية مثل الكرخي وغيره قالوا بما قال
الشافعي رحمه الله من أنه يوجب النفي في الفصول كلها، لكنهم
خالفوه في الفصل الأول قائلًا : " الا في الفصل الأول " ، فانه قول
عامة العلماء الا بعض أصحاب الحديث .
وقيل : هو قول بعض أصحاب الشافعي . انظر : ميزان الأصول (ص ٤٠٧) .
(٤) في الأصول : استبدلت (في) ب (من) .
(٥) ساقطة من الأصل .
(٦) قوله "الا في الفصل الأول" ليس من كلام الشافعي رحمه الله على
ماورد في الميزان ، بل هو مذهب بعض أصحاب الحنفية مثل الكرخي
وغيره كما سبق .
أما الشافعي رحمه الله فقال : - كما في الميزان - في الفصول
كلها : انه يوجب النفي . - انظر المرجع نفسه - ولكن الصحيح
هو ما قاله الشارح من أن الشافعي رضي الله عنه لم يقل بمفهوم
اللقب خلافا لما ورد في الميزان . انظر : البرهان (١/٤٥٣) ، الاحكام
للآمدى (١٣٧/٣) .
(٧) انظر : الميزان (ص ٤٠٧) .

.....

للشيخ الامام نجم الدين عمر النسفى (١) (٢) رحمه الله .
 قالوا : الشرع لما نص على عين من الأعيان دل على تخصيصه ايـسـاه
 بذلك الحكم ، واشبات المخالفة بين المذكور والمسكوت عنه ، اذ لـسـواه
 لما كان للتخصيص فائدة ، وحاشى أن يكون شئ من كلام صاحب الشرع غير مفيد .
 وهذا تلبيس ظاهر ، لأنهم ان عنوا بالتخصيص أن ما لا يدخل تحتـــــــــــــــــه
 لا يشاركه في حكم النص بالنص (٦) (٧) فأحد لا يخالفهم في هذا . لأن عندنا
 (٥)

(١) هو عمر بن محمد بن أحمد بن اسماعيل بن محمد بن لقمان النسفى
 الامام ، نجم الدين أبو حفص السمرقندى ، الفقيه الحنفى ، الأصولى
 المفسر ، المحدث ، المتكلم ، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ والقياس
 التام ، توفى بسمرقند سنة ٥٣٧ هـ .
 انظر : هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف
 الظنون (٧٨٣/٥) ، تاج التراجم فى طبقات الحنفية للشيخ أبى العدل
 زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، ط ١٩٦٢ م (ص ٤٧) ، الفوائد البهية
 (ص ١٢٣) .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) فى د : صواب .

(٤) انظر : روضة الناظر مع شرحه لبدران (٢٠٧/٢) ، شرح الكوكب المنير
 (٥٠٣/٣) ، نهاية السؤل مع سلم الوصول (٥١٠/٢) .

نقل الشارح دليل الخصم والرد عليه من التقويم ، انظر لوحـــــــــــــــــة
 (٧٦/أ ، ب) وكذا فى أصول السرخسى (٢٥٥/١) .

هذا وقد كثرت أدلة القائلين بمفهوم المخالفة عند كل نوع مــــــــــــــــن
 أنواعه وطالت منا قشتها بحيث لم يكن ايرادها من السهل ، الا أن مذكروه
 الشارح - كمعظم أصولى الحنفية - يعتبر مستند فهم الحكم فى
 المسكوت عندهم كما قال الأمدى . انظر : الاحكام (١٠١/٣) وما بعدها .

(٥) فى ج : الا (بزيادة الألف) .

(٦) أى لا يثبت حكمه بالنص - بل يثبت بعلة النص - كما يصرح به فى
 الجملة التالية .

(٧) فى الأصل ، ب : واحد .

.....

يثبت الحكم فيما هو من جنس المنصوص بعلة النص لبالنص . وان عنــــوا
 أن التخصيص يوجب نفى الحكم في غير المنصوص فهو باطل ، لأنه غير متناول
 له أصلا . ودلالة (١) الألفاظ على المسميات باعتبار التناول ، فكيف
 يوجب نفيا أو اثباتا للحكم فيما لم يتناوله ، ولأن النص المثبت موجب
 الاثبات لا النفي (٣) ، وبين النفي والاثبات منافاة ، والموضوع لأحد الضدين
 كيف يكون موجبا للضد الآخر على أنه لما لم يكن الاثبات بعين النص ففى
 غير ماتناوله النص ، لأنه لم يتناوله فلأن لايمكن النفي الذى هو ضد
 موجبه أولى وأخرى .

وكيف يقال هذا ، وما من نص الا ويجوز تعليقه ، فلو كان التخصيص موجبا
 لنفى الحكم فى غير المنصوص يكون القياس بمقابلة النص ، وهو باطل . (٥)
 وأما قوله " لو لم يدل تفوت فائدة التخصيص " .

قلنا : هذا مجرد دعوى . فنحن نمنع اختصاص الفائدة / بذلك (٦) (٩١/ب)
 ما لم ينف بالدليل انه لايتصور فائدة أخرى فى هذه الفصول ، وان الفائدة
 مقصورة على نفى الحكم عن غيره ، لا يستقيم هذا الكلام ، ولايتصور ذلك حتى
 يلج الجمل فى سم الخياط (٧) .

-
- (١) (ذلك) مزيدة من ج .
 (٢) فى د : وكيف .
 (٣) فى د : استبدلت (لا) ب (دون) .
 (٤) فى ج : نفى (بدون اللام) .
 (٥) انظر رد الشارح على دليل الخصم : التقويم ، لوحة (٧٦/ب) ، أصول
 السرخسى (٢٥٥/١) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٥٤/٢ - ٢٥٥) ، كشف
 الأسرار على المنار (٤٠٧/١ - ٤٠٨) ، التبیین (٣٤٥/١ - ٣٤٦) .
 (٦) (الواو) مزيدة من جميع النسخ .
 (٧) هذا طرف من الآية الواقعة فى سورة الأعراف (٤٠) وتامم الآية
 " ان الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لاتفتح لهم أبواب السماء
 ولايدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط ، وكذلك نجزى
 المحسنين " .
 يلج : يدخل .
 والسم - بضم السين وفتحها - : الثقب . =

.....

ثم نقول متبرعين : فيه فائدة أخرى وهو تعظيم المذكور وتفضيله
على غيره كما في قوله تعالى : " منها أربعة حرم (ذلك الدين القيم)^(٢)
فلاتظلموا فيهن أنفسكم "^(٣) خص هذه الأربعة بالذكر تفضيلا لها مع أن الظلم
حرام في كل وقت .

أو نقول : فائدة التخصيص أن يتأمل المستنبطون في علة النص
فيثبتون الحكم بها في غير المنصوص لينالوا به درجة الاستنباط^(٤)
وشوا به . وهذا لا يحصل إذا ورد النص عاما متناولا للجنس .

فان قيل : ان النبي عليه السلام لما قال : " الماء من الماء "^(٥)
فهم الأنصار رضي الله عنهم أن الغسل لا يجب بالايلاج بلا انزال لعدم الماء^(٦)

= والخياط - كالكتاب - ماخيظ به الثوب ، وهو الابرة .

انظر : مختار الصحاح (ص ٣١٥، ٣١٥، ١٩٥٠) .

هذا وقد نقل الشارح هذا الجواب من ميزان الأصول (ص ٤٠٩) .

(١) انظر ماورد في فائدة التخصيص : أصول السرخسي (٢٥٦/١)، كشف
الأسرار على البزدوي (٢٥٦/٢)، المغنى في أصول الفقه (ص ١٦٦) التوضيح
مع التلويح (٢٧٣/١)، التحقيق لوجه (٤٠/١)، التبيين (٣٤٦/١) المستمضى
(٢٠٠/٢) وما بعدها، كشف الأسرار على المنار (٤٠٩/١ - ٤١٠)، حاشية
الرهاوي على المنار (ص ٥٥١ - ٥٥٢) .

(٢) ساقطة من جميع النسخ .

(٣) سورة التوبة (٣٦) .

(٤) (بها) ساقطة من ب، د .

(٥) روى أبو داود مثله عن أبي سعيد الخدري، كتاب الطهارة، باب
الاكسال (١٤٧/١)، مسلم عنه أيضا بلفظ : " انما الماء من الماء " كتاب
الحيض، باب انما الماء من الماء (٢٦٩/١) .

وذكره صاحب نصب الراية وخرجه من عدة طرق . انظر (٨١/١) .

(٦) الأنصار : هم جماعة من أهل المدينة من الصحابة من أولاد الأوس ،
والخزرج ابني حارثة بن ثعلبة، وقيل لهم : " الأنصار " لنصرتهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم .
انظر : المعارف لابن قتيبة (ص ٤٩) .

.....

وهم كانوا من أهل اللسان ، فلو لم يكن موجبا للتخصيص لما صح الاستدلال منهم .

قلنا : الاستدلال منهم بلام المعرفة ، وهى لاستغراق الجنس ، وعندنا هو ثابت فيما يتعلق بعين الماء ، غير أن الماء مرة يوجد عيانا بالانزال ومرة يوجد دلالة بالتقاء الختانيين .

فان قيل : قال الله تعالى : " كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون " (٤) ثم استدل أهل الحق بهذه الآية على جواز الرؤية باعتبار أنه خص الكفار بأنهم محجوبون . فينبغى أن لا يكون المسلمون محجوبين ، والا لا يكفون للتخصيص فائدة .

قلنا : التخصيص بالشئ لا يدل على نفى ما عداه عندنا . وحيث دل انما دل لأمر خارج لامن قبيل التخصيص ، والاستدلال بهذه الآية من حيث ان كونهم محجوبين عقوبة لهم . فيكون أهل الجنة بخلافهم ، والا لا يكفون

(١) فى ج : استبدلت (لم يكن) ب (لم يجب) .

(٢) فى ج : التخصيص (بدون اللام) .

(٣) قال فى التحقيق : لما دل الدليل على وجوب الاغتسال من الحيض والنفاس أيضا لغا الانحصار فيما وراء ذلك مما يتعلق بالمنى وصار معناه وجوب جميع الاغتسالات التى تتعلق بقضاء الشهوة منحصرة فى المنى لا يجب بغيره ، فعلى هذا كان ينبغى أن لا يجب الاغتسال بالاكسال لعدم الماء ، لكن الماء فيه ثابت تقديرا ، لأن الماء يثبت عيانا مرة ، وهو ظاهر ، ومرة دلالة فان التقاء الختانيين وتواري الحشفة كما كان سببا لنزول الماء كان دليلا عليه ، فأقيم مقامه عند تعذر الوقوف عليه ، كالنوم أقيم مقام الحدث ، والسفر مقام المشقة فثبت أن وجوب الغسل فى الاكسال مضاف الى الماء أيضا ، فكان هذا منا قولا بموجب العلة . لوحة (٤٠/أ) .

وورد هذا الرد على الخصم فى أصول السرخسى (٢٥٥/١ - ٢٥٦) ، أصول

البرزدوى (٢٥٥/٢) ، شرح ابن ملك على المنار (٥٥١/١) ، التوضيح مع

التلويح (ص ٢٧١) ، التبیین (٣٤٦/١) ، كشف الأسرار على المنار (٤١٠/١)

نور الأنوار (٤١٠/١) .

(٤) سورة المطففين (١٥) .

.....

(١) الحجب فى حق الكفار عقوبة لاستواء الفريقين فى الحجب، على أن شيخنا
رحمه الله نقل عن شيخه العلامة رضى الله عنه أن التخصيص بالشئ يـ^(٢)
سدل^(٣) على (نفى) ماعداه فى العقلية وفى متفاهم الناس وفى الروايات^(٤)
فلا يقال : ان الميت المجوس لا يتكلم . وبهذا يخرج ما ذكر فى الهداية :
وقوله فى الكتاب : جار الوضوء من الجانب الآخر ، اشارة الى أنسـ^(٥)
ه^(٦) (١٠)

(١) وهو الامام محمد بن عبدالستار الكردى كما صرح به صاحب التقرير
والتيسير . انظر : التقرير والتحبير (١١٧/١)، تيسير التحريـ^(١)
ر (١٠١/١) .

(٢) لم يتبين لى من هو الشيخ العلامة .

(٣) ساقطة من الأمل .

(٤) تمام القول فى التقرير والتحبير على التحرير كما يلى :

وقد نقل الشيخ جلال الدين الخبازى فى حاشية الهداية عن شمس الأئمة
الكردى أن تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه فى
خطابات الشارع، فاما فى متفاهم الناس وعرفهم وفى المعامـ^(١)
لات والعقلية يدل .

ثم قال صاحب التقرير رحمه الله : وتداوله المتأخرون . اهـ (١١٧/١)

(٥) (ان) ساقطة من ب .

(٦) (ان الميت) ساقطة من ج .

(٧) اذ يتبادر الى الذهن أن غير الميت المجوس يتكلم ، ولهـ^(١)
ذا

يسخرون من هذا الكلام ويضحكون منه . كذا فى نهاية السؤل مـ^(١)
سع

حاشيته سلم الوصول (٢١١/٢ - ٢١٢) .

(٨) فى الأمل ، ج : الخرج ، وفى ج ، د : خرج ، لعل الصواب ما أشبته .

(٩) انظر : الهداية مع شرح فتح القدير (٨٢/١) .

(١٠) يعنى مختصر القدورى وهو للامام الشيخ أحمد القدورى المتوفى سنة

٤٢٨ هـ . وقال فى كشف الظنون : وهو الذى يطلق عليه لفظ "الكتاب"

فى المذهب ، وهو متن معتبر متداول بين الأئمة الأعيان ، وشهرتـ^(١)
ه

تغنى عن البيان . انظر (١٦٣١/٢) ، شرح العناية على الهدايـ^(١)
ة

• (٨٢/١)

ومنها ما قال الشافعي ان الحكم متى علق بشرط أو أضيف الى مسمى بوصف خاص أوجب ذلك نفى الحكم عند عدم الوصف أو الشرط . ولهذا لم يجوز نكاح الأمة عند فوات الشرط أو الوصف المذكورين في قوله تعالى : " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ماملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات " . وحاصله : أنه ألحق الوصف بالشرط فاعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب . ولذلك أبطل تعليق الطلاق والعتاق بالملك وجوز التكفير بالمال قبل الحنث ، لأن الوجوب حاصل بالسبب على أصله ووجوب الأداء متراخ عنه بالشرط .

(١)

يتنجس موضع الوقوع .

(٢)

قوله (ومنها ما قال الشافعي رحمه الله أن الحكم متى علق

(٣)

بشرط الى آخره)

(١) أصل المسألة كما في الهداية : والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر اذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لأن الظاهر أن النجاسة لاتصل اليه ، إذ أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة (٠٠٠٠٠) وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى أنه ينجس موضع الوقوع وعن أبي يوسف رحمه الله : انه لا ينجس الا بظهور أثر النجاسة فيه كالماء الجاري . اهـ انظر (٧٩/١ - ٨٢) .

والغدير : فعيل، بمعنى مفعول من غدر : أي ترك ، وهو الذي تركه ماء السيل . كذا في حاشية سعدى أفندى (٧٩/١) .

(٢) (رحمه الله) ساقطة من ب .

(٣) وقال في التحقيق : لاختلاف أن المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ، ولكن هذا المعدوم عندنا هو المعدوم الأصلي الذي كان قبل التعليق ، وعند الشافعي رحمه الله هو ثابت بالتعليق مضاف الى عدم الشرط ، فالشرط يدل على وجود المشروط بالاتفاق ، وعدمه يدل على انتفائه عند الشافعي رحمه الله وعند جميع القائلين بالمفهوم ويسمى هذا مفهوم الشرط . التحقيق ، لوحة (١/٤٠) .

وانظر ماورد في مفهوم الشرط من أقوال وأحكام : التقويم ، لوحة (٧٧/ب) ، أصول السرخسي (٢٦٠/١) ، أصول البزدوى (٢٥٨/٢) ، التوضيح والتلويح (٢٧٦/١) ، كشف الأسرار على المنار (٤١٢/١) ، التحريـر =

.....

(١)

اعلم أن ههنا خمس مقدمات :

(١/٩٢)

أحديها : بيان حكم الوصف / هل هو ملحق بالشرط أم لا ؟

والثانية : ان الشرط عمله في منع السبب أم منع الحكم ؟

والثالثة : ان اللفظ متى يصير سببا، زمان وجود الشرط أم زمان

التعليق ؟

والرابعة : في بيان كيفية عمل الشرط، أيوجب الوجود عند الوجود

والعدم عند العدم، أم لا يوجب العدم عند العدم ؟

والخامسة : ان المحل هل هو شرط زمان صيرورة اللفظ سببا أم لا ؟

ولاخلاف لأحد في هذه المقدمة ، وفي باقى المقدمات خلاف على مانبيين

ان شاء الله تعالى .

(٢)

أما المقدمة الأولى : فما ذكر في المتن وهو قوله (وحاصلـــــــــــــــــه

أنه ألحق الوصف بالشرط) أى حكمه حكم الشرط (٤) وأنه لا يثبت الحكمـــــــــــــــــ

= والتيسير (١٠٠/١) ، الاحكام للآمدى (١٢٦/٣) ، روضة الناظر مع نزهة

الخواطر (٢١٩/٢) ، المسودة (ص ٣٥٨) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧٠) ، مختصر

ابن الحاجب مع العضد (١٨٠/٢) ، المستصفى (٢٠٥/٢) ، جمع الجوامع

مع حاشية البنانى (٢٥١/١) ، شرح الكوكب المنير (٥٠٥/٣) ، المعتمد

(١٥٢/١) ، التمهيد للاسنوى (ص ٢٤٥) ، التمهيد في أصول الفقه (١٨٩/٢) ،

فواتح الرحموت على مسلم الشبوت (٤٢١/١) ، ارشاد الفحول (ص ١٨١) ،

التبيين (ص ٣٤٧) ، التحقيق ، لوحة (١/٤٠) .

(١) ذكر في التبيين أربع مقدمات وقال : فيها خلاف بين الحنفية

والشافعية رحمه الله . انظر (٣٤٧/١) وترك ذكر المقدمة الخامسة

لأنها متفق عليها كما صرح به الشارح .

(٢) أى حاصل ما قال الشافعية رحمه الله ، أو حاصل هذا الكلام . كذا فى

التحقيق لوحة (١/٤١) .

(٣) فى ج : ان .

(٤) قال فى التبيين : ان الوصف عند الشافعية رحمه الله كالشرط وعند

الحنفية لا ، بل هو مشير للحكم ، كقول الرجل : " طلق امرأتـــــــــــــــــى

السليطة " . أو " اعتق عبدى الصالح " فان ذكر هذه الأوصاف دليل على

كونها علة ذلك الحكم . انظر التبيين (٣٤٧/١) . =

.....

بالنص بعد وجود المسمى مالم يوجد ذلك الوصف . ولولا ذكر الوصف لكان الحكم ثابتا قبل وجوده ، وهو اشارة الشرط . فان من قال لامرأته : " أنت طالق ان دخلت الدار " لا يكون موجبا وقوع الطلاق مالم تدخل . وبـــــــدون هذا الشرط كان موجبا للطلاق قبل الدخول . والدليل عليه أنه لو قــــال : " أنت طالق ان دخلت الدار وأنت راكبة " كان الركوب شرطا وان كان مذكورا على سبيل الوصف ، والطلاق يتعلق بالركوب كما يتعلق بالدخول .

وأما المقدمة الثانية : فما ذكر من قوله (واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب) والحاصل أن عندنا الشرط يدخل على السبب ، والمعلق (بالشرط) لا ينعقد سببا ، بل يكون يمينا (لكنـــــــــــــــــه) بعرضية أن يصير سببا عند وجود الشرط بواسطة اتعاله بمحله كالرـــــــــــــــــمــــــــــــــــى لا يكون سببا للقتل قبل وقوع السهم في المرمى ولكنه بعرض أن يكون علــــــــــــــــة اذا وصل الى محله .

وعنده : التعليق بالشرط لا يعدم السببية ، بل السبب متقرر لـــــــــــــــــكـــــــــــــــــن

= وقال في نور الأنوار : إنه أُلحق الوصف بالشرط في كونه موجبا للحكم عند وجوده وغير موجب عند عدمه . (٤١١/١) .

وقال ابن ملك : في كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه (ص ٥٥٣) .

- (١) اعتبر الشافعي رحمه الله ، كذا في شرح ابن ملك (ص ٥٥٣) .
- (٢) ان عمل الشرط عندنا في منع السبب أى العلة وعنده في منع الحكم . انظر : التبیین (٣٤٨/١) .

(٣) التعليق يمنع السبب عن الانعقاد ، فلا يكون السبب موجودا موجبا للحكم في الحال ، فيكون عدم الحكم بناء على عدم الأصل الذي كان قبل التعليق ، لأعلى عدم الشرط . كذا في التحقيق ، لوحة (١/٤١) .

- (٤) في ج ، د : دخل .
- (٥) ساقطة من الأصل ، د .
- (٦) ساقطة من الأصل ، ب ، ج : وزدناه من د .
- (٧) التعليق يؤثر في الحكم دون السبب ، فان من قال لامرأته : " أنت طالق ان دخلت الدار " لا يؤثر التعليق في قوله : " أنت طالق " بمنعه من الوجود ، وانما يؤثر في حكمه بمنعه من الشبوت ، فانه لولا التعليق لكان الحكم ثابتا في الحال ، ألا ترى أن قوله : " أنت طالق " =

.....

يتراخى الحكم الى وجود الشرط بمنزلة شرط الخيار فى البيع أنه يدخل على الحكم دون السبب بالاجماع ، وهو نظير التعليق الحسى ، فان تعليق القنديل بحبل من سماء البيت يمنع وصوله الى الأرض ، ولا يعدم أصله / ولأن (٩٢/ب) (١) السبب موجود حسا فلا يعقل اعدامه بخلاف الحكم . فانه أمر اعتبارى يثبت حكما ، فجاز أن يتعلق بالمانع الحكمى ، وهو الشرط ، ولأنه لو لم يبق سببا لايبقى تعليقا كما كان قبل اليمين .

وأما المقدمة الثالثة : فاللفظ يصير سببا عند زمان وجود الشرط لأن أثر التعليق فى منع السبب عندنا ، فلا يكون سببا قبل الشرط ، وانما يصير سببا عند وجود الشرط . وعنده : أثر التعليق فى منع الحكم دون السبب ، فيكون السبب متحققا عند زمان التعليق ، فهذه المقدمة فرع المقدمة الثانية ، فلانشتغل فيها بالدليل .

وأما المقدمة الرابعة : فعمل الشرط عنده وجود الحكم عند وجود الشرط ، وعدم الحكم عند عدم الشرط . وصار كأنه قال : "ان دخلت السدار (٤)

= ثابت مع الشرط كما هو ثابت بدون الشرط ، وهو علة تامة بنفسه ، ولكن حكمه لا يثبت لمكان الشرط ، فتبين أن أثر التعليق فى منع الحكم دون السبب بمنزلة التأجيل والاضافة ، وبمنزلة شرط الخيار فى البيع فانه يدخل على الحكم دون السبب ، فيوجب انتفاء الحكم قبل وجود الشرط . انظر المرجع نفسه .

(١) وهو ثقل القنديل . كذا فى التبیین (٣٥٠/١) .
(٢) فان تعليق القنديل لايؤثر فى ثقله الذى هو سبب السقوط بالاعدام وانما يؤثر فى حكمه ، وهو السقوط ، والوصول الى الأرض . كذا فى التحقيق ، لوحة (١/٤١) .

(٣) وبعبارة أخرى : ان السبب ينعقد عند الشرط بانقلاب مالىس بسبب سببا ، هذا عندنا ، وأما عند الشافعى رحمه الله : ينعقد السبب فى الحال . انظر : التبیین (٣٤٨/١) .

(٤) وذلك مذهب ابن سريج والهراسى من أصحاب الشافعى رحمه الله والكرخى من الحنفية ، وأبى الحسين البصرى . انظر : الاحكام للآمدى (١٢٦/٣) .

.....

فأنت طالق " وان لم تدخل فإنت بطلاق ، هذا هو المفهوم من الكلام . فإنت
من يقول : " ان دخل عبدى الدار فأعتقه " يفهم منه ولايعتقه ان لم يدخل
الدار .

والعمل بالمنصوص واجب بمنظومها ومفهومها ، وعندنا التعليق بالشرط
يوجب ثبوت الحكم عند وجود الشرط . وأما عدم الحكم عند عدم الشرط
فهو باق (٣) على ماكان قبل التعليق . (٤)

وهذه المقدمة بناء على المقدمة الثانية أيضا ، لأن اللفظ عندنا مالم
ينعقد سببا لم يكن عدم وقوع الطلاق مضافا الى التعليق . بل يبقــــــــــــــــى
على العدم الأصلى كما كان قبل التعليق . (٥)

وعنده : لما انعقد سببا فقد وجد ما هو الموجب والمقتضى لوقــــــــــــــــوع
الطلاق (٦) ، وانما لم يثبت الحكم بعد وجود سببه لوجود التعليق فكان
العدم عند انعدام الشرط مضافا الى التعليق كما أن الحكم عند وجود
الشرط مضاف اليه . (٧)

وأما المقدمة الخامسة : فنقول : لاختلاف أن المحل شرط زــــــــــــــــمــــــــــــــــان
هيرورة اللفظ سببا ، لكن الخلاف فى أنه متى يصير سببا ، وقد بيناه فــــــــــــــــى
المقدمة الثالثة ، وإذا تقررت المقدمات وتمهدت القواعد سهل تخريج
الفروع المختلف فيها .

(١) فى ج : تدخل .

(٢) (من الكلام) ساقطة من ج .

(٣) (عليه) مزيدة من الأصل ، ب ، د . وفى ج : استبدلت (عليه) ب (علة) .

(٤) وذلك مذهب القاضى أبى بكر ، والقاضى عبد الجبار . وأبى عبد الله
البصرى ، وهذا ما اختاره الأمدى . انظر المرجع نفسه .

(٥) انظر : أصول السرخسى (٢٦٠ / ١) .

(٦) (الحكم) مزيدة من ب .

(٧) انظر : التبيين (٣٤٨ / ١ ، ٣٥١) وما بعدها .

.....

فقال الشافعى / (رحمه الله) : لما كان الشرط يوجب العدم عند (١/٩٣)
العدم ، والشرع ورد بحل نكاح الأمة معلقا بشرط عدم طول الحرة ، فصار (٢) (٣)
كالتنميص على حرمة نكاح الأمة عند (٤) وجود طول الحرة ولما كان الوصف (٥)
ملحقا بالشرط ، وأثر الشرط فى العدم عند العدم (٦) ، وقد أباح نكاح
الأمة مقيدا بصفة الايمان فوجب أن لايجوز بدون صفة الايمان . فلايجوز (٧)
نكاح الأمة الكتابية . (٨)

ولما صار التعليق سببا فى الحال والمحل شرط زمان صيرورة اللفظ
سببا لايحوز تعليق الطلاق والعتاق بالملك بأن قال لأجنبية : " ان تزوجتك

- (١) ساقطة من الأصل .
- (٢) اختلف العلماء فى معنى الطول على ثلاثة أقوال :
الأول : السعة والغنى ، قاله ابن عباس ومجاهد وغيرهما ، يقال : فلان ذو طول ، أى ذو قدرة فى ماله (بفتح الطاء) ، والمراد هنا القدرة على المهر ، فى قول أكثر أهل العلم .
والثانى : الطول الحرة ، قاله أبو حنيفة وأبو يوسف ، واختلف قول مالك فى الحرة هل هى طول أم لا ؟
والثالث : الطول الجلد - بفتح اللام - والمبر لمن أحب أمة وهويها حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها . هذا قول قتادة ، والنخعى وعطاء ، وسفيان الثورى .
- (٣) انظر : تفسير القرطبى (١٣٦/٥) ، أحكام القرآن للجصاص (١٥٧/٢) .
فى قوله تعالى : " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ماملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات " . سورة النساء (٢٥) .
- (٤) ساقطة من الأصل .
- (٥) فى الأصل : استبدلت (ولما كان الوصف) ب (فصار) .
- (٦) (وعندى) زيادة من جميع النسخ ولم أثبتها لتقييم النص .
- (٧) هذه الصفة مشترطة عند مالك وأصحابه ، والشافعى وأصحابه ، والثورى والأوزاعى والحسن البصرى والزهرى ، والمكحول ومجاهد . انظر : تفسير القرطبى (١٤٠/٥) ، أحكام القرآن للجصاص (١٦٢/٢) .
- (٨) انظر : أصول السرخسى (٢٦٠/١) ، التبيين (٣٥٥/١) ، التقرير والتحبير (١٣١/١) ، تفسير القرطبى (١٣٦/٥) ، مغنى المحتاج (١٨٣/٣) .

.....

فأنت طالق " . أو لعبد الغير : " ان ملكتك فأنت حر " لأن الأجنبية
وعبد الغير ليسا بمحل للطلاق والعنق له ، لأن المحلية بالملك والسبب
(١)
وإذا أخطأ محله يلفو، وصار كما إذا قال للأجنبية أو لعبد الغير :
ان قدم فلان "فأنت طالق " ، أو "أنت حر" ثم قدم فلان فإنه لا يقطع
الطلاق والعنق وان كان تزوج الأجنبية وملك العبد .
(٢)

قال الشافعي رحمه الله : ولهذا قلت بأن التكفير بالمال جائز
قبل الحنث . لأن اليمين سبب لوجوب الكفارة قبل الحنث ، ولهذا تضاف
الكفارة الى اليمين ، فيقال : كفارة اليمين ، كما يقال : زكاة المال
والواجبات تضاف الى أسبابها . والحنث شرط يتعلق وجوب الأداء به .
(٣)
ويتضح هذا فيما إذا قال : ان فعل كذا فعليه كفارة يمين ، وصار
كسائر التعليقات ، فإنها أسباب في الحال . وأثر الشرط في تراخي
(٤)

- (١) (الواو) ساقطة من د .
- (٢) في ج : استبدلت (أو) ب (و) .
- (٣) انظر : الاقناع مع حاشية المدابغى (٢٢٠/٢) ، الهداية (١٨٢/١) ،
التبيين (٣٥٩/١) ، التحقيق ، لوحة (٤١/ب) .
- (٤) بأن أعتق رقبة أو أطعم عشرة مساكين أو كساهم . كذا في التحقيق
لوحة (٤١/ب) .
- (٥) في ب : قبل الحنث جائز .
- (٦) وكان التعليق بقوله تعالى : " ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتكم "
المائدة (٨٩) أي حلفتكم وحشتم مؤخرًا للحكم الى حين وجبوده
بمنزلة التأجيل . كذا في المرجع السابق .
- (٧) قال في روضة الطالبين : في سبب وجوب الكفارة وجهان : الصحيح عند
الجمهور أنه اليمين والحنث جميعا . والثاني : أنه اليمين فقط
ولكن الحنث شرط .
- ثم قال : يجوز التكفير قبل الحنث ان كفر بغير الصوم ولم يكن
الحنث معصية . ويستحب أن يؤخر التكفير عن الحنث ليخرج من خلاف
أبي حنيفة رضي الله عنه . اهـ (١٧/١١) .
- (٨) في ج ، د : فعلت .

والمالى يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب أدائه ، أما البدنى فلا يحتمل الفصل ، فلما تأخر الأداء لم يبق الوجوب .

أحكامها الى زمان وجود الشرط ، وإذا كان كذلك يكون هذا أداء بمسدد سبب الوجوب ، فيصح كالتكفير بعد الجرح ، وتعجيل الزكاة قبل حولان الحول وتعجيل الدين المؤجل . وهذا معنى قوله (لأن الوجوب حاصل بالسبب على أصله ووجوب الأداء متراخ عنه بالشرط) أى نفس الوجوب حاصل بنفس السبب وهو اليمين على ما بينا أنها سبب (ووجوب الأداء) أى أداء الكفارة (متراخ عنه) ، أى عن السبب (بالشرط) أى الحنث .

وهذا لبيان وجه التلفيق بين هذه / المسألة وبين المسألة (٩٣/ب) المتقدمة ، فإن تلك المسألة فى إبطال تعليق الطلاق والعتاق بالملسك وهذا فى تجويز التكفير قبل الحنث وليس بينهما تناسب واتحاد ضرورة وتبين أن الجمع بينهما باعتبار أن التعليق بالشرط لا يمنع وقوع السبب عنده ، ووجود السبب يوجب بطلان التعليق ويوجب جواز التكفير .

ثم يرد الاشكال على الشافعى رحمه الله بأن على قود كلامك هذا ينبغى أن يجوز التكفير بالصوم قبل الحنث .

فقال فى الانفصال عن هذا الاشكال : (والمالى يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب أدائه) لأن المال مع الفعل متغايران ، فجاز أن يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب الأداء .

- (١) فى ب ، ج ، د : متراخى - باثبات الياء فى آخرها - .
- (٢) وجواب هذا يأتى عند قول المصنف (وبطل التكفير بالمال) .
- (٣) فى الأصل : التعليق .
- (٤) فى ج : وجوب .
- (٥) فى الأصل : غير مقروء . قال المطرزي فى المغرب : قولهم : هذا لا يستقيم على قود كلامك ، بالسكون ، لا غير ، لأنه مصدر قاد . انظر (ص ٣٩٥) .
- (٦) أى الواجب المالى ، كعتق الرقبة ، أو اطعام المساكين أو كسوتهم كما سبق ، وهو مقابل البدنى ، أى الواجب البدنى ، وهو الصوم .
- (٧) قال فى التحقيق : هذا القول اشارة الى الفرق بين الكفارة بالمال وبين الكفارة بالصوم . انظر لوحة (٤١/ب) .

.....

- (١) ألا ترى أن المال وهو الثمن يجب في ذمة المشتري بمجرد البيع ولا يجب الأداء ما لم يطالب، وكذلك في الديون المؤجلة، يجب المال (٢) ولا يجب الأداء .
- (٣) وأما البدني فلا يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب أدائه، لأن الفعل (٤)

- (١) في الأمل : ألا يرى .
- (٢) لم يرتض التفتازاني بتعليق المصنف الواجب بالمال حيث قال : "المالي" - أي الواجب المالي - ثم صرح بأن تعلق الوجوب بنفس المال لا يطابق أصول الشافعية، لأن الحكم لا يتعلق إلا بفعل المكلف، ولهذا صرحوا في نحو : " حرمت عليكم أمهاتكم " النساء (٢٣) ، و " حرمت عليكم الميتة " المائدة (٣) أنه من باب الحذف بقريضة دلالة العقل على أن الأحكام إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان .
- انظر : التلويح (٢٧٩/١) .
- (٣) وأما في البدني فالواجب فعل يتأدى به ، فلا يتحقق انفصاله عن الأداء، وبالتعليق بالشرط يتأخر وجوب الأداء فيتأخر تقرر السبب أيضا ضرورة ، لأن أحدهما لا ينفصل عن الآخر . ونظيره من حقوق العباد الشراء مع الاستئجار، فإن بشراء العين يثبت الملك ويتم السبب قبل فعل التسليم ، وبلاستئجار لا يثبت الملك في المنفعة قبل الاستيفاء لأنها لا تبقى وقتين ، ولا يتصور تسليمها بعد وجودها بل يقترن التسليم بالوجود، فانما تصير معقودا عليها مملوكا بالعقد عند الاستيفاء فكذلك في حقوق الله تعالى يفصل بين المالي والبدني من ههنا الوجه ، ألا ترى أن من قال : لله على أن أتصدق بدرهم رأس الشهر فيتصدق به في الحال جاز لهذا المعنى . كذا في أصول السرخسي (٢٦١/١) .
- (٤) قال التفتازاني رحمه الله في التلويح : اعلم أن المذكور في أصول الشافعية أن نفس الوجوب قد ينفصل عن وجوب الأداء كما في صلاة النائم والناسي، فانها واجبة لوجود السبب وتعلق الخطاب ، وليسست بواجبة الأداء ، بل يظهر أثره في حق القضاء .
- ونقله الرهاوي في حاشيته على المنار ثم أضاف إليه قائلا : ومن ثم ذهب المحققون إلى الفرق بينهما - أي بين وجوبه ووجوب أدائه - فان نفس الوجوب لزوم وقوع الهيئة المخصوصة ، ووجوب الأداء لسزوم إيقاعها . انظر : التلويح (٢٧٩/١)، حاشية الرهاوي (ص ٥٥٤) .

وانما نقول بأن أقصى درجات الوصف اذا كان مؤشرا
أن يكون علة للحكم كما في قوله تعالى : " الزانى " و " السارق "
ولا أثر للعلة في النفي بلا خلاف . ولو كان شرطا ، فالشرط داخل
على السبب دون الحكم ، فمنعه من اتصاله بمحلّه ، ويدون الاتصال
بالمحل لا ينعقد سببا ، ولهذا لو حلف لا يطلق ، فعلق الطـ~~ر~~ق لاق

(١) لما وجب أدائه ضرورة ، ولو لم يجب الفعل لا يجب الأداء ، اذ لا يعقل من الأداء غير الفعل لما أنه لا واسطة بين الفعل والأداء . ألا ترى اننا متى قلنا : يجب الصوم ، فقد قلنا : يجب أدائه ، اذ الصوم هو الأداء لا غير بخلاف المالى ، فاننا متى قلنا : تجب الكسوة ، لا يفهم منه أداء الكسوة (٢) اذ الكسوة غير الأداء ، والأداء غير الكسوة . واذا لم يتصور انفصال وجوب الفعل عن وجوب الأداء وقد تأخر وجوب الأداء الى ما بعد الحنث بالاتفاق ، فتأخر السببية ونفس الوجوب أيضا ضرورة . فلو كفر قبل الحنث يكون تكفيرا قبل تقرير السبب وقبل نفس الوجوب ، وانه لا يجوز .

(٣) هذا تقرير قوله (والمالى يحتمل الفصل) الى قوله (لم يبـ)

(٤) (الوجوب) .

وَأَمَّا عَلَمَانَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَيَقُولُونَ: (٦) الْوَصْفُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ
لِغَايَةٍ مَا فِي الْبَابِ (٧) أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ بِاعْتِبَارِ التَّأْثِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْعِلْمَةِ

- (١) في الأصل : يجب .
- (٢) (الفعل) ساقطة من ب ، د .
- (٣) في الأصل ، ج : استبدلت (يفهم) ب (يعلم) .
- (٤) (لم) ساقطة من د .
- (٥) ويأتى جواب هذا - أى فعل الشافعى بين الواجب المالى والواجب البدنى - عند قول المصنف (وفرقه بين المالى والبدنى ساقط) انظر (ص ، ٣٣١) .
- (٦) نقل الشارح مقالته علماء الحنفية فى هذا الشأن من التقويم بالمعنى انظر لوحة (٧٧/أ) .
- (٧) قال فى التبيين : وانما قلنا : " غاية ما فى الباب" هذا ، لأننا لا شيء فوق العلة فى الأشياء التى تتعلق بها المشروعات . (٣٦٢/١) .

بالشرط لا يحنث مالم يوجد الشرط، بخلاف خيار الشرط في البيع
لأن الخيار داخل على الحكم دون السبب، ولهذا لو حلف
"لا يبيع" فباع بشرط الخيار، يحنث .

للحكم ، ولا خلاف بين العلماء أن الحكم يثبت بالعلة / إذا وجدت ، وأن العلة (١/٩٤)
لا توجب نفى الحكم عند انعدامها ، لأنه ^(١) جاز أن يثبت الحكم بعلة شتى
فليس يلزم من انعدام العلة المعنية انعدام الحكم . ^(٢) ولهذا جعلنا صفة
السوم بمنزلة العلة لايجاب الزكاة ، لأن هذا وصف مؤثر منصوص عليه
والزكاة تضاف اليها فيقال : زكاة السائمة . والواجبات تضاف إلى
أسبابها حقيقة بمنزلة من يقول لغيره : " اعتق عبدى الصالح " أو " طلق ^(٤)
امرأتى البذيئة " . فان ذكر هذا الوصف بمنزلة العلة المثبتة للحكم ^(٥)
وانما يصير الوصف شرطاً إذا عطف على شرط كما ذكر في مسألة
الطلاق ، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه . فأما الوصف المقرون بالاسم ^(٦)
يكون بمنزلته ، والاسم ليس في معنى الشرط لاثبات الحكم ، فكذلك الوصف ^(٧)
المقرون به . ^(٨)
وبهذا التقرير يتضح ما ذكر في الكتاب من قوله (وانا نقول أقصى ^(٩)
درجات الوصف إذا كان مؤثراً أن يكون علة ^(١١) الحكم) أي كيف يصح أن يقال : ^(١٠)

- (١) هذا إذا لم يثبت اختصاص الحكم بها .
- (٢) وإذا تنعدم العلة يبقى الحكم على ما كان قبل معرفة العلة . كذا
في التقويم ، انظر اللوحة نفسها .
- (٣) نقل الشارح هذا التعليق من أصول السرخسي (٢٥٨/١) .
- (٤) في ج : طالق .
- (٥) وبهذا تبين أن الوصف ليس في معنى الشرط كما زعم . قاله السرخسي .
- (٦) كذا في التقويم .
- (٧) في ج : المعروف .
- (٨) كذا في أصول السرخسي نعم (٢٥٨/١) ، وفي التقويم بالمعنى ، لوحة (١/٧٧) .
- (٩) في ب ، د : ولهذا .
- (١٠) أي أعلى درجاتها ، كذا في التحقيق ، لوحة (١/٤٢) ، التبیین (٣٦١/١) .
- (١١) في د : علة .

.....

ان الوصف ملحق بالشرط، وحكمه حكم الشرط، وهو أنه يوجب العدم عند العدم ؟

ومن الأوصاف ما يكون علة باعتبار التأشير، والعلة ليست بمعنى الشرط بلا خلاف، فانه لا يوجب العدم عند العدم بالاجماع .^(١)

وهذا الكلام من المصنف رحمه الله لا يبطل المقدمة الأولى من المقدمات المذكورة .^(٢)

وقوله (ولو كان شرطاً فالشرط داخل على السبب دون الحكم، فمنع من اتصاله بمحلّه) لا يبطل المقدمة الثانية . ويبطلان المقدمة الثانية تبطل المقدمة الثالثة والرابعة .^(٣)^(٤)

فالحاصل، أن الخلاف بيننا وبينه في الوصف أنه هل يوجب العدم عند العدم ؟ وفي الشرط كذلك، ثم انه ذكر في طرفه أنه ألحق الوصف بالشرط، أي مسألة الوصف فرع مسألة الشرط، والخلاف في (مسألة) الشرط أنه هل يوجب العدم عند العدم ؟ بناء على أنه اعتبر التعليق بالشرط عاملاً في منع الحكم دون السبب، فيكون عدم الحكم بعد التعليق بناءً على (٥) (٦) (٧) عدم الشرط لوجود الموجب والمقتضى للوقوع، فاحتاج في طرفنا إلى ابطال ما ذكر في طرفه، فأبطل ما قال في طرفه أولاً : " ان الوصف ملحق

(١) أي عدم العلة لا يدل على عدم الحكم بلا خلاف اذا لم يثبت اختصاصه بها، فكذا عدم الوصف الذي هو بمعنى العلة لا يدل على عدم الحكم اذا لم يثبت اختصاصه به، كذا في التحقيق، لوجه (١/٤٢) .

(٢) انظر : المقدمة الأولى (ص ٣١٢) .

(٣) انظر : المقدمة الثانية (ص ٣١٣) .

(٤) انظر : المقدمة الثالثة والرابعة (ص ٣١٤) .

(٥) في ب، د : استبدلت (طرفه) ب (طرقه) .

(٦) ساقطة من الأصل .

(٧) (منع) غير مقروءة في ب .

(٨) أي المصنف .

(٩) في ج : النون فقط بسقوط الألف في أولها .

بالشرط " ،بقوله (وانا نقول بأن أقصى درجات الوصف اذا كان مؤثرا
 أن يكون علة) . وأبطل ما قال في طرفه ثانيا : " واعتبر التعليق
 بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب " ،بقوله (ولو كان شرطا فالشرط
 داخل على السبب دون الحكم ،فمنعه من اتصاله بمحله ،وبدون الاتصال
 بالمحل لا ينعقد سببا) .

وبيانه من حيث الاجمال والتفصيل :

أما الاجمال ،فلأن من حلف أن "لايطلق" ثم قال لها : " أنت طالق
 (١) ان دخلت الدار" لم يحث ،لأنه لم يطلقها ،ولو كان أثر التعليق في
 اعدام الحكم لافى اعدام السبب لحث كما اذا حلف أن "لايبيع" وبسبب
 بشرط الخيار ،أو بأجل .
 (٢) (٣) (٤) (٥)

وأما التفصيل ،فتقديره من وجهين :

(٦) أحدهما : أن السبب هو الايقاع ،والمتعلق بالشرط يمين ،وهي غير
 الايقاع ،وتبطل اليمين اذا صار ايقاعا عند وجود الشرط .
 (٧) (٨) والثاني : وهو المذكور في الكتاب - ان اعتبار التصرف في الشرع
 بثلاثة أشياء : بالأهلية ،والمحلية ،واتمال التصرف بالمحل . وكل ما يمنع
 (٩) (١٠) الاتصال وجب أن يمنع الاعتبار ،ثم ان كان انعدام الاعتبار لانعدام المتصرف

(١) في الأصل : اذا .

(٢) في ج : ولم .

(٣) في الأصل : يحث .

(٤) في ج : بأجل أو بشرط خيار .

(٥) وقد ذكر شمس الأئمة السرخسي في أصوله هذين الفرعين . أي تعليق
 الطلاق بالشرط وما اذا حلف أن لا يبيع فباع بشرط الخيار . انظر
 أصول السرخسي (٢٦٤/١) .

(٦) في ج : عند .

(٧) نقل الشارح هذا الوجه من أصول السرخسي نصا - الا باختلاف يسير في
 كلمتين - ونقل الوجه الثاني منه بالمعنى . انظر (٦٢/١) .

(٨) (الواو) ساقطة من ج .

(٩) في ج : فكل .

(١٠) في ج : التصرف .

.....

بأن كان مجنونا، أو صبيا، أو لانعدام المحلية بأن كان مضافا الى بهيمة أو ميتة، أو أضاف البيع الى حر، لا يصير اللفظ سببا . فكذا اذا وجدت الأهلية والمحلية الا أنه تحقق الحائل بين اللفظ والمحل بذكر الشرط^(١) وجب أن لا يصير اللفظ سببا .

وهذا لأن قوله : " ان دخلت الدار " منح وصول هذا الإيجاب بالمحل بالاتفاق ، لأنه تعلق بالدخول ، فلا يصل اليه قبل وجوده ، كالتعديل المعلق بحبل ، لا يكون واسلا الى الأرض لاستحالة كينونة كائن في مكانين ، ولأن اتصاله بها اتصال شرعى ، ولا يثبت شيء من أحكام الطلاق فيها ، فعلم أنه لم يتصل بالمحل .

ونظيره من الحسيات ، أن فعل النجر لما توقف على الأهلية والمحلية^(٢) واتصال التصرف بالمحل / لم يظهر أثر فعل النجار في المحل ، وهو الخشب (١/٩٥) لم ينعقد الفعل نجرا ، فكذلك ههنا وجب أن ما يمنع الاتصال بالمحل يمنع انعقاد الفعل تطبيقا وتحريرا . واذا كان الشرط مانعا من انعقاد السببية لا يكون الشرط موجبا عدم الحكم عند عدمه ، بل يكون عدم الحكم عند عدمه بناء على العدم الأملى كما كان قبل التعليق ، ولا يكون اللفظ

(١) ونظيره من الحسيات : الرمي ، فان نفسه ليس بقتل ، ولكنه بعرض أن يصير قتلا اذا اتصل بالمحل ، واذا كان هناك مجن منع وصوله الى المحل فأحد لا يقول بأن المجن مانع لما هو قتل ، ولكن لما كان يصير قتلا لو اتصل بالمحل عند عدم المجن ، فكذلك التعليق بالشرط فى الحكميات ، كذا فى أصول السرخسى (٢٦٢/١ - ٢٦٣) ، وفى التحقيق ، لوحة (٤٢/ب - ٤٣/أ) .

ثم قال فى التحقيق : وتبين بهذا أن المعلق بالشرط يصير كالمنجز عند وجود الشرط ، فان الشرط اذا وجد ارتفع التعليق فصار ذلك الكلام تنجيذا فى هذه الحالة .

(٢) فى د : فيهما .

(٣) فى د : الحنث .

وإذا ثبت أن التعليق تصرف في السبب بإعدامه الى زمان
وجود الشرط لافى أحكامه ،صح تعليق الطلاق والعتاق بالملك
ويبطل التكفير بالمال قبل الحنث .

سببا زمان وجود التعليق ،بل انما يصير سببا عند وجود الشرط فـــــــــــــــــسح
ما ادعينا أن ببطلان المقدمة الثانية تبطل المقدمة الثالثة والرابعة
وإذا بطلت المقدمات سهل تخريج الفروع المختلف فيها .
فنقول : يصح نكاح الأمة المؤمنة (١) عند عدم طول الحرية بقوله
تعالى : " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمـــــــــــــــــا
ملكتم أيمانكم من فتياتكم المؤمنات " (٢) بهذا النص أو بالآيات المطلقة (٣)
من قوله تعالى : " وأحل لكم ماوراء ذلكم " (٤) وغيره .
ويصح أيضا نكاح الأمة الكتابية (٥) عند وجود طول الحرية بالآيات
المطلقة ،لأن التعليق بالوصف والشرط يوجب الجواز عند وجوده ،ولا يوجب
عدم الجواز عند عدمه ،بل هو ساكت عنه ،فنجوز لقوله تعالى : " وأحل
لكم ماوراء ذلكم " (٦) وغيره .
وهكذا نقول في قوله : " ان دخل عبدى الدار فأعتقه " . ان ذلك
لا يوجب نفى الحكم قبله حتى لو كان قال أولا : " أعتق عبدى " ثم قال :
" أعتقه ان دخل الدار " جاز له أن يعتقه قبل الدخول بالأمر الأول ،ولا يجعل
هذا الثانى نهيا (٧) عن الأول .

- (١) (ونكاح الأمة) مزيدة من جميع النسخ ،ولم أشبتها لتقييم النص .
- (٢) سورة النساء (٢٥) .
- (٣) (أو) ساقطة من ب ، د ، وفى الأصل : استبدلت (أو) ب (الواو) .
- (٤) سورة النساء (٢٤) .
- (٥) (ونكاح الأمة) مزيدة من جميع النسخ .
- (٦) من قوله (ويصح أيضا) الى قوله (وغيره) ساقطة من ج .
- (٧) (فى قوله) ساقطة من ج .
- (٨) (قال) ساقطة من ج .
- (٩) (الواو) مزيدة من د .

.....

وكذا يصح تعليق الطلاق والعتاق بالملك، وبطل التكفير بالمال قبل الحث^(١)، لأننا بينا أن أثر التعليق في اعدام السبب، والسبب^(٢) هو الذى يفتقر الى المحل، وإذا لم ينعقد سببا بواسطة الشروط ولا يفتقر الى الملك فى الحال، لأن الملك فى المحل إنما يشترط لايجاب الطلاق والعتاق، لاليمين، وهذا الكلام ليس بایجاب طلاق وعتاق، بل هو يمين ومن محل اليمين ذمة الحالف، كاليمين بالله تعالى، والحالف / أهمل،^(٣) إذ (١/٩٦) الكلام فيه، وإنما يصير طلاقا عند الشرط، فاعتبر الملك حينئذ. وهذا معنى قوله (وإذا ثبت أن التعليق تصرف فى السبب باعدامه الى زمان وجود الشرط،^(٥) لافى أحكامه، صح تعليق الطلاق والعتاق بالملك، وبطل التكفير بالمال قبل الحث) .

وأما الجواب عن شرط الخيار فى البيع فنقول : الشرط ثمة دخل^(٦)

-
- (١) انظر : التقويم، لوحة (٧٩/ب)، أصول السرخسى (١/٢٦٢ - ٢٦٣)، كشف الأسرار على المنار (١/٤١٩)، التبيين (١/٣٦٣) .
- (٢) (الواو) مزيدة من ج .
- (٣) فى ب : إذا .
- (٤) نقل الشارح هذا الايضاح من التقويم، لوحة (٧٩/ب)، ومن أصول السرخسى (١/٢٦٤) بالمعنى .
- (٥) فى ب : استبدلت (وجود الشرط) ب (وجوده) ، و (الشرط) ساقطة من د .
- (٦) "فى جعل البيع متعلقا بشرط لاندري أن يكون أو لا يكون خطر تمام ولهذا كان القياس أن لايجوز البيع مع خيار الشرط" . هذا اشكال وارد على قول المصنف (وإذا ثبت أن التعليق تصرف فى السبب باعدامه الى زمان وجود الشرط لافى أحكامه) لأن الشرط فى البيع داخل على الحكم، لاعلى السبب كما صرح بذلك الشارح عند جوابه عن هذا الاشكال . انظر : أصول السرخسى (١/٢٦٤)، كشف الأسرار على المنار (١/٤١٧) .

.....

(١) على الحكم اجمالاً وتفصيلاً .

أما اجمالاً ، فلأن من حلف أن لا يبيع فباع بشرط الخيار ، يحنث . ولو لا أنه سبب لما حنث .

وأما تفصيلاً ، فلأن البيع من جنس الاشباتات ، وانها لا يحتمل التعليق بالشرط لما فيه من تعليق التمليك بالخطر ، وانه قمار ، وهو حرام . وقد نهى النبي عليه السلام عن بيع وشرط ، وكان القياس أن لا يجوز البيع مع (٢)

(١) قال الشارح في كشف الأسرار : " الخيار ثم دخل على الحكم دون السبب حقيقة وحكما " . والحقيقة هناك مقابلة للتفصيل هنا ، والحكم هناك مقابل للاجمال هنا .

انظر (٤١٧/١ - ٤١٨) ، وتبع الشارح في عبارته في كشف الأسرار فخر الاسلام البزدوى . انظر أصول البزدوى مع الكشف (٢٧٧/٢) .
(٢) قال صاحب نصب الراية نقلاً عن الطبراني أنه روى في "معجمه الوسيط" عن عبد الوارث بن سعد ، قال : قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة ، وابن أبي ليلى وابن شبرمة ، فسألت أبا حنيفة عن رجل باع بيعاً وشرط شرطاً ، فقال : البيع باطل ، والشرط باطل . ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته ، فقال : البيع جائز ، والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شبرمة فسألته فقال : البيع جائز ، والشرط جائز .

فقلت : يا سبحان الله . ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة ؟ فاتيت أبا حنيفة فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قال ، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل ، والشرط باطل ، ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قال ، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أشتري بريسرة فأعتقها ، البيع جائز ، والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال : ما أدري ما قال ، حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر ، قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم ناقه ، وشرط لى حملانها الى المدينة ، البيع جائز ، والشرط جائز . (١٨٠١٧/٤) .

.....

شرط الخيار . ولكننا ^(١) جوزنا بحديث حبان بن منقذ ^(٢) على خلاف القياس نظمرا
لمن لا خبرة له بالمعاملات ، فثبت بقدر الضرورة ، والضرورة ترتفع بكون
الخيار داخلا في الحكم دون السبب ، فوجب القول به اعمالا للدليلين
بقدر الامكان بخلاف الطلاق والعتاق ، لأنهما من الاسقاطات ، وهي تقبل التعليق ^(٣)
^(٤) والخطر فوجب القول بكمال التعليق ، وهو أن يكون داخلا على السبب ، اذ لو
دخل على الحكم لكان السبب نازلا ، وكان تعليقا من وجه دون وجه . والأصل
في كل ثابت كماله لما في النقصان من شبهة ^(٥) العدم . وهذا لا يشبه تعليق
القنديل بالحل ، لأن القنديل كان موجودا بذاته قبل التعليق ، فعرفنا
أن عمل التعليق في ترفيع المكان الذي كان مشغولا به من الأرض قبيل
التعليق .

وهنا قبل التعليق ما كان الحكم موجودا ، فكان تأثير التعليق في
تأخير السببية للحكم الى وجود الشرط .

وقوله : ان السبب موجود حسا فلا يعقل اعدامه .

قلنا : نحن لانقول بتعليق / المحسوس ، وانما نقول بتعليق السبب (ب/٩٦)
وهو أمر شرعي .

وقوله : لو لم يبق سببا لايبقى تعليقا .

-
- (١) (الواو) ساقطة من الأصل ومن ب .
(٢) روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنه قال : سمعت رجلا من الأنصار
وكانت بلسانه لوثة يشكو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
لا يزال يغيب في البيع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :
إذا بايعت فقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها
ثلاث ليال فان رضيت فامسك ، وان سخطت فاردد .
انظر : سنن البيهقي (٢٧٣/٥) ، نصب الراية (٦/٤) .
(٣) في الأصل ، ج ، د : ومتى .
(٤) (الواو) ساقطة من ج .
(٥) في د : شبه .

.....

قلنا : لو بقى سببا يكون ايقاعا، فلا يكون يمينا، لأن اليمين (١)
غير الايقاع . (٢)

وقوله : اليمين سبب الكفارة بدليل الاضافة .
قلنا : ان أدنى درجات السبب أن يكون طريقا الى الحكم، واليمين (٣)
مانعة من الحنث الذى تعلق وجوب الكفارة به ، لأنها تعقد للبر، والبر
ضد الحنث ، ويفوت بالحنث ، وفى الحنث نقض اليمين . ويستحيل أن يقال :
ان هذا الشيء سبب لحكم لا يثبت ذلك الحكم الا بعد انتقاضه ، فعرفنا أنها
بعرض أن تصير سببا عند وجود الشرط، لأن يكون سببا فى الحال ، وبهذا (٥)
الحرف يثبت الفرق بين التعليقات والاضافات ، فان التعليق للمنع من ثبوت
حكم الايجاب على ما ذكرنا، واستحال أن يكون مانع الشيء سببا له وطريقا

(١) فى ج : ولا .
(٢) وينتقض اليمين اذا صار ايقاعا بوجود الشرط ، كذا قال السرخسى
(٢٦٢/١) ، ونقله عنه الشارح فى شرحه على المنار، ثم أضاف اليه
قائلا : ولهذا جوزنا تعليق الطلاق والعتاق بالملك ، لأن المعلق قبل
وجود الشرط يمين ، ومحل اليمين ذمة الحالف . انظر : كشوف
الأسرار على المنار (٤١٨/١) .

(٣) (ان) ساقطة من ج .
(٤) ذكر القاضى أبو زيد الدبوسى رحمه الله للسبب أربعة أقسام :

الأول : سبب اسما لامعنى .
والثانى : سبب محض اسما ومعنى .
والثالث : سبب هو علة العلة .
والرابع : سبب هو علة معنى .

ثم قال رحمه الله : أما السبب اسما لامعنى وحكما فنحو اليمين
بالله فى حق الكفارة ، فانها بعد الحنث تجب باليمين لابل بالحنث على
ما عرف ، وكذلك النذر المعلق بالشرط فانه يلزم بعد الشرط لابل بالشرط .
انظر : التقويم ، لوحة (٢٠٨/أ) ، أصول البزدوى (١٧٤/٤) ، ميزان
الأصول (ص ٦١١) .

هذا وقد نقل الشارح هذا الجواب عن أصول السرخسى (٢٦٣/١) .

(٥) فى الأصل ، ج ، د : استبدلت (لا) بـ (الا) .

.....

اليه ، لأنه يعود الى موضوعه بالنقص . فأما الاضافة الى زمان لثبوت
الحكم به فيكون الحكم واجب الوجود به ، وهذا لأن قوله : " أنت طالق
غدا " ، أو " أنت حر غدا " وضع لوقوع الطلاق والحرية غدا ، فلا يكون مانعا
بل هو محقق ومقرر له . وهذا لأن (٥) الزمان لازم لثبوت الشيء ووقوعه
فذكر الغد لتعيين زمان الوقوع ، لأن الزمان من لوازم الوقوع ، لا للمنع
من الوقوع ، فلا ينافي السببية ، بل يحققها خلاف التعليق ، فإنه يمنع
السببية .

وعلى هذا قلنا : اذا علق نذره بشرط بأن قال : " ان قدم فلان " (٦)
أو " ان شفى الله مريضى فله " (على) أن أتصدق أو أصوم " ، فقدمه على
الشرط ، لا يجوز لعدم السبب . ولو نذر أن يتصدق يوم الخميس ، أو فى رجب (٨)
فتمدق قبله ، أجزأه لوجود السبب .
وبهذا تبين أن الشرط ليس كالأجل ، لأن التأجيل لا يمنع وصـول (٩)
(١٠)

-
- (١) فى ب ، ج ، د : على .
(٢) فى ب : زمانه .
(٣) فى د : استبدلت (أو) ب (و) .
(٤) فى الأصل : استبدلت (بل) ب (و) .
(٥) (من) مزيدة من د .
(٦) فى د : استبدلت (نذره) ب (بدوه) .
(٧) ساقطة من الأصل ومن ج .
(٨) قال صاحب كشف الأسرار : لو كفر اليمين بالصوم قبل الحنث ، أو كفر
بالصوم بعد الجرح قبل انزهاق الروح فى كفارة القتل ، أو نذر لله
على أن أصوم أو أطفى ركعتين ان فعلت كذا . فأتى بالمنذور قبل
الشرط لا يجوز فى هذا كله . اهـ . (٢٧٤/٢) .
(٩) فى د : يتبين .
(١٠) نقل الشارح هذا الكلام من أصول السرخسى (٢٦٣/١) .

وفرقه بين المالى والبدنى ساقط ، لأن حق الله تعالى
فى المال فعل الأداة ، والمال آله ، وإنما يقصد عين المال فى
حقوق العباد .

-
- (١) (٢)
السبب بالمحل ، ولاشكوت الملك فى المبيع ، فإن المبيع يخرج من ملك
البائع ويدخل فى ملك المشتري ، ولكن / أشره فى تأخير المطالبة بالثمن (٣/٩٧)
ودخول الثمن فى ملك البائع ليس بشرط ، ولهذا لو أسقط الثمن ——— (٤)
المشتري صح ، ولا يقدح عدم وصول الثمن الى البائع فى البيع ، ولا فى حكمه ،
وههنا التعليق يمنع الوصول الى المحل ، وقبل الوصول لا يتم السبب
ولا يتمور أداء الواجب قبل تمام السبب . (٥)
وفرق الشافعى (رحمه الله) بين المالى والبدنى باطل ، لأن الواجب (٦)
(٧)
-

- (١) لأن سبب وجوب التسليم فى الدين والعين جميعا العقد ، ومحل الدين
الذمة ، والتأجيل لا يمنع ثبوت الدين فى الذمة . كذا فى أصول
السرخسى (٢٦٣/١) .
(٢) فى ب : بثبوت .
(٣) وهو محتمل السقوط ، فيسقط الأجل بالتعجيل ، ويتحقق أداء الواجب .
كذا فى أصول السرخسى .
(٤) (الثمن) ساقطة من ج .
(٥) ولهذا لم نجوز التكفير قبل الحنث ، لأن أدنى درجات السبب أن يكون
طريقا الى الحكم ، واليمين مانع من الحنث الذى تعلق به وجوب
الكفارة ، فإنها موجبة للبر ، والبر يفوت بالحنث ، وفى الحنث
نقض اليمين ، ويستحيل أن يقال فى شئ : أنه سبب لحكم لا يثبت ذلك
الحكم الا بعد انتقاصه ، فعرفنا أنه بعرض أن يصير سببا عند وجود
الشرط ، فلهذا كان مضافا اليه ، وقبل أن يصير سببا لا يتحقق
الأداة . كذا قال السرخسى رحمه الله . وذكره الشارح جواب سؤال
أورده فيما سبق . انظر (ص ٣٢٩) .
(٦) مزيدة من ب .
(٧) انظر ماورد فى بطلان هذا الفرق : أصول السرخسى (٢٦٣/١) ، أصول
البرزدوى (٢٧٩/٢) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ١٧٠) ، التوضيح مـ
التلويح (٢٨١/١) ، كشف الأسرار على المنار (٤١٩/١) ، التحقيق ، لوحة
(٤٤/ب) ، التبیین (٣٦٤/١) .

.....

(١) على العبد فعل (ما) هو عبادة ، والعبادة فعل يأتي به العبد على سبيل التعظيم لله تعالى بخلاف هوى النفس مالياً كان أو بدنياً . فأما المال ومنافع البدن (فـ) آلة يتأدى الواجب بهما . فالمالى ما يكون آلة فعل العبد المال، سواء كان تملكاً أو اعتاقاً . والبدنى ما يتأدى بالبدن (٢) (٣) (٤) فأما الواجب فعل فى الحالىين ، واجب فى الذمة بإيجاب الله تعالى (٥) دون المال ، لأنه تعالى غنى عن المال بخلاف حقوق العباد . فان المال هو الواجب ، وهو فى حقوقهم لاحتياجهم ، لأن المقصود ما ينتفع به العبد (٦) أو يندفع عنه الخسران به ، وذلك يكون بالمال دون الفعل . ولهـ إذا (٧) إذا ظفر صاحب الحق بجنس حقه ، له أن يأخذه ، ويكون هذا استيفاء تاماً (٨) وان لم يوجد من المديون فعل هو أداء .

ولا يقال بأن الزكاة حق الله تعالى ويتأدى بالنائب ، لأن المقصود قطع طائفة من المال ، اذ قهر النفس فى الزكاة بتنقيص المال ، كما أن فى الصلاة باتعاب البدن ، وقد حصل هذا المقصود هنا على أن الانابسة فعل منه فاكتفى به .

فان قيل : لما كان أثر التعليق فى اعدام السبب فينبغى أن يجوز

-
- (١) ساقطة من الأصل ، ج ، د . وكذا فى كشف الأسرار على المنار لم تـرد هذه الزيادة . (٤١٩/١) .
 - (٢) (الفاء) ساقطة من جميع النسخ ، وقد زدته لتقييم النص ، وكذا وردت هذه الزيادة فى شرح الشارح على المنار . انظر (٤١٩/١) .
 - (٣) فى ب : المالى .
 - (٤) فى د : استبدلت (و) ب (أو) .
 - (٥) قال الشارح فى كشف الأسرار على المنار : فأما الواجب فى الحالىين ففعل واجب فى الذمة بإيجاب الله تعالى . (٤١٩/١) .
 - (٦) (لأنه تعالى) مكررة فى ج .
 - (٧) فى ج : حقهم .
 - (٨) فى ج : عند .
 - (٩) فى ب : استيفاء .

.....

(١)

بيع المدبر .

(٢)

قلنا : هذا الاشكال وارد على المذهبين . وقد أجبنا عنه في شرح

(٣)

النافع والمنظومة .

(٥)

(٤)

هذا ما اقتضى اليه فهمي ودركي من اشارات المشايخ رحمهم (الله)

(١) المدبر : من اعتق عن دبر، فالمطلق منه : أن يعلق عتقه بموت مطلق

، مثل : ان مت فانت حر، أو بموت يكون الغالب وقوعه ، مثل : ان

مت الى مائة سنة فانت حر، والمقيد منه : أن يعلقه بموت مقيـد

مثل : ان مت في مرضي هذا فانت حر .

وأجمع المسلمون على جواز التدبير مع اختلافهم في التدبيـر

والوصية على قولين . منهم من لم يفرق بينهما . ومنهم من فـرق

بينهما بأن جعل التدبير لازماً، والوصية غير لازمة . والذين فرقوا

بينهما اختلفوا في مطلق لفظ الحرية بعد الموت هل يتضمن معنـى

الوصية ؟ أو حكم التدبير ؟ أعنى اذا قال : أنت حر بعد موتـي

فقال مالك : اذا قال وهو صحيح : أنت حر بعد موتي فالظاهر أنه

وصية ، والقول قوله في ذلك ، ويجوز رجوعه فيها الآن يريد التدبير

وقال أبو حنيفة : الظاهر من هذا القول ، التدبير ، وليس لـه

أن يرجع فيه .

وعلى قول من لا يفرق بين الوصية والتدبير - وهو الشافعي رحمـه

الله - هذا اللفظ هو من ألفاظ صريح التدبير .

وأشهر مسألة فيه هي هل للمدبر أن يبيع المدبر أم لا ؟ فقـال

مالك وأبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة : ليس للسيد أن يبيع مدبره

وقال الشافعي وأحمد وأهل الظاهر وأبو ثور : له أن يرجع فيبيع

مدبره . وقال الأوزاعي : لا يباع الا من رجل يريد عتقه .

انظر : التعريفات (ص ٢٠٧)، بداية المجتهد (٣٨٨/٢) وما بعدها .

(٢) في الأصل : شرح .

(٣) شرح النسفي النافع لحميد الدين الضير الرامشي وسماه بالمنافع ،

وشرح المنظومة لأبي حفص عمر بن محمد النسفي ، وسماه المستفـى .

وقد ذكرتهما مفصلاً في قسم الدراسة أثناء ذكر مؤلفات الشارح . انظر

(ص، ٣٧، ٣٨) .

(٤) في ب، د : فهمي اليه .

(٥) ساقطة من الأصل .

.....

- وفوق كل ذي علم عليم .
- (١) ثم نشرع في تقدير الألفاظ /:
- (٢) قوله (أوجب ذلك) أى التعليق (نفى الحكم) أى الحكم المعلق
- (٣) بالشرط ، وهو الذى ذكر قبل هذا ، لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت
- (٤) الثانية عين الأولى .
- (٥) قوله (عند عدم الشرط أو الوصف) أراد به الشرط والوصف
- المذكورين قبل هذا ، لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى .
- (٦) قوله (تعالى) : " ومن لم يستطع منكم طولا " (٧) أى من لم يقدر منكم
- (٨) على فضل مال .
- (٩) (و) قوله : (أن ينكح المحصنات) أى الحرائر المسلمات أى من لم
- يجد ما يتزوج به الحرة المسلمة ، كما يقول الرجل : لا أستطيع أن أحج
- أى لأجد ما أحج به .
- (فمن ماملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) أى فلينكح مملوكة
- من الاماء المسلمات والفتاة الشابة والفتى الشاب ، والأمة تسمى فتاة

-
- (١) فى الأصل ب ، د : تقرير .
- (٢) انظر لقول المصنف فى ص ، ٣١١
- (٣) (الذى) ساقطة من ج .
- (٤) وهو قول المصنف : (ومنها ما قال الشافعى : ان الحكم متى علق بشرط أو أضيف الى مسمى بوصف خاص أوجب ذلك نفى الحكم عند العدم) انظر المحل نفسه .
- (٥) تقديم (الشرط) على (الوصف) يغير ترتيب المتن .
- (٦) ساقطة من الأصل ، ج .
- (٧) سورة النساء (٢٥) .
- (٨) هذا المعنى أحد الأقوال (لثلاثة فى معنى "الطول" . وقد ذكرتها فى موضعها ، انظر (ص ، ٢١٦) رقم الهامش ، ٢
- (٩) (الواو) زيادة من ب .

.....

والعبد يسمى فتى ، وان كانا كبيرين فى السن ، لأنهما لا يوقران لرقمهما

توقير الكبار ، ويعاملان معاملة المزار .

قوله (وحاصله) أى وحاصل الأمر أو الشأن أو الكلام أو الخلاف .

قوله (انه) أى الشافعى رحمه الله (ألحق الوصف بالشرط) أى جعله

كالشرط ، أنه يوجب العدم ، ولذلك متصل بقوله (واعتبر التعليق بالشرط

عاملا فى منع الحكم دون السبب) أى لأجل أنه جعل الشرط عاملا فى منع

الحكم دون السبب أبطل تعليق الطلاق والعتاق بالملك (لأن الوجوب) أى نفس

الوجوب (حاصل) أى ثابت بالسبب (على أصله) أى أصل الشافعى (رحمه الله

الله) . لأنه لما جعل التعليق بالشرط عاملا فى منع الحكم دون السبب

كان السبب ثابتا ، فيكون نفس الوجوب ثابتا (متراخ عنه) أى عن السبب

(بالشرط) أى بسبب الشرط ، لأن تأثير التعليق بالشرط فى تأخير وجوب

الأداء ، ويحتمل أن يكون معناه وجوب الأداء متراخ إلى زمان وجود الشرط ،

والأول أظهر ، (والمالى) كالأطعام والكسوة والاعتاق .

والضمير فى (وجوبه ووجوب أدائه) يعود الى المالى . (أمما

البدنى) كالصوم (فلا يحتمل الفصل) بين وجوبه ووجوب / أدائه . (٩٨/أ)

(١) قال فى المغرب : الفتى يستعار للمملوك وان كان شيخا كالغلام .

وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال النبى صلى الله

عليه وسلم : لا يقولن أحدكم عبدى وأمتى ، ولا يقولن المملوك ربى

وربى ، ليقول المالك فتى وفتاتى ، وليقل المملوك سيدى وسيدتى

فإنهم مملوكون ، والرب الله عز وجل .

وعن أبى يوسف رحمه الله أن من قال أنا فتى فلان كان اقرارا منسبه

بالرق . انظر : المغرب (ص ٣٥٠) ، مسند أحمد (٤٢٢/٢) .

(٢) قوله) ساقطة من ج ، د .

(٣) فى ج : استبدلت (أو) ب (و) .

(٤) قوله) ساقطة من ج ، د .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) من قوله (أى لأجل أنه جعل الشرط) الى قوله (دون السبب) ساقطة من ج .

.....

(١) وهذا من قبيل صيغة الاكتفاء حيث ذكره سابقا فاكتفى به .
 (فلما تأخر الأداء) الى زمان وجود الشرط بالاجماع تأخر الوجوب
 (٢) ضرورة ان (لم) ينفصل ، (لم يبق الوجوب) عند اليمين قبل الشرط .
 قوله (أقضى درجات الوصف) أى غاية درجاته . (ولا أثر للعلة فى
 (٣) النفس) هذا كلى ، ولو دل انتفاء العلة على انتفاء الحكم فى صورة
 (٤) انما دل لأمر خارجى بأن تكون العلة متحدة كما قال محمد رحمه الله فى
 ولد الغصب : أنه لم يغصب فلا يضمن . أما انتفاء العلة من حيث هو (٧)
 لا يدل على انتفاء الحكم (ولو كان شرطا) أى (٨) ولو كان الوصف شرطا ، يعنى
 (٩) ولو كان الوصف ملحقا بالشرط كما زعمت فالشرط لا يوجب العدم عند العدم
 لأنه داخل على السبب دون الحكم ، فكيف يوجب العدم عند العدم وقس
 (١٠) قررناه . (فالشرط داخل على السبب دون الحكم) ، لأن التعليق تصرف
 من المتكلم ، فيؤثر فيما هو مضاف اليه وهو ملفوظ لافى الحكم الذى يثبت

-
- (١) فى ب : صنعة .
 (٢) ساقطة من الأصل ، ب .
 (٣) قوله) ساقطة من ب ، ج ، د .
 (٤) فى د : استبدلت (هذا كلى) ب (هذا كان) .
 (٥) فى الأصل ، ب ، ج : متحدا .
 (٦) قال السرخسى رحمه الله : هذا غير مذكور عندنا على وجه المقايسة
 بل على وجه الاستدلال فيما كان سببه واحدا معيننا بالاجماع . فـان
 ضمان الغصب سببه عين وهو الغصب ، فالاستدلال بانتفاء الغصب على
 انتفاء الضمان يكون استدلالا بالاجماع . أصول السرخسى (٢/٢٣٠) ، وانظر
 أيضا أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٣/٣٧٥) .
 (٧) (هو) مزيدة من الأصل ، ب ، ج .
 (٨) (ولو كان شرطا ، أى) ساقطة من د .
 (٩) (عند العدم) ساقطة من د .
 (١٠) انظر (٣١٤ ، ٣١٥) .
 (١١) فى د : استبدلت (تصرف) ب (تعرف) .

ومن هذه الجملة ما قال الشافعي : ان المطلق محمول

(١)
عقب قوله جبرا وانه غير ملفوظ .
(٢)
قوله (باعدامه) أى باعدام السبب (لافى أحكامه) أى لافى أحكام
السبب .

فان قلت : كيف يصح هذا اللفظ، والتعليق لما كان داخلا على السبب
يكون داخلا على الحكم ضرورة .

(٤)
قلت : أراد به قصدا أى أثره فى اعدام السبب قصدا، واعدام الحكم
ثبت ضمنا، وأراد به نفي مذهب الخصم أى لافى أحكامه دون أسبابه كـ
قال الشافعي رحمه الله .

(٥)
(وفرقه) أى فرق الشافعي رحمه الله (بين المالى والبدنى) (٦)
(أى التكفير المالى والتكفير البدنى أو بين (الواجب المالى) (٧)
والبدنى) (ساقط) اعتباره .

(٨)
اعلم أن المطلق والمقيد باعتبار ورود أربعة أقسام، لأنه لا يخلو
أما أن يرد الاطلاق والقيد فى السبب أو فى الحكم . وذلك إما أن يكونا

-
- (١) فى الأصل، ج : فعله .
(٢) قوله) ساقطة من ب، د .
(٣) قوله "باعدام السبب" أى (ساقطة من د .
(٤) فى ج : فاعدام .
(٥) رحمه الله) ساقطة من ب .
(٦) الألف واللام فى أول "واجب" ساقطة من جميع النسخ، وقد زدته
لتقييم النص .
(٧) ساقطة من الأصل .
(٨) كذا فى التبيين . انظر (٢٦٧/١)، وأما فى التحقيق وفى كشف الأسرار
على البزدوى ذكرت ستة أقسام . انظر التحقيق، لوحة (٤٦/أ)، كشف
الأسرار (٢٨٧/٢)، وسوف أذكر هذه الأقسام الستة مع أمثلتها بعد
قليل ان شاء الله تعالى .
(٩) كذا فى د، وأما فى الأصل، ب، ج : يكون - بسقوط ألف التثنية - .

على المقيد وان كانا في حادثتين ، مثل كفارة القتل وسائر الكفارات ، لأن قيد الايمان زيادة وصف يجرى مجرى الشرط ، فيوجب بطلان الحكم عند عدمه في المنصوص عليه وفي نظيره ————— الكفارات ، لأنها جنس واحد .

في حادثتين من جنس واحد أو في حادثة واحدة . وذلك اما أن يكونا في حكمين أو في حكم واحد .^(١)

(١) قال علاء الدين البخارى رحمه الله : ورد المطلق مع المقيد على وجوه :

١ - اما أن يكون ورودهما في سبب حكم في حادثة أو شرطه ، مثل قوله عليه السلام : " أدوا عن كل حر وعبد " كذا " أدوا عن كـلـل حر وعبد من المسلمين " .

٢ - أو في حكم واحد في حادثة واحدة اثباتا كما لو قيل فـيـيـ الظهار : " اعتق رقبة " ثم قيل : " اعتق رقبة مسلمة " .

٣ - أو نفيا : كما لو قيل : " لاتعتق مدبرا " ، " لاتعتق مدبرا كافرا " .

٤ - أو في حكمين في حادثة واحدة : مثل تقييد صوم الظهار بأن يكون قبل المسيس ، واطلاق اطعامه عن ذلك .

٥ - أو في حكمين في حادثتين : كتقييد الصيام بالتتابع في كفارة القتل ، واطلاق الاطعام في كفارة الظهار .

٦ - أو في حكم واحد في حادثتين ، كاطلاق الرقبة في كفارة الظهار واليمين ، وتقييدها بالايمان في كفارة القتل . فهذه ستة أقسام .

واتفق الأصوليون على أنه لا حمل في القسم الثالث والرابع والخامس لعدم المناضافة في الجمع بينهما . وذكر بعض أصحاب الشافعى الحمل في القسم الرابع . واتفق أصحابنا وأصحاب الشافعى على وجوب حمل المطلق على المقيد في القسم الثانى ، واختلفوا في القسم الأول والأخير ، فعند بعض أصحابنا وجميع أصحاب الشافعى : الحمل واجب فى القسم الأول من غير حاجة الى قياس ونحوه ، وعند عامة أصحابنا لا حمل فيه . واتفق أصحابنا فى القسم الأخير على أن لا يحمل المطلق على المقيد فيه ، وعند أصحاب الشافعى : يجب فيه لكنهم اختلفوا فقال بعضهم : يحمل المطلق على المقيد بموجب اللغة من غير نظر الى قياس ودليل ، وجعلوه من باب المحذوف الذى سبق الى الفهم معناه وقال أهل التحقيق منهم أنه يحمل على المقيد بقياس مستجمع لشرائطه ، وهذا هو الصحيح عندهم . =

.....

(١) فعنده يحمل المطلق على المقيد في صورة ما، (٢) الا في القسم
(٣) (٤) الأخير .

= هذا حاصل ما ذكر في كتب عامة أصحابنا وأصحاب الشافعي .
كشف الأسرار على البزدوى (٢٨٧/٢)، وانظر أيضا التحقيق، لوحدة
٠ (١/٤٦)

- (١) أي عند الشافعي رحمه الله .
- (٢) هكذا في جميع النسخ، والمراد منه : في جميع الصور .
- (٣) (الأخير) ساقطة من د .
- (٤) هذا وقد اشترط القائلون بالحمل شروطا سبعة :

الأول : أن يكون المقيد من باب الصفات مع ثبوت الذات فـــــــــــــــــي
الموقعين، وممن ذكر هذا الشرط : القفال الشاشي، والشيخ أبو حامد
الاسفرائني، والماوردي، والرويانى، ونقله الماوردي عن الأبهـــــــــري
من المالكية، ونقل الماوردي أيضا عن ابن خيران من الشافعية
أن المطلق يحمل على المقيد في الذات، وهو قول باطل .
الثاني : أن لا يكون للمطلق الا أصل واحد كاشتراط العدالة في الشهود
على الرجعة والوصية واطلاق الشهادة في البيوع وغيرها فهي شرط في
الجميع . وممن ذكر هذا الشرط : الأستاذ أبو منصور، والشيخ
أبو اسحاق الشيرازي في اللمع، والماوردي، وحكى القاضى عبدالوهاب
الاتفاق على اشتراطه، قال الزركشى : وليس كذلك، فقد حكى القفال
الشاشي فيه خلافا، ولم يرجح شيئا .

والثالث : أن يكون في باب الأوامر والاثبات، أما في جانب النهي
والنفي فلا، وممن ذكر هذا الشرط : الأمدى، وابن الحاجب، وأما صاحب
المحصول فسوى بين الأمر والنهي، ورد عليه القرافي، وأما الأصفهاني
فتبع صاحب المحصول .

والرابع : أن لا يكون في جانب الاباحة، اذ لاتعارض بينهما . قاله ابن
دقيق العيد، وقال الزركشى : فيه نظر .

والخامس : أن لا يكون الجمع بينهما الا بالحمل .
والسادس : أن لا يكون المقيد ذكر معه قدر زائد يمكن أن يكون القيد
لأجل ذلك القدر الزائد .

والسابع : أن لا يقوم دليل يمنع من التقييد .

انظر : ارشاد الفحول (ص ١٦٦ - ١٦٧) .

.....

والكل / مذكور في المتن ، الا أن بعضها بطريق العبارة وبعضها (ب/٩٨)

بطريق الإشارة على مانبين ان شاء الله تعالى .

ولخلاف أن المطلق يجري على إطلاقه ، والمقيد يجري على تقييده حالة

الانفراد . انما الخلاف فيما اذا اجتمع المطلق مع المقيد .

قوله (المطلق محمول على المقيد) قال فخر الاسلام في منتخب التقويم (١)

(٢) المطلق هو اللفظ المتعرض للذات دون الصفات ، لا بالنفي ولا بالاثبات (٣)

(١) ذكرته في قسم الدراسة ، انظر ، ص ، ٧٠

(٢) انظر تعريفات الأصوليين للمطلق : البرهان (٣٥٦/١) ، الاحكام للآمدی

(٣/٣) ، التحقيق ، لوحة (ب/٤٥) ، المسودة (ص ١٤٧) ، شرح المحلى على جمع

الجوامع مع حاشية البناني (٤٤/٢) ، فواتح الرحموت على مسلم الثبوت

(٣٦٠/١) ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١٥٥/٢) ، التعريفات

للجرجاني (ص ٢١٧) ، كشف الأسرار على المنار (٤٢٣/١) ، شرح الكوكب

المنير (٣٩٢/٣) ، روضة الناظر مع نزهة الخاطر (١٩١/٢) ، المحصول

(٥٢١/٢/١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٦٦) ، التبيين (٣٦٥/١) ، الابهـاج

في شرح المنهاج (١٩٩/٢) .

(٣) ذكر علاء الدين البخاري هذا التعريف للمطلق في التحقيق ، ونسبـه

الى المشايخ ، ثم قال : وبهذا التعريف ظهر الفرق بين العـام

والخاص وبين المطلق . فان العام : هو اللفظ الدال على الحقيقة

مع التعرض للكثرة المبهمة . والخاص : هو الدال عليها مـع

التعرض للوحدة . والمطلق : ليس بمتعرض لما سوى الحقيقة .

وفرق بعضهم بين المطلق وبين النكرة والمعرفة والعام بأن اللفظ

الدال على الماهية من غير تعرض لقيد ما هو : المطلق ، ومع التعرض

لكثرة متعينة : ألفاظ الاعداد ، ولكثرة غير متعينة : العام ، ولوحدـة

متعينة : المعرفة ، ولوحدـة غير متعينة : النكرة .

والأظهر أنه لافرق بين النكرة والمطلق في اصطلاح الأصوليين اذ تمثيل

جميع العلماء المطلق بالنكرة في كتبهم يشعر بعدم الفرق بينهما . اهـ

انظر التحقيق ، لوحة (ب/٤٥) ، (١/٤٦) .

.....

- (٢) كقوله تعالى : " فتحرير رقبة " (١) فان الرقبة اسم لذات مملوكة مرقوقة سواء كانت كافرة أو مسلمة، بيضاء أو سوداء .
- (٣) والمقيد : اسم للفظ يتناول الذات والصفات جميعا، كقوله تعالى : " فتحرير رقبة مؤمنة " (٤)
- (٥) وقوله (محمول على المقيد) أى يراد من المطلق المقيد .
- (٦) قوله (وان كانا فى حادثتين) يشير الى أنه يحمل المطلق على المقيد عنده أيضا اذا كانا فى حادثة واحدة .
- قوله (وسائر الكفارات) مثل كفارة الظهار ، وكفارة اليمين . قال الله تعالى فى كفارة القتل : " ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة " (٧)
- (٨) وقال فى كفارة اليمين : " أو تحرير رقبة " (٩) وقال فى كفارة

-
- (١) سورة المجادلة (٣) .
- (٢) فى ج : مرقوقة مملوكة .
- (٣) انظر تعريفات الأصوليين للمقيد : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٥٥/٢)، مسلم الشبوت مع فواتح الرحموت (٣٦٠/١)، كشف الأسرار على المنار (٤٢٤، ٤٢٣/١)، التعريفات (ص ٢٢٥)، الاحكام للآمدى (٤/٣)، شرح الكوكب المنير (٣٩٣/٣)، روضة الناظر مع نزهة الخاطر (١٩١/٢) ، التبیین (٣٦٦/١) .
- (٤) سورة النساء (٩٢) .
- (٥) فى ج : مراد .
- (٦) وقد اختلف أصحاب الشافعى فى هذه الصورة على قولين : أحدهما : أن يحمل عليه من غير حاجة الى دليل آخر، فان تقييد أحدها يوجب تقييد الآخر لفظا . ونقل السبكي هذا القول عن بعض أصحابه .
- والثانى - وهو قول الشافعى وجمهور الأصحاب - أنه ان وجد قياس وكان دليلا يقتضى تقييده قيد، والا فلا ، وهذا ما جزم به البيضاوى فى منهاج العقول . انظر : منهاج العقول مع شرح الاسنوى (١٣٩/٢)، الابهاج (٢٠١/٢ - ٢٠٢) .
- (٧) فى ج : فان الله تعالى قال .
- (٨) سورة النساء (٩٢) .
- (٩) سورة المائدة (٨٩) .

.....

الظهار : " فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا " (١)
 فذكر في كفارة القتل " التحرير " مقيدا بقيد الايمان ، وفي هاتين (٢)
 (الكفارتين) مطلقا غير متعرض بقيد الايمان ، فحمل المطلق في هاتين (٣)
 الكفارتين على المقيد في كفارة القتل حتى لايجوز اعتاق الرقبة الكافرة
 في هاتين الكفارتين كما لايجوز في كفارة القتل (٤) لأن قيد الايمان زيادة (٥)
 وصف يجرى مجرى الشرط ، فيوجب نفى الحكم عند عدم الوصف

- (١) سورة المجادلة (٣) .
 (٢) في ج : استبدلت (بقيد الايمان) ب (الايمان) .
 (٣) ساقطة من الأصل ، أي كفارتى اليمين والظهار .
 (٤) (على المقيد في كفارة القتل حتى لايجوز اعتاق الرقبة الكافرة في هاتين الكفارتين) ساقطة من ج .
 (٥) قال الآمدى رحمه الله في تعليل هذا الحمل : وانما كان كذلك لأن من عمل بالمقيد فقد وفى بالعمل بدلالة المطلق ، ومن عمل بالمطلق لم يوف بالعمل بدلالة المقيد ، فكان الجمع هو الواجب والأولى .
 فان قيل : ان العمل بالمقيد ينافى مقتضى المطلق ، وليس مخالفة المطلق ، واجراء المقيد على ظاهره أولى من تأويل المقيد بحمله على الندب واجراء المطلق على اطلاقه .
 قلنا : بل التقييد أولى من التأويل لثلاثة أوجه :
 الأول : انه يلزم منه الخروج عن العهدة بيقين ، ولاكذلك في التأويل .
 الثانى : ان المطلق اذا حمل على المقيد ، فالعمل به فيه لا يخرج عن كونه موفيا للعمل باللفظ المطلق في حقيقته ، ولهذا لو أداه قبل ورود التقييد كان قد عمل باللفظ في حقيقته ، ولاكذلك في تأويل المقيد وصرفه عن جهة حقيقته الى مجازه .
 الثالث : ان الخروج عن العهدة بفعل أى واحد كان من الأحاد الداخلة تحت اللفظ المطلق لم يكن اللفظ دالا عليه بوضعه لغة بخلاف ما دل عليه المقيد من صفة التقييد ، ولا يخفى أن المحذور في صرف اللفظ عما دل عليه اللفظ لغة أعظم من صرفه عما لم يدل عليه بلفظه لغة .
 انظر : الاحكام للآمدى (٤/٣ - ٥) ، شرح الاسنوى مع سلم الوصل (٤٩٨/٢) وما بعدها .

هذا اثبات وصف زائد بنص آخر مع بقاء ما كان واجبا بالمطلق فيكون
 زيادة (١) ، وهي ليس بنسخ عندى على ما سيأتى ان شاء الله تعالى .
 ولا يلزم (على) عدم تقدير الصوم فى كفارة اليمين بشهرين متتابعين
 مع ورود النص فى كفارة القتل ، لأنه زيادة قدر ثابت بالاسم العلم ، وهو
 شهران ، لا بالصفة التى تجرى مجرى الشرط . والاسم العلم لا يوجب نفسى
 الحكم قبل وجوده فى المسمى به ، فكيف يوجد ذلك فى غيره . وكذلك
 الجواب فى زيادة أعداد ركعات الصلاة . ولا يلزمنى التتابع فى صوم كفارة
 اليمين ، فأنى لا أوجه استدلالا بالمقيد بالتتابع فى صوم كفارة الظهر
 والقتل مع أن هذا تنعيص على المسمى بوصف خاص ، وليس بتنعيص بالاسم
 العلم ، لأن هذا المطلق يعارض فيه نظائره من النصوص ، فمنها مقيد بصفة
 التتابع كمصوم كفارة الظهر ، ومنها مقيد بصفة التفرق كمصوم المتعصية
 قال الله تعالى : " وسبعة اذا رجعت " . حتى لو لم يفرق الصوم فيهما
 لايجوز ، فلا يكون حملها على أحدهما بأولى من الآخر ، فبقى على الاطلاق
 لأنهما لما تعارضا تساقطا ، فعار كأنه لم يوجد مقيد ما ، فأنى يحتمل
 على المقيد ولا مقيد .

ثم هذا يلزمكم فانكم أثبتم صفة التتابع فى صوم كفارة اليمين
 اعتبارا بالصوم المقيد بالتتابع فى كفارة الظهر والقتل ، فذلك

-
- (١) انظر (ص، ٦٥٩)
 (٢) ساقطة من الأصل ، ج ، د .
 (٣) (التى) ساقطة من ج .
 (٤) ، (٥) فى ج : اسم (بدون الألف واللام) .
 (٦) فى ج : المنصوص .
 (٧) سورة البقرة (١٩٦) .
 (٨) فى جميع النسخ : " لايجوز " ولكنها فى أصول السرخسى الذى نقل
 الشارح منه هذه العبارة بحروفها : " لم يجر " . انظر (٢٦٧/١) .
 (٩) فى الأصل : فكذلك .

وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد وان كانا في حادثة واحدة بعد أن يكونا حكمين لامكان العمل بهما، قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : فيمن قرب التي ظاهر منها في خلال الصوم ليلا عامدا أو نهارا ناسيا أنه يستأنف، ولو قربها في خلال الاطعام لم يستأنف لأن شرط الاخلاء عن المسيس من ضرورة شرط التقديم على المسيس، وذلك منصوص عليه في الاعتصاف والميام دون الاطعام .

يلزمكم اشتراط صفة الايمان / في الرقبة في كفارة اليمين اعتبر (٩٩/ب) (١)
بنظيرها في كفارة القتل .

وعندنا لا يحمل المطلق أبدا على المقيد سواء كانا في حادثة (٢)
أو في حادثة واحدة (٣) إلا اذا وردا في حكم واحد كما في صوم كفارة اليمين (٤)
وهذا معنى قوله (بعد أن يكونا حكمين) (٥)

- (١) وقد نقل الشارح شرح قول المصنف (وسائر الكفارات) من أصول السرخسي نقلا يكاد يكون بالنص . انظر : أصول السرخسي (٢٦٧/١ - ٢٦٨) .
- (٢) في ج : لا يحمل المطلق على المقيد أبدا .
- (٣) وهو اختيار فخر الاسلام وبعض مشايخ الحنفية . انظر : أصول البزدوى (٢٨٩/٢)، التبيين (٣٦٨/١) .
- (٤) فحينئذ يحمل للضرورة . انظر : التبيين (٣٦٨/١) .
- (٥) انظر وجه قول الحنفية في حمل المطلق على المقيد : أصول السرخسي (٢٦٨/١)، أصول البزدوى (٢٨٩/٢)، ميزان الأصول (ص ٤١٢)، المغنى في أصول الفقه (ص ١٧٣)، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت (٣٦١/١)، المرأة على المرقاة مع حاشية الازميري (١٢٠/٢)، التوضيح مع التلويح (١٢١/١)، كشف الأسرار على المنار (٤٢٥/١)، نور الأنوار (٤٢٥/١)، التحرير مع التيسير (٣٣٠/١) .
- (٦) قول المصنف : (حكمين) احتراز عما اذا وردا في حادثة واحدة في حكم واحد حيث يحمل المطلق على المقيد على ما هو المختار عند الحنفية . وأما عند الشافعية فبالاجماع كما تقدم . انظر : التبيين (٣٧٣/١) .

.....

قوله (لامكان العمل بهما) تقريره : أن العمل بالدليلين واجب بقدر الامكان . والمطلق واجب العمل اجماعا . أما عندنا، فظاهر (١) وكذلك عند الشافعي (رحمه الله) في صورة كفارة اليمين . وكذا المقيّد واجب العمل .

فكما لا يجوز حمل المقيّد على المطلق لاثبات حكم الاطلاق فيه لايجوز حمل المطلق على المقيّد لاثبات حكم التقييد فيه . وهذا لأن الغرض من الاطلاق التيسير والتوسعة . يدل عليه قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لاتسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسوءكم " (٢) حتى أن أصحاب البقرة (٣) لو عمدوا الى أدنى بقرة لكفتهم ، لكن شددوا بالسؤال وبيان الكيفية وترك صفة الاطلاق والابهام فشدد الله تعالى عليهم . (٤) (٥) (٦)

فقد قيل : انهم اشتروها بملء مسكها ذهباً، وكادوا أن لاياتمروا هكذا روى عن النبي عليه السلام . (٧)

- (١) مزيدة من ج .
- (٢) نقل الشارح هذه العبارة من أصول السرخسي بحروفها . (٢٦٨/١) .
- (٣) سورة المائدة (١٠١) .
- وقد استدل السرخسي وفخر الاسلام أيضا بهذه الآية .
- انظر : أصول السرخسي (٢٦٨/١)، أصول البزدوى (٢٩٠/٢) .
- (٤) في الأصل : استبدلت (ان) ب (قال) .
- (٥) في الأصل : شدد (بدون الفاء) .
- (٦) ذكر المفسرون ذلك في تفسير قوله تعالى : " قال انه يقول انها بقرة لاذلول تشير الأرض ولا تسقى الحرث مسلمة لاشية فيها، قالوا الآن جئت بالحق، فذبحوها وما كادوا يفعلون " . البقرة (٧١) .
- انظر : تفسير القرطبي (٤٥٢/١)، زاد المسير (٩٩/١) .
- (٧) أخرج الطبري عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : وجدوها عند رجل يزعم أنه ليس بائعها بمال أبدا، فلم يزاولوا به حتى جعلوا له أن يسلموها له مسكها فيملئوه له دنانير، فرضى به، فأعطاهم إياها .
- تفسير الطبري (٣٥٥/١)، وذكر السيوطي نحوه انظر : الدر المنثور (١٩٢/١) .

.....

والغرض من التقييد (١) التشديد والتغليظ (٢) وهذا ظاهر لا ينگرر
فإبطال صفة الاطلاق وإثبات صفة التقييد بمنزلة إثبات صفة التغليظ فى
موضع شرع فيه التخفيف، وفيه فسادان :

- أحدهما : نصب الشرع من تلقاء نفسه .
- والآخر : إبطال ماهو مشروع .

فان قلت : لا يمكن العمل بهما ، لأن المطلق ساكت عن الوصف ، ونحن
نحتاج الى معرفة الوصف كما نحتاج الى معرفة الأهل ، فان الشئ لا وجود
له فى الخارج بدون الصفة ، اذ لا وجود للمطلق فى الخارج ، فجعلنا البيان
فى أحد الموضوعين بيانا فى حق الثانى بجامع الاتحاد بينهما فى
الجنسية .

قلنا : نعم ، لا وجود له فى الخارج بدون الصفة ، لكن لا يحتاج الى
تلك الصفة المعينة ، وفيه الكلام . واذا كان كل واحد منهما بصفته
مقصودا ، أو فى موضعه حكمة ، كيف / يجوز اخراج أحدهما عما هو عليه (١٠٠/أ)
بحمله على الآخر ، ولا ضرورة فيه . والله تعالى قال : " يا أيها الذين آمنوا
آمنوا لاتسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسوءكم " (٧) وفى الرجوع الى المقييد
ليعرف منه حكم المطلق اقدام على هذا المنهى عنه لما فيه من ترك

-
- (١) (الواو) زيادة من جميع النسخ ، وهو تصحيف .
 - (٢) فى ج : التغليظ والتشديد .
 - (٣) فى ج : المسروع .
- هذا وقال الشارح فى كشف الأسرار على المنار : نسخ ماهو مشروع
بالرأى . انظر (٤٢٥/١) .
- (٤) (نحتاج الى معرفة الوصف كما) ساقطة من ج .
 - (٥) (بينهما) ساقطة من ج .
 - (٦) فى ب ، ج ، د : استبدلت (أو) ب (و) .
 - (٧) المائدة (١٠١) .

.....

الابهام فيما أبهم الله تعالى . ونحن مأمورون بتركه مبهما كما هو
على ما قال ابن عباس رضي الله عنه : " أبهموا ما أبهم الله تعالى " ^(٢) .

فان قيل : المطلق عن صفة السوم محمول على المقيد بصفة السوم في
حكم وجوب الزكاة ، وكذلك النصوص المطلقة في باب الشهادة محمولة على
المقيد بصفة العدالة ، وكذلك نصوص الهدايا ، فان المطلق عن التبليغ ^(٣)
— وهو هدى المتعة والقران — محمول على المقيد بالتبليغ وهو جزاء ^(٤)
الجنائية ، يعنى قوله تعالى : " هديا بالغ الكعبة " حتى يجب التبليغ ^(٥)
في الهدايا كلها .

قلنا : انما لم تجب الزكاة في غير السائمة بنص موجب للنفس

(١) ورد في جميع النسخ : " على ما قال عليه السلام " . وقد صحته من
شرح الشارح على المنار ومن المراجع المعتبرة عند الحنفية .
هذا وقد احتج بهذا الأثر السرخسي ، والبزدوي ومدر الشريعة وغيرهم
رحمهم الله .

ولم يرتض التفتازاني رحمه الله بهذا الاحتجاج وقال : هذا لا يقوم
حجة على الخصم ، لأنه لا يجعل قول الصحابي حجة في الفروع فضلا عن
الأصول .

انظر : أصول السرخسي (٢٦٨/١) ، أصول البزدوي (٢٩١/٢) ، التوضيح مع
التلويح (١٢٤/١) ، كشف الأسرار على المنار (٤٢٥/١) .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه . انظر (ص ٢٢٨) بلفظ : سئل ابن
عباس عن قوله تعالى : " وأمهات نسائكم " فقال : هي مبهمة ، فارسلوا
ما أرسل الله ، واتبعوا ما بين الله عز وجل . وأخرج البيهقي عن
مسروق أنه قال في قول الله عز وجل : " وأمهات نسائكم " ما أرسل
الله فارسلوه ، وما بين فاتبعوه ، ثم قرأ : " وأمهات نسائكم وربائكم
اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فان لم تكونوا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم " النساء (٢٣) . قال : فأرسل هذه وبين هذه
قال الشيخ : وهو قول عطاء وعكرمة وغيرهم .

انظر : سنن البيهقي (١٦٠/٧) ، الدر المنثور (٤٧٣/٢) .

(٣) في ج : كذا .

(٤) في الأصل ، ب : السلف .

(٥) سورة المائدة (٩٥) .

.....

وهو قوله عليه السلام : " لزكاة في العوامل " ^(١) لبااعتبار حمل المطلق على المقيد .

واشترط ^(٢) العدالة في الشهادات بااعتبار وجوب التعرف في خبر الفاسق بقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " ^(٣) أي فتثبتوا ، لبااعتبار حمل المطلق على المقيد . ^(٤)

واشترط التبليغ في الهدايا بااعتبار النص الوارد فيه ، وهو أن الله تعالى قال بعد ذكر الهدايا : " ثم محلها الى البيت العتيق " ^(٥) أو بمقتضى اسم الهدايا . فانه اسم لما يهدى ، ^(٦) أي ينقل من مكان الى ^(٧) ^(٨)

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ . روى أبو داود عن علي رضي الله عنه حديثا طويلا وقال فيه : " وليس على العوامل شيء " .

سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة (٢٢٨/٢ - ٢٢٩) .
وأخرج الدارقطني عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده بلفظ : " ليس في الابل العوامل صدقة " وعن ابن عباس بلفظ : " ليس في البقر العوامل صدقة " .

انظر : سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب ليس في العوامل صدقة (١٠٣/٢) ، نصب الراية (٣٦٠/٢) .

(٢) في د : واشترط .

(٣) سورة الحجرات (٦) .

(٤) وباعتبار قوله تعالى : " ممن ترضون من الشهداء " البقرة (٢٨٢) .

والفاسق لا يكون مرضيا . كذا في أصول السرخسي (٢٧٠/١) .

هذا وقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وابن عامر :
" فتبينوا " بالنون من التبیین للأمر قبل الاقدام . وقرأ حمزة والكسائي ، وخلف : " فتثبتوا " بالشاء من الثبات وترك الاستعجال .

انظر : زاد المسير (١٧١/٢ - ١٧٢) .

(٥) سورة الحج (٣٣) .

(٦) (اسم) ساقطة من ب .

(٧) في د : الهدى .

(٨) الى موضع . كذا في أصول السرخسي (٢٧٠/١) .

وكذلك اذا دخل الاطلاق والتقييد فى السبب يجرى كـل واحد منهما على سننه كما قلنا فى صدقة الفطر : انه يجب أدائها عن العبد الكافر بالنس المطلق ، وعن العبد المسلم بالنس المقيد بالاسلام ، لأنه لامزاحمة فى الأسباب فوجب الجمع . وهو نظير ما سبق أن التعليق بالشرط لا يوجب النفس عند عدمه ، فعبار الحكم الواحد معلقا ومرسلا ، لأن الارسسال والتعليق يتنافيان وجودا ، فأما قبل وجوده فهو معلق بالشرط أى معدوم يتعلق وجوده بالشرط ، ومرسل عن الشرط ، أى محتتمل للوجود قبله ، والعدم الأسمى كان محتملا للوجود ، ولم يتبدل العدم فعبار محتملا للوجود بطريقتين .

(١)

مكان ، ولا مكان ورد الشرع بالنقل اليه سواء .

فاذا كان الدليل دالا على اجراء كل واحد منهما على سننه لا يترك ذلك الا عند الضرورة ، ولا ضرورة الا عند تعذر الجمع ، ولا تعذر الا اذا ورد فى حكم واحد فى حادثة واحدة ، فبقى فيما وراء تلك الصورة كل واحد منهما على موجه من الاطلاق والتقييد .

(٣)

واعلم أن المطلق والمقيد أقسام بحسب الورد فى الحوادث .

/ منها : ما اذا وردا فى سبب الحكم ، ومنها ما اذا وردا فى (١٠٠/ب) الحكم نفسه ، فما هو وارد فى السبب قسم واحد ، ونظيره قوله عليه السلام : " أدوا عن كل حر وعبد مسلم نصف صاع " - الحديث - وقوله

(٤)

(٥)

(١) الهدى : وهو اسم ما يهدى الى الحرم من شاة أو بقرة أو بعيير الوحدة هدية - بسكون الدال وفتح الياء - كما يقال : جدى وجدية . انظر : المغرب (ص ٥٠١) ، التعريفات (ص ٢٥٦) ، الصحاح (٢٠٤٣/٥) ، المصباح المنير (٩٤٨/٢) ، أنيس الفقهاء (ص ١٤٤) .

(٢) فى الأصل : استبدلت (الصورة) ب (الضرورة) .

(٣) وقد تقدم ذكر هذه الأقسام . انظر (ص ٣٣٨) رقم الهامش (١) .

(٤) ان السبب هو رأس من يموته - أى يحمل مؤنته ويقوم بكفايته - ويلى عليه . انظر : التبیین (٣٧٧/١) .

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، والذى وقفت عليه هو ما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنه بلفظ - واللفظ لمسلم - : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، صاعا =

.....

عليه السلام : " أدوا عن كل حر وعبد نصف صاع " ^(١) - الحديث - فالحديث الأول يقتضى أن يكون العبد بصفة كونه مسلما سببا، والحديث الثانى يقتضى ^(٢) أن (يكون) ذات العبد سببا، وحكمه عندنا : أنه يجرى المطلق على إطلاقه، والمقيد يجرى على تقييده ^(٣) ^(٤) .

= من تمر، أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى — من المسلمين .

ورواه الدارقطنى عن ابن عمر رضى الله عنه أيضا بلفظ : أمــــر رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر على كل مسلم حر وعبد صغير وكبير، صاعا من تمر أو صاعا من شعير .

انظر : صحيح البخارى، أبواب صدقة الفطر، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين (٥٤٧/٢) .

ومسلم، كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمســــر والشعير (٦٧٧/٢) .

وسنن الدارقطنى، كتاب زكاة الفطر (١٣٩/٢)، نصب الراية (٤١٠/٢) .
(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي يقرب من معناه هو ما رواه أحمد فى مسنده عن عبد الله بن ثعلبة بن شعير العذرى رضى الله عنه : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الفطر بيوم فقال : أدوا صاعا من بر أو قمح بين اثنين، أو صاعا من تمر أو شعير على كل حــــر وعبد، صغير وكبير .

وفى لفظ الدارقطنى : " أو نصف صاع من حنطة " .
ثم روى الدارقطنى عن ابن عمر أنه قال : كان الناس يخرجون صدقة الفطر فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع شعير أو تمــــر وسلت أو زبيب، فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل نصف صاع حنطة مكانا من تلك الأشياء .

انظر : مسند أحمد (٤٣٢/٥)، سنن الدارقطنى، كتاب زكاة الفطــــر (١٤٥/٢)، سنن أبى داود، كتاب الزكاة، باب كم يؤدى فى صدقة الفطر (٢٦٦/٢)، نصب الراية (٤٠٦/٢) .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) (يجرى) ساقطة من ج .

(٤) أى يكون رأس العبد الكافر سببا بالنص المطلق، ورأس المسلم سببا بالنص المقيد . التبیین (٣٧٧/١)، كشف الأسرار على المنار (٤٢٧/١) .

.....

وعند الشافعي رحمه الله يحمل المطلق على المقيد ، فقال الشافعي رحمه الله في هذه الصورة : ذكر الوصف بمنزلة ذكر الشرط لما مر . والشرط كما يوجب الوجود عند الوجود ، يوجب العدم عند العدم ، فيكون عدم الشرط موجبا لعدم المشروط ، فلو أجرى المطلق على اطلاقه للزم التعارض ، فطلبنا (١) المخلص ، فحملنا المطلق على المقيد ، لأنه يحتمل التقييد بخلاف المقيد لأنه لا يحتمل الاطلاق ، ولهذا حملتم المطلق على المقيد في كفارة اليمين بالصوم بصفة التتابع اعتبارا بالصوم المقيد بصفة التتابع في كفارة الظهار والقتل .

قلنا نحن : لامعارضة بين المطلق والمقيد الا اذا وردا في حكم واحد في حادثة واحدة كما ذكرنا ، وذلك لأن الوصف وان كان شرطا لكن حكم الشرط وجود المشروط عند وجوده ، فأما عدم المشروط عند عدم الشرط بناء على العدم الأصلي ، لا أن عدم الشرط يوجب عدم المشروط لما بينا أن التعليق يمنع اللفظ عن أن ينعقد سببا ، واذا لم يكن سببا فالشرط كيف يمنع الحكم بدون ثبوت المقتضى الذي يقتضى تحققه ، فلو كان العدم ثابتا لكان ذلك بناء على عدم العلة ، والعدم ثابت .

فجئنا الى مانحن فيه فصفة الاسلام في قوله عليه السلام : " أدوا عن كل حر وعبد مسلم " وان كان شرطا لكن لا أثر له في منع سببية الذات بحالها ، بل لو لم تثبت سببيتها بذاتها / بدون تلك الصفة لكان ذلك (١/١٠١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

(١) في الأصل : المشروط .

(٢) انظر (ص ٣٥٠) .

(٣) انظر (ص ، ٣١٣)

(٤) سبق تخريجه ، انظر (ص ٣٥٠) رقم الهامش (٥) .

(٥) (له) ساقطة من ج .

(٦) في ج ، د : غير مقروءة .

(٧) في د : سببها .

بناءً على عدم دليل آخر ، وقد وجد دليل آخر يدل على سببيتها وهو النص
المطلق ، فقلنا بوجوب مدقة الفطر عن العبد الكافر بناءً على تحقق هذا
السبب .

وبهذا التحقيق تبين أنه جاز أن يكون الشيء الواحد معلقاً
ومرسلاً ، وهذا ليس بمستحيل قبل الوجود ، إذ المعنى من التعليق أن يكون
الحكم بمثابة وجود عند وجود الشرط ، ومن الأرسال أن يكون بمثابة يمكن
أن يوجد وراءه سبب آخر .

والكلام في الحكم الذي لم يوجد بعد فجاز أن يحصل بطريقتين :
الأرسال والتعليق ، (لأنه لامزاحمة في الأسباب) كالملك ، لما كان معدوماً

(١) هو ما ذكره الشارح بلفظ : " أدوا عن كل حر وعبد نصف صاع " فـ
(ص ٣٥١) وانظر تخريجه رقم الهامش (١) .

(٢) (العبد) ساقطة من ج .

(٣) في ج : استبدلت (اذ) ب (ان) .

(٤) في الأصل ، ب ، ج : بسبب - بزيادة الباء في أولها .

في د : التبع .

(٥) مثال ذلك ما سبق من أن التعليق بالشرط لا يوجب النفي أي : دخول
المطلق والمقيد في السبب نظير التعليق بالشرط ، فعبار الحكم الواحد
معلقاً ومرسلاً مثل نكاح الأمة الذي سيذكره الشارح بعد قليل .

انظر : (ص ٣٥٨) ، كشف الأسرار على المنار (١/٤٢٨) .

(٦) لأن الأرسال والتعليق يتنافيان وجوداً ، أي عند الوجود يمتنع أن يثبت
الحكم بهما . انظر المصدر نفسه .

(٧) لأنه قبل الوجود معلق ، أي معدوم يتعلق بالشرط وجوده ، ومرسل عن
الشرط ، أي يحتمل الوجود قبل الشرط ، والعدم الأصلي كان محتملاً
للوجود بطريقتين ولم يتبدل العدم ، ألا ترى أنه لو قال آخر : اعتق
عبدى ان دخل الدار ، ثم يقول له : اعتق عبدى ان كلم زيدا ، ودخل
الدار ، صح ، حتى لو دخل الدار فأعتقه جاز ، ولو كلم زيدا ودخل
الدار جاز اعتاقه بالأميرين جميعاً .

كذا في المصدر السابق .

.....

يمكن أن يوجد بطريق البيع ويمكن أن يوجد بدونه بسبب آخر كالهبة والارث وغير ذلك، وبعد ما وجد لا يكون ثبوته الا مضافا الى واحد من هذه الأسباب، لا كلها، فهما على هذا التفصيل لا يتنافيان البتة، انما المنافاة بينهما في الوجود .

وأما ما هو وارد في الحكم نفسه فهو أقسام :

منها : ما اذا وردا في حادثتين والحكم متحد . عندنا : كل واحد منهما يجرى على سننه في هذه الصورة . وعنده : يحمل المطلق على المقيد، نظيره قوله تعالى في كفارة القتل : " فتحرير رقبة مؤمنة " وفي كفارة اليمين والظهار " فتحرير رقبة " فالحكم (٣) واحد، وهو التحرير في التكفير لكن الحادثة اختلفت نوعا وان اتحدت جنسا .
(٥) فعندنا : لما كان المطلق يجرى على اطلاقه، والمقيد (يجرى) على (٦) تقييده قلنا بجواز اعتاق الرقبة الكافرة عن كفارة اليمين والظهار .
والشافعي رحمه الله لما حمل المطلق على المقيد أبي الجـ (٧)ـواز بتحرير الرقبة الكافرة عن كفارة اليمين والظهار . (٨)

(١) لأنه اذا وجد بأحدها فلايحتمل أن يوجد بغيره للزوم تحصيل الحاصل وهو محال . كذا قال في التبيين (٣٧٧/١) .

(٢) سورة النساء (٩٢) .

(٣) سورة المجادلة (٣) .

(٤) في الأصول ب : والحكم .

(٥) في ج : وعندنا .

(٦) مزيدة من ج .

(٧) في د : استبدلت (أبي) ب (الي) .

(٨) انظر : نهاية المحتاج للرملي مع حاشية الشبرايملى (٩٢/٧)، تخريج

الفروع على الأصول (ص ٢٦٤)، الابهاج (٢٠١/٢)، نهاية السؤل مع شـسرح

البدخشى (١٤١/٢)، الاحكام للآمدى (٥/٣)، ارشاد الفحول (ص ١٦٠) .

.....

(١)

ومنها ما اذا وردا في حادثة واحدة لكن في حكمين مختلفين ، ()

حكمه عندنا أيضا مثل الحكم في القسم المذكور . وعنده : يحمل المطلق على المقيد . نظيره قوله تعالى في كفارة الظهار : " فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا " (٢) وقال تعالى : " فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا " مطلقا عن أن يكون / قبل المسيس . (٣) (ب/١٠١)

فعلمنا رحمهم الله قالوا : الاطعام مطلق عن قيد المسيس ، فلو قرب المظاهر في خلال الاطعام لا يلزم عليه الاستئناف ، لأن الشرط دخل على الاعتاق والصيام دون الاطعام . (٤) (٥)

() قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : اذا قرب التي ظاهر (٦) منها في خلال الصوم يستأنف الصوم . لأن الصوم الذي يقع () (٧) كفارة هو الذي يقع قبل المسيس بقوله تعالى : " من قبل أن يتماسا " ويلزم من ضرورة كونه سابقا اخلاء الصوم عن المسيس ، اذ الاخلاء شرط لوقوعه وشرط الشرط يكون شرطا . لكن الاخلاء وان جعل شرطا في الصيام ضرورة وقوع

-
- (١) (و) مزيدة من الأهل .
 - (٢) سورة المجادلة (٤) .
 - (٣) سورة المجادلة (٤) .
 - (٤) أي فلو قرب من زوجته التي ظاهر منها .
 - (٥) انظر : المغنى في أصول الفقه (ص ١٧٣ - ١٧٤) ، التبیین (٣٧٤/١ - ٣٧٥) التحقيق ، لوجه (٤٨/أ - ب) ، الهداية (٢٢/٢) ، الاختيار (١٦٦/٣) .
 - (٦) (ثم) مزيدة من ب ، ج .
 - (٧) وقال أبو يوسف رحمه الله : ان جامع ليلا عامدا أو نهارا ناسيا لم يستأنف ، لأن ذلك لا يمنع التتابع حتى لا يفسد به الصوم . انظر : الهداية (٢١/٢) ، الاختيار (١٦٥/٣) ، التبیین (٣٧٥/١) .
 - (٨) في الأصل : استبدلت (يقع) ب (هو) .
 - (٩) (عن) مزيدة من الأصل ، ب ، ج .

.....

الصوم مقدما على المسيس لم يجعل شرطا فى باب الاطعام لأنه ثبت ضرورة وقوعه مقدما، والتقديم منصوص عليه فى الصيام دون الاطعام . فلهذا قال بأنه يستأنف الصوم ولا يستأنف الاطعام .^(١)

ومنها ما اذا وردا فى حكم واحد والحادث أيضا واحدة . فالمطلق^(٢) عندنا فى هذه الصورة محمول على المقيد للضرورة ، لأنه لا يمكن العمل فى حكم واحد وجهة واحدة بالاطلاق والتقيد جميعا . نظيره قوله تعالى فى كفارة اليمين : " (فصيام) ثلاثة أيام " مطلقا . وقراءة (عبدالله) بن مسعود رضى الله عنه " ثلاثة أيام متتابعات " فانه لم يمكن الجمع بينهما لأنه ان عمل باطلاق القراءة المشهورة ينبغى أن لا يجب التتابع ، ويخرج المكلف عن عهدة الكفارة اذا أتى بالصوم بصفة التفرق ، وان عمل بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه ينبغى أن يجب التتابع ، ولا يخرج عن العهدة الا بالصوم المتتابع .^(٣)

- (١) قال صاحب الاختيار بعد بيان هذا الحكم : الا أنا أوجيناه قبل المسيس لاحتمال القدرة على الاعتاق أو الصوم فيقعان بعد المسيس والمنع لمعنى فى غيره لا ينافى المشروعية .
- انظر : الاختيار (١٦٦/١) ، بدائع الصنائع (٢٣٤/٣) .
- (٢) فى ب ، د : ورد (بسقوط الألف للتثنية) .
- (٣) فى ج : واحدة أيضا .
- (٤) ساقطة من الأصل ، ب .
- (٥) سورة المائدة (٨٩) .
- (٦) انظر هذه المسألة : أصول السرخسى (٢٦٩/١) ، أصول البزدوى (٢٩٤/٢) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ١٧٥) ، التوضيح مع التلويح (١٢٢/١) .
- (٧) ساقطة من الأصل .
- (٨) انظر : تفسير الطبرى (٥٦٠/١٠) ، الدر المنثور (١٥٥/٣) .
- (٩) انظر : الهداية (٧٤/٢) ، الاختيار (٤٧/٤) .

.....

فقلنا بطريق الزيادة على القراءة المشهورة بقراءة ابن مسعود
رضي الله عنه ، وان كان ذلك نسخا معنى لأن قراءته بمنزلة الخبر
المشهور، لأنها كانت رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مشتهرة
في السلف، والزيادة على الكتاب بالخبر المشهور جائز عندنا، لا بطريق
حمل المطلق على المقيد .

والفرق: أن الحكم الواحد لا يقبل وصفين متضادين . فإذا ثبت تقييده
بطل إطلاقه . وأما الحكمان جاز أن يتعف أحدهما بصفة والآخر بصفة
ضدها . وكذا يجوز أن يكون للحكم الواحد سببان وأسباب، لأنه لامزاحمة
فيها قبل الوجود، فلا ضرورة في الحمل على الآخر .

- (١) في ج : لأن قراءته .
- (٢) انظر : أصول البزدوى وكشف الأسرار (٢٩٤/٢)، شرح ابن ملك، (٥٦١/١) ،
وقال السرخسي رحمه الله : كانت قراءة ابن مسعود رضي الله عنه
مشهورة الى عهد أبي حنيفة رحمه الله . انظر : أصول السرخسي
(٢٦٩/١) .
- (٣) بخلاف قراءة أبي رضي الله تعالى عنه " فعدة من أيام أخير
متتابعات" في قضاء رمضان، فإنها شاذة، لايزاد بمثلها على النص .
والشافعي رحمه الله إنما لم يشترط التتابع لأنه لأعمل عنده
بالقراءة الغير المتواترة، مشهورة كانت أو غير مشهورة . فالمثال
المتفق عليه قوله عليه السلام : " صم شهرين" وروى : " شهرين
متتابعين" . كذا قال التفتازاني في التلويح . انظر (١٢٣/١)، حاشية
الرهاوي على شرح ابن ملك، (٥٦١/١)
- (٤) (الواو) ساقطة من ج .
- (٥) عبارة صاحب التبيين أكثر توضيحا في هذا المصدد حيث قال : يجوز أن
يكون الحكم معلولا بعلة شتى قبل وجود الحكم بطريق البطل، على
معنى أنه أية علة وجدت فالمعلول يوجد بها، كما عرفت أن الشراء
والارث والصدقة أسباب الملك، فيجوز أن يوجد الحكم بكل واحد منها
على البطل، أما اذا وجد بأحدها فلايحتمل أن يوجد بغيره للزموم
تحصيل الحاصل وهو محال . انظر : التبيين (٣٧٧/١) .
وانظر بيان الشارح في هذا الموضوع فيما سبق (ص ٣٥٤، ٣٥٣) .

ومنها ما قال بعضهم : ان العام يختص بسببه . وعندنا
 أنها يختص بالسبب ما لا يستقل بنفسه ، كقوله : " نعم — " و
 " بلى " أو خرج مخرج الجزاء ، كقول الراوى : " سهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فسجد " أو مخرج الجواب ، كالمدهو
 الى الغداء يقول : والله لا أتغدى ، فأما اذا زاد على قدر
 الجواب فقال : والله لا أتغدى اليوم ، فهو موضع الخـلاف
 فعندنا يصير مبتدأ احترازاً عن الغاء الزيادة .

قوله (فعار الحكم الواحد معلقاً ومرسلاً) / مثل نكاح الأمة أنه (أ/١٠٢)
 معلق بشرط عدم الطول بالنص المقيد ، ومرسل عن الشرط مع ذلك ، فقلنا
 بالجواز عند عدم الطول بالنص المطلق لعدم الطول ، وبالجواز أيضاً
 عند الطول بالنصوص المطلقة ، وبهذا ، وقبل الوجود لاتنافى كما مر بيانه .
 قوله (منها ما قال بعضهم أن العام يختص بسببه) العام لا يختص

- (١) سورة النساء (٢٥) .
- (٢) أى فى الوقت نفسه .
- (٣) فى د : استبدلت (المطلق) ب (المقيد) .
- وكذا ورد فى شرح الشارح على المنار "المطلق" حيث قال : يجوز
 نكاح الأمة حال طول الحرة بالآيات المطلقة ، وحال عدم الطول بالآيات
 المطلقة وبهذه الآية - أى المذكورة أعلاه ، وهى قوله تعالى : " فمن
 لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات ... الخ " النساء (٢٥) . انظر
 كشف الأسرار على المنار (٤٢٧/١) .
- (٤) انظر (ص ٣٥٣) .
- (٥) أى من جملة التمسكات الفاسدة . انظر : التبيين (٣٧٨/١) .
- (٦) وقد أطلق جماعة من أهل الأصول أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص
 السبب . وحكوا ذلك اجماعاً كما رواه الزركشى فى البحر ، قال :
 ولا بد فى ذلك من تفصيل : وهو أن اللفظ العام أن ورد على سبب خاص
 أما أن يكون جواباً لسؤال سائل أو لا ، فإن كان جواباً فأما أن يستقل
 بنفسه أو لا ، فإن لم يستقل بحيث لا يحصل الابتداء به فلا خلاف فى
 أنه تابع للسؤال فى عمومه وخصوصه حتى كان السؤال معاداً فيسـ
 فإن كان السؤال عاماً فعام ، وإن كان خاصاً فخاص .
 وإن استقل الجواب بنفسه بحيث لو ورد مبتدأً لكان كلاماً تاماً مفيداً
 للعموم فهو على ثلاثة أقسام : =

.....

 = الأول : أن يكون الجواب مساويا له ، كما لو سئل عن ماء البحر فقال : " ماء البحر لا ينجسه شيء " فيجب حمله على ظاهره بلا خلاف كذلك قال ابن فورك ، والأستاذ أبو اسحاق الاسفرائنى ، وابن القشيري وغيرهم .

الثاني : أن يكون الجواب أخص من السؤال مثل أن يسأل عن أحكام المياه فيقول : " ماء البحر طهور " فيختص ذلك بماء البحر ولا يعم بلا خلاف كما حكاه الأستاذ أبو منصور وابن القشيري وغيرهما .

الثالث : أن يكون الجواب أعم من السؤال ، وهما قسمان : أحدهما : أن يكون أعم منه في حكم آخر غير ما سئل عنه كسؤالهم عن التوضؤ بماء البحر وجوابه صلى الله عليه وسلم بقوله : " هو الطهور ماؤه والحل ميتته " ، وهذا لا خلاف في عمومته ، كذا قال ابن فورك وماحب المحصول وغيرهما ، وظاهر كلام القاضي أبي الطيب ، وابن برهان أنه يجري في هذا الخلاف الآتي في القسم الثاني ، وليس بصواب كما لا يخفى - قاله الشوكاني - .

وثانيهما : أن يكون الجواب أعم من السؤال في ذلك الحكم الذي وقع السؤال عنه . وهذا القسم محل الخلاف ، وفيه مذهبان رئيسيان : الأول : أنه يجب قصره على ما خرج عليه السؤال . واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي ، وحكاه الشيخ أبو حامد ، والقاضي أبو الطيب ، وابن الصباغ ، وسليم الرازي ، وابن برهان ، وابن السمعاني عن المزني وأبي ثور القفال والدقاق ، وحكاه أيضا الشيخ أبو منصور عن أبي الحسن الأشعري ، وحكاه أيضا بعض المتأخرين عن الشافعي ، وحكاه القاضي عبد الوهاب والباجي عن أبي الفرج ، وحكاه الجويني فسي البرهان عن أبي حنيفة ، وقال : أنه الذي صح عندنا من مذهب الشافعي ، وكذا قال الغزالي في المنحول ، ومعه الامام الرازي فسي المحصول . قال الزركشي : والذي في كتب الحنفية وماصح عن الشافعي خلافه . ونقل هذا المذهب عن مالك : القاضي أبو الطيب ، والماوردي وابن برهان ، وابن السمعاني .

والثاني : أنه يجب حمله على العموم ، وإلى هذا ذهب الجمهور . قال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي وابن برهان : وهو مذهب الشافعي . واختاره أبو بكر الصيرفي ، وابن القطان . وقيل =

.....

بسببه عندنا، لأن آية الظهار وزدت في حق خولة^(٢)، فانه روى أنها أتت

= الشيرازي وابن القشيري والغزالي : انه الصحيح . وبه جزم
القفال الشاشي . كذا في ارشاد الفحول .

هذا وقد ناقش الاسنوي من يدعي أن الشافعي يقول : " ان العبرة
لخصوص السبب للعموم اللفظ " كالآمدى وابن الحاجب وغيرهما، وبين
أن ذلك لاعتمادهم على قول امام الحرمين في البرهان وأثبتت أن
الشافعي رحمه الله لا يقول بذلك حيث قال : انه الذي صح عندي من
مذهب الشافعي ونقله عنه في المحصول ومقاله الامام مردود، فإن
الشافعي رحمه الله قد نص على أن السبب لا أثر له في الأم . وذكر
ابن برهان في الوجيز نحوه أيضا .

انظر : أصول السرخسي (٢٧١/١)، البرهان (٢٧٢/١) وما بعدها، المغنسي
في أصول الفقه (ص ١٧٧)، الاحكام للآمدى (٣٤٥/٢) وما بعدها، التبصرة
(ص ١٤٤)، نهاية السؤل مع البدخشي (١٣٢/٢)، منتهى الوصول لابن
الحاجب (ص ١٠٨)، تيسير التحرير (٢٦٣/١)، المنحول (ص ١٥١)، الابهاج
(١٨٣/٢)، المستصفى (١١٤/٢)، شرح الكوكب المنير (١٧٧/٣)، المحصول
(١٨٨/٣/١)، شرح تنقيح الفصول (ص ٢١٦)، جمع الجوامع مع حاشية
البناني (٣٨/٢)، نزهة الخاطر (١٤١/٢)، مختصر ابن الحاجب مع شرح
العضد (١١٠/٢)، مسلم الشبوت وفواتح الرحموت (٢٩٠/١)، فتح الغفار
(٥٩/٢)، المعتمد (٣٠٣/١)، التمهيد (١٦١/٢)، وارشاد الفحول
(ص ١٣٣) وما بعدها، التبيين (٣٧٨/١)، التحقيق، لوحة (٤٩/ب) .

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) اختلف أهل العلم في اسمها ونسبها، فقال بعضهم : خولة بنت ثعلبة
وقال بعضهم : خويلة بنت ثعلبة، وقال آخرون : هي خويلة بنت خويلد
وقال آخرون : هي خويلة بنت الصامت، وقال آخرون : هي خويلة ابنة
الدليج، كانت تحت أوس بن الصامت أخي عبادة بن الصامت، فظاهـر
منها وفيها نزلت آية الظهار كما يذكر الشارح .

انظر : الاستيعاب (٧٤٣/٢)، الامابة (٦٨/٨)، مسند أحمد (٤١٠/٦) ،
سنن البيهقي (٣٨٢/٧)، تفسير الطبري (١/٢٨)، زاد المسير (١٨١/٨) .

.....

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان أوسا تزوجنى وأنا (شابة) (٢)
مرغوب في ، فلما خلا سنى ونثرت بطنى أى كثر ولدى جعلنى عليه كامــــه (٣)
وروى أنها قالت : ان لى صبية مغارا ، ان ضمتهم اليه ضاعوا ، وان ضمتهم (٤)
إلي جاعوا ، فقال عليه السلام : حرمت عليه ، فهتفت وشكت ، فنزل قولــــه
تعالى : " قد سمع الله (قول التى تجادلك فى زوجها) " (٥) - الأيــــة - (٦)
ثم لم يختص الحكم بها بالاجماع . (٧)

(١) أوس بن صامت بن قيس بن أمرم ، أخو عبادة بن الصامت ، شهد بدرًا
وهو الذى ظاهر من امرأته ووطئها قبل أن يكفر ، فأمره رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يكفر بخمسة عشر صاعا من شعير على ستيــــن
مسكينا .

وسكن هو وشداد بن أوس الأنصارى بيت المقدس ، وتوفى بالرملة من
أرض فلسطين سنة ٣٤ هـ وهو ابن اثنتين وسبعين سنة .
انظر : أسد الغابة (١/١٧٢) .

(٢) ساقطة من الأمل .

(٣) فى ب : مرغوبة .

(٤) فى د : لأن .

(٥) مزيدة من ج .

(٦) سورة المجادلة (١) .

أخرج الحاكم فى المستدرک وصححه عن عائشة رضى الله عنها قالت :
تبارك الذى وسع سمعه كل شىء ، انى لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى
عليّ بعضه وهى تشتكى زوجها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتقول : يا رسول الله أكل شبابى ، ونثرت له بطنى ، حتى اذا كبرــــر
سنى ، وانقطع ولدى ظاهر منى ، اللهم انى أشكو اليك ، فما برحت حتى
نزل جبريل بهؤلاء الآيات "قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها"
وهو أوس بن الصامت .

انظر : المستدرک (٢/٤٨١) ، وأخرج نحوه البيهقى فى السنن الكبرى
(٣٨٢/٧) ، الطبرى فى تفسيره (١/٢٨) ، الواحدى فى أسباب النزول (ص ٣٠٤)
وذكره السيوطى فى لباب النقول فى أسباب النزول (ص ٢٠٦) ، وابــــن
الجوزى فى زاد المسير (٨/١٨٠) .

(٧) (بالاجماع) ساقطة من ج .

.....

- (١) وكذا آية القذف وردت بسبب قصة عائشة رضي الله عنها، ثم لم
يختص الحكم بها .
- (٢) وكذا نزول آية اللعان كان بسبب ما قال سعد بن عباد (٤) ثم لم
يختص به أيضا .

- (١) وهي قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم
الفاستقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور
رحيم " . سورة النور (٤ - ٥) .
- (٢) قاله سعيد بن جبير، وقيل : بل نزلت بسبب القذفة عاما، لافي تلك
النازلة ، انظر تفسير القرطبي (١٧٢/١٢) .
- (٣) وهي قوله تعالى : " والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود
إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين
والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ويدروا عنها
العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين، والخامسة
أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين " . سورة النور (٦ - ٩) .
- (٤) أخرجه أحمد عن ابن عباس رضي الله عنه بلفظ : لما نزلت " والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا " . قال سعد بن عباد - وهو سيّد
الأنصار - : أهكذا نزلت يارسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : يامعشر الأنصار .. ألا تسمعون الى ما يقول سيدكم ؟
قالوا : يارسول الله لاتلمه فانه رجل غيور، والله ماتزوج امرأة
قط الا بكرا، وما طلق امرأة له قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها
من شدة غيخته . فقال سعد : والله يارسول الله انى لأعلم أنها
حق وأنها من الله تعالى ، ولكنى قد تعجبت انى لو وجدت لكاء
تفخذها رجل لم يكن لى أن أهيجه ولا أحركه حتى أتى بأربعة شهداء
فوالله لا أتى بهم حتى يقضى حاجته ، قالوا فما لبثوا الا يسيرا حتى
جاء هلال بن أمية - وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم - فجاء من
أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلا فرأى بعينه وسمع باذنيه فلم يهجه
حتى أصبح فغدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول
الله انى جئت أهلى عشاء فوجدت عندها رجلا فرأيت بعيني وسمعت =

.....

ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فوجدهم يسلفون فسمى
الثمار السنة والسنتين ، فقال عليه السلام : " من أسلم منكم فليسلم فى
كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم " ^(١) . وقد كان سبب هذا النص اسلامهم
الى أجل مجهول ، ثم لم يختص بذلك السبب ، فلزمهم بالخطاب اعلام الأجل
دون غيره ، لأن النص مستقل بنفسه ، خال عن دليل الخصوص غير سببه فلم يكن
السبب بنفسه مخصصا .

= بأذننى ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به واشتد عليه
 واجتمعت الأنصار فقالوا : قد ابتلينا بما قال سعد بن عبيدة
 الآن يضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية ويبيطه
 شهادته فى المسلمين . فقال هلال : والله انى لأرجو أن يجعل الله
 لى منها مخرجا ، فقال هلال : يارسول الله انى قد أرى ما اشتد عليك
 مما جئت به ، والله يعلم انى لصادق ، ووالله ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يريد أن يأمر بضربه اذ أنزل الله على رسوله صلى
 الله عليه وسلم الوحي ، وكان اذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك فى
 تربد جلده ، يعنى فامسكوا عنه حتى فرغ من الوحي فنزلت : " والذين
 يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم " - الآية - .
 انظر : مسند أحمد (٢٣٨/١) ، وذكره السيوطى فى لباب النقول (ص ١٥٣) ،
 وأخرج الطبرى فى تفسيره مثله (٨٢/١٨ - ٨٣) ، ابن الجوزى فى
 زاد المسير (١٣/٦) ، وذكره السيوطى فى الدر المنثور (٢١/٥) ، الواحدى
 فى أسباب النزول (ص ١٨٠) ، وأخرجه أبو داود فى سننه ، كتاب الطلاق
 باب فى اللعان . انظر مختصر سنن أبى داود (١٦٧/٣) .

(١) رواه البخارى فى صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنه بلفظ : من أسلف
 فى شيء ففى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم . كتاب السلم
 باب السلم فى وزن معلوم (٧٨١/٢) .

ورواه أحمد فى مسنده عن ابن عباس رضى الله عنه أيضا بلفظ : من
 سلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم . (٢٢٢/١) .
 ورواه ابن ماجه فى سننه عن ابن عباس رضى الله عنه أيضا بلفظ : من
 أسلف فى تمر فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم .
 أبواب التجارات ، السلف فى كيل ووزن معلوم الى أجل معلوم (٣٢/٢) ،
 نصب الراية (٤٦/٤) .

(٢) فى ج : استبدلت (غير) ب (عن) .

.....

(١) فالحاصل هذا عندنا على أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون السبب منقولاً مع الحكم ، نحو ما روى " أن النبي صلى الله عليه وسلم سهى فسجد " و " أن ماعزاً زنى فرجم " ونحو قول الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " وهذا يوجب تخصيص الحكم بالسبب المنقول معه ، لأنه لما نقل معه ، فذلك تنصيص على أنه بمنزلة العلة للحكم المنصوص ، وكما لا يثبت الحكم بدون علته لا يبقى بدون العلة أيضاً مضافاً إليها ، بل البقاء بدونها مضافاً إلى علة أخرى .

(٦) والثاني : أن لا يكون السبب منقولاً ولكن المذكور مما / لا يستقل (١٠٢/ب) بنفسه ، ولا يكون مفهوماً بدون السبب المعلوم به ، فهذا يفتقد به أيضاً نحو قول الرجل : أليس لي عليكم كذا ؟ فيقول : بلى ، أو يقول : أكان من الأمر كذا ؟ فيقول : نعم ، أو أجل . فهذه الألفاظ لا يستقل بنفسها مفهومة المعنى ، فيتقيد بالسؤال المذكور الذي كان سبباً لهذا الجواب حتى جعل اقراراً بذلك .

(١) انظر : أصول السرخسي (٢٧١/١ - ٢٧٢) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ١٧٧) التبیین (٣٧٩/١) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٦٦/٢) ، ميزان الأصول .

هذا وقد نقل الشارح هذه الأقسام من أصول السرخسي نصاً .
(٢) هذا طرف من حديث عمران بن حصين . أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسهى فسجد سجدتين ثم سلم . انظر : سنن النسائي (ومعه زهر الربى على المجتبى ، للسيوطي) كتاب السهو ، ذكر الاختلاف على أبي هريرة فى السجدتين (٢٠/٣) ، ورواه أحمد عن أبي هريرة (٤٤٧/٢) .

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٦٢) رقم الهامش (٣) .

(٤) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٥) فى الأصل : علة .

(٦) فى ج : المنقول .

(٧) فى ج : استبدلت (به) ب (بهذا) .

وباعتبار أصل اللغة "بلى" موضوع للجواب عن صيغة نفى فيه معنى الاستفهام كما قال الله تعالى : " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، قالوا : بلى " .
و "نعم" جواب لما هو محض الاستفهام كما قال الله تعالى : " فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ، قالوا : نعم " .
و "أجل" تصلح لهما .

وقد تستعمل "بلى" و "نعم" في جواب مالم يس باستفهام على أن يقدر فيه معنى الاستفهام ، أو يكون مستعاراً عنه ، وهذا مذهب أهل اللغة .

- (١) في ج : أهل .
- (٢) في جميع النسخ : استبدلت (نفي) ب (هي) وهو تصحيف ، وقد صحته من أصول السرخسي (٢٧١/١) ، لما رأيت أن الشارح قد نقل هذه الوجوه منه بحروفه كما أشرت إليه قبل قليل .
- (٣) (الله) ساقطة من ب ، وكذا في أصول السرخسي .
- (٤) سورة الأعراف (١٧٢) .
- (٥) في ج : للاستفهام .
- (٦) (الله) ساقطة من ب ، ج ، وكذا في أصول السرخسي .
- (٧) سورة الأعراف (٤٤) .
- (٨) اعلم أن موجب "نعم" تعديق ما قبله من كلام منفي أو مثبت استفهاماً كان أو خبراً ، كما إذا قيل لك : قام زيد ، أو أقام زيد ؟ أو لم يقم زيد ، أو ألم يقم زيد ؟ فقلت : نعم ، كان تعديقاً لما قبله وتحقيقاً لما بعد الهمزة .
وموجب "بلى" إيجاب ما بعد النفي استفهاماً كان أو خبراً ، فإذا قيل : لم يقم زيد ، أو ألم يقم زيد ؟ فقلت : بلى ، كان معناه : قد قام .
فإذا قال الرجل لآخر : أليس لك ألف درهم ؟ فقال : بلى يكون اقراراً ، لأنه لما كان تعديقاً لما بعد النفي كان معناه : لك على ألف درهم . ولو قال : نعم ينبغي أن لا يكون اقراراً ، لأن نعم في الاستفهام تعديق لما بعد الهمزة ، فكان معناه : ليس لك على ألف درهم .
ولهذا قالوا : لو قيل في جواب قوله تعالى : " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ " "نعم" ، مكان "بلى" لكان كفراً =

.....

(١) فأما مذهب محمد رحمه الله فقد ذكر في كتاب الاقرار مسائل —————
بناها على هذه الكلمات من غير استفهام في السؤال واحتمال استفهام
وجعلها اقراراً صحيحاً بطريق الجواب، وكأنه ترك اعتبار حقيقة اللفظة
فيها بعرف الاستعمال . (٢) (٣)

والثالث : أن يكون مستقلاً بنفسه ، مفهوم المعنى ، (و) لكن —————
خرج جواباً لسؤال وهو غير زائد على مقدار الجواب ، فهذا يتقيد بمـ (٥) (٦)
سبق ، ويصير مذكراً في السؤال كالمعاد في الجواب ، لأنه بناء عليه . (٨)
وبيان هذا فيمن قال لغيره : تعال ، تغد معي ، فقال : ان تغديست (٩)

= هذا كله بحسب اللفظة ، لكن بحسب العرف لافرق بين "نعم" و "بلى"
في جنس هذه المسائل ، فيكون الكل اقراراً ، حتى ألزمه القاضي المال
في المسلمين بالوجهين تغليباً للعرف على اللفظة ، واليه أشير فـ
المنتقى وشرح المقدمة لابن الحاجب .

انظر : التحقيق ، لوحة (٥٠ ب - ٥١ أ) ، التبیین (١/٣٨٤ - ٣٨٥) ، كشف
الأسرار على المنار (١/٤٣٩) ، أصول البزدوى وكشف الأسرار (٢/٢٦٨) .

- (١) (مسائل) ساقطة من ج .
- (٢) في أصول السرخسى : لعرف .
- (٣) انظر : أصول البزدوى (٢/٢٦٨) ، المبسوط (١٨/١٥) ، وفي كشف الأسرار
على البزدوى قوله (فأما مذهب محمد) . الخ مذكور بحروفه ، انظر
٢/٢٧٠ .
- (٤) (الواو) زدناها من أصول السرخسى (١/٢٧٢) .
- (٥) في أصول السرخسى : للسؤال .
- (٦) في أصول السرخسى : فبهذا ، وفي هامش أصول السرخسى رقم (١) : فهذا
كما في الشرح .
- (٧) في د : مما .
- (٨) ولكنه يحتمل الابتداء لاستئلاله ، فإذا نواه يصدق ديانة وقضاء ، كذا
في التحقيق ، لوحة (١/٥١) .
- (٩) (تعال) ساقطة من ج .

.....

(١) (٢)

فعبدى حر ، فهذا يختص بذلك الغداء المدعو اليه .

(٣)

ولو قالت له امرأته : انك تغتسل الليلة في هذه الدار من جنابة

فقال : ان اغتسلت فعبدى حر ، فانه يختص بذلك الاغتسال المذكور فــــ

السؤال .

والرابع : أن يكون مستقلا بنفسه ، زائدا على ما يتم به الجــــواب

(٤)

بأن تقول : ان تغديت اليوم ، أو (ان) اغتسلت الليلة ، فموضع الخلاف

هذا الفصل .

فعندنا لا يختص مثل هذا العام بسببه ، حتى لو تغدى مع غيره يحنث

(٥)

في يمينه ، لأن في تخصيصه به الغاء الزيادة ، وفي جعله نسا مبتدأ اعتبار

(٦)

الزيادة التي تكلم بها ، والغاء الحال واعمال كلامه أولى من الغــــاء

(٧)

بعض كلامه ، لأن السبب ساكت عن ايجاب القصر عليه ، والزيادة ناطقة

(١) حتى لو تغدى في ذلك اليوم في منزله ، أو تغدى معه في يوم آخر لم

يحنث خلافا لزفر رحمه الله ، لأنه أخرج الكلام مخرج الجواب ردا عليه

وهو انما دعاه الى ذلك الغداء ، فيتقيد به ويصير كأنه قال : ان

تغديت الغداء الذى دعوتنى اليه فكذا ، وهذا كالشراء بالدراهم

تنصرف الى نقد البلد بدلالة الحال .

انظر المعدر نفسه .

(٢) ليس في أصول السرخسي : المدعو اليه .

(٣) في أصول السرخسي : تغتسل في هذه الدار الليلة - بتقديم الدار

على الليلة - .

(٤) زدته من أصول السرخسي (٢٧٢/١) .

(٥) ليس في أصول السرخسي قوله : حتى لو تغدى مع غيره يحنث في يمينه .

(٦) في د : أيضا .

(٧) قال في أصول السرخسي : والغاء الحال والعمل بالكلام لا بالحال

فاعمال كلامه مع الغاء الحال أولى من الغاء بعض كلامه .

.....

(١) (٢)

بالعمل بها ، فلا تخصيص .

وفيما لا يستقل / بنفسه قيدناه بالسبب باعتبار ان الكل صار بمنزلة (١٠٢/١)

كلام واحد ، فلا يجوز اعمال بعضه دون البعض .

وفيما اذا كان مستقلا بنفسه ، ولم يزد على قدر الجواب ابتنى على السؤال ، لأنه جواب عنه وصار بمنزلة الحكم للعلة على مامر . وبعبارة الكلام من الجملة وصار مقتضيا حكاية مافي السؤال أى ان اغتسلت عن ذلك السبب الذى قلته فعبدته حر ، وكذلك قوله : " ان تغديت كذا " اختصم بالفداء المدعو اليه .

وفيما اذا كان مستقلا وزائدا على الجواب فحينئذ يكون عاما عندنا خلافا للبعض كما مر بيانه فى القسم الرابع ، فان عني به الجواب (٣) (٤) فى صورة الخلاف صدق فيما بينه وبين الله تعالى ، وتعمير الزيادة توكيدا (٥) (وعلى قول بعض العلماء هذا يحمل على الجواب أيضا باعتبار الحال ، فيكون ذلك عملا بالمسكوت وتركه للعمل بالدليل ، لأن الحال مسكوت عنه ، والاستدلال بالمسكوت يكون استدلالا بلا دليل ، فكيف يجوز باعتباره ترك العمل بالدليل وهو المنصوص) (٦) ، لأنه يجوز ارادة الجواب مع ذكر الزيادة . قال الله

(١) فى د : بلا .

(٢) وقال فى التحقيق : لأن العمل بالكلام ، لا بالحال ، لأنه ظاهر ، والحال أمر مبطن فيكون الكلام صريحا فى افادة العموم ، والحال دلالة فسمى اختصامه بالسبب ، ولا عبرة لها مع الصريح ، فلذلك رجحنا اللفظ وجعلناه ابتداء .

(٣) فى الأصل وفى ب : التقسيم .

(٤) انظر (ص ٣٦٧) .

(٥) ولكنه لا يصدق قضاء ، لأنه خلاف الظاهر ، كما سيشير اليه الشارح فسمى آخر الفقرة ، وكذا قال فى التحقيق ، لوحة (٥١/ب) .

(٦) مابين القوسين ساقط من الأصل ، ب ، د . وزيادة من ج ، وورد فسمى أصول السرخسى بحروفه مع ما قبله . انظر : أصول السرخسى (١/٢٧٢) . هذا وقد نقل الشارح هذه الأقسام الأربعة الى هنا من أصول السرخسى نما سوى بعض الاختلافات البسيطة التى أشرت الى كل منها فى موضعها .

.....

تعالى : " وماتلك بيمينك ياموسى قال : هى عمى ، اتوكأ عليها ، وأهش بيها على غنى ، ولى فيها مآرب أخرى " ^(١) ، وقال الله تعالى لعيسى عليه السلام "أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله ، قال : سبحانه" ما يكون لى أن أقول مالى لى بحق " ^(٢) وكذا فى قوله عليه السلام : " هو الطهور ماؤه ، والحل ميتته " كما مر ، ولا يمدق قضاء ، لأنه خلاف الظاهر .

وعلى هذا قال أبو يوسف رحمه الله : اذا قالت امرأة لزوجها " انك تزوجت عليّ " فقال الزوج : " كل امرأة لى فهى طالق " لم تطلق هذه لأن غرضها من هذا السؤال طلاق غيرها ، وكلام الزوج خرج جوابا لسؤالها تطييبا لقلبها ، فضمن إعادة مافى السؤال . والمجيب جاز أن يزيد على قدر الجواب ويجعل ذلك جوابا كما مر آنفا ، ومهما قامت الدلالة على أنه أراد الجواب ^(٣) لأن غرض الحالف تطييب قلبها ، وإذا انما يحصل بطلاق غيرها ، لا بطلاقها ، إلا أن أبا حنيفة ومحمدا رحمهما الله يقولان : الزيادة متحقة ، وما ذكرت من الغرض محتمل متردد ، لأنه كما احتل أن يكون غرضه تطييب قلبها ، احتمل أن يكون غرضه مغايلتها ^(٤) لأنها أغضبتة بالسؤال ، فحلف

-
- (١) سورة طه (١٨) .
 (٢) (الله) ساقطة من ج .
 (٣) سورة المائدة (١١٦) .
 (٤) رواه أبو داود عن سعيد بن سلمه من آل ابن الأرق فى كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر (٦٤/١) .
 ورواه ابن ماجه عن ابن الفراسى فى أبواب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر (٧٦/١) .
 وروى الترمذى عن سعيد بن سلمه أيضا مثله فى أبواب الطهارة ، باب ماجاء فى البحر أنه طهور ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . (٨٩، ٨٨، ٨٧/١) .
 (٥) انظر (٣٦٨، ص) .
 (٦) (فهى) ساقطة من ج .
 (٧) فى ج : وههنا .
 (٨) فى الأصل وب : للجواب .
 (٩) فى ج : ذكر .
 (١٠) فى د : مغالطتها .

ومنها ما قال بعضهم : ان القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم ، مثل قول بعضهم في قوله تعالى : " أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " ان القرآن يوجب أن لا يجب على الصبي . قالوا : لأن العطف يقتضي المشاركة ، واعتبروا بالجملة الناقصة فهذا فاسد ، لأن الشركة انما وجبت في الجملة الناقصة لافتقارها الى ما يتم به ، فاذا تم بنفسه لم تجب الشركة الا مما يفتقر اليه . ولهذا قلنا في حق الرجل لامرأته : " ان دخلت الدار فأنت طالق وعبدى حر " أن العتق يتعلق بالشرط لأنه في حقيق التعليق قاصر .

(١)

(ب/١٠٣)

بطلاقها وطلاق غيرها / فلا يجعل جوابا للشك .

(٢)

قوله : (ومنها ما قال بعضهم ان القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم) قال بعض الأحداث من الفقهاء ان القرآن في النظم يوجب

(١) انظر : كشف الأسرار على المنار (١/٤٤٠) ، التحقيق ، لوحة (ب/٥١) . هذا وقد ذكر السرخسي قسما آخر في ضمن القسم الرابع حيث قال : ومن هذه الجملة : تخصيص العام بغرض المتكلم ، فان من الناس من يقول يختص الكلام بما يعلم من غرض المتكلم ، لأنه يظهر بكلامه غرضه ، فيجيب بناء كلامه في العموم والخصوص والحقيقة والمجاز على ما يعلم من غرضه ، ويجعل ذلك الغرض كالمذكور . وعلى هذا قالوا : الكلام المذكور للمدح والذم والثناء والاستثناء لا يكون له عموم ، لانا نعلم أنه لم يكن غرض المتكلم به العموم .

وعندنا هذا فاسد ، لأنه ترك موجب الصيغة بمجرد التشهي ، وعمد بالمسكوت ، فان الغرض مسكوت عنه ، فكيف يجوز العمل بالمسكوت وترك العمل بالمنصوص باعتباره ؟ ولكن العام يعرف بصيغته ، فاذا وجدت تلك الصيغة وأمكن العمل بحقيقتها يجب العمل .

انظر : أصول السرخسي (١/٢٧٣) .

(٢) أي من العمل بالوجوه الفاسدة . كذا في كشف الأسرار (٢/٢٦١) .

(٣) انظر تفصيل المسألة : أصول السرخسي (١/٢٧٣) ، أصول البردوي وكشف

الأسرار (٢/٢٦١) ، ميزان الأصول (ص ٤١٥) ، المفنى في أصول الفقه (ص ١٧٨)

كشف الأسرار على المنار (١/٤٣٢) ، نور الأنوار (١/٤٣٢) ، فتح الغفار

(٢/٥٨ - ٥٩) ، المرأة على المراقبة مع حاشية الازميري (٢/١١٤) ،

التبصرة (ص ٢٢٩) ، شرح الكوكب المنير (٣/٢٥٩) ، التمهيد للاستنبوي

(ص ٢٧٣) ، المسودة (ص ١٤٠) ، جمع الجوامع مع حاشية البنائى (٢/١٩) ،

التوضيح مع التلويح (١/١٩٤) ، التحقيق لوحة (ب/٥١) ، التبیین (١/٣٨٧)

اللمع (ص ٤٣) .

.....

المساواة في الحكم . وقال عامة أهل الأصول لا يوجب .^(٢)
 ومورته : ان حرف الواو متى دخلت بين الجملتين التامتين كـ
 جملة مبتدأ وخبر، كقوله : جاءني زيد وتكلم عمرو،^(٣) فالجملة المعطوفة هل
 تشارك المعطوف عليها في الحكم المملووظ بها .^(٤)
 وأجمعوا أن المعطوف اذا كان ناقصا بأن لم يذكر فيه الخبر، فإنه
 يشارك المعطوف عليه في خبره، ويشاركه في حكمه، كقوله : " زينب طالق
 وعمرة "، فإن قوله : " وعمرة " يشارك زينب في وقوع الطلاق، لكونه ناقصا
 لا يفيد بنفسه دون المشاركة في خبر الأول .^(٥)

وعلى هذا قالوا : ان الزكاة لاتجب على العبي ، لأنه عطف الزكاة
 على الصلاة^(٦) ، فيجب أن تشارك الزكاة الصلاة في الحكم . ثم الصلاة^(٧)
 لاتجب عليه ، فكذا الزكاة تحقيقا للمشاركة بين المعطوف والمعطوف^(٨)
^(٩) ^(١٠) ^(١١)

- (١) نقل الشارح هذه الجملة بحروفها من أصول السرخسي (٢٧٣/١) .
 وفي التحقيق : قال ذلك بعض أهل النظر ممن لاسلف له . انظر لائحة
 (٥٢/أ)، كشف الأسرار على البزدوى (٢٦١/٢) .
- (٢) كذا في ميزان الأصول (ص ٤١٥) .
- (٣) نقل الشارح هذه الصورة من ميزان الأصول . انظر (ص ٤١٥) .
- (٤) ليس في الميزان : كقوله : جاءني زيد وتكلم عمرو ، وهو من أصول
 السرخسي (٢٧٤/١) .
- (٥) في الميزان : في الحكم المنوط بها .
- (٦) في الميزان : كقولك .
- (٧) قال في الميزان : وعلى هذا الأصل ، تعلق بعض الفقهاء في نفى وجوب
 الزكاة على العبي بقوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " .
 البقرة (٤٣، ٨٣، ١١٠)، النساء (٧٧)، النور (٥٦)، المزمل (٢٠) - عطف
 الزكاة على الصلاة ، وانظر أيضا في التوضيح (١٩٥/١) .
- (٨) (في الحكم) مزيدة من د .
- (٩) (في الحكم) ساقطة من د ، وكذا في الميزان .
- (١٠) في الميزان : ثم لاتجب الصلاة عليه .
- (١١) في د : تخفيفا .

.....

(١)

عليه .

(٢)

وشبهة هؤلاء أن الواو للعطف لفة ، ولهذا تسمى "واو العطف" عند أهل اللغة، ومقتضى العطف هو الشركة في الخبر، لأن خطاب الشرع محمول على مايتفاهم من المخاطبات فيما بيننا، والواحد منا لو قال : " جاءني زيد وعمرو" يفهم منه الشركة بينهما في المجيء، كأنه قال : " جاءا". وكذا لو قال : " زينب طالق وعمرة" شاركت عمرة زينب في وقوع الطلاق (٥) عليها . (٦)

(٧)

وكذا إذا دخل بين كلامين تامين ، كقوله : " ان دخلت هذه السدار فامرأتها طالق وعبدته حر " . فان الطلاق والعناق يتعلق بالشرط ، وان كان قوله : " وعبدته حر" كلاما تاما بنفسه ، مفيدا للحكم بذاته ، فلو اعتبرنا

- (١) انظر : أصول السرخسي (٢٧٣/١) ، أصول البزدوى مع الكشف (٢٦١/٢) ، فتح الغفار (٥٩/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٦٠/٣) .
- (٢) انظر تفصيل الكلام على معانى الواو : أصول البزدوى وكشف الأسرار (١٠٩/٢) ، مغنى اللبيب (٣٩١/١) ، التوفيق مع التلويح (١٨٨/١) ، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣ ، (ص ١٣٠) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٣٦٥/١) ، المسودة (ص ٣٥٥) ، المعتمد (٣٨/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٢٩/١) ، التمهيد لاسنوى (ص ٢٠٨) ، مختصر ابن الحاجب (١٨٩/١) ، مسلم الثبوت (٢٢٩/١) .
- (٣) الى هنا انتهى نقل الشارح من ميزان الأصول بالنص . انظر (ص ٤١٥ - ٤١٦) .
- (٤) فى ج : فالواحد .
- (٥) فى ج : استبدلت (لو) ب (إذا) .
- (٦) فى الأصل ، ب : عليهما .
- (٧) قال فى الميزان : إذا كان المعطوف متعربا عن الخبر ، فانه يشترك الأول فى خبره ، فيجب القول بالشركة فى الأصل . وان كانا كلامين تامين الا عند التعذر . انظر (ص ٤١٦) .

.....

منفصلين لما تعلق الأول بالشرط، ولهذا قلتم في قوله تعالى : " ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا " ^(١) انه يشارك الجلد في كونه جزاءً، ولأنه معطوف عليه مع أن كل واحد منهما جملة تامة . ^(٢)

وعندنا : هذا فاسد، وهو من جنس العمل بالمسكوت ، لأن هذه الواو ساكنة / عن جعل الجمل كلاما واحدا وجعل خبر للأولى خبرا للأخرى ، لأن (١٠٤/٢) ^(٣) الخبر منصوص عليه في الأخرى ، فاستغنى عن خبر الأولى، ولأننا ^(٤) متى جعلنا ذلك صار خبر كل جملة خبرا للجميع ، كما لو لم يوجد الا خبر واحد فانه يكون خبرا للجملة، وانه ساقط باجماع أهل اللسان . ^(٥)
وقوله (مقتضى العطف الشركة في الخبر) قلنا : نعم ، لكن هذه الواو للنظم ، وليس في واو النظم (دليل) ^(٦) المشاركة في الخبر، وانما المشاركة في الخبر عند واو العطف لحاجة الجملة الناقصة الى الخبر لالعين الواو، وهذه الحاجة تنعدم في واو النظم ، لأن كل واحد من الكلامين تام بما ذكر له من الخبر . ^(٧) ^(٨) ^(٩)

-
- (١) سورة النور (٤) .
(٢) نقل الشارح من قوله (صورته) الى قوله (جملة تامة) من ميزان الأصول . انظر (ص ٤١٥، ٤١٦) .
(٣) وترك العمل بالدليل لأجله ، كذا في أصول السرخسي (٢٧٣/١) .
(٤) لأنها قد تكون واو النظم ، وليس في واو النظم دليل المشاركة بينهما في الحكم ، وانما هو في واو العطف . انظر المعذر نفسه وسيجيء ذكر هذه المسألة بالتفصيل بعد قليل .
(٥) في ب ، ج ، د : خبر للأولى خبرا للأخرى .
(٦) في الأصل ب : لأننا (بدون الواو) .
(٧) في ج : العطفين .
(٨) مزيدة من ج .
(٩) كذا في أصول السرخسي (٢٧٣/١) .

.....

(١) وفرق ما بينهما : ان واو النظم يدخل بين جملتين كل واحد منهما
(٢) (تام) بنفسه مستغن عن خبر الآخر ، كقول الرجل : " جاءني زيد وتكلمم
(٣) (٤) عمرو وسكت بكر " . فهذه كلمات اتفقت نظما . ومعنى الاتفاق نظما أن يكون
(٥) الكلام جملا تامة ، ولو فصل بعضها عن بعض لأفاد كما لم يفعل . فذكر

(١) قال صدر الشريعة في الفرق بينهما : ان الشركة بين المعطوف والمعطوف عليه انما تثبت اذا افتقرت الثانية الى ما قبلها ، فقوله "وعبدى حر" ، في قوله : " ان دخلت الدار فأنت طالق وعبدى حسر " يورداشكالا ، لأنها جملة تامة غير مفتقرة الى ما قبلها ، فينبغي أن لا يتعلق بالشرط ، بل يكون كلاما مستأنفا عطفًا على المجموع . فأجاب بأنها في قوة المفرد في حكم الافتقار مع انها جملة تامة لأن مناسبتها الجزاء في كونها جملتين اسميتين ترجح كونها معطوفة على الجزاء ، لا على مجموع الشرط والجزاء ، واذا كانت معطوفة على الجزاء تكون في قوة المفرد . وهذا اذا كان المعطوف مفتقرا الى ما قبلها حقيقة كما في المفرد أو حكما ، كما في الجملة التي يمكن اعتبارها في قوة المفرد ، فحينئذ يحمل على الشركة لتكون الواو جارية على أصلها بقدر الامكان . أما اذا لم يمكن حملها على الشركة ، فلا تحتل وهذا اذا كان المعطوف جملة لا تكون في قوة المفرد فلا تكون مفتقرة الى ما قبلها أصلا كما في " أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " فالواو تكون لمجرد النسق والترتيب . انظر : التوضيح مع التلويح (١٩٥/١) ، وأيضا كشف الأسرار على البزدوى (٢٦١/٢) .

- (٢) ساقطة من الأصل ، ب ، د . وزدته من ج . وفي أصول السرخسي : تامة .
(٣) في أصول السرخسي : مستغنية . (٢٧٣/١) .
(٤) نقل الشارح من قوله (فرق ما بينهما) الى قوله (وتكلم عمرو) من أصول السرخسي بالنص . انظر (٢٧٣/١) .
(٥) في الأصل ، ب ، د : ذكروا . وفي ج : ذكر ، ونحن أثبتناه ، لأنه كذا في أصول السرخسي . والشارح نقل هذه الجملة بحروفها منه . انظر (٢٧٣/١ - ٢٧٤) .

.....

الواو بين هذه الجمل لحسن نظم الكلام به ، لاللعطف ، فلهذا تسمى (١)
"واو النظم" . (٢)

وبيانه في قوله تعالى : " لنبين لكم ونقر (٣) في الأرحام
(مانشاء) " . وقال الله تعالى : " فان يشأ الله يختم على قلبك ويمح (٤) (٥)
الله الباطل " وقوله تعالى : " وريشا ولباس التقوى " . (٦) (٧)
وأما واو العطف فانها تدخل (بين) جملتين ، احديهما ناقصة (٨)
والأخرى تامة بأن لا يكون خبر الناقص مذكورا فلا يكون مفيدا بنفسه (٩)
ولا بد من جعل الخبر الأول خبرا له حتى يصير مفيدا له ، كقوله : " جاءني (١٠)
زيد وعمرو " ، وهذا الواو للعطف ، لأنه لم يذكر لعمرو خبرا ، ولا يمكن جعل (١١)
(هذا) الخبر الأول خبرا له الا بأن يجعل الواو للعطف حتى يصير ذلك (١٢) (١٣) (١٤) (١٥)

-
- (١) في ج : فهذا .
 - (٢) انظر : حاشية الازميري على المرقاة (١١٦/٢) .
 - (٣) (ما) زيادة من جميع النسخ .
 - (٤) ساقطة من الأصل .
 - (٥) سورة الحج (٥) .
 - (٦) (الله) ساقطة من د .
 - (٧) سورة الشورى (٢٤) .
 - (٨) سورة الأعراف (٢٦) .
 - (٩) في الأصل ، ب ، ج : فأما . وفي د : وأما ، وكذا في أصول السرخسي .
 - (١٠) ساقطة من الأصل ، ب ، د . وفي ج : من ، وصحته من أصول السرخسي .
 - (١١) في الأصل ، ب : احديهما .
 - (١٢) في أصول السرخسي : أحدهما ناقص ، والآخر تام . انظر الصفحة نفسها .
 - (١٣) في أصول السرخسي : ولا بد من جعل الخبر المذكور للأول خبرا للثانية .
 - (١٤) أكملته من أصول السرخسي .
 - (١٥) في جميع النسخ : ان - بدون الباء في أولها - وقد صحته مــــن
أصول السرخسي .

.....

(١) الخبر كالمعاد، وهذه طريقة بعض مشايخنا .
(٢)
وعند المحققين من مشايخنا رحمهم الله أن الواو للعطف أيضا
إذا عطفت الجملة التامة على الجملة التامة، (٤) إلا أن الاشتراك في الخبر
ليس من حكم مجرد العطف بل باعتبار حاجة المعطوف إليه إذا لم يذكر
له خبرا، ولا حاجة إذا ذكر له خبرا . (٥)

وهذا لأن في اثبات الشركة / مخالفة الأصل وقلب الحقيقة، لأن الأصل (١٠٤/ب)
أن كل كلام تام منفرد بنفسه وحكمه، فجعل الكلامين كلاما واحدا قلب
الحقيقة، فلا يمار إليه إلا عند الضرورة، وفي المعطوف الناقص ضرورة ليصير

(١) نقل الشارح من قوله (وبيانه) إلى قوله (كالمعاد) من أصول
السرخسي (٢٧٤/١) .
ثم قال السرخسي رحمه الله : لأن موجب العطف الاشتراك بين العطف
والمعطوف عليه في الخبر، فمن قال بالقول الأول فقد ذهب إلى التسوية
بين واو العطف وواو النظم باعتبار أن الواو في أصل اللغة للعطف
وموجب العطف الاشتراك، ومطلق الاشتراك يقتضي التسوية، فذلك دليل
على أن القرآن في النظم يوجب المساواة في الحكم . انظر (٢٧٣/١) .
(٢) لم أقف في كتب الحنفية على التصريح بالمراد من قوله (بعض)
مشايخنا) على ما بحثت ولكن جاء في كتب غير الحنفية أن أبا يوسف
من الحنفية والمزني من الشافعية رحمهما الله قد ذهبا إلى هذا
القول .

انظر : المسودة (ص ١٤٠)، جمع الجوامع مع حاشية البناني (١٩/٢) ،
التبصرة (ص ٢٢٩)، شرح الكوكب المنير (٢٦٠/٣) .
ويفهم من إشارة صدر الشريعة أن محمدا ذهب مذهب أبي يوسف رحمهما
الله . انظر : التوضيح (١٩٤/١)، وأيضا أصول البزدوي مع كشف
الأسرار (١١٣/٢) .

(٣) (رحمهم الله) ساقطة من ج، د .
(٤) (التامة) ساقطة من ج، د .
(٥) وقد نقلت ماورد في التوضيح من البيان الذي يوضح كلام الشارح على
أحسن وجه، وأشارت إلى مراجعه . انظر (ص ٢٧٤) رقم الهامش، ١

مفيداً، فوجب القول بالشركة ، وكذا في الجملة الناقصة من حيث المعنى
 بأن كان لا يحصل غرضه ومقصوده بها كما في قوله : " ان دخلت الدار (١)
 فامرأته طالق وعنده حر " فان كل واحد منهما كلام تام في نفسه ايقاعاً (٢)
 لاتعليقاً بالشرط، والتعليق تصرف آخر سوى الايقاع ، ففيما يرجع الى غرضه (٣)
 وهو تعليق احدى الجملتين ناقصة ، فكان العطف عليه دليلاً على أنـه (٤)
 أراد به المشاركة بينهما في التعليق ، فكانت الجملة ناقصة من حيث (٥)
 المعنى والغرض حتى أنه اذا كان في موضع يحمل الغرض بدون المشاركة (٦)
 لا يتعلق كما لو قال : " ان دخلت الدار فزينب طالق وعمرة طالق " فان
 عمرة تطلق في الحال ، فعلمنا أن غرضه في حق عمرة تنجيز الطلاق
 دون التعليق ، اذ لو كان غرضه التعليق لاقتصر على قوله : " وعمرة " (٧)
 لأن به كفاية ، فلما لم يقتصر عليه وأفرد له بالخبر دل أن مقصوده (٨)
 التنجيز .

فأما في مسألتنا فالخبر الأول لا يملح خبراً للثاني ، فلهذا علقنا
 العتق بالدخول ، وكذا اذا قال : " ان دخلت الدار فزينب طالق ثلاثاً
 وعمرة طالق " يتعلق طلاق عمرة كما يتعلق طلاق زينب ، لأنه لا يمكن التعليق
 بذلك الشرط مع غرض وقوع الثلاثة في حق زينب ، ووقوع الواحدة في حق
 عمرة الا بذكر الخبر مفرداً في حق عمرة ، اذ لو لم يذكر الخبر لوقع على

(١) في ب : استبدلت (كان) ب (كل واحد) .

(٢) في ج : لها .

(٣) (كلام) ساقطة من ج ، د .

(٤) في الأصل : فهما .

(٥) في ج : وكان .

(٦) في الأصل : جعل .

(٧) في الأصل : لأنه .

(٨) انظر : أصول السرخسي (٢٧٤/١) ، أصول البزدوي مع كشف الأسرار (٢٦٢/٢)

ميزان الأصول (ص ٤١٧) ، التحقيق ، لوحة (٥٢/ب) ، التبيين (٣٨٨/١) .

.....

عمرة ثلاثا كما على زينب^(١) ، فمست الضرورة الى افراد الجملة الثانية^(٢)
بالخير .

فعلم بهذا أن الشركة ليست بموجب الواو ، غير أنها اذا دخلت
في الجملة الناقصة جعلت للشركة باعتبار الضرورة وهو القصور .^(٣)

فان قيل :/ لو كان القصور موجبا للشركة لثبتت الشركة بينهما (أ/١٠٥)

اذا ذكر الجملتين أعنى الكاملة والناقصة ، ولم يتوسط بينهما حرف
العطف ، وحيث لم يثبت ، دلنا ذلك (على) أن الموجب للشركة هو الواو ، وقد
وجد في الجملتين التامتين فثبتت الشركة .

قلنا : جاز أن يكون القصور موجبا للشركة بشريطة الواو ، أو تكون^(٥)
الواو موجبا للشركة بشريطة القصور ، فأيا ما كان لاثبتت الشركة فـ^(٦)
الجملتين التامتين حتى اذا وجد القصور في الجملة التامة باعتبار
التعليق تثبت الشركة أيضا كما مر^(٧) .

فان قيل : لو قال رجل : " ان دخلت الدار فأنت طالق وعبدك حرر
ان كلمت فلانا ان شاء الله " ينصرف الاستثناء الى اليمينين مع أن كل
جملة تامة تعليقا .

قلنا : الاشتراك بين الجملتين في تلك الصورة للافتقار أيضا
لأن الجملة الثانية كاملة من حيث انها تعليق تحصيل وتعليق ابطال

(١) نقل الشارح من قوله (اذا قال : " ان دخلت الدار) الى قوله

(كما على زينب) بحروفه من ميزان الأصول . انظر (ص ٤١٧) .

(٢) انظر : المرأة على المرقاة مع حاشية الازميرى (١١٦/٢) ، التبیین
٠ (٣٩٠/١)

(٣) انظر : ميزان الأصول (ص ٤٢٧) .

(٤) ساقطة من الأصل ، ب ، د . وقد أكملته من ج .

(٥) في الأصل ، ب ، ج : و .

(٦) في ب ، ج : وآيا .

(٧) انظر (ص ٣٧٦) .

.....

والأول وان كان كاملاً من حيث انه تعليق تحصيل لكنه ناقص من حيث انه
تعليق ابطال ، اذ التعليق نوعان : تعليق تحصيل وهو التعليق بشرط
يوقف عليه ، وتعليق ابطال : وهو التعليق بشرط لا يوقف عليه ، كمشيئة
الله تعالى وغير ذلك ، وههنا غرض الحالف تعليق ابطال بدليل الاستثناء
والأول ناقص من حيث انه تعليق ابطال ويجعل خبر الشان خبر الأول .^(١)

فان قيل : لو ذكر مكان الاستثناء مشيئة فلان بأن قال : " وعده حر
ان كلمت فلانا ان شاء فلان " ينصرف الى اليمينين ، وعلى قضية ما قلتهم
وجب أن يتعلق العتاق بمشيئة فلان دون الطلاق ، لأن الكل تعليق تحصيل
فلافتقار لاحدى الجملتين بالأخرى .

قلنا : الجملة الثانية كاملة من حيث انه تعليق وتفويض ، لأن
التعليق بمشيئة فلان تفويض وتمليك ، ولهذا يقتصر على المجلس ، والأول ناقص
من حيث انه تفويض ، فيجعل خبر الشان خبر الأول للافتقار .^{(٢) (٣)}

(١) في د : فيجعل .

(٢) في الأصل وفي ب ، ج : فجعل .

(٣) (خبر) ساقطة من ج .

فعل فى الأمر

وهو من قبيل الوجه الأول من القسم الأول مما ذكرنا من الأقسام .
فان صيغة الأمر لفظ خاص من تصارييف الفعل وضع لمعنى خاص، وهو طلب الفعل .
وموجه عند الجمهور الالتزام الا بدليل .

(١)
(فصل : فى الأمر) أراد ب (الوجه الأول) الخاص، وب (القسم الأول) ما ذكر فى أول الكتاب الأول فى وجوه النظم صيغة ولغة . ولما كان الوجه الأول محتملا أن يراد به الوجه الأول / من القسم الثانى والثالث والرابع (١٠٥/ب)

(١) لما فرغ المؤلف رحمه الله عن بيان الثمانين قسما، بدأ بالأمر لأن معظم الابتلاء به وبالنهى . وقد قال السرخسى رحمه الله : أحق ما يبتدأ به فى البيان الأمر والنهى ، لأن معظم الابتلاء بهما وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام ، ويتميز الحلال عن الحرام .
وقدم المؤلف الأمر على النهى ، لأنه وجودى ، والنهى عدمى ، والوجودى راجح على العدمى وأشرف ، لأنه أول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام بالأزلى اذ الموجودات كلها وجدت بخطاب "كن" على ماهو المختار .
انظر : التبيين (٣٩٢/١) ، أصول السرخسى (١١/١) ، المرأة على المرقاة (١٥٤/١) .

وانظر ماورد فى باب الأمر من التعريفات والأحكام : أصول السرخسى (١١/١) ، التقويم ، لوحة (١٤/أ) ، أصول البزدوى (١٠١/١) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ٢٧) ، التوضيح مع التلويح (٢٨٣/١) ، التحرير مع التيسير (٣٣٤/١) ، ميزان الأصول (ص ٨٠) ، المرأة على المرقاة مع حاشية الازميرى (١٥٤/١) ، البرهان (١٩٩/١) ، المستغنى (٤١١/١) ، المنخول (ص ٩٨) ، الأحكام للآمدى (١٨٨/٢) ، منهاج العقول مع الاسنوى (٣/٢) ، التبصرة (ص ١٧) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٧٦/٢) ، مسلم الثبوت (٣٦٧/١) ، ارشاد الفحول (ص ٩١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٢٦) ، شرح الكوكب المنير (٥/٢) ، التمهيد فى أصول الفقه (١٢٤/١) ، روضة الناظر مع نزهة الخاطر (٦٢/٢) ، المنار مع كشف الأسرار (٤٤/١) ، نور الأنوار (٤٤/١) ، التحقيق ، لوحة (١/٥٣) ، اللمع (ص ١٢) ، التبيين (٣٩٢/١) القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٥٨) .

.....

أزال ذلك الاحتمال بقوله (من القسم الأول) . اذ كلمة (من) للبيان^(١)
ههنا . وأراد بقوله (ماذكرنا من الأقسام) وجوه البيان بذلك النظم
ووجوه استعمال ذلك النظم ، ووجوه الوقوف على أحكام النظم كما مر .
فان قلت : لو قال قائل : انه أراد بـ (الوجه الأول) وجوه النظم
وبـ (القسم الأول) الخاص ، هل له وجه ؟

قلت : لا ، لأن فيه نُبُوَّةً لفظاً ، وهذا لأنه ذكر في أول الكتاب . وأقسام
النظم والمعنى فيما يرجع الى معرفة أحكام الشرع أربعة :
الأول : في وجوه النظم صيغة ولغة ، وهي أربعة^(٢) : الخاص الى
آخره . أى القسم الأول في وجوه النظم ، فيرجع لفظ (القسم) و (الوجه)^(٣)
الى ماذكر هنالك ، تأمل ، تدر .

قوله (فان صيغة الأمر لفظ خاص) ذكره بحرف الفاء المقتضى للتعليل^(٤)
لأنه ادعى أن الأمر من وجوه النظم ، وأنه خاص ، فلا بد له من الدليل على
ما ادعى . فقال : انه لفظ فيكون من القسم الأول ، وهو خاص ، فيكون^(٥)

(١) في الأصل ، ج : استبدلت (اذ) بـ (أو) .

(٢) في ج : وهو .

(٣) في ج : ويرجع .

(٤) اعلم أن اللفظ قد يكون مختصاً بالمعنى ، ولا يكون المعنى مختصاً به
كالألفاظ المترادفة ، وقد يكون على العكس ، كالأعلام المنقولة وبعض
الألفاظ المشتركة ، وقد يكون الاختصاص من الجانبين ، كالألفاظ
المتباينة . فالشيخ رحمه الله بقوله (لفظ خاص وضع لمعنى خاص)
أشار الى أن لفظ " افعل " من القسم الأخير ، وأشار أيضاً بقوله (لفظ
خاص) الى رد قول من زعم من الواقفية أنه مشترك بين الوجوب
والندب ، والاباحة ، والتهديد بالاشتراك اللفظي . كذا في التحقيق
لوحة (٥٣ / ب) .

(٥) اعترض على هذا التعليل وقيل : ان استدلال المؤلف بذلك على كون
الأمر من قبيل الخاص استدلال غير صحيح ، لأنه جعل نفس المدعى دليلاً
عليه ، لأن معنى قوله (من القسم الأول ، انه خاص) فصار كأنه قال
هو خاص لأنه خاص ، وفساده ظاهر . =

.....

الوجه الأول .

ثم اللفظ شامل للاسم والفعل والحرف ، فخرج الاسم والحرف بقوله —
(من تصارييف الفعل) وخرج سائر تصارييف الفعل بقوله (وضع لمعنى —
(٢) خاص ، وهو طلب الفعل) .

واعلم أن مسائل الأمر خمسة أقسام : الأمر ، والأمر ، والمأمور —
(٣) والمأمور به — وهو الفعل — والمأمور فيه — وهو الزمان — .
(٤)

وهذا لأن الأمر لابد أن يصدر عن أحد ، وهو الأمر ، ولابد أن يصدر بإيجاب
شئ ، وهو المأمور به ، ولابد من مكلف ليجب عليه ، وهو المأمور ، إذ بالأمر
لا يجب شئ على الأمر . ثم هذا الأمر يوجب فعلا على العبد ،

= وأجاب عنه علاء الدين البخارى حيث قال : ان ذلك من باب اقامة
الدليل على الحاق هذا الفرد — الأمر — بنوعه — الخاص — وذلك
لأن الخاص نوع ، وحقيقة معلومة للسامع ، ولكنه لا علم له بأن الأمر
من هذا النوع ، فألحقه صاحب المتن بهذا النوع ، ثم بين أنه إنما
كان من هذا النوع لأنه لفظ خاص ، وضع لمعنى خاص فكان من هذا
النوع ، فيكون استدلالا صحيحا . انظر : التحقيق ، لوحة (٥٣/ب) .

(١) قال فى التبیین : اعلم أن قوله : (تصارييف) جمع تصريف ، وهو مصدر
والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، اذا أراد به الجنس لشمول القليل والكثير
فهنا جمعه باعتبار ارادة النوع ، أو أجراه مجرى الاسم ، ثم جمعه
كالصيود ، والطهرات ، والبيوع . (٣٩٩/١) .

(٢) أشار المصنف رحمه الله بقوله (وضع لمعنى خاص) الى رد قول من
قال من أصحاب مالك والشافعى رحمهما الله : أن صيغة الأمر وان كانت
مختصة بالوجوب ليس الوجوب مختصا بها ، بل انه كما يستفاد منها
يستفاد من غيرها وهو الفعل . قاله صاحب التحقيق ، لوحة (٥٣/ب/٥٤/أ)
وسيدكر الشارح رحمه الله هذه المسألة بعد قليل .

(٣) ذكره السمرقندى فى ميزان الأصول وقال : وهذا تقسيم ضرورى لازم
عليه . انظر (ص ٨٠) .

(٤) فى ج : تكرر قوله : والمأمور به — وهو الفعل — والمأمور ، وسقط منه
قوله : فيه ، وهو الزمان .

.....

- (١) والفعل لابد أن يقع في زمان لوجود العبد في الزمان .
 (٢) أو نقول : الأمر فعل ، والفعل مع الزمان متلازمان .
 (٣) وهذا قسم ضروري ، لا مزيد عليه . وكل قسم منها يتضمن عدة مسائل .
 (٤) أما التي ترجع الى نفس الأمر :
 فمنها : ان اسم الأمر على ماذا يقع بطريق الحقيقة ؟
 قال عامة العلماء فانه يقع على القول المخصوص ، وعلى الفعل (٥)
 والشأن بطريق المجاز . (٦) (٧)

- (١) في د : استبدلت (الفعل) ب (فعل العبد) .
 (٢) في ج : يقول .
 (٣) أي تقسيم على ما نقلته من الميزان قبل قليل . انظر (ص ٢٨٢) البند (٣) .
 (٤) بدأ الشارح يأخذ من ميزان الأصول بالنص مع أنه يترك نقل بعض العبارات ، وسأشير الى ما تركه باختصار والى الفوارق التي تقع في النقل بالنص . انظر : ميزان الأصول (ص ٨٠) .
 (٥) الذي هو أمر على الحقيقة ، على مانبين حقيقته ، ويقع على الميغنة الموضوعية الدالة على الأمر لغة ، فهو مشترك بين هذين الأمرين . كذا في الميزان .
 (٦) والصفة والحال : كذا في الميزان .
 (٧) وصرح أبو الحسين البصري بأن لفظ الأمر مشترك بين القول المخصوص والشئ والفعل والصفة والشأن لتردد الذهن عند اطلاقه الى هذه الأمور .
 انظر : المعتمد (٤٥/١ - ٤٦) .
 وقال التفتازاني : رد ذلك القول بالمنع ، وقيل : بل يتبادر الذهن الى القول المخصوص . انظر : التلويح (٢٨٥/١) .
 انظر أقوال العلماء في اطلاق الأمر على الفعل ، والشأن ، والصفة والشئ مجازاً : المعتمد (٤٥/١ - ٤٦ - ٥٦) ، التوضيح مع التلويح (٢٨٤/١) ، مختصر ابن الحاجب (٧٦/٢) ، المحصول (٧/٢/١) وما بعده .
 المسودة (ص ١٦) ، الاحكام للآمدى (١٨٩/٢) ، التحرير مع التيسير (٣٣٤/١) شرح تنقيح الفصول (ص ١٢٦) ، أصول السرخسي (١٢/١) ، فتح الغفــــــــــــــــار (٢٨/١) ، المستعفى (٤١٣/١) ، كشف الأسرار (١٠٢/١) ، القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٥٧) .

.....

وقال بعض أصحاب الشافعى رحمه الله : أنه مشترك بين / القسول (١٠٦/أ)
(١) (٢)
المخصوص والفعل ، فيكون حقيقة لهما .

وفائدة الخلاف تظهر فى أفعال النبى عليه السلام ، هل هى موجبة
(٣)
مثل أوامره ؟

فعندنا غير موجبة ، وعندهم موجبة . احتجاجا بقوله تعالى : " وما أمر
(٤) (٥)
فرعون برشيد " أى فعله . وقوله : " فليحذر الذين يخالفون عن أمره " (٦)
(٧)
أى سمته وطريقته فى أفعاله . (٨)

(١) ذهب الاسنوى رحمه الله الى أنه قول بعض الفقهاء ، ونقل الأصفهاني
شارح المحمول عن ابن برهان أنه قول كافة العلماء .
وعزا أبو الحسين البصرى وأبو الخطاب الكلوزانى هذا المذهب الى
الشافعية ، وذكره كثير من الأصوليين بدون النسبة .
انظر : شرح الاسنوى على المنهاج (٨/٢) ، حاشية السعد على العضد
(٧٢/٢) ، المعتمد (٤٥/١) ، التمهيد فى أصول الفقه (١٤٠/١) ، مسلم الثبوت
(٣٦٧/١) ، القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٥٨) ، كشف الأسرار (١٠٢/١) ،
التوضيح مع التلويح (٢٨٥/١) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني
(٣٦٧/١) ، شرح الكوكب المنير (٨/٣) ، التحرير مع التيسير (٣٣٤/١) .

(٢) ويقع على الباقي بطريق المجاز .
وقال بعض أهل التحقيق : انه مشترك بين الكل بطريق الحقيقة ، ويروى
عن الشافعى ، وهو قول بعض المتكلمين .

وكلام أصحابنا يخرج على هذين الطريقين ، كذا فى الميزان . (ص ٨١) .
(٣) انظر أقوال العلماء فى حكم أفعال النبى صلى الله عليه وسلم : شرح
تنقيح الفصول (ص ٢٨٨) ، مسلم الثبوت (١٧٠/٢) ، جمع الجوامع مع حاشية
البناني (٩٩/٢) ، ارشاد الفحول (ص ٣٦) ، المسودة (ص ١٨٧) ، شرح الكوكب
المنير (١٨٧/٢) ، التيسير مع التحرير (١٢٢/٣) .

(٤) سورة هود (٩٧) .

(٥) وطريقته . كذا فى أصول السرخسى (١١/١) .

(٦) سورة النور (٦٣) .

(٧) فى أصول السرخسى : أى عن سمته .

(٨) كذا فى أصول السرخسى ، وفى الميزان : ألحق الوعيد بمن خالف أمر
النبى صلى الله عليه وسلم ، واسم الأمر يقع على فعله حقيقة ، كما يقع
على قوله ، يقال : أمور فلان حسنة مستقيمة ، ويراد بها أفعاله وأحواله .
(ص ٨٢) .

.....

(١) والصحيح قولنا : فان العلم الفاعل بين الحقيقة والمجاز : ان الحقيقة لايجوز نفيها عن المسمى ، ويكذب نافيها . والمجاز يجوز نفيه (٢) ولايكذب نافيها . ثم هنا لايصح نفي اسم الأمر عن القول المخصوص ، ويصح (٣) عن الفعل ، علم أنه مجاز . (٤)

ومنها بيان حد الأمر وحقيقته : (٥) قال الشيخ الامام أبو منصور رحمه الله : " هو القول الذي دعى (٦) الى تحصيل الفعل على طريق العلو (والعظمة) دون التضرع " . (٧) وقيل : هو قول القائل لغيره على طريق الاستعلاء دون التضرع : (٨) " افعل " . (٩)

(١٠) ولايلزم على ما ذكرنا السؤال والدعاء في الشاهد بأن قال لغيره : (١١)

- (١) في الأصل ، ب ، د : ما قلنا . وفي ج : قولنا . وكذا في الميزان .
- (٢) بحال ، كذا في الميزان .
- (٣) فالوالد يسمى أباً ، ولايجوز نفيه بحال ، كذا في الميزان .
- (٤) فالجد يسمى أباً ، ويجوز نفيه عنه فيقال : انه جد وليس بأب . كذا في الميزان (ص ٨٣) .
- (٥) قوله (علم أنه مجاز) ليس في الميزان (ص ٨٥) .
- (٦) أي الماتريدي . صرح به في المعذر السابق .
- (٧) سبقت ترجمته (ص ٨٠) . الهامش (٨) .
- (٨) ساقطة من الأصل ، ب ، د . وزدته من ج . وكذا في الميزان .
- (٩) اعلم أن العلو هيئة في المتكلم ، والاستعلاء هيئة في الكلام ، واختلف العلماء في اشتراط العلو والاستعلاء في الأمر .
- انظر : المعتمد (٤٥/١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ١٣٦) ، منهاج العقول مع الاسنوي (٣/٢ - ٨) ، فتح الغفار (٢٦/١) ، المحصول (٤٥/٢/١) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٣٦٩/١) ، التمهيد في أصول الفقه (١٢٤/١) ، القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٥٨) ، شرح الكوكب المنير (١١/٣) ، روضة الناظر مع نزهة خاطر (٦٢/٢) ، مختصر ابن الحاجب (٧٧/٢) .
- (١٠) قال في الميزان : هو الاستدعاء على طريق الاستعلاء قولاً . انظر (ص ٨٥) .
- (١١) في د : ولايلزمه .

.....

(١) "اعطني درهما" أو قال : " اللهم اغفر لي " لأن هذا التماس . وطلب
 الفعل على طريق التذلل ، لأعلى طريق الاستعلاء .
 (٢) وانما ذكرنا "القول" احترازا عن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
 (٣) وانما ذكرنا لفظة "افعل" احترازا عن (٤) قول مفترض (٥) الطاعة للمكلف
 "أوجب عليك أن تفعل كذا" أو "وأجب عليك أن تفعل كذا" أو " أطلب منك
 أن تفعل كذا" (٧) أو "أريد منك فعل كذا" لأن هذا اخبار عن الإيجاب وطلب
 (٨) الفعل ، وليس بأمر .

(٩) وقيل : " طلب الفعل ممن له ولاية الطلب " وهذا ليس بصحيح ، فإن
 الأمر من السلطان بالظلم (١٠) وبالقتل ظلما ، وبالزنا وباللواط (١١) أمر حقيقة
 حتى إذا امتنع المأمور عن الفعل ، يقال : إنه خالف أمر السلطان . وإنه
 طلب شيء ليس له ولاية طلبه شرعا .

وقيل : " هو طلب الفعل ممن هو دونه في الرتبة ، وممن هو

-
- (١) في الأصل ، ب ، ج : اعط . والذي أثبتناه في د ، وكذا في الميزان .
 - (٢) عن الإشارة في الشاهد ، كذا في الميزان .
 - (٣) فإن فعل النبي صلى الله عليه وسلم والإشارة في الشاهد يدلان على
 الطلب ، وليس بأمر . كذا في الميزان .
 - (٤) (أفعال النبي عليه السلام) مزيدة من ج .
 - (٥) في د : مفرض .
 - (٦) في الميزان : أوجب ، وأشير في الهامش إلى أنه في بعض النسخ :
 واجب .
 - (٧) (اطلب منك أن تفعل كذا) ساقطة من ج .
 - (٨) (الواو) ساقطة من ج .
 - (٩) انظر : ميزان الأصول (ص ٨٧) .
 - (١٠) ليس في الميزان قوله (بالظلم) .
 - (١١) في ج : وباللواط والزنا .

.....

مثله : سؤال ، وممن هو فوقه : شفاعه" (١) . وهذا لا يصح ، () فان طلب
الفعل ممن هو فوقه على طريق الاستعلاء () يكون أمرا منكرا / حتى (١٠٦/ب)
ينسب الطالب الى الحق وسوء الأدب ، فيقال : أنه أمر من هو فوقه .
ومنها بيان موجب الأمر المطلق ، فعند جمهور العلماء موجب :
الالزام والایجاب . (٩)

- (١) انظر : الميزان (ص ٨٦) ، شرح الكوكب المنير (١٢/٣) ، شرح الاسنوى (٨/٢) .
- (٢) (فان قلت) مزيدة من ج .
- (٣) فان طلب الفعل ممن هو دونه على طريق التضرع لا يكون أمرا ، بل يكون شفاعه وسؤالا ، وكذا طلب الفعل ... الخ . كذا في الميزان .
- (٤) (لا) مزيدة من د .
- (٥) (منكرا) ساقطة من ب ، ج ، د ، وكذا ساقطة من الميزان .
- (٦) في ج : ممن .
- (٧) ولكن الشرط هو الاستعلاء . كذا في الميزان .
- (٨) (جمهور) ساقطة من ج .
- (٩) قال السرخسي رحمه الله : فالمذهب عند جمهور الفقهاء ان موجب مطلقه : الالزام الا بدليل . واختاره الشيرازي في التبصرة ، وفي اللمع ، وهو المحكى عن الشافعي رضي الله عنه كما في الاحكام وحكاه ابن برهان عن الفقهاء ، واختاره ابن الحاج ، والامام فخر الدين الرازي وأتباعه ، كالبيضاوي ، واختاره امام الحرمين والغزالي في المنحول دون المستمعي ، ونسبه أبو الحسين البصري في المعتمد الى أبي علي الجبائي في أحد قوليه ، ونص عليه أحمد في مواضع كما في التمهيد في أصول الفقه . وقال ابن قدامة : هو قول الفقهاء وبعض المتكلمين .
- انظر : التبصرة (ص ٢٦) ، اللمع (ص ١٣) ، الاحكام (٢١٠/٢) ، الابهاج (٢٢/٢) المنهاج مع شرح الاسنوى (١٨/٢) ، المنحول (ص ١٣٤) ، التمهيد في أصول الفقه (١٤٥/١) ، البرهان لامام الحرمين (٢٤٥/١ - ٢٤٩) ، المغنى في أصول الفقه (ص ٣٠) ، المعتمد (٥٧/١) ، روضة الناظر مع نزهة الخاطر (٧٠/٢) ، أصول السرخسي (١٥/١) ، أصول البزدوي (١١٠/١) .

.....

- (١) وعند بعض أصحاب الشافعى موجه : التوقف .
 (٢) وعند بعض أصحاب مالك موجب مطلقه : الاباحة . ويروى هذه عن الشافعى
 أيضا . وبه قال أكثر الأشعرية والمعتزلة . (٣) (٤) (٥)

- (١) وهو مذهب الأشعرى رحمه الله ومن تابعه من أصحابه ، كالقاضى أبى بكر الباقلانى والغزالى - فى المستصفى ، وقد تقدم اختياره فى المنخول وهو الوجوب - واختاره الأمدى ، وعزاه السرخسى ومدر الشريعة السرخسى . ابن سريج .
 انظر : الاحكام للآمدى (٢/٢١٠) ، الابهاج (٢/٢٤) ، التبصرة (ص ٢٧) ، المستصفى (١/٤٢٠) ، المنهاج (٢/١٨) ، التوضيح مع التلويح (١/٢٨٨) ، التمهيد فى أصول الفقه (١/١٤٧) ، أصول السرخسى (١/١٥) .
 (٢) فى د : هذا .
 (٣) الأشعرية : هم أصحاب أبى الحسن على بن اسماعيل الأشعرى ، المنتسب الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه ، وكان أبو الحسن معتزليا فى أول الأمر حيث تتلمذ على يد الجبائى ، ثم خرج عليه وخالفه .
 انظر : الملل والنحل (ص ٩٤) ، تاريخ الفرق الاسلامية لعلى معطفى الغرابى (ص ٢٢١) ، الفتح المبين (١/١٧٤) .
 (٤) المعتزلة : احدى الفرق الاسلامية ، سميت بهذا الاسم نسبة الى واصل ابن عطاء الذى اعتزل مجلس الحسن البصرى بسبب خلافه معه حول حكم مرتكب الكبيرة ، وهم عشرون فرقة .
 انظر : الملل والنحل (ص ٤٨) ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل (٤/١٩٢) ، تاريخ الفرق الاسلامية (ص ٤٨) ، الفرق بين الفرق (ص ٢٠) .
 (٥) عزاه السرخسى فى أصوله والتفتازانى فى التلويح الى بعض أصحاب مالك . ومعظم الأصوليين ذكره بدون النسبة وبدون التفصيل .
 انظر : أصول السرخسى (١/١٦) ، التلويح (١/٢٩٠) ، التوضيح (١/٢٨٩) ، شرح الكوكب المنير (٣/١٨) ، مسلم الثبوت (١/٣٧٢) ، المنخول (ص ١٣٢) ، الابهاج (٢/٢٣) ، المنهاج مع الاسنوى (٢/١٣ - ١٥) ، جمع الجوامع (١/٣٧٢) ، المحصول (١/٩٥) ، كشف الأسرار (١/١٠٧) ، المستصفى (١/٤١٧) .

.....

(١)

وعند بعضهم موجه النذب .

أما الواقفون فيقولون : قد صح استعمال هذه الصيغة لمعان مختلفة لأنه يستعمل للالزام كقوله تعالى : " آمنوا بالله ورسوله " ^(٢) ، وقوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " ^(٣) ^(٤) .
وللنذب ، كقوله تعالى : " وابتغوا من فضل الله " ^(٥) ^(٦) .
وللاباحة . كقوله تعالى : " وإذا حللتم فاصطادوا " ^(٧) ^(٨) .
وللارشاد الى ماهو الأوثق ، كقوله تعالى : " وأشهدوا اذا تبايعتم " ^(٩) .
وللافحام ، كقوله تعالى : " فأت بها من المغرب " ^(١٠) .

(١) نسبة الشيرازي في التبصرة الى المعتزلة ، وكذا في اللمع ، والغزالي الى كثير من المتكلمين ، وهم المعتزلة وجماعة من الفقهاء ، ومنهم من نقله عن الشافعي ، وقد أوماً اليه أحمد في رواية علي بن سعيد ، وذهب اليه أبو هاشم كما في الاحكام والابهاج .
انظر : التبصرة (ص ٢٧٠) ، اللمع (ص ١٣) ، التمهيد في أصول الفقه (١٤٧/١) ، المستصفى (٤١٧/١) ، الابهاج (٢٣/٢) ، المغنى في أصول الفقه (ص ٣٠) ، الاحكام للآمدى (٢١٠/٢) ، التوضيح مع التلويح (٢٨٨/١) ، شرح الكوكب المنير (١٨/٣) ، أصول السرخسي (١٤/١) ، كشف الأسرار (١٠٧/١) ، المنحول (ص ١٣٢) ، روضة الناظرين مع نزهة الخاطر (٧٠/٢) ، ميزان الأصول (ص ٩٨) .

(٢) سورة الحديد (٧) .

(٣) (وآتوا الزكاة) ساقطة من ج ، د .

(٤) سورة البقرة (١١٠) .

(٥) في د : النذب .

(٦) (تعالى) ساقطة من الأمل .

(٧) سورة الجمعة (١٠) .

(٨) سورة المائدة (٢) .

(٩) سورة البقرة (٢٨٢) .

(١٠) سورة البقرة (٢٥٨) .

-
-
- وللتوبيخ ،كقوله تعالى : " واستفز من استطعت منهم بصوتك " (١) .
 وللسؤال ،كقول العبد : " اللهم اغفر لى " .
 وللتكوين والخابار والاهانة والتمنى وغير ذلك ،فلا يتعين شئ منها (٢) (٣) (٤) (٥) (٦)
 الا بدليل لتحقيق المعارضة فى الاحتمال ،وصار كالاسم المشترك (٧)
 وأما المبيحون يقولون : ان الاباحة أدنى مايحتمله اللفظ ،فيكون (٨)
 متيقنا . (٩)
 وأما النادبون قالوا بأن الأمر طلب وجود الفعل ،فلا بد من (١٠)
 (١١)
-

- (١) سورة الاسراء (٦٤) .
 (٢) نحو : كن فيكون . سورة يس (٨٢) .
 (٣) نحو : قوله عليه السلام : " اذا لم تستح فاصنع ما شئت " .
 (٤) نحو : " ذق انك أنت العزيز الحكيم " . سورة الدخان (٤٩) .
 (٥) من التأديب : كقوله عليه السلام : " كل مما يليك " .
 والتهديد : نحو " اعملوا ما شئتم " . سورة فصلت (٤٠) .
 والامتنان : نحو : " كلوا مما رزقكم الله " . سورة المائدة (٨٨) .
 والاكرام : نحو : " ادخلوها بسلام آمنين " . سورة الحجر (٤٦) .
 والتعجيز : نحو : " فأتوا بسورة من مثله " . سورة البقرة (٢٣) .
 والتسخير : نحو : " كونوا قردة خاسئين " . سورة البقرة (٦٥) .
 والتسوية : نحو : " فاصبروا أو لاتصبروا " . سورة الطور (١٦) .
 والاحتقار : نحو : " القوا ما أنتم ملقون " . سورة الأعراف (١١٦) .
 يونس (٨٠) وذكر فى شرح الكوكب المنير للأمر خمسة وثلاثون معنى .
 انظر : التوضيح مع التلويح (٢٨٨/١ - ٢٨٩) ،الابهاج (١٧/٢ - ٢٠) ،
 الاحكام للآمدى (٢٠٧/٢) وما بعدها ،شرح الكوكب المنير (ص ١٧ - ٢٨) .
 (٦) فى الأصل ، ب ، ج : بشئ .
 (٧) فى د : بدليل التحقق المعارضة .
 (٨) أى الذين قالوا بالاباحة .
 (٩) انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (١١١/١) ،أصول السرخسى
 (١٧/١) ،ميزان الأصول (ص ٩٨) .
 (١٠) أى الذين قالوا بالندب .
 (١١) (من) ساقطة من ج .

.....

أن يترجح جانب الوجود على العدم ، وبالإباحة لا يترجح جانب الوجود ———
(١)
وأدنى ما يترجح به جانب الوجود ، النذب .

وهذا ضعيف ، فإن الأمر لما كان لطلب المأمور اقتضى مطلقه الكامل
(٢)
(من الطلب) ، إذ لا قصور في الميعة ولا في ولاية المتكلم ، فإنه مفتـرض
(٣)
الطاعة بملك الالتزام ، والطلب الكامل هو الذي لا يتمكن المأمور —من
الترك ، وذلك إنما يكون بالالتزام دون النذب والإباحة .

وهذا لأن الأمر لما كان لطلب الفعل ، فطلب الفعل (هو طلب الفعل)
(٤)
(٥)
من كل وجه . أما الطلب على وجه فيه رخصة الترك وهو النذب يكون طلباً
(٦)

من وجه دون وجه ، والموضوع / للشيء محمول على الثابت من كل وجه — (١٠٧/١)
(٧)
فهذا هو الأصل ، فيكون إيجاباً والزاماً ، يحققه أن على تقدير الإباحة
(٨)
والنذب () يبقى الخير للمأمور ، والله تعالى نفى الخير عن المأمور
بقوله تعالى : " وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً
(٩)
أن يكون لهم الخير من أمرهم " .

(١) انظر : أصول البزدوى (١١١/١) ، أصول السرخسى (١٧/١) ، التوضيح مسع
التلويح (٢٩١/١) .

(٢) ساقطة من الأصل ، ب . وزدته من ج ، و د . وكذا في أصول السرخسى .

(٣) نقل الشارح من قوله (وهذا ضعيف) إلى قوله (بملك الالتزام) بحروفه
من : أصول السرخسى (١٧/١) .

(٤) في الأصل : وطلب .

(٥) ساقطة من الأصل ، وزيادة من ب ، ج ، د . وكذا في الميزان .

(٦) (الترك وهو) ساقطة من ج .

(٧) نقل الشارح من قوله (طلب الفعل) إلى قوله (فهذا هو الأصل) —من
ميزان الأصول بالنص . انظر (ص ١٠١) .

(٨) (لا) مزيدة من ج .

(٩) سورة الأحزاب (٣٦) .

.....

(١) ففى نفى التخيير بيان أن موجب الأمر (٢) الإلزام (٣) .
ولا يقال : ان الكلام فى مطلق الأمر ، والله تعالى علق انقضاء
الخيرة بأمر يقضى به ، وفى القضاء دلالة الإلزام ، بل فى هذه الآية
دليل على أن الأمر مالم يتمم بالقضاء لا يقتضى الإلزام .
لأننا نقول : القضاء عبارة عن الحكم ، ولادلالة فيه على الإلزام
وانتفاء الخيرة لم يفهم به ، ولأن الأمر فعل متعد ، لازمه : ائتمر ، فتقول :
أمرته ، فائتمر ، كما تقول : كسرت ، فانكسر ، ومتى ثبت أن الائتمار حكم
لازم للأمر ينبغى أن يوجد الائتمار عقيب الأمر بلا تراخ كالانكسار ، (مـ)
الكسر (٦) الا أن المأمور مختار . فلو قلنا بأنه يوجد الائتمار عقيب
الأمر بلا تراخ لفات صفة الاختيار وصار ملحقا بالجمادات ، فمن حيث
ان المأمور مكلف مختار ، قلنا بتراخى وجود المأمور به الى حين اختياره
ومن حيث ان الأمر للائتمار ثبت الوجوب عقيب الأمر ، وقام الوجوب مقام
الوجود ، اذ الوجوب خبر أمر الله تعالى (٧) (٨) .

- (١) فى ج : الخيرة .
(٢) فى ج : استبدلت (ان) ب (أو) .
(٣) فى ج : للإلزام ، وفى أصول السرخسى كما أثبتناه .
هذا ونقل الشارح دليله من كتاب الله تعالى والجملة التى بعسده
من أصول السرخسى بالنص . انظر (١٨/١) . وانظر أيضا : التوضيح
مع التلويح (٢٩١/١) .
(٤) والمتعدى لا يتحقق بدون اللازم ، فهذا يقتضى أن لا يكون أمرا بدون
الائتمار . كذا فى أصول السرخسى (١٩/١) .
(٥) فى ج ، د : وتقول .
(٦) مزيدة من د .
(٧) فى ج ، د : خبر من الله .
(٨) هذا معنى ماورد فى أصول السرخسى بالاختصار ، واليك نعمه لتمم
الفائدة :

وحقيقة الائتمار بوجود المأمور به الا أن الوجود لو اتعمل بالأمر
ولاصح للمخاطب فيه سقط التكليف ، وهذا لاوجه له ، لأن فى الائتمار =

.....

(١) ثم اختلف مشايخنا رحمهم الله فيما بينهم . قال مشايخ العراق :
 حكمه : وجوب العمل والاعتقاد قطعا ، وقال مشايخ سمرقند : رئيسهم
 الشيخ الامام أبو منصور رحمه الله : حكمه : وجوب العمل ظاهرا ، لا اعتقادا
 على طريق التعيين بندب أو ايجاب ، بل يعتقد على سبيل الابهام أن ما أراد
 الله تعالى (به) من الايجاب والندب فهو حق ولكن يأتي بالفعل لامحالة

= للمخاطب ضرب اختيار بقدر ما ينتفى به الجبر ويستحق الثواب بالاقدام
 على الاثتمار، وذلك لا يتحقق اذا اتصل الوجود بصيغة الأمر، فلم تثبت
 حقيقة الوجود بهذه الصيغة تحرزا عن القول بالجبر، فأثبتنا به
 أكد ما يكون من وجوه الطلب، وهو الالتزام .

ألا ترى أن بمطلق النهى يثبت أكد ما يكون من طلب الاعدام ، وهو وجوب
 الانتهاء، ولا يثبت الانعدام بمطلق النهى ، وكذلك بالأمر ، لأن احدى
 الصيغتين لطلب الايجاد، والأخرى لطلب الاعدام .
 انظر : أصول السرخسى (١٩/١)، وأيضا المغنى فى أصول الفقه (ص ٣١) .

(١) العراق : مياه لبنى سعد بن مالك وبني مازن .
 والعراق أيضا : محلة كبيرة عظيمة بمدينة اخميم بمصر .
 فأما العراق المشهور فهي بلاد . والعراقان : الكوفة والبصرة .
 قال ابن الأعرابي : سمى عراقا لأنه سفلى من نجد ودنا من البحر، أخذ
 من عراق القرية وهو الخزر الذى فى أسفلها .
 انظر : معجم البلدان (٩٣/٤) .

(٢) سمرقند - بفتح أوله وثانيه ، ويقال لها بالعربية : سمران : بلد
 معروف مشهور، قيل : انه من أبنية ذى القرنين بما وراء النهر، وهو
 قسبة الصفد مبنية على جنوبى وادى الصفد مرتفعة عليه .
 انظر : المعجم السابق (٢٤٦/٣) .

(٣) أى الماتريدى ، صرح به فى الميزان (ص ٩٧) .

(٤) فى الأصل : لاعتقاد - بسقوط الألف بعد "لا" .

(٥) وهو أن لا يعتقد فيه بندب ولا ايجاب ، كذا فى الميزان .

(٦) أثبتته من ميزان الأصول لتصحيح العبارة .

(٧) فى ميزان الأصول : الايجاب القطعى . انظر (ص ٩٧) .

.....

حتى انه اذا أريد به الإيجاب يخرج عن عهده ، وان () أريد به النذب (١) (٢) (٣)
يحمل له الثواب . (٤)

وهذا لأن حقيقة هذه الصيغة للطلب لغة ، ومعنى الطلب موجود فـلى
المندوب ، فكانت محتملة للنذب .

ثم ان الأمر هل يكون فيه / احتمال النذب أم لا ؟ (٥) فان قلت : نعم (٦) / ب
فمع احتمال غير الوجوب لايجوز (٧) (٨) اعتقاد الوجوب لما فيه من اعتقاد غير
الواجب واجبا ، وهذا () كفر فضلا عن الخطأ . (٩) (١٠)

(١) فى الأصل ب : استبدلت (اذا) ب (ان) ، وفى ج ، د : اذا ، وكذا فـلى
الميزان .

(٢) على سبيل القطع ، كذا فى الميزان .

(٣) (كان) زيادة من الأصل ب ، وساقطة من ج ، د . وانى لم أثبتها لأنها
لم ترد فى الميزان الذى نقله الشارح منه بالنص .

(٤) وهو تفسير الوجوب فى عرف الفقهاء عندنا ، كما قال أبو حنيفة رحمه
الله فى الوتر : انه واجب . كذا فى الميزان .

ثم قال السمرقندى رحمه الله : والخلاف بين أصحابنا فى الاعتقاد
لا فى وجوب العمل ، ويكون التعليق بظواهر الآيات الواردة فى الأمر
صحيحا فى حق وجوب العمل . أما وجوب الاعتقاد فأمر بين العبد
وبين الله تعالى ، فيكفيه مطلق الاعتقاد أن ما أراد الله تعالى به
فهو حق كما فى النص المجمل والمتشابه .

انظر : ميزان الأصول (ص ٩٦ - ٩٧) ، وسيذكره الشارح بعد قليل فـلى
جواب سؤال أورده نقلا عن الميزان .

(٥) واردة المجاز قائم أم لا ؟ كذا فى الميزان (ص ١٠٢) .

(٦) (نعم) ساقطة من ج .

(٧) فى الأصل : الواجب ، والذى أثبتته فى ب ، ج ، د . وكذا فى الميزان .

(٨) فى الأصل : لا يحقه .

(٩) فى الميزان : لما فيه من احتمال اعتقاد - بزيادة " احتمال " وهذه
أحسن من حيث افادة المعنى .

(١٠) (آية) مزيدة من ج .

والأمر بعد الحظر وقبله سواء، ولا موجب له في التكرار ولا يحتمله، لأن لفظ الأمر صيغته، اختصرت لمعناها من طلب الفعل لكن لفظ الفعل فرد، فلا يحتمل العدد، ولهذا قلنا في قول الرجل لامرأته : " طلقي نفسك " انه يقع على الواحدة، ولا تعمل نيئة الشنتين فيه، لأنه نية العدد، إلا أن تكون المرأة أمــــة لأن ذلك جنس طلاقها، فعار من طريق الجنس واحدا .

وان قلت : احتمال النذب أمر باطن . فسقط اعتباره شرعا .
فنقول : سقوط اعتبار الحقيقة في أصول الشريعة باعتبار الحاجة ولا حاجة الى اسقاط اعتبارها ههنا، لأن الاعتقاد أمر بين المأمور وبين الله تعالى فيكفيه مطلق الاعتقاد أن ما أراد الله تعالى به فهو حق .
(١) (٢)
ومنها أن الأمر بعد الحظر للإيجاب عندنا إلا بدليل يدل على الإباحة (٣)
أو النذب .

وقال بعض أصحاب الشافعي ممن قال بالوجوب قبل الحظر : إنــــه

(١) (المأمور وبين الله تعالى فيكفيه مطلق الاعتقاد أن ما أراد الله تعالى به فهو) ساقطة من ج .

(٢) ولا يجوز اسقاط اعتبار الاحتمال من غير حاجة، فلا يجب الاعتقاد بطريق التعيين .

وقد نقل الشارح من قوله (احتمال النذب) إلى قوله (فهو حق) من ميزان الأصول . انظر (ص ١٠٢ - ١٠٣) .

(٣) انظر : أصول السرخسي (١٩/١)، أصول البزدوي (١٢٠/١)، كشف الأسرار (١٢١/١)، التوضيح مع التلويح (٢٩٦/١)، المغنى في أصول الفقه (ص ٣٢) التحرير مع التيسير (٣٤٥/١)، ميزان الأصول (ص ١١١)، مسلم الشبوت (٣٧٩/١)، فتح الغفار (٣٢/١) .

وذهب اليه الشيرازي والقاضي أبو يعلى، وأبو الطيب الطبري وأبو المظفر السمعاني، واختاره الامام الرازي رحمهم الله، وبه قالت المعتزلة .

انظر : التبصرة (ص ٣٨)، اللمع (ص ١٣٠)، جمع الجوامع مع حاشية البنانى (٣٧٨/١)، شرح الاسنوى على المنهاج (٣٤/٢)، المنخول (ص ١٣١)، المعتمد (٨٢/١)، شرح الكوكب المنير (٥٨/٣ - ٥٩)، الاحكام للأمدى (٢٦٠/٢)، المحصول (١٥٩/٢/١)، المسودة (ص ١٦)، شرح تنقيح الفصول (ص ١٣٩) .

.....

إذا ورد بعد الحظر يحمل على الإباحة^(١)، لأنه لازالة الحظر، ومن ضرورته
الإباحة، فكان الأمر يقول : قد كنت منعتك عن كذا، رفعت ذلك المنع
وأذنت لك فيه .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (٣) : " وإذا حللتم فاصطادوا"^(٤)
أراد رفع الجناح عن الاصطياد بعدما^(٥) ثبت الحظر بسبب الاحرام .

ولكننا نقول : صيغة الأمر ليس لازالة الحظر، ولالرفع المنع، بل
لطلب المأمور كما بينا . وارتفاع الحظر وزوال المنع من ضرورة هذا
الطلب، والإباحة فيما ذكر من الصورة انما تثبت بقريضة أخرى، لاعتبار^(٦)
^(٧)

(١) وهو الذى نص عليه الشافعى كما نقله عنه القيروانى وابـــــــــــــــــن
التلمسانى والأصفهانى، وقال الشيرازى : هو ظاهر قول الشافعى
ونقله ابن برهان فى الوجيز عن أكثر الفقهاء والمتكلمين، ورجحه
ابن الحاجب، وتوقف امام الحرمين، وشرح به الأمدى .
انظر : المنهاج مع شرح الاسنوى (٣٥/٢)، التبصرة (ص ٣٨)، مختصر ابن
الحاجب مع شرح العضد (٩١/٢)، البرهان للجوينى (٢٦٣/١)، الاحكام
للأمدى (٢٦١/٢)، شرح الكوكب المنير (٥٦/٣ - ٥٧)، القواعد والفوائد
الأصولية (ص ١٦٥) .

(٢) فى ج : صورة الأربعة .

(٣) (وتقدس) مزيدة من ج .

(٤) سورة المائدة (٢) .

واحتجوا أيضا بقوله تعالى : " فاذا قضيت الصلاة فانتشروا " . الجمعة

(١٠)، وبقوله تعالى : " فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله "

البقرة (٢٢٢) قالوا : فدللت هذه الآيات على ما قلنا .

والجواب : انه قد ورد أيضا والمراد به الوجوب، وهو قوله تعالى :

" فاذا انسلك أشهر الحرم فاقتلوا المشركين " التوبة (٥) . كذا قال

الشيرازى فى التبصرة (ص ٤٠)، وانظر ميزان الأصول (ص ١١٢) .

(٥) (ما) ساقطة من ج .

(٦) نقل الشارح من قوله (صيغة الأمر) الى قوله (هذا الطلب) من أصول

السرخسى نحا . انظر (١٩/١) .

(٧) فى الأصل ب، ج : ضرورة .

.....

انها موجب الأمر ، وهو أن الاصطياد شرع لنا لاعلينا ، وما شرع لحق العبيد
لايصلح أن يكون واجبا عليه ، وألا يعود الأمر على موضوعه بالنقض ، ولأن
الاجماع قد انعقد على عدم وجوب الاصطياد ، على أن صيغة الأمر بعد الحظر
كما وردت للإباحة فقد وردت للوجوب ، فإن الأمر بقتل شخص حرام القتل
بالاسلام أو عقد الذمة بارتكاب أسباب موجبة للقتل نحو الحراقة ، والردة
وقطع الطريق والزنا والقتل بغير حق محمول على الوجوب وان وردت بعد
الحظر . وكذلك (الأمر) للحائض والنفساء والجنب بعد الاغتسال ، بعد الحظر^(٢)
وأنه للوجوب ، وإذا كانا في الاستعمال على السواء فكيف تجعل قرينة
الإباحة مع الاحتمال ()^(٣) (٤) .

وقوله في المتن (الأمر بعد الحظر وقبله سواء) أي هو للالزام / في (١٠٨ / ١)^(٥)
الحالين عندنا .

ومنها أنه لا يوجب العموم والتكرار ، ولا يَحتمله في الصحيح من مذهب^(٦)
علمائنا رحمهم الله ، ولكن الأمر بالفعل يقع على أقل جنسه ، ويَحتمل^(٧)

- (١) في د : الطرق .
- (٢) ساقطة من الأصل .
- (٣) وقد نقل الشارح من قوله (على أن صيغة الأمر) الى قوله (مـ مع
الاحتمال) من ميزان الأصول بالتصرف . انظر (ص ١١٢) .
- (٤) قوله (وانه للوجوب مع الاضمار) ليس في ب ، ج ، د .
وورد في الأصل .
- (٥) (للالزام) ساقطة من الأصل .
- (٦) قال السمرقندي رحمه الله : الخلاف في هذه المسألة مع القائلين
بالوجوب في الأمر المطلق ، ومع الواقفية ، دون من قال بالإباحة
والندب . انظر : ميزان الأصول (ص ١١٢) ، وأيضا كشف الأسرار (١٢٢ / ٢) .
- (٧) كذا قال شمس الأئمة السرخسي وفخر الاسلام البزدوي رحمهما الله .
وقال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدي رحمه الله : انه لا يعتد
فيه المرة الواحدة ولا الدوام والتكرار قطعا على طريق التعيين
لكن يعتد على الإبهام : ان ما أراد الله تعالى به من الدوام
والتكرار أو المرة الواحدة فهو حق . =

.....

(١)

كله بدليله .

وقال بعض مشايخنا رحمهم الله : هذا اذا لم يكن معلقا بشـرط
ولامقيدا بوصف ، فان كان معلقا بالشرط كقوله تعالى : " وان كنتم جنبا
فاطهروا " (٢) أو مقيدا بالوصف ، كقوله تعالى : " الزانية والزانية " (٣)
(٤)
فمقتضاه التكرار بتكرر ما قيد به .

= انظر : أصول السرخسي (٢٠/١) ، وأصول البزدوى مع الكشف (١٢٢/٢) ،
ميزان الأصول (ص ١١٣ - ١١٤) .
(رحمهم الله) ساقطة من ب ، ج ، د .

هذا وقد ذهب اليه الامام أحمد في رواية ثانية عنه ومال اليه ابن
قدامة ، وهو الصحيح عند الامام الفخر الرازي وابن الحاجب وابن
الحسين البصري وعند الظاهرية ، ونقله ابن مفلح عن أكثر الفقهاء
والمتكلمين .

انظر : القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٧١) ، روضة الناظر مع نزهة
الخاطر (٧٨/٢) ، شرح الكوكب المنير (٤٣/٣ - ٤٤) ، المسودة (ص ٢٠ - ٢٢)
كشف الأسرار (١٢٢/١) ، مختصر ابن الحاجب وشرح العقد (٨١/٢ - ٨٢) ، فتح
الغفار (٣٦/١) ، التحرير مع التيسير (٣٥١/١) ، المحصول (١٦٢/٢/١) ،
المعتمد (١٠٨/١) ، التوضيح مع التلويح (٣٠١/١) ، مسلم الثبوت
(٣٨٠/١) .

(١) قال عيسى بن أبان من الحنفية : ان كان فعلا له نهاية يمكن تحصيل
جملته فانه يقع على الكل ، حتى يقوم الدليل على الأقل ، وان كان
فعلا لانهاية له فانه يقع على الأقل دون الكل .

انظر : ميزان الأصول (ص ١١٢) ، أصول السرخسي (٢٥/١) .
(٢) سورة المائدة (٦) .
(٣) سورة النور (٢) .

(٤) قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله : والصحيح عندي أن هذا ليس
بمذهب علمائنا رحمهم الله ، فان من قال لامرأته : ان دخلت السدار
فأنت طالق لم تطلق بهذا اللفظ الا مرة ، وان تكرر منها الدخول
ولم تطلق الا واحدة وان نوى أكثر من ذلك ، وهذا لأن المعلق بالشرط
عند وجود الشرط كالمنجز ، وهذه الصيغة لا تحتمل العدد والتكرار عند
التنجيز فكذلك عند التعليق بالشرط اذا وجد هذا الشرط .
انظر : أصول السرخسي (٢١/١ - ٢٢) .

.....
 (١) وعلى قول الشافعى (رحمه الله) مطلقه لا يوجب التكرار، ولكنـــــــــــــــــه
 (٢) يحتمله .

وقال بعضهم : مطلقه يوجب التكرار الا أن يقوم دليل يمنع منـــــــــــــــــه
 (٣) وحكى هذا عن المزنى . (٤) (٥)

-
- (١) ساقطة من الأصل .
 (٢) انظر : أصول البزدوى (١٢٢/٢)، أصول السرخسى (٢٠/١)، ميزان الأصول (ص ١١٥)، المغنى فى أصول الفقه (ص ٣٥)، ارشاد الفحول (ص ٩٨) .
 والذى يروى عن الشافعى رحمه الله فى كتب الشافعية هو أن يــــــدل على المرة جزم به الغزالى رحمه الله فى المنخول، ونقل الاسنوى عن القيروانى قوله : أنه مقتضى قول للشافعى . وأكثر العلماء لم ينسبوا الى الشافعى قولاً .
 انظر : المنخول (ص ١٠٨)، شرح الاسنوى على المنهاج (ص ٣٧٠)، جمـــــــــع الجوامع (٣٨٠/١)، المحصول (١٦٢/٢/١)، التبصرة (ص ٤١) .
 (٣) فى ج : يحكى .
 (٤) وهو قول الامام أحمد وأكثر أصحابه ، وأبى اسحاق الاسفرايينــــــــــــــــى قاله القزوينى وجماعة من الفقهاء والمتكلمين ، ونقله الغزالى فى المنخول عن أبى حنيفة .
 وحكاه ابن القمار عن مالك .
 انظر : شرح الكوكب المنير (٤٣/٣)، المنخول (ص ١٠٨)، شرح تنقيـــــــــح الفصول (ص ١٣٠)، جمع الجوامع مع حاشية البنانى (٣٨٠/١)، البرهـــــــــان للجوينى (٢٢٤/١)، التحرير مع التيسير (٣٥١/١)، المسودة (ص ٢٠) ، القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٧١)، المعتمد (١٠٨/١)، المستفـــــــــى (٢/٢)، التبصرة (ص ٤١) .
 (٥) هو اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل ، كنيته : أبو ابراهيم ، والمزنى نسبته الى مزينة . قبيلة أصلها باليمن ، فقيه ، مجتهد ، صاحب الشافعى ، وحدث عنه .
 ولد بمصر سنة ١٧٥ هـ ، وتوفى فيها سنة ٢٦٤ هـ .
 انظر : الأعلام ، الفهرست (ص ٢٦٦)، طبقات الفقهاء للشيرازى (ص ٥) ،
 الفتح المبين (١٧٥/١)، الأعلام (٣٢٧/١/١)، معجم المؤلفين (٢٩٩/٢) .

.....

والفرق بين الموجب والمحتمل : ان موجب اللفظ ما يراد باللفظ من غير قرينة ، ويحمل عليه اللفظ عند الاطلاق ، ومحتمل اللفظ ما لا يراد به الا بقرينة زائدة ، كقولك : جاءنى زيد . موجب : مجيء زيد ، ومحتمله : مجيء كتابه أو خبره .^(٢)

استدل المخالفون بسؤال الأقرع بن حابس^(٣) (٤) عن الحج ، وهو من أهل اللسان . فلو لم يكن صيغة الأمر في قوله : " حجوا " محتملا للتكرار لما أشكل عليه ، ولأجرى اللفظ على ظاهره حتى يجيء خلاف الظاهر ، واعتبروا الأمر بالنهى ، وصيغة النهى محمولة على الدوام والتكرار ، فكذا صيغة الأمر .^(٦) ^(٧)

- (١) (لا) ساقطة من ج .
- (٢) انظر : كشف الأسرار على البزدوى (١٢٢/٢) .
- (٣) الأقرع بن حابس بن عقيل بن محمد بن سفيان المجاشعي ، الدارمى التميمي . وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة وحنينا وشهد فتح العراق مع خالد بن الوليد ، واستعمله عبدالله بن عامر على جيش سيره الى خراسان ، فأصيب هو والجيش بالجورجان سنة ٣١ هـ . انظر : الاصابة (٥٨/١) ، أسد الغابة (١١٩/١) .
- (٤) (في السؤال) زيادة من جميع النسخ ، ولم أثبتها لتصحيح النص .
- (٥) رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : خطبنا - وقال مرة خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقال : يا أيها الناس ، ان الله عز وجل قد فرض عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يارسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم ، ثم قال : ذروني ما تركتكم ، فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فاذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، واذا نهيتكم عن شيء فدعوه .
- انظر : مسند أحمد (٥٨٠/٢) ، ورواه أبو داود في كتاب المناسك ، باب فرض الحج (١٣٩/٢) ، وابن ماجه في المناسك ، باب فرض الحج (٩٦٣/٢) .
- (٦) في الأصل : محمول .
- (٧) انظر : التبصرة (ص ٤٣) ، المغنى في أصول الفقه (ص ٣٥) ، أصول البزدوى (١٢٤/٢) ، أصول السرخسى (٢٠/١) ، ميزان الأصول (ص ١١٥) .

.....

ونحن نقول ^(١) بأن الأمر طلب وجود الفعل، وهو مختصر من طلب الفعل بالمصدر . فان قوله : " طلقى " معناه : أوقعى طلاقاً، أو أفعلى تطبيقاً والمختصر من الكلام والمطول سواء . ثم الطلاق والتطبيق فرد، ليس بعدد وبين الفرد والعدد تناف وتضاد، فكما لا يحتمل العدد معنى الفرد، لا يحتمل الفرد معنى العدد أيضاً . وهذا لأن معنى التوحد مراعى فى ألفاظ الوجدان ^(٢) وذلك فى الفرد الحقيقى (أو) الاعتبارى وهو الجنس ^(٣) . وأما المشنى فبمعزل عنهما ^(٤) . ولهذا قلنا بأنه اذا نوى الثلاث تعج نيته، لأن ذلك جنس طلاقها فصار من طريق الجنس واحداً اعتباراً . ألا ترى

- (١) انظر : أصول السرخسى (٢٢/١ - ٢٣)، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (١٢٥/١)، ميزان الأصول (ص ١١٨ - ١١٩) .
- (٢) فى د : بين العدد والفرد .
- (٣) فى د ، ب : وكما .
- (٤) الوجدان - بضم الواو - جمع واحد، كشاب وشبان، وراكب وركبان ويجمع على "أحدان" كراع ورعيان . انظر : مختار الصحاح (ص ٧١٢) . واضافتها كإضافة خاتم فضة . انظر : شرح ابن ملك على المنار (ص ١٤٤)، فتح الغفار (٣٨/١) .
- (٥) وفى المنار الذى هو تأليف الشارح : المفرد . انظر : المنار مع كشف الأسرار عليه (٦٠/١) .
- (٦) فى جميع النسخ : لا الاعتبارى . وفى المنار : أو الاعتبارى .
- (٧) وكذا فى المنار الذى طبع بشرح المعنف المسمى بكشف الأسرار، وبهامشه نور الأنوار ، . انظر (٦٠/١) .
- وأما عبارة المنار الذى طبع بشرح ابن ملك وفتح الغفار لابن نجيم كالتالى : " معنى التوحد مراعى فى ألفاظ الوجدان ، وذلك بالفردية والجنسية " . انظر : شرح ابن ملك (١٤٤/١)، فتح الغفار (٣٨/١) . وفى المغنى فى أصول الفقه : ان الفرد يتنوع الى حقيقى - وهو أدنى الجنس - واعتبارى - وهو تمام الجنس - . انظر (ص ٣٦ - ٣٧) .
- (٨) لأنه عدد محض، وبين العدد والفرد تناف . كذا فى كشف الأسرار على المنار ، انظر ، ص ٦٠/٨ .

.....

أنك إذا عدت الأجناس كان هذا بأجزائه واحدا . / فانك تقول : التصرفات (١٠٨/ب) التي هي مملوكة في النكاح والطلاق والعتاق والبيع . كما انك تقول : ان نعم الله تعالى ، الماء والطعام وكذا وكذا . فعار هذا الاسم الفرد واقعا عليه بصفة أنه واحد . لكن الواحد فرد حقيقة وحكما ، فكان أولى باسم الفرد عند اطلاقه من اسم الثلاث ، لأن الثلاث فرد حكما واعتبارا فيكون الواحد موجبا له ، وهذا محتمل ، فيعار اليه عند النية لاعتبار أنه عدد ، بل باعتبار أنه فرد . ولهذا لاتصح نية الشنتين ، لأنه عدد محض ليس بفرد حقيقة حتى يكون موجبا له ، وليس بفرد حكما ليكون محتملا له (١) الا اذا كانت المرأة أمة ، لأن الشنتين في حق الأمة كالثلاث في حق الحرة فتصح نية الشنتين ، لاعتبار العدد ، بل باعتبار أنه فرد حكما . (٢) وأما () حديث الأقرع فهو كما يلزمنا يلزمكم ، فانه لو كان صيغة الأمر للتكرار لغة يجب أن لايشكل عليه فلا يسأل ، فكل عذر لكم فهو عذر لنا . ثم نقول : انما سأل لأنه عرف العلة والصوم مكررة بتكرار وقتها ، ثم وجد الحج متعلقا بالوقت أيضا ، فأشكل عليه أمر تكرره بتكرار وقته فسأل ، ولو أجيب بنعم ، لعار الوقت سببه وتكرر بتكرره كالمسألة (٦)

(١) في ج ، د : حتى يكون .

(٢) انظر : أصول السرخسي (٢٢/١ - ٢٣) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (١٢٥/٢ - ١٣٠) ، كشف الأسرار على المنار (٦٠/١ - ٦١) ، التبيين (٤١٠/١ - ٤١١) ، التحقيق ، لوحة (٥٩/ب - ٦٠/أ) ، فتح الغفار (٣٨/١) ، المغنى في أصول الفقه (ص ٣٧٠) .

(٣) (الجواب من) زيادة من الأصل .

(٤) سبق تخريجه (ص ٤٠٠) الهامش (٥) .

(٥) نقل الشارح من قوله (وأما حديث) الى قوله (لأنه عرف) من ميزان الأصول بحروفه . انظر (ص ١٢١) .

(٦) لزيادة مشقة في الحج في حق البعيد عن مكة . كذا في ميزان الأصول . انظر (ص ١٢٢) .

ثم الأمر المطلق عن الوقت كالأمر بالزكاة والسفر وصدقة
الفطر والعشر والكفارات وقضاء رمضان والنذر المطلق
لايوجب الأداء على الفور في الصحيح من مذهب أصحابنا .

ولما أوجب بالمرة في العمر تبين أن الوقت شرط محض لجواز الأداء كالطهارة
للملاة ، وأن سبب الوجوب مما لايتكرر ، وهو البيت .^(١)

وأما الوجوب عن النهي فنقول : انه لا يقتضى التكرار بحكم الصيغة
لكن النهي يقتضى مصدرا محذوفا منكرا ، والأمر كذلك ، غير أن النكسرة
في موضع النفي تعم وفي موضع الاثبات تخص .^(٢)

ومنها أن الأمر بالفعل هل هو نهى عن ضده وسيجىء بعد هذا .^(٣)

وأما ما يرجع الى المأمور فيه وهو الزمان فانه يتضمن صورا ، وجملـة
ذلك أن الأمر من الله تعالى بالفعل لا يخلو اما أن يكون مطلقا عن الوقت
على معنى أنه لو أخره عن ذلك الوقت لا يصير المأمور به قضاء ، أو يكون
أمرا في زمان معلوم وهو المؤقت ، فالمؤقت ما اختص جوازه / بوقت معين (١٠٩/أ)
تفاوت العبادة بفوته ، وغير المؤقت ما لم يذكر له وقت ، وكان اعتباره لغوا
في جواز أدائه .^(٤)
^(٥)

(١) انظر : التبصرة (ص ٤٣) ، أصول السرخسي (٢٢/١) ، أصول البزدوى (١٣١/٢)
ميزان الأصول (ص ١٢١) ، التبيين (٤٠٨/١) ، المغنى في أصول الفقه
(ص ٣٩) .

(٢) نقل الشارح هذا الجواب من ميزان الأصول بالمعنى . انظر (ص ١٢٣ -
١٢٤) .

(٣) انظر (ص ٥٣٩) .

(٤) له ساقطة من د .

(٥) قال في التبيين : اعلم أن الأمر بحسب المأمور فيه - وهو الزمان -
ينقسم على قسمين : مطلق عن الوقت ، وهو الذى لا يكون له وقت معلوم
ومقيد به ، وهو الذى له وقت معلوم . انظر (٤١١/١) .

وانظر تحقيق المسألة وأقوال العلماء فيها مفصلة : أصول السرخسي

(٢٦/١) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٥٤/١) ، المعتمد (١٢٠/١) ،

البرهان للجويني (٢٤١، ٢٣١/١) ، المستمضى (٩/٢) ، المنحول (ص ١١١) ،

شرح تنقيح الفصول (ص ١٢٨) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العفد عليه

(٨٣/٢) ، التبصرة (ص ٥٢) ، التحرير مع التيسير (٣٥٦/١) ، شرح الكوكب =

.....

والصحيح من مذهب علمائنا رحمهم الله أنه على التراخي ، نص عليه^(١)
 محمد رحمه الله في غير موضع .^(٢)
 وتفسير التراخي أنه يجب مطلقا عن الوقت ، وكان خيار التعيين اليه^(٣)
 ففي أى وقت شرع فيه يتعين الوجوب . وإذا لم يشرع يتعلق الوجوب فـ
 آخر عمره في زمان يتمكن من الأداء فيه قبل موته حتى إذا مات قبـ^(٤)
 الأداء يأنثم بتركه .

فإن قيل : الوقت المذكور في التكفير بعوم شهرين .
 قيل : ذاك لبيان قدر الكفارة ، لأن الصوم لا يقدر إلا بالأيام ، وما ذكر
 شرطا للأداء ، فبقيت مطلقة عن الوقت في حق الأداء .
 ثم ذكر المصنف (رحمه الله) النذر المطلق وقضاء رمضان في قسم^(٥)
 المطلق عن الوقت تبعا للتقويم وغيره .^(٦) ^(٧)
 وذكره فخر الاسلام رحمه الله في أنواع المؤقتة^(٨) . ولكل وجهـــــــــــــــــة
 يعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى .

-
- (١) انظر المراجع السابقة .
 (٢) وكذا في التقويم ، انظر لوحة (١/٣٦) .
 وقال شمس الأئمة رحمه الله : نص عليه في الجامع (٢٦/١) أى الجامع
 الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ، وهو المراد بالجامع عند الاطلاق .
 (٣) قال علاء الدين البخاري رحمه الله : معنى قولنا على التراخي أنه
 يجوز تأخير عنه ، وليس معناه أنه يجب تأخير عنه حتى لو أتى
 فيه لا يعتد به ، لأن هذا ليس مذهب لأحد .
 انظر : كشف الأسرار على البزدوى (٢٥٤/١) .
 (٤) في د : قبيل .
 (٥) زيادة من ج ، د .
 (٦) انظر : التقويم ، لوحة (١/٣٦) .
 (٧) انظر : أصول السرخسي (٢٦/١) ، المغنى في أصول الفقه (ص ٤٠) ، ميزان
 الأصول (ص ٢١٠) .
 (٨) في ج : المؤقت . انظر : أصول البزدوى (٢٤٩/١) ، والمراد به المقيّد
 بالوقت .

.....

وانما كان موجه على التراخي، لأن قول القائل لغيره : " افعل
 كذا الساعة " يوجب الاشتمار على الفور، ^(٢) فلو كان قوله " افعل " يقتضى
 الاشتمار على الفور مع أن الأول مقيد والثاني مطلق لكان حكمهما واحدا
 وذا لا يجوز، لأن بين المطلق والمقيد مغايرة على سبيل المنافاة ^(٣) .
 فان قيل : الأمر يقتضى امكان الأداء، ولا امكان الا بوقت، وأول أوقات
 الامكان مراد اتفاقا حتى لو أدى فيه كان ممثلا للأمر، فلا يبقى مابعدده
 مرادا، لأن ذلك ثابت بطريق الاقتضاء، ولا عموم له .

قلنا : أول أوقات امكان / الأداء ليس بمتعين بدليل أنه ——— (١٠٩/ب)
 أداه في أى جزء عقيب من أوقات الامكان في عمره كان مؤديا، ولو تعيين ^(٤)
 للأداء الجزء الأول لم يكن مؤديا ^(٥) .

-
- (١) في الأصل : استبدلت (لن) ب (ان) .
 (٢) وهذا أمر مقيد، وقوله " افعل " مطلق . كذا في أصول السرخسي
 (٢٧/١) .
 (٣) نقل الشارح حجته في هذه المسألة من أصول السرخسي بالمعنى . انظر
 (٢٧/١) .
 ثم قال السرخسي رحمه الله : " في ذلك الغاء صفة الاطلاق واشبهات
 التقييد من غير دليل، فانه ليس من الصيغة ما يدل على التقييد في
 وقت الأداء، فاشباهه يكون زيادة، وهو نظير تقييد المحل " .
 (٤) في د : عمر .
 (٥) انظر تفصيل دليل القائلين بالتراخي : مختصر ابن الحاجب مع
 شرح العضد عليه (٨٢/٢)، التحقيق، لوحة (٦١/ب - ٦٢/أ)، ارشاد
 الفحول (ص ٩٩)، التقرير والتحرير (٣١٦/١)، المرأة على المرقاة
 مع حاشية الازميري (١٩٦/١)، ميزان الأصول (ص ٢١٣) .

والمقيد بالوقت أنواع : نوع جعل الوقت ظرفا للمؤدى
وشرطا للأداء وسببا للوجوب ، وهو وقت الملاة ، ألا ترى أنه
يفضل عن الأداء وكان ظرفا لامعيارا ، والأداء يفوت بفواته
فكان شرطا ، والأداء يختلف باختلاف صفة الوقت ويفسد التعجيل
قبله فكان سببا .

والأمل فى هذا النوع أنه لما جعل الوقت ظرفا للمؤدى
وشرطا للأداء وسببا للوجوب لم يستقم أن يكون كل الوقت
سببا ، لأن ذلك يوجب تأخير الأداء عن وقته ، أو تقديمه على
سببه فوجب أن يجعل بعضه سببا وهو الجزء الذى يتصل به
الأداء . فان اتصل الأداء بالجزء الأول كان هو السبب ، والاتنقل
السببية الى الجزء الذى يليه ، لأنه لما وجب نقل السببية
عن الجملة وليس بعد الجملة جزء مقدر فوجب الاقتصار على
الأدى ، ولم يجز تقريره على ما سبق قبيل الأداء لأن ذلك يؤدى
الى التخطى عن القليل بلا دليل .

(١)

وأما الثانى فهو المقيد بالوقت ، وهو أنواع :

(٢)

نوع جعل الوقت ظرفا للمؤدى وشرطا للأداء وسببا للوجوب ، وهو وقت

(١) وهو الذى تعلق أداء المأمور به فيه بوقت محدود على وجه يفوت
الأداء بفواته .

(٢) وان قيل : قد يستفاد الشرطية من الظرفية ، لأن الظروف محال
والمحال شروط ، فما فائدة قوله (شرطا للأداء) .

قلنا : المراد من المؤدى الركعات التى تحمل فى الوقت ، وممن
الأداء إخراجها من العدم الى الوجود ، فكانا غيرين ، واعتبر هذا
بالزكاة ، فان أدائها تسليم الدراهم مثلا الى الفقير ، والمؤدى
نفس تلك الدراهم التى حملت فى يده ، وإذا كان كذلك لا يستفاد من
ظرفية المؤدى شرطية الأداء ، اذ لا يلزم من كون الشيء شرطا لشيء
أن يكون شرطا لغيره ، على أنا لانسلم أنه يلزم من كون الشيء المعين
ظرفا لشيء أن يكون شرطا لوجوده كالوعاء ظرف لما فيه ، وليست
بشرط له ، لأنه يوجد بدون هذا الظرف . كذا قال علاء الدين البخارى
رحمه الله .

انظر : كشف الأسرار (٢١٣/١) ، التحقيق ، لوحة (١/٦٣) .

.....

- (١) الصلاة كالظهر والعصر ونحوهما .
(٢)
(٣) وبيان أنه ظرف للأداء أنه لا جواز للأداء إلا فيه وهو متوسع ، لأنه
(٤) يفضل بعض الوقت عن أدائها إذا أداها بقدر المفروض ، وليس بمعيار
(٥) للفعل المأمور به .
(٦) والمعنى بالمعيار : الوقت المثبت لقدر الفعل كالكيل في المكيلات
وقدر فعل الصلاة لا يثبت بالوقت ، بل بأركان معلومة يشاهد من الغاء
نحو القيام والركوع والسجود ، فيتم بها قدر ما أمر به من الفعل ، لا أثر
(٧) للوقت في إثبات قدرها بوجه . فان العبد متى قهر الأفعال تأدت بجزء
(٨) قليل منه وإذا أطال ركنا مضى الوقت قبل أداء ما بقى .
(٩) وأما المعيار فوق الصوم ، فان الصوم الشرعى فهو الإمساك الممتد
(١٠) لا يثبت قدره الذى يتم عنده عبادة إلا بوقته وهو اليوم ، لأنه لا يتمور تقديره
(١١)

- (١) نقل الشارح من قوله (نوع جعل) الى قوله (وقت الصلاة) من أصول
البزدوى بحروفه . انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢١٣/١) .
(٢) قول الشارح (كالظهر والعصر ونحوهما) منقول من التقويم . انظر
لوحة (١/٣١) .
(٣) فى الأصل د : لأنه (بزيادة اللام) .
(٤) ولو أطال ركنا منه مضى الوقت قبل تمام الأداء كما سيذكره الشارح
بعد قليل ، وكذا يجوز الأداء فى أى جزء شاء من أجزاء الوقت . كذا
فى التحقيق .
(٥) اذ لو كان معيارا لم يجز .
(٦) فى الأصل ب ، ج : بقدر . وفى د : تقدر . وفى التقويم والتبيين :
لقدر . وقد صححته من التقويم ، لأن الشارح نقل هذا القول من
بحروفه كما سأشير اليه .
(٧) فى التقويم : لقدر الوقت .
(٨) فى ب ، د : طال .
(٩) نقل الشارح من قوله (والمعنى بالمعيار) الى قوله (قبل أداء ما بقى)
من التقويم . انظر لوحة (١/٣١) .
(١٠) فى الأصل ب ، ج : فهو .
(١١) فى د : استبدلت (الا) ب (الى) .

.....

- (١) الا بزمان ،ولهذا يطول بطوله ويقصر بقصره ،واليوم لايفضل من الصوم .
- (٢) ونظيره من المعاملات ذكر اليوم في اجارة الرجل نفسه يوما بعمل ما
- (٣) فان اليوم معيار ،لان العقد وقع على منافع يومه ذلك ، والمنافع لايمكن
- (٤) معرفة قدرها بالاشارة بل بزمان يذكر (فيه) .
- (٥) ونظير الاول : رجل أجر نفسه لخيظ هذا الثوب قميما بدرهم (فـ)
- (٦) اليوم ، فان اليوم لا يكون معيارا ، لان العمل الذي يجعل الثوب قميما
- (٧) مما يعلم قدره ، فلم يصر الوقت معيارا ، بل بيانا لطلب الاداء فيـه
- (٨) وهذا تقرير قوله (ألا ترى أنه يفضل عن الاداء فكان ظرفا لامعيارا) .
- وبيان أنه شرط : أن الاداء انما يتحقق في الوقت . والتأخير عنه
- (٩) يكون تغويتا مع تحقق السبب والاركان كلها ، فعرفنا أن خروج الوقت
- (١٠) مفوت باعتبار أنه يفوت به شرط الاداء .
- وبيان أنه سبب : أن الاداء يختلف باختلاف صفة الوقت ويفسد
- (١١) (١٢) التعجيل قبله / فكان سببا .
- (١/١١٠)

- (١) وتبين أن الظرف ههنا أن يكون الفعل واقعا فيه ، ولا يكون مقدرا به
- وأن المعيار أن يكون الفعل المأمور به واقعا فيه ومقدرا به .
- كذا في الكشف والتحقيق .
- (٢) في الأصل : استبدلت (بعمل ما) ب (يعمل) .
- (٣) في د : وان .
- (٤) (ذلك) ساقطة من ج .
- (٥) (فيه) مزيدة من ج .
- (٦) في د : استبدلت (لأن) ب (الى) .
- (٧) ساقطة من الأصل .
- (٨) في الأصل : فما .
- (٩) في ج : استبدلت (تغويتا) ب (توقيتا) .
- (١٠) انظر : أصول السرخسي (٣٠/١) .
- (١١) في د : وكان .
- (١٢) نقل الشارح من قوله (ان الاداء) الى قوله (فكان سببا) من أصول
- البزدوى بحروفه . انظر (٣١٣/١ - ٣١٤) .

.....

يقرره أن المسببات تختلف حسب اختلاف أسبابها،^(١) فإن البيع متى كان صحيحا يكون الملك الثابت به صحيحا، ومتى كان فاسدا يكون ذلك الثابت به فاسدا خبيثا .

واعتبر هذا بالجنايات، فإن الألم يختلف باختلاف الضرب من الخفة^(٢) والشدة .

ثم ههنا متى كان الوقت صحيحا يكون المؤدى فيه كاملا، ومتى كان الوقت ناقصا كالعصر يستأنف في وقت الاحمرار يكون الأداء ناقصا . وكذا لو عجل العملة قبل الوقت يفسد كتعجيل التكفير قبل الجرح، وتعجيل الزكاة قبل ملك النعاب، فهذا يدل أيضا أن الوقت سبب للوجوب .

ولما جعل الوقت ظرفا للأداء وسببا للوجوب لا يمكن أن يجعل جميع الوقت سببا للوجوب، لأنه ان اعتبر جانب السببية يتأخر الأداء^(٣) عن الوقت، فلا يكون أداء، بل يكون قضاء، ويلغو الطرفية فيه، لأنه لايجب الا بعد السبب، والسبب كل الوقت، وان اعتبر جانب الطرفية حتى يقع الأداء في الوقت يتقدم على السبب ضرورة أن كل الوقت سبب، ولا بد أن يكون (بعض) الوقت سببا، وألا يقع الأداء في الوقت فيلزم منه أن يكون

(١) في الأصل : سببها .

(٢) في د : استبدلت (ذلك) ب (ذكر) .

(٣) انظر : التبیین (١/٤١٨) .

(٤) في ج، د : الجروح .

(٥) في ج، د : السبب .

(٦) في د : كله .

(٧) في د : استبدلت (ان) ب (أو)، (سببا) ساقطة من ج، د .

(٨) في الأصل : سبب .

(٩) ساقطة من الأصل، ب، ج . وزيادة من ج .

(١) بعض الوقت سببا، لأنه ليس بين الكل والجزء الذى هو أدنى مقدار معلوم (٢)
كالربع والسدس ونحوهما، ثم الجزء الذى يتصل به الأداء أولى بالسببية
لأنه أقرب الى المقصود، ولأن الأصل أن يتصل المسبب بالسبب . والمسبب
وان كان نفس الوجوب لكن نفس الوجوب مفض (الى) الوجود، فيكون الوجود (٣)
مضافا اليه لما عرف . (٤)

قوله (فان اتصل الأداء بالجزء الأول كان هو السبب) لأنه سببا
غيره من الأجزاء فى صلاحيته سببا وترجع على غيره باعتبار عدم المزام
فالحاصل أن الجزء الأول أفاد الوجوب بنفسه أفعالا للسبب وأفاد صحة
الأداء عملا بنفس الوجوب / لكنه لا يوجب الأداء للحال ، بل أداء ذلك متراج (٦) (٧) (١١٠/ب)

- (١) (والا يقع الأداء فى الوقت فيلزم منه أن يكون بعض الوقت سببا) ساقطة من ج .
- (٢) انظر : أصول السرخصى (٣٠/١ - ٣١) .
- (٣) فى الأصل : مفضي الوجود .
- (٤) قال فى التحقيق : لا يمكن أن يكون جميع الوقت سببا مع رعاية هذين المعنيين ، سببية الوقت للوجوب وظرفيته للمؤدى ، لأن ذلك أى جعل كل الوقت سببا يوجب فوات أحد المعنيين ، فانه لو روى معنى السببية يلزم منه تأخير الأداء عن الوقت ، لأنه لا اعتبار للسبب قبل تمامه ، فلا يتحقق الوجوب الا بعد خروج الوقت ، فلا يصح الأداء قبله وفيه ابطال معنى الظرفية والشرطية ، ولو روى معنى الظرفية وأديت الملا فى الوقت يلزم منه تقديم الحكم على سببه ، وهو ممتنع بدلالة العقل ، فاذا لم يمكن أن يجعل كل الوقت سببا مع رعاية معنى الظرفية وليس بد من اعتبار معنى السببية وجب أن يجعل البعض سببا ضرورة . انظر : التحقيق ، لوحة (٦٤/أ) ، وأيضا التبيين (٤١٨/١ - ٤١٩) .
- (٥) (فى) ساقطة من ج .
- (٦) فى د : الأداء .
- (٧) (ذلك) ساقطة من ب ، ج ، د .

.....

الى الطلب وهو الخطاب، والمطالبة ^(١) انما يتحقق في آخر الوقت ^(٢)، لأن قبـل ذلك هو مخير بين أن يؤدي في أول الوقت أو وسطه أو آخره ^(٣) . والتخيير ^(٤) ينافي ^(٥) المطالبة . فاذا ضاق الوقت انعدم معنى التخيير فيتوجه عليه المطالبة . وتبين ان الوجوب يجعل بأول جزء ^(٦) من الوقت ^(٧) كما نقل عن محمد بن شجاع ^(٨) من أصحابنا أن الصلاة تجب بأول جزء ^(٩) من الوقت ^(١٠) وجوبا موسعا وهو الأصح ^(١١) بخلاف ما يقوله الكرخي أنه اذا أدى في أوله يكون موقوفا ان بقى

-
- (١) في ج : المطالب .
 (٢) كذا في أصول البزدوى . انظر (٢١٥/١) .
 (٣) في الأصل : في شطره .
 (٤) قال السمرقندى رحمه الله : اختلفت الرواية عن أصحابنا فـسـى أول الوقت ووسطه وآخره قبل أن يتفريق الوقت ، فعن الكرخي ثلاث روايات عن أصحابنا رحمهم الله .
 انظر : ميزان الأصول (ص ٢١٧) .
 (٥) في ج : أضاف .
 (٦) في الأصل ، ج : بأن .
 (٧) في د : يحصل .
 (٨) في ب ، د : جزئه .
 (٩) قد سبقت ترجمته . انظر (ص ٣٠١) الهامش (٥) .
 (١٠) (كما نقل عن محمد بن شجاع من أصحابنا ان الصلاة تجب بأول جزء من الوقت) ساقطة من ج .
 (١١) ذكره شمس الأئمة السرخسى في أصوله .
 وقال السمرقندى : وهو مذهب عامة المتكلمين من أصحاب الحديث وهو مذهب الشافعى رحمه الله الا فى مسألة الحج .
 ثم قال السرخسى رحمه الله : وأكثر العراقيين من مشايخنا ينگرون هذا ويقولون : الوجوب لا يثبت فى أول الوقت ، وانما يتعلق الوجوب بآخر الوقت .
 انظر : أصول السرخسى (٣١/١) ، ميزان الأصول (ص ٢١٨) .

.....

الى آخر الوقت بصفة المكلفين (١) بأن بقى حيا عاقلا مسلما ونحوها يقع واجبا ، وان فات شيء من شرائط التكليف يكون نفلا . وفى رواية أخرى عنه أنه اذا أدى فى أوله يقع نفلا ، لكن ان بقى الى آخر الوقت بصفة المكلفين يكون ذلك النفل مانعا للوجوب فى آخره (٢) ويكون مسقطا للفرض .

وتبين أن الخطاب بالأداء لا يتعجل خلافا للشافعى (رحمه الله) بناء على أن عنده نفس الوجوب لا ينفك عن وجوب الأداء فى البدنيات ، وعندنا (٤) ينفصل . لأن نفس الوجوب لشغل الذمة ووجوب الأداء لتفريغ الذمة ، وتفريغ

(١) فى ب : يكون ذلك النفل .

(٢) أى عن ذمته . وهذه الرواية مهجورة . كذا فى الميزان . ونقل الشارح من قوله (أنه اذا أدى) الى قوله (يكون مسقطا للفرض) من ميزان الأصول . انظر (ص ٢١٨) .

(٣) ساقطة من الأصل ، ب ، د . وزدته من ج . نقل الشارح من قوله (وتبين) الى قوله (خلافا للشافعى رحمه الله) من أصول البزدوى بالنص . انظر (٢١٩/١) ، وأيضا التبیین (٤٢٠/١) .

(٤) وقد ذهب بعض الحنفية الى مذهب الشافعى رحمه الله حتى أن الشيخ المحقق أبا المعين بالغ فى رده وانكاره ، وادعى أن استحالة غنية عن البيان . فان الصوم مثلا إنما هو الامساك عن قضاء الشهوتين نهارا لله تعالى ، والامساك فعل العبد ، فاذا حصل حمل الأداء ، ولو كانا متغايرين لكان الصائم فاعلا فعلين : الامساك وأداء الامساك ، وكذا كل فاعل كالأكل والشرب ، كان فاعلا فعلين ، أحدهما : ذلك الفعل والآخر : أدائه ، وهذه مكابرة عظيمة .

ثم قال : ان جعل أصل الوجوب غير وجوب الأداء فى الواجب البدنى مبنى على مذهب أبى الهذيل العلاف من شياطين القدرية .

انظر : كشف الأسرار (٢٢٢/١) ، التلويح على التوضيح (٣٨٧/١) .

(٥) انظر : التوضيح (٣٨٦/١ ، ٣٩٠) ، كشف الأسرار (٢١٩/١) ، أصول السرخسى

(٣٣/١) ، التبیین (٤٢١/١) ، التحقيق ، لوحة (٦٤/ب) .

.....

الذمة يستدعى سابقة الشغل ، اذ تفريغ^(١) مالىس بمشغول محال ، فلو كان
التفريغ^(٢) عينه يلزم سبق الشئ على نفسه ، ولأن القول بكون الشغل عين
وجوب التفريغ كالقول بأن الوضع عين الرفع^(٣) ، وهذا محال ، ولأن وجوب
الأداء لطلب ماعليه ، والطلب من العاجز محال ، فيستدعى كون المطلب سوب
قادرا . ونفس الوجوب لما كان لشغل الذمة لايراد به الفعل ، لأن القدرة
لتحصيل الفعل ، لا للزوم الفعل . ألا ترى أن ابن يوم أهل لنفس الوجوب
وليس بأهل للزوم الفعل . وكما أن نفس الوجوب لايفتقر الى وجوب
الأداء^(٤) ، فوجوب الأداء أيضا لايفتقر الى وجود الأداء وقدرته الحقيقية
فصار وجود الأداء وقدرته الحقيقية بالنسبة الى وجوب الأداء كوجوب
الأداء بالنسبة الى نفس الوجوب ، فنفس الوجوب / ينفصل عن وجوب^(٥) (١/١١١)
الأداء (وجوب الأداء ينفصل عن وجود الأداء^(٥)) فالأول بالسبب ، والثانى
بالخطاب عند صحة الأسباب وسلامة الآلات ، والثالث بالاستطاعة وهى القدرة
الحقيقية المحققة للفعل ، وليس المقصود وجود الأداء من وجوب الأداء عند
أهل السنة بل كونه مبتلى بين أن يطيع فيثاب وبين أن يعصى فيعاقب
فلم تكن حقيقة القدرة شرطا لكون الفعل مستحقا عليه ، بل هو علم^(٦)
لوجود الفعل باختبار المكلف الفعل .
وانما قلنا بأن وجود الفعل غير مراد من وجوب الأداء ، لأنه لو كان
مرادا يستحيل تخلف المراد عن ارادة الله تعالى ، لأن تخلف المراد عن^(٧)

(١) فى ج : استبدلت (اذ تفريغ) ب (اذا تفرغ) .

(٢) (التفريغ) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٣) فى ب : استبدلت (عين) ب (غير) .

(٤) فى د : الحقيقة .

(٥) ساقطة من الأمل . وفى ج : استبدلت (وجود الأداء) ب (وجوده) .

(٦) فى ب ، د : استبدلت (علم) ب (علة) وفى ج ب (عليه) .

(٧) فى د : استبدلت (تخلف) ب (يخلو) .

.....

الإرادة اضطرار وعجز ، والله تعالى يتعالى عن ذلك .

ألا ترى أن الكفار يخاطبون بالإيمان ولا يوجد الإيمان من أكثرهم
(١) وكذا العبادات المفروضة ربما لا يوجد من المؤمنين العاصين ، كذا ذكره
(٢) (٣)
(٤) شيخنا الأجل حميد الدين رحمه الله في فوائد أصول الفقه لفخر الإسلام
(٥) (٦) (٧)
(٨) (رحمه الله) املاء .

قوله (والا تنتقل السببية الى الجزء الذى يليه) والدليل على
(٩) انتقال السببية أنه لو لم تنتقل السببية عن الجزء الأول فلا يخلو إما
أن ينضم معه الجزء الثانى والثالث ويجعل الكل سببا ، أو لا ينضم لايجوز
الأول ، لأنه يؤدي الى جعل المعدوم جزء السبب ، ولا يجوز الثانى أيضا
لأن جعل الموجود سببا أولى من جعل المعدوم سببا ، لأن المعدوم لا يعارض
الموجود ، ولأننا قد بينا أن الجزء الذى يتصل به الأداة أولى بالسببية
من غيره ، فلا بد أن تنتقل السببية من الجزء الأول حتى يمكننا جعل الجزء
المتصل بالأداة سببا .

-
- (١) فى ب ، ج ، د : وكذلك .
 - (٢) فى الأصل : مما .
 - (٣) فى ب ، ج ، د : قال .
 - (٤) فى ج : استبدلت (الأجل) ب (الامام) .
 - (٥) وهو حميد الدين الضير الذى تقدمت ترجمته فى قسم الدراسة ، ص ٣٠ .
 - (٦) ساقطة من الأصل .
 - (٧) الاملاء : هو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله عليه من العلم ويكتبه التلامذة ، فيصير كتابا ويسمونه "الاملاء" و"الامالى" ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرهم .
 - انظر : كشف الظنون (١/١٦١) .
 - (٨) فى ج : ولا (بسقوط الألف) .
 - (٩) فى ب ، د : استبدلت (اما) ب (من) .

ولأن وجوب الصلة على من صار أهلا بعد الجزء الأول دليل دال وأمانة^(١) بينة على أن السببية لم تتعين في الجزء الأول، وأن السببية تنتقل من الجزء الأول والا لما وجبت الصلة على من أسلم بعد الجزء الأول^(٢) كما لو أسلم بعد ذهاب الوقت^(٣).

قوله (ولم يجر تقريره على ماسبق قبيل الأداء) أى لم يجر تقرير^(٤) السببية / (ب/١١١)

- (١) فى ج : بين .
- (٢) من قوله (دليل دال) الى قوله (الجزء الأول) مكررة فى ج .
- (٣) انظر : كشف الأسرار (٢٢٥/١ - ٢٢٦) ، أصول البزدوى (٣٣/١) ، التحقيق لوحة (٦٤/ب) ، التبيين (٤١٩/١) وما بعدها .
- (٤) قال صاحب التحقيق : هذا جواب عما يقال : ان الانتقال الى البعض للضرورة ، ولا ضرورة فى اقتصار السببية على الجزء المتمثل بالأداء ونقلها من الجزء الأول ، فبالامكان أن يجعل جميع ماتقدم من الأجزاء على الأداء سببا لحصول المقصود به ، وهو تقدم السبب مع صفة الاتصال بالمسبب ، فقال : لم يجر تقرير السببية على الأجزاء السابقة على الأداء ، لأن ذلك التقرير يودى الى التخطى ، أى التجاوز عن القليل وهو الجزء المتمثل بالأداء بلا دليل يوجب ذلك ، لأن الدليل انما يدل على أن الكل سبب أو الجزء الأدنى سبب ، فاثبات السببية لمـــــــا وراء الكل والأدنى يكون اثباتا بلا دليل .
- ثم قال صاحب التحقيق : وقيل : معناه ان الجزء المتمثل بالأداء لما صلح سببا بنفسه لم يجر تقرير معنى السببية على الجزء الأول والغاء هذا الجزء ، لأن ذلك يودى الى التخطى عن القليل وهو الجزء المتمثل بالأداء بلا دليل ، وذلك لايحوز كمن سبقه الحدث فى الصلة فانه عرف فاستقبله نهر ، وراءه نهر آخر ، فترك الأقرب ومشى الى الأبعد لايحوز وتفسد ملاته لاشتغاله بما لايعنيه ، فكذلك هذا .
- ثم قال تعليقا : قلت هذا وجه حسن ويشير اليه قوله " ولم يجر تقريره " ولكن قوله " يودى الى التخطى عن القليل " لايوافقه ، ولو كان المعنى ما ذكر لوجب أن يقال : يودى الى التخطى عن القريب الى البعيد بلا دليل . وقوله " بلا دليل " احتراز عن انتقال السببية عن الجزء الأخير الى الكل ان لم يوجد الأداء فى الوقت ، لأنه وان كان تخطيا عن القليل الى الكثير لكنه بالدليل .
- انظر : التحقيق ، لوحة (٦٤/ب) ، (٦٥/أ) .

ثم كذلك ينتقل الى أن يتضييق الوقت عند زفر رحمه الله
والى آخر جزء من أجزاء الوقت عندنا، فيتعين السببية فيه
لما يلي الشروع فى الأداء، اذ لم يبق بعده ما يحتمل انتقال
السببية اليه فيعتبر حاله فى الاسلام والبلوغ والعقل والجنون
والسفر والاقامة والحيض والطهر عند ذلك الجزء ويعتبر صفة
ذلك الجزء، فان كان ذلك الجزء صحيحا كما فى الفجر وجب
كاملا، فاذا اعترض الفساد بظلول الشمس بطل الغرض، وان كان

(١) (٢)
على ماسبق قبيل الأداء لوجوه ثلاثة :

أحدها : ما ذكر فى المتن أنه يؤدى الى التخطى عن القليل وهو
الجزء الذى يتعمل به الأداء الى الكثير وهى الأجزاء التى تسبق قبيل
الأداء بلا دليل، لأن الدليل يدل على أن السبب ينبغى أن يكون مقدما على
المسبب، وإذا يحتمل جعل الجزء الذى يتعمل به الأداء سببا فلاحاجة بنا الى
جعل الأجزاء الأخرى سببا مع انها معدومة .

والثانى : ما ذكرنا قبل هذا أنه يؤدى الى جعل المعدوم جزء السبب .
والثالث : أن ذلك لا يضبط، فانه اليوم يعمل الظهر مثلا بعد جزئين
وفى الغد بعد ثلاثة أجزاء الى غير ذلك، فلو جعل ما يسبق قبيل
الأداء سببا يختلف السبب، وهذا فاسد .
قوله : (الى أن يتضييق الوقت عند زفر)

- (١) (ما) ساقطة من ج .
- (٢) فى ب : قبل .
- (٣) فى ج : استبدلت (الى) ب (أى) .
- (٤) فى ب : قبل .
- (٥) (ينبغى أن) ساقطة من ج .
- (٦) فى الأهل، ج : سبق .
- (٧) انظر : المغنى فى أصول الفقه (ص ٤٤)، أصول البزدوى مع كشاف
الأسرار (٢٢٤/١)، أصول السرخسى (٣٣/١)، التبيين (٤٢٢/١)، التحقيق
لوحة (٦٤/ب) .
- (٨) فى ب، ج، د : استبدلت (الى أن يتضييق) ب (الى تضييق) .
- (٩) هو زفر بن هذيل بن قيس بن سليم وكنيته : أبو الهذيل، صحب أباحنيفة
فصار من أئمة الحنفية المجتهدين، توفى سنة ١٥٨ هـ .
- انظر : فهرست ابن النديم (ص ٢٨٥)، وفيات الأعيان (٢٣٧/١) .

ذلك الجزء فاسدا كما في العصر يستأنف في وقت الاحمرار وجب ناقصا فيتأدى بصفة النقصان . ولا يلزم على هذا ما اذا ابتدأ العصر في أول الوقت ثم مده الى أن غربت الشمس فانه لا يفسد لأن الشرع جعل له حق شغل كل الوقت بالأداء ، فجعل ما يتصل من الفساد بالبناء عفوا ، لأن الاحتراز عنه مع الاقبال على الصلاة متعذر . وأما اذا خلا الوقت عن الأداء فالوجوب يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية لانتقال السببية عن الكل الى الجزء فوجب بصفة الكمال ، فلا يتأدى بصفة النقصان في الأوقات الثلاثة المكروهة بمنزلة سائر الفرائض .

(١) رحمه الله) عنده : اذا تضيق الوقت على وجه لا يفضل عن الأداء تتعيب السببية في ذلك الجزء . ألا ترى أنه ينقطع خياره ولا يسهه التأخير بعد ذلك ، فلا يتغير بما يعترض بعد ذلك من سفر أو مرض .
(٢) ونحن نقول : انما لا يسهه التأخير كيلا يفوت شرط الأداء وهو الوقت

(١) أي كما انتقلت السببية من الجزء الأول الى الثاني عند عدم الشروع في الأداء تنتقل من الثاني الى الثالث والرابع الى أن يتفريق الوقت بحيث لا يسه فيه الأداء المفروض عند زفر رحمه الله ، وإلى آخر جزء من أجزاء الوقت عند غيره من الحنفية . وهذا الاختلاف بناء على أن القدرة المتهمة كافية لوجوب الأداء ، أم تشترط القدرة الحقيقية ؟ فعند زفر رحمه الله : تشترط القدرة الحقيقية ، وعند غيره : لا تشترط . وبيانها سيأتي في فصل في حكم الواجب عند قوله : والشرط كونه متوهم الوجود .
انظر : التبیین (٤٢٤/١) .

(٢) نقل الشارح من قوله (اذا تضيق الوقت) الى قوله (وهو الوقت) من أصول السرخس بحروفه .
ثم قال شمس الأئمة رحمه الله : ان الوقت ظرف للأداء وما بعده من آخر الوقت صالح لانتقال السببية اليه ، فيحصل الانتقال بالطريق الذي قلنا الى آخر جزء من أجزاء الوقت ، فتتبع السببية فيه ضرورة اذا لم يبق بعده ما يحتمل انتقال السببية اليه ، فيتحقق التفويت بمفهومه ، وتعتبر صفة ذلك الجزء وحاله عند ذلك الجزء حتى اذا كانت حائضا لا يلزمها القضاء ، واذا ظهرت عن الحيف عند ذلك الجزء وأيامها =

.....

(١) لا لأن مابعد من أجزاء الوقت - إذا لم يؤد - لا يصلح لانتقال السببية
(٢)

فتعينت السببية فيه لما يلي الشروع في الأداء .

وانما قيده ب (الشروع في الأداء) ليتأتى تفريع طلوع الشمس فـ
(٣) الفجر وغروبها في العصر .

قوله (إذا لم يبق بعده ما يحتمل انتقال السببية اليه) أى انما
(٤) يتعين إذا لم يبق بعده ما يحتمل انتقال السببية اليه . فأما إذا كان
(٥) بعده ما يحتمل انتقال السببية اليه لا يتعين فيه ، ويحتمل أن يكون
(٦)

= عشرة تلزمها العلة ، نص عليه في نوادر أبي سليمان - هذا التفريع
قول محمد رحمه الله في نوادر العلة كما نص عليه البزدوى ، وأراد
بنوادر أبي سليمان ما رواه أبو سليمان عن محمد رحمه الله كما
قاله عبدالعزيز البخارى في كشف الأسرار .

انظر : أصول السرخسى (٣٤/١) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢١٥/١) .
(١) (لا يصلح لانتقال السببية) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٢) في ب ، د : تتعين .

(٣) أى أنه إذا طلعت الشمس وهو في خلال الفجر يفسد الغرض ، لأن الجزء
الذى يتصل به طلوع الشمس من الوقت سبب صحيح تام ، فثبت الوجوب
بصفة الكمال فلا يتأدى في الأداء مع النقصان ، بخلاف ما إذا غربت
الشمس وهو في خلال صلاة العصر ، فإن الجزء الذى يتصل به الغروب من
الوقت في المعنى سبب فاسد للنهي الوارد عن العلة بعدماتحـ
الشمس ، فيثبت الوجوب مع النقصان بحسب السبب ، وقد وجد الأداء بتلك
الصفة . كذا قال شمس الأئمة رحمه الله . ويذكره الشارح بعد قليل .
انظر : أصول السرخسى (٣٤/١) ، وأيضا التوضيح على التنقيح (٣٩١/١) -
٣٩٢ ، التحقيق ، لوحة (٦٧/أ) ، المغنى في أصول الفقه (ص ٤٥) .

(٤) في ب : استبدلت (اذ) ب (إذا) .

(٥) (. . . اليه) أى انما يتعين إذا لم يبق بعده ما يحتمل انتقال السببية
اليه) ساقطة من ج .

(اليه) ساقطة من ب ، د .

(٦) (فيه) ساقطة من ب ، ج ، د .

.....

(١) أداء على طريق التعليق ، أى السببية يتعين فيه ، لأنه لم يبق بعده
(٢)
مايحتمل انتقال السببية اليه . (فيعتبر حاله) أى حال المكلف عند
(٣)
ذلك الجزء (فى الاسلام) أى إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبى أو ظهرت من
(٤)
الحيض أو النفاس أو أفاق المجنون (عند ذلك الجزء) تلزمه الصلاة . وإذا
(٥)
حاضت أو صارت نفساء أو جن عند ذلك الجزء لايلزم القضاء ، وإذا كان
(٦)
مسافرا عند ذلك الجزء تلزمه صلاة السفر / وإذا أقام من السفر عند (١١٢/أ)
(٧)
ذلك الجزء تلزمه صلاة الإقامة .

(٨) (٩) (١٠)
() وتعتبر صفة ذلك الجزء فان كان ذلك صحيحا كما فى الفجر وجب
(١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥)
كاملا ، وإذا اعترض الفساد بطلوع الشمس بطل الفرض) لأن الجزء الذى

- (١) فى الأصل ، وفى ب ، ج : استبدلت (أداء) ب (اذ) .
- (٢) فى الأصل : يتعلق .
- (٣) أو حال المعلى . كذا فى التبيين (٤٢٥/١) .
- (٤) فى ب ، ج ، د : استبدلت (أى) ب (وكذا) .
- (٥) قول المصنف (عند ذلك الجزء) أن أريد "بالجزء" الجزء من الوقت الذى تفيق بحيث لايسع فيه الا الأداء المفروض فالمذكور من الأحكام بناء على ماذهب اليه زفر رحمه الله ، وإن كان يراد به الجزء الأخير من أجزاء الوقت فهذه الأحكام عند من عداه ، أما عنده فلا وإن كان الوقت باقيا . انظر : التحقيق ، لوحة (٦٥/ب - ٦٦/أ) .
- (٦) (لايلزم القضاء ، وإذا كان مسافرا عند ذلك الجزء) ساقطة من ج .
- (٧) فى ب ، ج ، د : فإذا .
- (٨) أى لم يوصف بالكراهية ، ولم ينسب الى الشيطان . كذا فى التحقيق .
- (٩) أى فى وقت الفجر .
- (١٠) أى الفرض به .
- (١١) فى الأصل : اعرض .
- (١٢) أى فى الوقت .
- (١٣) فى ج : لطلوع .
- (١٤) فى خلال الفجر .
- (١٥) عند الحنفية خلافا للشافعى رحمه الله . كذا فى التحقيق . انظر لوحة (٦٦/أ) ، وفى قوله (بطل الفرض) اشارة الى نفي ما روى عن محمد أن أصل الصلاة يبطل ببطلان جهة الفرضية ، كذا فى التحقيق . انظر لوحة (٦٧/أ) ، كشف الأسرار . انظر (٢٢٧/١) .

.....

يتعمل به طلوع الشمس من الوقت سبب صحيح كامل فيثبت به الوجوب بوضوح
الكامل فلايتأدى مع النقصان ، لأن ماوجب كاملا لايتأدى ناقصا ^(٢) وقد وجب
كاملا ، لأن المسببات تثبت حسب ثبوت الأسباب . ألا ترى أن الصوم المنذور
في وقت غير معين لايتأدى في أيام النحر والتشريق . ^(٣)

(وان كان ذلك الجزء فاسدا) أى ناقصا كالعصر (يستأنف في وقت
الاحمرار) ، ثم غربت الشمس وهو في خلال العصر لم تفسد ، لأن الجزء الذى
يتعمل به الغروب من الوقت فاسد للنهي الوارد عن الصلاة بعد ماتغيب

(١) نقل الشارح هذا التعلييل من أصول السرخسى (٣٤/١) .
(٢) وان قيل : ماذكرتم مخالف لقوله عليه السلام : من أدرك ركعة من
الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من
العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر . رواه أبو هريرة رضى
الله عنه . وفى رواية أخرى عن النبى عليه السلام : اذا أدرك أحدكم
سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، واذا أدرك أحدكم
سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته .
قالت الحنفية : تأويلهما عندنا ماذكر أبو جعفر الطحاوى فى شرح
معانى الآثار ان ورودهما كان قبل نهيه عليه السلام عن الصلاة فى
الأوقات المكروهة .

ولا يقال : كان ذلك نهيا عن التطوع خاصة كالنهي عن الصلاة بعد
الفجر والعصر ، فلا يوجب نسخ هذا الحديث .

لأنهم يقولون : بل هو نهى عن الفرائض والنوافل ، فان قضاء الفوائض
فيها لايجوز ، ألا ترى أن النبى عليه السلام لما فاتته صلاة الصبح ليلة
التعريس انتظر فى قضائها الى أن ارتفعت الشمس ، فدل هذا على
أن مارواه نسخ به . كذا فى التحقيق ، لوجه (٦٦/ب) ، كشف الأسرار
على البزدوى (٢٢٧/١) .

(٣) وكالسجدة اذا قرأها نازلا فركب وسجدها بالايماء لايتأدى به
لأنها وجبت كاملة فلايتأدى ناقصة . انظر التحقيق ، لوجه (١/٦٦) .

.....

(١) الشمس، فيثبت الوجوب مع النقصان بحسب السبب، وقد وجد الأداء بتلك
(٢) الصفة فيخرج عن العهدة كما اذا نذر بصوم (يوم) النحر وأيام التشريق
وأداه فيها .

(٥) قوله (ولايلزم على هذا) الى آخره . وجه الاشكال :
انا قد بينا أن ماوجب كاملا بالسبب الكامل لايتأدى ناقصا كـ
اذا شرع في الفجر عند طلوع الشمس فقال : أليس انه اذا ابتدأ العصر
في أول الوقت يجب كاملا ، لأن أول وقت العصر سبب صحيح ، ومع هذا لايفسد
اذا مده الى أن غربت الشمس .

(٧) والجواب عنه : أن الشرع جعل له ولاية شغل كل الوقت بالأداء ، وهو
العزيمة في الباب ، لأن الله تعالى خلق العباد لعبادته ، قال الله تعالى :

(١) وقد روى مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد
الصبح حتى تطلع الشمس .

وروى ابن ماجه عن على بن رباح قال : سمعت أبي يقول : سمعت عقبة
ابن عامر يقول : ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهاها أن نعلی فيهن أو نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة
وحين يقوم قاثم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى
تغرب .

انظر : صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الأوقات التى
نهى عن الصلاة فيها (٥٦٦/١) ، سنن ابن ماجه ، أبواب ما جاء فى
الجنائز ، باب ما جاء فى الأوقات التى لايعلى فيها على الميت
ولايدفن (٢٧٩/١) ، مسند أحمد (١٥٢/٤) .

(٢) نقل الشارح هذا الشرح من أصول السرخسى بالنص . انظر (٣٤/١) .

(٣) فى ج : صوم (بسقوط الباء فى أوله) .

(٤) ساقطة من ج .

(٥) أى على الأصل المذكور ، وهو ما ذكره الشارح بقوله : ان ماوجب كاملا
بالسبب الكامل لايتأدى ناقصا .

(٦) نص عليه محمد كما قاله البزدوى رحمه الله فى أصوله . انظر (٢٢٦/١) .

(٧) نقل الشارح هذا الجواب من أصول البزدوى . انظر (٢٢٧/١) .

.....

"وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون" ^(١) وقال : "يا أيها الناس اعبدوا ربكم" ^(٢)
وقال : " واعبد ربك حتى يأتاك اليقين" ^(٣) الى غير ذلك من الآيات .

ولأن الواجب على المملوك أن يكون في خدمة ماله في جميع
الأوقات ، والله تعالى هو المالك على الحقيقة . اذ هو الذي أخرجنا
من العدم الى الوجود . فبالنظر الى هذا ينبغي أن يكون العبد مشغولاً
بخدمته في جميع / الأوقات فضلاً عن أوقات الصلاة ، ^(٤) إلا أن الله تعالى من (١١٢/ب)
علينا بأن جعل لنا ولاية صرف بعض الأوقات الى حوائجنا رخصة وترفيهنا
لأعذار تبدو لنا ، فاذا شغل كل الوقت بالأداء فقد أتى بما هو العزيمة ^(٥)
والاحتراز عن هذا الفساد مع الاقبال على العزيمة متعذراً ، فجعل هـذا
الفساد عفواً ضرورة أخذه بالعزيمة ، فصار بمنزلة المؤدى في الوقت ^(٦)
الصحيح على أن هذا ثبت ضمناً ، ورب شيء لا يثبت قعداً ويثبت ضمناً . ^(٧)
وقد روى عن محمد رحمه الله ^(٨) فيمن قام الى الخامسة في العصر
^(٩)

- (١) سورة الذاريات (٥٦) .
- (٢) سورة البقرة (٢١) .
- (٣) سورة الحجر (٩٩) .
- (٤) كذا قالوا في جميع الشروح ، انظر التحقيق ، لوحة (٦٧/ب) ، التبيين
(٤٢٧/١) .
- اعلم أن هذا الايضاح يتأتى اذا فهمنا مدلول العبادة مجرد اقامة
الشعائر ، وأما اذا قلنا أن العبادة هي التوجه الى الله بكل حركة
في الضمير ، وكل حركة في الجوارح ، وكل حركة في الحياة فلا يتأتى
هذا الايضاح .
- (٥) في ج : اشتغل .
- (٦) فثبت أن شغل كل الوقت بالعبادة هو العزيمة ، كذا في التحقيق
لوحة (٦٧/ب) .
- (٧) في ب ، ج ، د : وصار .
- (٨) (ضمناً) ساقطة من ب .
- (٩) رواه هشام كما في البزدوى ، وقاله محمد في نوادر الصلاة ، كما في
كشف الأسرار . انظر أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٢٧/١) .

.....

أنه يستحب له الاتمام وان كان التطوع بعد العصر مكروه ، لأنه ثبت من غير قعده بخلاف حالة الابتداء . فان ذلك مكروه ، لأنه بقعده يثبت الفساد (١)
ولأن الاحتراز عنه ممكن بأن يختار وقتا لافساد فيه . (٢)

قوله (أما اذا خلا الوقت عن الأداء) جاز أن يكون هذا ابتداء كلام وجاز أن يكون هذا جواب اشكال ، وهو الصحيح ، وهو أنه قال : ان كان ذلك الجزء ناقصا يجوز أن يتأدى بصفة النقصان كالعصر يستأنف في وقت الاحمرار . فقال : يشكل بما اذا نعدم الأداء منه أصلا في الوقت ثم قضاه في اليوم الثاني بعد ما احمرت الشمس ، فانه لايجوز . وكذا اذا قضا في وقت آخر هو مكروه . (٣)

(١) في الأصل ، ج ، د : بغير .

(٢) انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٢٧/١) ، كشف الأسرار على المنار (١٢١/١) ، التحقيق ، لوحة (١/٦٨) .

(٣) وقد صور عبدالعزيز البخارى هذا الاشكال بعبارة أخرى فقال : لما انتقلت السببية الى الجزء الأخير وتعين هو للسببية لعدم مايحتمل الانتقال اليه بعده لزم أن يجوز الأداء في الأوقات الناقصة اذا كان الجزء الأخير ناقصا كالعصر اذا فاتت عن وقتها ينبغي أن يجوز قضاؤها في الأوقات المكروهة .

فأشار الى الجواب وقال : اذا خلا الوقت عن الأداء يضاف الوجوب الى كل الوقت . لنا انما جعلنا جزءا من الوقت سببا ضرورة وقوع الأداء في الوقت ، لأن الوقت بعينه شرط الأداء وذلك سبب أيضا ولايجوز أن يكون الوقت الواحد ظرفا وسببا ، فجعلنا جزءا منه سببا والباقي ظرفا ، وهذه الضرورة فيما اذا جعله ظرفا متحققة ، فاذا لم يجعله ظرفا بأن لم يؤد في الوقت حتى فات سقطت الضرورة ، ووجب العمل بالأصل ، وهو أن يجعل الوقت سببا لكماله ، لأن الاضافة وجدت الى جميع الوقت ، يقال : صلاة الظهر والظهر اسم لجميع الوقت ، ولمّا جعل الكل سببا ، ولافساد في كل الوقت كان الواجب على وفقه ، فلايمح أداءه في وقت ناقص كما في الفجر وقت الطلوع .

انظر : التحقيق ، لوحة (١/٦٨) ، كشف الأسرار (٢٢٨/١) .

.....

(١) فقال في الجواب : اما اذا لم يشتغل بالأداء حتى فات الوقت صار
(٢) كل الوقت سببا وهو سبب صحيح تام ، وانما يتأدى بصفة النقصان عند
(٣) ضعف السبب اذا لم يهر ديننا في الذمة . واشتغاله بالأداء يمنع هيوررته
ديننا في الذمة . فأما اذا لم يشتغل بالأداء حتى تحقق التفويت بمضى
الوقت صار ديننا فيثبت بصفة الكمال ، وهذا هو الانفصال عن الاشكال الذي
يقال . وعلى هذا اذا أسلم الكافر بعد ما احمرت الشمس ولم يمسك
(٤) ثم أداها في اليوم الثاني بعد ما احمرت الشمس فانه لايجوز ، لأن
(٥) مع تمكن النقصان في السببية اذا مضى الوقت صار الواجب ديننا في الذمة
بصفة الكمال ، لأن النقصان كان بسبب في الوقت ، وقد فات الوقت فيرتفع
النقصان ، فيثبت كاملا ، لأن / الوجوب في الذمة ولانقضى فيها مع أن هذه (١١٣/أ)
(٦) المسألة غير مروى .
(٧) (٨)

قوله : (فالوجوب يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية)
(٩)

- (١) نقل الشارح هذا الجواب من أصول السرخسي بحروفه ماعدا بعض الاختلافات اليسيرة التي سأشير اليها . انظر (٣٤/١ - ٣٥) .
- (٢) في أصول السرخسي : مضى .
- (٣) في أصول السرخسي : فحكم السببية يكون مضافا الى جميع الوقت .
- (٤) في أصول السرخسي : الذي يقال على هذا ، وهو ما اذا أسلم الكافر .
- (٥) في جميع النسخ : لأن ، وقد صححته من أصول السرخسي .
- (٦) في أصول السرخسي : نقصان .
- (٧) من قوله (لأن النقصان) الى قوله (ولانقضى فيها) ليس في صلب الكتاب انما هو موجود في هامش أصول السرخسي ، نقلنا عن هامش العشمانيين انظر (٣٤/١) رقم الهامش (٥) .
- هذا وقد نقل عبد العزيز البخاري هذا الجواب في التحقيق وفي كشف الأسرار بعد أن قال : والجواب الصحيح ما ذكره شمس الأئمة رحمه الله . انظر : التحقيق ، لائحة (٦٨/ب) ، كشف الأسرار (٢٢٨/١) .
- (٨) أي عن السلف كأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله ، كذا في كشف الأسرار على أصول البزدوى . انظر (٢٢٩/١) .
- (٩) في ج : مضاف .

.....

لانتقال السببية عن الكل الى الجزء) بيانه :

ان الأصل أن يضاف الوجوب الى كل الوقت ، وأن يكون كله سببا ، لأننا
انما عرفنا السببية بالاضافة . والملازمة تضاف الى كل الوقت فيقال : ملازمة
الظهر ، الا اننا عدلنا عن هذا الى جعل بعض الوقت سببا ضرورة أن تقع
الملازمة في الوقت على ما بيننا ، فاذا فاتت هذه الضرورة بفوات كل الوقت عن
الأداء عاد الأمر الى الأصل ، وهو ما ذكرنا من اضافة الوجوب الى كـ (١)
الوقت دون الجزء الفاسد (فوجب بصفة الكمال) لأن جملة الوقت غير متممة
بالكراهة وان كان فيه جزء ناقص فلا يتأدى ناقصا في اليوم الثاني وقت
الغروب أو في وقت آخر مكروه . وهذا لأن الناقص لا يعارض الكامل
لأن (٢) الكامل موجود بأمله ووصفه ، والناقص موجود بأمله دون وصفه . والموجود
أملا ووصفا راجح على الموجود أملا لا وصفا . ولأن الكمال في العبادة
أمل ، فكان اعتبار الكمال في سببها أولى من اعتبار النقصان . ولأننا
ان نظرنا الى الأجزاء الصحيحة لا يجوز القضاء في الأوقات المكروهة
وان نظرنا الى الأجزاء الناقصة يجوز ، فلا يجوز بالشك (٤)

(١) في ج : استبدلت (كل) ب (جملة) .

(٢) في ب ، ج : بالناقص .

(٣) في ب ، ج ، د : استبدلت (لأن) ب (إذا) .

(٤) انظر : كشف الأسرار على المنار (١٢١/١) ، التحقيق ، لوحة (١/٧٠) ،

التبيين (٤٢٨/١ - ٤٢٩) .

والنوع الثانى ماجعل الوقت معيارا له وسببا لوجوبه وهو وقت الصوم ، الا يرى أنه قدر به وأضيف اليه .
ومن حكمه أن لا يبقى غيره مشروعا فيه ، فيعاب بمطابق الاسم ، ومع الخطأ فى الوصف الا فى المسافر ينوى واجبا آخر عند أبى حنيفة رحمه الله ، ولونوى النفل فعنه روايتان وأما المريض فالصحيح عندنا أنه يقع صومه عن الفرض بـكل حال ، لأن رخصته متعلقة بحقيقة العجز فيظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة فيلحق بالصحيح .
وأما المسافر فيستوجب الرخصة بعجز مقدر لقيام سببه وهو السفر ، فلا يظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة فلا يبطـل الترخـص ، فيتعدى حينئذ بطريق التنبيه الى حاجته الدينية .

(٢)

(١)

(والنوع الثانى ماجعل الوقت معيارا له وسببا لوجوبه) .

بيان كونه معيارا : أنه قدر به حتى يزداد الصوم بازدياد اليوم وينتقص الصوم بانتقاص اليوم ، ولا يفضل اليوم عن الصوم ، لأن الصوم عبارة عن الامساك الممتد ، وذلك مقدر باليوم شرعا ، فيكون اليوم مقدره .
وبيان أنه سبب : أنه يضاف اليه فيقال : صوم شهر رمضان .
ومن حكمه : أن غيره لا يبقى مشروعا لقوله عليه السلام : " اذا انسليخ

(١) أى من أنواع المقيد بالوقت .

(٢) وهو شرط لأدائه أيضا ، الا أن المصنف لم يذكره لأنه يعرف بكونه مؤقتا اذ الوقت شرط الأداء فى كل وقت بوقت معين ، بخلاف كونه سببا أو معيارا لأن الوقت قد لا يكون سببا كما فى صوم المنذور المضاف الى وقت معين وقد لا يكون معيارا كوقت الصلاة ، فلذلك خسهما بالذكر . كذا فى التحقيق . انظر لوحة (٧٠ / أ - ب) .

(٣) اذ المعيار ما يقاس به غيره وسوى به ، وهذا الوقت بهذه المشابة بخلاف وقت الصلاة ، فانه ظرف . انظر المصدر نفسه .

(٤) فى ب ، ج ، د : مقدرة .

(٥) كما أضيفت الصلاة الى الوقت ، فليل : صلاة الظهر ، صلاة العصر ، فكان سببا له كوقت الصلاة ، لأن الاضافة دليل السببية ، فانها للاختصاص وأقوى وجه الاختصاص اختصاص المسبب بالسبب ، لأنه حادث به ، كقولك عبد الله ، وكفارة القتل .

والدليل أيضا على كونه سببا تكرره بتكرره كالصلاة مع الوقت .

انظر : التحقيق ، لوحة (٧٠ / ب) ، التبیین (٤٣٠ / ١) .

(٦) أى حكم هذا النوع .

.....

(١) شعبان فلامصوم الا عن رمضان .

ولأن الشارع لما أوجب صوما معيناً في وقت معين مع علمه بأنه لا يسع فيه الا صوم واحد ينفي غيره كالمكيل والموزون / في المعيار (٤) قال الله (١١٣/ب) تعالى : " أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم " الى قوله : " ثم أتموا الصيام الى الليل " . بدأ الصوم من الخيط الأبيض ثم مده الى الليل .

والصوم عبادة شرعية فيراعى فيه لفظ الشرع . والشارع شرعه من فجر الى الليل . فيكون هو (٦) واحداً في نفسه وان كثر الامساك ، لأنه دخل تحت خطاب واحد ، لأن الأصل : ان الأشياء المختلفة اذا دخلت تحت خطاب

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " اذا كان النصف من شعبان فلامصوم حتى يجيء رمضان " . وأخرجه أحمد نحوه ، والترمذي بلفظ : " اذا بقى نصف من شعبان فلامصوموا " .

انظر : سنن ابن ماجه ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم الا من صام صوما فوافقه (٣٠٣/١) ، سنن الترمذي ، كتاب الصوم ، باب كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان (١١٥/٣) ، مسند أحمد (٤٤٢/٢) .

(٢) نقل الشارح هذا التعليل من أصول البزدوى بالمعنى . انظر (٢٣٠/١) .
(٣) لأنه لا يتصور أداء صومين بامساك واحد ، ولا يتصور في هذا الوقت الا امساك واحد ، وهو لا يفضل عن المستحق ، فلا يكون غيره مشروعاً فيه .
انظر : التحقيق ، لوحة (٧٠/ب) ، كشف الأسرار (٢٣٠/١) ، أصول السرخسى (٤٢/١) .

(٤) في ب ، ج ، د : معياره ، وكذا في أصول البزدوى .

(٥) سورة البقرة (١٨٧) .

(٦) في ج : استبدلت (هو) ب (هذا) .

(٧) في ج : مكثوا ، وفي د : تكثر .

واحد له حكم شيء واحد ، كما في قوله تعالى : " وإن كنتم جنباً فاطهروا " ^(١) صار البدن كله كعضو واحد في نقل الماء ^(٢) من موضع الى موضع ولهذا قلنا بأن الجنابة لا تتجزأ وجوداً وزوالاً .

وكذا قال الله تعالى : " يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك " ^(٣) ثم (إن) الرسول لو بلغ بعض الرسالة ^(٤) صار كأنه لم يبلغ لما أن الكل لما دخل تحت خطاب واحد ، صار الكل كفرد واحد ، فما لم يبلغ الكل لا يخرج عن عهدة الخطاب .

قوله (فيصاب بمطلق الاسم) أى بمطلق النية بأن ينوى الصوم مطلقاً ^(٥) ولم يعين رمضان ولا غيره باعتبار أن إطلاقه تعيين ، لأن ^(٦) التعيين عنده موضوع .

قوله (ومع الخطأ في الوصف) ^(٧) بأن ينوى القضاء أو الكفارة أو المنذور ، لأنه فرض متعين متوحد في هذا الزمان ، فصار كالمتعين المتوحد في المكان فيصاف بمطلق اسم الجنس والنوع ومع الخطأ ^(٨) في الوصف بأن كان زيد وحده في الدار ، فقليل له : " (يا) انسان " ، أو " يارجل " ^(٩)

-
- (١) سورة المائدة ، (٦) .
 - (٢) في ب ، ج ، د : البله .
 - (٣) سورة المائدة (٦٧) .
 - (٤) في ب ، د : تم .
 - (٥) ساقطة من جميع النسخ ، وقد ردت له لتصحیح العبارة .
 - (٦) في جميع النسخ : اذا ، وقد استبدلتها ب (لو) لتقييم النص .
 - (٧) وترك البعض .
 - (٨) في ج : استبدلت (لم) ب (لما) .
 - (٩) يتأدى الواجب عن الصحيح المقيم ، كذا في التحقيق .
 - (١٠) في د : استبدلت (لأن) ب (لاأن) .
 - (١١) أى في وصف الواجب .
 - (١٢) في ب ، د : يصاب ، وفي ج : يضاف .
 - (١٣) ساقطة من الأصل .

.....

(١) (٢)

أو "يا أسود" وهو أحمر، لأنه لامزاحمة له .

وهذا لأن الأمر إذا تعلق بمحل بعينه صار متعيناً على اعتبار (٣)
الوجود وأن كان ديناً باعتبار الوجوب على معنى أنه معدوم يجب إيجاده (٤)
فعلى أى وصف يوجد يقع عن الجهة التى أمر بها، كالأمر برد المغمس (٥)
والوديعة لما كان متعلقاً بمحل بعينه، فعلى أى وجه أوقع يقع عن الجهة

(١) فى د : مزاحم .

(٢) فى هذا الشرح إشارة الى الرد على الشافعى رحمه الله الذى خالف
الحنفية فى ذلك وقال : لا يتأدى عن أحد الا بنية فرض رمضــــــــــــــــان
لأن الصوم متنوع فى أوصافه كما هو معتبر فى الأصل، فانه مأمور به
ويحصل به زيادة ثواب، ويستحق تاركه زيادة تغليظ فى العقــــــــــــــــاب
فكان الوصف نفسه عبادة كآمل الصوم .

وقال الحنفية : لا بد للوصف من التحصيل بالنية على ما قلــت
الا أن النية الموجودة شاملة للأصل والوصف .

وبيانه : أنا أجمعنا على أن الشرط نية الصوم المشروع فيه ،حتى
إذا نوى بهذا الطريق أجزاءه بالاتفاق وان لم ينو فرضاً ،وهو بنية
أصل الصوم نوى مشروع الوقت ،لأن المشروع فيه واحد،وهو الفرض بلا خلاف
والواحد فى زمان أو مكان ينال باسم جنسه كما ينال باسم نوعه
وباسمه العلم ،فان زيدا لو نوى "يا انسان" أو "يارجل" وهو منفرد
فى الدار ،كان كما لو قيل : "يا زيد" ،فكذا فيما نحن فيه
الامساك قد وجد بصورته ومعناه ،لأنه نوى الصوم ،وهو واحد،فيتناول
مطلق الاسم .

انظر : التحقيق ،لوحة (٧٠/ب - ٧١/أ) ،كشف الأسرار (٢٣٥/١ - ٢٣٦) ،
حاشية الازميرى على المرأة (٢٣١/١) ،التقرير والتحبير (١٣١/٢) ،
المغنى فى أصول الفقه (ص ٥٠) ،التوضيح والتلويع (٣٩٨/١ - ٣٩٩) ،
أصول السرخسى (٣٨/١) ،مغنى المحتاج (٤٢٣/١) .

(٣) فى ب ، ج : وان .

(٤) (انه) ساقطة من ج .

(٥) فى ج : اتحاده .

.....

(١) المستحقة .

(٢) وكذا اذا استأجر انسانا ليخيط له ثوبا كان الفعل الواقع (فيه) من جهة ما استحق عليه سواء قصد به التبرع ابتداء أم من جهة العقد غير أن الواجب في باب الصوم فعل هو عبادة، ولا يتحقق ذلك الا بالنية فشرطنا / مطلق النية تحميلا للواجب بصورته ومعناه، لأنه ما لم يحصل الشيء (١١٤/أ) بصورته ومعناه لا يقع عن الجهة المستحقة .

ولا يلزم هبة كل النصاب للفقير، فانه يقع عن الواجب بدون النية وان كان عبادة، لأن الفقير مظنة الصدقة، فعارت الهبة له مستعاراً عن الصدقة له، اذ الظاهر أنه لا يريد من الفقير عوضاً دنيوياً، وانما يبتغى به وجه الله تعالى، ولهذا لا يملك الرجوع، فاذا وهب كل النصاب للفقير

(١) (عن الجهد) مزيدة من ب .

(٢) ساقطة من الأمل .

(٣) في الأمل، ب، ج : استبدلت (الجهة) ب (الجملة) .

(٤) هذا جواب سؤال أورده صاحب التحقيق حيث قال : لما تعين الفرض مشروعاً في هذا الوقت ينبغى أن يتأدى بلانية من الصحيح المقيم كما قال زفر رحمه الله، لأن الأمر بالفعل متى تعلق بمحل بعينه أخسذ حكم العين المستحق، فعار ما يتصور من الامساك في هذا الوقت مستحقاً على المكلف، فعلى أى وجه وجد وقع عن المأمور به كالأمر برد المغصوب والودائع لما كان متعلقاً بمحل بعينه وقع عن الجهة المستحقة على أى وجه وقع، وكالأمر بأداء الزكاة لما تعلق بمحل عين كان الصرف الى الفقير واقعاً عن الجهة المستحقة وان لم ينو الزكاة، وهذا كمن استأجر خياطاً ليخيط له ثوباً بعينه كان الفعل الواقع فيه من جهة ما استحق عليه سواء قصد به التبرع ابتداءً أو أداء الواجب بالعقد .

انظر : التحقيق، لوحة (٧١/ب)، وذكر البزدوى رحمه الله أيضاً هذا الاشكال مع جوابه في أصوله، انظر (٢٣٤/١) .

وقال صاحب كشف الأسرار : كان أبو الحسن الكرخى رحمه الله يكثر هذا المذهب لزفر ويقول : المذهب عنده أن صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله . انظر (٢٣٥/١)

(٥) في ج : مظنة .

.....

(١) فقد وصل الى الفقير ماهو المستحق فى هذا النصاب صورة ومعنى ، فيتحقق
(٢) منه ماوجب عليه صورة ومعنى . (٣)

ولا يلزمنا اشتراط نية التعيين فى العلة عند ضيق الوقت ، لأن التوسعة
أفادت شرطا زائدا فلا يسقط بالعوارض ، ولا بتقصير العباد . (٤) (٥) (٦)
قوله (الا فى المسافر ينوى واجبا آخر) فان عند أبى حنيفة (٧)
رحمه الله تصح نيته ، لأنه صرف الوقت الى الأهم وهو قضاء الدين ، وذلك لأنه (٨) (٩)

-
- (١) فى ب ، ج ، د : يتحقق .
(٢) فى ج : منا .
(٣) ذكره البزدوى رحمه الله فى أصوله . انظر (٢٣٤/١) . وعلاء الدين البخارى فى التحقيق ، انظر لوحة (١/٧٢) ، وفى كشف الأسرار انظر (٢٣٥، ٢٣٤/١) .
(٤) وهو التعيين ، كذا فى أصول البزدوى . انظر (٢٣٠/١) .
(٥) هذا الشرط ، كذا فى أصول البزدوى .
(٦) نقل الشارح هذا التعليل من أصول البزدوى . انظر (٢٣٠/١) .
وانظر هذه المسألة : التحقيق لوحة (١/٧٢) ، أصول السرخسى (٣٦/١) ،
المغنى فى أصول الفقه (ص ٤٨) ، المرأة على المرقاة مع حاشية
الازميرى (٢٢٥/١) .
(٧) الاستثناء متعلق بقوله (مع الخطأ فى الوصف) لابقوله (فىمصاب
بمطلق الاسم) على الأصح ، أى يصاب يوم الشهر بنية أهل الصوم مـمع
الخطأ فى الوصف فى حق الجميع الا فى المسافر اذا نوى واجبا آخر
فان هذا الصوم لا يصاب فى حقه بهذه النية ، بل يقع صومه عن مانسوى
عند أبى حنيفة رحمه الله .
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : المسافر كالمقيم فى هـذا
الحكم حتى اذا نوى واجبا آخر فى رمضان ، أو تطوعا ، أو أطلق النية
وقع عن فرض الوقت . كذا فى التحقيق . انظر لوحة (١/٧٢) .
(٨) رواية واحدة . كذا فى التبيين (٤٣١/١) .
(٩) فى ب ، ج ، د : رضى الله عنه .

.....

إذا مات يعاقب بسبب صوم القضاء ، ولا يعاقب بسبب صوم رمضان . ولأنه لما
 لم يكن الأداء منه مطلوباً في سفره صار هذا الوقت في حقه مثل شعبان .^(١)
 والوجه الأول يوجب أن لا يجوز النفل ،^(٢) لأنه ما صرف الوقت (السـ)
 الأهم .^(٤)

والوجه الثاني يوجب أن يجوز .^(٥)
 وفيه روايتان عنه .^(٦)

قوله (وأما المريض ، فالصحيح عندنا أن صومه يقع عن الفرض بـ)
 حال (سواء نوى النفل أو نوى واجبا آخر . وهذا اختيار فخر الاسلام^(٧))
 وغيره .^(٨)
^(٩)

-
- (١) في ج : يمكن .
 - (٢) في ج : استبدلت منه (مطلوباً) بـ (مطلوباً منه) .
 - (٣) ويقع عن رمضان ، ذكره حسن بن زياد اللؤلؤ الكوفي في المجرد
 كذا في المصدر السابق .
 - (٤) ساقطة من الأصل ، وانظر هذا الوجه . الهداية (١١٩/١) .
 - (٥) وذكر ذلك في نوادر أبي يوسف رواية عن ابن سماعه . انظر المصدر
 السابق ، وتيسير التحرير (٢٠٨/٢) .
 - (٦) أي عن أبي حنيفة رحمه الله .
 - (٧) في د : استبدلت (عن) بـ (على) .
 - (٨) انظر : أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٣٢/١) .
 - (٩) كشمس الأئمة السرخسي ، وجلال الدين الخبازي ، صاحب المغنى في أصول
 الفقه ، والاشيكتي صاحب المنتخب متن هذا الكتاب ، ومشى عليه
 شراح هذا الكتاب ، كحافظ الدين النسفي صاحب هذا الشرح ، وعلاء الدين
 البخاري صاحب التحقيق ، وقوام الدين الاتقاني صاحب التبیین
 وملا خسرو ، صاحب المراجعة .
 - انظر : أصول السرخسي (٣٧/١) ، المغنى في أصول الفقه (ص ٤٩) ، التحقيق
 لوحة (٧٣/ب) ، التبیین (٤٣٤/١) ، المرأة على المرقاة مع حاشية
 الأزمیری (٢٣٣/١ - ٢٣٤) .

.....

(١)

وعن بعضهم : المريض كالسافر عنده .

قوله (لأن رخصته متعلقة بحقيقة العجز) أى المرخص فى حق المريض هو العجز الحقيقى . وهذا لأن المرض متنوع الى ما يحوجه الى الفطر والى ما لا يحوجه اليه لجواز أن يتضرر المريض بالاكل ، ولهذا قيل : " الحميصة رأس كل دواء " . فاذا كان متنوعا لم يجعل نفس المرض سببا ، بل السبب المرض الذى يعجزه عن الصوم ، / فاذا صام علم أنه لم تثبت الرخصة فى حقه (١١٤/ب) لفوات شرطه ، فعار كالصحيح ، والصحيح اذا وجد منه الصوم يكون عن رمضان بأى طريق يوجد ، كذا هذا .^(٢)

(وأما المسافر فيستوجب الرخصة) بنفس السفر ، لأن السفر غير متنوع الى متعب وغير متعب ، اذ السفر قطعة من سقر .^(٣) ولهذا قيل : المسافرة مس آفة ، فتكون المشقة لازمة فيه فى أعم الأحوال ، فأقيم السفر مقام المشقة ويدار الحكم عليه لاعلى المشقة كما عرف فى التقاء الختانيــــــــــــن وحدوث الملك وغير ذلك . فاذا صام لا يبطل الترخص .^(٤)

(١) وهو رواية أبى الحسن الكرخى رحمه الله ، وبذلك أخذ شيخ الاسلام خواهر زاده ، وشيخ الاسلام صاحب الهداية ، والقاضى الامام فخر الدين والامام ظهير الدين الولوالجى ، والقاضى الامام ظهير الدين البخارى والشيخ الكبير أبو الفضل الكرمانى رحمهم الله . ثم اعلم أنه لافرق بين المسافر والمقيم ، والصحيح والسقيم عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله ، لأن الرخصة كى لاتلزم المعذور مشقة ، فاذا تحملها التحق بغير المعذور . كذا فى الهداية انظر (١١٩/١) ، وكشف الأسرار (٢٣٢/١ - ٢٣٣) ، والتحقيق لوجه (٧٣/ب) ، التبيين (٤٣٤/١) ، المغنى فى أصول الفقه (ص ٤٨) ، كشف الأسرار على المنــــــــــــــــار (١٢٥/١) حاشية الازميرى على المرأة (٢٣٣/١) .

(٢) انظر : أصول البزدوى (٢٣٢/١) ، أصول السرخسى (٣٧/١) ، المرأة على المراقبة مع حاشية الازميرى (٢٣٤/١) ، التحرير مع التيسير (٢٠٩/٢) ، التحقيق لوجه (٧٣/ب) ، التبيين (٤٣٤/١ - ٤٣٥) .

(٣) فى ج : استبدلت (سقر) ب (العذاب) .

(٤) فى ج : الرخص .

ومن هذا الجنس الصوم المنذور في وقت بعينه لأنه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجبا لم يبق نفلا، لأنه واحد لا يقبل وصفين متضادين، فصار الواجب من هذا الوجه واحدا، فأصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف، وتوقف مطلق الامساك على صوم الوقت وهو المنذور، لكنه إذا صامه عن كفارة أو عن قضاء

- (١) وقد ذكر في المبسوط في مسألة المريض تأويله إذا كان لا يطيق الصوم في ظنه ثم أطاق، لأن يستنصر بالصوم .
(٢)
قوله (فيتعدى حينئذ بطريق التنبيه) أي يتعدى إلى حاجته الدينية بطريق الدلالة، لأن الترخيص لما ثبت لحاجته الدنيوية - وهي تبع - (٤) لأنه يرتفق به في حياته الفانية لأن يثبت لحاجته الدينية - وهي أصل لأنه يرتفق به - (٦) في حياته الباقية - أوفى وأحرى .
(٧) (٨)
قوله (ومن هذا الجنس) أي من جنس أن الوقت له معيار وهو متعين فيه حتى يصاب بمطلق النية ومع الخطأ في الوصف ويتوقف الامساك عليه - (٩)
(١٠) في أول اليوم .

- (١) (وقد) ساقطة من ج .
(٢) انظر : المبسوط (٨٢/٣) .
(٣) في ب : التنبيه .
(٤) وهي دفع المشقة عن البدن في العاجل ، كذا في التحقيق .
(٥) في جميع النسخ : بيع ، وقد صححته من كشف الأسرار على المنار ، انظر الصفحة نفسها .
(٦) وهي دفع العذاب عن نفسه في الآجل ، كذا في التحقيق .
(٧) في ب ، ج ، د : أولى .
(٨) انظر : كشف الأسرار على المنار (١٢٦/١) ، التحقيق لوحة (٧٤/ب) ، التبیین (٤٣٦/١) ، كشف الأسرار على أصول البزدوى (٢٣٤/١) .
(٩) في ج : الخطاب .
(١٠) انظر : المغنى في أصول الفقه (ص ٥١) ، التبیین (٤٣٦/١) ، التحقيق لوحة (٧٤/ب) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٤٦/١) ، التوضيح مع التلويح (٤٠٢/١) .

عليه يقع عما نوى ، لأن التعيين حمل بولاية الناذر، وولاية الناذر لاتعدوه فصح التعيين فيما يرجع الى حقه وهو أن لايبقى النفل مشروعا، فاما فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو — أن لايبقى الوقت محتملا لحقه فلا .

قوله (بعينه) يحتز به عن النذر المطلق ، فإنه من قبيل المطلق عن الوقت على مامر .

قوله (لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجبا) أراد به صوم النفل (٣) فان صوم الوقت خارج رمضان وهو النفل كالفرص في رمضان حتى توقف (٤) الامساك في غير رمضان على النفل كما توقف في رمضان عليه ، ولهذا يصح النفل بنية (من) النهار كهوم رمضان . (٥)

قوله (لأنه واحد لايقبل وصفين متضادين) أى النغلية والوجوب (٦) وبينهما تضاد، لأن الواجب ما يأتى بتركه (والنفل ما لا يأتى بتركه) ، فسادا (٧) ثبت الوجوب انتفى النفل ضرورة . فهذا من هذا الوجه واحد، أى من حيث انه لم يبق محتملا للنفل ، فاما من حيث انه يحتمل صوم القضاء والكفارة فلا (٨) (٩) (١٠)

(١) أى الصوم المنذور فى وقت بعينه الى وقت معين مثل أن يقول : لله أن أصوم رجب ، أو يوم الخميس ، كذا فى التحقيق والتبيين .

(٢) مثل أن يقول : نذرت أن أصوم يوما ، أو شهرا ، أو سنة ، كذا فى التحقيق .

(٣) لأنه هو الأصل فى غير رمضان ، وسائر الصيامات بمنزلة العوارض ، كذا فى التحقيق . انظر لوجه (٧٤/ب) .

(٤) (مطلق) مزيدة من ب .

(٥) ساقطة من الأصل ، ج ، د .

(٦) (لأنه واحد) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٧) هذا تعليل لعدم بقاء صوم الوقت نفلا بعد أن انقلب واجبا بالنذر .

(٨) كذا قال فى التبيين . انظر (٤٣٧/١) .

(٩) ساقطة من الأصل .

(١٠) كذا قال فى التحقيق ، انظر لوجه (٧٤/ب - ١/٧٥) .

.....

بخلاف صوم رمضان ، لأنه واحد مطلقا .

ثم اعلم أن الزمان بحسب الصوم منقسم الى ثلاثة أقسام : / قسم (١/١١٥) لا يقبل الصوم شرعا كالليالي ، وقسم يقبله مع صفة النقصان كالأيام المنهى عنها ، وقسم يتحقق (فيه) (٢) الصوم على صفة الكمال ، وهذا القسم على نوعين :

نوع شرع الصوم فيه حقا لله تعالى ك شهر رمضان (٤) .
ونوع يكون الصوم (فيه) (٥) مشروعا حقا لله تعالى ، وحقا لنا كسائر الأيام غير رمضان .

ثم لكل واحد من صوم الفرض والنفل نوع اختصاص بوقت وزمان . فصوم الفرض له اختصاص بزمان رمضان حتى يتأدى فيه بمطلق النية ويتوقف الامساك في أول اليوم عليه . وصوم النفل له اختصاص بغير رمضان ، ولهذا يتأدى بمطلق النية فيه كما يتأدى بنية النفل ، والامساك في أول الوقت يتوقف عليه أيضا دون غيره ، غير أن الوقت في صوم رمضان ، له زيادة اختصاص بالمشروع الذي شرع فيه ، لأنه لامزاحم لصوم الفرض في ذلك الزمان ولايحتتمل غيره أصلا بخلاف النفل ، فإنه وان كان صوم الوقت لكن وقتسه يحتتمل غيره ، وهو صوم القضاء والكفارة ، فعار الصوم من اليوم كالمسمى من اللفظ وكما أن بعض الألفاظ في افادة مسمياتها محكم (٨) حتى لا يحتتمل

-
- (١) في ج : استبدلت (الى) ب (على) .
(٢) (وقسم يقبله مع صفة النقصان كالأيام المنهى عنها) ساقطة من ج .
(٣) ساقطة من الأصل .
(٤) في ج : كصوم .
(٥) ساقطة من الأصل .
(٦) (فيه) ساقطة من ج .
(٧) (النفل) ساقطة من ج .
(٨) (محكم) ساقطة من ج .

والنوع الثالث المؤقت بوقت مشكل توسعه وهو الحج ،فانه
فرض العمر، ووقته أشهر الحج ،ولا يدرى حياته مدة يفضل بعضها
لحجة أخرى .

ومن حكمه أن عند محمد يسعه التأخير لكن بشـ———رط
أن لا يفوته في عمره .

- (١) غيره فكذاك الوقت في حق رمضان كالمحكم حتى لا يحتمل غير هذا المشروع .
(٢) فاذا عرف هذا فاعلم بأن العبد اذا نذر صوم يوم بعينه فهذا منه
(٣) تعرف في موجب الوقت ،لا في محتمله ، لأن حقه في الموجب دون المحتمل
(٤) وتصرفه يقتصر على محل ولايته .
(٥) بيان الاشكال في الحج أنه عبادة تتأدى بأركان معلومة ،ولا يستغرق
(٦) الأداء جميع الوقت ،فمن هذا الوجه يشبه الصلاة ،ويشبه الصوم من حيث إنه
لا يتصور من الأداء في الوقت في سنة واحدة الا حجة واحدة ،ولأن الحج فرض
العمر ،فعلى / اعتبار أنه عاش الى السنة الثانية والثالثة يكون موسعا (١١٥/ب)
وتكون أشهر الحج من السنة الأولى بمنزلة أول وقت الصلاة .

- (١) في د : وكذلك .
(٢) في ب ، د : استبدلت (فاعلم) ب (فنقول) .
(٣) (تصرف) ساقطة من ج .
(٤) (لا في محتملة) مكررة في د .
(٥) انظر : التحقيق ،لوحة (٧٥/أ - ب) ،أصول البزدوى مع كشف الأسرار
(٢٤٦/١) ،التبيين (٤٣٧/١) ،المرآة على المرقاة مع حاشية الازميرى
(٢٤٤/١) ،شرح ابن ملك على المنار (٢٤٩/١) ،التحرير مع التيسير
(٢١٠/٢) .
(٦) انظر : أصول السرخسى (٤٢/١) (وقد نقل الشارح هذا البيان منه)
وأصول البزدوى مع كشف الأسرار (٢٤٨/١) ،المغنى في أصول الفقهاء
(ص ٥١) ،المرآة على المرقاة (٢٤٦/١) ،شرح ابن ملك مع حاشية
الرهاوى (٢٥١/١) ،كشف الأسرار على المنار (١٣٢/١) ،نور الأنوار
(١٣٢/١) ،التحرير مع التيسير (٢١٠/٢) ،التوضيح مع التلويح (٤٠٣/١) ،
التحقيق لوحة (٧٥/ب - ٧٦/أ - ب) ،التبيين (٤٣٨/١) .

وعند أبي يوسف يتعين عليه الأداء في أشهر الحج ممن
العام الأول احتياطا واحترازا عن الفوات . وظهر ذلك في حق
المأثم لاغير حتى بقى النفل مشروعا، وجوازه عند الاطلاق بدلالة
تعين من المؤدى ، اذ الظاهر أنه لايقصد النفل ، وعليه حجة
الاسلام .

وعلى اعتبار أنه لايعيش الى السنة الثانية والثالثة كان الواجب
مضيقا ويتعين عليه العام الأول ، ولايسعه التأخير ، والحياة والممات فى
السنة الثانية على السواء ، فقد صار مشكلا توسعه وتضيقه . وهذا الوجه
مشار اليه فى الكتاب .

وبيانه : ان الحج فرض العمر بدليل قوله عليه السلام للأقرع بن
حابس : "للأبد" عند سؤاله : "ألعامنا هذا أم للأبد ؟" . وهذا يقتضى
أن يكون موسعا ، أى يباح التأخير عن السنة الأولى ، ولايثم بتأخير
الأداء الا اذا لم يؤد فى عمره فحينئذ ياثم ، لأن العمر مشتمل على سنيين
كثيرة ، كل سنة منها يصلح لأداء الحج ، والله تعالى ماعين لأداء الحج
السنة الأولى حتى يكون الوقت متضيقا لايفضل عن الأداء ، والحياة ثابتة
والظاهر بقاؤها الى السنة الثانية والثالثة ، وصار هذا كقضاء رمضان

(١) (فقد) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٢) قال البزدوى رحمه الله : ان الكرخى وجماعة من مشايخ الحنفية
قالوا هذا - الاشكال - يرجع الى أن الأمر المطلق عن الوقت يوجب
الفور أم لا ؟ مثل وجوب الزكاة وصدقة الفطر والعشر والنذر
بالعدة المطلقة ، فقال أبو يوسف على الفور ، وقال محمد على التراخي
فكذلك الحج . فاما تعين الوقت فلا .

والذى عليه عامة مشايخ الحنفية أن الأمر المطلق لايجب الفور
بلا خلاف ، فاما مسألة الحج مسألة مبتدأة . انظر : أصول البزدوى
(٢٤٩/١) ، كشف الأسرار على المنار (١٣٤/١) .

(٣) كذا فى التبیین (٤٣٩/١) .

(٤) وقد سبق تخريجه ، انظر (ص ٤٠٠) الهامش (٥) .

(٥) (عند سؤاله "ألعامنا هذا أم للأبد؟") ساقطة من ب ، ج ، د .

.....

والدليل عليه ^(١) أنه بقى النفل مشروعا، ولو تعين للفرض لما بقى النفل مشروعا كما فى شهر رمضان .

ولأنه ^(٣) متى أداه فى السنة الثانية والثالثة كان مؤديا، ولو كان ^(٤) الأول متعينا لمار بالتأخير مفوتا، ويكون قضاء كسائر العبادات اذا فاتت ^(٥) ^(٦) ^(٧) (عن) أوقاتها .

قوله (ووقته أشهر الحج، ولايدرى حياته مدة يفضل بعضها لحجة أخرى) ^(٨)

وهذا يقتضى أن يكون مضيقا ، أى لايباح التأخير .

وتقريره : أن الخطاب بالأداء لحقه ^(٩) ^(١٠) ^(١١) فى هذا الوقت بالاجماع ،ولهذا

يصح الأداء ، وهذا الوقت واحد ، لا مزاحم له ، لأن المزاحمة انما يشبهت بادراك وقت آخر ، وهو مشكوك ، لأنه لا يدركه الا بالحياة اليه . والحياة ^(١٢) والموت فى هذه المدة سواء فى الاحتمال . إذ الموت فى سنة واحدة

(١) نقل الشارح هذا الدليل من أصول البزدوى . انظر (٢٥٠/١) .

(٢) مع أنه لم يشرع فى مدة واحدة الا حج واحد . كذا فى أصول البزدوى .

(٣) انظر هذا الدليل فى أصول البزدوى (٢٤٩/١) .

(٤) فى ج : الأولى .

(٥) فى ج : قوتا .

(٦) ساقطة من الأصل .

(٧) انظر : كشف الأسرار على المنار (١٣٤/١) .

(٨) كذا فى جميع النسخ وفى نسخة المتن التى اعتمدت عليها . وورد فى

المتن الذى اعتمد عليه محقق كتاب التبيين كما يلى : " ووقته أشهر

الحج، وحياته مدة يفضل بعضها لحجة أخرى مشكل " . انظر (٧٧/١) .

(٩) فى ب ، د : وتقديره .

نقل الشارح هذا التقرير من أصول البزدوى . انظر (٢٥٠/١) ، التقويم

لوحة (١/٣٣) .

(١٠) فى أصول البزدوى : للأداء .

(١١) (لحقه) ساقطة من ج .

(١٢) (والموت) ساقطة من ج .

.....

(١)

مقام الأول .

(٢) (٣)

والى الوجه الأول مال محمد رحمه الله ، والى الوجه الثانى
مال أبو يوسف (رحمه الله) .

(٦)

قوله (وظهر ذلك فى حق المأثم لاغير) أى التعيين ثابت هنا
ضرورة كما اذا ضاق وقت العلة فيظهر فى حق المأثم ، لافى حق عدم شرعية

(٧)

(١) وقد نقل الشارح من قوله (الموت فى ليلة واحدة) الى قوله (مقام
الأول) بالنص من أصول البزدوى . انظر (٢٥١/١) .

وتقرير كلام الشارح - كما فى كشف الأسرار على البزدوى - ان التعيين
انما ثبت ههنا بعارض خوف الفوت ، لأنه أمر أصلى ، فيظهر التعيين
أى أثره فى حرمة التأخير وحصول الاثم به ، لافى انتفاء النفل بخلاف
تعين رمضان للفرض ، فانه أمر أصلى ثبت بتعيين الشارع ، فيظهر
أثره فى انتفاء النفل وحصول الاثم جميعا .

(فاما أن تبطل - أى بهذا التعيين - جهة اختيار التقصير والمأثم
- بالشروع فى النفل - فلا) نعى شروعه فى النفل اختيار جهة الاثم
والتقصير ، لأنه ترك الفرض ، وقد بقى له اختيار ذلك كما له اختيار
جانب الترك أصلا فيه وفى سائر العبادات ، اذ لو لم يبق له اختيار
ذلك لحصلت العبادة جبرا ، والفعل الجبرى لا يصلح أن يكون عبادة .

انظر : كشف الأسرار (٢٥١/١) .

(٢) أى عند محمد رحمه الله وجوب الحج بطريق التوسع حتى لاتتعين أشهر
العام الأول للأداء ، ويجوز له التأخير الى العام الثانى والثالث
بشرط أن لايفوته فى العمر ، كذا فى التحقيق . انظر لوحة (٧٦/أ) وأيضا
أصول البزدوى (٢٤٩/١) ، أصول السرخسى (٤٣/١) ، المغنى فى أصول
الفقه (ص ٥١) ، التوضيح مع التلويح (٤٠٣/١) ، التحرير مع التيسير
(٢١٠/٢) ، التبیین (٤٤٠/١) .

(٣) فى ج : رحمة الله عليه .

(٤) أى اعتبر أبو يوسف رحمه الله جانب التضييق ، وقال : تتعين الأشهر
من العام الأول للأداء كآخر وقت العلة . انظر المراجع السابقة .

(٥) ساقطة من الأصل ، وفى ج : رحمة الله عليه .

(٦) فى ج : فظهر .

(٧) فى ج : الاثم .

.....

(١)

النفل وصيرورته قضاء لو أدى في العام الثاني .

ثم اعلم أن عند أبي يوسف رحمه الله إذا لم يؤد في العام

(٢)

الأول يأتى ، لكنه إذا أداه في عمره يرتفع الاثم حينئذ .

(٣)

وعند محمد رحمه الله لا يأتى بالتأخير ، إلا إذا لم يؤد في عمره

(٤)

فحينئذ يأتى . نص عليه الصدر الشهيد

(١) أو بعبارة أخرى نقول : ظهر أثر تعيين الأشهر من العام الأول للأداء

في حق الاثم ، أو ظهر أثر الاختلاف - المذكور - في حق الاثم ، لاغير

حتى لو أتى بالحج في العام الثاني أو الثالث كان أداءه بالاتفاق

لأقضاء ، لأن تعيين أشهر الحج من العام الأول يثبت ضرورة التحرز

عن الفوات ، وبإدراك الأشهر من العام الثاني وقع الأمن عن الفوات

فسقط العام الأول ، وتعين الثاني للأداء ، وكذا الحكم في كل عام .

وكذا لا يظهر في حق النفل حتى لو نوى حج النفل من عليه حجة الاسلام

وقع عن النفل ، لأن الفرض عند الحنفية ، لأن هذا الوقت في نفسه

قابل للنفل كما هو قابل للفرض ، ولهذا صح أداء حج النفل فيه ممن

أدى حجة الاسلام بالاتفاق إلا أنهم حكموا بتعيينه للفرض في حق نفسه

ضرورة التحرز عن الفوات ، فلا يظهر هذا التعيين في حق المنع .

وعند الشافعي رحمه الله : تلغو نية النفل ويقع عن حجة الاسلام

لأن تحمل المشاق وترك حجة الاسلام واختيار النفل عليه - مع أن

الثواب في أداء الفرض أكثر وإن العقاب على تركه بعد التمكن من

أدائه مستحق عليه - من السفه ، والسفه عنده مستحق الحجر في أمر

الدنيا صيانة لماله ، ففي أمر الدين أولى .

انظر : التحقيق لوجه (٧٦/ب) ، أصول السرخسي (٤٣/١) ، التبیین (٤٤١/١)

كشف الأسرار على المنار (١٣٥/١ - ١٣٦) ، كشف الأسرار على البسزدوى

• (٢٥٢/١)

(٢) ، (٣) في الأصل : في غيره .

(٤) هو عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة ، أبو محمد حسام الدين ، المعروف

بالصدر الشهيد ، امام الفروع والأصول ، المبرز في المعقول والمنقول

وتوهم بعض الناس أنه شافعي ، بل هو حنفي . وذكره صاحب الهداية

في معجم شيوخه وقال : تلقيت منه علم النظر والفقه .

وقد ولد سنة ٤٨٣هـ ورزقه الله الشهادة في صفر سنة ٥٣٦هـ قتله الكافر

الملعون بعد وقعة قطوان بسمرقند ، ونقل جسده الى بخارى .

انظر : الفوائد البهية (ص ١٤٩) ، الجواهر المفيضة (٣٩١/١) ، (٥٦٠/٢) ،

الفتح المبين (٢٥/٢) .

.....

(١) (٢) رحمه الله في مختلفه .

فان قلت : فعلى هذا ترتفع فائدة الخلاف ، لأنه اذا لم يؤد فـسـسـي
السنة الأولى ولا يخلو (٣) اما أن يؤدي في عمره ، أو لا يؤدي في عمره . فـسـسـي
أدى في عمره لا يكون آثما عند الموت اجماعا ، وان لم يؤد في عمره يـكـسـون
آثما اجماعا .

قلت : اذا لم يؤد في السنة الأولى تبطل عدالته عند أبي يوسف
رحمه الله حتى تترتب عليه أحكام الفساق في الشهادة والقضاء وغيرهما
فقد نص (عليه) في الفتاوى أن الذي أخر الفرض ان كان له وقت معين تبطل
عدالته الا أن يكون بعذر .

قوله (وجوازه عند الاطلاق بدلالة تعيين من المؤدى) هذا جواب اشكال
وهو أنه قد ذكر أن هذا التعيين ظهر في حق المأثم لا غير كما اذا ضاق
عليه وقت الصلاة فقال : لو كان التعيين ضروريا كما في تلك الصورة لما
جار عند الاطلاق كما لم يجز ثم (٨)

- (١) ساقطة من الأصل .
- (٢) سبق ذكر الكتاب في قسم الدراسة ، انظر (ص، ٦٨) هذا وقد ذكر
- عزمي زاده نص المختلف نقلا عن سراج الهندي . انظر (٢٥٢/١) .
- (٣) في ب ، ج ، د ، : فلا .
- (٤) في ج : فاذا ، وفي د : وان .
- (٥) ساقطة من الأصل ، ب ، د ، . وزيادة من ج .
- (٦) في ب ، ج ، د ، : بطلت .
- (٧) (ظهر في حق المأثم لا غير كما اذا ضاق عليه وقت الصلاة فقال : لو
كان التعيين) ساقطة من الأصل .
- (٨) وتعوير صاحب التحقيق لهذا الاشكال أوضح حيث قال : هذا جواب عما
يقال ، لما لم يظهر أثر التعيين في حق النفل حتى بقي مشروعا كان
مشروع الوقت متعددا ، فينبغي أن يشترط التعيين في النية ، ولا يتأدى
الواجب بمطلق النية كالصلاة في آخر الوقت لأن التأدى بمطلق النية
من ضرورات اتحاد المشروع في الوقت ، ولم يوجد .
- انظر : لوحة (١/٧٨) ، التبیین (٤٤٢/١) .
- في ب : ثمة .

.....

قال في الجواب : ان التعيين حمل بدلالة حال المؤدى ، لالمعنى فى
المؤدى ، لأن / الظاهر أنه لا يَحتمل المتاعب الشديدة ^(١) والمهلك المعيبة (١١٦/ب)
ثم يحج النفل ، وعليه حجة الاسلام . فعار كما اذا اشترى شيئا بدراهم
مطلقة يحكم بنقد البلد بدلالة تعيين من المشتري وهو تيسر اصابته .
والمطلق قد يقيد بدلالة الحال بخلاف ما اذا نوى النفل ، لأنه لا عبرة
للدلالة عند وجود الصريح بخلافه كما اذا صرح باشتراط نقد آخر عند
الشراء يسقط العرف ، ^(٢) (٣) ^(٤) بخلاف شهر رمضان ، لأنه متعين فى ذاته ^(٥)
لامزاحم له ، لالمعنى فى المؤدى .

-
- (١) فى الأصل : الشديد .
(٢) فى الأصل : يقسط .
(٣) عبارة السرخسى فى افادة المراد أوضح حيث قال : ودلالة العرف يحصل
التعيين بها ، ولكن اذا لم يصرح بغيرها ، فاما مع التصریح يسقط
اعتبار العرف ، كمن اشترى بدراهم مطلقة يتعين نقد البلد بدلالة
العرف ، فان صرح باشتراط نقد آخر عند الشراء سقط اعتبار ذلك
العرف ، وينعقد العقد بما صرح به .
انظر : أصول السرخسى (٤٤/١) .
(٤) (الواو) زيادة من الأصل ، ب ، ج .
(٥) وقد ذكر هذا الجواب كل من صاحب التقويم ، وشمس الأئمة السرخسى
وفخر الاسلام البزدوى وذكر نحو هذا الجواب عبدالعزيز البخارى فى
التحقيق ، وقوام الدين الاتقانى فى التبيين .
انظر : التقويم لوحة (٣٣/ب) ، أصول السرخسى (٤٤/١) ، أصول البزدوى
(٢٥٣/١) ، التحقيق لوحة (٧٨/أ) ، التبيين (٤٤٢/١) .